

العنوان:	التفاعل النحوي لدى ابن جنى فى تحليل الخطاب : دراسة فى كتاب التمام فى تفسير أشعار هذيل
المصدر:	حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الكويت
المؤلف الرئيسي:	تركي، فايز صبحي عبدالسلام
المجلد/العدد:	الجزئية37, الرسالة459
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2016
الشهر:	سبتمبر
الصفحات:	9 - 352
رقم MD:	764004
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch, AraBase
مواضيع:	ابن جنى، أبوالفتح عثمان (934 - 1002 م)، التفاعل النحوي، تحليل الخطاب، قواعد الإعراب، النحو العربى
رابط:	<a href="http://search.mandumah.com/Record/764004">http://search.mandumah.com/Record/764004</a>

الرسالة ٤٥٩

# التفاعل النحوي لدى ابن جني في تحليل الخطاب دراسة في كتاب التمام في تفسير أشعار هذيل

أ.د. فايز صبحي عبد السلام تركي  
قسم اللغة العربية - كلية الآداب  
جامعة الملك فيصل  
المملكة العربية السعودية

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية السابعة والثلاثون - ١٤٣٧هـ / ٢٠١٦م

## المؤلف:

## أ.د. فايز صبحي عبد السلام تركي .

- استاذ النحو والصرف بكلية الآداب، جامعة الملك فيصل، السعودية، بقرار المجلس الأعلى للجامعات بمصر، في ٢٠١٥/٤/١٨ م.
- دكتوراه في النحو والصرف والعروض، بعنوان: القضايا التركيبية في شعر الأعشى الكبير وعلاقتها بالدلالة في ضوء الدرس اللغوي الحديث»، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣ م.

## الإنتاج العلمي:

## أولاً - الكتب:

- ١- الحذف التركيبى وعلاقته بالنظم والدلالة بين النظرية والتطبيق، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١١ م.
- ٢- مستويات التحليل اللغوي «رؤية منهجية في شرح ثعلب على ديوان زهير»، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٠ م.
- ٣- دراسات لسانية في العلاقة بين النحو والنسج والدلالة، تحت النشر بمركز التأليف والترجمة والنشر، بجامعة الملك فيصل.
- ٤- الوغى اللغوي في ملء الغيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة، تحت النشر.

## ثانياً - البحوث:

- ١- التضمن العروضي في الطويل وبناء شعر الأعشى «دراسة نصية في ضوء العلاقات النحوية الراسية والاقفية» مجلة الثقافة والتنمية، مصر، ٢٠٠٣ م.
- ٢- فاعلية المعنى النحوي الدلالي لأسلوب المدح والذم في القرآن الكريم، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣ م.
- ٣- الترخص في العلامة الإعرابية وعلاقته بالدلالة في شعر الأعشى الكبير، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل، السعودية، ٢٠٠٦ م.
- ٤- ألفاظ وصف البيت البدوي في لهجة بدو وادي الحياة «دراسة تأليلية مقارنة»، منشور بكتاب أبحاث مؤتمر «الفصح المتداول في لهجات البدو في ليبيا»، طرابلس، ٢٠٠٧ م.
- ٥- ربط الجملة الفرعية بالضمير أو بالواو ودوره في تماسك النص «دراسة في كافوريات المتنبي»، مجلة علوم اللغة، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٨ م.
- ٦- الإعراب غير الصحيح نحوياً من خلال كتاب شرح أبيات الجمل للبطلوسى «دراسة وصفية تحليلية»، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، العدد ٢٩، ٢٠٠٩ م.
- ٧- علاقة التشكيل الصرفي بالمعنى من خلال تأويل الضيق الصرفية «دراسة في أمالي ابن الشجري»، مجلة علوم اللغة، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٩ م.
- ٨- الخليل بن أحمد من خلال آرائه الصرفية والنحوية في أمالي ابن الشجري، منشور بكتاب أبحاث مؤتمر الخليل عبقرى العربية، كلية دار العلوم، القاهرة، ٢٠١٢ م.
- ٩- دور العناصير غير الإسنادية في بناء النص لدى الشاعر يوسف أبو سغد، مصر، ٢٠١٣ م.
- ١٠- الترابط النصي في شعر خليفة التليسي «دراسة تطبيقية في ضوء نحو النص»، منشور بمجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل، السعودية، ٢٠١٤ م.
- ١١- تعانق البناء النحوي مع القافية في بانيّة زي الرّمة ودلالته في النصّ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الكويت، ٤١٨، ديسمبر ٢٠١٤ م.

## المحتوى

١٧	ملخص
١٩	تمهيد
٢٧	الفصل الأول: المَعْرَب والمبني وتوجيههما
٢٩	المَبْحَثُ الأوَّل - إعرابُ الكلمات والجمل
٢٩	القسم الأوَّل - إعراب الكلمات
٢٩	أولاً - إعراب الأسماء
٢٩	(أ) - المرفوع
٢٩	١ - المرفوع من جهةٍ واحدة
٣١	٢ - المرفوع من جهتين
٣٧	(ب) - المنصوب
٣٧	١ - المنصوب من جهةٍ واحدة
٣٩	٢ - المنصوب من جهتين
٤٢	(ج) - ما يحتمل النصب والرفع
٤٤	(د) - ما يحتمل الرفع والجزم
٤٥	ثانياً - إعراب الحروف
٤٧	ثالثاً - غير الجائز فيما يتصل بإعراب الكلمات
٥١	القسم الثاني - إعراب الجمل
٥١	أولاً - جمل في موضع نصب
٥٣	ثانياً - جمل في موضع الجر
٥٥	ثالثاً - جُمْل لها محلُّ على وجه، وليس لها محلُّ على وجه آخر
٥٥	(أ) - بين الاعتراض والخبر
٥٧	(ب) - بين الاستئناف والحال
٥٩	رابعاً - غير الصحيح نحويًا فيما يتصل بإعراب الجمل

- ٦١ ..... القسم الثالث- إعراب شبه الجملة
- ٦٣ ..... المَبْحَثُ الثاني: بيان المبني
- ٦٣ ..... المبني من الأسماء
- ٦٧ ..... المَبْحَثُ الثالث: ما يحتمل الإعراب والبناء
- ٧١ ..... الفَصْلُ الثَّانِي: المَعَارِفُ
- ٧٣ ..... المَبْحَثُ الأول: الضمير
- ٧٣ ..... (أ)- مرجع الضمير مصدرٌ محذوفٌ
- ٧٤ ..... (ب) -تعدُّ مرجع الضمير
- ٧٦ ..... (ج) -المطابقة بين الضمير ومَرْجعه
- ٧٨ ..... (د) - الضمير بين كونه للتنبية وكونه صاحب مرجع
- ٧٩ ..... (هـ) - استعمال ضمير النصب (إيًّا) ضمير جرّ
- ٨٣ ..... المَبْحَثُ الثاني: الاسم الموصول
- ٨٣ ..... أ- (الَّذِي) بين اللُّغَةِ والصَّنْعَةِ
- ٨٤ ..... ب- الإحالة بآل الموصولة
- ٨٦ ..... المَبْحَثُ الثالث: ما يحتمل التَّعْرِيفَ بآل أو بالعلمية
- ٨٩ ..... الفَصْلُ الثَّالِثُ: مُتَفَرِّقَاتُ فِي نَوَاسِخِ الْإِبْتِدَاءِ وَالْعَامِلِ وَالنَّعْلِقِ وَالنَّعْلُقِ وَالْإِعْمَالِ
- ٩١ ..... المَبْحَثُ الأول: ما يتَّصَلُ بنواسخ الإبتداء
- ٩١ ..... (أ)-فيما جاء ظاهره نصب خبر لیت
- ٩٢ ..... (ب)-أَنَّ المخفضة من الثقيلة
- ٩٤ ..... المَبْحَثُ الثَّانِي: العامل والتعليق
- ٩٤ ..... (أ)- الإشارة إلى العامل في (إذا)
- ٩٥ ..... (ب)- نَصَبُ الظَّرْفِ بمعنی الفعل
- ٩٧ ..... (ج)- التَّعْلِيقُ عن العمل
- ١٠٠ ..... المَبْحَثُ الثَّالِثُ: تَعْلُقُ شبه الجملة
- ١٠٠ ..... أ -تعلقُ الجارِّ والمجرور

- ١٠١ ..... ب - تَعَلَّقُ الظَّرْفُ
- ١٠٣ ..... المَبْحَثُ الرَّابِعُ: في إعمال المُشْتَقَاتِ
- ١٠٥ ..... الفَصْلُ الرَّابِعُ: المنصوبات من الفضلات أو مكملات الجملة
- ١٠٧ ..... المَبْحَثُ الأوَّلُ: من التَّرَاكيب الخاصة في المفعول به «التَّنَازَعُ»
- ١١٠ ..... المَبْحَثُ الثَّانِي: المفعول لأجله
- ١١٢ ..... المَبْحَثُ الثَّالِثُ: الحال
- ١١٢ ..... (أ) -تَعُدُّ صاحب الحال
- ١١٥ ..... (ب) -الرابط في جملة الحال
- ١١٨ ..... المَبْحَثُ الرَّابِعُ: الاستثناء
- ١٢١ ..... المَبْحَثُ الخَامِسُ: تَصَرُّفُ الظَّرْفِ (فَوْقَ)
- ١٢٣ ..... الفَصْلُ الخَامِسُ: التَّوَابِعُ
- ١٢٥ ..... المَبْحَثُ الأوَّلُ: النعت
- ١٢٩ ..... المَبْحَثُ الثَّانِي: العطف
- ١٢٩ ..... (أ) -العطف على المعنى أو على التَّوَهُّمِ
- ١٣٠ ..... (ب) -عطف المعرفة على النكرة والفرق بين ذلك وبين التثنية
- ١٣٣ ..... المَبْحَثُ الثَّالِثُ: البديل
- ١٣٣ ..... (أ) -جواز البديل من ضمير المُتَكَلِّمِ
- ١٣٥ ..... (ب) -غير الجائز في البديل لفساد المعنى
- ١٣٩ ..... الفَصْلُ السَّادِسُ: في تحليل الأساليب النحوية
- ١٤١ ..... المَبْحَثُ الأوَّلُ: القول في (يا حبَّ)
- ١٤٢ ..... المَبْحَثُ الثَّانِي: علة الفاء بعد النداء
- ١٤٤ ..... المَبْحَثُ الثَّالِثُ: القول في لامِ المُسْتَعَاثِ به
- ١٤٧ ..... الفَصْلُ السَّابِعُ: بين الصرفِ والمَنْعِ منه
- ١٤٩ ..... المَبْحَثُ الأوَّلُ: الممنوع من الصرف
- ١٤٩ ..... ١- الممنوع للعلميَّة والتَّأْنِيثِ

- ١٥٢..... ٢- الممنوع للعلمية مع التّركيب أو التّأنيث
- ١٥٣..... ٣- الممنوع للعلمية وزيادة الألف والنون
- ١٥٥..... ٤- الممنوع للعلمية ووَزْنِ الفِعل
- ١٥٦..... ٥- الممنوع للعلمية وألف التّأنيث الممدودة
- ١٥٧..... ٦- الممنوع لألف التّأنيث المقصورة
- ١٥٩..... المَبْحَثُ الثّاني: ما يجوز صَرْفُه
- ١٦٧..... الفِصلُ الثّامن: قضايا التقدير النحويّ
- ١٦٩..... تَوطئةً
- ١٧١..... المَبْحَثُ الأوّل: الحذف
- ١٧١..... أوّلاً- حذف الأسماء
- ١٧١..... ١- حذف خبر كان
- ١٧٤..... ٢- حذف اسم ليت ضرورة
- ١٧٧..... ٣- حذف الفاعل
- ١٨٠..... ٤- حذف المفعول به
- ١٨٥..... ٥- حذف المفعول المطلق
- ١٨٧..... ٦- حذف المضاف
- ١٩٠..... ٧- حذف الموصوف
- ١٩٣..... ثانياً - حذف الأفعال
- ١٩٦..... ثالثاً- حذف الحروف
- ١٩٦..... (أ) - الحذف القياسي
- ١٩٦..... ١- حذف حرف الجر
- ١٩٧..... ٢- حذف حرف النداء
- ٢٠١..... ٣- حذف همزة الاستفهام
- ٢٠٣..... (ب) - الحذف السماعي (الوارد بقلّة)
- ٢٠٣..... ١- حذف (أنّ) المصدرية

- ٢- حذف (ما) المُشَبَّهة بـ (لا) لُغَةً هُذَيْل ..... ٢٠٥
- رابعًا - حذف الجملة ..... ٢٠٦
- المَبْحَث الثاني: الإحلال ..... ٢٠٩
- أولًا- الإحلالُ في الأفعال ..... ٢٠٩
- (أ) -أفعال تتعدى بنفسها وترد في السياق متعدية بحرف جر ..... ٢٠٩
- (ب) -أفعال تأتي بمعنى أفعال أُخَرَ دون تغيير في الوظيفة التَّركييبية ..... ٢١١
- ثانيًا - الإحلال بين الأسماء والحروف ..... ٢١٢
- (أ) - إحلال الحروف محل الأسماء (عن بمعنى بعد) ..... ٢١٢
- (ب) - إحلال الأسماء محل الحروف (جِئِنَ بمعنى أَنْ) ..... ٢١٤
- (ج) - غير الجائز في إحلال الأسماء محل الحروف (لَمَّا لا تكون بمعنى ما) ..... ٢١٦
- المَبْحَث الثالث: الزيادة ..... ٢١٨
- أولًا-زيادة (مِنْ) ..... ٢١٨
- ثانيًا - زيادة (لا) ..... ٢٢٠
- المَبْحَث الرابع: إعادة الترتيب ..... ٢٢٣
- أولًا-التقديم والتأخير ..... ٢٢٣
- (أ)-جوازُ تقديم خبر ليس عليها ..... ٢٢٣
- (ب)-تقديم حال المُظْهر ..... ٢٢٧
- ثانيًا - الفصل ..... ٢٢٩
- (أ)- الفصل بين المصدر ومتعلِّقه بأجنبي ..... ٢٢٩
- (ب)- الفصل بين الفعل وفاعله ..... ٢٣٠
- الفَصْلُ التَّاسِعُ: الحمل على المعنى ..... ٢٣٥
- تَوطئةٌ ..... ٢٣٧
- المبَحَثُ الأوَّلُ: التَّائِيثُ حملاً على المعنى ..... ٢٣٩
- المبَحَثُ الثَّانِي: التَّذْكِيرُ حملاً على المعنى ..... ٢٤١
- المبَحَثُ الثَّالِثُ: عدم المطابقة حملاً على المعنى ..... ٢٤٥



٢٤٩	..... الخاتمة
٢٥٧	..... الهوامش
٣١٩	..... المصادر والمراجع
٣١٩	..... أَوَّلًا - المصادر والمراجع العربية
٣٤٩	..... ثانيًا - المراجع الأجنبية

## مُلَخَّص

هذا البحثُ بعنوان «التَّفَاعُلِ النَّحْوِيِّ لَدَى ابْنِ جِنِّي فِي تَحْلِيلِ الْخَطَابِ، دَرَسَةٌ فِي كِتَابِ التَّمَامِ فِي تَفْسِيرِ أَشْعَارِ هُذَيْلٍ». ويهدف إلى تسليطِ الضَّوءِ على ملامح ذلك التَّفَاعُلِ لَدَى ابْنِ جِنِّي وبيانِ علاقةِ ضروبِ هذا التَّفَاعُلِ النَّحْوِيِّ بِالْخَطَابِ، فِي نَسْجِهِ وَمَعْنَاهُ، وَهُوَ مَا يُعْرَفُ بِمَمَارَسَاتِ الْخَطَابِ، مِنْ خِلَالِ لُغَتِهِ، الَّتِي لَا مَنَاصَ مِنَ الْاعْتِرَافِ بِأَنَّهَا أَدَاةُ التَّوَاصُلِ فِي أَيِّ خَطَابٍ أَوْ نَصٍّ.

وذلك مِنْ مُنْطَلِقِ أَنَّ ثَمَّةَ تِلَازِمًا بَيْنَ الْمُبْدِعِ وَالْمُتَلَقِّي فِي تَشْكِيلِ الْعَمَلِ الْأَدْبِيِّ أَوْ بِنَاءِ الْمَعْنَى وَتَشْكِيلِهِ (تَكْوِينِهِ)، بِالْإِضَافَةِ إِلَى رَغْبَةِ ابْنِ جِنِّي فِي أَنَّ شِعْرَ هُذَيْلٍ يَحْتَاجُ إِلَى قِرَاءَةٍ ثَانِيَةٍ غَيْرِ قِرَاءَةِ السُّكْرِيِّ، الَّتِي لَمْ تَفُضْ شَفْرَةَ الْخَطَابِ أَوْ النَّصِّ فِي شِعْرِ هُذَيْلٍ؛ وَمِنْ ثَمَّ أَمَكْنَ وَضَفَ هَذَا التَّفَاعُلَ بِأَنَّهُ تَأْثِيرٌ مُتَبَادِلٌ بَيْنَ مُرْسِلٍ وَمُتَلَقٍّ فِي حَالَةِ حُضُورٍ أَوْ غِيَابٍ، بِاسْتِعْمَالِ لِلْأَدَلَّةِ اللَّغَوِيَّةِ، مُتَضَمِّنًا مَا لَدَى ابْنِ جِنِّي مِنْ اخْتِيَارَاتٍ وَتَوْجِيهَاتٍ وَتَرْجِيحَاتٍ، فَأَفْرَزَ كُلُّ ذَلِكَ مَا أَمَكْنَ تَسْمِيئَهُ بِالنَّحْوِ الْإِعْرَابِيِّ الْإِبْلَاقِيِّ عِنْدَ ابْنِ جِنِّي.

هَذَا، وَقَدْ بُنِيَ الْبَحْثُ عَلَى الْمَنْهَجِ الْوَصْفِيِّ التَّحْلِيلِيِّ لِمَلَامِحِ ذَلِكَ التَّفَاعُلِ، فِي ضَوْءِ مِنَ التَّمْحِيصِ وَبَيَانِ الْأَثْرِ، وَكِتَابَاتِ الْقَدَمَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ، مُتَضَمِّنًا تَمْهِيدًا وَتَسْعَةً فِصُولًا، أُتْبِعَتْ بِخَاتِمَةٍ وَقَائِمَةٍ بِمَصَادِرِ الْبَحْثِ وَمَرَاجِعِهِ وَفَهْرَسِ الْمَوْضُوعَاتِ.



## تمهيد

الحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى جَزِيلِ نِعْمَائِهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ رُسُلِهِ وَأَنْبِيَائِهِ،  
وعلى آله وأصحابه الذين حَفِظُوا الْقُرْآنَ، وحافظوا عليه من التَّبْدِيلِ والتَّحْرِيفِ،  
فكأنوا أَعْلَامًا يُهْتَدَى بِهِدْيِهِمْ، أَمَا بَعْدُ،

فإنه مما لا شك فيه أن العملية الإبداعية أو عملية الخطاب تستثير المُتَلَقِّيَ  
تجاهها، فيفرغ لها من مُنطَلِقِ التأثير المُتبادل بينهما، أعني بين المُرْسِلِ والمُتَلَقِّيِ  
أو المُسْتَقْبَلِ؛ ومن ثمَّ يكون الكَشْفُ عن ممارساتِ هذا الخطاب، من خلال لُغته  
التي لا مناص من الاعترافِ بأنَّها أداة التَّوَاصُلِ في أيِّ خطابٍ مَّا أو نصٍّ مَّا، شِعْرًا  
كان أو نثرًا، ذلك الخطاب الذي يحتوي على ومضاتٍ، تثير المُتَلَقِّيَ، فيتفاعل مع  
هذا النصِّ أو ذاك، مُسَلِّطًا الأضواء على مرتكزاتِ ذلك الخطاب. ومن تلك المرتكزات  
التي تجذب المُتَلَقِّيَ الجوانبُ النَّحْوِيَّةُ؛ ومن ثمَّ يتفاعل المُتَلَقِّي - بما أوتي من أدواتٍ  
تمكِّنه من ذلك - موضِّحًا آلية هذه المكوّناتِ النَّحْوِيَّةِ وفاعليتها، فالتفاعل «ينتج بين  
كلِّ مَنْ يمارس مهنة القراءة التي بها يتمُّ إنتاجُ أيِّ نصٍّ، إذ لا يمكنُ لِنَصٍّ أَنْ  
يتأسسَ كيفما كان جنسه أو نوعه أو نمطه، إلَّا على قاعدة التَّفَاعُلِ الحاصِلِ من أثر  
القراءة المُتَنَوِّعةِ والمُتَجَدِّدةِ»<sup>(١)</sup>.

وما كان ذلك كذلك إلَّا من مُنطَلِقِ أَنَّ ثَمَّةَ تلازمًا بين المبدع والمُتَلَقِّيِ في  
تشكيلِ العملِ الأدبيِّ أو بناءِ المعنى وتشكيله، ومِمَّا يُؤنِّسني هنا قولُ القائل: «إنَّ  
العنصرَ الأكثرَ دلالةً على قيمةِ التَّلَقِّيِ ووظيفته الفِعْلِيَّةِ في بِنْيَةِ العملِ الأدبيِّ هو  
التَّلَازُمُ القائمُ بين الإبداعِ والنَّقْدِ في كُلِّ الأعمالِ الأدبيَّةِ، ويمكنُ ترجمته إلى تلازم  
بين المبدع والمُتَلَقِّيِ في بناءِ العملِ ونشأته. إذ للمرءِ طاقتان: إحداها مُبْدِعَةٌ،  
مستنبطةٌ ضاربةٌ في عُمقِ المجهولِ متجاوزةِ الأعرافِ والتقاليدِ الأدبيةِ التي تتحكمُ  
فيها قواعدُ الجنسِ الأدبيِّ، وأخرى قارئةٌ ومُتَلَقِيَةٌ، وظيفتها القراءةُ والتَّهْنِيبُ والنَّقْدُ  
تارةً، والتنظيرُ من خلالِ العملِ الإبداعيِّ تارةً أخرى»<sup>(٢)</sup>.

ولمَّا كان الشُّعْرُ «ينزع إلى أنْ يَحْمَلَ المُسْتَمَعَ على إعادة تكوينه في ذاكرته بِنَفْسِ الطَّرِيقَةِ التي نُظِمَ بها، أي أَنَّهُ يَحْتُنَا على التذكُّرِ الذي لا يقتصرُ على الفكرةِ العامَّةِ، ولا يقفُ عند المشاعرِ المبتوثةِ، بل يشملُ نسقَ العبارةِ وكيفيةَ تكوينها»<sup>(٣)</sup>، فقد وافق ذلك رغبتي في العثورِ على عَمَلٍ مَّا لأحدِ القدماءِ، ممَّنْ يتمتعون بالفكرِ الثَّاقِبِ، بحيثُ يكونُ قراءةً على قراءةٍ؛ ومن ثَمَّ عثرتُ على كتاب ابنِ جَنِّي الموسوم بـ «الثَّمام في تفسير أشعار هُذَيْلٍ مِمَّا أغفله أبو سعيد السُّكْرِي»، حققه وقَدَّم له أحمد ناجي القيسي، وخديجة عبد الرزَّاق الحديثي، وأحمد مطلوب، وراجعها الدكتور مصطفى جواد، وزارة المعارف العراقية ومطبعة العاني ببغداد، الطَّبْعَةُ الأولى، ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م.

فقد رأى ابن جَنِّي أنَّ أشعار (هُذَيْل) التي شرحها (السُّكْرِي) تحتاجُ إلى إعادةِ قراءةٍ، فيما يُصطَلَحُ عليه بالقراءةِ الثَّانيةِ، فلا شكَّ أنَّ «قراءةً ثانيةً لنصِّ تراثي توحى بحاجةِ النصِّ إلى مثلِ هذه القراءة؛ لأنَّ النصَّ الأدبيَّ يتضمَّنُ قِيَمًا إنسانيةً وجماليةً وفنيةً وفلسفيةً... وما دام الإنسانُ موجودًا إذنْ فالقيمُ الإنسانيةُ مشروعيةُ الاستمرارِ؛ ومن ثَمَّ يكتسبُ النصُّ التراثيُّ مشروعيةَ الاستمرارِ، هذا من جهةٍ، وكما أنَّ النصَّ الأدبيَّ قديمًا كان أمَّ حديثًا يزدادُ ثراءً وشبابًا وحياءً كُلَّمَا قُرئ»<sup>(٤)</sup>، هذا بالإضافة إلى أَنَّهُ «بتعددِ القراءاتِ يتولَّدُ لدى المُتلقِّي القارئِ الحسُّ الجماليُّ، منْ خلالِ مُمارستهِ الفِغليَّةِ للتَّجربةِ الجماليَّةِ، باعتباره المُبدعِ الثَّاني»<sup>(٥)</sup>.

ذلك الكتابُ الذي أتضح لي منْ خلالِ قراءته أنَّ ابن جَنِّي قد رأى أنَّ السُّكْرِي لم يَفْضِ شفرةَ الخطابِ أو النصِّ المُتمثِّلِ في شعرِ هُذَيْلٍ، وأنَّ ذلك التحليلَ لهذا الخطابِ ما زال في احتياجٍ إلى إضاءةٍ بَعْضِ الجوانبِ التي ما زالت في الظلِّ منْ جوانبهِ المُختلفةِ، ممَّا يَحْتَمُّ عدمَ استبعادِ أيَّةِ احتمالاتٍ أُخَر في التَّحليلِ<sup>(٦)</sup>، فيما يُصطَلَحُ عليه بعناصرِ اللاتحديدِ، التي تُمكنُ الخطابِ أو النصِّ منِ التَّواصلِ مع القارئِ أو المُتلقِّي، بمعنى أَنَّها تحنُّه على المشاركةِ في الإنتاجِ وفهْمِ قَصْدِ العملِ معًا<sup>(٧)</sup>.

فَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ «الْفَجَوَاتِ الْفَارِغَةَ أَوْ عُنَاصِرَ الْإِتْحَادِ الْمَوْجُودَةَ فِي النَّصُوصِ هِيَ مَا يَثِيرُ الْقَارِئَ، وَيُدْفَعُهُ إِلَى التَّفَاعُلِ وَبِنَاءِ الْمَعْنَى، فِيمَا بِالْمَحْتَوَى مَا هُوَ فَارِغٌ»<sup>(٨)</sup>، وَمِنْ مِثْلِهِ مَا هُوَ فَارِغٌ بِالْمَحْتَوَى التَّفَاعُلِ النَّحْوِيُّ مَعَ الْخَطَابِ، مِنْ خِلَالِ مَكُونَاتِ الْبِنَاءِ النَّحْوِيِّ، مِنْ مَنْطِقِ أَنَّ ابْنَ جَنِّي يَمَثُلُ مُتَلَقِيًا أُوتِيَ مِنَ الْأَدْوَاتِ وَالْعُدَّةِ مَا مَكَّنَهُ مِنْ إِعْمَالِ عَقْلِهِ فِي أَشْعَارِ هَذَا، فَتَفَاعَلَ مَعَ هَذَا الْخَطَابِ؛ وَمِنْ ثَمَّ اسْتَدْرَكَ مَا اسْتَدْرَكَهُ عَلَى السُّكْرِيِّ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ قَوْلِ الدُّكْتُورِ عَبْدِ السَّلَامِ حَامِدٍ: إِنَّ ابْنَ جَنِّي «أَكْمَلَ مَا رَأَاهُ مُتَمًّا لِشَرْحِ السُّكْرِيِّ مِنْ وَجْهَةِ نَظَرِهِ، عَنْ طَرِيقِ تَحْلِيلِ أَوْ تَفْسِيرِ بَعْضِ أَجْزَاءِ التَّرْكِيبِ إِعْرَابِيًّا، مَعَ التَّعَرُّضِ أحيانًا لِلتَّحْلِيلِ الْاِشْتِقَاقِيِّ أَوْ الصَّرْفِيِّ وَغَيْرِهِمَا. فَهُوَ لَيْسَ اسْتَدْرَاكًا لِتَفْسِيرِ مَا أَغْفَلَهُ أَبُو سَعِيدِ السُّكْرِيِّ فِي كِتَابِهِ «شَرْحِ أَشْعَارِ الْهَذَايَلِيِّينَ»، كَمَا يُفْهَمُ مِنْ كَلِمَتِي (تَمَام) وَ(تَفْسِيرِ)»<sup>(٩)</sup>.

وَلَمَّا كَانَ الشَّيْءُ بِالشَّيْءِ يُذَكَّرُ، فَإِنَّهُ تَجَدَّرُ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ الْخَطَابَ يُقْصَدُ بِهِ فِي اللُّغَةِ «مَرَاجَعَةُ الْكَلَامِ، وَقَدْ خَاطَبَهُ بِالْكَلامِ مَخَاطَبَةً، وَخَطَابًا، وَهِيَ يَخَاطَبَانِ»<sup>(١٠)</sup>. وَاصْطِلَاحًا يُمْكِنُ «أَنْ نَعْنِي بِالْخَطَابِ كُلِّ وَحْدَةٍ تَتَجَاوَزُ حَجْمَ الْجُمْلَةِ، فَالْخَطَابُ إِذَا يَمَثُلُ مَجْمُوعَ الْجُمَلِ الْمُتْرَابِطَةِ عَبْرَ مَبَادِيٍّ مُخْتَلِفَةٍ لِلانْسِجَامِ»<sup>(١١)</sup>، يَعْرِفُهَا الْقَاصِي وَالذَّانِي، مِمَّنْ لَهُمْ اِهْتِمَامٌ بِالذَّرْسِ النَّحْوِيِّ خَاصَّةً وَاللُّغَوِيِّ عَامَّةً، لِاسِيْمَا تَمَاسُكُ الْخَطَابِ أَوْ النَّصِّ.

وَيُمْكِنُ الْقَوْلُ: إِنَّ «الْخَطَابَ مُصْطَلِحٌ ذُو دَلَالَةٍ لِسَانِيَّةٍ، تَنْصَلُّ بِالْوِظِيْفَةِ الْمَرْجِعِيَّةِ»<sup>(١٢)</sup>، وَتِلْكَ الْوِظِيْفَةُ الْمَرْجِعِيَّةُ هِيَ «الْوِظِيْفَةُ الْمَوْدِيَّةُ لِلْإِخْبَارِ، بِاعْتِبَارِ أَنَّ اللُّغَةَ فِيهَا تُحْيِلُنَا عَلَى أَشْيَاءَ وَمَوْجُودَاتٍ نَتَحَدَّثُ عَنْهَا، وَتَقُومُ اللُّغَةُ بِوِظِيْفَةِ الرَّمْزِ إِلَى تِلْكَ الْمَوْجُودَاتِ وَالْأَحْدَاثِ الْمُبْلَغَةِ»<sup>(١٣)</sup>. وَهُوَ مَا يَبْتَضِحُ مِنْ خِلَالِهِ أَنَّ الْخَطَابَ شَكْلٌ مِنَ الْأَشْكَالِ أَوْ الْأَنْسَاقِ اللُّغَوِيَّةِ، بَعَرَضِ نَقْلِ مَا يَدُورُ فِي خَلَدِ مَنْشِئِهِ إِلَى مُسْتَقْبَلِي الرِّسَالَةِ اللُّغَوِيَّةِ، وَهُوَ مَا جَعَلَ أَحَدَ الْبَاحِثِينَ يَرَى - وَهُوَ مَا أُوَافَقَهُ عَلَيْهِ - أَنَّ «الْخَطَابَ يَتَجَاوَزُ هَذَا الْمَفْهُومَ الضَّيِّقَ؛ لِيَدُلَّ عَلَى مَا يَصْدُرُ مِنْ كَلَامٍ، أَوْ إِشَارَةٍ، أَوْ

إبداع فني»<sup>(١٤)</sup>، وهو ما يتّضح من خلالِه أنّ الخطابَ أعمُّ من النَّصِّ<sup>(١٥)</sup>، على خلافٍ من يرى أنّ النَّصَّ أعمُّ من الخطابِ<sup>(١٦)</sup>.

ولئن كان ذلك كذلك، فإنني أودُّ الإشارة - على الرِّغم ممّا تقدّم من تعريف الخطاب - إلى أنّ ثمة فروقاً في كتابات بعض المحدثين بين النَّصِّ والخطابِ، تعتمد على الملفوظ وغير الملفوظ والمكتوب وغير المكتوب والطول والقصر، وغير ذلك ممّا لا يعيننا سردُ تفاصيله، ويضيقُ المُقامُ بذكره<sup>(١٧)</sup>، كما أُشيرُ إلى أنّ ثمة نظرة إلى الخطابِ على أنّه مرادفٌ للنَّصِّ، على نحو ما وجدَّ عند كلِّ من الدكتور محمد مفتاح، والدكتور عبد الملك مرتاض - على سبيل المثال - إذ يسويان بين النَّصِّ والخطابِ<sup>(١٨)</sup> - وهو ما أميل إليه، وأخذ به في هذا البحث - بناءً على أنّ «القراءة تجعلُ النَّصَّ خطاباً بفعلِ التَّواصلِ بين المُبدِع -منطوقِ النَّصِّ- والقارئ، وتعليقُ الأخير على المكتوبِ لفظاً أو كتابةً هو خطابٌ منه للآخرين، يتواجد من خلاله فيه»<sup>(١٩)</sup>، بالإضافة إلى أنّه إذا كان مصطلحُ الخطابِ «دالاً لسانياً، يشير إلى المستوى الإبلاغي في المنظومة التعبيرية، ومصطلحُ النَّصِّ دالٌّ أدبيّ يشير إلى المستوى التأثيريّ في المنظومة التعبيرية نفسها، وكان التفريق المطلق بين الإبلاغ والتأثير غير مُمكن؛ من مُنطلق أنّ كلّ إبلاغٍ يتضمّن تأثيراً، وكلّ تأثيرٍ يتضمّن إبلاغاً، والفكرة بكاملها تقع في دائرة التَّواصلِ، وكان مصطلحُ الخطابِ هو الأعرقُ وجوداً»<sup>(٢٠)</sup>، فإنّ في كلّ ما تقدّم ما يبرّر النَّصَّ على كلمة (الخطابِ) في عنوانِ البحث. وهو ما أخذتُ به جوليا كريستيفا، في رؤيتها أنّ «النَّصَّ الأدبيّ خطابٌ؛ يخترقُ حالياً وجه العلم والإيديولوجيا والسياسة»<sup>(٢١)</sup>، ممّا جعل أحمد مداس يعلّق على قولها هذا بقوله: «وفي ذلك توسيعُ النَّصِّ؛ ليشملَ الملفوظَ من حيث هو خطابٌ، والمكتوبُ من حيث هو النَّصِّ، وإنّما يتأخّرُ بفعلِ التَّدينِ؛ ليشمَلَ الأوّل، وتوكّدُ بذلك المساواةَ بينهما من جهةٍ، وبين المكتوبِ والمنطوقِ من جهةٍ أُخرى، وتشترطُ فيهما النَّصِّيَّةَ والتَّواصلَ»<sup>(٢٢)</sup>.

وهنا أستدعي تعريفَ الدكتور عبد السلام المسدي للخطابِ بأنه «خَلْقُ لُغَةٍ مِنْ لُغَةٍ، أي أَنَّ صَانِعَ الأَدَبِ يَنْطَلِقُ مِنْ لُغَةٍ مَوْجُودَةٍ، فَيَبْعَثُ فِيهَا لُغَةً وَلِيْدَةً، هِيَ لُغَةُ الأَثَرِ الفَنِّيِّ»<sup>(٢٣)</sup>، وهو ما يجعلني أُقِرُّ بأنَّ ذلكَ التعريفَ «يستوجبُ الاعتقادَ بوجودِ لُغَةٍ ذاتِ انسجامٍ نَوْعِيٍّ، وعلاقاتٍ تربطُ أجزاءَها داخلَ النِّظامِ اللُّغويِّ العامِّ، متقاربًا مع غيره من الباحثين، غير معتدِّ لا بملفوظه ولا بمكتوبه. إنَّه التحوُّلُ مِنَ اللُّغَةِ كَمَعطَى اجتماعيٍّ إلى اللُّغَةِ كَمَعطَى فرديٍّ، تكتسبُ فيه التَّراكيبُ خصوصيةً، تتعلَّقُ بالمتكلمِ، ويكشفُ مميَّزاتها المتلقِي، فهو حينئذٍ ظاهرةٌ أسلوبيةٌ خاصة. وحقيقةُ الخطابِ التي دأبَ المسديُّ على إيضاحها، امتدَّت على طُولِ الكتابِ، وخالصتها تجعلُ مِنَ الخطابِ طريقةً تعبيريةً ورسالةً لغويةً، تستندُ الأولى على الأسلوبِ، من حيثِ شِعْريَّةِ الانزياحِ والعُدُولِ داخلِ النِّظامِ السيميائيِّ على ضوءِ ثنائيةِ الكفاءةِ (Compétence) والأداءِ (Performance)، وتستندُ الثَّانيةُ على البُعْدِ التواصليِّ لافتراضِ المُخاطَبِ والمُخاطَبِ... ومن هنا صارَ الخطابُ - طال أو قُصر - يجمعُ بينَ المكتوبِ والملفوظِ لغةً، مشتغلًا في التواصلِ غايةً، وصانعًا أنماطه اللُّغويةَ الخاصَّةَ إبداعًا، وله دوافعُ اجتماعيةٌ ونفسيةٌ، لها ارتباطاتٌ بصناعةِ الدلالة»<sup>(٢٤)</sup>.

فلمَّا كان الأمرُ في تعريفِ الخطابِ على نحو ما تقدَّم، وكان إيماني بأنَّ كلَّ نصٍّ هو خطاب، وكان تفاعلِ ابنِ جنِّي واضعًا، يتَّصفُ بالقصديةِ، مُفصِّحًا عن عبقريته في التَّحليلِ ذي النِّظَرِ الثَّاقِبِ، وأمَّكَنَ وَضْفُ ذلكَ التفاعلِ بأنه «التأثيرُ المتبادلُ بينَ مرسلٍ ومُتلَقٍّ في حالةِ حضورٍ أو غيابٍ، باستعمالِ للأدلةِ اللُّغويةِ، مُطابقٍ لمقتضى المقامِ والمقالِ»<sup>(٢٥)</sup>، فقد كان عنوانُ هذا البحثِ «التفاعلُ النحويُّ لدى ابنِ جنِّي في تحليلِ الخطابِ، دراسةٌ في كتابِ النِّمامِ في تفسيرِ أشعارِ هذيل»، مُكْرَّرًا التَّعاضِي عن الخوضِ في الفَرْقِ بينَ الخطابِ والنِّصِّ، عند مَنْ فرقوا بينهما، فلذلكَ مَظَانُّهُ<sup>(٢٦)</sup>.



أمّا عن أسباب اختيار هذا البحث - مُمثلاً في التفاعل النحويّ لدى ابن جنّي، والمصدر موضع إكمال ما رآه مُتمّماً شَرَحَ السُّكَّرِيّ، فإنّها ترجع -بالإضافة إلى ما تقدّم في العرض- إلى سببين رئيسيين، هما:

١ - تُعدُّ قبيلة (هُذَيْل) من القبائل التي نُقِلت عنها اللُغَةُ العربيّة، وعنهم أخذ اللُّسَانُ العربيّ، وهو ما يتّضح في قول الفارابي: «كانت قريشُ أجودَ العربِ انتقاءً للأفصحِ مِنَ الألفاظِ، وأسهلها على اللُّسَانِ عند النطق، وأحسنها مسموعاً وإبانةً عمّاً في النَّفْسِ. والذين عنهم نُقِلت اللُغَةُ العربيّة، وبهم اقتدي، وعنهم أخذ اللُّسَانُ العربيّ من بين قبائل العرب، هم: قيس وتميم وأسد، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ معظمه، وعليهم اتُّكِل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم»<sup>(٢٧)</sup>. وهنا يحضرنى أيضاً ما رواه ياقوت الحموي عن الإمام الشافعي: «خرجتُ عن مكّة، فلزمتُ هُذَيْلاً في البادية، أتعلّمُ كلامها، وأخذُ طَبْعها، وكانت أفصحَ العربِ. فبقيتُ فيهم سبعَ عشرةَ سنةً، أزلُّ برحيلهم، وأنزلُ بنزولهم، فلما رجعتُ إلى مكّة جَعَلتُ أنشدُ الأشعارَ، وأذكرُ الآدابَ، والأخبارَ، وأيامَ العربِ»<sup>(٢٨)</sup>، وهو ما يدلُّ على جذورها الضاربة في الفصاحة.

٢ - يعد ابن جنّي من العلماء العرب الأفاضل الذين كثرت حولهم الدراسات<sup>(٢٩)</sup>، من أحذق أهل الأدب أو أعلمهم بعلم النحو والتصريف، فقد تتلمذ على يد كثير من العلماء المبرزين العرب، منهم أستاذه أبو عليّ الفارسيّ (ت ٣٧٧ هـ)، فقد كانت له بصمات واضحة في تكوينه؛ من جرّاء صحبته إياه أربعين سنة؛ بسبب مسألة قلب الواو ألفاً<sup>(٣٠)</sup>، كما أنّ مؤلفات ابن جنّي قد تنوعت، فشملت جميع مستويات التحليل اللغويّ، وهو ما يدلُّ على أنّنا أمام عقلية عربية، تتسم بالتفكير اللغويّ الذي يتّصف بأنّه تفكير لغويّ ناقد، لا يمنع من استمرارية إجراء مزيد من الدراسات على آثاره؛ ومن ثمّ كانت الرغبة في استكناه معالم

التَّفاعُلِ النَّحْوِيِّ عنده -من خلال ذلك الكتاب الذي تندُر الدراساتُ المخصَّصةُ له<sup>(٣١)</sup>، في إطارِ عِلْمِي المتواضِعِ- بالإضافة إلى البحثِ في ركائزِ الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ المعرفيةِ عنده، من خلالِ ذلكِ الخُطابِ المُتمثِّلِ في شعرِ هُذَيْلٍ، تلكِ القبيلةِ التي يُشرفُها أنَّ اللِّسانَ العربيَّ أخذَ عنها.

أمَّا عن المنهجِ المُتَّبَعِ في هذا البحثِ، فهو المنهجُ الوصفيُّ التحليليُّ -غيرِ الشَّكليِّ- لملاحِجِ ذلكِ التَّفاعلِ النَّحْوِيِّ لدى ابنِ جِنِّي، وذلك في إطارِ مِنَ الوصفِ والتحليلِ والملاحظةِ والتجريدِ، في ضوءِ كتاباتِ القدماءِ والمُحدثينِ.

وترتيبًا على ما سبق، واعتمادًا على كتاب التَّمَامِ في تفسيرِ أشعارِ هُذَيْلٍ، فقد اقتضى ذلك تقسيمَ البحثِ على تمهيدٍ، هو ما نحن بصديده، وتِسعةِ فُصولٍ، جاءت على النَّحوِ التَّالِي:

- الفُضْلُ الأوَّلُ: المُعربِ والمبني وتوجيههما.
- الفُضْلُ الثَّانِي: المَعَارِفِ.
- الفُضْلُ الثَّالِثُ: مُتَفَرِّقاتُ في نواسخِ الابتداءِ والعاملِ والتَّعليقِ والتَّعلُّقِ والإعمالِ.
- الفُضْلُ الرَّابِعُ: المنصوباتِ مِنْ الفضلاتِ أو مُكَمَّلَاتِ الجُمَلَةِ.
- الفُضْلُ الخَامِسُ: التَّوابعِ.
- الفُضْلُ السَّادِسُ: في تحليلِ الأساليبِ النحويةِ.
- الفُضْلُ السَّابِعُ: بينِ الصَّرفِ والمَنْعِ منه.
- الفُضْلُ الثَّامِنُ: قضايا التقديرِ النَّحْوِيِّ.
- الفُضْلُ التَّاسِعُ: الحِملُ على المعنى.

وقد أُذِفَتْ هذه الفُصولُ بخاتمةٍ وقائمةٍ بمصادرِ البَحْثِ ومراجِعِهِ، القديمةِ منها والحديثةِ.



# الفصلُ الأوَّلُ

المُعرب والمَبْنِي وتوجيهُهُمَا



## المَبْحَثُ الأوَّلُ إعرابُ الكلمات والجُمَلِ

### القسم الأوَّل - إعراب الكلمات:

قبل عَرْضِ ملاحظِ إعرابِ الكلماتِ لدى ابنِ جَنِّي في كتابه (التَّمَام) أُشيرُ إلى أَنَّهُ قد حَدَّدَ الإعرابَ بِأَنَّهُ «الإبانةُ عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سَمِعْتَ، (أكرم سعيد أباه) و(شكر سعيداً أبوه) علمتَ بِرَفْعِ أحدهما ونَضْبِ الآخرِ الفاعلِ من المفعول، ولو كان الكلامُ شَرْجاً واحداً لاسْتَبْتَهُم أحدهما من صاحبه»<sup>(٣٢)</sup>. ولمَّا كانت عِلَّةُ دخولِ الإعرابِ في الكلماتِ بيانَ الفَرْقِ بينِ المعاني، على نحو ما أشار ابنُ جَنِّي في هذا النَّصِّ، فَإِنَّهُ يُمكنُ التَّعْرِيجُ على قولِ الرَّجَّاجِيِّ: «إن الأسماءَ لَمَّا كانت تعتورها المعاني فتكونُ فاعلةً ومفعولةً، ومضافةً ومضافاً إليها، ولم تكن في صورتها وأبنيتها أدلَّةً على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جُعِلَتْ حركاتُ الإعرابِ فيها تُنبئُ عن هذه المعاني، فقالوا: (ضربَ زيدُ عمراً) فدلُّوا بِرَفْعِ زيدٍ على أَنَّ الفِعْلَ له، وبِنَضْبِ عمرو على أَنَّ الفِعْلَ واقِعٌ به... وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركاتِ دلائلَ عليها؛ لِيَتَّسَعُوا في كلامهم، ويقدموا الفاعلَ إن أرادوا ذلك، أو المفعولَ عند الحاجةِ إلى تقديمه، وتكون الحركاتُ دالَّةً على المعاني»<sup>(٣٣)</sup>، وفيما يلي بيانُ ذلك في (التَّمَام):

### أولاً- إعراب الأسماء:

#### (أ) - المرفوع:

#### ١ - المرفوع من جهةٍ واحدة:

مثالُ ذلك ما جاء في تناوُلِهِ قولَ عبدِ منافِ بنِ رَبِيعِ الجُرَبِيِّ: (من الوافر)

أَلَا أَبْلِغُ بَنِي ظَفَرٍ رَسُولاً      وَرَيْبُ الدَّهْرِ يَحْدُثُ كُلَّ حِينٍ  
أَحَقًّا أَنْكُمْ لَمَّا قَتَلْتُمْ      نَدَامَايَ الكِرَامِ هَجَوْتُمُونِي

فقال: «أَنَّ مرفوعةً الموضعِ بالظرفِ الذي هو حقًا، وذلك أَنَّ (حقًا) هذه في الأصل إنما هي مصدرٌ: حَقَّقْتَ الأمرَ حقًا، ثُمَّ إِنَّهُ اسْتَعْمَلَ استعمالَ الظرفِ، فَرَفَعَ أَنَّ، كما يرفعها الظرفُ في قولك: (في غالبِ ظنِّي أَنَّكَ منطلقٌ) فَإِنْ قُلْتَ: فلعلَّ موضع (أَنَّ) نَصْبٌ بِالْفِعْلِ الذي هو (حقًا) مَصْدَرُهُ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَتَحْقُونَ حقًا أَنكُمْ قتلتم. قِيلَ: هذا فاسدٌ؛ وذلك أَنَّ حقًا هذه قد أُزِيلَتْ عن أَصلِها، فَاصْبِرْتُ إِلَى أَحْكَامِ الظرفِ. والدَّلِيلُ عَلَى رَفْضِ ذَلِكَ الْأَصْلِ والمصيرِ إِلَى حُكْمِ هَذَا الْفَرْعِ مَا أَنْشَدَهُ أَبُو زَيْدٍ: (من الطويل)

أَحَقًّا بَنِي أَبْنَاءِ سَلَمَى بْنِ جَنْدَلٍ      تَهْدُدُكُمْ إِيَّاي وَسَطَ الْمَجَالِسِ  
فارتفاعُ (تهدّدكم) به يزيلُ عنك هذه الشُّبْهَةَ فِي بَابِهِ»<sup>(٣٤)</sup>.

فهذان البيتان في بداية قصيدة، قالها عبد مناف بن ربيع الجُرَبِيِّ مُجِيبًا الْمُعْتَرِضَ بْنَ حَبَوَاءِ الظُّفَرِيِّ، فِيمَا سُمِّيَ بِيَوْمِ الْقُدُومِ<sup>(٣٥)</sup>. وقد أشار ابن جني - في تفاعله مع قولِ عبد منافٍ - إِلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمَوْوَلَّ مِنْ (أَنَّ) وَمَا بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالظَّرْفِ (حقًا) الذي هو مصدرٌ، اسْتَعْمَلَ اسْتِعْمَالَ الظَّرْفِ، فَرَفَعَ (أَنَّ) ارتفاعَ الفاعلِ، على نحو ما تناوله سيبويه في باب «هذا بابٌ من أبواب (أَنَّ) تكون فيه مبنيةً على ما قبلها، مُمَثَّلًا - فِيمَا نَقَلَهُ عَنِ الْخَلِيلِ - بِقَوْلِهِ: غَدَا الرَّحِيلُ، وَأَحَقًّا أَنْتَ ذَاهِبٌ؟ وَالْحَقُّ أَنْتَ ذَاهِبٌ؟ وَقَالَ: حَمَلُوهُ عَلَى: أَفِي حَقِّ أَنْتَ ذَاهِبٌ؟ قَالَ: وَكَذَلِكَ إِنْ أُخْبِرْتَ، فَقُلْتَ: حَقًّا أَنْتَ ذَاهِبٌ، وَالْحَقُّ أَنْتَ ذَاهِبٌ، وَأَكْبَرَ ظَنِّي أَنْتَ ذَاهِبٌ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا ذُكِرَ مِنْ شَوَاهِدَ شَعْرِيَّةٍ بِالْكِتَابِ، وَنَقَلَهَا ابْنُ الشَّجَرِيِّ فِي أَمَالِيهِ»<sup>(٣٦)</sup>.

هذا، وقد أشار ابن جني في تفاعله - وهو ما أوافق عليه - إِلَى فسادِ كَوْنِ (أَنَّ) منصوبةً بِالْفِعْلِ (أَتَحْقُونَ)، عَلَى تَقْدِيرِ: أَتَحْقُونَ حَقًّا أَنكُمْ قتلتم؛ لَكُونِ (حقًا) قد أُزِيلَتْ عَنِ أَصْلِهَا، فَاصْبِرْتُ إِلَى أَحْكَامِ الظَّرْفِ، مُدَلِّلًا عَلَى ذَلِكَ بِمَا أَثْبَتَهُ مِنْ شِعْرِ

للأسود بن يعفر، وهو ما أسهم في إزالة التباس كونها منصوبةً. ومن الملاحظ أنّ ابن جني في سبيل إثبات صحّة تفاعله النحويّ نجده قد لجأ في نصّه السابق إلى الشُّعر؛ للتدليل على صحّة ما يقول، وهو ما يفيد أيّ باحثٍ حين تناوُله شُعرَ الهذليين بالدّزس والتّحليل.

## ٢ - المرفوع من جهتين:

مثال ذلك ما جاء في تناوُله قول قيس بن عيزارة: (من الطويل)

وَرَدْنَا الْفُضَاضَ قَبْلَنَا شَيْفَاتُنَا      بِأَزَعَنَ يَنْفِي الطَّيْرَ عَنْ كُلِّ مَوْجِ  
فقال: «قال: (شَيْفَاتُنَا) طلائعنا، الشيفة: الطليعة. ينبغي أن يكون عين الشيفة واوا؛ لأنها (فيعلة) من شاف يشوف إذا جلا... فأما رفع (شَيْفَاتُنَا)، فإن شئت فبالابتداء، وخبره (قبلنا) مُقدّم عليه، وإن شئت كان بدلاً من (نا) في (وردنا) بدل البعض، كقولك: (دخلنا الدار خمسة منّا وأكثرنا)، ونحو ذلك. فإن قلت: فكيف تجيزُ البديل من ضمير المتكلم، ألا تترك لا تجيز: (قمتُ زيدٌ) ولا (كلمتني جعفرًا؟) قيل: إنّما لا يجوزُ البديل من ضمير المتكلم إذا كان بدل الكل كما تقدّم أنفاً. فأما بدل البعض وبدل الاشتمال، فكلاهما جائزٌ من ضمير المتكلم لما في ذلك من الفائدة. قال وهو من أبيات الكتاب: (من الوافر)

دَرِينِي إِنْ أَمَرَكَ لَنْ يُطَاعَا      وَمَا الْفَيْتِنِي جَلْمِي مُضَاعَا  
فهذا بدل الاشتمال، كذلك بدل البعض، لا فرق بينهما. وإذا كان (شَيْفَاتُنَا) مبتدأ، فقبلنا مُتعلّقٌ بمحذوفٍ لا محالة؛ لأنّه خبرٌ، وإذا كان (شَيْفَاتُنَا) بدلاً احتمل (قبلنا) أمرين: أحدهما أن يكون مُتعلّقاً بـ (وردنا)، فلا يكون فيه على هذا ضمير. والآخر أن يكون حالاً من (شَيْفَاتُنَا) فيتعلّق حينئذٍ بمحذوفٍ، ويتضمّن ضميره الذي كان يكون فيه لو ظهر. ومن رفع بالظرف الظاهر كان (شَيْفَاتُنَا) مرفوعاً بالظرف، ولا ضمير فيه لرفعه الظاهر»<sup>(٣٧)</sup>.



فالبَيْتُ الَّذِي عَلَّقَ عَلَيْهِ ابْنُ جَنِّيٍّ مِنْ قَصِيدَةِ لَقَيْسِ بْنِ عَيْرَارَةَ، ذَكَرَ السَّكْرِيُّ فِي بَدَائِئِهَا أَنَّ بَنِي صَاهِلَةَ قَدْ خَرَجُوا، يَرِيدُونَ (فَهَمًّا)، فَهَرَبَتْ مِنْهُمْ (فَهَمًّا)، وَهَرَبَ سَيِّدُهُمْ أَبُو عَامِرٍ بْنِ الْأَخْنَسِ، فَالْتَمَسُوهُمْ فِي دِيَارِهِمْ، فَوَجَدُوهُمْ قَدْ هَرَبُوا، فَرَجَعُوا، وَلَمْ يَصِيبُوا فِي تِلْكَ الْغَزْوَةِ شَيْئًا<sup>(٣٨)</sup>، فَقَالَ قَيْسُ الْأَبِيَاتِ الَّتِي أَوْلَاهَا مَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ، وَهُوَ مَا عَلَّقَ عَلَيْهِ ابْنُ جَنِّيٍّ مُوضِحًا أَنَّ الرَّفْعَ فِي كَلِمَةِ (شَيِّفَاتُنَا) مِنْ وَجْهِينَ، أَحَدُهُمَا أَنْ تَكُونَ مَبْتَدَأً، خَبَرَهُ (قَبْلَنَا)، وَهَذَا الْخَبَرُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ، وَالْجُمْلَةُ الْاسْمِيَّةُ (قَبْلَنَا شَيِّفَاتُنَا) فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي (وَرَدْنَا)، وَإِزَاءَ ذَلِكَ أَرَى الْمَعْنَى أَنَّنَا جِنْنَا بَنِي فَهَمٍّ فِي دِيَارِهِمْ بِالْفَضَاضِ، يَسْبِقُنَا طَلَائِعُنَا؛ لِاسْتِطْلَاعِ الْأَمْرِ بِجَيْشٍ كَثِيرٍ، لَهُ مِثْلُ رَعْنِ الْجَبَلِ، مِنْ شِدَّةِ صَوْتِهِ يَطِيرُ الطَّيْرُ مِنْ كُلِّ مَوْجِعٍ تَحُلُّ بِهِ. وَمَا ذَلِكَ إِلَّا مِنْ مُنْطَلِقِ إِيْمَانِهِ بِأَنَّ «الْكَلَامَ إِنَّمَا وُضِعَ لِلْفَائِدَةِ، وَالْفَائِدَةُ لَا تُجْنَى مِنَ الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، وَإِنَّمَا تُجْنَى مِنَ الْجُمْلِ وَمَدَارِجِ الْقَوْلِ»<sup>(٣٩)</sup>.

أَمَّا الْوَجْهُ الْآخَرُ فِي رَفْعِ (شَيِّفَاتُنَا)، فَهُوَ أَنْ تَكُونَ بَدَلُ بَعْضٍ مِنَ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ (نَا) فِي (قَبْلَنَا)، كَقَوْلِكَ: (دَخَلْنَا الدَّارَ خَمْسَةَ مَنَّا وَأَكْثَرْنَا) وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ تَحْتَمِلُ كَلِمَةُ (قَبْلَنَا) أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بـ(وَرَدْنَا)، فَلَا يَكُونُ فِيهِ عَلَى هَذَا ضَمِيرٌ؛ وَالْآخَرُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ (شَيِّفَاتُنَا)، فَيَتَعَلَّقُ حِينَئِذٍ بِمَحذُوفٍ، وَيَتَضَمَّنُ ضَمِيرَهُ الَّذِي كَانَ يَكُونُ فِيهِ لَوْ ظَهَرَ، ثُمَّ أُشَارَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ الْإِبْدَالُ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ بَدَلُ بَعْضٍ وَبَدَلُ اشْتِمَالٍ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْفَائِدَةِ.

وَلَعَلَّهُ مِنَ الْحَقِّ الْإِشَارَةُ إِلَى كُنْهِ هَذِهِ الْفَائِدَةِ الَّتِي أَسْفَرَ عَنْهَا تَفَاعُلُ ابْنِ جَنِّيٍّ هُنَا مَعَ خُطَابِ (قَيْسِ بْنِ عَيْرَارَةَ)، ذَلِكَ أَنَّ الشَّاعَرَ عِنْدَمَا قَالَ: (وَرَدْنَا الْفَضَاضِ قَبْلَنَا) قَدْ لَا يَقْصُدُ مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ جَيْشَ بَنِي صَاهِلَةَ، لَكِنَّهُ يَرِيدُ الطَّلَاعَ (شَيِّفَاتُنَا)، وَلَمَّا كَانَتْ (شَيِّفَاتُنَا) هِيَ الْمَقْصُودَةُ مِنْ حُكْمِ الْوُرُودِ، كَانَ إِبْدَالُ الظَّاهِرِ (شَيِّفَاتُنَا)

من ضميرِ المُتَكَلِّمِ بَدَلِ بَعْضِ تَحْقِيقًا لِهَذِهِ الْفَائِدَةِ؛ فَتَرْتَبُ عَلَى ذَلِكَ رَفْعُ مَا قَدْ يَتَبَادَرُ إِلَى الذَّهْنِ مِنْ تَوْهْمٍ؛ وَمِنْ ثَمَّ كَانَتْ أَهْمِيَّةُ تَفَاعُلِ ابْنِ جَنِّيِّ مَعَ هَذَا الْخِطَابِ وَأَعْمَالِ زُهْنِهِ فِيهِ حَتَّى أَمَكْنَ أَنْ يُوصَفَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أُمُورٍ بِأَنَّهَا «أُمُورٌ تُدْرِكُ بِالْفِكْرِ اللَّطِيفَةِ، وَدَقَائِقُ يُوصَلُ إِلَيْهَا بِثَاقِبِ الْفَهْمِ»<sup>(٤٠)</sup>.

ومثال ذلك أيضًا ما جاء في تناوُّله قولَ مُلَيْحِ بْنِ الْحَكَمِ: (من الطَّوِيلِ)

جَوَافِلُ فِي السَّرَابِ كَمَا اسْتَقَلَّتْ      فُلُوكَ الْبَحْرِ زَالَ بِهَا الشَّرِيرُ  
فَتَضَجَّعُ تَارَةً وَتَقِيمُ أُخْرَى      بِهِنَّ طَوَالِبُ الْقَصْدِ الصُّدُورُ  
فَقَالَ: «يَرْتَفِعُ (الصُّدُورُ) بِ(طَوَالِبِ) كَمَا تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرِجَالِ طَوَالِبِ زَيْدًا نَسَاؤُهُمْ)، وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ (الصُّدُورَ) بِالْقَصْدِ كَقَوْلِكَ: (حُبُّ الْقِيَامِ زَيْدٌ)؛ أَي: أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ، فَتُعْمَلُ الْمَضَرَّةُ، وَفِيهِ اللَّامُ، كَقَوْلِهِ: (عَنِ الضَّرْبِ مَسْمَعًا)، فَيَصِيرُ تَقْدِيرُهُ: (طَوَالِبُ أَنْ تَقْصِدَ الصُّدُورُ)<sup>(٤١)</sup>.

هنا أُشِيرُ إِلَى أَنَّ بَيْتَ (مُلَيْحِ) مِنْ قَصِيدَةٍ مَطَّلَعُهَا<sup>(٤٢)</sup>:

جَزَعْتُ غَدَاةَ نُشْصَتِ الْخُدُرُ      وَجَدَّ بِأَهْلِ نَائِلَةِ الْبُكُورِ  
وَقَبْلَ الْبَيْتِ مَوْضِعَ التَّحْلِيلِ يَقُولُ:  
وَسَمَّرَتِ الْجِمَالَ بِكُلِّ خَوْدٍ      يَفِيضُ عَلَى مَحَاجِرِهَا الْعَبِيرُ  
جَوَافِلُ فِي السَّرَابِ كَمَا اسْتَقَلَّتْ      فُلُوكَ الْبَحْرِ زَالَ بِهَا الشَّرِيرُ  
وهو ما يعني أَنَّ الْجِمَالَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلرَّحِيلِ بَعْدَ أَنْ رُفِعَتْ الْخُدُورُ، قَدْ أُسْرِعَتْ، وَجَدَّتْ فِي سَبْرِهَا حَامِلَةً كُلَّ امْرَأَةٍ شَابَّةٍ، يَفِيضُ الْعَبِيرُ عَلَى مَا حَوْلَ عَيْنَيْهَا. إِنَّهَا جِمَالٌ قَدْ شَرَدَتْ نَافِرَةً خَفِيفَةً وَسَطَ الصَّحْرَاءِ، لَا تَهَابُهَا وَقْتُ الظَّهِيرَةِ قَاطِعَةً السَّرَابِ، كَمَا تَشْتَقُّ الْفُلُكُ الْبَحْرَ، وَهَذِهِ الْجِمَالُ مِنْ شِدَّةِ سُرْعَتِهَا تَمِيلُ عَنِ الطَّرِيقِ مَرَّةً بِالْحِسَانِ مِنَ النِّسَاءِ، وَتَتَّبَعُهُ مُلْتَزِمَةً إِيَّاهُ مَرَّةً أُخْرَى.

وإزاء ما سبقَ كان تفاعلُ ابنِ جَنِّي مع خطابِ (مُلَيِّحِ)، على نحو ما تقدّم في نصّه، وهو ما يتّضح من خلالِه أنّ ابنَ جَنِّي قد رأى أنّه لكي يتّضح المرادُ من خطابِ مُلَيِّحِ بنِ الحَكَمِ ينبغي الإشارةُ إلى أنّ كلمةَ (الصدر) في الجملةِ الفِعْلِيَّةِ الخَبَرِيَّةِ المُتَبَتَّةِ «تقيمُ أُخرى بهنَّ طوالبُ القَصْدِ الصُّدُورُ»، مرفوعةٌ بـ(طوالبِ)، كما ارتفعتِ (النساءُ) في قولنا: (مررتُ برجالِ طوالبِ زيِّداً نساؤهم)؛ وعلى هذا يكونُ المعنى أنّ هذه الجمالَ من شِدَّةِ سُرْعَتِها تميلُ عن الطَّرِيقِ مرَّةً بالحِسانِ من النساءِ، وتتَّبِعُ الطَّرِيقَ المُسْتَقِيمَ أُخرى، وحالتها أنّ صدورَها مُفَعَّمَةٌ بإرادةِ كَوْنِ السَّفَرِ سهلاً غيرَ شاقٍّ، وطالبةِ ذلك، بالإضافة إلى إرادةِ إثيانِ ما أُريدَ من وَجْهَةٍ؛ ومن ثَمَّ فإنَّ هذه حالةُ صدورِها، فلا تتمنّى أن تكونَ، بل هي كائنةٌ على ما هي عليه.

ولم يكتفِ ابنُ جَنِّي بذلك، بل أشار إلى أنّ الرِّفْعَ يجوزُ أن يكونَ من طريقِ آخرِ، وهو أن تكونَ (الصدرُ) مرفوعةً بالمصدرِ (القَصْدِ) المبدوءِ بالألفِ واللَّامِ، كقولك: (حُبُّ القيامِ زيِّدٌ)؛ أي: أن يقومَ زيِّدٌ، فتُعْمَلُ المصدرَ، وفيه اللامُ، كقوله: (عن الضَّرْبِ مَسْمَعًا)، من قولِ الشَّاعرِ (من الطَّويلِ)

لَقَدْ عَلِمْتَ أُولَى الْمُغِيرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ فَلَمْ أُنْكَلْ عَنِ الضَّرْبِ مَسْمَعًا<sup>(٤٣)</sup>

ومن ثَمَّ يكونُ المعنى والتقديرُ: (طوالبُ أن تقصدَ الصدورَ)، ورَفَعُها بالمصدرِ على أنّهُ في معنى الفعلِ<sup>(٤٤)</sup>، وعلى هذا يكونُ المعنى: أنّ هذه الجمالَ من شِدَّةِ سُرْعَتِها تميلُ عن الطَّرِيقِ مرَّةً بالحِسانِ من النساءِ، وتتَّبِعُهُ مرَّةً أُخرى، وحالتها الرَّجاءُ أن تَقْصِدَ الصُّدُورَ وَجْهَتَها، فهي على هذا المعنى كأنَّها تُمَنِّي نَفْسَها بأن تكونَ هذه نِيَّتَها المُسَيِّطِرَةَ عليها. وبناءً على هذا فإنِّي أُرَجِّحُ كَوْنَ (الصدرِ) مرفوعةً بـ(طوالبِ)، كما ارتفعتِ (النساءُ) في قولنا: (مررتُ برجالِ طوالبِ زيِّداً نساؤهم)، لا سِيَّما أنّ عملَ المصدرِ المُعَرَّفِ بـ(أل) هو أضعفُ المصادرِ عَمَلًا.

وهو ما يُسَلِّمُنِي إِلَى بَعْضِ التَّفْصِيلِ قَائِلًا: إِنَّ الْمَصْدَرَ يَعْمَلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ:  
 الأوَّلُ أَنْ يَكُونَ مَنْوَّنًا، وَهُوَ الْأَقْيَسُ، نَحْوُ: أُعْجِبَنِي ضَرْبُ مُحَمَّدٍ خَالِدًا، أَوْ عَجِبْتُ مِنْ  
 ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا، أَوْ أُعْجِبَنِي ضَرْبُ خَالِدًا مُحَمَّدًا، أَوْ عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ عَمْرًا زَيْدًا، عَلَى  
 تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ، بِخِلَافِ فِيهِ<sup>(٤٥)</sup>، وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ مُضَافًا، سِوَاهُ أَكَانَتْ الْإِضَافَةُ إِلَى  
 الْفَاعِلِ، نَحْوُ: سَرَّنِي ضَرْبُ مُحَمَّدٍ خَالِدًا، أَمْ إِلَى الْمَفْعُولِ، نَحْوُ: سَرَّنِي ضَرْبُ خَالِدٍ  
 مُحَمَّدًا، وَكَانَ إِعْمَالُ الْمُضَافِ أَكْثَرَ مِنَ الْمَنْوَّنِ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ تَجْعَلُ الْمُضَافَ إِلَيْهِ  
 كَالْجِزءِ مِنَ الْمُضَافِ، وَإِعْمَالُهُ مَنْوَّنًا أَكْثَرَ مِنْ إِعْمَالِهِ مَعْرَفًا بِ(ال-)؛ لِأَنَّ فِيهِ شَبَهًا  
 بِالْفِعْلِ الْمَوْكَّدِ بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ<sup>(٤٦)</sup>، وَالثَّلَاثُ أَنْ يَكُونَ مَعْرَفًا بِ(ال-). وَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ  
 عَلَى هَذَا النَّحْوِ، فَإِنَّهُ تَجَدَّرُ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ الْمَعْرَفَ هُوَ أضعفها فِي الْعَمَلِ؛ «لِأَنَّ  
 الْأَلْفَ وَاللَّامَ لَا تَكُونُ فِي أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ، الَّتِي هِيَ الْأَصُولُ إِلَّا مَعْرِفَةً؛ فَلِذَلِكَ ضَعْفُ  
 إِعْمَالِهَا، وَإِنَّمَا قَلْنَا فِي أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ تَحَرُّرًا مِنَ الْأَعْلَامِ، فَإِنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ قَدْ  
 تَدَخَّلَا لَا لِمَعْنَى التَّعْرِيفِ، نَحْوُ الْحَسَنِ وَالْعَبَّاسِ»<sup>(٤٧)</sup>، وَفِيهِ مَذَاهِبٌ.

وَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، فَمِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ لَا يَجِيزُ إِعْمَالَ الْمَصْدَرِ الْمَعْرَفِ  
 بِ(ال-)، وَهَؤُلَاءِ النَّفَرُ هُمُ الْكُوفِيُّونَ وَالْبَغْدَادِيُّونَ وَبَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ، كَابْنِ  
 السَّرَّاجِ<sup>(٤٨)</sup>، وَهُمْ بَجَانِبِ رُؤْيَتِهِمْ أَنَّ مَا ظَهَرَ بَعْدَ الْمَصْدَرِ مِنْ مَعْمُولٍ فَهُوَ لِعَامِلٍ  
 يَفْسِّرُهُ الْمَصْدَرُ كَمَا فِي الْمَنْوَّنِ، أَجَازُوا خَفَضَ الْأِسْمِ بَعْدَهُ عَلَى تَقْدِيرِ مَصْدَرٍ  
 مَحذُوفٍ، وَقَالُوا: قَالَتْ الْعَرَبُ: يُعْجِبَنِي الْإِكْرَامُ عِنْدَكَ سَعْدُ بَنِيهِ؛ أَي: أكرم سعد  
 بَنِيهِ<sup>(٤٩)</sup>، وَذَلِكَ مَرْدُودٌ<sup>(٥٠)</sup>.

وَمِنْهُبُ سَيَبُويهِ وَالْخَلِيلِ فِي جَوَازِ الْإِعْمَالِ بَدُونَ قُبْحِ كَالْمَصْدَرِ الْمَنْوَّنِ، فَيَرْفَعُ  
 بِهِ الْفَاعِلَ وَيُنْصِبُ الْمَفْعُولَ، عَلَى نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ<sup>(٥١)</sup>. وَيَنْضَمُّ إِلَيْهِمْ - أَي: إِلَى الْخَلِيلِ  
 وَسَيَبُويهِ - الْمَبْرَدُ، فَيَقُولُ: «أَرَادَ عَنِ ضَرْبِ مِسْمَعٍ، فَلَمَّا أَدْخَلَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ امْتَنَعَتْ  
 الْإِضَافَةُ، فَعَمِلَ عَمَلَ الْفِعْلِ»<sup>(٥٢)</sup>، وَهَذَا رَأْيِي صَرِيحٌ لِلْمَبْرَدِ فِي إِعْمَالِ الْمَعْرَفِ

بـ(أ) عَمَلَ فِعْلِهِ، بِخِلَافِ مَنْ يَنْسَبُ إِلَيْهِ مَنْعَ عَمَلِ هَذَا الْمَصْدَرِ، لِاسْتِفْحَالِ الْأَسْمِيَةِ فِيهِ؛ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ الْقَوْلُ بِخِلَافِهِ مَعَ سَيَّبِيوِيهِ، أَضْفُ إِلَى ذَلِكَ أَنَّ الْمَبْرَدَ فِي نَقْدِهِ كِتَابَ سَيَّبِيوِيهِ لَمْ يَعْرِضْ لِنَقْدِ شَيْءٍ مِمَّا قَالَهُ سَيَّبِيوِيهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ<sup>(٥٣)</sup>، وَيُضَافُ إِلَى هَذَا الْفَرِيقِ أَيْضًا مَنْ اخْتَارَ الْإِعْمَالَ كَابْنُ يَعِيشَ وَابْنُ مَالِكٍ وَالسِّيَوطِيُّ وَغَيْرُهُمْ<sup>(٥٤)</sup>. وَفِيْمَا تَقَدَّمَ مَجْمَلُ ثَلَاثَةِ مَذَاهِبٍ، هِيَ: عَدَمُ الْجَوَازِ، وَالْجَوَازُ كَالْمَصْدَرِ الْمَنْوَنِّ، وَالْجَوَازُ عَلَى قَبْحِ.

بقي لي الإشارةُ إلى أَنَّ ثَمَّةَ مَذْهَبًا رَابِعًا، فِيهِ تَفْصِيلٌ بَيْنَ أَنْ يَعَاقِبَ الضَّمِيرُ (الـ) فَيَجُوزُ الْإِعْمَالَ، أَوْ لَا يَعَاقِبُ فَلَا يَجُوزُ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ الطَّرَاوَةِ وَأَبِي بَكْرِ بْنِ طَلْحَةَ، وَاخْتَارَهُ أَبُو حَيَّانَ<sup>(٥٥)</sup>؛ أَي: أَنَّهُ بِنَاءٌ عَلَى مَا فِي بَيْتِ الْمَرْأَةِ الَّذِي دَلَّلَ بِهِ ابْنُ جَنِّيٍّ يَجُوزُ إِعْمَالَ الْمَصْدَرِ؛ لِأَنَّ الْمَعَاقِبَةَ تَصِحُّ، فَنَقُولُ: فَلَمْ أَنْكَلْ عَنْ ضَرْبِي مِسْمَعًا، وَهُوَ مَا يَنْطَبِقُ عَلَى بَيْتِ (مُلَيْحٍ). وَالْخِلَاصَةُ أَنِّي مَعَ جَوَازِ إِعْمَالِ الْمَصْدَرِ الْمَعْرُوفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ عَمَلَ فِعْلِهِ فِيْمَا بَعْدَهُ، عَلَى ضَعْفِهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ، فَعَمَلُهُ وَفِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ كَعَمَلِهِ وَفِيهِ التَّنْوِينُ<sup>(٥٦)</sup>، وَالْمَعْنَى فِي بَيْتِ الْمَرْأَةِ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ يُؤَيِّدُ عَمَلَ الْمَصْدَرِ (الضَرْبِ)، وَهُوَ مَا يُدَلِّلُ عَلَى إِمْكَانِيَةِ رَفْعِ الصُّدُورِ بِالْمَصْدَرِ (الْقَصْدِ) فِي بَيْتِ مُلَيْحِ بْنِ الْحَكَمِ، لَكِنَّ الْمَعْنَى فِي بَيْتِ (مُلَيْحٍ) يُؤَيِّدُ كَوْنَ (الصُّدُورِ) مَرْفُوعَةً بِكَلِمَةِ (طَوَالِبِ).

وهكذا اتَّضَحَ لَنَا - وَإِنْ كَانَ مِنَ الْمَعْلُومِ بِالضَّرُورَةِ - أَنَّ تَعَدُّدَ الْقِرَاءَةِ بِتَعَدُّدِ الْمُتَلَقِّينَ يُلْقِي بِظَلَالِهِ عَلَى الْخَطَابِ فِي سَبِيلِ جَلَالِهِ، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ تَعَدُّدِ الْقِرَاءَةِ لَدَى الْمُتَلَقِّي الْوَاحِدِ، وَهَذَا يَحْضُرُنِي قَوْلُ الْقَائِلِ: «لِنُنْ كَانَتْ الْقِرَاءَةُ وَالتَّوِيلُ تَتَعَدَّدُ وَتَتَنَوَّعُ لَدَى الْمُتَلَقِّي الْوَاحِدِ، فَكَيْفَ الْحَالُ حِينَمَا يَتَعَلَّقُ الْأَمْرُ بَعْدِي مِنَ الْمُتَلَقِّينَ، إِذْ يَنْفَتِحُ الشُّعْرُ عَلَى التَّعَدُّدِ الْقِرَائِيِّ نَظْرًا لِمَا يَرُشِّحُ بِهِ مِنَ الْإِيْحَاءِ وَظَلَالِ الْمَعَانِي»<sup>(٥٧)</sup>.

## (ب) - المنصوب:

## ١ - المنصوب من جهة واحدة:

ورد التَّفَاعُلُ النَّحْوِيُّ لَدَى ابْنِ جَنِّيٍّ، مُتَّصِلًا بِالْمَنْصُوبِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ فِي ثَلَاثَةِ عَشَرَ مَوْضِعًا. وَقَدْ جَاءَتْ هَذِهِ الْمَنْصُوبَاتُ بَعْدَ (لَا) النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ، أَوْ مَنْصُوبَةً عَلَى أَنَّهَا مَصْدَرٌ، أَوْ حَالٌ - مَعَ الْإِشَارَةِ إِلَى مَا فُسِّرَ عَلَى مَحْصُولِ الْمَعْنَى دُونَ مَوْضِعِ اللَّفْظِ - أَوْ تَمْيِيزٌ، أَوْ ظَرْفٌ، أَوْ مَعْطُوفَةٌ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي تَنَاوُلِهِ قَوْلَ الْبُرَيْقِ بْنِ عِيَاضٍ<sup>(٥٨)</sup>: (مَنْ الْوَافِرِ)

فَمَا إِنْ شَائِكُ مِنْ أَسَدٍ تَزَجِ أَبُو شَيْبَلَيْنِ قَدْ مَنَعَ الْخِدَارَا  
بِأَجْرًا جُرَاءَةً مِنْهُ وَأَذْهَى إِذَا مَا كَارِبُ الْمَوْتِ اسْتَدَارَا  
فَقَالَ: «جُرَاءَةٌ هُنَا مَنْصُوبَةٌ عَلَى التَّمْيِيزِ، لَا عَلَى الْمَصْدَرِ، وَذَلِكَ أَنَّ (أَفْعَلَ) هَذِهِ الْمَوْضُوعَةُ لِلْمَفَاضَلَةِ، نَحْوُ: (أَحْسَنَ مِنْكَ)، وَ(أَكْرَمَ مِنْكَ)، لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ الْمَصْدَرِ مَعَهَا، مِنْ قِبَلِ أَنَّ الْغَرَضَ فِي الْمَصْدَرِ إِنَّمَا هُوَ التَّوَكِيدُ، وَ(أَفْعَلَ) هَذِهِ قَدْ اسْتَعْنَتْ بِمَا فِيهَا مِنَ الْمَبَالِغَةِ عَنِ التَّوَكِيدِ بِالْمَصْدَرِ، فَكَذَلِكَ لَا تَقُولُ: (مَا أَحْسَنَهُ حُسْنًا وَلَا إِحْسَانًا) وَلَا (مَا أَكْرَمَ زَيْدًا كَرَمًا وَلَا إِكْرَامًا)، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ (جُرَاءَةً) مَنْصُوبًا عَلَى التَّمْيِيزِ، كَقَوْلِهِ: (هَذِهِ جُرَاءَةٌ جَرِيئَةٌ) وَ(هَذَا شِعْرٌ شَاعِرٍ)، وَكَقَوْلِهِ: (مَنْ الطَّوِيلِ)

وَلَوْلَا دِفَاعُ اللَّهِ ضَلَّ ضَالُّنَا وَلسَرْنَا أَنَا نُنْتَلُ وَنُوَادُّ  
وَكَقَوْلِهِمْ: (جَنَّ جَنُونُهُ) وَ(خَرَجْتَ خَوَارِجُهُ). وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ:  
﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشْكَدَ ذِكْرًا﴾، وَكَأَنَّهُ قَالَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -: أَوْ ذِكْرًا  
أَشَدَّ ذِكْرًا، فَجَعَلَ لِلذِّكْرِ ذِكْرًا مَبَالِغَةً. وَذَاكَرْتُ أَبَا عَلِيٍّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِهَذِهِ الْآيَةِ،  
فَأَخَذَ يَنْظُرُ فِيهَا مُسْتَأْنَفًا لِلنَّظَرِ، وَيُرَدِّدُ مِنَ الْقَوْلِ مَا دَلَّنِي أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ قَدَّمَ فِيهَا -  
فِيمَا قَبْلُ - نَظْرًا، فَعَجِبْتُ مِنْ ذَلِكَ مَعَ كَثْرَةِ بَحْثِهِ وَطُولِ مَزَاوَلَتِهِ. فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلَّا

كان تقديره عندك (فاذكروا الله كذِكْرِكُمْ آباءَكُمْ أَوْ ذِكْرًا أَشَدَّ)، ثُمَّ قَدَّمَ وَصَفَ النَّكْرَةَ عليها، فَنُصِبَ على الحال منها، كقوله: (من الوافر)

لِمِيَّةٍ مَوْحِشًا طَلُلٌ قَدِيمٌ عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمٍ مُسْتَدِيمٍ  
 قيل: إِنَّ هَذَا بَابُ ذِكْرِهِ سَبِيوِيهِ أَنَّهُ قَلَّمَا يَجِيءُ فِي الْكَلَامِ، وَأَكْثَرُ مَا يَجِيءُ فِي الشُّعْرِ، وَمَا كَانَتْ هَذِهِ حَالُهُ لَمْ يَحْسُنْ حَمْلُ التَّنْزِيلِ عَلَيْهِ»<sup>(٥٩)</sup>.

فهذان بيتان من قصيدة للبريق يرثي فيها أخاه<sup>(٦٠)</sup>، وفيهما يرى أَنَّ أَخَاهُ يَتَّصَفُ بِالْجُرْأَةِ؛ لدرجة أَنَّهُ يَفُوقُ فِي جُرْأَتِهِ أَسَدًا قَوِيًّا، قَدْ اشْتَبَكَتْ أُنْيَابُهُ، مِنْ الْمَكَانِ الْمُسَمَّى (تَزْجًا)، قَدْ مَنَعَ نَفْسَهُ مِنَ الْاسْتِقْرَارِ فِي خُدْرِهِ، إِذَا مَا اقْتَرَبَ الْمَوْتُ أَدَارَ لَهُ ظَهْرَهُ، وَأَحَاطَ بِهِ. وَمِنْ أَجْلِ النَّصِّ عَلَى مَعْنَى الْمَبَالِغَةِ فِي الشَّجَاعَةِ وَرَفَعِ إِبْهَامِ النَّسْبَةِ فِي الْجُمْلَةِ قَبْلَهُ، مِنْ حَيْثُ كَوْنُ التَّمْيِيزِ «يَرْفَعُ الْإِبْهَامَ الْمُسْتَقَرَّ عَنْ ذَاتٍ مَذْكُورَةٍ أَوْ مُقَدَّرَةٍ»<sup>(٦١)</sup>، نجد ابن جنِّي في تفاعله مع خطابِ البريق ينصُّ على أَنَّ كَلِمَةَ (جُرْأَةٌ) لَيْسَتْ مَنْصُوبَةً عَلَى الْمَصْدَرِ، بَلْ هِيَ مَنْصُوبَةٌ عَلَى التَّمْيِيزِ؛ وَعِلَّةُ ذَلِكَ عِنْدَهُ مُوَافَقًا لِإِيَّاهُ - أَنَّ (أَجْرًا) لِلْمَفَاضِلَةِ، نَحْوُ: (أَحْسَنُ مِنْكَ)، وَ(أَكْرَمُ مِنْكَ)، لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ الْمَصْدَرِ مَعَهَا، مِنْ قَبْلِ أَنَّ الْغَرَضَ فِي الْمَصْدَرِ إِنَّمَا هُوَ التَّوَكِيدُ، وَ(أَفْعَلُ) هَذِهِ قَدْ اسْتَعْنَتْ بِمَا فِيهَا مِنَ الْمَبَالِغَةِ عَنِ التَّوَكِيدِ بِالْمَصْدَرِ، فَكَذَلِكَ لَا تَقُولُ: (مَا أَحْسَنَهُ حُسْنًا وَلَا إِحْسَانًا) وَلَا (مَا أَكْرَمَ زَيْدًا كَرَمًا وَلَا إِكْرَامًا)؛ وَمِنْ ثَمَّ كَانَتْ (جُرْأَةٌ) مَنْصُوبَةً عَلَى التَّمْيِيزِ، عَلَى نَحْوِ مَا وَرَدَ فِي اسْتِرْسَالِ ابْنِ جَنِّي مِنْ اسْتِشْهَادٍ بِالشُّعْرِ وَالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، فِي نَصِّهِ السَّابِقِ؛ مِنْ مُنْطَلَقِ اعْتِقَادِهِ وَإِقْرَارِهِ بِأَنَّهُ «يَنْبَغِي لِلْقُرْآنِ أَنْ يُخَيَّرَ لَهُ، وَلَا يُتَخَيَّرَ عَلَيْهِ»<sup>(٦٢)</sup>.

وهو ما يتضح من خلاله لجوء ابن جنِّي إلى التعليل؛ بناءً على أَنَّهُ أُسْلُوبٌ لُغَوِيٌّ، يَفِيدُ التَّقْوِيرَ وَتَاكِيدَ الْحُكْمِ الْمُتَحَدِّثِ عَنْهُ؛ وَمِنْ ثَمَّ يَفُوقُ تَأْثِيرُهُ فِي نَفْسِ الْمُتَلَقِّيِّ، وَيَثْبُقُ بِهِ. وَقَدْ حَاوَلَ ابْنُ جَنِّي بِكُلِّ مَا أُوتِيَ مِنْ أَدْوَاتٍ أَنْ يَجِدَ الْعِلَّةَ لِمَا هُوَ بِصَدَدِهِ فِي

سبيل بيان وجهة نظره، وهو الأمر الذي جعله يوصف بأنه ذو عقليّة تعليليّة تحليلية، ذات مزجعيّة ترجع إلى تعليل المتكلمين والفقهاء؛ بناءً على أنّ العلة الكلامية غائيّة، تكشف عن تلازم عقليّ بينها وبين المعلول، فالعلاقة بينها وبين المعلول علاقة مُصاحبة في الوجود، وهو ما سيّضح لنا أكثر على مدار البحث، وإن كانت هذه العلة أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفكّهين. وذلك أنّهم إنّما يحيلون على الحسّ، ويحتجّون فيه بثقل الحال أو خفتها على النّفس، وليس كذلك حديثُ علل الفقه، على نحو ما صرح به ابن جنّي في خصائصه<sup>(٦٣)</sup>.

## ٢ - المنصوب من جهتين:

ورد التّفاعل النّحويّ لدى ابن جنّي، فيما يتّصل بالمنصوب من جهتين في سبعة مواضع، ومن ذلك ما جاء في سياق تناوُلِهِ قول أبي قلابة: (من الوافر)

يُسْتُ مِنْ الْحَدِيَّةِ أُمَّ عَمْرٍو      غَدَاةً إِذِ انْتَوَيْ بِالْجَنَابِ  
فقال: «قال أبو عمرو: الحديّة: العطيّة... و(أمّ عمرو) منصوبة على النداء، ويجوز أن يكون مفعول (الحديّة) أي: يسْتُ مِنْ أَنْ أَحْذِي أُمَّ عَمْرٍو، فأعمل المصدر، وفيه اللام، كقوله (من الطويل):

لَقَدْ عَلِمْتَ أُولَى الْمُغِيرَةَ أَنَّنِي      كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكَلْ عَنِ الضَّرْبِ مَسْمَعًا<sup>(٦٤)</sup>  
فهذا بيتٌ افتتح به أبو قلابة قصيدته التي خصّصها لذكر أمر (عمّار) وقصّتهم يوم (الأحثّ)<sup>(٦٥)</sup>. ونصّ ابن جنّي يتّضح من خلاله تفاعله مع خطاب أبي قلابة؛ ذلك أنّه يرى أنّ كلمة (أمّ عمرو) تحتاج إلى بعض الإيضاح، فذكر أنّها منصوبة على النداء، على تقدير: يا أمّ عمرو، وعلى هذا يكون المعنى: يسْتُ مِنْ الْعَطِيَّةِ يَا أُمَّ عَمْرٍو غَدَاةً إِذِ رَمَوْنِي بِالشَّعْبِ الْمُسَمَّى بِالْجَنَابِ.

وفي هذا إشارة إلى أنّ ثمة سراً لحذف حرف النداء، ينبغي على القارئ المتلقي التنبّه إليه، وإكمال فراغات النصّ، من مُنطلق لجوء ابن جنّي إلى الومض في حديثه



أحياناً، غير مهتمّ بالمعلوم بالضرورة، ذلك السرُّ يكمنُ في أنّ ثَمَّةَ قُرْبًا بَيْنَ الشَّاعِرِ وَأُمِّ عَمْرٍو، بالإضافة إلى أنّ الشَّاعِرَ مُنْفَعِلٌ في سياقِ حديثه معها عمّا حدث له، فلا يهْمُهُ إطالة الصَّوْتِ هنا، باستخدام حرفِ النِّداءِ (يا)، كما أنّ هذا الحذفَ قد أسهم في توافقِ النِّظامِ النِّحويِّ مع النِّسْجِ الشُّعْريِّ؛ ذلك أنّ البيتَ من بحرِ الوافرِ، وتقطيعه ووزنه هكذا:

يَيْسُتُ مَنَلْ / حَذِييَّةُ أُمِّ / مَعْمَرِنْ      عَدَاةَ إِذْنِ / تَحَوْنِي بِلْ / جَنَابِي  
مُفَاعَلَتُنْ / مُفَاعَلَتُنْ / فَعُولُنْ      مُفَاعَلَتُنْ / مُفَاعَلَتُنْ / فَعُولُنْ

وهو ما يتَّضحُ مِنْ خلالِهِ أنّ الحذفَ قد أسهم في استقامةِ التَّفْعِيلَةِ الثَّانِيَةِ في حَشْوِ البيتِ، فصَحَّ الوزنُ، وركزتَ كلمةُ (أُمِّ عَمْرٍو) في مكانها من العروضِ، مُلَبِّيَةً مطلبَ العروضِ، مُسَهِّمَةً في استقامةِ القافيةِ بِرَوِيَّهَا المُرَادِ.

هذا عن الوجهِ الأوَّلِ في كلمةِ (أُمِّ عَمْرٍو)، أمَّا عن الوجهِ الثَّانِي، فقد أشار ابنُ جَنِّيِّ إلى جوازِ كَوْنِهَا مفعولَ المصدرِ المُعَرَّفِ بالألفِ واللامِ (الحذِيَّةِ)، على نَحْوِ قولِ المَرَّارِ الأَسَدِيِّ السَّابِقِ ذِكْرُهُ في النَّصِّ، وهذا أيضاً مذهبُ الخليلِ وسيبويه والمبرِّدِ والبطلَيْوسي وغيرهم في جوازِ الإعمالِ بدونِ قُبْحٍ كالمصدرِ المنوَّنِ، فيزُفَعُ به الفاعلُ وَيُنْصَبُ المفعولُ<sup>(٦٦)</sup>، وعلى هذا يكونُ المعنى: يَيْسُتُ مِنْ أَنْ أَحْدَى أُمَّ عَمْرٍو، فيكونُ مضمونُ الفِعْلِ (يَيْسُ) واقعاً على (أُمِّ عَمْرٍو)، وكلا الوَجْهَيْنِ السَّابِقَيْنِ حَسَنٌ، يُؤَيِّدُهُ السِّيَاقُ النَّصِّيُّ لِلبَيْتِ.

ومثالُ ذلكِ أيضاً ما ورد في تعليقه على قولِ مُلَيْحِ بنِ الحَكَمِ: (من الطويل)  
مُهَيَّئَةٌ لِذَلِيحِ اللَّيْلِ صَادِقَةٌ      وَقَعَ الهَجِيرِ إِذَا مَا شَخْشَخَ الصُّرْدُ  
فقال: «شَخْشَخَ: صاح، لك في نَصْبِ (وَقَعَ الهَجِيرِ) مذهبان، إنْ شئتَ على أَنَّهُ مفعولٌ صادقٌ، كقولك: (صدقتُ القتالَ)؛ أي: بالغتُ فيه ووفيته ما يجبُ له، فإنْ شئتَ على أَنَّهُ تمييزٌ مُشَبَّهٌ بالمفعولِ، كقوله: أَجَبَّ الظُّهْرُ، والشُّعْرَ الرَّقَابَا»<sup>(٦٧)</sup>.

فهذا بيتٌ لمُلَيِّحٍ في سياقِ وَصْفِ النَّاقَةِ الَّتِي تُسَلِّيهِ عَنِ (لَيْلَى) فِي شَيْئِهِ، فيرى أَنَّهَا نَاقَةٌ تَطْرُبُ لِلْمَشْيِ فِي اللَّيْلِ وَتَفْرُحُ بِهِ، وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّهَا تَسِيرُ وَقْتَ الْهَجِيرِ، وَلَا تَقْصُرُ، لَا سِيَّما إِذَا مَا صَاحَ الصُّرْدُ. وَقَدْ رَأَى ابْنَ جَنِّي - مِنْ بَابِ التَّفَاعُلِ مَعَ الْخَطَابِ - أَنَّ يَشِيرُ إِلَى أَنَّ ثَمَّةَ مَذْهَبِينَ فِي نَضْبِ كَلِمَةِ (وَقَعَ): أَحَدُهُمَا عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولُ كَلِمَةِ (صَادِقَةٌ) كَقَوْلِكَ: (صَدَقْتُ الْقِتَالَ)؛ أَي: بِالْعُتُ فِيهِ، وَوَفَيْتُهُ مَا يَجِبُ لَهُ، وَالْآخِرُ عَلَى أَنَّهَا تَمَيِّزٌ مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ، كَقَوْلِهِ: أَجَبَ الظُّهْرُ، وَالشُّعْرَ الرَّقَابَا.

أَمَّا عَنِ كَوْنِ (وَقَعَ) مَفْعُولًا بِهِ، فَعَلَى أَنَّهَا مَعْمُولٌ (صَادِقَةٌ)، كَنَضْبِ الْوَجْهِ فِي قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ، وَهِيَ لُغَةٌ فَصِيحَةٌ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ<sup>(٦٨)</sup>. أَمَّا عَنِ كَوْنِهَا مَنْصُوبَةً عَلَى التَّمْيِيزِ الْمُشَبَّهِ بِالْمَفْعُولِ، فَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِ النَّابِغَةِ الذُّبْيَانِي: (مَنْ الْوَافِرِ)

وَنُمْسِكُ بَعْدَهُ بِذُنَابِ عَيْسٍ      أَجَبَ الظُّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ<sup>(٦٩)</sup>  
 وَقَوْلِ الْآخِرِ:

فَمَا قَوْمِي بِتَعْلَبَةَ بْنِ سَعْدَى      وَلَا بِفَرَارَةَ الشُّعْرِ الرَّقَابَا<sup>(٧٠)</sup>  
 وَهَذَا مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ، نَحْوُ الطَّبْرِيِّ وَابْنِ الطَّرَاوَةِ وَالزَّمْخَشَرِيِّ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْكَشَافِ، فَهُمْ يَرُونَ جَوَازَ مَجِيءِ التَّمْيِيزِ مَعْرِفَةً، فَكَلِمَةُ (وَقَعَ) فِي بَيْتِ (مُلَيِّحٍ) مُعَرَّفَةٌ بِالْإِضَافَةِ، وَكَلِمَةُ (الظُّهْرُ) فِي بَيْتِ النَّابِغَةِ مُعَرَّفَةٌ بِ(الـ)، وَكَذَلِكَ (الرَّقَابُ) فِي بَيْتِ الْحَارِثِ بْنِ ظَالِمٍ، وَكُلُّ مِنْهَا مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ<sup>(٧١)</sup>، وَهُوَ مَا مَنَعَهُ أَبُو حَيَّانَ<sup>(٧٢)</sup>. وَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ عَدَمُ جَوَازِ مَجِيءِ التَّمْيِيزِ مَعْرِفَةً، عَلَى نَحْوِ مَا جَاءَ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ وَالْمَازِنِيِّ وَالْمَبْرَدِيِّ وَالزَّجَّاجِيِّ وَابْنِ السَّرَّاجِ وَأَبُو الْبِرَكَاتِ الْأَنْبَارِيِّ، وَغَيْرِهِمْ<sup>(٧٣)</sup>. وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ ذَلِكَ، فَإِنَّ ابْنَ جَنِّي لَمْ يُصِرَّحْ بِتَرْجِيحِ أَحَدِ الْمَذْهَبِينَ عَلَى الْآخَرِ، وَإِنْ كَانَ يُفْهَمُ مِنْهُ تَرْجِيحُ مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ فِي كَوْنِ التَّمْيِيزِ مَعْرِفَةً.

هذا، ومن باب الإفادة الإشارة إلى أنّ القول بِكَوْنٍ (وَقَع الهجير) مفعولاً للصفة المُشَبَّهة باسم الفاعل (صادقة) يكون للدلالة على أنّ النَّاقَةَ المُتَحَدِّثَ عنها تتَّصِفُ بِأَنَّهَا قد صدقت وَقَع الهجير، فكان هذا المعنى ثابتاً لها، وأمّا على كونها تمييزاً مُشَبَّهًا بالمفعول، فيكون المعنى على تمييز النسبة؛ أي: تمييز الصدق بالنسبة لوقوع الهجير، وكلا الوجهين حَسَنٌ، يؤيِّده المعنى.

### (ج)- ما يحتمل النصب والرفع:

ورد التفاعل النَّحْوِيُّ لدى ابن جنِّي، مُتَّصِلاً بما يحتمل النَّصْبَ والرَّفْعَ في ثلاثة مواضع، ومن ذلك ما جاء في سياق تناوُلِهِ شعَرَ عبد الله بن مسلم بن جُنْدَبٍ: (من الطويل)

وَجَنَّ عَلَيْنِكَ اللَّيْلُ دَانَ رِوَاقُهُ      وَرَاعَيْتَ لِهَمِّ النُّجُومِ الدَّوَانِيَا  
فقال ابن جنِّي: «يجوزُ أن يكونَ (دانٍ) في موضعِ نَصْبٍ، وأراد (دانِيًا رِوَاقُهُ) إِلَّا أَنَّهُ أُجْرِيَ المنصوبَ مجرى المرفوعِ والمجرورِ، كقوله:

يَا دَارَ هِنْدٍ عَقَّتْ إِلَّا أَثَافِيهَا      بَيْنَ الطَّوِيِّ، فَصَارَتْ فَوَادِيهَا  
... وقوله من الرَّجَزِ:

سَوَى مَسَاجِيهِنَّ تَقْطِيطَ الحَقِّقِ      تَفْلِيلُ مَا قَارَعَنَ مِنْ سُمْرِ الطَّرِيقِ  
وهو كثيرٌ جدًّا. ويجوزُ أن يكونَ تقديره: وجنَّ عليك اللَّيْلُ رِوَاقُهُ دَانٍ، بجعلِ الجملةِ في موضعِ الحالِ، ثُمَّ قَدِّمْتَ الخبرَ على المبتدأ، كما تقولُ في الصِّفَةِ: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه، يريد: أبوه قائمٌ، ثُمَّ قَدِّمْتَ»<sup>(٧٤)</sup>.

فهذا بيتٌ لعبد الله بن مُسْلِمٍ بن جُنْدَبٍ في سياق توجيهِ حديثه لِمَنْ يَلْحَى وَيَعْزِلُ في الهوى قائلاً:

أَلَا قُلْ لِمَنْ يَلْحَى وَيَعْزِلُ فِي الهَوَى      بُلِيَتْ بِمَا أَلْقَى وَلَا زِلَتْ بِأَكْيَا  
لَعَلَّكَ إِنْ دَهْرٌ أَصَابَكَ صَرْفُهُ      سَتَذُكُرُنِي يَوْمًا إِذَا دُفَّتْ دَائِيَا

وفيها يخبره بأن يترك لومَه، لا سيِّما أنَّه قد أُصِيبَ بما أُصِيبَ به الشَّاعرُ من داءٍ، مُشيرًا إلى أنَّ هذا العادلَ سيذكرُ عبد الله بن مُسلم إنَّ أصابَه الدَّهْرُ بِمِثْلِ مَا أَصَابَه، وسيذكرُه إذا ذاق مرارةَ دائه، لا سيِّما إذا أسدَلَ عليه الليلُ ظلامَه، وظلَّ يتطلَّعُ إلى النُّجومِ المتواليَةِ القريبَةِ مهمومًا بما أحاط به مِنْ داءٍ.

وأمام مشاركة المُتلقِي (ابن جني) المبدع في بيان قَصْدِ عمليةِ الإبداعِ أراد أن يُشيرَ إلى أنَّ كلمةَ (دانٍ) تحتلُّ النَّصَبَ والرَّفْعَ، فكيف يكون ذلك؟ تحتلُّ النَّصَبَ على الحالِ، والمرادُ: (دانيًا رواقُه)، إلاَّ أنَّه أجرى الاسمَ المنقوصَ المنصوبَ مجرى المرفوعِ والمجورورِ، في حَذْفِ يائه والتَّعويضِ عنها بالتَّنوينِ، فحذفَ الياءَ من كلمةِ (داني)، على نحو ما وردَ بالبيتينِ المذكورينِ في نصِّ ابن جني، والمعنى - على كونِ كلمةِ (دانٍ) منصوبةً على الحالِ في صورةِ الصِّفةِ المُشَبَّهَةِ المنقولةِ إلى صيغةِ اسمِ الفاعلِ؛ للدِّلالةِ على الحدوثِ والتَّجدُّدِ لا الثبوتِ والاستمرارِ - أنَّ العادلَ سيُجدِّدُ ذِكْرَهُ الشَّاعرَ إنَّ أُصِيبَ بِمِثْلِ مَا أَصَابَه حالًا بعدَ حالٍ، لا سيِّما إذا جاءه اللَّيْلُ مادًّا ظُلْمَتَهُ؛ وَمِنْ ثَمَّ ففِي (دانٍ) دلالةٌ على انقلابِ الشَّيْءِ عَمَّا كان في وَقْتِ فِعْلٍ مِنَ الأفعالِ؛ للزيادةِ في الفائدةِ، على عكسِ المفعولِ الذي هو للزيادةِ في البيانِ<sup>(٧٥)</sup>.

أمَّا احتمالُ الرَّفْعِ، فعلى تقدير: وجنَّ عليك اللَّيْلُ رواقُه دانٍ، بجعلِ جملةِ (رواقُه دانٍ) في موضعِ الحالِ، ثُمَّ قَدِّمْتَ الخَبَرَ (دانٍ) على المبتدأ (رواقُه)، كما تقولُ في الصِّفةِ: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه، يريد: أبوه قائمٌ، ثُمَّ قَدِّمْتَ، والمعنى على كَوْنِ الحالِ جملةً مع تقديمِ الخبرِ، لا يختلفُ عَمَّا سبق إلاَّ في زيادةِ العنايةِ والاهتمامِ بتقديمِ الخبرِ (دانٍ)؛ للدِّلالةِ على أنَّ ثَمَّةَ أمرًا ما، ينبغي التَّنَبُّهُ إليه، وهو قُرْبُ اللَّيْلِ؛ ومن ثَمَّ مَدُّهُ ظُلْمَتَهُ، كأنَّه سِترٌ يُمدُّ دونَ سَقْفِ البَيْتِ، أضفَ إلى ذلك أنَّ تأخيرَ الخبرِ مُستجيبًا لمطلبِ العروضِ قد أسهم في استقامةِ تفعيلتها، فلمَّا كان البيتُ من الطَّويلِ، فإنَّ تقطيعه ووزنه هكذا:

وَجَنَنْ / عَلَيْكَ لَنِي / لُدَانَنْ / رَوَاقُهُو      وَرَاعِي / تَ لِلْهَمِّ نَ / نُجُومَ دَ / دَوَانِيَا  
 فَعُولُ / مَفَاعِلُنْ / فَعُولُنْ / مَفَاعِلُنْ      فَعُولُنْ / مَفَاعِلُنْ / فَعُولُنْ / مَفَاعِلُنْ  
 أمَّا على افتراض قوله: (رِوَاقُهُ دَانٍ) فلن يستقيم الوزن، ولن يتحقق للشاعر ما  
 أرادَ مِنْ مَعْنَى مَا، على نحو ما سبق من تحليل، وهو الأمر الذي يعكس لنا جانبًا  
 مِنْ عِبَرِيَّةِ ابْنِ جَنِّي، يتعلَّقُ بِدَلَالَةِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ فِي سِيَاقِهِ.

#### (د) - ما يحتمل الرفع والجزم:

ورد التفاعل النحوي لدى ابن جنِّي، مُتَّصِلًا بما يحتمل الرفع والجزم في موضعٍ  
 واحدٍ، وذلك في تناوُلِهِ شِعْرَ أَبِي صَخْر، حيث قوله: (من الطويل)

إِذَا عِشْتِ لِي حَتَّى أَمُوتَ فَلَا أَسَلْ      خِلَافَكَ فِي عَيْشٍ وَمَا حُمَّ وَاجِبُ  
 فقال ابن جنِّي: «لك في (أسل) وجهان، أحدهما: أنه أراد الرفع، فلا أسل  
 خلافك، فأسكن لكثرة الحركات، كقوله (من السريع):

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّ      إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلِ  
 والآخر: أن يكون أراد الدعاء؛ أي: فلا سألت، فجزم لذلك»<sup>(٧٦)</sup>.

فقول أبي صخرِ الهذليِّ من أبياتٍ في شخصٍ يُسَمَّى (أبا خَالِدٍ)<sup>(٧٧)</sup>، قائلًا له  
 قبل هذا البيت ببيتين:

أَبَا خَالِدٍ مَنْ ذَا سِوَاكَ يَرِيشُنِي      وَمَنْ ذَا الَّذِي إِنْ بِنْتٌ يَوْمًا أُعَاتِبُ  
 وَمَنْ ذَا وَلَا أَفْقِدُكَ بَعْدَكَ أَشْتَكِي      إِلَيْهِ إِذَا مَرَّتْ عَلَيَّ النَّوَائِبُ

ثمَّ يأتي البيت الذي معنا مُشِيرًا فيه إلى أَنَّهُ لَنْ يَسْأَلَ أَحَدًا فِي عَيْشِهِ مَا عَاشَ  
 أَبُو خَالِدٍ، وإزاء ذلك رأى ابنُ جنِّي - في إطارِ تفاعلِهِ النحويِّ مع هذا الخطاب -  
 ضرورةَ النَّصِّ على وجهِ جُزْمِ الفعلِ (أَسَلْ)، فرأى أَنَّهُ يحتملُ الرفعَ والجزمَ، فالرفعُ  
 على أَنَّهُ أراد: فلا أسلُ خلافك، على أَنَّ (لا) نافيةٌ، حَرْفٌ مَبْنِيٌّ لا محلَّ له من  
 الإعراب، وأَسَلُ: مُضَارِعٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رُفْعِهِ الضَّمَّةُ الظَّاهِرَةُ، وبذلك تكونُ جميعُ

حروفِ الفِعلِ مُحرَّكَةً، ثُمَّ أَسْكَنَ اللَّامَ لكَثْرَةِ الحَرَكَاتِ، عَلى نَحْوِ ما جَاءَ في نَصِّ ابنِ جَنِّي، مُسْتَشْهِدًا بِلِجْوَءِ امرئِ القَيْسِ إلى تَسْكِينِ لامِ الفِعلِ (أَشْرَب)؛ أي: جَزَمَهُ في غيرِ مَوْضِعِ الجَزْمِ.

ولمَّا كانَ ذلكَ كذلكَ، فَمِنَ الجَدِيرِ ذِكْرُهُ أَنَّ طَرْحَ العِلامَةِ الإِعرابِيَّةِ، والمِجْيءِ بالسُّكُونِ مَكَانِها، قد أُسْهِمَ في تَحَقُّقِ تَفْعِيلَةِ العِروضِ؛ ومِنَ ثَمَّ اسْتِقْامَ الوِزْنِ، بِالإِضَافَةِ إلى ما ذُكِرَ مِن تَخْفِيفِ كَثْرَةِ الحَرَكَاتِ في الكَلِمَةِ الوَاحِدَةِ، وَهُوَ ما يَدْفَعُنَا إلى القَوْلِ بأنَّ التَّسْكِينَ مُطَلَبٌ مِن مَطالِبِ العِروضِ، فَلِوِلاهُ لَمَّا اسْتَقامَتِ (فَلا أَسْلُ = مَفَاعِلُنْ)؛ وَمِنَ ثَمَّ اسْتِجَابَ لَها النُّظَامُ النُّحَوِيُّ بِجِوازِ التَّرخُّصِ في العِلامَةِ الإِعرابِيَّةِ. أمَّا الجَزْمُ، فَعَلَى أَنَّهُ أرادَ الدُّعاءَ؛ وَمِنَ ثَمَّ جَزَمَ، وَهنا أُشِيرُ إلى أَنَّ هَذا الجَزْمَ مِن بابِ التَّرخُّصِ في العِلامَةِ الإِعرابِيَّةِ، وَذلكَ يَمْكَنُ تَفْسِيرَهُ بأنَّهُ أرادَ أنْ تَكُونَ سَكْتَةُ العِروضِ مَحَلَّ الرَاحَةِ عَن طَرِيقِ التَّسْكِينِ؛ وَمِنَ ثَمَّ التَّنْبِيهِ عَلى ما يَريدهُ مِن مَعْنَى عَدَمِ سِوَالِ أيِّ إنْسانٍ خِلافَ أَبِي خالِدِ، لا سِيمًا أَنَّ اللَّبْسَ مَأْمُونٌ<sup>(٧٨)</sup>، وَهُوَ ما يَكشِفُ أَيْضًا عَن سِرِّ لِجْوَءِ ابنِ جَنِّي إلى مِثْلِ هَذا التَّفَاعُلِ النُّحَوِيِّ.

## ثانيًا - إعراب الحروف:

ورد التَّفَاعُلُ النُّحَوِيُّ لَدَى ابنِ جَنِّي، مُتَّصِلًا بِإِعرابِ الحِروفِ في مَوْضِعٍ واحِدٍ، في سِياقِ عِرضِهِ المُسْتَدْرِكِ في تَفْسِيرِ شِعْرِ أَبِي شِهابِ المَازِنِيِّ، إِزاءَ قَوْلِهِ: (مِن الطَوِيلِ)

فإنَّكَ عَمَرَ اللّهِ إِنْ تَسألِيهِمْ بِأَحْسَابِنَا إِذْ ما تَجَلُّ الكَبائِرُ  
فقال ابنِ جَنِّي: «عَمَرَ اللّهِ: مَنصُوبٌ عَلى المِصدرِ؛ أَي: عَمَّرْتُكَ اللّهُ تَعْمِيرًا، فَجاءَ المِصدرُ مَحذُوفُ الزِيادةِ... فَأَمَّا «ما» مِن قَوْلِهِ: «إِذا ما تَجَلُّ الكَبائِرُ» فَيَحْتَمِلُ أمرينِ، أحَدُهُما: أنْ يَكُونَ زائِدَةً، كَأَنَّهُ قالَ: إِنْ تَسألِيهِمْ إِذْ يَكْبُرُ الكُبراءُ لِضِيقِ الزَّمانِ وَشِدَّتِهِ، فَتَبِينُ بِذلكَ أفعالِهِم، وَيَحْسُنُ بِهِ التَّنائُ عَليهِم. وَالآخَرُ: أنْ يَكُونَ نَفِيًّا، كَأَنَّهُ قالَ: إِذْ

تصغر الكِبْرَاءُ لِضَيْقِ الْحَالِ وَشِدَّةِ الزَّمَانِ، فتنساوى أحوال النَّاسِ، وهذا في المعنى كقول الحسن رضوان الله عليه: «لن يزال الناس بخير ما تفاوتت أحوالهم»<sup>(٧٩)</sup>.

ومن الجدير ذكره أنَّ بيت أبي شهاب المازني من قصيدة، قالها في يوم اسمه (يوم البوابة)، وعلى شاکلة الشعراء الجاهليين يبدأ القصيدة بحديثه عن عناء القلب من (أم عامر) ثمَّ يخلص من هذه المقدمة إلى بيان شجاعة قبيلته في صورة خطابٍ موجّهٍ إليها<sup>(٨٠)</sup>، ثمَّ يأتي بالبيت الذي معنا مُردِّفاً إيَّاه بقوله:

يُنَبِّؤُكَ أَنَّا نَفْرُجُ الْهَمَّ كُلَّهُ      بِحَقِّ وَأَنَا فِي الْحُرُوبِ مَسَاعِرُ  
وفي تفاعل ابن جني نحويًّا مع هذا الخطاب يرى أنَّ (ما) من قوله: (إِذْ مَا تَجَلُّ  
الْكَبَائِرُ) يمكن أن تكون زائدة، وقد ربط ذلك بالمعنى، فقال: كأنه قال: إن تسألهم  
إذ يكبر الكبراء، بأفعالهم العظام؛ لضيق الزمان وشدته، فتبين بذلك أفعالهم،  
ويحسن به الثناء عليهم، لكنّه ترك فراغاً، يُكْمَلُهُ المُتَلَقِي، وهو أنَّ هذه الزيادة ما  
كانت إلا للنص على التأكيد؛ أي: تأكيد ما سبق من معنى أشار إليه، يكمن في  
النص على كبر الكبراء في وقت الضيق والشدة، وهو الوقت الذي تظهر فيه معادن  
الرجال، كالذهب بين التراب.

وبناءً على ذلك يمكننا الإشارة إلى أنَّ (ما)، بكونها زائدة تكون مُنسلخةً عن  
معانيها الوضعية، «فلا تكون مستعملة في شيء منها، وإنما يُؤتى بها لتأكيد معنى  
مستفاد من غيرها، وقع في التركيب نفسه. ومعلوم أنَّ «ما» لها معانٍ كثيرة... فإذا  
وردت في تركيبٍ مُجردةً عن معانيها كلّها، وكان لا يمكن أن تكون مستعملة في  
شيء منها على أن يكون جزءاً أساسياً من المعنى المراد من التركيب، فإنها تكون  
مزيدة»<sup>(٨١)</sup>. ولمّا كانت (ما) الزائدة غير الكافّة على ضربين، عَوْضٍ وغير  
عَوْضٍ<sup>(٨٢)</sup>، فإن من مُقتضى الحال الإشارة إلى أنّها في بيت الهدلي من ضرب غير  
العَوْضِ؛ لكونها زائدة بعد أداة شَرْطٍ.

هذا، وقد أشار ابن جنِّي إلى أنَّها تحتل وجهًا آخر، وهو أن تكون نافيةً، والمعنى - كما قال - كأنَّه قال: إذ تصغرُ الكُبراءُ، بصِغَرِ أفعالهم؛ لضيق الحالِ وشِدَّةِ الزَّمانِ، فتنساوى أحوال الناس، وهذا في المعنى كقول الحسنِ رضوان الله عليه: «لن يزالَ الناسُ بخيرٍ ما تفاوتت أحوالهم»<sup>(٨٣)</sup>؛ أي: أنَّ المعنى مع النَّفي، ليس فيه كِبَرٌ للكُبراءِ، بل فيه صِغَرٌ لأفعالهم؛ لأنَّ أفعالهم وقتَ الشِّدَّةِ مثلُ أفعالِ بقيَّةِ النَّاسِ، فلا تفاوتَ فيما بينها.

### ثالثًا - غير الجائز فيما يتصل بإعراب الكلمات:

ورد التَّفَاعُلُ النَّحْوِيُّ لدى ابن جنِّي، مُتَّصِلًا بغير الجائز في إعراب الكلمات في سبعة مواضع، على نحو ما جاء في سياقِ تَنَاقُلِهِ قول أبي بُثَيْنَةَ القُرَمِيِّ: (من الوافر)

فَأُغْرِيهِمْ وَلَا أُغْرِي أَلِيًّا      فِدَى لِيَصْحَابَةَ الْمُغْرِينَ نَفْسِي

فقال ابن جنِّي: «أليًّا منصوبٌ على أنَّه حالٌ لا مفعول به؛ أي: ولا أُغْرِيهِمْ أليًّا؛ أي: بالعتُّ في إغرائهم، فحذف المفعول به؛ لتقدُّمِ ذِكْرِهِ في قوله: (فأغريهم). وقد يجوز أن يكون أراد: ولا أُغْرِي بهم أو منهم أليًّا، فينصبه مفعولاً به. ومن أمثال الكتاب: «إلَّا حظيَّةٌ فلا أليَّة»؛ أي: فليست أليَّة. ومعناه: نفسي فداءً لأصحابي المغرِينَ»<sup>(٨٤)</sup>.

فهذا البيت لأبي بُثَيْنَةَ القُرَمِيِّ الصَّاهِلِيِّ من أبياتٍ بمناسبةِ إغارةِ الجَدْرَةِ، وهُم جِعْثِمَةٌ، حَيٌّ من الأزدِ، أزدِ شَنْوَةَ، على بَنِي قُرَيْمِ ابنِ صاهِلَةَ، وهم سيئون رجلاً، فطَرَقَتْ عليهم بنو قُرَيْمِ، فلم يَنْجُ من الجَدْرَةِ إلَّا رجلٌ واحدٌ، يُدْعَى سُنَيْنَةَ، فقال أبو بُثَيْنَةَ القُرَمِيُّ يذكر ذلك<sup>(٨٥)</sup>:

أَلَا أَبْلِغُ يَمَانِينَا بَأَنَا      جَدَعْنَا أَنْفَ الْجَدْرَاتِ أَمْسِ  
عَدُونَا عَدُوَّةَ شَقَّتْ عَلَيْهِمُ      بِمَعْدَى يَخْطُمُ السُّهْلِيَّ شَكْسِ  
تَرَكَنَاهُمْ وَلَا نَرْتِي عَلَيْهِمُ      كَأَنَّ جُلُودَهُمْ طَلَيْتِ بَوْرَسِ  
فَأَغْلُوهُمْ بِنَضْلِ السَّيْفِ ضَرْبًا      وَقُلْتُ لَعَلَّهُمْ أَضْحَابُ قَرْسِ



وَأْتَبَعَتْ هَذِهِ الْأَبْيَاتُ الْأَرْبَعَةَ بِالْبَيْتِ الَّذِي مَعْنَاهُ، ذَلِكَ الْبَيْتُ الَّذِي يَرَى فِيهِ ابْنُ جَنِّي أَنَّ كَلِمَةَ (أَلِيًّا) مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْحَالِ، وَأَنَّهُ مِنْ غَيْرِ الصَّحِيحِ نَحْوِيًّا أَنْ تَكُونَ مَفْعُولًا بِهِ، وَإِنْ سُئِلَ عَنِ مَفْعُولِ (أُغْرِي) فَالْتَّقْدِيرُ: وَلَا أُغْرِيهِمْ أَلِيًّا، فَحُذِفَ الْمَفْعُولُ بِهِ؛ لِتَقْدِيمِ ذِكْرِهِ فِي قَوْلِهِ: (فَأُغْرِيهِمْ)؛ أَي: لَا يَأْلُو؛ أَي: لَا أَلُو فِي الْإِغْرَاءِ<sup>(٨٦)</sup>، وَهُوَ مَا يَتَّضِحُ مِنْ خِلَالِهِ أَنَّ غَيْرَ الصَّحِيحِ نَحْوِيًّا - عِنْدَ ابْنِ جَنِّي - مُرْتَبِطٌ بِالصَّحَّةِ الدَّلَالِيَّةِ حَيْثُ التَّلْمِيحُ إِلَى فِسَادِ الْمَعْنَى، مَعَ كَوْنِ الْكَلِمَةِ مَفْعُولًا بِهِ، وَصَحَّتْهُ مَعَ كَوْنِهَا حَالًا.

وَإِذَا كَانَ ابْنُ جَنِّي فِيمَا سَبَقَ عَرَضَهُ وَمَا لَمْ يُعْرَضْ مِنْ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ قَدْ نَصَّ عَلَى غَيْرِ الْجَائِزِ نَحْوِيًّا مُشِيرًا إِلَى فِسَادِ الْمَعْنَى دُونَ تَصْرِيحٍ بِذَلِكَ، فَقَدْ صَرَّحَ بَعَلَّةَ فِسَادِ الْمَعْنَى، إِزَاءَ عَرَضِهِ تَفْسِيرَ شَعْرِ أَبِي صَخْرٍ الْهَذَلِيِّ، حَيْثُ قَوْلُهُ<sup>(٨٧)</sup>: (مَنْ الطَّوِيلُ):

تَرَى الشَّيْبَ بِالْأَصَالِ يَمْشُونَ نَحْوَهُ      يُحْيُونَهُ كَهَلًا وَمَنْ لَمْ يَكُنْ كَهَلًا  
فَقَالَ ابْنُ جَنِّي: «(مَنْ) هُنَا نَكْرَةٌ؛ لِأَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى (كَهَلًا) وَمَا بَعْدَ (مَنْ) صِفَةٌ لَهَا، وَمَوْضِعُهُ مِنَ الْإِعْرَابِ نَصْبٌ، فَأَمَّا (كَهَلًا) فَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ حَالًا؛ أَي: كَهُولًا وَغَيْرَ كَهُولٍ، فَوَضَعْتَ الْوَاحِدَ مَوْضِعَ الْجَمِيعِ، كَقَوْلِهِ سَبْحَانَهُ: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾... وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ تَمْيِيزًا، كَأَنَّهُ أَرَادَ: يَحْيُونَهُ مِنْ كَهُولٍ وَغَيْرِ كَهُولٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (كَهَلًا) حَالًا مِنْهُ لِفِسَادِ مَعْنَاهُ»<sup>(٨٨)</sup>.

فَقَوْلُ أَبِي صَخْرٍ فِي سِيَاقِ قَسَمِهِ بِأَنَّ لَيْلِي فِي الْفَوَادِ عِلَاقَةٌ، وَحَدِيثُهُ عَنْ وَجْدِ شَمْطَاءِ الْعَوَارِضِ الَّتِي أَقْلَتَتْ بَنِيهَا، فَلَمْ يُبْقِ الزَّمَانَ لَهَا أَهْلًا، وَلَمْ يَبْقَ مِنْ أَبْنَائِهَا غَيْرٌ وَاحِدٍ، ثُمَّ يَشْرَعُ فِي وَصْفِهِ إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَى الْبَيْتِ الَّذِي مَعْنَاهُ، فِي قَوْلِهِ<sup>(٨٩)</sup>:

وَمَا إِنْ أَقْرَتْ قَبْلَ مَوْلِيدِهِ الْحَمَلَا      وَلَمْ يَبْقَ مِنْ أَبْنَائِهَا غَيْرُ وَاحِدٍ  
إِلَى كَبِدٍ قَدْ جَرَبَتْ قَبْلَهُ التُّكَلَا      تَكْفُ عَلَيْهِ الدَّرْعُ ثُمَّ تَضُمُّهُ  
كَرِيمٌ تَرَاهُ فِي عَشِيرَتِهِ جَزَلًا      فَشَبَّ لَهَا مِثْلُ الرُّدَيْنِيِّ مَا جَدُّ

هذا الماجد الكريم الذي شبَّ لها قد أصبح ذا مكانة في عشيرته، فكبار السن الذين بلغ منهم الشيبُ مبلغاً يلتفون حوله وقت الأصال يُحيونهُ، كأنه كهلٌ ذو خبرة، على الرغم من أنه ليس كهلاً في الواقع، بل إنَّ كهولته تأتي من حكمته وسداد رأيه، وعلى هذا تكونُ كلمة (كهلاً) حالاً من الهاء في الفعل (يحيونه).

هذا هو فهمي للبيت، لا سيّما أنّ الشُّكْرِيَّ قد روى الشطر الثاني من البيت مخالفاً، فقال: يُحْيُونَهُ كَهْلًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَهْلًا، أَمَا ابْنُ جَنِّي فَقَدْ نَفَذَ إِلَى مَا وِرَاءَ هَذَا الْخَطَابِ مَتَفَاعِلًا مَعَهُ مُعْمَلًا خَبْرَتَهُ وَأَدَوَاتِهِ، فرأى عدمَ جوازِ كَوْنِ (كهلاً) الأولى حالاً؛ وذلك أنّ: (مَنْ) هنا نكرة؛ لأنّها معطوفةٌ على (كهلاً) وما بعد (مَنْ) صفةٌ لها، وموضعه من الإعرابِ نَصْبٌ؛ أي: أنّ الجملة بعد (مَنْ) في محلِّ نَصْبٍ. فأما (كهلاً) فإنَّ شِئْتُ جَعَلْتَهُ حَالًا مِنْ وَاوِ الْجَمَاعَةِ فِي (يُحْيُونَهُ)؛ أي: كهولاً وغير كهول، فوضعت الواحدَ موضعَ الجميع، كقوله سبحانه: ﴿مُّمٌّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾، ويجوز أن يكونَ تمييزاً، كأنه أراد: يُحْيُونَهُ مِنْ كَهُولٍ وَغَيْرِ كَهُولٍ، ولا يجوزُ أن يكونَ (كهلاً) حالاً مِنَ الْهَاءِ فِي (يُحْيُونَهُ) لفسادِ معناه، ووجهُ ذلك الفسادِ كَوْنُ صِحَّةِ الْمَعْنَى عَلَى أَنَّ النَّاسَ حَالَةً كَوْنِهِمْ كَهُولًا وَغَيْرِ كَهُولٍ يَقْدَرُونَ هَذَا الْمَاجِدَ الْكَرِيمَ، وَيُحْيُونَهُ، وهو ما أميل إليه بعد إمعان النظر في رواية ابن جني.

وقبل الانتقال إلى الحديث عن إعرابِ الجُمْلِ أودُّ الإشارةَ إلى أنّ بيان ابن جني إعرابَ الكلمات على نحو ما سبق ما كان إلا من مُنْطَلِقِ وَضْعِ كُلِّ كَلِمَةٍ فِي مَكَانِهَا، سواءً أكانت في ترتيبها الأساسي أم في غير ترتيبها، بناءً على ما أراده المُبْدِعُ الْهَذَلِيُّ مِنْ مَعْنَى مَا، أَرَادَ إِصَالَهُ لِلْمَتَلْقَى، فَمَعْنَى الرَّفْعِ غَيْرُ مَعْنَى النَّصْبِ، وَقَدْ نَصَّ سَبِيوِيهِ عَلَى ذَلِكَ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ:

يشكو إليّ جملي طول السرى      صبرٌ جميلٌ فكأننا مُبتلىً<sup>(٩٠)</sup>

فقال: «والنصب أكثر وأجود؛ لأنه يأمره، ومثل الرِّفْعِ: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ﴾<sup>(٩١)</sup>، كأنه يقول: (الأمرُ صبرٌ جميلٌ)»<sup>(٩٢)</sup>، وهو ما يتَّضَعُ مِنْ خِلالِهِ أَنَّ الشَّاعِرَ ما كان له أن يعبرَ عن استمرارِ الصَّبْرِ ودوامِهِ، وهو ما لا يستقيم له في حالةِ النَّصْبِ؛ لأنَّ النَّصْبَ على المصدرية يفيدنا بأنَّ المَصْدَرَ نائِبٌ عن فِعْلِهِ، ومعلومٌ أنَّ الحدوثَ والتَّجَدُّدَ أو التَّعْيِيرَ مُرتبِطٌ بِالفِعْلِ.

**وفي اقترابٍ أكثر أقول:** إنَّ في كلِّ ما تقدَّم ما يدلُّ على إدراكِ ابنِ جَنِّي مَقْصِدِيَّةِ الخطابِ، وما عناه الشَّاعِرُ مِنْ مَخْضِ المعنى، وإعدادِ ما يليسه من الألفاظِ والتراكيبِ، يقولُ ابنُ طباطبا: «فإذا أرادَ الشَّاعِرُ بناءَ قصيدةٍ مَخْضِ المعنى الذي يريدُ بناءَ الشُّعْرِ عليه في فِكْرِهِ نثرًا، وأعدَّ له ما يُليسه إِيَّاهُ مِنَ الألفاظِ التي تُطابِقُهُ، والقوافي التي توافقُهُ، والوزنِ الذي سَلَسَ له القولُ عليه، فإذا اتَّفَقَ له بيتٌ يُشاكلُ المعنى الذي يرومُه أثبتَه، وأعملَ فِكْرَهُ في شُغْلِ القوافي بِما تقضيه مِنَ المعاني»<sup>(٩٣)</sup>.

وبناءً على ذلك يمكنُ القولُ: إنَّ تلكَ المَقْصِدِيَّةِ مِنْ وراءِ بيانِ إعرابِ بعضِ الكلماتِ - على نحو ما سبق - أرادَ ابنُ جَنِّي مِنْ خِلالِها إِعْلَامَ المُتَلَقِي بِأَنَّ ثَمَّةَ أبوابًا تنتمي إليها هذه الكلمةُ أو تلكَ، ينبغي مَعْرِفَتُها؛ لكي تتَّضَحَ العلاقاتُ بين الكلماتِ؛ وَمِنْ ثَمَّ يَتَّضِحُ مُرادُ المُخاطِبِ أو مضمونِ الخطابِ، قال أستاذنا الدكتور تمام حسان: «فنحنُ حينَ نُعَرِّبُ نُترجمُ الكلماتِ إلى أبوابٍ؛ ليمكنَ أن ننظرَ إليها في ضوءِ علاقاتِها النَّحْوِيَّةِ، فإذا أُعربنا (ضربَ محمدٌ عليًّا) لم نقنعْ بِ(ضَرَبَ) كما هي، وإنَّما سَمَّيناها باسمِ بابٍ نحويٍّ هو الفعلِ الماضي، ولم نقنعْ بِ(محمد) كما هو، فسَمَّيناها باسمِ بابٍ آخرَ هو الفاعلُ، ولا بِ(علي) على حالِهِ، فسَمَّيناها باسمِ المفعولِ. والسَّبَبُ الذي تُحوَّلُ مِنْ أَجْلِهِ الكلماتُ إلى أبوابٍ واضحٌ جدًّا، وهو كما ذكرنا أنَّ النَّحْوَ هو دراسةُ العلاقاتِ بينِ الأبوابِ، لا بينِ الكلماتِ، فحين تتحوَّلُ الكلماتُ بِالتَّحليلِ الإعرابيِّ إلى أبوابٍ تتَّضَحُ العلاقاتُ بينها»<sup>(٩٤)</sup>.

## القسم الثاني - إعرابُ الجُمَلِ

### أولاً - جُمَلٌ في موضعِ نَصْبٍ:

عرض ابن جنِّي في استدراكه على السُّكَّرِيِّ كثيرًا من الجُمَلِ التي ينبغي أن يُوضَّحَ محلُّها، وفي إطار الجُمَلِ التي محلُّها النَّصْبُ أُشيرُ إلى أنَّ ذلك قد جاء في خمسة مواضع، سواءً أكانت في موضع نصبٍ على المفعولية أم في موضع نصبٍ على الحال أم في موضع نصبٍ على الصِّفة، وذلك على نحو ما جاء في تفاعله مع قولِ غاسلِ بنِ عَزَيَّةِ الجُرَبِيِّ: (من البسيط)

نَمَّ أَنْصَبَبْنَا جِبَالَ الصُّفْرِ مُعْرِضَةً      عَنِ الْيَسَارِ وَعَنْ أَيْمَانِنَا جَدَدُ  
فقال: «قوله: (جِبَالَ الصُّفْرِ مُعْرِضَةً) جملةٌ في موضع الحال من (نا)، والجملةُ إذا جَرَتْ حالًا لم يكن لها بُدٌّ، إمَّا مِنَ الحَرْفِ الرَّابِطِ، وهو الواو، وإمَّا مِنَ الضَّمِيرِ، وإنَّ اجتماعًا كان أقوى... وليس في قوله: (جِبَالَ الصُّفْرِ مُعْرِضَةً) حرفٌ رابِطٌ ولا ضميرٌ راجعٌ، فالحرفُ لا يَحْسُنُ إضمارُهُ وحَدْفُهُ؛ لِقَلَّةِ ذلك، ألا ترى إلى ضيقِ حكايةِ أبي عثمانَ عن أبي زيدٍ مِنْ قولهم: (أَكَلْتُ لَحْمًا سَمَكًا تَمْرًا)، فإذا كان كذلك عدلتُ إلى تقديرِ حَدْفِ الضَّمِيرِ لِاتِّسَاعِ ذلك، فكأنَّه قال: (جِبَالَ الصُّفْرِ عَنِ الْيَسَارِ مِنَّا)، ودلَّ على ذلك أمران، أحدهما: أنَّ المعنى عليه، ودلالةُ الحالِ في البيانِ جاريةٌ مجرى دلالةِ اللَّفْظِ، والآخر: ما ظهر مِنَ الضَّمِيرِ فيما عَطَفَ عليه مِنْ قولِهِ: (وعن أيماننا)، فكأنَّه قال: عن يَسَارِنَا أو عَنِ الْيَسَارِ مِنَّا»<sup>(٩٥)</sup>.

هذا ما قاله ابن جنِّي، وقبلَ تناوُلِهِ أُشيرُ إلى أنَّ قولَ غاسلِ الجُرَبِيِّ قد جاء في سياق حديثه عن يومِ (نِيَات) وَيَوْمِ (الأَطْرَافِ) إشارةً إلى الموضعِ الذي سُمِّيَ به ذلك اليوم، وممَّا سَبَقَ به هذا البيتُ قوله:

وَقَدْ أَنَالَ أَمِيرُ القَوْمِ وَسَطَهُمْ      بِاللَّهِ يَمْطُوبُ بِهِ حَقًّا فَيَجْتَهِدُ  
أَرْجَعُ حَتَّى تُشِيخُوا أَوْ يُشَاخَ بِكُمْ      أَوْ تَهَيَّبُوا اللَّيْثَ إِنْ لَمْ يَعْدُنَا لَدُدُ

ومعناه أَنَّ أميرَ القومِ قد أعطاهم يميناً، يمدُّ فيه صوته، ويجتهدُ فيه بالألَّا يرجعُ ولا يرجعوا حتَّى يُجِدُوا في أمرهم، وأنَّه لا يرجعُ حتَّى يجِدُوا أو يُجِدَّ بهم أو يهبطوا الموضعَ المُسمَّى بالليث، إنَّ لم يَحْبِسْهُمْ شيءٌ أو يمنعمهم، فنزلوا مثلهم مثل الماء المنصبِّ، وكانت حالتهم وقت النزولِ أنَّ (جِبَالَ الصُّفْرِ) عن اليسارِ منهم، وعن أيمانهم (جَدَد)؛ أي: عَن أيماننا البلدُ المُسمَّاةِ (جَدَد)<sup>(٩٦)</sup>.

وهو ما يتَّضح من خلالِه أهميَّة ما قاله ابن جنِّي مُتفاعلاً مع هذا الخطاب، فقد أشار إلى أنَّ جُمْلَةَ (جِبَالَ الصُّفْرِ مُعْرِضَةٌ) - الواقعةُ عُضْراً غيرَ إسناديٍّ في الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ الخَبْرِيَّةِ المُتَبَتَّةِ «انْصَبَّنا جِبَالَ الصُّفْرِ مُعْرِضَةٌ عَنِ الْيَسَارِ» - جُمْلَةٌ في موضع الحال من (نا) في قوله: (انْصَبَّنا)، مُشيرًا إلى حُلُوها من الحرفِ الرَّابِطِ (الواو) أو الضَّميرِ الرَّاجِعِ، لافْتِئَا النَّظَرِ إلى أَنَّ الحَرْفَ (الواو) لا يَحْسُنُ إِضْمَارُهُ وَحَدْفُهُ؛ لِقَلَّةِ ذلك<sup>(٩٧)</sup>؛ ومن ثَمَّ كان ضَيْقُ حكايةِ أبي عثمان عن أبي زيِّدٍ من قولهم: (أَكَلْتُ لَحْمًا سَمَكًا تَمْرًا)، بِحَدْفِ الواو.

ولمَّا كان ذلك كذلك عدلنا إلى تقديرِ حَدْفِ الضَّميرِ لِاتِّسَاعِ ذلك، فكأنَّه قال: جِبَالَ الصُّفْرِ عَنِ الْيَسَارِ مَنَّا، ودلَّ على ذلك أمران، أحدهما: أَنَّ المعنى عليه، ودلالةُ الحالِ في البيانِ جاريةٌ مجرى دلالةِ اللَّفْظِ، والآخر: ما ظهرَ مِنَ الضَّميرِ فيمَا عُطِفَ عليه من قوله: (وعن أيماننا)، فكأنَّه قال: عن يسارنا أو عن اليسارِ مَنَّا، وهو ما يتَّضح من خلالِه أنَّ لدى ابن جنِّي عبقريةٌ في النَّفاذِ إلى ما وراء الشَّكْلِ والتَّفَاعُلِ معه من خلالِ النَّظَامِ النَّحْوِيِّ لِلُّغَةِ؛ من مُنْطَلِقِ ضرورةِ أنَّ يَعْرِفَ المَخاطَبُ ذلك، لِثَلَا يأخُذُ المعنى منْحَى آخر، فكان تخصيصُ وقوعِ مضمونِ العاملِ (انْصَبَّنا) بوقتِ وقوعِ مضمونِ الحالِ (جِبَالَ الصُّفْرِ مُعْرِضَةٌ)؛ أي: أنَّ الانْصَابَ واقِعٌ وَقْتُ كَوْنِ جِبَالَ الصُّفْرِ مُعْرِضَةً، وهو مضمونِ الحالِ؛ ومن ثَمَّ كانتِ الحالُ جُمْلَةً خَبْرِيَّةً، فقيل: إنَّ الحالَ يُشْبِهُ الظَّرْفَ في المعنى<sup>(٩٨)</sup>.

هذا، وأجدني المَحَّ في تفاعلِ ابنِ جَنِّي إشارةً إلى أنَّ حَذْفَ حرفِ الجرِّ ومجروره (مِنَّا) له أثرٌ في توافقِ النِّظامِ النُّحويِّ مع النُّسجِ الشُّعريِّ، فاستقام وَزُنُّ البسيطِ؛ ذلك أنَّ تقطيعَ البيتِ ووَزْنَهُ هكذا:

عُنْمَنْصَبَبَ / نَا جَبَا / لُضُفْرِمُعَ / رِضْتُنْ      عَنِيسَا / رِي وَعَنَ / أَيَمَانِنَا / جَدْدُو  
مُسْتَفْعِلُنْ / فَاعِلُنْ / مُسْتَفْعِلُنْ / فَعِلُنْ      مُتَفَعِّلُنْ / فَعِلُنْ / مُسْتَفْعِلُنْ / فَعِلُنْ  
وهو ما يَتَّخِضُ مِنْ خِلالِهِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: عَنِ الْيَسَارِ مِنَّا، لكانتِ التَّفْعِيلَةُ الثَّانِيَةُ (رِمْنَنَا وَعَنَ)، وهو ما لا يَسْتَقِيمُ مَعَهُ الْوِزْنُ، وَلَنْ تَصِحَّ مَعَهُ الْقَافِيَةُ ذَاتُ الرَّوِيِّ المرفوعِ فِي مَكَانِهَا.

### ثانِيًا - جُمْلُ فِي مَوْضِعِ الجَرِّ:

فِي إِطَارِ عَرَضِ ابْنِ جَنِّي مَا عَنَّ لَهُ مِنْ تَفْسِيرٍ كَانَتْ إِشَارَتُهُ إِلَى الجُمْلِ الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ يُوَضَّحَ مَحَلُّهَا، وَفِي إِطَارِ الجُمْلِ الَّتِي مَحَلُّهَا الجَرُّ عَلَى الصِّفَةِ أَشِيرُ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ قَدْ جَاءَ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، فِي تَفَاعُلِهِ مَعَ قَوْلِ عَمْرٍو بْنِ هُمَيْلٍ: (مَنْ الْوَافِرِ) خُرَيْمَةُ عُمْنَا وَأَبِي هُدَيْلٍ وَكُلُّهُمُ إِلَى عَزٍّ وَلَيْتُ فَقَالَ: «قَالَ: أَيُّ وَلَيْتُ ذَلِكَ مِنْهُمْ. هَذَا اللَّفْظُ مِنْهُ رُبَّمَا أَوْهَمَ أَنَّ قَوْلَهُ: (وَلَيْتُ) مَنْقُوعَةٌ الْمَوْضِعِ عَنِ إِعْرَابِ مَا قَبْلَهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ (وَلَيْتُ) مَجْرُورَةٌ الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ لِعَزٍّ، أَيُّ: إِلَى عَزٍّ وَلَيْتُهُ؛ أَيُّ: كَانَتْ لِي وَلايَتُهُ وَقَدِيمُهُ، فَحَذَفَ عَائِدَ الصِّفَةِ تَشْبِيهًا لِلصِّفَةِ بِالصَّلَةِ، وَمِنْهُ بَيْتُ الْكِتَابِ (مَنْ الْوَافِرِ):

أَبَحْتُ جَمِي تَهَامَةً بَعْدَ نَجْدٍ      وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتُ بِمُسْتَبَاحِ  
وله نظائر»<sup>(٩٩)</sup>.

ولعلَّه من المفيد الإشارةُ إلى أنَّ بيتَ عَمْرٍو بْنِ هُمَيْلٍ مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ رَدًّا عَلَى هَجَاءِ عَمْرٍو بْنِ جُنَادَةَ إِيَّاهُ، بِسَبَبِ أَنَّ كَسَا عَمْرٍو بْنِ جُنَادَةَ عَمْرٍو بْنَ هُمَيْلٍ ثَوْبًا ثُمَّ عَرَّضَ بِهِ، مُشِيرًا إِلَى أَنَّهُ أَسْرَفَ حِينَ كَسَاهُ الثَّوْبَ؛ وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَقْتَصِرِ التَّعْرِيفُ

على عمرو بن هُمَيْل بل شَمِلَ قَوْمَهُ أَيْضًا، فَأَجَابَهُ بِهَذِهِ التَّائِيَةِ قَائِلًا قَبْلَ هَذَا  
الْبَيْتِ (١٠٠) :

فَإِنَّ بُيُوتَنَا شُمَّ طَوَالَ      وَبَيْتُكَ لَا يُظِلُّ وَلَا يُبِيْتُ  
وَإِنَّا نَحْنُ أَقْدَمُ مِنْكَ عِرًّا      إِذَا بُنِيَتْ بِمَخْلَافَةِ الْبُيُوتِ

وَمِنْ خِلَالِهَا يَنْضَعُ مَدَى فَخْرِ عَمْرُو بْنِ هُمَيْلٍ بَبُيُوتِ قَوْمِهِ وَأَنَّهِمْ أَقْدَمُ عِرًّا مِنْ  
قَوْمِ عَمْرُو بْنِ جِنَادَةَ حَيْثُ يَنْزِلُ النَّاسُ بِمِنَى، فَفِيهَا طُرُقُهُمْ حَيْثُ يَمْرُونَ (١٠١)، ثُمَّ  
يُتَّبَعُ ذَلِكَ الْفَخْرَ بِضَرْبٍ آخَرَ فِي الْبَيْتِ الَّذِي مَعْنَاهُ، مَفَادُهُ أَنَّ بَنِي خَزَيْمَةَ أَعْمَامَهُ، وَأَنَّ  
أَبَاهُ (هُذَيْلًا)، وَكُلُّهُمْ إِلَى عِرِّ، ذَلِكَ الْعِرُّ يَتَّصِفُ بِأَنَّهُ كَانَتْ لِلشَّاعِرِ وَلَايَتُهُ مِنْهُمْ، ذَلِكَ  
الْمَعْنَى الَّذِي يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ اتِّصَالُ جُمْلَةٍ (وَلَيْتُ) بِمَا سَبَقَهَا، فَهِيَ فِي مَحَلِّ جَرٍّ عَلَى  
الصِّفَةِ لِكَلِمَةِ (عِرٌّ)؛ وَمَنْ نَمَّ يَنْتَفِي أَنْفِصَالُهَا عَمَّا سَبَقَهَا. ذَلِكَ الْانْفِصَالُ الَّذِي فِي  
ظَاهِرِهِ قَدْ يَتَوَهَّمُ الْمُخَاطَبُ أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ (وَلَيْتُ) مُنْفَصَلَةٌ عَمَّا قَبْلَهَا؛ وَمَنْ نَمَّ فَقَدْ  
لَجَأَ ابْنُ جَنِّي - كَعَادَتِهِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ دَفْعًا لِلْبَسِ أَوْ التَّوَهُّمِ - إِلَى بَيَانِ  
الْإِعْرَابِ احْتِيَاظًا لِّلْمَعْنَى النَّصِيَّةِ (١٠٢)، فَأَشَارَ إِلَى أَنَّ الْمَعْنَى عَلَى نَحْوِ مَا قَالَ بِهِ  
السُّكَّرِيُّ: وَلَيْتُ ذَلِكَ مِنْهُمْ، وَأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ مِنْهُ رُبَّمَا أَوْهَمَ أَنَّ قَوْلَهُ: (وَلَيْتُ) مَنْقُطَةٌ  
الْمَوْضِعِ عَنِ إِعْرَابِ مَا قَبْلَهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ (وَلَيْتُ) مَجْرُورَةٌ الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ  
لِعِرِّ؛ أَي: إِلَى عِرِّ وَلَيْتُهُ؛ أَي: كَانَتْ لِي وَلَايَتُهُ وَقَدِيمُهُ، وَإِنْ سَأَلَ سَائِلٌ عَنْ عَائِدِ  
الصِّفَةِ أُجِيبَ بِأَنَّ الشَّاعِرَ حَذَفَ عَائِدَ الصِّفَةِ تَشْبِيهًا لِلصِّفَةِ بِالصِّلَةِ (١٠٣)، عَلَى نَحْوِ  
مَا وَرَدَ فِي بَيْتِ الْكِتَابِ، فَقَدْ حُذِفَتِ الْهَاءُ فِي قَوْلِ جَرِيرٍ (حَمِيْتُ) الْوَاقِعِ نَعْتًا لِكَلِمَةِ  
(شَيْءٍ)، وَالتَّقْدِيرُ: حَمِيْتُهُ، مِنْ مُنْطَلِقِ أَنَّ النَّعْتَ وَالْمَنْعُوتَ كَالصِّلَةِ مَعَ الْمَوْصُولِ،  
مِنْ حَيْثُ كَانَتِ الصِّفَةُ مُوَضَّحَةً لِلْمَوْصُوفِ، كَمَا تُوَضَّحُ الصِّلَةُ الْمَوْصُولِ، فَلَمَّا  
حَسُنَ حَذْفُ الْهَاءِ فِي الصِّلَةِ اسْتُحْسِنَ ذَلِكَ فِي جُمْلَةِ النَّعْتِ؛ لِإِمْضَارَعَتِهَا جُمْلَةَ  
الصِّلَةِ، وَحَذْفِهَا فِي جُمْلَةِ النَّعْتِ أَقْوَى مِنْ حَذْفِهَا فِي جُمْلَةِ الْخَبَرِ (١٠٤).

هذا، ومن المعلوم أَنَّ حَذْفَ الهاءِ من جُمْلَةِ الصَّلَةِ في (وَلِيْتُ) من قول عمرو بن هميل قد أسهم في استقامةِ الوَزنِ وصِحَّةِ القافيةِ بِرَوِيَّهَا المُراد؛ ومن ثَمَّ جَذِبَ الانتباهَ إلى هذه الكلمةِ (وَلِيْتُ) بما لها من أثرٍ في المعنى النَّصِّيِّ<sup>(١٠٥)</sup>.

بقي أنْ أُشيرَ إلى أَنَّهُ بالإضافة إلى ما سبق من تفاعل ابنِ جَنِّي مع هذا الخطاب، فإنَّ الشَّاعَرَ ما كان له أنْ يأتي بهذه الجملةِ (وَلِيْتُ) - وهو ما ترتَّبَ عليه نَصُّ ابنِ جَنِّي على كونها صِفَةً - إِلَّا مِن منطلقِ أَنَّ كلمةَ (عِزٌّ) مُبْهَمَةٌ، وذلك الإبهامُ لا يتحقَّقُ مع الإفادَةِ التي قصدَها المُبدِعُ، وأراد ابنِ جَنِّي تعريفَ القارئِ - باعتباره مُتلقِّياً آخرَ لهذا الخطاب - بها؛ ومن ثَمَّ كان شرطُ جملةِ الصَّفَةِ أنْ تكونَ خبريةً، والسَّبَبُ - على نحو ما تقدَّم - «أَنَّكَ إِنَّمَا تَجِيءُ بِالصَّفَةِ وَالصَّلَةِ؛ لِتُعَرِّفَ المُخاطَبَ بالموصوفِ والموصولِ المُبْهَمينِ، بما كان المُخاطَبُ يعرفُه قبلَ ذِكْرِكَ الموصوفِ والموصولِ، مِن اتِّصافِهما بمضمونِ الصَّفَةِ وَالصَّلَةِ، فلا يجوزُ، إذنْ، إِلَّا أنْ تكونَ الصَّفَةُ وَالصَّلَةُ جُمْلَتينِ مُتضمَّنَتينِ للحُكْمِ المعلومِ عندَ المُخاطَبِ حصولُه قبلَ ذِكْرِ تلكِ الجملةِ، وهذه هي الخبريةُ»<sup>(١٠٦)</sup>.

**ثالثاً - جُمْلٌ لها محلٌّ على وجه، وليس لها محلٌّ على وجهٍ آخر:**

لمَّا كان ما سبق من تفاعل ابنِ جَنِّي في تحليل الخطابِ يشيرُ إلى عَرْضِهِ جَملاً ينبغي بيانَ محلِّها، فإنَّه قد أشارَ إلى جُمْلٍ لا محلَّ لها على وجهٍ، ولها محلٌّ على وجهٍ آخر، وهو ما يدلُّ على أَنَّ ابنِ جَنِّي كان «يُقَلِّبُ النَّصَّ والكلمَةَ على أوجهِ المحتملة»<sup>(١٠٧)</sup>، وقد أمكَّنَ تصنيفُ ذلكَ في الضربينِ التَّاليتين:

**(أ) - بين الاعتراضِ والخبر:**

جاء ذلك في موضعٍ واحد، في تعليقه على قول مُلِحِ بْنِ الحَكَمِ: (من الطَّويل)  
فَإِنِّي كَمَا قَدْ تَعَلَّمِينَ ابْنُ حُرَّةٍ لِقَرْمِ هِجَانَ وَابْنِ آلِ مُحَرَّرِ



فقال: «يحتمل: (كما قد تَعَلَّمِينَ) أمرين، أحدهما: أن يكون اعتراضاً بين اسم (إِنَّ) وخبرها؛ أي: فَإِنِّي ابْنُ حُرَّةٍ، وقد تقدّم ذِكْرُ هذا الاعتراض، والآخر: أن يكون خبر (إِنَّ) وابنُ حُرَّةٍ خبراً آخر، كقولنا: (هذا حُلُو حَامِضٌ)، وإذا كانت (كما تعلمين) اعتراضاً كانت الكافُ خَبَرٌ مبتدأً محذوفٍ؛ أي: الأمرُ كما تعلمين، وَحُذِفَ المبتدأُ»<sup>(١٠٨)</sup>.

فبَيْتُ (مُلَيِّحٍ) من قصيدة له، يذكر فيها امرأةً، تُدعى (شَمَاءُ)، وقبل هذا البيت يقول لها<sup>(١٠٩)</sup>:

فَإِنْ تَصْرِفِي بِالْوُدِّ عَنِّي وَتَبْخَلِي بِوَصْلِكَ أَوْ تُدْلِي بِأَشْعَثَ مُخْلِقِ  
وهو ما يَتَّضِحُ من خالاله أَنَّهُ قد اشترطَ عليها بِأَنَّهَا إِذَا ابْتَعَدَتْ بِوَدِّهَا عَنْهُ،  
وَبَخَلَتْ بِوَصْلِهَا، فَإِنَّهُ ابْنُ حُرَّةٍ - كما تَعَلَّمَ شَمَاءُ - ابْنُ آلِ مُحَرَّقٍ، ثُمَّ يَشْرَعُ بعد  
البيتِ الذي معنا في وَصْفِ هَؤُلَاءِ القومِ ومفاخرهم.

ولمَّا كانت جملة (كما قد تَعَلَّمِينَ) تحتلُّ الاعتراضَ والخبرَ، فقد أراد ابنُ جَنِّي لَفَتْ انتباه المتلقي إلى ذلك، ففِي حالة كَوْنِهَا اعتراضيةً تكونُ جملةً أجنبيةً على التركيب، لا محلَّ لها من الإعراب، مستقلة بإفادتها؛ لِمَا لها من استقلالٍ في الفهم، يَحُولُ دونِ نَسْبَتِهَا إلى مجرى الكلام، أَضْفَ إلى ذلك أَنَّهُ بالإشارة إلى هذا الوجه يريدُ إخبارَ المتلقي أَيضاً بِأَنَّ الاعتراضَ وسيلةٌ مِنْ وسائلِ إِطالةِ التَّرْكيبِ<sup>(١١٠)</sup>، وبذلك يكون الخبرُ (ابنُ حُرَّةٍ)، وَكُونُهَا جملةً اعتراضيةً على اعتبارِ أَنَّ الجارَّ والمجرورَ (كما تعلمين) خبرٌ مبتدأً محذوفٍ، تَقْدِيرُهُ الأمرُ كما تعلمين. أمَّا في حالة كَوْنِهَا خبراً، فلا تكونُ أجنبيةً على التركيب، وتكونُ خبراً بعد خبرٍ مُشْهِماً في إِطالةِ بناءِ الجُمْلَةِ، فيما يُصْطَلَحُ عليه بطولِ التَّعَدُّدِ<sup>(١١١)</sup>؛ أي: أَنَّ الشَّاعِرَ على نحو ما تعرفه (شَمَاءُ)، ثُمَّ يضيفُ خبراً بعد خبرٍ، بِأَنَّهُ ابْنُ حُرَّةٍ... إلخ، على نحو تَعَدُّدِ الخبرِ في قولنا: (هذا حُلُو حَامِضٌ)، «وإنَّ لم يكنَا ضِدِّينَ؛ لِأَنَّهُ ليس من شَرَطِ

جريانِ الجُزأينِ خبرين أن يكونا ضديين. ألا ترى إلى قولك: زيدٌ بصريٌّ عاقلٌ، لك أن تجعلهما خبرين، وإن لم يكونا ضديين» (١١٢).

وكأنِّي بالشَّاعرِ هنا - على القول بتعدد الخبر - يريدُ إخبارنا بأنَّ ثَمَّةَ غايةٍ دلاليَّةٍ ما، مُفادها إرادته لَفَتْ انتباه المُخاطَبِ (شَمَاء) إلى المُخَبَّرِ عنه (الشَّاعر)، من جهة زهوه بنفسه ونسبه، وافتخاره بذلك؛ ومن ثَمَّ كانت إشارة ابن جني إلى هذا التعدد منه بأنَّه لما كان الخبرُ صفةً في المعنى للمبتدأ، وكان جوازُ وصفِ الشيءِ بأكثر من صفةٍ، فكَذلك يُمكنُ الإخبارُ عنه بأكثر من خبر.

### ب- بين الاستئناف والحال:

جاء ذلك في موضعٍ واحدٍ، في تعليقه على قول قيس بن عيزارة: (من الطويل)  
فَدَعْنَا وَنُحْصِي حَوْلَ بَيْتِكَ بِالْحَصَا وَنَلْخَاكَ إِلْفًا نَفْسُ سَلْمَى زَعِيمُهَا  
فقال: «ويروى: نلحاك، بالحاء. الواو في (ونحصي) تحتل أمرين: أحدهما أن تكون للاستئناف، وعطف جملة على أخرى؛ أي: ونلحاك على كل حال، ولا موضع لهذه الواو وما بعدها. والآخر أن تكون واو الحال الصارفة إلى الابتداء، كأنه قال: فدعنا ونحن نلحاك. ودل على حذف المبتدأ أن واو الحال هذه متقاضية له، وإذا جاز في بيت الكتاب، وهو قوله (من الخفيف):

لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتَ إِلَّا وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طَيْبًا  
أن يكون تقديره: إلا وأنت ترى لها في مفارق الرأس طيبًا، فيحذف الجزآن جميعًا، وهما رُكنا الجملة، كان حذف أحد جزأيهما في بيت الهدلي هذا أجدر بالجواز» (١١٣).

وهنا يمكن الإشارة إلى أن بيت قيس من قصيدة وجهها إلى (سلمى بن المقعد) كي يرتدع عن قتال بعض بني عائرة؛ بسبب قتلهم جارتته من الأسد (الأزد) (١١٤) مُخْبِرًا إياه بأنَّه إذا كان الأمر كذلك، وصممت على الحرب فإن هذه الحرب ستأتي على كل شيء، وسيكون حالنا أننا مجتمعون حول بيتك، نزمي عنه

بالحصا؛ لأنَّ الحربَ في هذه الحال ستقضي على ما لدينا، أمَّا أنت فسnojرك؛ أي: سنَقْشِرُ منك ألفاً من الدِّية، أنت كفيلاً بدفعها<sup>(١١٥)</sup>، وهو ما يتَّضح من خلاله أنَّ الأجدَرِ بجملة (ونُحْصِي حَوْلَ بَيْتِكَ بِالْحَصَا) أنَّ تكونَ في محلِّ نَصْبٍ حَالًا مِنَ الضميرِ (نا) فِي الْفِعْلِ (دَعْنَا)، على اعتبارِ أنَّ الواو هي واو الحالِ الصَّارِفةِ إلى الابتداءِ، كأنَّه قال: فدَعْنَا ونُحْصِي حَوْلَ بَيْتِكَ بِالْحَصَا ونحنُ نلخاك. ودلَّ على حَذْفِ المبتدأِ أنَّ واو الحالِ هذه متقاضيةٌ له، تطلُّبه، فَحَذَفُ رُكْنٍ واحدٍ مِنَ الْجُمْلَةِ أَجْدَرُ مِنْ حَذْفِ رُكْنَيْهَا فِي بَيْتِ ابْنِ قَيْسِ الرُّقِيَّاتِ.

ولمَّا كان الأمرُ كذلك فقد رأى ابنُ جنِّي من بابِ التَّفَاعُلِ مع قولِ الشَّاعرِ أنَّ ثَمَّةَ وجهًا آخرَ، يجوزُ في هذه الجملة، ينبغي تنبيهُ المُخاطَبِ عليه، وهو أنَّ الواو للاستئنافِ، والجملةُ بعدها لا محلَّ لها من الإعرابِ استئنافية<sup>(١١٦)</sup>، وجملة (ونلخاك) معطوفةٌ عليها؛ أي: ونلخاك على كلِّ حالٍ، لكنَّ ابنُ جنِّي رأى أنَّ مِنْ واجِبِهِ الإِدْلاءُ برأيه، في إطار ما يقتضيه المعنى، فنصَّ على أنَّ القولَ بالحالِ أَجْدَرُ مِنَ الاستئنافِ، وهو ما أرجَّحه على نحو ما سبق، بالإضافة إلى أنَّ كونها مُستأنفةً يُخرجها من سياقِ الكلامِ السَّابِقِ عليها، على اعتبارِ أنَّ الاستئنافِ ابتداءً كلامٍ جديدٍ غيرِ مُتَّصِلٍ بما قبله<sup>(١١٧)</sup>.

فلمَّا أراد (قيس) إثباتَ أمرِهِ (سَلَمَى بَنَ الْمُقْعَدِ) بأنَّ يتركهم، وأرادَ أنْ يضيفَ إثباتًا آخرَ، مضمونُهُ أنَّهم حولَ بيته، يرمون عنه بالحصا؛ نتيجةَ تصميمِهِ على الحربِ، فقد احتاجَ إلى ما يربطُ جُمْلَةَ (نُحْصِي حَوْلَ بَيْتِكَ بِالْحَصَا) بجملة (فَدَعْنَا)؛ ومن ثَمَّ كانت واو الحالِ، في إشارةٍ إلى أنَّ الجملةَ حاليةٌ، فأزالت التنصيصَ على الاستئنافِ<sup>(١١٨)</sup> الدَّالِّ على انفصالِ الجُمْلَةِ المُستأنفةِ عن الجُمْلَةِ السَّابِقَةِ عليها مِنَ النَّاحِيَةِ الإعرابيةِ، وفي كلِّ ما سبقَ ما يُعْرَبُ عن مُحاولَةِ ابنِ جنِّي الكَشْفَ عن الدَّلالاتِ المُستفادَةِ مِنْ تراكيبِ الهذليين، ممَّا أغفله السُّكْرِيُّ.

### رابعًا - غير الصَّحيح نحوياً فيما يتصل بإعرابِ الجُمْل:

جاء النَّصُّ على غيرِ الصَّحيحِ نحوياً فيما يتَّصل بإعرابِ الجُمْل، في استدراكِ ابنِ جنِّي على السَّكْرِيِّ في موضعٍ واحدٍ، في تعليقه على قولِ أبي قُلابَةَ: (من البسيط):

يا دارَ أَعْرِفُهَا وَحُشًّا مَنَّا زِلْهَا      بَيْنَ الْقَوَائِمِ مِنْ رَهْطِ فَالْبَانَ  
فقال: «ليس قوله (أَعْرِفُهَا) وصفاً لدارٍ، وذلك أنَّ الجملةَ نكرةٌ، ودار هذه مخصوصةٌ؛ لِقصدك إليها بندائك إيَّها، والمعرفة لا تُوصفُ بالنَّكرة، ألا تراك تقول: (يا رجلُ الظَّرِيفُ أَقْبَلُ)، وإذا كان كذلك فقوله: (أَعْرِفُهَا) استتفافٌ خطابٍ، فكأنَّه قال لصاحبه: أنا أَعْرِفُهَا... ويجوزُ أن يكونَ (أَعْرِفُهَا) حالاً مِنْ (دار) ولم يحتجْ إلى إظهارِ الضَّمير؛ لأنَّ الحالَ هنا فِعْلٌ لا اسمٌ فاعِلٌ»<sup>(١١٩)</sup>.

ومن اكتمالِ الصورةِ الإشارةُ إلى أنَّ بيتَ أبي قُلابَةَ مطلعُ قصيدةٍ له قالها في يومِ (الأَحْتِ) بين قومِه وبنِي حُزَيْمَةَ<sup>(١٢٠)</sup>، فينادي دارًا مقصودةً، يعرفُ أنَّه ليس بها أحدٌ، بين المكانِ ذي الجبالِ المُنتصبةِ المسمَّى بالقوائمِ، ومكانٍ آخرٍ، يُسمَّى بِالْبَانَ.

ولمَّا كان المعنى على هذا النَّحو، فقد أراد ابنُ جنِّي دَفْعَ توهُمِ المخاطبِ كَوْنِ جملةِ (أَعْرِفُهَا) صفةً للدارِ، فأشارَ إلى أنَّه مِنْ غيرِ الصَّحيحِ نَحْوياً كَوْنُهَا كذلك؛ لأنَّ الجملةَ نكرةٌ، و(دار) هذه مخصوصةٌ؛ لِقصدِ الشَّاعرِ إليها بندائه إيَّها - وقصدُ المُتكلِّمِ مِنْ أُسُسِ التَّداوليةِ عند ابنِ جنِّي وغيره من النَّحاةِ القدامى - والمعرفة لا تُوصفُ بالنَّكرة<sup>(١٢١)</sup>، فنحن نقولُ: (يا رجلُ الظَّرِيفُ أَقْبَلُ)، وبناءً عليه تكونُ جملةُ (أَعْرِفُهَا) استتفافَ خطابٍ؛ أي: أنَّها جملةٌ استتفافيةٌ، لا محلَّ لها مِنَ الإعرابِ - وكانِّي به يشيرُ إلى أنَّ الاستتفافَ مِنْ وسائلِ التَّوجيهِ في نحوِ ابنِ جنِّي الإعرابيِّ<sup>(١٢٢)</sup> - فكأنَّه قال لصاحبه: أنا أَعْرِفُهَا، وهو الأمرُ الذي يترتَّبُ عليه اتِّضاحُ الصورةِ لدى المُتلقي، ومن ثمَّ اتَّضحَ مقصودُ الشَّاعرِ.

ذلك المقصود - المبني على كونها استثنائية - الكامن في أن معرفته الدار ليس فيها تحوُّل أو تغيُّر، إنما هي معرفة ثابتة مُستقرَّة في ذهنه، وهو ما تفيده الجملة الاسمية (أنا أعرفها) المكوَّنة من مبتدأ محذوف (أنا) وخبر، يكمن في كونه جملةً فعليةً، وعلى هذا فهذه الجملة غير مُتعلِّقة بما قبلها نحوياً تعلقاً إتياعاً أو إخباراً أو وظيفاً أو حالاً أو صلة. هذا ومن المفيد الإشارة إلى أنه لما كان من الاستئناف ما يخفى - على حد قول ابن هشام - فإن الاستئناف هنا من هذا النوع الموسوم بالخفي، فلم يُستخدم معه الواو أو الفاء أو ثمَّ أو حتَّى، على سبيل المثال؛ ومن ثمَّ فإنَّ ابن جني لم يعتمد في إدراكه على الروابط اللغوية، بل اعتمد على حاسته الإدراكية القويَّة وعوصه في فهم التراكيب، مُحتكماً إلى المعنى الذي يتضمَّنه التَّركيب<sup>(١٢٣)</sup>؛ ومن ثمَّ قيل فيه: «ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المُقفلات، وشرح المُشكلات ما له؛ فقد وقَّع عليها من ثمرات الأعراب، ولا سيَّما في علم الإعراب»<sup>(١٢٤)</sup>.

وإن كان لسائل أن يسأل: ألا يجوز في جملة (أنا أعرفها) أن تكون حالاً؟ فإنَّ ابن جني قد أردف كلامه السابق بجواز كونها حالاً من الدار، وعلى هذا يكون المعنى أن نداء الشاعر هذه الدار حالة كونه يعرفها بين المكانين المذكورين، قد خلَّت ممَّا يؤنس الإنسان فيها، فعَدَّت موحشةً، وبذلك يكون ابن جني قد كَشَف عن الدلالة المُستفادَة من التركيب في حالة القطع والاستئناف، في إطار النَّأي بالمُتلقِّي عن اعتقادٍ فساد المعنى، وكذلك كَشَف ابن جني عن الدلالة في حالة الوصل، حيث احتمالُ الجملة للحالية.

وهنا أن الآوان - من خلال ما سبق - أن أقول: إنَّ ابن جني قد أعرب في تفاعله عن أن بيان هذه الأوجه، وعدم صحَّة بعضها، لم يكن إلا لبيان قصد المُتكلم أو غرضه من الخطاب، ومن ثمَّ تكون محاولة تحقُّق (الإفادَة لدى السَّامع) عندما يسمعُ هذا الخطاب أو يطلُّع عليه، وهو ما يترتب عليه نجاح التَّواصل اللُّغوي. وإنَّ أنس لا أنس قول القائل: «اهتمَّ كثيرٌ من نُحاتنا القُدَّامى بالمبارئ التي تُعدُّ عند

المعاصرين أُسَسًا تداولية، كمرعاة «قَصْدِ الْمُتَكَلِّمِ»، أو غَرَضِهِ مِنَ الْخُطَابِ، ومرعاة «حَالِ السَّامِعِ» ضِمْنِ مَا أُطْلِقُوا عَلَيْهِ مِصْطَلَحَ «الْإِفَادَةِ»، وهي الفائدة التي يجنيها المُخَاطَبُ مِنَ الْخُطَابِ، والسياقات التي يُنتِجُ ضِمْنَهَا الْكَلَامُ، ومدى نجاح التَّوَاصُلِ اللَّغْوِيِّ»<sup>(١٢٥)</sup>.

### القسم الثالث - إعراب شبه الجملة:

عرض ابن جنِّي في استدراكه على السُّكَّرِيِّ لمحلِّ شِبْهِ الْجُمْلَةِ مِنَ الْإِعْرَابِ، في موضعٍ واحدٍ، في تعليقه على قولِ البرِّيقِ بنِ عِيَاضٍ: (من الوافر)

وَعَادِيَةِ يُهَلِّكُ مِنْ يَرَاهَا إِذَا بُنِّتْ عَلَى فَرَعٍ جَهَارًا  
فَقَالَ: «لَيْسَتْ (عَلَى) هُنَا مِثْلَهَا فِي قَوْلِكَ: بُنِّتِ الْخَيْلُ عَلَى زَيْدٍ، وَعَلَى سَرَحِ  
فُلَانٍ، إِنَّمَا هِيَ لِلْحَالِ، كَقَوْلِكَ: قَدِمْتُ عَلَى نَاقَةٍ؛ أَيْ: قَدِمْتُ وَنَاقَتُكَ مَعَكَ، وَوَرَدَتْ  
الْبَلَدَ عَلَى شِدَّةٍ؛ أَيْ: وَالشَّدَّةُ مِصْحَابَةٌ حَاضِرَةٌ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْأَعَشَى (مِنَ الطَّوِيلِ):  
تَضَيَّفْتَهُ يَوْمًا فَقَرَّبَ مَقْعَدِي وَأَصْفَدَنِي عَلَى الزَّمَانَةِ قَائِدًا  
أَيْ: أَصْفَدَنِي قَائِدًا عَلَى مَا أَنَا عَلَيْهِ مِنَ الزَّمَانَةِ، فَ(عَلَى) هَذِهِ لِلْحَالِ الْأُولَى فِي  
نَحْوِ قَوْلِهِ: (قَدِمْتُ عَلَى فُلَانٍ) فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ بِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ عَبْرَتَهَا عَبْرَتُهُ؛  
أَيْ: أَتَيْتُ فُلَانًا؛ وَلِذَلِكَ تَقُولُ: قَدِمْتُ عَلَيْكَ عَلَى نَاقَةٍ. فَالْأُولَى مَفْعُولٌ بِهَا، وَالثَّانِيَةُ  
حَالٌ حَتَّى كَأَنَّهُ قَالَ: أَتَيْتُكَ مُحْتَاجًا، وَلَوْ كَانَتْ لِمَعْنَى وَاحِدٍ لَمَا اجْتَمَعَتَا، فَكَأَنَّهُ قَالَ:  
إِذَا بُنِّتْ وَهَنَكَ جَزْعٌ»<sup>(١٢٦)</sup>.

هذا ما قاله ابنُ جنِّي، لكنْ قَبْلَ بَيَانِ كُنْهِ هَذَا التَّفَاعُلِ أَشِيرُ إِلَى أَنَّ بَيْتَ الْبَرِّيقِ  
بِـنِ عِيَاضٍ، الْمَعْرُوفِ بِالْبَرِّيقِ الْخُنَاعِيِّ، مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ، يَزِيهِ فِيهَا أَخَاهُ<sup>(١٢٧)</sup>، وَإِنَّ  
نَظْرَةً عَابِرَةً فِي هَذَا الْبَيْتِ لَتَبَيِّنُ أَنَّ (عَلَى) لِلْإِسْتِعْلَاءِ، عَلَى نَحْوِ قَوْلِنَا: بُنِّتِ الْخَيْلُ  
عَلَى زَيْدٍ، وَعَلَى سَرَحِ فُلَانٍ.

لكنَّ ابنِ جَنِّي قد تفاعل مع خطابِ البُرَيْقِ، فرأى أنَّ الأمرَ هنا ليس كما يتبادرُ إلينا منذُ الوهلةِ الأولى، إنَّما هي للحالِ، مُتعلِّقَةٌ بمحذوفٍ في محلِّ نَصْبٍ، كقولك: قَدِمْتَ على ناقةٍ؛ أي: قَدِمْتَ وناقَتُكَ معك، ووردتُ البلدَ على شِدَّةٍ؛ أي: والشِدَّةُ مصاحبةٌ حاضرة، وعلى نحو ما ورد في بيت الأَعشى، وقولك: قَدِمْتُ عليك على ناقة. فالأولى (عليك) مفعولٌ بها، والثانية (على ناقةٍ) حالٌ حتَّى كأنَّه قال: آتيتُ مُحْتَاجًا، ولو كانتا لمعنى واحدٍ لَمَا اجتمعتا؛ ومن ثَمَّ كان المعنى في بيتِ البُرَيْقِ: ورُبَّ قومٍ يَحْمِلُونَ في الحربِ أوَّلَ النَّاسِ أو رُبَّ كَتِيبةٍ يُهْلِكُ مَنْ يراها انتشارُها وهناك جَزَعٌ؛ أي: أنَّ ثَمَّةَ جَزَعًا حالة انتشار هذه الكتيبة أو هؤلاء القوم الذين يَحْمِلُونَ في الحربِ أوَّلَ النَّاسِ، يُهْلِكُ مَنْ يرى هذه الكتيبة أو هؤلاء النَّاسِ، وهو ما يُعْرَبُ عن نظرٍ ثاقبٍ لدى ابنِ جَنِّي، مُفادُهُ ضرورةُ التَّنَبُّهِ إلى ما وراءِ شِبْهِ الجُمْلَةِ مَنْ معنَى مَّا، قصد إليه الشَّاعرُ، وأنَّ مجيءَ التَّرْكِيْبِ على هيئةٍ مَّا ليس عبثًا، بل ثَمَّةَ علاقةٍ بينه وبين النَّسْجِ والدَّلالةِ.



## المَبْحَثُ الثاني: بيانُ المَبْنِيِّ

المَبْنِيُّ مِنَ الأَسْمَاءِ:

جاء النَّصُّ على المَبْنِيِّ مِنَ الأَسْمَاءِ وتوجيهه في خمسة مواضع، في استدراك ابن جنِّي، مُتَّخِذاً اتِّجَاهَيْنِ: أَحَدُهُمَا البِنَاءُ، وَالآخَرُ يَتَضَمَّنُ الإِشَارَةَ إِلَى قَلَّةِ كَوْنِ الكَلِمَةِ مَبْنِيَّةً، على نحو ما جاء في تعليقه على قول عبد مناف بن رِبْعِ الجُرَبِيِّ: (من البسيط):

مَاذَا يَغْيِرُ ابْنَتِي رِبْعٍ عَوِيلُهُمَا      لَا تَرْقُدَانِ وَلَا بُؤْسَى لِمَنْ رَقَدَا  
فقال: «قال: يُقال: خرج فلانٌ يغيِّرُ أهلهُ ويميرُهُم، والمصدرُ (الغير) و(الغيار) يقول: فَمَا يَرُدُّ عَلَيْهِمَا بكاؤُهُمَا وما يَنْفَعُهُمَا. اعلم أَنَّ (ذا) في هذا الموضعِ يحتملُ أمرين: أَنْ يَكُونَ مع (ما) بِمَنْزِلَةِ اسمٍ واحدٍ، كقراءة مَنْ قرأ: «ماذا أنزل ربُّكم؟ قالوا خيراً» بالنَّصْبِ، وَأَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي، كقراءة مَنْ قرأ: «قالوا خيراً». وكالوجه الأوَّلِ قوله (من الوافر):

دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتَ سَأْتَقِيهِ

أَلَا تَرَى أَنَّ معناه: دَعِيَ شَيْئاً عَلِمْتَهُ سَأْتَقِيهِ، وَلَا يَكُونُ معناه دَعِيَ مَا الَّذِي عَلِمْتَهُ. فَإِذَا جَعَلْتَ (ماذا) فِي بَيْتِ الهُدْلِيِّ هَذَا بِمَنْزِلَةِ اسمٍ واحدٍ احتملَ ذلكَ الاسمُ أمرين: أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا البتة حَتَّى كَأَنَّهُ قال: أَيُّ نَفْعٍ يَنْفَعُ ابْنَتِي رِبْعٍ عَوِيلُهُمَا؟ أَنْفَعًا مَّا مُعَدَّرًا؟ كقولك: أَيُّ سرورٍ يَسْرُكُما غلامكما، أَسْرورًا مُعَدَّرًا أم سرورًا كلا ولا؟ فهذا وجهه. وَالآخَرُ أَنْ يَكُونَ ذلكَ الاسمُ الدَّالُّ عَلَيْهِ (ماذا) غَيْرَ مَقْصُورٍ على جِنْسٍ واحدٍ مِنَ المَصْدَرِ دون غيره، كقولك: أَيُّ شَيْءٍ يَرُدُّ عَلَيْهِمَا؟ كما تقول: أَيُّ شَيْءٍ تَحْصَلُ فِي هَذِهِ الحَالِ أَفْضَلُ أمْ نَهَبًا أمْ كَسوَةً أمْ عَقارًا أمْ مَنْزِلَةً أمْ جاهًا. فَإِنَّ جَعَلْتَ (ذا) بِمَنْزِلَةِ (الذي) كانَ هُنَاكَ مَحذُوفٌ عائدٌ إِلَى المَوْصُولِ مِنَ الصَّلَةِ، وكانَ (الذي) مَصْدَرًا فِي المَعْنَى؛ أَي: ما الغَيْرُ الَّذِي يَغْيِرُهُ ابْنَتِي رِبْعٍ



عويلهما، كقولك: ما الضَّرْبُ الذي يضربه زيداً غلامه. وإن شئتَ كان (الذي) شائعاً لا يَخْصُ جِنْسًا دون جِنْسٍ، كقولك: ما الشيءُ الذي يَرُدُّه عليهما بكأوهما، أَمَّا أُمُّ عَقَارٌ أَمُّ ضَيْعَةٌ أَمُّ احْتِسَابٌ وسلوَةٌ؟ وقد أطالَ أبو علي - رحمه الله - في تفسير هذا البيت في تذكرته وغيرها من مُصنَّفاته»<sup>(١٢٨)</sup>.

فابنُ جِنِّي يرى أنَّ (ذا) في قولِ عبدِ منافِ بنِ رَبِيعِ الجُرَبِيِّ يحتملُ أمرين: أحدهما أن يكونَ بمنزلةِ اسمِ واحدٍ مع (ما)، مُستشهَدًا بقراءةٍ مَنْ قَرَأ: «ماذا أنزلَ رَبُّكُمْ؟ قالوا خيراً» بالنَّصْبِ على أنَّها في مَحَلِّ نَصْبٍ، على أنَّها مفعولٌ به لِلْفِعْلِ (يغير) والمفعولُ الثَّانِي (ابنتي رَبِيع)، فتكونُ قد عَدَّيتَ (يغير) إلى مفعولين، وهو ما قال به أبو عليِّ الفارسيُّ أيضًا<sup>(١٢٩)</sup>، على نحو ما جاء في قول المُتَّقِبِ العبدِيِّ: (من الوافر):

دَعِي مَاذَا عَلِمْتَ سَاتَّقِيهِ      وَلَكِنْ بِالْمُعْتَبِ نَبَّئِنِي  
وذلك أنَّ معناه: دَعِي شَيْئًا عَلِمْتَهُ سَاتَّقِيهِ، ولا يكون معناه دَعِي مَا الذي عَلِمْتَهُ<sup>(١٣٠)</sup>.

هذا، وقد بيَّن ابنُ جِنِّي أنَّكَ إذا جعلتَ (ماذا) في بيتِ الهُدليِّ هذا بمنزلةِ اسمِ واحدٍ احتملَ ذلك الاسمُ أمرين: أحدهما أن يكونَ مَصْدَرًا البتَّة، كأنَّه قال: أَي نَفْعٍ يَنْفَعُ ابْنَتِي رَبِيعٍ عويلهما أَنفَعًا مَا مُعَدَّرًا، كقولك أَي سرورٍ يسرُّكما غلامكما، أسرورًا مُعْتَدًّا أَمُّ سرورًا كلا ولا، فهذا وجه. والآخر أن يكونَ ذلك الاسمُ الدَّالُّ عليه (ماذا) غيرَ مقصورٍ على جِنْسٍ واحدٍ مِنَ المَصْدَرِ دون غيره، كقولك: أَي شَيْءٍ يَرُدُّ عليهما؟ كما تقول: أَي شَيْءٍ تُحْصَلُ في هذه الحالِ أَفضَةً أَمُّ نَهَبًا أَمُّ كِسْوَةً أَمُّ عَقَارًا أَمُّ منزلةً أَمُّ جاهاً.

أمَّا الوجهُ الآخرُ، فهو أن يكونَ (ذا) بمنزلةِ الذي، مَبْنِيًّا في مَحَلِّ رَفْعٍ على الابتداء، وفاعِلٌ (يغير) كلمةً (عويلهما)، كقراءةٍ مَنْ قَرَأ: «قالوا خيرٌ»، وعلى ذلك

فالعائدُ إلى الموصولِ مِنَ الصَّلَةِ (يغير) محذوفٌ؛ ومن ثَمَّ فالفِعْلُ (يغير) مُتَعَدٌّ إلى هذا الضميرِ وإلى (ابنَتِي رِبْعٍ)، وكان (الذي) مَصْدَرًا في المعنى؛ أي: ما الغير الذي يغيرُه ابنتِي رِبْعٍ عويلهما، كقولك: ما الضربُ الذي يضربُه زيدًا غلامه. وإن شئتَ كان (الذي) شأنًا لا يخصُّ جنسًا دون جنس، كقولك: ما الشيءُ الذي يردُّه عليهما بكأوهما، أمالٌ أم عقارٌ أم ضَيْعَةٌ أم احتسابٌ وسلوةٌ؟

وقد أشار ابن جنِّي في نهاية تفاعله مع خطاب الهذلي إلى أن أبا عليِّ الفارسيِّ قد أطل في تفسير هذا البيت في تذكرته وغيرها من مصنفاته<sup>(١٣١)</sup>.

هذا، ويُمكنُ الإشارةُ إلى أن استشهاد ابن جنِّي بالقراءة القرآنية هنا ليس فيه تضعيفٌ أو ردُّ لها، على نحو ما عُرفَ عنه - على حدِّ قول الدكتور فاضل السامرائي - من أنه «في سائر كُتبه يقفُ مِنَ القراءاتِ موقفًا مُشابهًا لموقف سائر النُّحاة - وإن كان يختلف عنهم أحيانًا في توجيهه وتخريج طائفةٍ مِنَ القراءات لم يرتضوها، ويقفُ موقفًا أقربَ إلى الاعتدالِ من غيره، كما يبدو في كتاب (المُحتسب) وفي غيره من الكتب - أقول: إنَّه يقفُ موقفًا مُشابهًا لموقف سائر النُّحاة في تضعيفِ قراءةٍ مِنَ القراءات السَّبَعِ وإنكارها وردِّها، وسواها من القراءات المُعتمدة»<sup>(١٣٢)</sup>.

وفيما يتَّصلُ بِقَلَّةِ كَوْنِ الكلمةِ مَبْنِيَّةً؛ لكونها مُصغَرَةً، فقد كانت إشارته إلى ذلك في سياق تفسيره قولَ عبدِ منافِ بنِ رِبْعِ الجُرَيْبِيِّ: (مِنَ الوافر)

وَرَدْنَاهُ بِأَسْيَافٍ جِدَادٍ حَرَجْنَ قُبَيْلٌ مِنْ عِنْدِ الْقَيْوِينَ  
فقال: «قَلَمًا يُشْتَعْمَلُ البِنَاءُ عَلَى الضَّمِّ فِي «قَبْلٌ» و«بَعْدٌ» وَهَمَّا مُصغَرَتَانِ، وَأَكْثَرُ مَا يَأْتِي البِنَاءُ فِيهِمَا مُكَبَّرَتَيْنِ. وَعِلَّةُ ذَلِكَ عِنْدِي أَنَّ بِنَاءَهُمَا يُلْحِقُهُمَا بِضَعْفِ الحَرْفِ، وَتَحْقِيرُهُمَا يُبْقِي عَلَيْهِمَا قُوَّةَ الاسمِ، فَتَنَافَتِ الحَالَانِ، فَقَلَّ لِذَلِكَ جَمْعُهُمَا. وَمِمَّا جَاءَ مُحَقَّرًا مِنْ ذَلِكَ مَا أُنشِدُنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ عَنِ أَبِي إِسْحَاقَ لِلشَّنْفَرِيِّ: (مِنَ الطويل)

إِذَا وَرَدَتْ أَصْدَرْتُهَا ثُمَّ إِنَّهَا تَنْوِبُ فَتَأْتِي مِنْ تُحَيْتُ وَمِنْ عَلُ

فإن قلت قد اتسع عنهم تحقير المبني وذلك في الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة، نحو قولهم في تحقير ذا: ذياً، وفي تا: تياً، وفي الذي: اللذياً، وفي التي: اللتياً، وفي ألا: ألياً، وفي أولاء: ألياً، وهو واسع؛ وكلها مبني. قيل: هذه أسماء لا أصل لها في الإعراب، فلما حُقِّرت لم تنجذب إلى تمكّن المعرب، فاحتُمِلَ التَّحْقِيرُ مع بنائها كما يُحْتَمَلُ في وصفها نحو: مررت بهذا العاقل، وبالذي في الدار الظريف. والتحقير ضربٌ من الوصف يعرض للاسم. قال أبو علي: ألا ترى أن فائدة قولك: مررت بدويّة، هو فائدة قولك: مررت بدار صغيرة. وليس كذلك «قبل» و«بعد» و«تحت» من قبل أن هذه أسماءٌ معربةٌ الأصول في نحو: جئت قبلك، ومن قبلك وبعديك، ومن بعدك، وصار تحتك ومن تحتك. وإنما بُنيت في بعض المواضع لشبهه ما من شبه الحرف عارضها، فلما كان أصلها الإعراب وكثر به الاستعمال كرهوا أن يدخلها التحقير، وهو من خواص الاسم، فيقوي فيها مذهب الاسمية، وأن يُصَيِّرُوها إلى ضَعْفِ الحرفِ ببنائها؛ لأنَّ ما فيها من قوة الاسمية أنهبها وجذب بضبعها عن ضَعْفِ الحرفية؛ فلذلك قلَّ البناء في مُحَقَّرِها لتدافع الأمرين. وإنما جاز بعد ذلك البناء؛ لأنَّ المُحَقَّرَ في كثيرٍ من المواضع مُرَاعَى فيه حُكْمُ المُكَبَّرِ، ألا ترى أنك تقول في تحقير «مقام»: مُقَيِّمٌ بالإعلال لا غير؛ لاعتلال مُكَبَّرِهِ، وتقول في «مقود»: مُقَيِّودٌ، فتصحُّه لصحَّةِ مُكَبَّرِهِ. فكما جاز تحقير «قبل» و«بعد» معربين كذلك جاز تحقيرهما - وإن قلَّ - مَبْنِيَيْنِ. هذا وجهُ جوازِ هذا، وذلك وجهُ امتناعه، فلذلك تعدل الأمر فيهما أو كاد» (١٣٣).

وهو ما يتضح من خلاله إشارة ابن جنِّي إلى أنه قلما يُستعملُ البناءُ على الضمِّ في «قبل» و«بعد» وهما مُصغرتان (قَبِيلٌ وبعِيدٌ)، وأكثر ما يأتي البناءُ فيهما مُكَبَّرَتَيْنِ، وهو ما علَّه «بما في هذا البناءِ مِنَ التَّعَارُضِ بين أمرين: التَّصْغِيرُ الذي يدعو إلى التَّصَرُّفِ والإِعْرَابِ؛ لأنَّه من علاماتِ الأسماءِ، وشبه الحرفِ الذي يدلُّ عليه البناءُ؛ فلتدافع هذين الأمرين قلَّ البناءُ هنا، وإنما جاز بعد ذلك؛ لأنَّ المُحَقَّرَ في كثيرٍ من المواضع مُرَاعَى فيه حُكْمُ المُكَبَّرِ. وهذا أحدُ تعليلات ابن جنِّي الخاصة به» (١٣٤).

## المَبْحَثُ الثالثُ

### ما يحتملُ الإعرابُ والبناءُ

ورد التَّفَاعُلُ النَّحْوِيُّ لدى ابنِ جَنِّي، مُتَّصِلًا بما يحتملُ الإعرابَ والبناءَ، في إطارِ تقليبه الكلامَ على أوجهِهِ المُحتمَلَةِ، في أربَعَةِ مواضعٍ<sup>(١٣٥)</sup>، ومِن ذلك ما جاء في تَنَاوُلِهِ قَوْلَ عبدِ منافِ بنِ رَبِيعِ الجُرَبِيِّ: (من الطويل):

فِدَى لِبَنِي عَمْرٍو وَآلِ مُؤَمِّلٍ      عَدَاةَ الصَّبَاحِ فِدِيَّةً غَيْرَ باطِلٍ  
فقال: «يقول: أفديهم فديةً ليس فيها باطل؛ أي: أحبُّ أن أفديهم. أمَّا قولهم (فِدَى) فيحتملُ أمرين، أحدهما: أن يكونَ منصوبًا بِفِعْلِ مُضَمَّرٍ، كأنه قال: أفديهم فِدَى، والفراءُ يمدُّ ويُقصر. فقوله: (فدية غير باطل) بدلٌ من قوله: (فِدَى)، أو منصوبٌ بِفِعْلِ آخر، دلَّ عليه (فِدَى)... فهذا وجه. والآخر: أن يكونَ مرفوعًا؛ لأنَّه خبرٌ مبتدأٌ محذوفٍ، كأنه قال: أنا فِدَى لِبَنِي عَمْرٍو. فإذا كان كذلك احتملتُ اللامُ أمرين، أحدهما: أن يكونَ صفةً لفِدَى، والآخر: أن تكونَ متعلِّقةً بنفسِ (فِدَى)، فلا يكونَ فيها إذن ضميرٌ؛ لتعلُّقها بالظاهر. وإذا كانت صفةً كان فيها ضميرٌ؛ لتعلُّقها بالمحذوف. ووجهٌ ثالثٌ: وهو أن يكونَ (فِدَى) هنا مبنياً؛ لوقوعه موقعَ الأمرِ، كأنه قال: لأفدِ بَنِي عَمْرٍو، فيكونَ في (فِدَى) على هذا ضميرُ الشَّاعِرِ عبدِ منافٍ، وتكونُ اللامُ على هذا مُتعلِّقةً بنفسِ (فِدَى) إلاَّ أنَّه لما نكَّره نوَّنه»<sup>(١٣٦)</sup>.

فبيئتُ عبدِ منافٍ من قصيدةٍ له، نكَّرها في يومِ (المطاحل)، وقد سُبِقَ هذا البيتُ بمفتتحِ القصيدة، فقال:

أَلَا لَيْتَ جَيْشِ العَيْرِ لَأَقْوَا كَتَيْبَةَ      ثَلَاثِينَ مِنَّا صِرَعَ ذَاتِ الحَفَائِلِ<sup>(١٣٧)</sup>  
ثمَّ يأتي البيتُ الذي معنا، فيرى ابنِ جَنِّي فيه أنَّ كلمةَ (فِدَى) تحتملُ الإعرابَ والبناءَ، أمَّا عن الإعرابِ، فمنَّ وجهين: أوَّلهما يجوزُ أن تكونَ منصوبةً بِفِعْلِ مُضَمَّرٍ، كأنه قال: أفديهم فِدَى، وعلى ذلك فقوله: (فديةً غَيْرَ باطلٍ) بدلٌ مِنْ قَوْلِهِ: (فِدَى)

أو منصوبٌ بفِعْلٍ آخَرَ، دلَّ عليه (فَدَى)، وهنا يكونُ الغرضُ مِنْ حذفِ الفِعْلِ التركيزَ على ما تبقى مِنْ عناصرَ بعد الحذفِ، والإيحاءُ بأنَّ المُتَبَقِّي - وهو فِدَاءُ الشَّاعِرِ بَنِي عَمْرٍو - ذو أهميةٍ لدى الشَّاعِرِ.

والوجهُ الآخرُ مِنَ الإعرابِ أَنْ تكونَ مرفوعةً، على أَنَّها خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، كأنَّه قال: أنا فِدَى لبني عمرو. فإذا كان كذلك احتملت اللامُ أمرين، أحدهما: أَنْ يكونَ صفةً لفِدَى، والآخرُ: أَنْ تكونَ متعلِّقةً بنفسِ (فَدَى)، فلا يكونُ فيها إذنُ ضميرٌ؛ لتعلُّقها بالظَّاهرِ. وإذا كانت صفةً كان فيها ضميرٌ؛ لتعلُّقها بالمحذوفِ، وبذلك تكونُ الجُمْلَةُ جملةً اسميةً، غرضُها النَّصُّ على الثبوتِ والاستمرارِ؛ أي: ثبوت فِدَاءِ الشَّاعِرِ بني عمرو واستمراره في ذلك.

نأتي إلى وَجِهِ البناءِ، وفيه يرى ابن جنِّي أَنْ يكونَ (فَدَى) هنا مبنياً؛ لوقوعه موقعَ الأمرِ، كأنَّه قال: لأفدُ بني عمرو، فيكونُ في (فَدَى) على هذا ضميرُ الشَّاعِرِ عَبْدِ مَنَافٍ، وتكونُ اللامُ على هذا متعلِّقةً بِنَفْسِ (فَدَى) إلاَّ أَنَّهُ لَمَّا نَكَرَهُ نَوْنَهُ. وبهذا الوجه يتضمَّنُ المعنى حتَّى الشَّاعِرِ نَفْسَهُ فداءً بني عمرو وإلزامَ نَفْسِهِ بذلك. وفي كلِّ ما سبق ما يدلُّ على غِنَى النَّصِّ بهذه المعاني التي أتاحتها النَّظْمُ النَّحْوِيُّ، في إشارةٍ إلى أَنَّ الخطابَ حمَّالٌ معانٍ، وعلى المُتلقِّي أَنْ يجتهد في التفاعل معه؛ ومن ثَمَّ يكونُ الكَشْفُ عن هذه المعاني، وهو الأمرُ الذي يدلُّ على أَنَّ النَّحْوَ «أي التركيب، طريقٌ إبداعِيٌّ آخرٌ موصولٌ بحبل الدَّلالةِ التي تُمَثِّلُ المطلبَ الأخيرَ البادي في ثوبِ فنِّيِّ يحقِّقُ الجمالَ والمُتعةَ والإثارة»<sup>(١٣٨)</sup>.

وهكذا نلاحظُ مِنْ خلالِ ما تقدَّم عَرَضُهُ على مدارِ هذا الفصلِ أَنَّ ابن جنِّي قد حاولَ أَنْ يتلمَّسَ بعضَ الجوانبِ الإعرابيَّةِ في نصوصِ الهُدَليِّين أو في خُطابِهِم. وهذا منهجٌ مُستقيمٌ؛ لأنَّ «المنهج يقول: لا تقومُ دراسةٌ صحيحةٌ قبل استيفاءِ أدواتِ البَحْثِ، وأهمُّ هذه الأدواتِ، بل عُدَّتْها الأولى النَّصوصُ في عصورها المُختلِفةِ. وأيضاً لا بدُّ أَنْ يُلتَمَسَ النَّحْوُ مِنْ كُتُبِ التَّفْسِيرِ والقراءاتِ واللُّغةِ والأدبِ وشروحِ الشَّعْرِ الأوَّلِيِّ»<sup>(١٣٩)</sup>.

وها نحنُ قد بحثنا ذلك في تفسيرِ أشعارِ هُذَيْلٍ، وهو ما يُفْضِي بنا إلى اعتبارِ أنَّ ما قدَّمه ابنُ جَنِّي يُمكنُ أَنْ يُدرَجَ تحتَ ما يُسمَّى بالنَّحوِ الإعرابيِّ، ذلك النَّحوُ الموسومُ بأنَّه «تحليلُ نحويِّ لِبَعْضِ مُفرداتِ التَّركيبِ وأجزائه في النَّصِّ الأدبيِّ، يردُّ هذه المفرداتِ وأجزاءها إلى عناصرِها النَّحويَّةِ الخاصَّةِ بها؛ أي: إلى ما يُلائِمُها ويخصُّها، مِنْ حيثِ التَّصَرُّفِ الإعرابيِّ أو المُطابَقَةُ أو التَّرتيبُ؛ دَفْعًا أو إِيضاحًا لمُشكِلٍ. ولكنَّه يُعنى في المقامِ الأوَّلِ بتحديدِ علاقاتِ ظاهرةِ التَّصَرُّفِ الإعرابيِّ؛ أي: بتحديدِ الوظائفِ النَّحويَّةِ للكلماتِ في الجُملةِ. والوظيفةُ النَّحويَّةُ للكلمةِ هي معناها الوظيفيُّ أو بابُها النَّحويُّ الذي تنتمي إليه؛ أي: دورها في الجُملةِ، في ضوءِ علاقاتِها مع الكلماتِ وأجزاءِ التَّركيبِ الأخرى»<sup>(١٤٠)</sup>.

وهو ما انعكسَ على فَهْمِ قَصْدِ عمليَّةِ الخطابِ مُبرَهِنًا على «أَنَّ التَّحليلَ الإعرابيَّ يُسهمُ بدورٍ فعَّالٍ في توضيحِ المعنى وفهْمه، الذي يُعتبرُ الوصولُ إليه غايةَ المُرادِ مِنَ النَّصِّ... فالإعرابُ هو الذي يمنحُ الكلمةَ معناها، وكأنَّ المعنى المُعجميَّ الكامنَ فيها قبلَ الإعرابِ لا يكفي لأنْ تكونَ ذاتَ معنى»<sup>(١٤١)</sup>. ولمَّا كانَ الأمرُ على هذا النَّحوِ، فإنَّه يُمكنُ القولُ بأنَّ «النَّحوَ بمفهومه التَّعبيديَّ ينظُرُ إلى التَّركيبِ مِنْ جِهَةِ صِحَّتِهِ أو خَطئِهِ؛ أي: أنَّ طابَعَهُ تصويبيُّ، وليس مِنْ شأنِهِ غالبًا أَنْ يُعنى بالمستوى الجماليِّ في التَّركيبِ، فإنَّ النَّحوَ الإعرابيَّ - لاقتِرانه بالنَّصِّ الذي يُعتبرُ سِمته الأساسيَّة - يجمعُ بين هذينِ الجانبينِ، التَّصويبيِّ والجماليِّ»<sup>(١٤٢)</sup>.

وإنَّ نظرةً مُتأنِّيةً فيما سبقَ مِنْ عَرَضٍ لُنَبِّينُ لنا أَنَّ ابنَ جَنِّي قد جمعَ بين الجانبينِ، وهو ما يُوَكِّدُ أَنَّ ما عَرَضَهُ يُمكنُ أَنْ يُوصَفَ بالنَّحوِ الإعرابيِّ، مُقلِّبًا النَّصِّ أو الكلمةَ على أَوْجِههِ المُحتمَلَةِ، وليس معنى ما تقدَّم أَنَّ ما سيأتي على مدار البحثِ ليس مِنْ قبيلِ النَّحوِ الإعرابيِّ.

هذا، ويمكنُ النَّصُّ على أنَّ ابنَ جَنِّي قد أَرَجَعَ الإِعْرَابَ وتَعَدَّدَهُ في كتاب التنبية على شرح مشكلات الحماسة إلى التدریب والتَّريُّضِ بتأمُّله، فقال: «وإنَّما أذكرُ هذا ونحوه لِيَقْوَى تَدْرُبُ النَّاطِرِ في كتابنا هذا، فيكونُ عونًا له فيما يردُّ ممَّا لا بُدَّ فيه من استعماله»<sup>(١٤٣)</sup>، وفي موضعٍ تالٍ قال: «وإنَّما أذكرُ هذا ونحوه لِيُرتاحَ به، وَيُتَدْرَبَ بتأمُّله»<sup>(١٤٤)</sup>، وهو ما يُعربُ عن غايةٍ تعليميةٍ هدفَ إليها<sup>(١٤٥)</sup>، لكنَّ هذه الغايةَ ليست هدفه الوحيدَ في (التَّمام)، فهدفه الأساسُ هو بيانُ كيفيةِ استثمارِ اللُّغةِ في النَّصِّ لا سيَّما مُعطياتِ النَّحوِ العربيِّ، والنَّفَازِ إلى ما وراءَ الشَّكلِ أو البنيَّةِ الظَّاهرةِ للخطاب، في سبيلِ بيانِ العلاقةِ بينِ المبنى والمعنى، مِنْ خلالِ ما قدَّمه مِنْ تأمُّلٍ.



# الفصل الثاني

## المعارف





## المَبْحَثُ الْأَوَّلُ: الضَّمِيرُ

ورد النَّفَاعِلُ النَّحْوِيُّ لَدَى ابْنِ جَنِّيٍّ، مُتَّصِلًا بِالضَّمِيرِ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ، تَتَّصِلُ بِمَرْجِعِهِ، وَاسْتِعْمَالَ ضَمِيرِ النَّصْبِ ضَمِيرَ جَزٍّ، وَقَدْ أَمَكَّنَ تَنَاوُلَهَا فِيمَا يَلِي:

### (أ) - مَرَجِعُ الضَّمِيرِ مَصْدَرٌ مَحذُوفٌ:

ورد ذلك في موضعين، على نحو ما جاء في تناوله قولَ عبدِ منافِ بنِ رَبِيعِ الجُرَبِيِّ: (من الطويل)

وَمَا لِي فِيهِمْ مَعْتَبٌ إِنْ عَتَبْتُهُ عَلَيْهِمْ، وَمَا فِيهِمْ لَدَى الظُّلْمِ مَنَصْرُ  
فَقَالَ: «يقول: لا يُعْتَبُونَنِي، ولا يُنصرونَنِي. ينبغي أن تكون الهاء في (عتبته)  
ضميرَ مصدرٍ، فكأنه قال: إِنْ عَتَبْتُ عَتَبًا عَلَيْهِمْ. فأضمرَ دلالةً فَعَلِهِ عَلَيْهِ، كما قال  
(من مجزوءِ الكامل):

مِنْ كُلِّ مَا نَالَ الْفَتَى قَدْ نَلْتُهُ إِلَّا النَّحِيَّةَ  
أَي: قَدْ نَلْتُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَدْ نَلْتُ نَيْلًا. وقولُه: (من كلِّ ما نال) هو مفعول  
نَلْتُ، كقولك: مِنَ الْمَاءِ شَرِبْتُ، وَمِنَ الطَّعَامِ أَكَلْتُ. فإذا استوفى مفعولُه عَلِمْتَ أَنَّ  
الهاءَ فِي (نَلْتُهُ) إِنَّمَا هِيَ ضَمِيرُ مَصْدَرٍ لَا ضَمِيرَ مَفْعُولٍ، وكذلك قولُ الآخرِ، وهو من  
أبيات الكتاب: (من البسيط):

هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقِرَانِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرَّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبُ  
أَي: يدرسه درسا... ودلالةُ الفِعْلِ على مصدره أقوى من دلالةِ الاسمِ عليه،  
فألهاه إِذْنٌ فِي (عَتَبْتُهُ) مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْمَصْدَرِ، وَيَجُوزُ أَيضًا أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةٌ؛ لِأَنَّهَا  
مَفْعُولٌ لَهُ، فَيَصِيرُ تَقْدِيرُهُ: مَا فِيهِمْ إِعْتَابٌ إِنْ عَتَبْتُ لَهُ وَمِنْ أَجْلِهِ؛ أَي: مِنْ أَجْلِ  
امْتِنَاعِهِ، فَحَذَفَ الْمُضَافُ»<sup>(١٤٦)</sup>.

فبيئُ عبدِ منافِ قاله في يومِ (بُدَالَةَ) وقد سُبِقَ بقوله<sup>(١٤٧)</sup>:

أُوْعِدُنِي بِالنَّصْرِ قَيْسُ بْنُ عَامِرٍ وَتُوْعِدُنِي بِالنَّصْرِ شَجْعٌ وَيَعْمَرُ

وفي البيت الذي معنا يرى أنهم (شَجَعُ وَيَعْمَرُ) لا يُعْتَبَرُونَ ولا يَنْصَرُونَ عِنْدَ الظُّلْمِ. وفي إطار التَّفَاعُلِ مع الخِطَابِ رأى ابنِ جَنِّي ضرورةَ الإِشَارَةِ إلى أَنَّ مَرْجِعَ الضَّمِيرِ (الهاء) في الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ الخَبَرِيَّةِ المُثَبَّتَةِ (عَتَبْتُهُ) مصدرٌ محذوفٌ، تقديرُهُ: إِنْ عَتَبْتُ عَتَبًا عَلَيْهِمْ، وهو إِضْمَارٌ لدلالةِ فِعْلِهِ عَلَيْهِ، كما قال زهير بنُ جنابِ الكلابيِّ:

مِنْ كُلِّ مَا نَالَ الْفَتَى قَدْ نَلْتُهُ إِلَّا التَّحِيَّةَ  
وهو ما علق عليه ابن جني بقوله: أي قد نلتُ من كلِّ شيءٍ قد نلتُ نيلًا. وقوله:  
(مِنْ كُلِّ مَا نَالَ) هو مفعول نلتُ، كقولك: مِنَ المَاءِ شَرِبْتُ، وَمِنَ الطَّعَامِ أَكَلْتُ. فإذا  
استوفى مفعوله عَلِمْتَ أَنَّ الهاءَ في (نَلْتُهُ) إِنَّمَا هي ضميرٌ مَصْدَرٍ لا ضَمِيرٌ مَفْعُولٍ،  
ثُمَّ دَعَمَ ذلكَ أيضًا ببيتٍ مِنْ أبياتِ الكتابِ مُشيرًا إلى أَنَّ التقديرَ: يَدْرُسُهُ دَرْسًا؛ وَمِنْ  
ثَمَّ فدلالةُ الفِعْلِ على مَصْدَرِهِ أقوى مِنْ دلالةِ الاسمِ عليه، فالهاءُ إِذْنٌ في (عَتَبْتُهُ)  
منصوبةٌ على المصدرِ، ويجوز أيضًا أَنْ تكونَ منصوبةً؛ لِأَنَّهَا مَفْعُولٌ لَهُ، فيصيرُ  
تقديرُهُ: ما فيهم إعتابٌ إِنْ عتبتُ له وَمِنْ أَجْلِهِ؛ أي: مِنْ أَجْلِ امْتِنَاعِهِ، فَحَذَفَ  
المضَافَ، وهو ما يدلُّ على ثراءِ خِطَابِ عبْدِ منافٍ، وِدْقَةِ نَظَرِ ابنِ جَنِّي في تقليبه  
الكلامَ على وجوهه المُحتملة.

بَقِيَ لِي أَنْ أُشِيرَ إِلَى أَنَّ تَفَاعُلَ ابنِ جَنِّي بِتَنْبِيهِهِ عَلَى أَنَّ مَرْجِعَ الضَّمِيرِ مَصْدَرٌ  
مَحذُوفٌ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي عَلَى الْمُتَلَقِّيِ الْإِنْتِبَاهَ إِلَى أَنَّ الشَّاعَرَ الْهُذَلِيَّ يَرِيدُ  
تَأْكِيدَ الفِعْلِ (عَتَبَ) فِي سِيَاقِهِ هَذَا، بِهَذَا المَصْدَرِ المَوْكِّدِ لِعَامِلِهِ، لا سِيَّما أَنَّ الفِعْلَ  
قد استوفى مفعوله. وعلى الرَّغْمِ مِنْ ذَلِكَ، فَقَدْ نَصَّ عَلَى جِوَارِ كَوْنِ الهاءِ فِي مَحَلِّ  
نَصْبٍ، عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ، وَالتَّقْدِيرُ والمعنى عَلَى نَحْوِ ما سَبَقَ، وَالْوَجْهُ الأَوَّلُ.

### (ب)-تعدد مرجع الضمير:

وردت الإشارةُ إلى تعدُّدِ مرجعِ الضَّمِيرِ لدى ابنِ جَنِّي في سياقِ تناوله قول  
مُلَيْحِ بنِ الحَكَمِ: (من الطويل)

بِهِ مِنْ هَوَاكِ الْيَوْمِ قَدْ تَعَلَّمِينَهُ جَوَى مَثَلِ مُومِ الرَّبِيعِ يُبْهِي وَيُبْهَجُ  
 فقال: «يجوزُ أن تكون الهاءُ في (تعلّمينه) ضميرَ (جوى) لا على أن يكونَ  
 (تعلّمينه) صفةً تجري؛ لأنَّ الصِّفَةَ لا تتقدّمُ على الموصوفِ، ولكنّه يكون اعتراضاً  
 ولا موضعَ له، ويجوز أن يكونَ له موضعٌ على أن يكونَ حالاً من (جوى)؛ لأنّه  
 وُضِفَ نكرةً قدّمَ عليها، و(علمت) هاهنا بمعنى (عرفت) للاقتصار به على مفعولٍ  
 واحدٍ، ويجوزُ أن يكونَ الهاءُ ضميرَ المصدرِ، كقراءة ابنِ عامرٍ: «فبهدهم اقتده»؛  
 أي: اقتدِ الاقتداء»<sup>(١٤٨)</sup>.

وهو ما يتّضح من خلاله أن ابن جني يشير إلى تعدد مرجع الضمير في بيت  
 (مليح بن الحكم)، فالضمير في (تعلّمينه) يجوز أن يكون عائداً على (جوى)، لا  
 على أن يكونَ (تعلّمينه) صفةً تجري على ما قبلها، على كونِ الكلامِ (جوى  
 تعلّمينه)؛ لأنَّ الصِّفَةَ لا تتقدّمُ على الموصوفِ؛ ومن ثمّ فهي جملة اعتراضية لا  
 موضعَ لها، ويجوزُ أن يكونَ لها موضعٌ على أن تكونَ حالاً من (جوى)؛ لأنّه وُضِفَ  
 نكرةً قدّمَ عليها، والمعلومُ أنّ وُضِفَ النكرة إذا قدّمَ عليها أُعْرِبَ حالاً، قال الشاعرُ:  
 (من الطّويل)

وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيْنًا لَوْ عَلِمْتَهُ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهَدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِ  
 وقال كُنَيْزٌ: (من مجزوء الوافر)

لِمَيَّةَ مُوجِشًا طَلَلُ<sup>(١٤٩)</sup>

والإحالة بهذا تكون من قبيل الإحالة الداخليّة البعديّة، مُسَهِّمَةً في تحقيقِ  
 التماسكِ النَّصِّيِّ<sup>(١٥٠)</sup>، وبذلك يكون المعنى أنّ هذا الحزينَ المُتحدّث عنه في البيتِ  
 السَّابِقِ على هذا البيتِ به حُرْقَةٌ وشِدَّةٌ وَجْدٍ، بسببِ عِشْقِهِ امرأةً ما يتحدّث عنها،  
 وهي تعلمُ ذلك، وهذا حالها، ثمّ بيّن كُنْهَ هذه الحُرْقَةِ وهذا الوَجْدَ بأنّه يُبْهِي، ويُبْهَجُ.  
 وبذلك تكونُ هذه الإحالة قد أسهمت في الترابطِ النَّصِّيِّ، وهنا أستاذنا بقولِ  
 كلاوس برينكر: «إنَّ الرِّبْطَ النَّصِّيَّ بطريقِ الإحالة إلى مذكورٍ لاحقٍ صالحٍ على نحوِ

خاصّ لأنّ يثير لدى القارئ تشوّقاً، وتوقُّع معلومة جديدة. وربّما يكون ذلك هو السبب للاستعمالِ الغالبِ للإعادةِ المُتعلِّقةِ بالإحالةِ إلى مذكورٍ لاحقٍ في الأدبِ وفي نصوصِ الصُّحفِ»<sup>(١٥١)</sup>.

هذا، وقد أشار ابنُ جنِّي أيضاً إلى أنّ الهاءَ في (تَعْلَمِيْنَه) قد تكونُ عائدةً على مصدرٍ محذوفٍ، كقراءةِ ابنِ عامرٍ: «فبهدهم اقتده»؛ أي: اقتدِ الاقتداء، دلّ عليه فعلُهُ، والتقديرُ: قد تعلمينِ العِلْمَ، وبذلك تكونُ الإحالةُ من قبيلِ الإحالةِ الداخِليّةِ القبليّةِ، مُسهمَةً في التماسكِ النَّصِّيِّ أيضاً، في إطارِ اعتمادِ الشّاعرِ على الإيحاءِ في الخطابِ الأدبيِّ؛ ومن ثمَّ كان تَقْلُصُ التّصريحِ<sup>(١٥٢)</sup>، وهو ما يتّضحُ مِنْ خِلالِهِ أنّ ثَمّةَ علماً ما لدى هذه المرأةِ بكثرةِ ما يعانیه الشّاعرُ مِنْ حُرْقَةٍ وشِدَّةٍ وَجْدٍ، يريدُ الشّاعرُ تأكيدَهُ، ولَفَتَ الانتباهَ إليه، مِنْ خِلالِ الضّميرِ في (تَعْلَمِيْنَه)، والإشارةُ إلى أنّ هذا العِلْمَ ثابتٌ ومُقَرَّرٌ، فالمعروفُ أنّ «موضوع الاسم على أنّ يَثْبُتَ به المعنى للشّيءِ مِنْ غيرِ أنّ يقتضي تَجَدُّدَ المعنى المُثَبَّتِ به شيئاً»<sup>(١٥٣)</sup>، وبذلك يكونُ الشّاعرُ بِحَذْفِهِ المصدرَ وإعادةِ الضّميرِ عليه قد خدَمَ جانبَ المعنى وجانبَ الوزنِ، فاستقامَ وزنُ الطّويلِ؛ ومن ثمَّ خدَمَ القافيةَ أيضاً، فمجيءُ التركيبِ على هذا النّحوِ هيئاً كلمةَ القافيةِ أنّ تركّزَ في مكانها المُرادُ برويها المراد، بما أَرادَهُ الشّاعرُ مِنْ معنى، مِنْ خِلالِ هذا الفِعْلِ المُضارعِ (يُيهِجُ) في ذلك المكانِ.

### (ج)-المُطابِقةُ بين الضّميرِ ومَرَجِعِهِ:

جاءت الإشارةُ إلى المُطابِقةِ بين الضّميرِ ومَرَجِعِهِ لدى ابنِ جنِّي، باعتبارهِ ملمحاً مِنْ ملامحِ التّفاعُلِ النّحويِّ لديه، في موضعٍ واحدٍ، في سياقِ تناوُلِهِ قولَ عمرو بنِ هُمَيْلِ اللّحيانيِّ: (من الوافر)

أَلَا مِنْ مُبْلِغِ الكَغْبِيِّ عَنِّي رَسُولاَ أَضْلُها عِنْدِي تَبَيَّنَتْ  
فقال: «وقد قال الفرّاءُ في قولِ الشّاعرِ (من الكامل):

لَوْ كَانَ فِي قَلْبِي كَقَدْرِ قَلَامِي حُبًّا لَغَيْرِكَ قَدْ أَتَاهَا أَرْسُلِي  
 إِنَّمَا كَسَّرَ رَسُولًا عَلَى أَرْسُلٍ؛ لَأَنَّهُ نَهَبَ بِالرَّسُولِ هُنَا إِلَى الْمَرْأَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ أَكْثَرَ  
 مَنْ يُرْسَلُ فِي هَذَا الْمَعْنَى النِّسَاءُ دُونَ الرِّجَالِ، فَلَمَّا أَرَادَ الْمَرْأَةَ غَلَبَ فِيهِ مَعْنَى  
 التَّأْنِيثِ، فَكَسَّرَ (فَعُولًا) عَلَى (أَفْعُلْ)، وَ(أَفْعُلْ) مِمَّا يُكَسَّرُ عَلَيْهِ هَذَا النَّحْوُ، نَحْوُ:  
 أَتَانٍ وَأَتْنٍ وَعُقَابٍ وَأَعْقَبٍ وَعِنَاقٍ وَأَعْنُقٍ وَلِسَانٍ وَأَلْسُنٍ، وَإِذَا كَانَ الرَّسُولُ بِمَعْنَى  
 الرَّسَالَةِ، فَقَدْ كَفِينَا هَذَا التَّمَثُّلَ وَالتَّطَلُّبَ، فَلِنَقُلْ: إِنَّهُ كَسَّرَ رَسُولًا عَلَى أَرْسُلٍ؛ لِأَنَّ  
 الرَّسُولَ هَهُنَا الرَّسَالَةَ، وَهُوَ مُؤَنَّثُ الْبَيِّنَةِ»<sup>(١٥٤)</sup>.

نَأْتِي إِلَى بَيَانِ كُنْهِ ذَلِكَ التَّفَاعُلِ، فَأُشِيرُ إِلَى أَنَّ بَيْتَ (هُمَيْلِ) هَذَا مَطْلَعُ قَصِيدَةٍ،  
 تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَى مَنَاسِبَتِهَا، فِي الْحَدِيثِ عَنِ الْجَمَلِ الَّتِي فِي مَحَلِّ جَرٍّ عَلَى  
 الصِّفَةِ، وَأَشْرَتْ هُنَاكَ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْقَصِيدَةَ جَاءَتْ رَدًّا عَلَى هِجَاءِ عَمْرِو بْنِ جُنَادَةَ إِيَّاهُ،  
 بِسَبَبِ أَنَّ كَسَا عَمْرِو بْنُ جُنَادَةَ عَمْرَو بْنَ هُمَيْلِ ثَوْبًا ثُمَّ عَرَّضَ بِهِ، مُشِيرًا إِلَى أَنَّهُ  
 أَسْرَفَ حِينَ كَسَاهُ الثَّوْبَ؛ وَمَنْ تَمَّ لَمْ يَقْتَصِرِ التَّعْرِيزُ عَلَى عَمْرِو بْنِ هُمَيْلِ، بَلْ  
 شَمِلَ قَوْمَهُ أَيْضًا، فَأَجَابَهُ بِهَذِهِ التَّأْنِيثِ<sup>(١٥٥)</sup>.

وَفِي هَذَا الْبَيْتِ أَرَادَ ابْنُ جَنِّي ضَرُورَةَ لَفْتِ الْإِنْتِبَاهِ إِلَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي (أَضْلُهَا)  
 مُؤَنَّثٌ، وَمَرْجِعُهُ (رَسُولًا) مُذَكَّرٌ؛ وَمِنْ تَمَّ وَجِبَ التَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ الرَّسُولَ هَهُنَا بِمَعْنَى  
 الرَّسَالَةِ، وَفِي هَذَا مَا يَكْفِينَا التَّمَثُّلَ وَالتَّطَلُّبَ - عَلَى حَدِّ قَوْلِ ابْنِ جَنِّي - فِي قَوْلِ  
 الْفَرَاءِ صَدَدٌ تَنَاوَلَهُ قَوْلَ الشَّاعِرِ:

لَوْ كَانَ فِي قَلْبِي كَقَدْرِ قَلَامِي حُبًّا لَغَيْرِكَ قَدْ أَتَاهَا أَرْسُلِي  
 إِنَّمَا كَسَّرَ رَسُولًا عَلَى أَرْسُلٍ؛ لَأَنَّهُ نَهَبَ بِالرَّسُولِ هُنَا إِلَى الْمَرْأَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ أَكْثَرَ  
 مَنْ يُرْسَلُ فِي هَذَا الْمَعْنَى النِّسَاءُ دُونَ الرِّجَالِ، فَلَمَّا أَرَادَ الْمَرْأَةَ غَلَبَ فِيهِ مَعْنَى  
 التَّأْنِيثِ فَكَسَّرَ (فَعُولًا) عَلَى (أَفْعُلْ) تَكْسِيرَ الْمُؤَنَّثِ<sup>(١٥٦)</sup>، وَ(أَفْعُلْ) مِمَّا يُكَسَّرُ عَلَيْهِ  
 هَذَا النَّحْوُ، نَحْوُ: أَتَانٍ وَأَتْنٍ وَعُقَابٍ وَأَعْقَبٍ وَعِنَاقٍ وَأَعْنُقٍ وَلِسَانٍ وَأَلْسُنٍ، فَلَمَّا كَانَ

الرَّسُولَ بِمَعْنَى الرَّسَالَةِ، حَمَلَ عَمْرُو بْنُ هُمَيْلٍ عَلَى الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ، فَأَعَادَ الضَّمِيرَ مُؤَنِّتًا عَلَى الْمُذَكَّرِ (رَسُول).

وزيادةً في الإيضاح أنقلُ أيضًا مِنْ كِتَابِهِ التَّنْبِيهِ عَلَى شَرْحِ مُشْكَلِ أَيْبَاتِ الْحِمَاسَةِ تَعْلِيْقَهُ عَلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ: «قَدْ أَتَاهَا أَرْسُلِي»: «فَكَسَّرَ الرَّسُولَ وَهُوَ مُذَكَّرٌ تَكْسِيرَ الْمُؤَنَّثِ، نَحْوُ أَتَانٍ وَأَتْنٍ وَعَقَابٍ وَأَعْقَبٍ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعُرْفَ فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ تُرْسَلَ لِلنِّسَاءِ فِيهِ، لَا لِلرِّجَالِ، فَلَمَّا غَلَبَ مَعْنَى التَّنْبِيْثِ عَلَيْهِ كُسِّرَ اللَّفْظُ الْمُذَكَّرُ تَكْسِيرَ التَّنْبِيْثِ لَا التَّذْكِيرِ، وَعَلَى هَذَا قَالَ لَغَيْرِكَ، ثُمَّ قَالَ: قَدْ أَتَاهَا، وَلَمْ يَقُلْ: أَتَاهُ، مِنْ حَيْثُ كَانَ ذَلِكَ الْغَيْرُ هُنَا امْرَأَةً لَا رَجُلًا. وَهُوَ بَابٌ وَاسِعٌ غَيْرُ أَنَّ هَذِهِ مَجْتَهُ» (١٥٧).

#### (د) - الضَّمِيرُ بَيْنَ كَوْنِهِ لِلتَّنْبِيهِ وَكَوْنِهِ صَاحِبَ مَرْجِعٍ:

جاءت الإشارةُ إلى الاحتمالِ في الضَّمِيرِ بَيْنَ كَوْنِهِ لِلتَّنْبِيهِ وَكَوْنِهِ صَاحِبَ مَرْجِعٍ، لَدَى ابْنِ جَنِّيٍّ، فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، فِي تَنَاوُلِهِ قَوْلَ الْبُرَيْقِ بْنِ عِيَاضٍ: (مِنَ الطَّوِيلِ) لَنَا الْغَوْرُ وَالْأَعْرَاضُ فِي كُلِّ صَيْفَةٍ فَذَلِكَ عَصْرٌ قَدْ خَلَاهَا وَذَا عَصْرٌ فَقَالَ: «قَالَ (هَا) تَنْبِيهِ. قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (هَا) ضَمِيرَ الْأَعْرَاضِ؛ أَي: خَلَا فِيهَا، ثُمَّ حَذَفَ حَرْفَ الْجَرِّ، وَأَوْصَلَ الْفِعْلَ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ:

فِي سَاعَةٍ يُحِبُّهَا الطَّعَامُ

أَيِ يُحِبُّ فِيهَا» (١٥٨).

فهذا بيتٌ للبريقِ بنِ عِيَاضٍ، مِنْ قَصِيدَةٍ أَوْلَاهَا:

أَلَمْ تَسْأَلْ عَن لَيْلَى وَقَدْ ذَهَبَ الدَّهْرُ وَقَدْ أَوْحَشَتْ مِنْهَا الْمَوَازِجُ وَالْحَضْرُ

وفي تعليق ابنِ جنِّيٍّ على البيتِ موضعَ الحديثِ أشارَ إلى أَنَّ الْهَاءَ فِي (خَلَاهَا) لِلتَّنْبِيهِ فِي رَأْيِ السَّكْرِيِّ (١٥٩)، فَهِيَ حَرْفٌ مَبْنِيٌّ، لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَعَلَى ذَلِكَ فَالشَّاعِرُ يَشِيرُ إِلَى أَنَّ لَهُمْ غَوْرَ تِهَامَةَ وَنَوَاحِيَ الْحِجَازِ أَيْضًا (الأَعْرَاضِ)، مُشِيرًا إِلَى أَنَّ ذَلِكَ دَهْرٌ أَوْ زَمَنٌ قَدْ مَضَى، يَنْبَغِي التَّنْبِيْهُ لَهُ، وَمَا نَحْنُ فِيهِ الْآنَ عَصْرٌ آخَرُ.

هذا، وقد أردف ابن جني ذلك بتفاعله النحوي ونظيره المتأني، فرأى أنه يجوز أن يعود الضمير على (الأعراض)، وعلى ذلك فهو ضمير مبني على السكون، في محل نصب، على أنه مفعول به، والمعنى: خلا فيها، ثم حذف حرف الجر، وأوصل الفعل، وعلى ذلك فالمعنى أن لهم غور تهامة ونواحي الحجاز أيضا (الأعراض)، مُشيرًا إلى أن ذلك دهر أو زمن قد مضى في هذه الأماكن دون غيرها، وما نحن فيه الآن عصر آخر، على نحو ما ورد في قول الشاعر: في ساعة يُحبُّها الطعام؛ أي: يُحبُّ فيها.

### هـ - استعمال ضمير النصب (إيا) ضمير جرّ:

جاءت الإشارة إلى استعمال ضمير النصب «إيا» ضمير جرّ في موضع واحد من التمام، في تفسيره قول أسيد بن أبي إياس (من الطويل):

فَقَدْنِي وَإِيَاهُمْ فَإِنَّ أَلْقَ بَعْضَهُمْ      يَكُونُوا كَتَعْجِيلِ السَّنَامِ الْمُسْرَهْدِ  
فقال: «عطف (إياهم) على المعنى، وذلك أن (ني) من قدني، وإن كانت مجرورة بإضافة (قد) إليها، فإنها في المعنى منصوبة، ألا ترى أن معنى (قدك) ليكفك، و(قدني) بمعنى ليكفني. موضع «قد» من قدك رُفِعَ بالابتداء، تقول: قدك درهمان، كقولك: حسبك درهمان، وإذا جاز أن تتصور في (حسبك) وهي معربة معنى ليكفك كان اعتقاد ذلك مع قدك المبنية أخرى، ألا ترى إلى قوله (من الطويل):

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا      فَحَسْبُكَ وَالضَّحَاكَ سَيْفٌ مُهَنْدٌ  
ألا ترى أنه محمول على معنى: فليكفك والضحاك. ومن جرّ «الضحاك» عطفه على الكاف ضرورة. ونحوه قول الله سبحانه: ﴿إِنَّا مُنْجُوكَ وَأَهْلَكَ﴾. لَمَّا لَمْ يَحْسُنْ عَطْفُهُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ حَمَلَهُ عَلَى الْمَعْنَى، فَصَارَ تَقْدِيرُهُ: نُنَجِّي أَهْلَكَ. ويجوز فيه عندي وجه آخر، وهو أن يكون (إياهم) في موضع جرّ، وإن كان لفظه للضمير المنصوب، ألا ترى إلى قوله: (من الطويل)

فَأَحْسِنْ وَأَجْمِلْ فِي أَسِيرِكَ إِنَّهُ      ضَعِيفٌ وَلَمْ يَأْسِزْ كَأَيَّاكَ أَسِيرُ



وجازَ ذلكَ عندنا كما جازَ قوله: أنا كَأَنْتَ، وأَنْتَ كَأَنَا، وكما جازَ: مررتُ بك أنتَ، ونزلتُ عليهم هم. فكما باشَرْتُ هذه الضمائرُ ونحوها الجوازَ وهي ضميرُ المرفوعِ، كذلك جازَ أنْ تُباشِرَ إِيَّاكَ الكافَ، في قوله: كإِيَّاكَ، وإنْ كانتَ إِيَّاكَ من ضميرِ المنصوبِ» (١٦٠).

فبيت إياس من قصيدةٍ، يعتذرُ فيها ممَّا قد بَلَغَهُ، فقد كان النبي ﷺ قد أهدَرَ دَمَهُ زَمَانَ الفَتْحِ، فخرجَ من أهله، فتحصَّنَ مع ثقيفٍ في طائفهم، وقبل هذا البيتِ يقول (١٦١):

تَعَلَّمَ بِأَنَّ الوَفْدَ إِلاَّ عُوَيْمِرًا هُمُ الكَاذِبُونَ المُخْلِفُونَ كُلُّ مَوْعِدٍ  
موجَّهاً خطابه إلى النبي ﷺ بأن يعلم أنَّ الوفد المُتحدِّثَ عنه أعضاؤه كاذبون، يُخلفون الوعدَ إِلاَّ عُوَيْمِرًا؛ ومِنْ ثَمَّ يطلُبُ منه - في البيت الذي معنا - أنْ يتركه في مواجهتهم، فإذا لقي بعضهم، سيبادرهم بالضربِ العاجِلِ، ويقضي عليهم، فيقطعهم قطعاً مثلَ نَهَمِ السَّنَامِ الذي أُحْسِنَ غداؤه. وإزاء هذا المعنى وخروج أُسيد بن أبي إياسٍ بالكلامِ على غيرِ وجهه، رأى ابنِ جني، من بابِ تفاعله النحويِّ أَنَّهُ لا بُدَّ مِنَ اللجوءِ إلى العطفِ على المعنى أو على التَّوهُمِ؛ لتفسيرِ نَصْبِ كلمة (إِيَّاهم)، فأشار إلى أَنَّها معطوفةٌ على المعنى، وهو ما سنأتي عليه في موضعٍ لاحقٍ.

أمَّا هنا فأشيرُ إلى رأيِ آخرَ لابنِ جني، وهو أنَّ الضميرِ (إِيَّاهم) يمكنُ أنْ يكونَ في موضعِ جرٍّ معطوفاً على الياءِ في (فَقَدْنِي)، وَعِلَّةُ ذلكَ عنده واضحةٌ في قوله: «وجازَ ذلكَ عندنا كما جازَ قوله: أنا كَأَنْتَ، وأَنْتَ كَأَنَا، وكما جازَ: مررتُ بك أنتَ، ونزلتُ عليهم هم. فكما باشَرْتُ هذه الضمائرُ ونحوها الجوازَ وهي ضميرُ المرفوعِ، كذلك جازَ أنْ تُباشِرَ إِيَّاكَ الكافَ في قوله: كإِيَّاكَ، وإنْ كانتَ إِيَّاكَ من ضميرِ المنصوبِ. والعلَّةُ الجامعةُ لجوازِ ذلكَ هي أنَّ هذه الأسماءَ المضمرةَ أسماءٌ في الحقيقةِ وعباراتٌ عمَّا المظهراتُ عبارةٌ عنه، وليست الصورةُ هي نفسُ الإعرابِ

فَنَحْتَشِمُ مِنْ وَضَعِ ضَمِيرِ الْمَرْفُوعِ مَوْضِعِ الْمَنْصُوبِ وَالْمَجْرُورِ، وَإِذَا كَانَتْ اسْمًا جَازَ أَنْ يَقَعَ بَعْضُهَا مَوْقِعَ بَعْضٍ، كَمَا يَقَعُ الْاسْمُ الْوَاحِدُ مَرْفُوعًا تَارَةً وَمَنْصُوبًا أُخْرَى وَمَجْرُورًا تَارَةً، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ الْأَسْتِعْمَالِ أَنْ يُحْصَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ بِمَوْضِعٍ مِنَ الْإِعْرَابِ خِلَافًا عَلَى الظَّاهِرِ، فَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَيْضًا قَوْلُهُ: «فَقَدَنِي وَإِيَّاهُمْ» مَوْضِعَ «إِيَّاهُمْ» جَزًّا عَلَى مَوْضِعِ «نِي» مِنْ «قَدَنِي»، كَمَا كَانَ الضَّحَاكُ فِيْمَنْ جَرَّهُ عَطْفًا عَلَى الْكَافِ فِي «حَسْبِكَ». وَعَلَى أَنْ «إِيَّاهُمْ» هُنَا أَسْهَلُ مِنَ «الضَّحَاكِ». أَلَا تَرَى أَنَّ «إِيَّاهُمْ» لَا يَبِينُ فِيهِ حَقِيقَةُ إِعْرَابٍ، وَقَدْ وَقَعَ أَيْضًا نَفْسُهُ فِي مَوْضِعِ جَزٍّ فِي قَوْلِهِ: «وَلَمْ يَأْسِرْ كَيْبَاكَ أَسِيرٌ»، فَكَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَنْصُوبِ وَالْمَجْرُورِ فِي هَذَا.

وَلَيْسَ كَذَلِكَ «الضَّحَاكُ» لِاخْتِلَافِ حَالِي نَصْبِهِ وَجَرِّهِ. فَإِذَا جَازَ «فَحَسْبُكَ وَالضَّحَاكُ» كَانَ «فَقَدَنِي وَإِيَّاهُمْ» عَلَى أَنَّ «إِيَّاهُمْ» مَوْضِعَ جَزٍّ أَجُوزٌ لَا سِيِّمًا وَلَمْ يَظْهَرْ فِي «فَقَدَكَ» إِعْرَابٌ. فَالْكَافُ فِي «قَدَكَ» أَشْبَهَ بِالْمَنْصُوبِ مِنْ كَافِ «حَسْبِكَ»، فَكَأَنَّ «إِيَّاهُمْ» وَإِنْ كَانَ مَجْرُورَ الْمَوْضِعِ نَصِيبُهُ. فَإِنْ قُلْتَ: فَقَدْ وَقَعَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ ضَمِيرَ الْمَجْرُورِ لَا يَكُونُ مَفْصُولًا، وَأَنْتَ فَصَلْتَهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، أَلَا تَرَكَ أَنَّكَ لَا تَقُولُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَكَ»، وَلَا «لَقِيتُ غَلَامَهُ وَهَا»؛ أَي: وَغَلَامَهُمَا. فَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا إِنَّمَا جَازَ لِأَنَّ لَفْظَهُ لَفْظُ الْمَنْصُوبِ وَإِنْ كَانَ مَجْرُورًا. كَمَا أَنَّ «أَنْتَ» مِنْ قَوْلِكَ: «مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ»، مَجْرُورَةٌ لَوَقُوعِهَا تَوْكِيدًا لِلْكَافِ الْمَجْرُورَةِ، وَ«أَنْتَ» كَمَا تَرَاهُ مُنْفَصِلٌ. وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ لَفْظَهُ لَفْظُ الْمَرْفُوعِ الْمُنْفَصِلِ، وَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «إِيَّاهُمْ» مِنْ قَوْلِهِ: «فَقَدَنِي وَإِيَّاهُمْ» ضَمِيرًا مَجْرُورًا وَإِنْ كَانَ مَفْصُولًا؛ لِمَجِيبِهِ عَلَى لَفْظِ الْمَفْصُولِ»<sup>(١٦٢)</sup>.

وَهُوَ مَا يَدُلُّ عَلَى تَقْلِيْبِ ابْنِ جَنِّي نَظْرَهُ فِي شِعْرِ الْهَذَلِيِّينَ مُقَلِّبًا إِيَّاهُ عَلَى أَوْجُهِهِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَإِنْ كُنْتُ لَا أُوَافِقُهُ عَلَى رَأْيِهِ هَذَا الْمُتَّصِلِ بِكَوْنِ (إِيَّاهُمْ) فِي مَوْضِعِ جَزٍّ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ اجْتِهَادِهِ فِي التَّعْلِيلِ بِكُلِّ مَا أُوتِيَ مِنْ أَدَوَاتٍ، عَلَى

نحو ما سبق، وعلة عدم موافقته أن هذا مما لا يجوز في الرسائل، وكرهوه في الكلام<sup>(١٦٣)</sup>، وهو على خلاف ما عُرف عند النحويين، من اختصاص (إيّا) بكونها ضمير نَصْبٍ، على الرغم من قُرب رأيه من رأي الأَخْفَشِ في نحو (لولاي) و(عسأك) حيث يرى استعمال ضميري النَّصْبِ والجرِّ الْمُتَّصِلِينَ في مثل هذا في موضع ضمير الرَّفْعِ الْمُنفَصِلِ<sup>(١٦٤)</sup>، فَمِنَ المَعْلُومِ قولُ سيبويه في باب علامة إضمارِ المجرور: «ولا يجوزُ إيّا أن تكونَ علامةً لِمُضَمَّرٍ مَجْرُورٍ، مِنْ قِبَلِ أَنْ إيّا علامةٌ لِلْمَنْصُوبِ، فلا يكونُ المنصوبُ في موضعِ المجرورِ، ولكنَّ إضمارَ المجرورِ علامته كعلاماتِ المنصوبِ التي لا تقعُ مَوْقَعَهُنَّ إيّا، إِلَّا أَنْ تُضَيَّفَ إلى نَفْسِكَ، نحو قولك: بي ولي وعندي»<sup>(١٦٥)</sup>.



## المبحث الثاني: الاسم الموصول

(أ) - (الَّذِي) بين اللُّغَةِ وَالصَّنْعَةِ:

أشار ابن جنِّي في تفاعله النَّحْوِيَّ مع خطابِ الْهُذَلِيِّينَ إِلَى الاسمِ الموصولِ (الَّذِي) بين اللُّغَةِ وَالصَّنْعَةِ في موضعٍ واحدٍ، في سياقِ تناوله قولَ رَجُلٍ مِنْ هُذَيْلٍ لم يُسَمِّ: (من الرَّجَزِ):

فَظَلْتُ فِي شَرِّ مِنَ اللَّذِّ كَيْدًا كَالَّذِ تَزْبَى زُبِيَّةً فَاضْطِيدًا  
فَقَالَ: «قَدْ عَدَّ النَّاسُ (اللَّذَّ) لُغَةً فِي (الَّذِي)، ويمكن عندي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ صِنْعَةً  
لَا لُغَةً، وذلك أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَذْفَ الْيَاءِ تَخْفِيفًا لِطُولِ الْاسْمِ بِصِلَتِهِ، فَصَارَ  
(اللَّذ) كما رويْنَا عن قطرب، من الرَّجَزِ:

اللَّذِ لَوْ شَاءَ لَكَانَتْ بَرًّا أَوْ جَبَلًا أَشَمَّ مُشْمَخِرًا  
فَلَمَّا صَارَ إِلَى (اللَّذ) أُسْكِنَ الدَّالَ اسْتِثْقَالًا لِكُسْرِهِ وَاتِّبَاعًا لِإِقَامَةِ الْوِزْنِ. قَالَ  
بَعْضُ هُذَيْلٍ مِنَ الرَّجَزِ:

هَلْ لَكَ فِيمَا قُلْتَ لِي وَقُلْتَ لَكَ إِنَّ مَعِيَ ذَا حَاجَةٍ وَيَنْفَعَكَ  
وَتَجْعَلِينَ اللَّذَّ مَعِيَ فِي اللَّذِّ مَعَكَ

أَرَادَ (اللَّذِ) بِالْكَسْرِ، إِمَّا لُغَةً أَوْ صِنْعَةً، فَمَنْعَهَا لِإِقَامَةِ الْوِزْنِ»<sup>(١٦٦)</sup>.

ففي البيت موضع الحديث يثيرُ ابن جنِّي إلى ما ذَكَرَهُ السُّكْرِيُّ، حيثُ ذَكَرَ أَنَّ النَّاسَ قَدْ عَدُّوا (اللَّذَّ) لُغَةً فِي (الَّذِي)، وهو ما عليه جمهور النَّحَاةِ أَيْضًا، في حذفِ النونِ من الاسمِ الموصولِ المثني أَوْ الجَمْعِ؛ لِطَوْلِهِمَا بِالصَّلَةِ، وهو ما عليه هو نَفْسُهُ فِي الْفَسْرِ<sup>(١٦٧)</sup>. وإزاء ذلك يرى ابن جنِّي، في إطار آرائه الخاصةِ فِي (الْتَمَامِ) أَنَّهُ يمكن عنده أَنْ يَكُونَ صِنْعَةً لَا لُغَةً؛ وَعِلَّةُ ذَلِكَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَذْفَ الْيَاءِ تَخْفِيفًا لِطُولِ الْاسْمِ بِصِلَتِهِ، فَصَارَ (اللَّذِ) كما رُوِيَ عن قطرب في البيت المذكورِ بِالنَّصِّ السَّابِقِ، فلما صار بعد حَذْفِ الْيَاءِ تَخْفِيفًا إِلَى (اللَّذِ) أُسْكِنَ الدَّالَ اسْتِثْقَالًا

لِكَسْرِهِ وَاتِّبَاعًا؛ مِنْ أَجْلِ إِقَامَةِ الْوِزْنِ، عَلَى نَحْوِ مَا وَرَدَ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ هُدْنَيلٍ، فِي نَصِّ ابْنِ جَنِّي أَيْضًا، حَيْثُ أُرِيدَ (اللَّذِي)، إِمَّا لُغَةً أَوْ صُنْعَةً، فَمَنَعَ الْكَسْرَ لِإِقَامَةِ الْوِزْنِ، وَهُوَ مَا يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الصَّنْعَةَ أَوْ اللُّغَةَ فِي (الَّذِي) بَحَذْفِ يَاءِ، قَدْ أَسْهَمَتْ فِي التَّوَافُقِ مَعَ النَّسْجِ الشَّعْرِيِّ؛ وَمِنْ ثَمَّ فَاللُّغَةُ الْفُصْحَى أَوْ الْعُلْيَا فِي (الَّذِي) هَكَذَا بِسُكُونِ الْيَاءِ، وَفِيهَا خَمْسُ لُغَاتٍ، يُمْكِنُ تَلَمُّسُهَا فِي مِظَانِهَا<sup>(١٦٨)</sup>.

### (ب)-الإحالة ب(أل) الموصولة:

أشار ابن جنِّي في تفاعله النَّحْوِيِّ مع خطابِ الْهُدْنَيلِيِّينَ إِلَى الإحالةِ ب(أل) الموصولةِ، فِي تَنَاوُلِهِ قَوْلَ شَاعِرِ بَنِي قُرَيْمٍ: (من الوافر)

تَأْبَطُ سَوَاؤَةً وَحَمَلْتُ شَرًّا لَعَلَّكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْمُصَابِ  
فقال: «أي الذين يصابون، ذهب بالمُصَابِ إِلَى الْجِنْسِ، كَقَوْلِهِ أَنْشَدَنَاهُ أَبُو عَلِيٍّ، وَقَرَأْتُهُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى (من الرَّجَزِ):

إِنْ تَنَحَلِي يَا مَيَّ أَوْ تَعْتَلِي أَوْ تُصَبِحِي فِي الظَّاعِنِ الْمُؤَلِّي  
يريد فِي الظَّاعِنِينَ الْمُؤَلِّيْنَ»<sup>(١٦٩)</sup>.

وفيه نلاحظُ إشارةَ ابنِ جنِّي إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ الْمَقْصُودُ مِنْ قَوْلِهِ (مِنَ الْمُصَابِ) تَعْرِيفَهَا بَلْ يُرَادُ بِهِ جِنْسُ الْمُصَابِينَ؛ أَي: الَّذِينَ يُصَابُونَ، مَعَ مَلاحِظَةِ أَنَّ الْمُصَابَ اسْمٌ مَفْعُولٌ، وَقَدْ يَكُونُ مَا تَدخُلُ عَلَيْهِ (أل) الموصولةُ اسْمَ فاعِلٍ، عَلَى نَحْوِ مَا وَرَدَ فِي الرَّجَزِ الْمَذْكُورِ، يَرِيدُ الظَّاعِنِينَ الْمُؤَلِّيْنَ، وَهنا أُشِيرُ إِلَى أَنَّ ابْنَ جَنِّي قَدْ أَرَادَ مِنْ وراءِ تَفَاعُلِهِ هَذَا مَعَ الْخِطَابِ إِخْبَارَنَا بِأَنَّ الشَّاعِرَ اسْتخدمَ (أل) الموصولةَ مُحْيِلًا بِهَا إِحالةً دَاخلِيَةً بَعْدِيَّةً عَلَى جِنْسِ الْمُصَابِينَ أَوْ عَلَى جِنْسِ الظَّاعِنِينَ الْمُؤَلِّيْنَ، كَمَا فِي الرَّجَزِ، وَمِنْ الْمَعْرُوفِ أَنَّ الإحالةَ مِنْ دواعِي الكِفاةِ النَّصِيَّةِ، وَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي يَجْعَلُنَا نَقُولُ: إِنَّ الْمُتَمَعِّنَ فِي نِصْوِ الْعَرَبِيَّةِ، شِعْرُهَا وَنَثْرُهَا، يَلْحَظُ مِنْ أَهْمِيَةِ (أل) فِي تَماسِكِ النَّصِّ مَا يَجْعَلُهُ يَقْرَأُ بِأَنَّ (أل) بِأَنْواعِها مَلْمَحٌ مِنْ مَلامِحِ الإحالةِ فِي تِلْكَ النَّصُوصِ<sup>(١٧٠)</sup>.

وبناءً على ذلك أُشيرُ إلى «أَنَّ الألفَ واللَّامَ لو كانتِ المعرفةُ لكانَ لِحَاقِها اسمُ  
 الفاعلِ قَادِحًا في صِحَّةِ عَمَلِهِ مع كونهِ بمعنَى الحالِ والاستقبالِ، والأمرُ بخلافِ  
 ذلك، فإنَّ لِحَاقِ الألفِ واللَّامِ به يوجبُ صِحَّةَ عَمَلِهِ، وإنَّ كانَ ماضِيِ المعنى، فعُلِمَ  
 بذلكَ أَنَّ الألفَ واللَّامَ غيرُ المعرفةِ، وأنها موصولةٌ بالصِّفةِ؛ لأنَّ الصِّفةَ بذلكَ يجبُ  
 تأوُّلُها بِفِعْلِ، ليكونَ في حُكْمِ الجُمْلَةِ المُصَرَّحِ بجزأَيها؛ ولأجلِ هذا التَّأويلِ وجبَ  
 العملُ مُطلقًا، وحَسَنَ أَنْ يُعْطَفَ على اسمِ الفاعلِ الموصولِ به فِعْلٌ صريحٌ، كقوله  
 تعالى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ﴿٣﴾ فَأَثَرُنَ بِهِ نَقْعًا ﴿٤﴾﴾<sup>(١٧١)</sup>، و: ﴿إِنَّ الْمَصْدِقِينَ  
 وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَفْرُضُوا اللَّهَ قَرَضًا حَسَنًا﴾<sup>(١٧٢)</sup>، وعنيَتْ بالصِّفةِ المحضَةِ أسماءُ الفاعلينِ  
 وأسماءُ المفعولينِ والصفاتِ المُشَبَّهَةِ بأسماءِ الفاعلينِ»<sup>(١٧٣)</sup>.

وبذلكَ يمكنُ القولُ: إنَّ ابنَ جَنِّي في تفاعله النحويِّ هذا قد أعرَبَ عن نظريَّةٍ  
 عميقةٍ في التَّماسكِ القاعديِّ لبناءِ النَّصِّ (تكوين النَّصِّ)؛ ومن ثَمَّ فَهَمُّهُ (تلقِّيهِ)،  
 ممَّا أسهمَ في فهمِ الكفاءةِ النَّصِّيَّةِ الخاصَّةِ<sup>(١٧٤)</sup>.



## المبحث الثالث

### مَا يَحْتَمِلُ التَّعْرِيفَ بِالْأَوْ بِالْعَلَمِيَّةِ

أُشِيرَ إِلَى مَا يَحْتَمِلُ التَّعْرِيفَ بِالْأَوْ بِالْعَلَمِيَّةِ لَدَى ابْنِ جَنِّي فِي تَفَاعُلِهِ مَعَ خُطَابِ الْهُذَلِيِّينَ، فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، جَاءَ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى قَوْلِ أَبِي صَخْرٍ: (مِنَ الْبَسِيطِ):

أَرَائِحُ أَنْتَ يَوْمَ اثْنَيْنِ أَمْ غَايِي وَلَمْ تُسَلِّمْ عَلَيَّ رِيْحَانَةَ الْوَادِي  
فَقَالَ: «حَكَى سَيْبُوِيَه: (هَذَا يَوْمُ اثْنَيْنِ مُبَارَكًا فِيهِ)، وَاسْتَدَلَّ بِانْتِصَابِ الْحَالِ  
بَعْدَهُ عَلَى تَعْرِيفِهِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بَيْتُ أَبِي صَخْرٍ هَذَا عَلَى تِلْكَ اللَّغَةِ، وَفِيهِ عَلَى  
هَذَا تَعْرِيفَانِ، أَحَدُهُمَا: بِاللَّامِ تَعْرِيفَ الْحَارِثِ وَالْعَبَّاسِ، وَالْآخَرُ: تَعْرِيفَ الْعَلَمِيَّةِ  
وَالْوَضْعِ كَزَيْدٍ وَبَكْرٍ، كَمَا أَنَّ عَرُوبَةَ وَالْعَرُوبَةَ لِلْجُمُعَةِ»<sup>(١٧٥)</sup>.

فَفِي هَذَا النَّصِّ يَرِيدُ ابْنُ جَنِّي تَوْجِيْهَ نَظَرِ الْمُتَلَقِّي إِلَى أَنَّ كَلِمَةَ (اِثْنَيْنِ) مَعْرُفَةٌ،  
مُسْتَدَلًّا بِمَا حَكَاهُ سَيْبُوِيَه: (هَذَا يَوْمُ اثْنَيْنِ مُبَارَكًا فِيهِ)، فَقَدْ اسْتَدَلَّ بِانْتِصَابِ الْحَالِ  
بَعْدَهُ عَلَى تَعْرِيفِهِ؛ وَمِنْ ثَمَّ فَكَلِمَةُ (اِثْنَيْنِ) فِي بَيْتِ أَبِي صَخْرٍ الْهُذَلِيِّ تَحْتَمِلُ  
تَعْرِيفَيْنِ - كَمَا أَنَّ عَرُوبَةَ وَالْعَرُوبَةَ لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ - أَوْلَهُمَا التَّعْرِيفَ بِاللَّامِ وَاللَّامِ مِثْلُ  
تَعْرِيفِ الْحَارِثِ وَالْعَبَّاسِ، وَبِذَلِكَ يَكُونُ دُخُولُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْوَصْفِيَّةِ؛  
مِنْ مُنْطَلَقِ كَوْنِهِ مَنْقُولًا مِنَ الصِّفَةِ، مِثْلُ حَارِثٍ وَعَبَّاسٍ، فِي قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ  
حَارِثٍ، بِمَعْنَى الْكَاسِبِ، كَأَنَّهُ يَحْرَثُ لَدُنْيَاهُ، وَكَذَلِكَ عَبَّاسٍ، وَالْعَبَّاسُ الْمُحْرَبُ الَّذِي  
يَعْبَسُ فِي الْحَرْبِ<sup>(١٧٦)</sup>.

وَالْآخَرُ: تَعْرِيفَ الْعَلَمِيَّةِ وَالْوَضْعِ كَزَيْدٍ وَبَكْرٍ، فَيَكُونُ بِذَلِكَ قَدْ خَلَّصَهَا اسْمًا،  
وَعَرَّاهَا مِنَ الْوَصْفِيَّةِ، وَإِنْ لَمْ تَعْرِ مِنْ رَوَائِحِ الصِّفَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ فَتَكُونُ بِذَلِكَ مِنْ  
بَابِ الْعَلَمِ؛ وَمِنْ ثَمَّ يَكُونُ الْمُرَادُ تَخْلِيصَ «اِثْنَيْنِ» اسْمًا وَالدَّلَالَةَ عَلَى كَوْنِهِ اسْمًا  
خَاصًّا، مِنْ مُنْطَلَقِ أَنَّ الْاسْمَ الْخَاصَّ هُوَ «الَّذِي لَا أُخْصَّ مِنْهُ، وَيُرَكَّبُ عَلَى الْمُسَمَّى؛  
لِتَخْلِيصِهِ مِنَ الْجِنْسِ بِالْاسْمِيَّةِ، فَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَسْمِيَّاتِ كَثِيرَةٍ بِذَلِكَ الْاسْمِ، وَلَا  
يَتَنَاوَلُ مُمَاثِلَهُ فِي الْحَقِيقَةِ وَالصُّورَةِ»<sup>(١٧٧)</sup>.

وهكذا يتَّضح لنا من خلال ما عُرِضَ أَنَّ ابنَ جِنِّيَ بتفانِعه النَّحويِّ مع خطابِ الهذليين قد جَدَّدَ النَّصَّ أو الخطابَ بهذه الملاحظاتِ أو الإضافاتِ، وكان مُتجدِّداً بما أضافه مِنْ ملاحظاتٍ لم نجدُها في كُتُبِهِ الأخرى أو وجدناها مع بعضِ الزِّياداتِ أو الإضافاتِ هنا، وهو الأمرُ الذي يُلخِّصُه الدكتور خالد عبد الرؤوف الجبر، في قوله: «النَّصُّ اللُّغويُّ أطوعُ من سائرِ النَّصوصِ، وهو مع ذلكَ أَعْوَصُها. النَّصُّ اللُّغويُّ يَمكِّنُكَ مِنْ أَنْ تَغوصَ في ما وراءَ لِتَجِدَ ما تريدُ، أو ما يُريدُكَ هو أَنْ تَجِدَ، وهو مع ذلكَ يتأبَّى عليك أَنْ تُمَسِكَ بعنانهِ وتَمْتَكِكَ عليه أمره. في حين تظلُّ سائرُ النَّصوصِ الأخرى مُتَّصِلةً بالعبرةِ مِنْ إنتاجِها أو بمعرفةِ العِلَّةِ وراءها مَهْمَا تُشكِّلُ على الباحثين والدَّارسين. القارئُ مع النَّصِّ اللُّغويِّ يتجدَّدُ ويجدُّ النَّصَّ معه»<sup>(١٧٨)</sup>.







## الفصل الثالث

مُتَفَرِّقاتٌ في نواسخِ الابتداء  
والعامل والتعليق والتعلُّق والإعمال



## المبحثُ الأوَّلُ ما يتَّصلُ بنواسخِ الابتداءِ

أشارَ ابنُ جنِّي في تفاعله النَّحويِّ مع خطابِ الهُدَلِيِّين إلى ما يتَّصلُ بنواسخِ  
الابتداءِ في موضعين، يمكن عرْضهما فيما يلي:

(أ) - فيما جاء ظاهره نصب خبر لبيت:

جاء ذلك في تعليقه على قولِ عبد الله بن مسلم بن جُنْدَب: (من البسيط)  
لِكِنَّه شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ      يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِي كُلَّهُ رَجَبًا  
فقال: «يَحْكِي الكوفيون: (لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا) على أَنَّ (لَيْتَ) هي النَّاصِبَةُ  
للاسْمين جميعًا، والأمرُ عندنا نحن بخلافِ ذلك، بل هي عندنا على بابِها مِنْ نَصْبِ  
الاسْمِ وَرَفْعِ الخَبْرِ، فَأَمَّا ما أَنشده صاحبُ الكتابِ مِنْ قوله:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا

فإنَّه حمَلَهُ على فِعْلٍ محذوفٍ. قال: كأنَّه قال: (أَقْبَلْتُ رَوَّاجِعًا)، فكذلك هذا  
أيضًا، كأنَّه قال: يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِي كُلَّهُ بَدَلْتُ أَوْ سَمَّيْتُ رَجَبًا»<sup>(١٧٩)</sup>.

فعبد الله يتحدَّث في الأبيات السَّابِقَةِ على هذا البيتِ عن غزالِ (امرأة)، يأتي  
إلى مسجدِ الأحزابِ مُنتَقِبًا، يخبرُ النَّاسَ أَنَّ رضا الله هِمَّتُهُ، فيحتسبُ أَجْرَهُ عند  
الله<sup>(١٨٠)</sup>، وفي هذا البيتِ يخبرنا بأنَّ هذا الغزالُ قد اشتاقَ إلى قولِ الناسِ: هذا شهرُ  
رَجَبٍ؛ وَمِنْ نَمَّ يَتَمَنَّى أَنْ تكونَ سَنَّتُهُ كُلُّهَا رَجَبًا.

وإزاء هذا المعنى رأى ابنُ جنِّي أَنَّ بيتَ عبد الله بنِ مُسْلِمٍ ظاهره نَصْبُ خبرِ  
(ليت)، فوجبَ التَّنْبِيهُ على ذلك، والتَّفَاعُلُ معه، مُشِيرًا إلى أَنَّ الكوفيين يقولون:  
(ليت زيدًا قائمًا) على أَنَّ (ليت) هي النَّاصِبَةُ للاسْمين جميعًا، لكنَّ الأمرَ عنده  
وعندَ غيره مِنْ سيبويه والبصريين على خلافِ ذلك، فهي على بابِها مِنْ نَصْبِ

الاسمِ وَرَفَعِ الْخَبْرِ. وإن قيل: قد وردَ نَصْبُ خبرِ (ليت) في الكتابِ، في قولِ العَجَّاجِ: يا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا، فالجوابُ أَنَّ (رواجِعَ) منصوبةٌ بِفِعْلِ محذوفٍ، كأنَّه قال: (يا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا أَقْبَلْتُ رَوَّاجِعَ) <sup>(١٨١)</sup>، ومن خلاله يَنْضَحُ رأيُ البصريين - وهو ما يدلُّ على مذهبِ ابنِ جَنِّي البصريِّ <sup>(١٨٢)</sup> واستثمارِ الحذفِ في تأويلِ ظاهرِ التَّرْكِيبِ وتوجيهِهِ - في تقديرِ خبرِ (لَيْتَ) محذوفًا، وهو ما ينبغي أن يكونَ عليه بيتُ الهذليِّ أيضًا، كأنَّه قال: يا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِي كُلَّهُ بَدَلْتُ أو سَمَّيْتُ رَجَبًا، وهو ما أُوِّدَهُ - على الرَّغْمِ من مجيء بعضِ شواهدِ النَّصْبِ، والقولِ بأنَّ السَّماعَ أَوْلَى مِنَ التَّأْوِيلِ والتَّقْدِيرِ- اعتمادًا على القولِ بأنَّ نَصْبَ الجُزْأَيْنِ لغةٌ تَمِيمٌ <sup>(١٨٣)</sup>، وليس مِنْ لُغَةِ هذَلٍ <sup>(١٨٤)</sup>.

وهنا يحضرنى قولُ القائلِ بخصوص ما جاء من أمثلةٍ، ظاهرها نَصْبُ الجُزْأَيْنِ: «أَمَّا نَصْبُ الجُزْأَيْنِ، فأكْبَرُ ظَنِّي أَنَّهُ كان على التَّوَهُّمِ كما في قولهم جُحِرُ ضَبِّ خَرْبٍ، والأصلُ خَرْبٌ، وأنَّ ذلك حدث في زمنٍ متأخِّرٍ بعد أن استقرَّت العرْبِيَّةُ على نَصْبِ اسمِ إنَّ وأخواتها، فكان أن جنحَ بعضُ الأعرابِ من تَمِيمٍ إلى نَصْبِ الخبرِ اتباعًا للاسمِ - وقد مرَّ بنا سابقًا نزعُهم إلى التَّماتِلِ في الحركاتِ عمومًا - ولعلَّ هذا يُفسِّرُ لنا قَلَّةَ الأمثلةِ في هذا الجانبِ أوَّلًا وعدمَ شيوعِ هذا الأسلوبِ ثانيًا» <sup>(١٨٥)</sup>.

### (ب) - أن المخففة من الثقيلة:

جاء ذلك في سياقِ تعليقه على قولِ أبي صخرِ الهذلي: (من الطويل)

فَكَانَ لَهَا أَدْيٍ وَرَبِيقَةٌ مَنِيعَتِي      وَلَيْدًا إِلَى أَنْ رَأْسِي الْيَوْمَ أَشْيَبُ  
فقال: «قال: يريدُ (وُدِّي) وهي لُغَتُهُ، قال: والرَّبِيقُ مِنَ الرُّوقِ، وهي أوَّلُهُ. ينبغي أن تكون (أن) هذه مخففةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ لا التي تنصبُ الفِعْلَ، فتلك تختصُّ بِالفِعْلِ، وهذه بعدها الاسمُ المبتدأ، وخبرُهُ (أشيب)، فإنَّما هي كـ(أن) في قوله: (من البسيط):  
في فِئْتِيَةِ كَسِيوْفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا      أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

فكذلك هذا البيت، كأنه قال: إلى أنه رأسي اليوم أشيب»<sup>(١٨٦)</sup>.

فهذا بيت لأبي صخر، من قصيدته التي يستهلها بخيال (أم حكيم) الذي ألم به<sup>(١٨٧)</sup>، ثم يأتي البيت موضع تفاعل ابن جني، فيخبرنا فيه الشاعر باستمرار ودّه أم حكيم، منذ أن كان وليداً إلى أن اشتعل رأسه شيئاً.

وإزاء ذلك رأى ابن جني التذكير بأن (أن) في قوله: (أن رأسي اليوم أشيب) هي أن المخففة من الثقيلة، لا التي تنصب الفعل؛ من منطلق وجود الاسم بعدها، كأنه قال: إلى أنه رأسي اليوم أشيب، فالضمير اسمها، وخبرها (رأسي اليوم أشيب)، على نحو ما ورد في قول الأعشى السابق في نص ابن جني، فالتقدير به: قد علموا بأنه هالك كل من يخفى وينتعل.

ولا يخفى على كل ذي لب ما لهذا التوضيح من علاقة بالمعنى، فكونها مخففة من الثقيلة، يترتب عليه أن الجملة بعدها جملة اسمية، تفيد الدلالة على الثبات والاستقرار؛ أي: أن الشيب عندما ينتشر في الرأس يصبح حالة دائمة مستقرّة، لا رجوع فيها إلى ما كان عليه في الشباب من سواد الشعر وحيويته؛ ومن ثم فإن استمرار ودّ أبي صخر الهذلي أم حكيم مستمر وثابت مدة دوام الشيب برأسه، لا ينقطع إلا بالموت، وهو الأمر الذي أسهم في كون المعنى أبلغ، وأنفى للظنة، قال ابن جني في تعليقه على قول أدهم بن أبي الزعرار: (من الطويل)

فإننا لمحقوقون حين غضبتُم      بلثمة عبد الله أن سنهينها  
«خفف أن الثقيلة، واختارها هاهنا على الخفيفة؛ لأنها أبلغ في المعنى، وأنفى للظنة، وأشبّه بقوله لمحقوقون، أي: سيكون هذا لا محالة، كقول الله تعالى:  
﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾»<sup>(١٨٨)</sup>.



## المبحثُ الثاني: العاملُ والتعليق

جاءت الإشارةُ إلى العاملِ والتعليقِ، لدى ابن جنِّي، في ثلاثة مواضع، على النحو التالي:

### (أ) - الإشارةُ إلى العاملِ في (إذا):

جاء ذلك في موضعٍ واحدٍ، في تعليقه على قولِ أبي بُثينة الصَّاهلي: (من الوافر):

إِذَا مَسَحُوا سِبَالَهُمْ بِدُهْنٍ      أَلْهَفَكَ عَبْدُ لِرَجَلِ الْقَتِيلِ

فقال: «وضع الواحدَ موضعَ الجماعةِ... والعاملُ في (إذا) محذوفٌ للدلالةِ عليه من الأبياتِ التي قبله، كأنَّه إذا مسحوه فرحوا، وجدلوا له، يهجوهم بذلك. ولا يجوز أن يعمل ما بعد الهمزة فيما قبلها، ولا المعنى أيضًا عليه، فيجوزُ أن يُضَمَّرَ له ما يتناوله ممَّا هو في معناه»<sup>(١٨٩)</sup>.

فهذا بيتٌ مسبوقةٌ بعدة أبياتٍ لأبي بُثينة الصَّاهلي، قالها بمناسبة أن عمدة بنو نفاثة بن عدي بن الدليل إلى جارٍ لهم في الجاهلية، يُقالُ له: حُبَيْشُ بن مُخَدَّم، في أزمةٍ أصابت الناسَ، فَشَوَّوهُ ثُمَّ تَرَكوهُ أَيَّامًا، حتَّى إذا أَقْبَّ أَكَلُوهُ، فقال<sup>(١٩٠)</sup>:

أَسَارِيَةَ الَّذِي يُهْدِي إِلَيْنَا      قَصَائِدَهُ وَلَمْ يَغْلَمْ حَفِيلِي

وَلَمْ يَغْلَمْ بِمَشْرَانَا زُنَيْمًا      عِجَانَ النَّوْرِ سَارِيَةَ بِنُ غُولِ

مَتَى مَا تَبَلُّهُمُ يَوْمًا تَجِدُهُمْ      عَلَى مَا نَابَ شَرَّ بَنِي الدَّيْلِ

وَأَوْفَى وَسَطَ قَرْنِ كُرَاشِ دَاعٍ      فَجَاؤُوا مِثْلَ أَفْوَاهِ الْحَسِيلِ

لِقِطْعَةِ آيَرِهِ وَلِخُضَيَّتَيْهِ      وَقَالُوا حَبْدًا رِيحُ الْجَمِيلِ

وهو ما يتضح من خلاله أن العاملَ في (إذا) محذوفٌ للدلالةِ عليه من الأبياتِ التي قبله، كأنَّه قال: فرحوا إذا مسحوا سبَالَهُمْ؛ لأنَّ ما بعدَ همزة الاستفهامِ في قوله: (أَلْهَفَكَ عَبْدُ لِرَجَلِ الْقَتِيلِ) لا يجوزُ أن يعملَ فيما قبلها، كما أن المعنى لا

يستقيم معه؛ ومن ثمَّ كان إضمارُ ما يعملُ في (إذا) من خلالِ المعنى، على نحو ما أشار إليه ابنُ جنِّي.

### (ب) - نَصْبُ الظَّرْفِ بِمَعْنَى الفِعْلِ:

جاء ذلك في موضعٍ واحدٍ، في تعليقه على قولِ رجلٍ من هُدَيْلٍ يذكرُ أباه (من المتقارب):

نَفَانِي وَكُنْتُ ابْنَهُ حِقْبَةً إِلَيْهِ أَوَّلُ إِذَا أُنْسَبُ  
فقال: «ينبغي أن يكون النَّاصِبُ لـ(حقبة) ما في ابنه من معنى الفِعْلِ، فكأنه قال: كنتُ منسوبًا إليه معروفًا ببنته، ومثلُ ذلك ما أنشدناه لجرير (من الطويل):

تَرَكْتِ بِنَا لَوْحًا وَلَوْ شِئْتِ جَادَنَا بُعَيْدَ الْكَرَى تَلْجُ بِكَرْمَانَ نَاصِحُ  
فنصب (بُعَيْدَ الْكَرَى) بما في تلج من معنى التَّلَجِ؛ لأنَّه بمعنى بارد، وأنشدنا أيضًا:

أَنَا أَبُو الْمِنْهَالِ بَعْضَ الْأَحْيَانِ

فعلَّقَ الظَّرْفَ بِمَا فِي أَبِي الْمِنْهَالِ مِنْ مَعْنَى الْحَدِيثِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَنَا الْمُجْدِي أَوْ الدَّافِعُ وَالْحَامِي بَعْضَ الْأَحْيَانِ. وإذا جاز لهذا التَّقْدِيرِ أَنْ يُرْفَعَ بِهِ الْفَاعِلُ كَانَ نَصْبُهُ لِلظَّرْفِ أَسْوَأَ وَأَسْهَلَ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مَرَّةً: الظَّرْفُ يَعْمَلُ فِيهِ الْوَهْمُ مَثَلًا، فَمِمَّا رُفِعَ بِهِ فِيهِ الْفَاعِلُ قَوْلُهُ: (من الطَّوِيلِ):

كَأَنَّ لَنَا مِنْهُ بِيوتًا حَصِينَةً مُسَوِّحًا أَعَالِيهَا وَسَاجًا كُسُورَهَا  
وكأنه قال: سوادًا أَعَالِيهَا وَخُضْرًا كُسُورَهَا، وله نظائر<sup>(١٩١)</sup>.

فهذا بيتٌ من حَمْسَةِ أبياتٍ، قالها رجلٌ من هُدَيْلٍ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَهُوَ جَالِسٌ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ<sup>(١٩٢)</sup>:

أَتَيْتُكَ فِي وَالِدٍ قَاطِعٍ كَثِيرِ الشَّتِيْمَةِ لَا يُغْلَبُ  
فَكُنْ لِي ظَهِيرًا وَلَا أُظْلَمَنَّ فَلَيْسَ وَرَاعَكَ لِي مَذْهَبُ



وبعد هذين البيتين أتى البيت الذي معنا مُشيرًا فيه إلى أنّ أباه قد نفاه، وقد كان منسوبًا إليه معروفًا ببُنُوته، وفي إطارِ تفاعلِ ابنِ جَنِّي مع خطابِ الهذليين نحوياً رأى أنّه من المُنْفِيدِ الإِشَارَةَ إلى أنّ ناصبَ الظَّرْفِ (حِقْبَةً) ما في كلمة (ابْنَهُ) من معنى الفِعْلِ، فكأنّه قال: كنتُ منسوبًا إليه معروفًا ببُنُوته، ومثل ذلك (بُعَيْدَ الكَرَى) في بيتِ جرير، فقد نصبه بما في (تَلَج) من معنى التَّلَج؛ لأنّه بمعنى بارد<sup>(١٩٣)</sup>، وعلى هذا النحو يُمكنُ تفسيرُ نَصْبِ الظَّرْفِ (بعض) في قول الشّاعر:

أَنَا أَبُو الْمِنْهَالِ بَعْضَ الْأَحْيَانِ      لَيْسَ عَلَيَّ حَسَبِي بَضُولَانِ  
فقد علّق الظَّرْفَ (بعض) المضافَ إلى (الأحيان) بما في أبي المنهالِ مِنْ معنى الفِعْلِ، كأنّه قال: أنا المُجْدِي أو الدَّافِعُ والحامي بعضَ الأحيان. هذا، وقد أشار ابنُ جَنِّي إلى أنّه إذا جاز لهذا التَّقْدِيرِ أَنْ يُرْفَعَ به الفاعلُ كان نَصْبُهُ للظَّرْفِ أُسْوَعٌ وأسهلُ، فقد قال أبو عليٍّ - رحمه الله - مرةً: الظَّرْفُ يعملُ فيه الوهمُ مثلاً، فمِمَّا رُفِعَ به فيه الفاعلُ قوله: (من الطَّويل)

كَأَنَّ لَنَا مِنْهُ بِيوتًا حَصِينَةً      مُسُوْحًا أَعَالِيهَا وَسَاجًا كُسُورُهَا  
وكأنّه قال: سَوَادًا أَعَالِيهَا وَخُضْرًا كُسُورُهَا؛ أي: أنّه رَفَعَ الأَعَالِي والكُسُورَ بِمُسُوْحٍ وَسَاجٍ؛ لإِقَامَتِهِمَا مَقَامَ سُودٍ وَخُضْرٍ؛ وَمِنْ ثَمَّ صَحَّ النَّعْتُ بِكُلِّ مَنْ (مُسُوْحًا، وَسَاجًا) لتأويلهما بالمُشْتَقِّ.

هذا، وَمِنْ بَابِ الإِفَادَةِ الإِشَارَةَ إلى أنّ مَا يَرَاهُ ابْنُ جَنِّي فِي التَّمَامِ وَأَسْتَأْذُهُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ - مِنْ أَنَّ الظَّرْفَ يعملُ فِيهِ الْوَهْمُ مِثْلًا - هُوَ مَا جَاءَ فِي الْخِصَائِصِ أَيضًا، قَالَ ابْنُ جَنِّي: «فَإِنْ قُلْتُ، فَقَدْ تَقُولُ: قِيَامُكَ أَمْسٍ حَسَنٌ، وَهُوَ الْيَوْمَ قَبِيحٌ، فَتُعْمَلُ فِي الْيَوْمِ (هُوَ)، قِيلَ: فِي هَذَا أَجُوبَةٌ: أَحَدُهُمَا أَنَّ الظَّرْفَ يعملُ فِيهِ الْوَهْمُ مِثْلًا، كَذَا عَهْدٌ إِلَيَّ أَبُو عَلِيٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذَا»<sup>(١٩٤)</sup>، وَهُوَ مَا يَرَاهُ الرُّمَانِيُّ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ. أَمَّا سَائِرُ الْبَصْرِيِّينَ، فَيَمْنَعُونَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ، وَالْكَوْفِيُّونَ يَجِيزُونَهَا،

وبذلك يكون ابن جنّي قد خالف سائر البصريين وسار مع الكوفيين<sup>(١٩٥)</sup>. وما ذلك بمُستغربٍ عليه، فهو إن اقتنع بمسألةٍ ما، وقد وافقت رأي الكوفيين، لا يضيره مُخالفةُ البصريين<sup>(١٩٦)</sup>.

### (ج) - التعلّيق عن العمل:

جاء ذلك في موضعٍ واحدٍ، في تعليقه على قول مُليح بن الحَكَم: (من الطويل) وَلَمْ تَرْجُ فِي الْوُدِّ الْمُكْتَمِ بَيْنَنَا أَكْثَرَ فِيهِ النَّاسُ أَمْ قَالَ قَائِلٌ فقال: «قال: (لم تَرْجُ) لم تَخَفْ، إنّما جازَ تعليقُ (رَجَوْتُ) هذه بما فيها من الخلاج والشكّ، فشابهتُ (ظننتُ) فجازَ تعليقُها، كما تعلقُ الظنّ ونحوه، وإنّما يجوزُ التعلّيقُ بحيثُ يجوزُ الإلغاءُ، ولولا ما في الخوفِ والرّجاءِ من معنى الخلاج والإبهامِ المضارع للظنّ لَمَا جازَ تعليقُها كما جازَ عرفتُ لقرّبها من (علمتُ) في قولك: (قد عَرَفْتُ أَبُو مَنْ أَنْتَ) وأبا مَنْ أَنْتَ مَكْنِيٌّ بِهِ»<sup>(١٩٧)</sup>.

فبيت مُليح بن الحَكَم جاء في سياقِ حديثه عن امرأةٍ تُسمّى (أمّ عابِدٍ)، ومِمَّا سَبَقَهُ قَوْلُهُ:

كَأَنَّكَ لَمْ يَغْلَقْكَ مِنْ أُمَّ عَابِدٍ ذِمَامٌ وَلَمْ تُضْرَبْ عَلَيْنِكَ الْحَبَائِلُ  
وَلَمْ يَجْرُ فِي الْأَخْبَارِ بَيْنِي وَبَيْنَهَا أَمِينٌ لَنَا تُلْقَى إِلَيْهِ الرِّسَائِلُ  
ثُمَّ يَأْتِي الْبَيْتَ الَّذِي مَعْنَا، فَيُشِيرُ فِيهِ إِلَى أَنَّهَا لَمْ تَخَفْ كَثْرَةَ كَلَامِ النَّاسِ، وَقِيلَ  
وَقَالَ، فِيمَا بَيْنَهُمَا مِنْ وُدِّ مَكْتومٍ<sup>(١٩٨)</sup>.

وإزاء هذا المعنى رأى ابن جنّي أنّ من بابِ التّفاعُلِ النّحويّ مع هذا الخطابِ ضرورةُ الإشارةِ إلى أنّ الفِعْلَ (تَرْجُو) مُعْلَقٌ عَنِ الْعَمَلِ لَفْظًا لَا مَحَلًّا، وَنَظَرًا لِأَهْمِيَّةِ التّعليلِ عِنْدَ ابْنِ جِنِّي، فَقَدْ بَيَّنَّ أَنَّ عِلَّةَ تَعْلِيْقِ (تَرْجُو) مَا فِيهِ مِنَ الْخِلَاجِ وَالشَّكِّ، فَشَابَهَ (ظَنَنْتُ) فَجَازَ تَعْلِيْقَهُ، كَمَا تَعْلَقُ الظَّنُّ وَنَحْوَهُ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ التّعليلُ بِحَيْثُ

يجوزُ الإلغاءُ، ولولا ما في الخوفِ والرَّجاءِ من معنى الخِلاجِ والإبهامِ المضارعِ للظنِّ لَمَّا جازَ تعليقُهُ، كما جازَ تعليقُ عرفتُ عن العملِ لقرَّبها مِن (علمتُ) في قولك: (قد عرفتُ أبو مَنْ أنت) وأبا مَنْ أنت مَكْنِيٌّ به<sup>(١٩٩)</sup>.

ومِمَّا لا شكَّ فيه أنَّ مُسَوِّغَ جوازِ التَّعليقِ في بيتِ (مُليحِ بنِ الحَكَمِ) هو الاستفهامُ الذي فَصَلَ بينَ الفِعْلِ ومعمولَيْه - والاستفهامُ له الصِّدَارَةُ - في أَكْثَرِ فِيهِ النَّاسُ أَمْ قَالَ قَائِلٌ. قال المُبَرِّدُ: «ألا ترى أَنَّهُ لا يدخلُ على الاستفهامِ مِنَ الأفعالِ إِلَّا ما يجوزُ أَنْ يُلغى؛ لأنَّ الاستفهامَ لا يَعْمَلُ فِيهِ ما قَبْلَهُ. وهذه الأفعالُ هي التي يجوزُ أَلَّا تَعْمَلُ خَاصَّةً. وهي ما كانَ مِنَ العِلْمِ والشَّكِّ، فعلى هذا: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ﴾؛ لأنَّ هذه الأفعالَ تَفْصِلُ ما بعدها مِمَّا قَبْلَها، تقولُ: عَلِمْتُ لزيدٍ خَيْرٌ منك»<sup>(٢٠٠)</sup>.

وهنا يحضرنى قولُ ابنِ الحاجبِ: «الفرقُ بينَ التَّعليقِ والإلغاءِ أَنَّ الإلغاءَ عبارةٌ عن: قَطْعِها عن العملِ مع جوازِ الإعمالِ ببقائِها على أصلِها، والتَّعليقُ: قَطْعُها عن العملِ المانعِ مِنَ إعمالِها، وذلك عندَ دخولِ حَرْفِ الابتداءِ والاستفهامِ والنَّفْيِ؛ لأنَّك لو أعملتَها لجعلتَ ما بَعْدَ لامِ الابتداءِ وحرفِ الاستفهامِ والنَّفْيِ معمولًا لِمَا قَبْلَهُ، فيخرجُ عن أَنْ يكونَ له صَدْرُ الكلامِ، وهو موضوعٌ في صَدْرِ الكلامِ، فلا يَعْمَلُ ما قَبْلَهُ في ما بعده، فوجبَ الإلغاءُ لذلك»<sup>(٢٠١)</sup>؛ أي: أَنَّهُ متى تحقَّقَ السَّبَبُ وجبَ التَّعليقُ، فَتَكُفُّ عن العملِ في اللَّفْظِ، فتعملُ في موضعِ الجملةِ، بدليلِ العطفِ عليها بالنَّصْبِ.

وهنا يُمكنني التَّصريحُ بأنَّ ابنَ جَنِّي قد تفاعلَ مع خطابِ مُليحِ بنِ الحَكَمِ، مِنْ مُنْطَلِقِ لَفْتِ انتباهِ المُتَلَقِّي إلى ما تَرَكَه السُّكْرِيُّ، مِمَّا ينبغي أَنْ يُذَكَّرَ، وهو الرِّبْطُ بينَ استخدامِ الشَّاعِرِ التَّعليقِ والمعنى، وكأني بحالِهِ كحالِ مَنْ يربطُ بينَ استخدامِ الشَّاعِرِ التَّعليقِ وما قاله ابنُ هشامٍ، مِنْ أَنَّ «التَّعليقَ كالمرأةِ المُعلَّقةِ التي لا هي مُزَوَّجةٌ ولا مُطلَّقةٌ»<sup>(٢٠٢)</sup>.

وبناءً على ذلك أقول: إِنَّ قَصْدَ (مَلِيحٍ) مِنْ هَذَا الْخِطَابِ يُمَكِّنُ تَأْوِيلَهُ بِأَنَّهُ أَرَادَ إِخْبَارَنَا بِأَنَّ مَحْبُوبَتَهُ الْمُتَحَدَّثَ عَنْهَا لَا تَعْبَأُ فِيمَا بَيْنَهُمَا مِنْ وُدِّ مَكْتُومٍ، بِمَا يُكْتَرُ فِيهِ النَّاسُ مِنْ قَوْلٍ أَوْ بِمَا قَدْ يَقُولُهُ قَلَّةٌ مِنْهُمْ، بِأَنْ يَقُولَ قَائِلٌ مَا: إِنَّهُ وُدٌّ يَشُوبُهُ كَذَا وَكَذَا، فَهِيَ مُعَلَّقَةٌ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ، لَا تَمِيلُ إِلَى هَذِهِ أَوْ تِلْكَ، كَالْمَرَاةِ الْمُعَلَّقَةِ الَّتِي لَا هِيَ مُزَوَّجَةٌ وَلَا مُطَلَّقَةٌ، وَمِنْ نَمِّ نَاسِبِ التَّعْلِيقِ النَّحْوِيِّ التَّعْلِيقِ الْمَعْنَوِيِّ.



## المبحث الثالث: تعلق شبه الجملة

أشار ابن جنّي في تفاعله النحويّ مع خطابِ الهدليّين إلى ما يتّصلُ به (تعلُّقُ شبه الجملة) في ثلاثة مواضع، يمكنُ عرضُها في نمطين، على النحو التالي:

### (أ) - تعلق الجارّ والمجرور:

جاء ذلك في موضعين، على نحو ما جاء في تعليقه على قول أبي صخرِ الهدليّ: (من الكامل):

جَاوَزْتَنَا بِقَلَى لِدَاتِ الصَّبَا وَأَذَى وَأَقْدَارٍ وَشَيْبٍ شَامِلٍ  
فقال: «لَأَمْ (أَذَى) ياءٌ عندي؛ لا طرادِ الإِمَالَةِ فيه، ولأنّها لَأَمْ، والياءُ أغلبُ على اللّامِ مِنَ الواو، وإنْ علّقتِ اللام في (اللذات) بنفْسِ (قلى) فلا ضميرَ فيها؛ لتعلُّقها بالظَّاهر، وإنْ جعلتها وصفاً لـ(قلى) ففيها ضميرٌ؛ لتعلُّقها بالمحذوف» (٢٠٣).

فبيّتُ أبي صخرٍ من قصيدة، يتحدّث فيها عن رحيلِ الصّبا عنه ومجيءِ الشّبابِ الذي سيؤدّي - لا محالة - إلى الشّيب، وأنّه قد أتى بشيّبِ العارضين؛ فلا ترحيبَ بالشّيبِ مُقيماً ونازلاً، ثمّ يشيرُ في هذا البيتِ إلى أنّ الشّبابِ قد جاءه مُصاحباً تزكَّ لذاتِ الصّبا وبُعْضها جالباً الأذى والأقدارَ والشّيبَ الشّامل.

ومن خلالِ نصِّ ابن جنّي يتّضحُ وعيُه بضرورة التّفاعلِ النَّصِّيِّ النّحويّ مع خطابِ أبي صخرٍ، فأشار إلى أنّ الجارّ والمجرورَ (للذات) لا بدّ له من مُتعلِّق، فإذا علّقَ بنفْسِ المصدّرِ (قلى) فلا ضميرَ في الجارّ والمجرورِ؛ لتعلُّقِ (اللذاتِ) بالظَّاهرِ (قلى)، والمعنى على ما سبق من توضيح.

وقد أشار ابنُ جنّي أيضاً إلى أنّه يجوزُ اعتبارَ الجارّ والمجرورِ (للذات) صفةً لكلمة (قلى)، وعلى ذلك ففيه ضميرٌ؛ لتعلُّقه بمحذوفٍ، تقديره: مُستقرٌّ، والمعنى أنّ الشّبابَ قد جاء مُصاحباً تزكاً وبُعْضاً مُستقرّاً ومُتمكِّناً للذاتِ الصّبا، جالباً الأذى والأقدارَ والشّيبَ الشّامل؛ ومن ثمّ يمكنُ القولُ بأنّ هذا التّقديرُ قد أفاد المعنى فائدةً

جَمَالِيَّةً، مَبْعَثُهَا اسْتِقْرَارُ مَفْهُومِ الصِّفَةِ لِلْمَوْصُوفِ حَتَّى يُخَيَّلَ إِلَيْكَ أَنَّ هَذَا  
الاسْتِقْرَارَ أَصْبَحَ خَالِصًا لَهَا دُونَ غَيْرِهَا<sup>(٢٠٤)</sup>.

### (ب) - تَعْلُقُ الظَّرْفِ:

جاء ذلك في موضعٍ واحدٍ، في تعليقه على قولِ مُلَيْحِ بْنِ الْحَكَمِ: (من الطَّوِيلِ)  
وَحَفُّوْا فَاَمَّا الْجَامِلُ الْجَوْنُ فَاسْتَرَى بِلَيْلٍ، وَأَمَّا الْحَيُّ بَعْدُ فَأَصْبَحُوا  
فقال: «... وَأَمَّا (بَعْدُ) مِنْ قَوْلِهِ: (وَأَمَّا الْحَيُّ بَعْدُ فَأَصْبَحُوا) فمُتَعَلِّقَةٌ بِقَوْلِهِ  
(أَصْبَحُوا)، فَإِنَّ قَلْتِ: كَيْفَ يَتَقَدَّمُ مَا بَعْدَ الْفَاءِ وَهِيَ جَوَابٌ عَلَيْهَا، وَأَنْتِ لَا تَجِيزُ: (إِنَّ  
تَأْتِي زَيْدًا فَاضْرِبِ)، قِيلَ: هَذَا مَعَ (أَمَّا) جَائِزٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّ تَقْدِيرَ نَظْمِ الْكَلَامِ مَعَهَا  
مُخَالَفٌ لظَاهِرِهِ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ سَبْحَانَهُ: ﴿فَأَمَّا أَلَيْمٌ فَلَا نَهْرٌ ﴿٩﴾﴾، وَذَلِكَ أَنَّ  
مَعْنَاهُ: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَلَا تَقْهَرِ الْيَتِيمَ، فَهُوَ كَلَامٌ مَحْمُولٌ عَلَى بَاطِنِ مَعْنَاهُ  
دُونَ ظَاهِرِ لَفْظِهِ»<sup>(٢٠٥)</sup>.

فَبَيْتُ مُلَيْحٍ قَدْ سُبِقَ بِمُفْتَتِحِ الْقَصِيدَةِ حَيْثُ قَوْلُهُ<sup>(٢٠٦)</sup>:

عَدَا صِرْمٌ سُعْدَى فَالْمَدَامُ تَسْفَحُ وَجَادَ بِهِمْ صَدْرٌ مِنَ الْبَيْنِ مُسْمِحُ  
وَمَا يَهْمُنَا إِشَارَةُ ابْنِ جَنِّي، فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى الْبَيْتِ مَوْضِعَ الْحَدِيثِ إِلَى أَنَّ الظَّرْفَ  
(بَعْدُ) مِنْ قَوْلِهِ: (وَأَمَّا الْحَيُّ بَعْدُ فَأَصْبَحُوا) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (أَصْبَحُوا)، فَإِنَّ قَالَ  
قَائِلٌ: كَيْفَ يَتَقَدَّمُ مَا بَعْدَ الْفَاءِ وَهِيَ جَوَابٌ عَلَيْهَا، وَأَنْتِ لَا تَجِيزُ: (إِنَّ تَأْتِي زَيْدًا  
فَاضْرِبِ)؟ قِيلَ: هَذَا مَعَ (أَمَّا) جَائِزٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّ تَقْدِيرَ نَظْمِ الْكَلَامِ مَعَهَا مُخَالَفٌ  
لظَاهِرِهِ، فَفِي قَوْلِهِ سَبْحَانَهُ: ﴿فَأَمَّا أَلَيْمٌ فَلَا نَهْرٌ ﴿٩﴾﴾، نُلَاحِظُ أَنَّ مَعْنَاهُ: مَهْمَا  
يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَلَا تَقْهَرِ الْيَتِيمَ، فَهُوَ كَلَامٌ مَحْمُولٌ عَلَى بَاطِنِ مَعْنَاهُ دُونَ ظَاهِرِ لَفْظِهِ؛  
وَعَلِيهِ فَالْمَعْنَى فِي هَذَا الْبَيْتِ: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَقَدْ اسْتَرَى الْجَامِلُ الْجَوْنُ بِلَيْلٍ،  
وَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَقَدْ أَصْبَحَ الْحَيُّ بَعْدُ.

وهو ما يتضح من خلاله أَنَّ الشَّاعَرَ يَريِدُ التَّرْكِيزَ عَلَى الزَّمَنِ الْمَسْتَفَادِ مِنْ الظَّرْفِ، بِتَقْدِيمِهِ وَإِطَالَةِ بِنَاءِ الْجُمْلَةِ بِهِ مُقَيِّدًا بِهِ الْفِعْلَ (أصبحوا)، فَاسْعَفَهُ النَّظْمُ النَّحْوِيُّ الَّذِي يَبِيحُ تَكَرَّارَ أَمَّا؛ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ تَقْدِيمُ الظَّرْفِ (مَتَعَلِّقُ الْفِعْلِ أَصْبَحُوا)، بِالْإِضَافَةِ إِلَى لَفْتِ انْتِبَاهِ الْمُتَلَقِّي إِلَى الْحَدِثِ (أصبحوا)، وَتَحْقِيقِ الرَّوِيِّ، فَاسْعَفَهُ النَّظْمُ النَّحْوِيُّ أَيْضًا مُتَعَانِقًا مَعَ الْقَافِيَةِ، فَرَكَزَتْ كَلِمَةُ الْقَافِيَةِ بِرَوِيَّهَا الْمُرَادِ فِي مَكَانِهَا - وَمِنْ ثَمَّ اسْتَقَامَ الْوِزْنُ - مُعْرَبَةً عَنْ ضَرْبٍ مِنْ ضُرُوبِ تَعَانُقِ الْبِنَاءِ النَّحْوِيِّ وَالْقَافِيَةِ<sup>(٢٠٧)</sup>، مِنْ خِلَالِ تَقَدُّمِ الظَّرْفِ (بَعْدُ) عَلَى مُتَعَلِّقِهِ (أصبحوا)؛ وَمِنْ ثَمَّ حَقَّ لِابْنِ طَبَّاطَبَا أَنْ يَصِفَ الْقَافِيَةَ بِأَنَّهَا «قَوَاعِدُ لِلْبِنَاءِ، يَتَرَكَّبُ عَلَيْهَا، وَيَعْلُو فَوْقَهَا»<sup>(٢٠٨)</sup>؛ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ مَا قَبْلَهَا مَسْبُوقًا إِلَيْهَا، وَلَمْ تَكُنْ مَسْبُوقَةً إِلَيْهِ، وَلَا قَلِقَةً فِي مَوَاضِعِهَا<sup>(٢٠٩)</sup>.



## المبحث الرابع: في إعمال المشتقات

جاءت الإشارة إلى إعمال المشتقات لدى ابن جنّي في موضعين، على نحو ما جاء في تعليقه على قول مُلَيِّحِ بْنِ الْحَكَمِ: (من الوافر)

فَتَضَجَّ تَارَةً وَتُقِيمُ أُخْرَى      بِهِنَّ طَوَالِبَ الْقَصْدِ الصُّدُورُ  
فقال: «يرتفع (الصدور) بـ(طوالب) كما تقول: (مررتُ برجالِ طوالبِ زيدًا نساؤهم)، وإن شئتَ رَفَعْتَ (الصدورَ) بِالْقَصْدِ، كقولك: (حُبُّ الْقِيَامِ زَيْدٌ)؛ أي: أن يقومَ زيدٌ، فَتُعْمَلُ الْمَصْدَرُ، وفيه الألفُ واللَّامُ، كقولك: (عن الضرب مسمعا)، فيصيرُ تقديرُه: (طوالب أن تقصدَ الصدورُ)»<sup>(٢١٠)</sup>.

فبيتُ مُلَيِّحٍ من قصيدةٍ له، بدأها بِذِكْرِ امْرَأَةٍ، تسمى (نانلة)، وقبله ببيتين يقول<sup>(٢١١)</sup>:

وَشَمَّرَتِ الْجِمَالَ بِكُلِّ حَوْدٍ      يَفِيضُ عَلَى مَحَاجِرِهَا الْعَبِيرُ  
جَوَافِلَ فِي السَّرَابِ كَمَا اسْتَقَلَّتْ      فُلُوكُ الْبَحْرِ زَالَ بِهَا الشَّرِيرُ  
وقد سبق تناوله من جهةٍ أخرى في المرفوع من جهتين، ووصلًا بذلك الحديثُ أشيرُ على عجلٍ إلى أنَّ الشاعَرَ في هذا البيتِ الذي معنا ينصُّ على أنَّ هذه الجِمَالَ - التي حملت كلَّ شائبةٍ جميلةٍ، وذهبت ضاربةً في السَّرَابِ - تميلُ عن الطَّرِيقِ بهؤلاءِ النِّسوةِ حينًا، وتلزمه حينًا آخر، تلك الإبلُ طالباتُ مَقْصِدِهِنَّ الذي بين صُدُورِهِنَّ.

وإزاء هذا المعنى أراد ابن جنّي توضيحَ الأمرِ - من بابِ التَّفَاعُلِ مع الخطابِ، ولكي لا يلتبس الأمرُ على المُتَلَقِي - فأشار إلى أنَّ (الصدورَ) مرفوعةٌ باسمِ الفاعِلِ (طوالب) كما تقول: (مررتُ برجالِ طوالبِ زيدًا نساؤهم)، ثمَّ أشار إلى أنَّه يجوزُ أن تكونَ (الصدورُ) معمولُ الْمَصْدَرِ (القصد) مرفوعة، كقولك: (حُبُّ الْقِيَامِ زَيْدٌ)؛ أي: أن يقومَ زيدٌ، فَتُعْمَلُ الْمَصْدَرُ، وفيه الألفُ واللَّامُ - على الرَّغْمِ



مِنْ أَنَّ بَعْضَ النَّحْوِيِّينَ لَا يَجِيزُ إِعْمَالَهُ وَفِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ<sup>(٢١٢)</sup> - كَقَوْلِكَ: (عَنْ الضَّرْبِ مَسْمَعًا)، فَيَصِيرُ تَقْدِيرُهُ: (طَوَالِبُ أَنْ تَقْصِدَ الصَّدُورَ)؛ أَي: يَصِيرُ الْمَعْنَى: أَنَّ هَذِهِ الْجِمَالَ - الَّتِي حَمَلَتْ كُلَّ شَائِبَةٍ جَمِيلَةٍ، وَذَهَبَتْ ضَارِبَةً فِي السَّرَابِ - تَمِيلُ عَنِ الطَّرِيقِ حِينًا وَتَلْزَمُهُ حِينًا آخَرَ بِهَوَاءِ النِّسْوَةِ، تِلْكَ الْإِبْلُ طَالِبَاتٌ أَنْ تَقْصِدَ الصَّدُورَ بِلُغَةِ مَكَانٍ مَّا.

وختامًا في هذا المبحث يمكنني - فيما يتصل بالعامل عند ابن جني - الإشارة إلى أنه كان يأخذ بنظرية العامل، ويؤسس عليها، وهنا أستعير قول القائل: «وعلى أي حال، فأبو الفتح لم يختلف عن موقف سلفه من النحاة من نظرية العامل والأخذ بها والترجيح والرفض على أساسها... وأظن أنه في الرجوع إلى أقواله... ما يؤيد هذه الدعوى. ولو كان أبو الفتح يعتقد اعتقادًا آخر أو يرى رأيًا مغايرًا لرأي النحاة لظهر ذلك في بحوثه، ولم يبحث في العوامل اللفظية والمعنوية مؤمنًا بها. ولاكتفى في كل ذلك بقوله: إن ذلك راجع إلى المتكلم، لا لشيء غيره. نعم يمكن أن يقال: إن أبا الفتح كان يذهب مذهب سائر النحاة في نظرية العامل. وقد صرح بأن المتكلم هو العامل الحقيقي تمشيًا مع عقيدته الاعتزالية التي تقول: إن الإنسان هو خالق أفعاله»<sup>(٢١٣)</sup>

\* \* \*

## الفصلُ الرَّابِعُ

المنصوبات من الفضلاتِ  
أو مُكَمَّلَاتِ الجُملةِ



## المبحثُ الأوَّلُ

### مِنَ التَّرَاكِيِبِ الخَاصَةِ فِي المَفْعُولِ بِهِ (التَّنَازَعِ)

أشارَ ابنُ جَنِّي في تفاعله النَّحْوِيّ مع خطابِ الهُدَلِيِّينَ إلى ما يَتَّصِلُ بالتَّنَازَعِ فِي العَمَلِ، ذلكَ المِصْطَلَحُ البَصْرِيُّ، الَّذِي يَسْمِيهِ الكُوفِيونَ (بابُ الإِعْمَالِ)، وقد تناوله سيبويه في «بابِ الفاعَلِينَ والمَفْعُولِينَ اللَّذِينَ كُلُّ واحِدٍ مِنْهُما يَفْعَلُ بِفاعِلِهِ مِثْلَ الَّذِي يُفْعَلُ بِهِ»<sup>(٢١٤)</sup>، وأشارَ إليه ابنُ مالِكٍ في قولِهِ:

إِنْ عامِلانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمِ عَمَلٍ      قَبْلُ فَمِلْوَاحِدٍ مِنْهُمَا العَمَلُ  
والتَّانِي أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ البَصْرَةِ      واخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُم ذَا أَسْرِهِ<sup>(٢١٥)</sup>

وتناوله ابنُ هشامٍ بقولِهِ: «هذا بابُ التَّنَازَعِ فِي العَمَلِ وَيُسَمَّى أَيْضًا بابُ الإِعْمَالِ»<sup>(٢١٦)</sup>.

هذا، وكانت إشارةُ ابنِ جَنِّي للتَّنَازَعِ فِي مَوْضِعِ واحِدٍ مِنَ التَّمَامِ، فِي تناوُلِهِ قولَ أبي قُلابَةَ: (مِن البَسيطِ)

يَا وَيْكَ عَمَّارُ لِمَ تَدْعُو لِتَقْتُلَنِي      وَقَدْ أُجِيبُ إِذَا يَدْعُونَ أَقْرَانِي  
فقال: «أعملُ الأوَّلُ مِنَ الفَعْلِينِ، أَرادَ: وَقَدْ أُجِيبُ أَقْرَانِي إِذَا يَدْعُونَ. وَمِثْلُهُ مِنْ إِعْمَالِ الأوَّلِ كَثِيرٌ. أَنشَدنا أَبُو عَلِيٍّ لذي الرُّمَّةِ: (مِن الوافرِ)

ولم أمدح لأرضيه بشعري      لئيمًا أن يكون أصابَ مالا  
... وقد يجوز أن يكونَ قولُهُ: وَقَدْ أُجِيبُ إِذَا يَدْعُونَ أَقْرَانِي، على إِعْمَالِ التَّانِي، ويَكونُ (أقْراني) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بـ (يدعون)، كَأَنَّهُ أَرادَ: وَقَدْ أُجِيبُ إِذَا يَدْعُو أَقْرَانِي، إِلاَّ أَنَّهُ جاءَ بِعَلامَةِ هَذَا الجَمْعِ مع تَقَدُّمِ الفِعْلِ، على قولِهِم: (أكلوني البراغيث)»<sup>(٢١٧)</sup>.

فبيئتُ أبي قُلابَةَ مِن قَصيدَةٍ لَهُ، قالها فِي يَوْمِ (الأحْتِ) مَوجَّهاً حَدِيثَهُ إلى (عَمَّارِ) أَحَدِ بَنِي وِابِشِ، وكانَ عَمَّارُ قد أدركَ أبا قُلابَةَ طالِبًا مِنْهُ الاستِسلامَ أو

يقتله<sup>(٢١٨)</sup>. وفي تفاعل ابن جنّي مع هذا الخطابِ أشار إلى أنّ الشّاعِرَ قد استخدم التّنازعَ، باعتباره اقتضاءً شعريّاً<sup>(٢١٩)</sup>، وذلك من خلال قول الشّاعِرِ: (وَقَدْ أُجِيبُ إِذَا يَدْعُونَ أَقْرَانِي) الذي نلمح من خلاله تنازعَ عاملين مُتصَرِّفينَ هما (أُجِيبُ) و(يَدْعُونَ) على عاملٍ واحدٍ هو (أقْراني)، الأوّل يطلبُه مفعولاً، والثّاني يطلبُه فاعلاً، على خلافِ قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾<sup>(٢٢٠)</sup>: فبين الفِعلين (تَبَيَّنَ) و(أَعْلَمُ) تنازعٌ في ﴿أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، فالأوّل يطلبُه فاعلاً والثّاني يطلبُه مفعولاً. والمعنى في بيت أبي قلابة على إعمال الأوّل من الفعلين: وقد أُجِيبُ أقراني إذا يَدْعُونَ، وهو ما نصّ عليه ابن جنّي، على الرّغم من كون إعمال الأوّل مُختاراً عند الكوفيّين<sup>(٢٢١)</sup> - وهو ما عليه بيتُ ذي الرّمّة في نصّ ابن جنّي - وهو ما أَرَجَّحه اتِّكَاءُ عَلِيٍّ أَنَّ الشّاعِرَ يتجاوزه أمران: أحدهما الموقفُ الانفعاليُّ الذي يسيطرُ عليه، والآخِرُ كلمةُ القافية التي يريدُ من خلالها إخبارَ المُتلقي بأنّ ثَمّةَ تركيزاً ما على هذه الكلمة، ينبغي التّنَبُّهُ إليه؛ ومن ثمّ ركزتُ في مكانها برويِّها المُراد، فاستقام وزنُ البسيط.

وعلى إعمال الثّاني يكونُ (أقْراني) في مَوْضِعِ رَفْعٍ بـ(يَدْعُونَ)، والمعنى: وقد أُجِيبُ إذا يدعو أقراني، إلّا أنّهُ جاء بعلامةِ هذا الجمعِ مع تقدّمِ الفعل، على قولهم: (أكلوني البراعيث). وإن دلّ ذلك التّنوع على شيءٍ فإنّما يدلُّ على أنّ الشّاعِرَ مُنْفَعِلٌ، تتزاحمُ المعاني في ذهنه، فيكون التّنازعُ نتيجةً لهذا الانفعال؛ ومن ثمّ فهو اقتضاءٌ شعريٌّ في إطار ما يُسمّى باللُّغةِ الشّعريّةِ الانفعاليّةِ، تلك اللُّغةُ التي «تنفذُ في اللُّغةِ النّحويّةِ، وتسطو عليها، وتفكّكها؛ لذلك يمكنُ أن يُفسّرَ عدمُ استقرارِ النّحو بفِعلِ الانفعاليّةِ إلى حدِّ كبير»<sup>(٢٢٢)</sup>، مع ملاحظة أنّ المُرادَ بَعْدَمِ استقرارِ النّحو هو تحرُّكُ النّحو داخلَ النّصِّ في إطارِ انفعالِ الشّاعِرِ بالمعنى النّصّي الذي يريده، ومن ثمّ سيطرته عليه، مُضافاً إليه الرّغبةُ في استقامةِ الوزنِ وصحّةِ القافية؛ ومن ثمّ تُسهمُ مُعطياتُ النّظامِ النّحويِّ في توافقه أو تعانقه مع النّسجِ الشّعريِّ.

ومِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ ابْنَ جَنِّيَّ بِإِدْلَائِهِ أَنَّ الشَّاعَرَ قَدْ أَعْمَلَ أَوَّلَ الْفَعْلَيْنِ  
الْمُتَنَازِعَيْنِ لَا يَفُوتُهُ أَنَّ هَذَا رَأْيَ الْكُوفِيِّينَ؛ وَمِنْ تَمَّ أُرْدَفَهُ بِقَوْلِهِ فِي نَصِّهِ السَّابِقِ:  
وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: وَقَدْ أُجِيبُ إِذَا يَدْعُونَ أَقْرَانِي، عَلَى إِعْمَالِ الثَّانِي، وَيَكُونُ  
(أَقْرَانِي) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بـ(يَدْعُونَ)، كَأَنَّهُ أَرَادَ: وَقَدْ أُجِيبُ إِذَا يَدْعُو أَقْرَانِي، وَهُوَ  
رَأْيُ الْبَصْرِيِّينَ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَّ أَقْرَبُ مِنَ الْأَوَّلِ، مُحْتَجِينَ بِالنَّقْلِ وَالْقِيَاسِ. وَكُلُّ ذَلِكَ فِي  
ذَاتِهِ إِنْ دَلَّ عَلَى شَيْءٍ، فَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ابْنَ جَنِّيَّ قَدْ اسْتَوْعَبَ الْمَذْهَبَيْنِ، الْكُوفِيَّ  
وَالْبَصْرِيَّ، بِمَا فِيهِمَا مِنْ خِلَافٍ أَوْ جَدَلٍ، وَتَحْيِيزٍ إِلَى سَمَاعٍ أَوْ قِيَاسٍ<sup>(٢٢٣)</sup>، وَمَالَ -  
فِيهَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ تَحْلِيلٍ -إِلَى رَأْيِ الْكُوفِيِّينَ، مَعَ تَجْوِيزِهِ رَأْيَ الْبَصْرِيِّينَ.

\* \* \*

## المبحثُ الثاني: المفعول لأجله

جاءت الإشارةُ إلى المفعولِ لأجله في موضعٍ واحدٍ، في تعليقه على قولِ البُرَيْقِ  
بنِ عِيَاضٍ: (من الوافر)

فَلَا تَنْسُوا أَبَا زَيْدٍ لِفَقْدِهِ إِذَا الْخَفِرَاتُ أَجْلَيْنِ الْفِرَارَا  
فقال: «قال: أَجْلَيْنِ: أَمْرَيْنِ؛ أَي: هَرَبَيْنِ، وَفَرَزْنَ. يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ (الْفِرَارُ) هُنَا  
مَفْعُولًا لَهُ؛ أَي: هَرَبِنَ لِلْفِرَارِ، وَمِثْلُهُ مِنَ الْمَفْعُولِ لَهُ وَفِيهِ اللَّامُ بَيْتُ الْكِتَابِ (مِنَ  
الرَّجَزِ):

يَزْكَبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمُهورٍ مَخَافَةً وَزَعَلَ الْمَخْبُورِ  
وَالهُولَ مِنْ تَهُولِ الْهُبُورِ  
أَي: وَلِلْهُولِ»<sup>(٢٢٤)</sup>.

فبَيْتُ الْبُرَيْقِ مِنَ الْقَصِيدَةِ الَّتِي يَرْتِي فِيهَا أَخَاهُ، مَوْجَّهًا حَدِيثَهُ إِلَى مَنْ يُخَاطِبُهُمْ  
بِأَلَّا يَنْسُوا أَخَاهُ أَبَا زَيْدٍ بَعْدَمَا فَقَدُوهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ الَّذِي مِنْ شِدَّتِهِ بَدَتْ النِّسَاءُ  
(الْخَفِرَاتُ) هَارِبَةً فَارَّةً.

وإزاء ذلك المعنى رأى ابنُ جَنِّي ضرورةَ التَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ كَلِمَةَ (الْفِرَارَا) مَفْعُولٌ  
لَهُ (لِأَجْلِهِ)؛ أَي: هَرَبِنَ لِلْفِرَارِ، وَمِثْلُهُ رَجَزُ الْعَجَاجِ، فَكَلِمَةُ مَخَافَةَ مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ،  
وَكَذَلِكَ مَا بَعْدَهَا؛ أَي: وَلِلْهُولِ، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ سَبِيبِيهِ يَرَى جَوَازَ كَوْنِ الْمَفْعُولِ لَهُ  
نَكْرَةً أَوْ مَعْرِفَةً، وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي بَيْتِ الْعَجَاجِ، فَالْنَكْرَةُ قَوْلُهُ مَخَافَةَ، وَالْمَعْرِفَةُ قَوْلُهُ:  
وَزَعَلَ الْمَخْبُورِ، الْمَعْرِفُ بِالْإِضَافَةِ، وَالهُولُ مَعْطُوفٌ عَلَى (كُلِّ عَاقِرٍ)، وَيَجُوزُ أَنْ  
يَكُونَ الْهُولُ أَيْضًا مَفْعُولًا لَهُ؛ أَي: أَنَّ التَّوَرَّكَ يَرْكَبُ ذَلِكَ لِهُولِ يَهْوِلُهُ كَهَوْلِ الْقَبْرِ عَلَى  
مَنْ رَوَى الْقُبُورِ، وَهُوَ مَا يُؤَكِّدُ كَوْنَهُ مَعْرِفَةً فِي بَيْتِ الْبُرَيْقِ<sup>(٢٢٥)</sup>.

ولعلَّه من بابِ إعطاءِ الكلامِ حَقَّهُ مِنَ الْمَعْنَى وَالْإِعْرَابِ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ الْمَفْعُولَ  
لَهُ (الْفِرَارَا) فِي بَيْتِ الْبُرَيْقِ لَيْسَ صِفَةً لِمَا قَبْلَهُ وَلَا مِنْهُ، بَلْ هُوَ مَوْقُوعٌ لَهُ، يُفَسَّرُ مَا

قبله لم كان؟ ومن ثم كان عذراً لوقوع ما قبله على حدّ تعبير سيبويه؛ أي: أن هربَ  
النساء في ذلك اليوم المُتحدّث عنه كان طلباً للفرار<sup>(٢٢٦)</sup>، على نحو قولك: «فعلتُ  
ذاك حِذارَ الشرِّ، وفعلتُ ذلك مخافةَ فلانٍ وادّخارَ فلانٍ، قال الشاعرُ، وهو حاتمُ بنُ  
عبد الله الطائي:

وأغفر عوراء الكريم ادّخاره وأعرض عن شتم اللئيم تكرماً<sup>(٢٢٧)</sup>  
فَنَصَبَ كَلًّا مِنْ (ادّخاره) و(تكرماً) على المفعول له، وهنا لا تفوتني الإشارةُ  
أيضاً إلى أن (الفراراً) في بيتِ البُرَيْقِ معنَى يُجذِبُ بالإجلاء أو الهربِ؛ ومن ثمّ كان  
العاملُ فيه من غير لفظه، فبدأ أنه ليس علةً لنفسه، إنّما أشار الشاعرُ إلى أنه  
يُتوصّلُ به إلى غيره؛ ومن ثمّ ركز به الشاعرُ في مكانِ القافية إشارةً إلى  
أهمّيته<sup>(٢٢٨)</sup>.

وإنّ دلّ ما تقدّم - من تفاعل ابنِ جنيّ مع خطابِ البُرَيْقِ، شأنِ غيره من  
الهُذليين - على شيءٍ، فإنّما يدلُّ على أنّ قراءته كانت قراءةً ناقدةً، أضفتُ قيمةً ما  
على هذا الخطابِ، كانت محجوبةً عن الأنظارِ قبلَ إمعانِ ابنِ جنيّ نظرَه فيه؛ فمنّ  
المعلوم أنّ القراءةَ الناقدةَ التي يُعتدُّ بها «قراءةٌ من شأنها أن تُضفي على الأثرِ  
الأدبيّ قيمةً كانت محجوبةً من قبلُ عن الأنظارِ، وإذا كانت هذه القيمةُ تتمثّلُ في  
شيءٍ فإنّما تتمثّلُ في تجاوزِ المعنى الحرفيّ إلى المعنى الكلّيّ للتركيبِ»<sup>(٢٢٩)</sup>.





## المبحث الثالث: الحال

تضمّن التّفاعُلُ النّحويُّ لدى ابن جنّي مع خطابِ الهدليّين الإشارةَ إلى بعضِ قضايا الحال، تلك القضايا التي يمكنُ عرّضُها على النّحو التّالي:

### (أ) - تعدّد صاحب الحال:

جاءت الإشارةُ إلى صاحبِ الحالِ في موضعين، أولهما في تعليقه على قولِ عبدِ منافِ بنِ رُبّعِ الجُرَبّيِّ: (من الطويل)

وَأَخْرَعَ عَزِيَانٍ تَعَلَّقَ ثَوْبُهُ بِأَهْدَابِ غُضَنِ مُدْبِرًا لَمْ يُقَاتِلِ  
فَقَالَ: «يَكُونُ (مُدْبِرًا) حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي عَزِيَانٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ  
الِهَاءِ فِي ثَوْبِهِ، فَقَدْ جَاءَتْ الْحَالُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، كَقَوْلِهِ:

كَأَنَّ حَوَامِيَهُ مُدْبِرًا

وكقوله:

كَأَنَّ سَرَاتَهُ لَدَى الْبَيْتِ قَائِمًا» (٢٣٠).

فبيّنتُ عبد منافٍ من قصيدة له، قالها في يوم (المطاحل)، وقبله يقول:

أَلَا رَبُّ دَاعٍ لَا يُجَابُ وَمُدَّعٍ بِسَاحَةِ أَعْوَاءٍ وَنَاجٍ مُوَائِلٍ  
وفيهما يشيرُ إلى أنّه قد تجدُ إنسانًا يدعو ولا تُجابُ دعوته، وعلى الجانبِ الآخرِ  
تجدُ مدّعيًا بالمكانِ المُسمّى (ساحةِ أعواء)، يقول: أنا ابنُ فلانٍ، وقد تجدُ مَنْ يطلبُ  
النّجاءَ، فيقال له: لا وَاللّهِ نَفْسُكَ، وقد تجدُ إنسانًا آخرَ عُريَانًا؛ أي: مُنهزمًا، فتعلّقَ ثوبه  
المُدبِرِ (المُنهزمِ) أيضًا بِشَجَرَةٍ طَلْحٍ، فَتَرَكَه وَذَهَبَ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ (٢٣١).

وأمام هذا المعنى رأى ابنُ جنّي ضرورةَ الإشارةِ إلى أنّ الحالَ (مُدبِرًا) حالٌ  
متعدّدُ الصّاحبِ؛ ذلك أنّه يجوزُ أن يكونَ حالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي (عُريَانٍ)؛ أي: حالة  
كُونِ هذا الإنسانِ مُنهزمًا، ويجوزُ أن يكونَ حالًا مِنَ الهاءِ فِي ثوبه؛ أي: مِنَ المُضَافِ

إليه، ولا غرابة في ذلك، فقد جاءت الحال من المضاف إليه، على نحو ما سبق من شِعْرٍ في نصِّ ابنِ جنِّي.

فلَمَّا كان قولُ النَّابِغَةِ الجَعْدِيِّ: (كَأَنَّ حَوَامِيَه مُدْبِرًا) تَمَامُهُ (خُضِبَ وَإِنْ لَمْ يُخْضَبِ)، وكانت (خُضِبَ) خَبَرَ (كَأَنَّ)، فَإِنَّ كَلِمَةَ (مُدْبِرًا) حَالٌ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ (الهاء) فِي (حَوَامِيَه)<sup>(٢٣٢)</sup>، وهو ما عليه الأَمْرُ فِي قولِ امرئِ القيس: (كَأَنَّ سَرَاتَهُ لَدَى البَيْتِ قَائِمًا)، حَيْثُ إِنَّ (قَائِمًا) حَالٌ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي (سَرَاتَهُ). وهو ما أَجَازَهُ أبو علي الفارسي، فيجوزُ أَنْ نقولَ: جاءَ غلامٌ محمَّدٌ مُسْرِعًا<sup>(٢٣٣)</sup>، وأكثرُ النَّحْوِيِّينَ على أَنَّ الحالَ لا تَجِيءُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ إِلاَّ إِذَا كانَ الْمُضَافُ عاملاً فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ، نَحْوُ اسمِ الْفَاعِلِ وَالْمَصْدَرِ، وغيرهما مِمَّا تَضَمَّنَ معنى الْفِعْلِ، نَحْوُ قولِهِ تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾<sup>(٢٣٤)</sup>، وقولِهِ: ﴿أَتَّ دَابِرَ هَتُولَاءِ مَقْطُوعِ مُصْحِحِينَ﴾<sup>(٢٣٥)</sup>، أو كانَ الْمُضَافُ جُزْءًا أو بَعْضًا مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أو مِثْلَ جُزْئِهِ، مِنْ نَاحِيَةِ صِحَّةِ الاستغناءِ بِهِ عَنْهُ، نَحْوُ قولِهِ تعالى: ﴿بَلْ مَلَأَ إِزْهَمًا حَنِيفًا﴾<sup>(٢٣٦)</sup>، فكلِمَةُ (حنيفًا) حَالٌ مِنْ (إبراهيم)، وَالْمَلَّةُ كِبْعُضِ إِبْرَاهِيمَ فِي صِحَّةِ حَذْفِ الْمُضَافِ وإقامةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مكانه، وكذلك قولِهِ: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا﴾<sup>(٢٣٧)</sup>، وَإِنَّمَا ضَعُفَ مجيءُ الحالِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هُوَ الْعَامِلُ فِي ذِي الْحَالِ<sup>(٢٣٨)</sup>.

أَمَّا الْمَوْضِعُ الثَّانِي - وقد تقدَّم تناوله مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، فِي الْحَدِيثِ عَنْ غيرِ الصَّحِيحِ نَحْوِيًّا، فِيمَا يَنْصَلُّ بِإِعْرَابِ الْجُمْلِ - فكانَ فِي تَعْلِيْقِهِ على قولِ أَبِي قُلابَةَ: (من البسيط)

يا دارُ أَعْرِفُهَا وَحُشًّا مَنَازِلُهَا      بَيْنَ الْقَوَائِمِ مِنْ رَهْطِ قَالِبَانَ  
فقال: «ليس قولُهُ (أَعْرِفُهَا) وصفًا لدار، وذلك أَنَّ الجملةَ نكرةٌ، ودار هذه مخصصة؛ لِقصدِكَ إِلَيْهَا بِنَدَائِكَ إِيَّاهَا، وَالْمَعْرِفَةُ لا تُوصَفُ بِالنَّكْرَةِ، أَلَّا تَرَكَ تقولُ:

(يا رجلُ الظَّرِيفُ أَقْبَلُ)، وإذا كان كذلك فقوله (أَعْرِفُهَا) استئنافُ خطابٍ، فكأنَّه قال لصاحبه: أنا أَعْرِفُهَا... (وَحَشًا) حالٌ من (ها) في قوله (أَعْرِفُهَا)، والنَّاصِبُ لها (أَعْرِفُهَا)؛ أي: أَعْرِفُهَا وَحَشًا. ويجوزُ أن تكونَ حالًا مِنْ (دار)، والعامِلُ فيها على هذا حرفُ النِّداءِ، كما قال (من البسيط):

يا بُؤْسَ لِدَهْرٍ ضَرَارًا لأَقْوَامِ

وكذلك قوله: (من البسيط)

يا دار مَيَّةَ بالعلياء فالسَّنَدِ أقوى وطال عليها سالف الأبدِ  
قوله: (العلياء) في موضع نَصْبٍ على الحالِ مِنْ (دار) فأَعْرِفُ ذلك. ويجوزُ أن يكونَ (أَعْرِفُهَا) حالًا مِنْ (دار)، ولم يَخْتَجِ إلى إظهارِ الضَّميرِ؛ لأنَّ الحالَ هنا فِعْلٌ لا اسْمٌ فاعِلٍ» (٢٣٩).

فقد أشار ابن جنيِّ هنا أيضًا إلى أنَّ (وَحَشًا) حالٌ من الضَّميرِ (ها) في قوله (أَعْرِفُهَا)، وناصبُها قوله: (أَعْرِفُهَا)؛ أي: أَعْرِفُهَا وَحَشًا. ويجوزُ أن تكونَ حالًا من (دار)، والعامِلُ فيها على هذا حَرْفُ النِّداءِ، على نحو ما ورد في بيتي النَّابغة، فضرارٌ حالٌ، عامِلُ النصبِ فيها حَرْفُ النِّداءِ، وكذلك (بالعلياء) جازٌ ومجرورٌ مُتعلِّقانِ بمحذوفٍ، في محلِّ نَصْبٍ على الحالِ (٢٤٠)، عامِلُ النَّصبِ فيها حَرْفُ النِّداءِ، وصاحبُها (دار)؛ لِمَا في حَرْفِ النِّداءِ مِنْ معنى الفِعْلِ المقصودِ به النِّداءِ، وليس أيُّ فِعْلٍ آخر (٢٤١).

وقد أشارَ أيضًا إلى أنَّ قوله (أَعْرِفُهَا) يجوزُ أن يكونَ حالًا من (دار) ولم يَخْتَجِ إلى إظهارِ الضَّميرِ؛ لأنَّ الحالَ هنا فِعْلٌ لا اسْمٌ فاعِلٍ، وهذا ما فرغتُ منه في الحديث عن غيرِ الصَّحيحِ نحويًا، فيما يتَّصلُ بإعرابِ الجُمليِّ.

لكن ما علاقة تعدُّدِ الحالِ بالمعنى فيما نحنُ بصددِهِ؟ يمكنُ القولُ: إنَّ المعنى على كَوْنِ (وَحَشًا) حالًا من الضَّميرِ في (أَعْرِفُهَا) أنَّ ديارَ الأحبَّةِ التي

يُنَادِيهَا، وَيَعْرِفُهَا تَمَامَ الْمَعْرِفَةِ، قَدْ غَدَّتْ حَالَتُهَا خَالِيَةً مِنَ الْأُنَيْسِ، بَعْدَ اِزْتِحَالِ الْأَحِبَّةِ، عَلَى كُلِّ حَالٍ، فَهِيَ وَخَشَةٌ دَائِمَةٌ، لَا تَرْتَبُطُ بِحَالٍ دُونَ غَيْرِهَا.

أَمَّا عَلَى كَوْنِ (وَخَشًا) حَالًا مِنَ (دَارِ)، فَإِنَّ الْمَعْنَى أَنَّ دِيَارَ الْأَحِبَّةِ الَّتِي يُنَادِيهَا، وَيَعْرِفُهَا تَمَامَ الْمَعْرِفَةِ، يَرَاهَا خَالِيَةً مِنَ الْأُنَيْسِ، بَعْدَ اِزْتِحَالِ الْأَحِبَّةِ، وَقَدْ نَدَاهُ إِيَّاهَا.

وَبِنَاءٍ عَلَى هَذَا يُمْكِنُ الْقَوْلُ: إِنَّ ابْنَ جَنِّيَّ بِاعْتِبَارِهِ مُتَلَقِّيًّا خَطَابِ الْهُذَلِيِّينَ قَدْ فَهَمَ مَا وَرَاءَ هَذِهِ الرَّسَالَةِ مِنْ مَعْنَى، يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الشَّاعِرُ قَدْ قَصَدَهُ مِنْ وَرَاءِ مَجِيءِ الْخَطَابِ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ، وَهُوَ مَا أَسْهَمَ فِي جَلَاءِ مَا قَدْ يَكُونُ مِنْ إِبْهَامٍ أَوْ خَفَاءٍ لَدَى الْمُتَلَقِّينَ مِنْ غَيْرِ ابْنِ جَنِّيِّ نَفْسِهِ.

#### (ب) - الرابطة في جملة الحال:

جاءت الإشارة إلى الرابطة في جُمْلَةِ الْحَالِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، لَدَى ابْنِ جَنِّيِّ، فِي تَعْلِيْقِهِ - وَهُوَ مَا سَبَقَ تَنَاوُلُهُ، فِي الْحَدِيثِ عَنِ الْجُمَلِ الَّتِي فِي مَحَلِّ نَضْبٍ - عَلَى قَوْلِ غَاسِلِ بْنِ غَزِيَّةَ الْجُرَبِيِّ: (مَنْ الْبَسِيطُ)

ثُمَّ انْضَبَبْنَا جِبَالَ الصُّفْرِ مُعْرِضَةً عَنِ الْيَسَارِ وَعَنْ أَيْمَانِنَا جَدْدُ فَقَالَ: «قَوْلُهُ: (جِبَالُ الصُّفْرِ مُعْرِضَةٌ) جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ (نَا)، وَالْجُمْلَةُ إِذَا جَرَتْ حَالًا لَمْ يَكُنْ لَهَا بُدٌّ، إِمَّا مِنَ الْحَرْفِ الرَّابِطِ، وَهُوَ الْوَائِ، وَإِمَّا مِنَ الضَّمِيرِ، وَإِنْ اجْتَمَعَا كَانَ أَقْوَى... وَلَيْسَ فِي قَوْلِهِ: (جِبَالُ الصُّفْرِ مُعْرِضَةٌ) حَرْفٌ رَابِطٌ وَلَا ضَمِيرٌ رَاجِعٌ، فَالْحَرْفُ لَا يَحْسُنُ إِضْمَارُهُ وَحَدْفُهُ؛ لِقَلَّةِ ذَلِكَ، أَلَا تَرَى إِلَى ضَيْقِ حِكَايَةِ أَبِي عَثْمَانَ عَنِ أَبِي زَيْدٍ مِنْ قَوْلِهِمْ: (أَكَلْتُ لَحْمًا سَمَكًا تَمْرًا)، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ عَدَلَتْ إِلَى تَقْدِيرِ حَدْفِ الضَّمِيرِ لِاتِّسَاعِ ذَلِكَ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: (جِبَالُ الصُّفْرِ عَنِ الْيَسَارِ مِنَّا)، وَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ أَمْرَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْمَعْنَى عَلَيْهِ، وَدَلَالَةُ الْحَالِ فِي الْبَيَانِ جَارِيَةٌ مَجْرَى دَلَالَةِ اللَّفْظِ، وَالْآخَرُ: مَا ظَهَرَ مِنَ الضَّمِيرِ فِيمَا عُطِفَ عَلَيْهِ مِنْ قَوْلِهِ: (وَعَنْ أَيْمَانِنَا)، فَكَأَنَّهُ قَالَ: عَنْ يَسَارِنَا أَوْ عَنِ الْيَسَارِ مِنَّا» (٢٤٢).

هذا، وقد تقدّمت الإشارة إلى كَوْنِ جملة (جِبَالُ الصُّفْرِ مُعْرِضَةٌ) جملةً في موضع الحالِ مِنَ الضَّميرِ (نا) في (انصَبْنَا)، وهنا ينحصرُ التَّنَوُّلُ في إشارة ابنِ جَنِّي إلى أنَّ جملةَ الحالِ لا بدَّ من رابطٍ فيها، إمَّا الواو، وإمَّا الضَّميرُ، وقد يجتمعان، وهو أقوى، وبالنَّظَرِ في هذه الجملة نجدُها خاليةً في الشَّكْلِ مِنَ الضَّميرِ أو الواو، وهو ما يجعلُ المُتلقِي كادًّا في البحثِ عن الرَّابِطِ، فلا يجدُ أمامه إلاَّ تقديرَ الضَّميرِ المحذوفِ؛ لِتَسَاعِ ذلك، فكأنَّه قال: (جِبَالُ الصُّفْرِ عن اليسارِ منَّا)، ودلَّ على ذلك أمران، أحدهما: أنَّ المعنى عليه، ودلالةُ الحالِ في البيانِ جاريةٌ مجرى دلالةِ اللفظِ، والآخر: ظُهُورُ الضَّميرِ فيما عطفَ عليه من قوله: (وعن أيماننا)، فكأنَّه قال: عن يسارنا أو عن اليسارِ منَّا.

والمعنى على هذا من خلالِ رَبِطِ هذا البيتِ بما سبقه «أَنَّ أَمِيرَ القَوْمِ قد أعطاهم يمينًا، يمدُّ فيه صوته، ويجتهدُ فيه بالألَّا يرجعَ ولا يرجعوا حتَّى يُجِدُوا في أمرهم، وأنَّه لا يرجعُ حتَّى يجِدُوا أو يُجَدَّ بهم أو يهبطوا الموضعَ المُسمَّى بالليثِ، إنَّ لم يحبسْهم شيءٌ أو يمنعه، فنزلوا مثلهم مثل الماءِ المُنصبِّ، وكانت حالتهم وقت النزولِ أنَّ (جبالِ الصُّفْر) عن اليسارِ منهم، وعن أيمانهم (جَدَد)؛ أي: عن أيماننا البلدُ المُسمَّى (جَدَد)»<sup>(٢٤٣)</sup>.

وهنا أشيرُ إلى أنَّ حَذْفَ الرَّابِطِ لفظًا لا تقديرًا، لا سيَّما إذا كان ضميرًا كما في الشَّاهدِ الذي معنا، قد أسهم في توافُقِ النظامِ النَّحويِّ مع النَّسْجِ الشَّعريِّ بجانبِ الغايةِ الدَّلاليةِ المرتبطةِ به، وهي إعمالُ ذهنِ المتلقي في المحذوفِ، مشاركا المبدعَ في تشكيلِ المعنى، فإذا به يجدُ أنَّ الضميرَ المحذوفَ تقديرُه: عن اليسارِ منَّا، فانظرُ كيف لجأ غاسلُ بنِ غَزِيَّةِ الجُرَبِيِّ إلى حَذْفِ الرَّابِطِ في البنيةِ السطحيةِ للتركيبِ، فتحقَّقَ السَّبْكَ عبرَ إتاحةِ النظامِ النَّحويِّ لهذا الحذفِ، فكان الرُّبُطُ بهذا الضميرِ بمثابةِ عنصرٍ إحاليٍّ، يحيلُ إلى عنصرٍ إشاريٍّ، فتتحقَّقُ العلاقةُ الدَّلاليةُ

بينهما (الرَّبْط)؛ وَمِنْ ثَمَّ الحَبْك، وهو ما يمكنُ القولُ معه: إِنَّ حَذْفَ الرَّابِطِ هنا في ظاهرِ الخطابِ يُعدُّ مِنْ عناصرِ التفكيرِ الفنيِّ المتجليةِ فيه، يقولُ أحدُ المحدثين: «إِنَّ عناصرَ التفكيرِ الفنيِّ تتجلى دائماً في الحياةِ العمليةِ في لُغَةِ الكلامِ وفي العملِ... إلخ، ولكنَّ القدرةَ الخارقةَ على الملاحظةِ وقوةَ العاطفةِ وِغْنَى التداييعِ وتنوُّعِها، والنشوءِ المستمرِ للصورِ والتعميماتِ المجسمةِ في الوعي وتراكمها المتواصلِ فيه، كلُّ ذلك هو مِنْ خصائصِ الإنسانِ المبدعِ، التي تتجلى في النَّصِّ»<sup>(٢٤٤)</sup>.



## المبحثُ الرَّابِعُ: الاستثناء

جاءت الإشارةُ إلى الاستثناءِ في موضعٍ واحدٍ، في تعليقه على قولِ البريقِ بن عياضٍ (من الطويل):

فَأَصَبَحْتُ لَا أَدْعُو مِنَ النَّاسِ وَاحِدًا      سِوَى وَلَدَةٍ فِي الدَّارِ غَيْرَ حَكِيمِ  
فقال: «لك أن تجعلَ (سوى) صفةً لواحدٍ، و(غيرَ حكيم) استثناءً، ولك أن تقلبَ هذا فتجعلَ (غيرَ حكيم) صفةً لـ (واحدًا) و(سوى) استثناءً، والوجهُ الأوَّلُ كراهيةٌ للفصلِ بين الصِّفَةِ والموصوفِ بالاستثناءِ، على أنَّ ذلك مرٌّ بنا، أنشدنا أبو علي (من الطويل):

أَمَرْتُ مِنَ الْكَتَّانِ حَئِطًا وَأُزْسَلَتْ      رَسُولًا إِلَى أُخْرَى جَرِيًّا يُعِينُهَا  
ففصلَ بين (رسول) و(جزي) بقوله: (إلى أُخْرَى). ولك أن تجعلهما جميعًا وَصْفَيْنِ، وليس لك أن تجعلهما استثناءين، كما لا يجوزُ لك أن تنصبَ بالفعلِ الواحدِ طرفَيْنِ من جنسٍ واحدٍ. وكما لا يجوزُ لك أن تُعَدِّي ما يتعدى إلى الواحدِ إلى مفعولين، نحو: ضربتُ زيدًا، وشتمتُ خالدًا، ليس لك أن تجعلهما استثناءين الثَّانِي بدلُ من الأوَّلِ؛ لأنَّ معنى الثَّانِي ليس كمعنى الأوَّلِ. ولا يجوزُ حملُه على الغلطِ؛ لأنَّ هذا بدلٌ لا يجوزُ في قرآنٍ ولا شعرٍ»<sup>(٢٤٥)</sup>.

وقبلَ بيانِ كُنْه تفاعلِ ابنِ جنيِّ أشيرُ إلى أنَّ بيتَ البريقِ من أبياتٍ، قالها في أخيه (أبو زيد)، وقد سبقه بقوله:

وَكُنْتُ إِذَا الْأَيَّامَ أَحَدَنْنَ هَالِكًا      أَقُولُ سِوَى مَا لَمْ يُصَبِّنَ صَمِيمِي  
أَصَبِّنَ أَبَا زَيْدٍ وَلَا حَيٍّ مِثْلُهُ      وَكَانَ أَبُو زَيْدٍ أَخِي وَنَدِيمِي  
وفي البيتِ الثَّانِي منهما يشيرُ إلى أنَّ هذه الأيَّامَ قد أصبَنَ أخاهَ أبا زيدٍ، ولم يبقَ له في الأحياءِ نظيرُه، فقد كان أخاهَ وصديقَه الذي يُنادِمُه ويُرافِقُه ويُشارِبُه، ثمَّ يأتي البيتُ الذي معنا مُشيرًا فيه إلى أنَّه قد أصبحَ بلا أخٍ أو نديمٍ بالدَّارِ، لا يدعو واحدًا

غَيْرِ وِلْدَةٍ فِي هَذِهِ الدَّارِ، يَتَّصِفُ بِأَنَّهُ غَيْرٌ حَكِيمٍ؛ أَي: لَيْسَ رَجُلًا، يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي الْمُلِمَّاتِ (٢٤٦).

وإزاء هذا المعنى ما كان من ابنِ جَنِّيِّ إِلَّا أَنْ يَتَفَاعَلَ مَعَ خَطَابِ الْبُرَيْقِ مُشِيرًا - مِنْ مُنْطَلَقِ احتِياجِ الخُطَابِ لِهَذَا التَّوْضِيحِ أَوْ التَّفَاعُلِ - إِلَى أَنَّ (سَوَى) تَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: فَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ صِفَةً لَوَاحِدٍ، وَ(غَيْرِ حَكِيمٍ) اسْتِثْنَاءً، وَفِيهَا وَجْهٌ آخَرٌ، هُوَ أَنْ تَجْعَلَهَا اسْتِثْنَاءً وَ(غَيْرِ حَكِيمٍ) صِفَةً لِكَلِمَةٍ (وَاحِدٍ)، وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ نَكُونُ قَدْ فَصَلْنَا بَيْنَ الصِّفَةِ (غَيْرِ حَكِيمٍ) وَمَوْصُوفِهَا (وَاحِدًا) بِالِاسْتِثْنَاءِ (سَوَى وِلْدَةٍ)، وَهَذَا مَكْرُوهٌ (٢٤٧)، وَهُوَ مَا قَالَ بِهِ كَثِيرٌ مِنَ النُّحَوِيِّينَ الْمُتَأَخِّرِينَ أَيْضًا (٢٤٨)؛ وَمَنْ تَمَّ كَانَ تَفْضِيلُ ابْنِ جَنِّيِّ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ، فِي قَوْلِهِ: (وَالْوَجْهَ الْأَوَّلَ)، وَهُوَ مَا أَفْضَلُهُ أَيْضًا اعْتِمَادًا عَلَى الْمَعْنَى وَعَدَمِ الْفَصْلِ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ بِالِاسْتِثْنَاءِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ وُرُودِ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْفَصْلِ، عَلَى نَحْوِ مَا أَشَارَ ابْنُ جَنِّيِّ، فِي نَصِّهِ السَّابِقِ نَقْلًا عَنِ أَبِي عَلِيٍّ.

فَقَدْ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: «وَقَدْ جَاءَ الْفَصْلُ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ بِمَا لَا يَتَعَلَّقُ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَهَذَا عَلَى قِيَاسِ الصَّلَةِ يَقْبَحُ، إِلَّا أَنْ ذَلِكَ فِي الصِّفَةِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ أَسْهَلَ مِنْهُ فِي الصَّلَةِ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ قَدْ تَكُونُ إِلَّا تَلْزَمَ لَزُومَ الصَّلَةِ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَنْقَطِعُ عَنِ الْمَوْصُوفِ، وَتَخْتَصُّ بِإِعْرَابٍ يَنْفَرِدُ بِهَا دُونَ الْمَوْصُوفِ، فِي نَحْوِ نِدَاءِ الْمُفْرَدِ، فَمِنْ ذَلِكَ... وَقَوْلِ الْآخَرِ:

أَمَرْتُ مِنَ الْكَتَّانِ حَئِطًا وَأَرْسَلْتُ رَسُولًا إِلَى أُخْرَى قَرِيبًا يُعِينُهَا  
فَقَوْلُهُ: (إِلَى أُخْرَى) مُتَّصِلٌ بِالْإِرْسَالِ، وَقَرِيبًا صِفَةُ لَجْرِيٍّ، فَفَصَلَ بَيْنَهُمَا بِهِ،  
(وَتُعِينُهَا) قَدْ فَصَلَ بِقَوْلِهِ (قَرِيبًا) بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَوْصُوفِ، فَهَذَا النَّحْوُ مِنَ الْفَصْلِ  
يُمْتَنَعُ فِي الصَّلَةِ وَالْمَوْصُولِ، وَهُوَ فِي الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ كَأَنَّهُ أَسْهَلَ لِمَا ذَكَرْتُ  
لَكَ» (٢٤٩).



وهو نصٌّ، يَتَّضِحُ مِنْ خِلالِهِ أَنَّ الْفِصْلَ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ قِيَّاسِهِ عَلَى الصَّلَةِ مَعَ مَوْصُولِهَا، فَإِنَّهُ فِي الصِّفَةِ مَعَ مَوْصُوفِهَا قَدْ يُتَرَخَّصُ فِيهِ، فَيَكُونُ أَسْهَلَ مِنَ الصَّلَةِ مَعَ مَوْصُولِهَا؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ قَدْ تَنْقَطِعُ عَنِ الْمَوْصُوفِ، فَيَكُونُ لَهَا إِعْرَابٌ جَدِيدٌ، لَا يَتَّصِلُ بِالْمَوْصُوفِ.

هذا، وفي عودَةٍ إِلَى نَصِّ ابْنِ جَنِّيٍّ أُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ قَدْ أُرْدِفَ إِشَارَتَهُ لِمَا أُنشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ بِمَا قَدْ يَدُورُ فِي خَلْدِ إِنْسَانٍ مَّا، مِمَّا يُعَدُّ فِي إِطَارِ الْجَائِزِ وَغَيْرِ الْجَائِزِ نَحْوِيًّا، فَأُشَارُ إِلَى جَوَازِ جَعْلِهَامَا جَمِيعًا وَصَفَيْنِ، وَعَدَمِ جَوَازِ كَوْنِهُمَا اسْتِثْنَاءَيْنِ، كَمَا لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَنْصِبَ بِالْفِعْلِ الْوَاحِدِ ظَرْفَيْنِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ. وَكَمَا لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تُعَدِّي مَا يَتَعَدَّى إِلَى الْوَاحِدِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ، نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَشَتَمْتُ خَالِدًا، وَلَا يَجُوزُ جَعْلُهَامَا اسْتِثْنَاءَيْنِ، الثَّانِي بَدَلٌ مِنَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الثَّانِي لَيْسَ كَمَعْنَى الْأَوَّلِ. وَلَا يَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَى الْغَلَطِ؛ لِأَنَّ هَذَا بَدَلٌ لَا يَجُوزُ فِي قِرْآنٍ وَلَا شِعْرٍ، وَفِي كُلِّ مَا سَبَقَ مَا يَدُلُّ عَلَى دِقَّةِ نَظَرِ ابْنِ جَنِّيٍّ وَسَعْيِهِ إِلَى الْوَضُوحِ النَّصِيِّ.



## المبحث الخامس: تَصْرُفُ الظَّرْفِ (فَوْقَ)

أشار ابنُ جنِّي إلى أنَّ (فَوْقَ) قد تخرُجُ عن النَّصْبِ على الظَّرْفِيَّةِ إلى الاسمِيَّةِ الخالصةِ، بجرِّها، وذلك في تعليقه على قولِ أبي صخرِ الهذليِّ: (من الطَّويل)

فَأُقْسِمُ بِاللَّهِ الَّذِي اهْتَرَزَ عَرْشُهُ      عَلَى فَوْقِ سَبْعِ لَا أَعْلَمُهُ بَطْلًا  
بِأَنَّ لَيْلَى فِي الْفَوَادِ عَاقَةٌ      عَلَى الْيَأْسِ يَوْمًا مَا سَقَى الشَّرْبَ النَّخْلًا  
فقال: «أخلصَ «فوق» اسمًا، ألا تراه أدخلَ «على» عليها، فعلى هذا يجوزُ أنْ تقولَ: «فوقك رأسك» كقولك: «أعلاك رأسك»، و«أعلاك» مرفوعٌ بالابتداء، وقوله: «على فوق سبع» يدفعُ إنشادَ أبي عليِّ بيتَ الكتابِ: (من الطَّويل)

له مَا رَأَتْ عَيْنَ الْبَصِيرِ وَفَوْقَهُ      سماءُ الإلهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا  
وكان يقولُ: إِنَّ السَّابِعَةَ هِيَ الْعَرْشُ، وَهِيَ الَّتِي أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «سَمَاءُ الْإِلَهِ» (٢٥٠).

ولبيان ذلك أُشيرُ إلى تصريحِ ابنِ مالكٍ بأنَّ «الخرُوجَ عنِ الظَّرْفِيَّةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِدُخُولِ حَرْفِ جَرٍّ، فَإِنَّهُ لَا يُعْتَدُّ بِهِ. فَلِذَلِكَ يُحَكَّمُ بَعْدَ تَصْرُفِ (قَبْلَ) وَ(بَعْدَ) وَ(لَدُنْ) وَ(عِنْدَ) حَالَ دُخُولِ (مِنْ) عَلَيْهِنَّ. وَإِنَّمَا يُثْبِتُ تَصْرُفُ الظَّرْفِ بِالِإِضَافَةِ إِلَيْهِ، أَوْ الْإِخْبَارِ عَنْهُ، نَحْوُ: (اعْتَكَفْتُ نِصْفَ الْيَوْمِ) وَ(الْيَوْمُ مُبَارَكٌ)» (٢٥١).

وهو ما أشار إليه السيوطي في قوله: «وَأَمَّا الْمُعْرَبُ مِنْهَا، فَذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّ «فوق»، و«تحت» لا يتصرَّفانِ أصلاً، قال أبو حيان: وَنَصَّ الْأَخْفَشُ، فقال: اعلم أنَّ العَرَبَ تقولُ: فَوْقَكَ رَأْسَكَ، وَتَحْتَكَ رِجْلَكَ، لا يَخْتَلِفُونَ فِي نَصْبِ الْفَوْقِ وَالتَّحْتِ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَسْتَعْمِلُوهُمَا إِلَّا ظَرْفَيْنِ أَوْ مَجْرورَيْنِ بـ «مِنْ». قال تعالى: ﴿فَحَرَ عَلِيَهُمُ السَّقْفَ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ (٢٥٢) وقال: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ (٢٥٣) وقد جاء جرُّ فوقِ بـ «على»، في قوله:

فَأُقْسِمُ بِاللَّهِ الَّذِي اهْتَرَزَ عَرْشُهُ      عَلَى فَوْقِ سَبْعِ لَا أَعْلَمُهُ بَطْلًا  
وبالباة في قوله: لَسْتُ رَهْنًا بِفَوْقِ مَا اسْتَطِيعُ، وكلاهما شاذٌّ (٢٥٤).

وبمقارنته ما سبق مِنْ رَأْيِ هَؤُلَاءِ النَّحَاةِ نَرَى ابْنَ جِنِّي فِي نَصِّهِ السَّابِقِ  
يَجِيزُ مَا مَنَعُوهُ وَجَعَلُوهُ شَاذًا، مِنْ تَصَرُّفِ (فَوْقَ) وَجَرِّهَا بِحَرْفِ الْجَرِّ (عَلَى)، وَهُوَ  
مَا أجازَهُ فِي (تَحْتَ) أَيْضًا، فِي غَيْرِ التَّمَامِ، فَقَدْ أَجَازَ أَنْ تَقَعَ مَفْعُولًا بِهِ فِي تَعْلِيْقِهِ  
عَلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ: (مِنْ الكَامِلِ)

وَلَقَدْ شَهِدْتُ الحَيْلَ يَوْمَ طِرَادِهَا فَطَعَنْتُ تَحْتَ كِنَانَةِ الْمُتَمَطِّرِ  
فَقَالَ: «تَحْتَ فِي هَذَا المَوْضِعِ مَنْصُوبَةٌ عَلَيَّ أَنَّهَا مَفْعُولٌ بِهَا، وَلَيْسَتْ هُنَا ظَرْفًا؛  
أَي: طَعَنْتُ مَا تَحْتَ كِنَانَتِهِ أَوْ جَعِبْتَهُ، يَعْنِي جَنْبَهُ، وَالْفَتْحَةُ فِيهَا فَتْحَةُ المَفْعُولِ بِهِ،  
لَا فَتْحَةُ الظَّرْفِ؛ وَاسْتُعْمِلَ الظَّرْفُ اسْمًا، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الشَّعْرِ. وَهُوَ أبلغُ مِنْ أَنْ  
تَجْعَلَ تَحْتَ هُنَا ظَرْفًا؛ لِأَنَّكَ حِينَئِذٍ تُرِيدُ طَعَنْتُ فِي ذَلِكَ المَوْضِعِ، وَلَيْسَ المَعْنَى  
عَلَيْهِ، إِنَّمَا المَعْنَى: أَنَّكَ طَعَنْتَ المَوْضِعَ نَفْسَهُ» (٢٥٥).

وَأَمَامَ هَذَا الطَّرْحِ أَقُولُ: لَمَّا كَانَ مِنَ الجَائِزِ نَحْوِيًّا أَنْ يُجَرَّ (فَوْقَ، وَتَحْتَ) بِمَنْ،  
وَهُوَ مَا جَاءَ بِهِ القُرْآنُ الكَرِيمَ، فَإِنَّهُ لَا مَانِعَ مِنَ القَوْلِ بِأَنَّهُ يُمْكِنُ جَرُّهُمَا أَيْضًا بِعَلَى،  
عَلَى نَحْوِ مَا قَالَ بِهِ ابْنُ جِنِّي مُسْتَنَدًا إِلَى السَّمَاعِ، وَهُوَ مَا يُفْضِي إِلَى القَوْلِ بِكَوْنِ  
(تَحْتَ) مَفْعُولًا بِهِ، وَبِذَلِكَ يَكُونُ النَّصُّ دَالًّا عَلَى القَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ، وَلَيْسَ العَكْسُ؛  
وَمِنْ ثَمَّ نُرَاجِعُ قَوَاعِدَنَا، فَنُذَرِّجُ فِيهَا هَذِهِ المُلَاحَظَةَ، وَنَتَخَلَّصُ مِنَ الخِلَافِ  
وَالقَوْلِ بِالسَّنَدِ



# الفصل الخامس

## التوايح



## المَبْحَثُ الْأَوَّلُ: النَّعْتُ

جاءت الإشارة إلى النعت لدى ابن جنّي في موضعين يتّصلان بتوجيه عدم المطابقة في النعت، أولهما خاصٌ بجوازِ وَصْفِ الواحدِ بالجمعِ كَجَوَازِ وَصْفِ الجمعِ بالواحدِ، وذلك في تعليقه على قول أبي قُلابَة: (من الكامل)

أَمِنَ القَتُولِ مَنَازِلُ وَمُعَرَّسُ كَالوَشْمِ فِي ضَاجِي الذَّرَاعِ يُكَرَّسُ  
رِذْعُ الخُلُوقِ بِجِلْدِهَا فَكَأَنَّهُ رِيْطُ عِتَاقٍ فِي المَصَانِ مُضَرَّسُ  
فقال: «قال: (المصان) حيث يُصان. اغلَمَ أَنَّهُ يريدُ هنا المَوْضِعَ المُسْتَقَرَّ، كالبيتِ والغُرْفَةِ والخزانة، ونحو ذلك ممَّا لا يُنْقَلُ، فجرى مجرى المَدْخَلِ والمُخْرَجِ؛ أي: موضع الدُّخُولِ والخروج، ولو أراد الظَّرْفَ الذي يُصانُ فيه، كالتَّخْتِ والصندوقِ لَقَالَ: (مِضُون) كالمِحْلَبِ والمِخِيْطِ والمِقْطَعِ والميزر، ونحوه ممَّا يُنْقَلُ وَيُسْتَعْمَلُ، وكان حينئذٍ يجبُ فيه تصحيحُ العين، كما تصحُّ في مِرْوَحَةٍ ومِسْوَرَةٍ؛ لأنَّه منقوصٌ، ممَّا لا بدَّ مِنْ صحته، وهو (مِفْعَال) كأنَّه مِرْوَاحٍ ومِسْوَارٍ. قال السكري: المِصَانُ كُلُّ ما صُنِّتَ به ثوبًا. هذا لفظه البتَّة، وهو فاسدٌ؛ لأنَّه إنَّ أراد موضعًا ثابتًا غير مُنتقلٍ فَتَحَهُ، وإنَّ أراد ظرفًا يُصانُ فيه الثَّوبُ، كالتَّخْتِ ونحوه كَسَرَهُ، فقال: (مِضُون) كما تقدَّم. ومثله قولهم لِلدَّرَجَةِ: (مَرْقَاة) بالفتح، وللسَّلْمِ (مِرْقَاة)، وكذلك (المِسْقَاة) الذي يُسقى فيه، والمِسْقَاةُ الإِناءُ يُسقى به وفيه. وقوله: (كُلُّ ما صُنِّتَ به ثوبًا) عبارةٌ سيِّئَةٌ ضيِّقَةٌ؛ لأنَّه كُلُّ ما صِينَ به الثَّوبُ وغيره مِنْ جميعِ المصونات، وأما وَصْفُ (الرِّيْطِ) بالجمعِ، وهو (عتاق) بالواحدِ، وهو عتيقٌ فجائزٌ، وقد ورد به القرآنُ وفصيحُ الكلامِ. قال الله سبحانه: ﴿وَيُنشِئُ السَّحَابَ اثِّقَالَ﴾ (١٢)، فجمع، وقال: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا﴾، فوحد، وكلاهما جائزٌ» (٢٥٦).

فبيتا أبي قُلابَة بينهما قوله (٢٥٧):

خَوْدٌ نَقَالَ فِي القِيَامِ كَرْمَلَةٌ دَمَتْ يَضِيءُ لَهَا الظَّلَامُ الجِنْدِسُ

ثم يواصل في البيت الذي معنا وَصَفَ هذه الشَّابَّةَ الحَيَّةَ بَأَنَّ أَثَرَ لَطْحِ الطَّيِّبِ أَوْ الرَّعْفَانِ الَّذِي تَعْلُبُ عَلَيْهِ الحُمْرَةُ وَالصُّفْرَةُ عَالِقٌ بِجِلْدِهَا، فهو يُشْبِهُ مَلَا حِفَ كِرَامًا، لم تُلْفَقْ، مُوشَّاة، بها أَثَرُ الطَّيِّ حَيْثُ تُصَان.

وإزاء هذا المعنى وذلك الخطاب أراد ابن جني لَفَتَ المُتَلْقِي إلى أَنَّ ثَمَّةَ عَدَمٍ مطابقةً بين النَّعْتِ والمنعوتِ في (رَيْطُ عِتَاقُ)، وذلك بعد أن بيَّنَ فسادَ قَوْلِ السُّكْرِيِّ: «المصان كلُّ ما صُنَّتْ به ثوبًا»، فَرَيْطُ مُفْرَدٌ و(عِتَاقُ) جَمْعٌ؛ ومن ثَمَّ كانت إشارته بجواز ذلك اعتمادًا على وَرُودِهِ في القرآنِ وفصيحِ الكلام. قال الله سبحانه: ﴿وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾، فَجَمَعَ (الثَّقَالَ) على الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِ (السَّحَابِ) مُفْرَدًا. وقد يأتي المنعوتُ جَمْعًا والنَّعْتُ مُفْرَدًا، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا﴾، فَوَحَّدَ النَّعْتَ (الأخضر)، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ المنعوتَ (الشَّجَرِ) جَمْعٌ، وكلاهما جائزٌ، والمُرَادُ بفصيحِ الكلامِ كلامُ العَرَبِ، شِعْرُهُ وَنَثْرُهُ، ذلك الكلامُ الذي وصفه في المُحتَسَبِ بقوله: «وكلام العَرَبِ لِمَنْ عَرَفَهُ، وَمَنْ لَا يَعْرِفُهُ؟ أَلَطْفُ مِنَ السَّحْرِ، وَأَنْقَى سَاحَةً مِنْ مَشُوفِ الْفِكْرِ، وَأَشَدُّ تَسَاقُطًا بَعْضًا عَلَى بَعْضٍ، وَأَمْسُ تَسَانَدًا نَفْلًا إِلَى فَرْضٍ»<sup>(٢٥٨)</sup>.

أما الموضوعُ الآخرُ، فَمِثْلُهُ مِثْلُ الْأَوَّلِ، لَكِنَّهُ يَزِيدُ عَلَيْهِ بِجَوَازِ كَوْنِ الكَلِمَةِ صِفَةً لِأُخْرَى فِي الظَّاهِرِ وَجَوَازِ كَوْنِهَا صِفَةً لِغَيْرِهَا فِي البَنِيَةِ العَمِيقَةِ عَلَى تَوَجِيهِ أُخْرٍ، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى قَوْلِ أَبِي صَخْرٍ: (مِنَ الطَّوِيلِ)

وَرُكْبَانِ أَنْضَاءٍ يَبُلُّ رِحَالَهُمْ ضَرْبُ عَثَانِينَ مِنَ التَّلْجِ بَارِدِ  
فقال: «القوافي مجرورة، قال: ويروى: (مِنَ اللَّيْلِ). ظاهرُ الأمرِ في (بارد) أنَّ يكونَ صِفَةً لـ(عثانين)، وإنَّ كانَ جَمْعًا مُتَناهِيًا، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ شَابَهُ الوَاحِدَ بَأَنَّ جُمِعَ، فَقِيلَ:

وَهُنَّ يَعْلُكُنَ حَدَائِدَاتِهَا

قرأته على محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى، وأنشدنا أبو علي:

قَدْ جَرَّتِ الطَّيْرُ أَيَامِنَا      قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا قَطِينًا  
هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِينَا

وحكى أبو الحسن: «صواحبأت يُوسُف» و«مواليأت العَرَبِ»، فلما جُمِعَ جَمْعُ الواحدِ جازَ أَنْ يُوصَفَ بلفظِ الواحدِ، وَوَجْهُ آخِر: وهو أَنْ يَكُونَ صِفَةً (ضريب) إِلَّا أَنَّهُ ألحقه ياءِ الإضافة توكيدًا لمعنى الصِّفَةِ، كقولِ العجاج:

غُضِفَ طَوَاهَا الْأَمْسَ كَلَابِي

وقد تقدّم القولُ عليه، وكذلك أراد (باردي) فلما وَقَفَ خَفَفَ، وَذَكَرَ البردَ مع التَّلْجِ توكيدًا<sup>(٢٥٩)</sup>.

فبيئتُ أبي صخرٍ من قصيدة يمدحُ فيها خالدَ بنَ عبد العزيز بن عبد الله بن خالد بن أسيدٍ، وبعده يقول<sup>(٢٦٠)</sup>:

غَدَوْا وَمَدَاهُمُ خَالِدٌ، وَرِكَابُهُمْ      بَجَنَّبِي مُنِيرٍ لَاحِبٍ ذِي عَوَانِدِ  
فَجَلَى قَتَامَ النَّخْسِ عَنْهُمْ فَأَسْفَرُوا      أَعْرُ مِنْ الْأَعْيَاضِ لَيْسَ بِجَامِدِ  
ومن خلالِ هذه الأبياتِ جميعًا يتَّضح لنا أَنَّ الشَّاعَرَ يَريدُ أَنْ يَقولَ: وَرَبُّ رُكبانِ مِنَ النَّاسِ، أَنهَكهَمُ الهُزَالُ مِنْ قِلَّةِ العيشِ في فصلِ الشِّتاءِ، قد بَلَ رِحالَهُمْ أَوَّلُ الصَّقِيعِ أو الجليدِ الباردِ المُحَمَّلِ بالتَّلْجِ، قد غَدَوْا قاصدين خالداً، فأعطاهم، وأزال النَّخْسَ عنهم، ورجعوا فرحين، وجوههم شديدةُ البياضِ.

وقد أشار ابن جني في تفاعله مع خطابِ أبي صخرٍ إلى أَنَّ كلمة (بارد) فيها وجهان، أولهما أَنَّها في ظاهرها صِفَةٌ (عثانين)، وإن كان (عثانين) جَمْعًا مُتناهياً، فقد شَابَهَ الواحدَ بأنَّ جُمِعَ، على نحو ما وردَ في الشَّعْرِ المذكورِ لدى ابن جني في نَصِّه، فعلى سبيلِ المِثالِ نلاحظُ أَنَّ مُفردَ (أيامنينا) يمينٌ، وقد جُمِعَ على (أيمان) ثُمَّ جُمِعَ على (أيامين)، وهو ما جُمِعَ بدورِهِ جَمْعٌ مُذَكَّرٌ سالماً على (أيامنين)، وهذا ومثله



تناوله أبو عليّ في باب «مِمَّا كُسِّرَ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَجُمِعَ بَعْدَ التَّكْسِيرِ عَلَى حَدِّ التَّنْثِيَةِ»<sup>(٢٦١)</sup>، وما حكاه أبو الحسن الأخفش: «صَوَابَاتُ يَوْسُفَ» و«مَوَالِيَاتُ الْعَرَبِ»، حَيْثُ جَمَعَ (صَوَابٍ) بِالْأَلْفِ وَالنَّاءِ، وَكَذَلِكَ (مَوَالِي) عَلَى نَحْوِ مَا جُمِعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ<sup>(٢٦٢)</sup>، فَلَمَّا جُمِعَ (عَثَانِينَ) جَمَعَ الْوَاحِدِ جَازًا أَنْ يُوصَفَ بِلَفْظِ الْوَاحِدِ (بَارِدٍ).

هذا، ومن باب إعطاء الكلام حقه الإشارة إلى أن عدم المطابقة في بيت أبي صخر، قد تكون من باب مراعاة المعنى، إذ إن المعنى على نحو ما سبق في الشرح: قد بلّ رجالهم أول الصقيع، فالمراد ضريب عثون بارد، وقد جاءت المطابقة في قول ذي الرمة<sup>(٢٦٣)</sup>:

يَزْقُدُ فِي ظِلِّ عَرَّاصٍ، وَيَطْرُدُهُ حَفِيفٌ نَافِجَةٌ عُثْنُونُهَا حَصِبٌ  
والوجه الآخر: أن تكون صفة (ضريب) إلا أنه ألحقه ياء الإضافة ببارد توكيداً  
لمعنى الصفة، فأراد (باردي)، كقول العجاج:

غُضِفُ طَوَاهَا الْأَمْسِ كَلَابِي

فَلَمَّا وَقَفَ حَقْفَ، وَأَشَارَ ابْنُ جَنِّي أَيْضًا إِلَى أَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ الْبَرْدَ مَعَ التَّلْجِ تَوْكِيدًا، مُصْرِحًا بِذِكْرِ مَا اقْتَضَاهُ الْكَلَامُ وَعَدَمَ الْاِكْتِفَاءِ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْهُ، مِنْ بَابِ الْاِحْتِيَاظِ لِلْمَعْنَى النَّصِيَّةِ، عَلَى نَحْوِ مَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾<sup>(٢٦٤)</sup> وقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾<sup>(٢٦٥)</sup>؛ ومن ثم كانت أهمية كلمة (بارد) في مكانها راجعة إلى ما يتصل بالمعنى، بالإضافة إلى أنها أدت إلى صحة القافية برويتها المراد<sup>(٢٦٦)</sup>.

\* \* \*

## المَبْحَثُ الثَّانِي: العَطْفُ

جاءت الإشارةُ إلى قضايا العطف لدى ابن جنِّي في موضعين، أولهما خاصٌّ بالعطفِ على المعنى وترجيجه، والآخرُ خاصٌّ بِعَطْفِ المعرفةِ على النكرة والفرق بين ذلك وبين التثنية، وذلك فيما يلي:

### (أ) -العطف على المعنى أو على التَّوَهُّمِ:

جاء ذلك في تعليقه على قول أُسَيْدِ بْنِ أَبِي إِيَاسٍ: (مِنَ الطَّوِيلِ)

فَقَدْنِي وَإِيَاهُمْ فَإِنَّ أَلْقَ بَعْضَهُمْ يَكُونُوا كَتَعْجِيلِ السَّنَامِ الْمُسْرَهْدِ  
فقال: «عطف (إِيَاهُمْ) على المعنى، وذلك أَنَّ (نِي) مِن قَدْنِي، وإنَّ كانت مجرورةً بإضافة (قد) إليها، فإنَّها في المعنى منصوبةٌ، ألا ترى أَنَّ معنى (قَدُّكَ) ليكفك، و(قَدْنِي) بمعنى لِيكْفِنِي»<sup>(٢٦٧)</sup>.

فبيت إِيَاسٍ تقدَّمَ عَرَضُهُ في الفصل الثَّانِي عِنْدَ الحَدِيثِ عَنِ اسْتِعْمَالِ (إِيَا) ضَمِيرِ جَرٍّ، وهنَا أُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ إِزَاءُ المعنى المُتَقَدِّمِ ذِكْرَهُ هُنَاكَ أَنَّ مِنْ بَابِ تَفَاعُلٍ ابن جنِّي مَا لَجَأَ إِلَيْهِ مِنَ العَطْفِ عَلَى المعنى أَوْ عَلَى التَّوَهُّمِ؛ لتفسيرِ نَصْبِ كلمة (إِيَاهُمْ)، فأشار إلى أَنَّهَا معطوفةٌ عَلَى المعنى؛ فكان الضميرُ (الياء) في (نِي) مِن (قَدْنِي) منصوبًا في المعنى، على الرَّغْمِ مِنْ جَرِّهِ بإضافة (قَدُّ) إِلَيْهِ، مِنْ مُنْطَلِقِ أَنَّ معنى (قَدُّكَ) لِيكْفِكَ، و(قَدْنِي) بِمعنى لِيكْفِنِي، وهو ما يَنْبَغُ مِنْ خِلالِهِ أَنَّهُ لَا وَجُودَ للعاملِ فِي اللَّفْظِ، بل هو مُتَوَهُّمٌ، بَقِيَ أَثَرُهُ عَلَى المعطوفِ (إِيَاهُمْ)، فَنَصِبَ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ حَمْلَهُ عَلَى اللَّفْظِ أَجُودٌ<sup>(٢٦٨)</sup>، لَكِنَّ ابنَ جنِّي يَفَسِّرُ وَجْهَ النَّصْبِ فِي (إِيَاهُمْ)، مُقَرَّرًا بِهَذَا العطفِ، بِسَبَبِ أَنَّهُ يُؤْمِنُ بِنظريَّةِ العاملِ، حيثُ يَصِحُّ دُخُولُ العاملِ المُتَوَهُّمِ عَلَى المعمولِ (إِيَاهُمْ)؛ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ العطفُ هُنَا ذَا عِلَاقَةٍ بِالمعنى، مُفَادَهَا اشْتِرَاكُ المعطوفِ وَالمعطوفِ عَلَيْهِ فِي الاكْتِفَاءِ المَلْحُوظِ مِنْ قَوْلِهِ: (فَقَدْنِي).

## (ب)- عطف المعرفة على النكرة والفرق بين ذلك وبين التثنية:

جاء ذلك في سياق تناوله قول مُلِيحِ بْنِ الْحَكَمِ: (من البسيط)

سِغْلَةٌ ظَلَمَاءُ حَزَفٌ لَا تُورَعُهَا      خِشَاشَةٌ مِثْلُ جِجْلِ السَّاقِ وَالْمَسْدُ

فقال: «عَطَفَ المَعْرِفَةَ عَلَى النُّكْرَةِ، والعطفُ نَظِيرُ التَّثْنِيَةِ، وأنت لا تجمعُ في التَّثْنِيَةِ بين المَعْرِفَةِ والنُّكْرَةِ، وفرقٌ بينهما الذي جاء هذا لأجله أَنَّ العطفَ يتباينُ وفيه الاسمان، ويمتاز أحدهما من صاحبه، والتَّثْنِيَةُ يُصَاحُ لها، فلا يكونان إلا من لفظٍ واحدٍ... ومِمَّا جاء من عَطَفِ المَعْرِفَةِ عَلَى النُّكْرَةِ قولُهُ:

أَزْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ      وَهِيَ ثَلَاثُ أُنْزَعٍ وَالْإِضْبَعُ  
إِلَّا أَنَّ النُّكْرَةَ الَّتِي هِيَ (خِشَاشَةٌ) موصوفةٌ، فهي أقرب من المَعْرِفَةِ»<sup>(٢٦٩)</sup>.

فبَيْتٌ مُلِيحٍ مِنْ قَصِيدَةٍ، يتحدَّثُ فيها عن (ليلي) ووَجِدَهُ بها وَحُزِنَهُ عَلَيْهَا، وحالِ المُبغِضِينَ لهما، وكونه أصبحَ ذا شبيبةٍ؛ ومن ثَمَّ فَذَكَ عَهْدَ الشُّوقِ وَرَقَّتُهُ وحرارتهُ، وهو جَهْلٌ وَقَلَّةُ عَقْلِ؛ ولذلك يَلجأُ إِلَى النَّاقَةِ؛ لتفريجِ هَمِّهِ وَتَسْلِيَتِهِ<sup>(٢٧٠)</sup>، فيقولُ قبل البيتِ الذي معنا بثلاثة أبيات<sup>(٢٧١)</sup>:

بَلْ سَوْفَ تُسَلِّيكَ عَن لَيْلَى وَذِكْرِكِهَا      حَزَفٌ تَعَنَى بِأَطْرَافِ الشَّبَابِ أُجْدُ

دَفْقَاءُ لِلرَّيْحِ فِيمَا بَيْنَ مَرْفَقِهَا      وَبَيْنَ كَلْكَلِهَا مَجْرَى وَمَطَرْدُ

تُرِيحُ فِي مِثْلِ جَفْرِ المَاءِ يَفْرُجُهُ      لِمَخْرَجِ الرُّبُو مِنْهَا لَهْجَمٍ سَنَدُ

وفي البيتِ الذي معنا يَصِفُ النَّاقَةَ بِأَنَّها نَشِيطَةٌ، تُسَجِرُكَ بِنشاطِها مثل سَحْرَةِ الجِنِّ، لا يَكْفُها العُودُ الذي يُجْعَلُ فِي أَنْفِ البَعِيرِ، كالجِجْلِ فِي السَّاقِ، ولا يَكْفُها الحَبْلُ شَدِيدُ القِتْلِ، وهو ما يَتَّضِحُ مِنْ خِلالِهِ أَنَّ ثَمَّةَ جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ خَبْرِيَّةٍ مَنْفِيَّةٍ (لا تُورَعُهَا خِشَاشَةٌ مِثْلُ جِجْلِ السَّاقِ وَالْمَسْدُ) مُتَّخِذَةً نَمَطًا: (حرف النفي + الفِعل + المفعول به + الفاعل + النَّعْت + المضاف إليه المُتكرِّر + حرف العطف +

المعطوف)، وهو ما يُعْرَبُ عن عَطْفِ المعرفة (المَسَد) بالواو على النَّكْرَةِ (خِشَاشَةٌ). ذلك العطف الذي تفاعل ابنُ جَنِّي مِنْ خِلالِهِ نَحْوِيًّا مع خطابِ (مُلِيحِ بنِ الحَكَمِ)، فأشار إلى أَنَّ الشَّاعَرَ قد عطفَ المعرفةَ على النَّكْرَةِ، مُشِيرًا إلى أَنَّ العطفَ نظيرُ التَّنْيَةِ، ونحن لا نجمعُ في التَّنْيَةِ بين المعرفةِ والنَّكْرَةِ، والفرق بينهما الذي جاء في بيت الهذليِّ لأجلِهِ أَنَّ العطفَ يتباينُ وفيهِ الاسمان، ويمتازُ أحدهما من صاحبه، والتَّنْيَةُ يُصاغُ لها، فلا يكونانِ إِلَّا مِنْ لفظٍ واحدٍ، ومِنْ عَطْفِ المعرفةِ على النَّكْرَةِ مَا جاء في قولِ الشَّاعِرِ:

أَزْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ      وَهِيَ ثَلَاثُ أُنْزَعٍ وَالْإِصْبَعُ  
فَقَدْ عَطَفَ الْمَعْرِفَةَ (الْإِصْبَعُ) عَلَى النَّكْرَةِ (ثَلَاثُ).

لكنَّ النَّكْرَةَ (خِشَاشَةٌ) في بيتِ مُلِيحٍ موصوفةٌ؛ ومن ثَمَّ فَهِيَ أَقْرَبُ إلى المعرفةِ؛ ولذلك جاز عَطْفُ المعرفةِ عليها.

ومنه قولُ الشَّاعِرِ:

أَيُّ فَنَى هَيْجَاءَ أَنْتَ وَجَارِهَا      إِذَا مَا رِجَالٌ بِالرِّجَالِ اسْتَقَلَّتْ  
قال سيبويه: «ف(الجارُّ) لا يكون فيه أبدًا ههنا إِلَّا الجَرُّ؛ لأنَّه لا يريدُ أَنْ يجعلَهُ جَارَ شَيْءٍ آخَرَ فَتَى هَيْجَاءَ، ولكنَّه جعلَهُ فَتَى هَيْجَاءَ وَجَارَ هَيْجَاءَ، ولم يُرِدْ أَنْ يعنِي إنسانًا بعينه؛ لأنَّه لو قال: (أَيُّ فَتَى هَيْجَاءَ أَنْتَ وَزَيْدٌ)، لَجَعَلَ زَيْدًا شريكَهُ في المَدْحِ. ولو رفعَهُ على أَنْتَ، لو قال: (أَيُّ فَتَى هَيْجَاءَ أَنْتَ وَجَارُهَا)، لم يكن فيه معنى (أَيُّ جَارِهَا) الذي هو فيه معنى التَّعَجُّبِ» (٢٧٢).

ومِنْ بابِ الفائدةِ النَّصُّ على أَنَّ هذا الضَّرْبَ مِنَ العطفِ ينبغي أَلَّا يُفَسَّرَ في ضوءِ القواعدِ النَّحْوِيَّةِ الجافَّةِ فَحَسْبُ، غيرَ مربوطٍ بسياقه النَّصِّيِّ، فأرى مِنْ بابِ التَّفَاعُلِ رَبَطَهُ بسياقه ومُحاوَلَةَ التَّعَايُشِ مع الخطابِ، فابنُ جَنِّي على الرَّغْمِ مِنْ عدمِ

تفصيله ونفاذه إلى ما وراء البنية الظاهرة في بيت (مُليح)، فإنَّ الإشارة تكفيه تاركًا ذلك لنا، وبإمعان النَّظَرِ أرى أنَّ ما لجأ إليه الشَّاعرُ قد هدفَ مِنْ ورائه إلى أنَّ ثَمَّةَ إبهامًا في المُرادِ مِنْ جِنْسِ الحَبْلِ (المَسَد)، قصدَ المجيءَ به بعد التخصيصِ الموجودِ بكلمة (خِشاشة) الموصوفةِ بقوله: (مِثْلُ جِجْلِ السَّاقِ) مُرادًا بها العودُ الذي يُجَعَلُ في أنْفِ البعيرِ، كالجِجْلِ في السَّاقِ؛ للدَّلالةِ على أنَّ النَّاقَةَ المُتحدِّثَ عنها لا يَكْفُها ذلك العودُ الذي يُشْبِهُ في تقييدهِ قَيْدَ الجِجْلِ بالحبلِ في السَّاقِ، بل لا يَكْفُها جِنْسُ الحَبْلِ كُلِّهِ مُجتمِعًا عليها جِجلاً لها مع عودٍ في أنْفِها مهما كان هذا العودُ، ولو كان مِثْلَ الحَبْلِ في ساقِها.



## المَبْحَثُ الثالثُ: البَدَلُ

جاءت الإشارةُ إلى البَدَلِ لدى ابنِ جنِّي في ثلاثةِ مواضعَ، أوْلُهُما خاصُّ بجوازِ البَدَلِ مِنْ ضميرِ المُتَكَلِّمِ، والثَّانِي والثَّالِثُ خاصَّانِ بغيرِ الجائزِ في البَدَلِ؛ لفسادِ المعنى، وذلك فيما يلي:

### (أ) - جوازُ البَدَلِ مِنْ ضميرِ المُتَكَلِّمِ:

جاء ذلك في تعليقه على قولِ قيسِ بنِ عيزارة: (من الطويل)

وَرَدْنَا الْفَضَّاصَ قَبْلَنَا شَيْفَاتُنَا      بَارِعَن يَنْفِي الطَّيْرَ عَنْ كُلِّ مَوْجِعٍ  
فقال: «قال: (شَيْفَاتُنَا) طلائعنا، الشَّيْفَةُ: الطَّلِيعةُ. ينبغي أَنْ يكونَ عَيْنُ الشَّيْفَةِ  
وأوًّا؛ لأنَّها (فَيْعَلَةٌ) مِنْ شافٍ يشوفُ إذا جلا... فأما رَفَعُ (شَيْفَاتُنَا)، فإنَّ شِنْتَ  
فبالابتداءِ وخبره (قبلنا) مُقَدَّمٌ عليه، وإنَّ شِنْتَ كانَ بدلًا مِنْ (نا) في (وردنا) بَدَلُ  
البعضِ، كقولك: (دخلنا الدارَ خمسةً مِنَّا وأكثرنا) ونحو ذلك. فإنَّ قُلْتَ: فكيف تجيز  
البَدَلُ مِنْ ضميرِ المتكلمِ، ألا تترك لا تُجيز: (قمتُ زيدٌ) ولا (كلمتني جعفرًا؟) قيل:  
إنَّما لا يجوز البَدَلُ مِنْ ضميرِ المتكلمِ إذا كانَ بدلَ الكلِّ... فأما بدلُ البعضِ وبَدَلُ  
الاشتمالِ، فكلاهما جائزٌ مِنْ ضميرِ المتكلمِ لِمَا في ذلك مِنْ الفائدةِ. قال وهو مِنْ  
أبياتِ الكتابِ (من الوافر):

ذَرِينِي إِنْ أَمَرَكَ لَنْ يُطَاعَا      وَمَا أَلْفَيْتَنِي جَلْمِي مُضَاعَا  
فهذا بدلُ الاشتمالِ، كذلك بدلُ البعضِ، لا فرقَ بينهما. وإذا كانَ (شَيْفَاتُنَا)  
مبتدأً، فقبلنا مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ لا محالة؛ لأنَّه خبرٌ، وإذا كانَ (شَيْفَاتُنَا) بدلًا احتملَ  
(قبلنا) أمرين: أحدهما أَنْ يكونَ مُتَعَلِّقًا بـ(وَرَدْنَا)، فلا يكونُ فيه على هذا ضميرٌ.  
والآخرُ أَنْ يكونَ حَالًا مِنْ (شَيْفَاتُنَا) فيتعلَّقُ حينئذٍ بمحذوفٍ، ويتضمَّنُ ضميره  
الذي كانَ يكونُ فيه لو ظهر، ومَنْ رَفَعَ بِالظَّرْفِ الظَّاهِرِ كانَ (شَيْفَاتُنَا) مرفوعًا  
بالظَّرْفِ، ولا ضميرَ فيه لِرَفْعِهِ الظَّاهِرِ»<sup>(٢٧٣)</sup>.

وقد سبق تناول بيت قيس هذا في الحديث عن المرفوع من جهتين، وَأَشْرَتْ  
هناك إلى مناسبة قصيدته، ووصلًا بما تقدّم، فإنّ الحديث هنا عن تفاعل ابن  
جنّي، من خلال إشارته إلى جواز البديل من ضمير المتكلم، فقد صرّح بأنّ كلمة  
(شَيِّفَاتُنَا) المراد بها (الطلائع) يمكن أن تكون بدلًا من (نا) في (وردنا) بدل  
البعض، كقولنا: (دخلنا الدارَ خمسةً منّا وأكثرنا)، ويكون المعنى على ورود  
الطلائع أيضًا، فالبديل على نيّة تكرار العامل، ولما كان الشاعِرُ يسعى إلى الإيجاز،  
فقد أسعفه إمكانية البديل في تقليل البنية الظاهرة للخطاب، فأعرب ذلك عن  
قضيه ما قال، ذلك القصدُ الكامِنُ في تقرير حُكْمِ وُرُودِهِم (الفضاض) مُجْمَلًا، ثُمَّ  
تقويته وتخصيصه، بالمجيء بالبديل (شَيِّفَاتُنَا) على سبيل التفسير بعد الإبهام  
في الضمير، في قوله: (وَرَدْنَا)؛ وَمِنْ تَمَّ كَانَ الْإِيضَاحُ وَرَفَعُ الْإِلْتِبَاسِ وَإِزَالَةُ  
التَّوَسُّعِ وَالْمَجَازِ، على نحو ما قال أبو البركات الأنباري<sup>(٢٧٤)</sup>؛ وَمِنْ تَمَّ أَعْرَبَ كُلُّ  
ذلك عن وجود مزيد اعتناء بشأن ورود الطلائع ذلك المكان المسمى (الفضاض)؛  
لِكَوْنِ الْبَدْلِ مَطْلُوبًا فِي نَفْسِهِ<sup>(٢٧٥)</sup>.

فإنّ قال قائل: فكيف تجيز البديل من ضمير المتكلم، ألا تترك لا تجيز: (قمتُ  
زيد) ولا (كلمتني جعفرًا؟) قيل: إنّما لا يجوز البديل من ضمير المتكلم إذا كان  
بدل الكل، فأما بدل البعض وبدل الاشتمال، فكلاهما جائز من ضمير المتكلم لما  
في ذلك من الفائدة، فقد قال عدي بن زيد<sup>(٢٧٦)</sup>: (من الوافر)

ذَرِينِي إِنْ أَمْرِكَ لَنْ يُطَاعَا      وَمَا الْفَيْتِنِي جِلْمِي مُضَاعَا  
فهذا بدل الاشتمال، أبدل فيه (جلمي) من ياء المتكلم في (الفيتني)، كذلك بدل  
البعض، لا فرق بينهما. وزيادة في الإيضاح أستأنس بقول ابن جنّي في التنبيه على  
شرح مُشْكَلِ أَيْبَاتِ الْحَمَاسَةِ: «وإنّما يجوز البديل من ضمير المتكلم وضمير المُخَاطَبِ  
إذا كان بدل البعض أو بدل الاشتمال، نحو قولك: عجبْتُ منك عقلك، وضربتُكَ

رَأْسَكَ... ولو قُلْتَ: قمتَ زيدُ أو مررتَ بي جعفرُ أو كَلَمْتُكَ أبا عبد الله، على البَدَلِ لم يَجُزْ، مِنْ حَيْثُ كانَ ضَمِيرًا لِمُتَكَلِّمٍ، وَضَمِيرُ الْمُخاطَبِ غايَةٌ في الاختصاص، فَبَطَلَ البَدَلُ؛ لأنَّ فيه ضربًا مِنَ البَيانِ، وقد استغنى هذا المضمَر بتعريفه»<sup>(٢٧٧)</sup>.

وإذا كان (شَيِّقَاتُنَا) مبتدأ، فقبلنا مُتَعَلِّقٌ بمحذوف لا محالة؛ لأنَّه خبرٌ، وإذا كان (شَيِّقَاتُنَا) بدلًا احتمال (قبلنا) أمرين: أحدهما أن يكون مُتَعَلِّقًا بـ (وردنا)، فلا يكون فيه على هذا ضميرٌ. والآخر أن يكون حالًا من (شَيِّقَاتُنَا) فيتعلَّق حينئذٍ بمحذوف، ويتضمَّن ضميرَه الذي كان يكون فيه لو ظهر. وعند مَنْ رفع الظَّاهِرَ بالظَّرْفِ تكونُ كلمة (شَيِّقَاتُنَا) مرفوعةً بالظَّرْفِ (قبلنا)، ولا ضميرَ فيه لرفعِه الاسم الظَّاهِرَ.

وبذلك يكون المُبَدَعُ قد قصدَ إثراءَ المعنى النَّصِّيِّ بهاتينِ الوظيفتين، وهو ما يتناسبُ مع قولِ القائلِ: «يقومُ تأويلُ الخطابِ على نسبةٍ مقصدِ إجماليٍّ إلى قائله. وكُلِّمًا سَهْلَ بناءٍ هذا المَقْصِدِ الإجماليِّ؛ (أي: كَلِّمًا كانت كُلفَةُ البناءِ أقل)، كان هذا المقصدُ الإجماليُّ ثريًّا مُرَكَّبًا، وازدادَ ميلنا إلى الحُكْمِ على الخطابِ المعنويِّ (ومُنْتَجِه) بأنَّه مُنْسَجِمٌ»<sup>(٢٧٨)</sup>.

### (ب)- غيرُ الجائزِ في البَدَلِ لفسادِ المعنى:

جاء ذلك في موضعين، أحدهما في تعليقه على قولِ أبي صخرِ الهُدلي: (من الطَّويل):

وَمَا نَزَلَ الرُّكْبَانُ بِالْحَيْفِ مِنْ مَنِيٍّ      ثَلَاثًا وَمَا خَاصَ الظَّلَامَ الكَوَاكِبُ  
حَيَاتِي وَإِنْ يُصْبِحُ صَدَايَ بِقَفْرَةٍ      تَجِرُّ عَلَيْهِ المَعْصِرَاتُ الحَوَاصِبُ  
يَرِثْنِي لَهُ الرَّاوُونَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِي      ثَنَائِي يَعْيه مَشْرِقٌ وَمَغَارِبُ  
فقال: «لا تكون (حياتي) بدلًا من (ما نزل الرُّكبانُ) لاختلافِ مقداريهما وفسادِ المعنى مع البَدَلِ، وذلك أنَّ حياته إنَّما مُدَّتْها عَمْرُ إنسان، وذلك معلومُ القَدْرِ، و(مَا نَزَلَ الرُّكْبَانُ) يطولُ جدًّا مُدَّتْه، وكذلك مُدَّةُ حَوْضِ الكواكِبِ الظلامِ، فإنَّ



قُلْتُ: فَإِذَا كَانَ الثَّانِي أَقْلَ مِنَ الْأَوَّلِ جَازَ إِبْدَالُهُ مِنْهُ كـ(ضَرَبْتُ زَيْدًا رَأْسَهُ)، وَإِنَّمَا يَقْبَحُ إِبْدَالُ الْأَكْثَرِ مِنَ الْأَقْلِ، كـ(ضَرَبْتُ رَأْسَ زَيْدٍ زَيْدًا)، لِسَلْبِ الْإِنْسَانِ وَالْعَوْدِ إِلَى الْإِسْتِبْهَامِ، قِيلَ: لِعَمْرِي إِنَّ إِبْدَالَ الْأَقْلِ مِنَ الْأَكْثَرِ سَائِغٌ، إِلَّا أَنَّهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَاسِدٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ يَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَزَالُ يَرُوي قِصَائِدَهُ فِيهِ أَبَدًا، فَإِذَا عَادَ فَقَالَ: بَلْ مُدَّةُ حَيَاتِي، فَقَدَرُ حَيَاتِهِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى امْتِدَادِ الدَّهْرِ لَا يُعْتَدُّ أَصْلًا، تَرَاجَعَ عَمَّا تَمَدَّحَ بِهِ، وَأَوْجَبَ الْحَقُّ بِشَرْطِهِ إِيَّاهُ عَلَى نَفْسِهِ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ (حَيَاتِي) مَنْصُوبًا عَلَى الظَّرْفِ بِفِعْلٍ مَحذُوفٍ، دَلَّ الْكَلَامُ عَلَيْهِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ فِيهَا بَعْدَ: أَمَدُّهُ حَيَاتِي، فَإِنِ مَثَّ رَوَى الرَّوَاةَ مَدْحِي، فَسَارَ بَعَدْنَا أَبَدًا فِي الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ»<sup>(٢٧٩)</sup>.

فَأَبْيَاتُ أَبِي صَخْرٍ مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ، بَدَأَهَا بِالْحَدِيثِ عَنْ لَيْلَى، ثُمَّ خَلَصَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ إِلَى مَدْحِ رَجُلٍ، اسْمُهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ الْمَضْرَجِيُّ، ذَكَرَهُ فِي أَبْيَاتِهِ، مُوَاصِلًا مَدْحَهُ فِي الْأَبْيَاتِ مَوْضِعَ الْحَدِيثِ<sup>(٢٨٠)</sup>.

وَفِي تَفَاعُلِ ابْنِ جَنِّيٍّ مَعَ هَذَا الْخَطَابِ نَجَدَهُ قَدْ أَشَارَ إِلَى غَيْرِ الْجَائِزِ فِي الْبَدَلِ لِفَسَادِ الْمَعْنَى، فَقَدْ صَرَّحَ بِأَنَّ قَوْلَ الشَّاعِرِ: (حَيَاتِي) لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ قَوْلِهِ: (مَا نَزَلَ الرُّكْبَانُ)؛ وَذَلِكَ لِاخْتِلَافِ مَقْدَارِيهِمَا وَفَسَادِ الْمَعْنَى مَعَ الْبَدَلِ، فَحَيَاتُهُ مُدَّتُّهَا عَمْرُؤُا إِنْسَانٍ، وَذَلِكَ مَعْلُومٌ الْقَدْرُ، أَمَّا (مَا نَزَلَ الرُّكْبَانُ) فَمُدَّتُّهُ تَطَوُّلُ جَدًّا، وَكَذَلِكَ مُدَّةُ حَوَاضِ الْكَوَاكِبِ الظَّلَامِ.

فَإِنِ قَالَ قَائِلٌ: فَإِذَا كَانَ الثَّانِي أَقْلَ مِنَ الْأَوَّلِ جَازَ إِبْدَالُهُ مِنْهُ كـ(ضَرَبْتُ زَيْدًا رَأْسَهُ)، وَإِنَّمَا يَقْبَحُ إِبْدَالُ الْأَكْثَرِ مِنَ الْأَقْلِ، كـ(ضَرَبْتُ رَأْسَ زَيْدٍ زَيْدًا)، لِسَلْبِ الْإِنْسَانِ وَالْعَوْدِ إِلَى الْإِسْتِبْهَامِ، فَإِنَّ الرَّدَّ عَلَى ذَلِكَ يَكُونُ بِأَنَّ إِبْدَالَ الْأَقْلِ مِنَ الْأَكْثَرِ سَائِغٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، لَكِنَّهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَاسِدٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ يَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَزَالُ يَرُوي قِصَائِدَهُ فِيهِ أَبَدًا، فَإِذَا عَادَ فَقَالَ: بَلْ مُدَّةُ حَيَاتِي، تَرَاجَعَ عَمَّا تَمَدَّحَ بِهِ، وَأَوْجَبَ الْحَقُّ بِشَرْطِهِ إِيَّاهُ عَلَى نَفْسِهِ، لَا سِيَّمَا أَنَّ قَدْرَ حَيَاتِهِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى امْتِدَادِ الدَّهْرِ لَا يُعْتَدُّ

أصلاً، فإذا كان كذلك كان (حياتي) منصوباً على الظرفِ بفعلٍ محذوفٍ، دلّ الكلام عليه، فكأنّه قال فيما بعد: أمدحُه حياتي، فإنّ متُّ روى الرواةُ مدجياً، فسارَ بَعْدَنَا أبداً في الشرقِ والغربِ.

وكأنّي بابنِ جنّي يرى أنّ المعنى يدلُّ على الإعرابِ، كما يدلُّ الإعرابُ على المعنى، فهو الدّاعي إلى أنّ يكونَ «تقديرُ الإعرابِ على سَمْتِ تفسيرِ المعنى، فهو ما لا غايةَ وراءه، وإنّ كان تقديرُ الإعرابِ مخالفاً لتفسيرِ المعنى تقبّلت تفسيرَ المعنى على ما هو عليه، وصحّحت طريقَ تقديرِ الإعرابِ»<sup>(٢٨١)</sup>.

وقد جاء الموضوعُ الآخرُ أيضاً في تعليقه على قولِ أبي صخرِ الهذلي: (من الكامل):

أَنْ أَرَى الَّذِي قَدْ ظَنَّ أَنْ سَتَرَى      وَضَحَ النَّهَارِ وَعَالِي النَّجْمِ  
فقال: «انتصبَ (وضَحَ النهار)، وليس يَحْسُنُ أَنْ تجعلَهُ بدلاً مِنْ الهاءِ المحذوفةِ مِنْ (ستراه)، مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ حذفَهَا للإيجازِ، والبدلُ يشابه التّوكيدَ بما فيه مِنَ التّكثيرِ والتّوكيدِ للإسهابِ، والإسهابُ ضدُّ الإيجازِ»<sup>(٢٨٢)</sup>.

وقد سبقَ بيتُ أبي صخرِ بقوله:

وَيُقَرُّ عَيْنِي وَهِيَ نَازِحَةٌ      مَا لَا يُقَرُّ بِعَيْنِ ذِي الْحِلْمِ  
ومِنْ خِلالِهِمَا مُجْتَمِعِينَ يَتَضَحُّ لَنَا أَنْ فَاعِلَ (يُقَرُّ) المصدِرُ المُووَّلُ مِنْ (أَنْ) وما بعدها في البيتِ موضعِ حديثنا. لكنّ ما يهْمُنَا إشارةُ ابنِ جنّي إلى أنّ انتصابَ (وضَحَ النهار) ليس على البدلِ مِنَ الهاءِ المحذوفةِ في (ستراه)؛ وعِلَّةُ ذلك أنّ هذه الهاءَ قد حذفَهَا الشّاعرُ للإيجازِ، والإيجازُ يتنافى مع ما في البدلِ مِنَ التّكثيرِ والتّوكيدِ للإسهابِ، فكان البدلُ مُشابهاً التّوكيدَ في ذلك، والإسهابُ ضدُّ الإيجازِ؛ وَمِنْ ثَمَّ أُشيرُ إلى أنّ نَصَبَ (وضَحَ النهارِ) هنا على الظّرفيّةِ.

وهو الأمر الذي يمكن من خلاله القول بأنَّ النَّحو لدى ابن جني ليس غايةً في ذاته، بل هو وسيلةٌ لبيانِ الطاقاتِ الإبداعيةِ في النَّصِّ؛ ومن ثمَّ كان تأكيدُه من خلالِ هذا التَّفَاعُلِ، أنَّ النَّحوَ عِلْمٌ نَصِّيٌّ، يَنْمُ عن ذكاءِ الشَّاعِرِ، وهنا يحضرنِي قولُ الدكتور مصطفى ناصف: «النَّحوُ جُزءٌ أساسيٌّ من ذكاءِ الشَّاعِرِ أو المُبدِعِ وفُطنتِه ورُوعَتِه، وليس جانبًا خارجيًا، ولا طِلاءً يُطلى به المعنى، النَّحوُ جُزءٌ أساسيٌّ ممَّا نُسمِّيهِ نشاطَ الكلماتِ في الشُّعْر، إنَّ الشُّعْرَاءَ يتخلَّونَ عن أنظمتِه نحويةٍ كثيرةٍ مُمكنة، ويصعدون إلى نظامِ نحوِيٍّ لا يُمكنُ الغضُّ منه، ما دُمنا حريصين على أن نقرأ الشُّعْرَ قراءةً دقيقةً» (٢٨٣).



## الفصل السادس

في تحليل الأساليب النحوية



## المبحث الأول: القول في (يا حبّ)

جاء ذلك في موضعٍ واحدٍ، في تعليقه على قول أبي قلابَةَ: (من الكامل)

يا حَبَّ مَا حُبُّ الْقَتُولِ وَحُبُّهَا فَلَسَّ، فَلَا يُنْصِبُكَ حُبُّ مُفْلِسٍ  
فقال: «ينبغي أن يكونَ (حَبَّ) ترخيم حَبَّة، اسمُ عَلَم، أو حُبِّي كسكْرَى أو حُبَّاء  
كوزِقَاء. وقوله: (ما حُبُّ القتل) لفظ استفهام في معنى التَّعْظِيم، كقول الله تعالى:  
﴿مَا الْحَاقَّةُ﴾ و ﴿مَا الْقَارِعَةُ﴾ ثُمَّ أُخْبِرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَقَالَ: (حُبُّهَا فَلَسَّ)؛ أي: لا  
نَيْلَ مَعَهُ. ويجوز وجه آخر، وهو أن يكونَ أراد يا حَبِّذا حُبُّ القتل، فوضع (ما)  
لإبهامها موضعَ (ذا)، إِلَّا أَنْ (ما) نكرة، فهي منصوبة الموضعِ»<sup>(٢٨٤)</sup>.

فبيئتُ أبي قلابَةَ مِنْ قَصِيدَةٍ قَالَهَا فِي يَوْمِ (الأَحْتِّ)، وَقَدْ تَنَاوَلْتُ الْبَيْتَيْنِ  
السَّابِقَيْنِ عَلَيْهِ فِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّعْتِ، وَهَذَا يُوَاصِلُ حَدِيثَهُ مَنَادِيًا إِثَّاهَا بِاسْتِخْدَامِ  
التَّرْخِيمِ مُسْتَفْهَمًا عَنْ حُبِّهَا مُعْظَمًا مُشِيرًا إِلَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي يَدِهِ مِنْهَا إِلَّا مَا فِي  
يَدِي الْمُفْلِسِ<sup>(٢٨٥)</sup>.

وإزاء هذا المعنى أعملَ ابنُ جَنِّي عقله، مُحلِّلاً قَوْلَهُ (يا حَبَّ)، فَأَشَارَ إِلَى أَنَّ  
(حَبَّ) ترخيمُ حَبَّة، اسمُ عَلَم، أو حُبِّي كسكْرَى أو حُبَّاء كوزِقَاء، وعلى ذلك يكونُ  
المعنى مُتَضَمَّنًا اسْتِمْلَاحَ الشَّاعِرِ (حَبَّة) أو (حُبِّي) أو (حُبَّاء) وَقُرْبَهَا مِنْهُ، وَأَنَّ قَوْلَ  
الشَّاعِرِ: (ما حُبُّ القتل) استفهامٌ في معنى التَّعْظِيم؛ أي: تعظيمُ هذا الحَبِّ  
والإشادةُ به، كقول الله تعالى: ﴿مَا الْحَاقَّةُ﴾ و ﴿مَا الْقَارِعَةُ﴾ ثُمَّ أُخْبِرَ بَعْدَ  
ذلك فَقَالَ: (حُبُّهَا فَلَسَّ)؛ أي: لا نَيْلَ مَعَهُ.

وقد أشار إلى جوازِ وجهٍ آخر في (يا حَبَّ) وهو أن يكونَ أراد يا حَبِّذا حُبُّ  
القتول، فوضع (ما) لإبهامها موضعَ (ذا)، إِلَّا أَنْ (ما) نكرة، فهي منصوبةُ  
الموضع، وبذلك يكون المعنى أنه يمدح حَبَّ القتل، ذلك الحَبُّ الذي يَتَّصِفُ بِأَنَّهُ  
مُبْهَمٌ، مَهْمًا وَصِفَتَهُ لَنْ تَسْتَطِيعَ سَرْدَ سِمَاتِهِ.

## المبحثُ الثاني: عِلَّةُ الفاءِ بعدِ النَّداءِ

جاء ذلك في موضعٍ واحدٍ، في تعليقه على قولِ البُرَيْقِ بنِ عياضٍ : (من الوافر)

أَلَا يَا عَيْنُ مَا فَابِكِي عُبَيْدًا وَعَبْدَ اللَّهِ وَالنَّفَرَ الْخِيَارًا

فقال: «الفاءُ بعدِ النَّداءِ سببُها عندي ما في النَّداءِ مِنْ معنى الخبر. وذلك

قولك: (ألا يا نفسُ فاصطبري)، وقولُه مِنْ البسيط:

يَا عَيْنُ فَابِكِي حَنِيفًا وَسَطَ حَيِّهِمُ الْكَاسِرِينَ الْقَنَا فِي عَوْرَةِ الدُّبْرِ

ألا ترى أنَّ معناه: أدعوك فابِكِي، كما تقول: أُثْنِي عليك فَرَدْنِي مِنْ إِحْسَانِكَ.

ويدلُّك على أنَّ في النَّداءِ طرفًا مِنَ الْخَبَرِ أَنَّ رَجُلًا لَوْ قَالَ لَهَا: (يا زانية) لَوَجِبَ عليه

الْحَدُّ، كما أنَّه لَوْ قَالَ لَهَا: (أنت زانية) كان الأمرُ كذلك»<sup>(٢٨٦)</sup>.

فابنُ جَنِّي في هذا النَّصِّ يوضِّح لنا سببَ وجودِ الفاءِ في جوابِ النَّداءِ بأنَّ النَّداءَ

يحملُ معنى الخبر، مثلُ قولنا: (ألا يا نفسُ فاصطبري)، وقولُ الشَّاعرِ: (يا عين

فابِكِي حنيفًا). ولتوضيح ذلك يشيرُ إلى أنَّ معناه: أدعوك فابِكِي، كما تقول: أُثْنِي

عليك فَرَدْنِي مِنْ إِحْسَانِكَ. ويدلُّك على أنَّ في النَّداءِ طرفًا مِنَ الْخَبَرِ أَنَّ رَجُلًا لَوْ قَالَ

لَهَا: (يا زانية) لَوَجِبَ عليه الْحَدُّ، كما أنَّه لَوْ قَالَ لَهَا: (أنت زانية) كان الأمرُ كذلك،

وعلى ذلك يكونُ المعنى في بيتِ البُرَيْقِ: أدعوك أَيُّهَا الْعَيْنُ فَابِكِي أَخِي (عُبَيْدًا)

و(عبد الله) وخيارَ النَّاسِ.

وبناءً على ذلك يمكنُ القولُ: إِنَّ الفاءَ بعدِ النَّداءِ قد أسهمتْ في الرِّبْطِ بينِ النَّداءِ (يا

عينُ) وجوابه (ابِكِي)، على نَحْوِ رَبِّطْهَا بَيْنَ اسْمِ (إِنَّ)، وهو (الموتُ) وخبرها (إِنَّهُ

مُلاَفِيكُمْ)، في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾<sup>(٢٨٧)</sup>،

وهو ما علَّقَ عليه ابنُ جَنِّي بقوله: «ولولا الصِّفَةُ الضَّامِنَةُ لمعنى الشَّرْطِ لَمَا جازَ

دخولُ الفاءِ في الخبرِ»<sup>(٢٨٨)</sup>.

وعلى الرَّغْمِ من قول الدكتور فاضل السامرائي: «والذي أراه أنَّ معنى الخبر ليس جائئاً في النداء، وإنما هو في المنادى عَلَمًا كان أو صِفَةً، ونَحْوُ هذا يكون في النَّهْيِ وسائر ضروبِ الإنشاءِ، وذلك كأنَّ تقولَ لرجلٍ تعرفه صادقًا: لا تكذبْ؛ أي: أنتَ تكذبُ، فمعنى الخبرِ ليس جائئاً مِنَ النَّهْيِ، وإنما هو مِنْ إسنَادِ الْفِعْلِ إِلَى الْفَاعِلِ»<sup>(٢٨٩)</sup>، فَإِنَّهُ يُمْكِنُ الْقَوْلُ: إِنَّ ابْنَ جَنِّي لَا يَقْصِدُ مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ أَنَّ مَعْنَى الْخَبْرِ كَامِنٌ فِي حَرْفِ النِّدَاءِ وَحَدَهُ، بَلْ يَقْصِدُ أَنَّهُ كَامِنٌ فِي حَرْفِ النِّدَاءِ مَعَ الْمُنَادَى؛ أي: في أسلوبِ النِّدَاءِ، وليس في المنادى وحده على نحو ما قال به الدكتور فاضل، وهو ما ينطبقُ على النَّهْيِ وسائرِ ضروبِ الإنشاءِ.

يَدُلُّكَ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ: «والذي أراه في هذا أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْفِعْلِ مُفَادًا مِنْ مَعْنِيَيْنِ: لَفْظِ الْمُنَادَى وَمَعْنَاهُ، إِذَا كَانَ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِنَّمَا يُفَادُ مَعْنَى الْفِعْلِ عَلَى قَدْرِ لَفْظِ الْمُنَادَى وَمَعْنَاهُ، فَإِذَا قَالَ لَهُ: يَا قَائِمُ، أُفِيدَ مِنْهُ مَعْنَى الْقِيَامِ، وَإِذَا قَالَ لَهُ: يَا قَاعِدُ، أُفِيدَ مِنْهُ مَعْنَى الْقُعُودِ... فلو كان هذا أمرًا من نفس (يا) لَمَا تَنَاوَلَ الشَّيْءَ وَضِدَّهُ، وَاسْتَمَرَّ هَكَذَا، فَقَدْ عَلِمْتَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْفِعْلِ مُفَادًا مِنْ نَفْسِ الْمَدْعُوِّ، لَا مِنْ لَفْظِ (يا)»<sup>(٢٩٠)</sup>.





## المبحث الثالث: القول في لامِ المُستغاثِ به

جاء ذلك في موضعين، أولهما في تعليقه على قولِ إياسِ بنِ جُنْدَبِ بنِ المُعْتَرِضِ: (من الوافر)

أَلَا يَا لَيْتَ شِعْرِي يَا لِقَوْمٍ أَجْهَلُ يَا ابْنَ بَجْدَةَ أَمْ غَرَامُ  
فقال: «في هذا البيتِ دلالةٌ على فسادِ قولٍ مَنْ قال: إِنَّ قولهم: (يا لزيد) معناه: يا آل زيد، ألا ترى أَنَّهُ لا تُضَافُ (آل) هذه إلَّا إلى الأخصِّ الأعرَفِ، فتقول: هؤلاء آل الله، قال سبحانه: ﴿أَدْخُلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ ﴿٤٦﴾ فلا تقول: رأيت آل رجلٍ، ولا: كلّمتُ آلَ امرأةٍ، وقد قال: (يا لقوم) وهو نكرةٌ غيرُ معرفة، فقد ثبتَ أَنَّ معناه يا قوم، وقومٌ ليس مِنَ الأعلامِ ولا مِنَ الخواصِّ»<sup>(٢٩١)</sup>.

وهو ما يتَّضحُ مِنْ خلاله أَنَّ ثَمَّةَ شيئاً قد لفتَ نظرَ ابنِ جَنِّي، فتفاعل مع هذا الخطابِ نحوياً، مُشيراً إلى أَنَّ قول مَنْ قال: في قولهم: (يا لزيد) معناه: يا آل زيد، فاسدٌ - وهو ما أوافقه عليه، بناءً على ما ذكره من أدلّةٍ - ومقصودُ ابنِ جَنِّي مَنْ القولِ الفاسدِ قولُ الكوفيين، وهو ما أنكره جمهورُ النُّحاةِ، فقد «ذهب الكوفيون إلى أَنَّ هذه اللّامَ بقيّةُ (آل) والأصلُ في يا لزيد: يا آل زيد، وزيدٌ مخفوضٌ بالإضافة»<sup>(٢٩٢)</sup>. والدليلُ النَّقْلِيُّ على فسادِ قولهم بيتُ إياسِ بنِ جُنْدَبِ بنِ المُعْتَرِضِ، فَمِنْ المعلومِ أَنَّ (آل) هذه لا تُضَافُ إلَّا إلى الأخصِّ الأعرَفِ، فتقول: هؤلاء آل الله، قال سبحانه: ﴿أَدْخُلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ ﴿٤٦﴾ فلا تقول: رأيت آلَ رَجُلٍ، ولا: كلّمتُ آلَ امرأةٍ - وهو ما قال به ابنُ سفيانِ النَّحْوِيُّ<sup>(٢٩٣)</sup> - وقد قال الشّاعر: (يا لقوم) وهو نكرةٌ غيرُ معرفة، وهو ما يُثبتُ أَنَّ معناه يا قوم، وكلمة (قوم) ليست مِنَ الأعلامِ ولا مِنَ الخواصِّ، لكي نقولَ بتعريفها، وهو ما يُفضي إلى القولِ باتِّفاقِ ابنِ جَنِّي مع جمهورِ النُّحاةِ.

وللتدليل على ذلك أيضًا كانت إشارته في الموضع الثاني، في تعليقه على قول  
غالب بن رزين: (من الطويل)

فَيَا لَوَلِيْعٍ لَوْ هَدَاكَ مُحَرَّبٌ إِلَى يَوْمِهِ لَمْ يُمَسِ ظِمَانٌ جَائِعًا  
فَقَالَ ابْنُ جَنِّي: «وهذا أيضًا مما يدلُّ على أنَّ: يا لبكرٍ ويا لزيدٍ إنما معناه: يا  
بكرٌ ويا زيدٌ، وليس كما يُظنُّ به أنَّ معناه: يا آلَ بكرٍ، ألا تراه قال: لو هداك، ولم  
يقُل: لو هداكم، فكأنَّه قال: (يا وليعة لو هداك)»<sup>(٢٩٤)</sup>.

فقد اتَّخذ ابنُ جِنِّي مِنْ بَيْتِ (غالب بن رزين) وسيلةً للتدليل على ما ذكره -  
فيما سبق - بخصوصِ كَوْنِ أَصْلِ (يا لبكرٍ، يا لزيدٍ، يا لقوم) هو (يا بكرٌ، يا زيدٌ، يا  
قومٌ)، وليس معناه (يا آلَ بكرٍ، يا آلَ زيدٍ، يا آلَ قوم). ومِمَّا يُدَلُّ على ذلك أيضًا أنَّ  
غالبَ بنَ رزينٍ الهدليَّ قال: لو هداك، فدَلَّ على أنَّ المقصودَ مِمَّا قَبْلَهُ المُفْرَدُ، وليس  
الجماعة، فكان المعنى: يا وليعة، ولو كان المراد: (يا آلَ وليع) لقال: لو هداكم؛  
ومن ثَمَّ كان معنى الكلام (يا وليعة لو هداك)، وهو ما يدلُّ على أنَّ ابنَ جِنِّي كان  
يسعى إلى إعطاءِ الكلامِ حَقَّه مِنْ المعنى والإعرابِ في تفاعله النحويِّ مع خطابِ  
الهدليين، مِنْ خلالِ كتابه التَّمَامِ في تفسيرِ أشعارِ هُذَيْلٍ، مُتَّخِذًا مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ  
وَالشَّعْرِ الْعَرَبِيِّ أدلَّةً نَقْلِيَّةً، يُعَضِّدُ بِهَا ما يراه.

\* \* \*



## الفصل السابع

بين الصّرفِ والمَنْعِ منه



## المبحث الأول: الممنوع من الصِّرف

### ١- الممنوع للعلمية والتأنيث:

جاءت الإشارة إلى الممنوع من الصِّرف للعلمية والتأنيث لدى ابن جنِّي في موضعين، أولهما في تعليقه على قولِ سلمى بن المُقعدِ القرمي: (من الكامل):

لَمَّا عَرَفْنَا أَنَّهُمْ آتَاؤُنَا      قُلْنَا وَشَمْسَ لَنَخْضِبُنَّهُمْ دَمًا

فقال: «شَمْسُ: صَنَمٌ أَقْسَمَ بِهِ. ينبغي أن يكون قولهم على هذا (عبد شمس) غير مصروفٍ، إنما أرادوا به عبدَ هذا الصَّنم، فأضافوه إليه على اعتقادهم في الأصنام أنها آلهة لهم كما قالوا: عبد العزى وعبد اللات وعبد يغوث، ونحو ذلك، ويكون هذا الصَّنم مُعْتَقَدًا فيه التَّأنيث، كتأنيث اللات والعزى والسَّجَّة والبَجَّة، ونحو ذلك من الأصنام؛ فلذلك لم تُصَرَّفَ شَمْسٌ. فإن قلت: ما أنكرت أن يكون هذا الصَّنم مُذَكَّرًا إلا أنه لم تُصَرَّفَ شَمْسٌ؛ لأنها مؤنثة؟ قيل: هذا ظاهرٌ عنَّا؛ وذلك أن المُذَكَّرَ إذا سُمِّيَ بمؤنثٍ ثلاثيِّ صُرفٍ، نحو رَجُلٍ سَمَّيْتَهُ هِنْدًا وَجُمْلًا وَقَدَمًا وَكَبِدًا، فكذلك لو كان هذا الصَّنم مُذَكَّرًا لَوَجِبَ إذا سُمِّيَ بِشَمْسٍ أَنْ يُصَرَّفَ أيضًا، وقد كان أبو علي - رحمه الله - يقول في قولهم: (عبد شمس) وتزكهم صَرَفَ (شمس) إنما ذلك؛ لأنه ذهب فيه إلى الشَّيء بعينه، كقول الخليل في الحارث والعبَّاس، وإن شَمْسَ مِنْ قَوْلِهِمْ: عبد شَمْسٍ، كقولهم (من الكامل):

وإلى ابن أُمِّ أَنَسٍ أَرْحَلَ نَأَقَتِي

جعل (أناس) كأنه هو الأم، فدخله تأنيثُ الأمِّ فلم يصرِفُه» (٢٩٥).

فمن الملاحظ أن سلمى بن المُقعدِ القرمي يُقسِم بِشَمْسٍ لِيُخَضِّبُونَ (حيًا من الأزدي بحلية، يُقال لهم: ثابر) دمًا؛ وذلك أنه كان من شأن بني صاهلة قوم سلمى بن المُقعدِ أنه غَزَا منهم سبعة نَفَرٍ، يريدون حيًا من الأزدي بحلية، يُقال لهم: ثابر، حتَّى قَدِمُوا، فقتلتهم ثابرٌ إلا رجلًا منهم واحدًا، انفلت، فبلغ ذلك بني صاهلة، وهم

بمكان اسمه (نَخْلَة)، فغضب سلمى بنُ الْمُقْعَدِ الْقَرْمِيِّ، وحلف لا يَمَسُّ رَأْسَهُ غَسْلًا وَلَا دُهْنًا حَتَّى يَقْتُلَ بِهِمْ، فغزاهم ببني صاهلة، فوجدهم بِحَلِيَّةٍ، فصَبَّحَهُمْ، وأباحوا ديارَهُمْ، فقال أبياتًا، منها البيتُ الذي معنا<sup>(٢٩٦)</sup>.

وإزاء ذلك أراد ابنُ جِنِّي النَّصَّ على أن (شمس): صنمٌ، أقسمَ به؛ وبناءً على ذلك ينبغي أن يكونَ قولُهُم على هذا (عَبْدُ شَمْسٍ) غيرَ مصروفٍ؛ لِلْعَلَمِيَّةِ والتأنيثِ، على اعتبار أنهم أرادوا به عبدَ هذا الصَّنمِ، فأضافوه إليه على اعتقادهم في الأصنام أنها آلهةٌ لهم، كما قالوا: عبد العزى وعبد اللات وعبد يعوث، ونحو ذلك، ويكون هذا الصَّنمُ مُعْتَقَدًا فيه التَّأْنِيثُ، كتأنيث اللات والعزى والسَّجَّةِ والبَجَّةِ، ونحو ذلك مِنَ الأصنامِ؛ فلذلك لم تُصَرَّفْ شَمْسٌ.

وقد بيَّن أنه إن قال قائلٌ: مَا أَنْكَرْتَ أَنْ يَكُونَ هَذَا الصَّنَمُ مُذَكَّرًا إِلَّا أَنَّهُ لَمْ تُصَرَّفْ شَمْسٌ؛ لَأَنَّهَا مُؤَنَّثَةٌ؟ قيل: هذا ظاهرٌ عَنَّا؛ أي: واضحٌ لنا؛ وذلك أَنَّ المذكَرَ إِذَا سُمِّيَ بِمُؤَنَّثٍ ثَلَاثِيٍّ صُرِفَ، نَحْوُ رَجُلٍ سَمِيَتْهُ هِنْدًا وَجُمَلًا وَقَدَمًا وَكِبْدًا، فَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ هَذَا الصَّنَمُ مُذَكَّرًا لَوَجِبَ إِذَا سُمِّيَ بِشَمْسٍ أَنْ يُصَرَّفَ أَيضًا، وَقَدْ كَانَ أَبُو عَلِيٍّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَقُولُ فِي قَوْلِهِمْ: (عَبْدُ شَمْسٍ) وَتَرَكَهُمْ صَرَفَ (شَمْسٍ) إِنَّمَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ نَهَبَ فِيهِ إِلَى الشَّيْءِ بَعِينِهِ، كَقَوْلِ الْخَلِيلِ فِي الْحَارِثِ وَالْعَبَّاسِ، وَإِنَّ شَمْسَ مِنْ قَوْلِهِمْ عَبْدَ شَمْسٍ كَقَوْلِهِمْ: (مِنَ الْكَامِلِ)

وَالْيَ ابْنِ أُمِّ أَنَسٍ أَرْحَلُ نَاقَتِي

فقد جعل (أناس) كأنه هو الأم، فدخله تأنيث الأم فلم يصرفه.

أما الموضع الآخر، فقد كان في سياق تناوله شعر الأبيح بن مرة، حيث قول سارية بن زُنيَم: (من الوافر)

لَعَلَّكَ يَا أَبِيحُ حَسِبْتَ أَنِّي      فَتَلَّتْ الْأَسْوَدَ الْحَسَنَ الْكَرِيمَا  
أَخَذْتُمْ عَقْلَهُ وَتَرَكَتُمُوهُ      يَسُوقُ الظُّمِّيَّ وَسَطَ بَنِي تَمِيمَا

فقال: «ذهب بتميم إلى القبيلة، فلم يصرّفه، كبيت الكتاب (من الكامل):

غَلَبَ الْمَسَامِيحَ الْوَلِيدُ سَمَاحَةً      وَكَفَى قُرَيْشَ الْمُعْضِلَاتِ وَسَادَهَا  
فَإِنْ قُلْتَ: فَلَعَلَّهُ زَهَبَ إِلَى حَذْفِ التَّنْوِينِ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ كَقَوْلِهِ: (مِنَ الرَّجْزِ)

إِذَا غُطِيفُ السُّلْمِيِّ فَرًّا

قيل: ما ذهب إليه صاحب الكتاب من أنه ذهب بقريش إلى القبيلة فلم يصرّفه  
أولى، ألا تراه قال (وسادها)، ولم يقل: وسادته، وهذا هو الوجه، ونظائره  
كثيرة» (٢٩٧).

فالببيتان موضع الشاهد لسارية بن زُئيم - وهو صاحب الجيش الذي روي عن  
عمر رضي الله عنه أنه قال: «يا ساري الجبل الجبل - مخاطبًا الأبيح بن مرة، أبا  
أبي خراش قائلًا له: لعلك يا أبحظ ظننت أنني قتلت الأسود بن مرة أبا أبي خراش،  
فقد كان حسنًا كريمًا، وأخذتم ديتة، وتركتموه يسوق السؤد من الإبل وسط بني  
تميم؛ أي: أنه يعيرهم بالعقل الذي أخذوه من رثاب بن ناصرة» (٢٩٨).

وما يهمننا تفاعل ابن جنّي، بإشارته إلى أن الشاعر قد قصد بتميم القبيلة؛ فلم  
يصرّفها، على نحو ما سبق في قول عدي بن الرقاع، فقد منع صرّف (قريش) حملًا  
على معنى القبيلة، ثم أشار ابن جنّي إلى أنه إن قال قائل: فلعله ذهب إلى حذف  
التنوين في (قريش) لالتقاء الساكنين، على نحو حذفه من (غطيف) في قول  
الراجز:

إِذَا غُطِيفُ السُّلْمِيِّ فَرًّا

قيل: ما ذهب إليه صاحب الكتاب من أنه ذهب بقريش إلى القبيلة فلم يصرّفه  
أولى، فقد قال الشاعر (وسادها)، ولم يقل: وسادته، وهذا هو الوجه الأولي، ونظائره  
كثيرة» (٢٩٩)، على نحو ما قال الأعشى:

وَلَسْنَا إِذَا عَدَّ الْحَصَى بِأَقْلَةٍ      وَإِنْ مَعَدَّ الْيَوْمَ مَوِدَّ ذَلِيلِهَا



جعلَ (مَعَدَّ) اسماً للقبيلة، يدلُّك على ذلك قوله: مُودٍ نليلها. على أنه قد يجوزُ أن يقولَ: (مُودٍ نليلها) لو أراد أبا القبيلة؛ لأنَّه يريدُ: جماعة مَعَدَّ، ولكنَّ تَرَكَ الصَّرْفَ قد أعلمك أنَّه يريدُ القبيلة، وأنَّ نليلها على ذلك جاء» (٣٠٠).

## ٢ - الممنوع للعلمية مع التَّركيب أو التَّانيث:

جاءت الإشارة إلى الممنوع من الصَّرْفِ لِلْعَلْمِيَّةِ والتَّركيبِ لدى ابنِ جَنِّي في موضعٍ واحدٍ، في سياقٍ تناوَّله قول أبي صخرِ الهذلي: (من الطويل)

حَدَّثَ مُزْنَهُ مِنْ حَضْرَمُوتَ مُرْتَةً ضَجُوعٌ لَهَا مِنْهُ مُرَبٌّ وَحَالِبٌ  
فقال: «قال: (حَضْرَمُوتَ) لغتُهم، فيه عندي قولان، أحدهما: أنَّه لَمَّا كانَ عَلَمًا ومركَّبًا دخله تغييرُ الفتحة إلى الضمَّة كَأشياء تجوزُ في الأعلامِ مُختَصَّة بها، ك(مَوْهَب) و(تَهْلَل) و(حَيَوَة) و(مَعْدِي كَرِب) و(مِكْوَرَة)، وغير ذلك. والآخر: أن يكونَ لَمَّا رأى أنَّ الاسمين قد رُكِّبَا معًا وجريا مجرى الشَّبَه تَمَّ الشَّبَه بينهما، فضمَّ الميم؛ ليصيرَ (حَضْرَمُوتَ) على وزنِ (عَضْرُفُوط)، فإذا فعلتَ هذا ذهبَ في تَرَكَ صَرْفِهِ إلى التَّعْرِيفِ والتَّانيثِ لِلْبَلَدَةِ، وذلك أنَّه وإن كان في الأصلِ مُرْكَبًا فقد صارَ فيما بعدُ إلى وَزْنِ الواحدِ، وبابُ ما لا ينصرفُ أَغْلِبُ أسبابِ مَنْعِهِ الصَّرْفِ إنَّما هو شَبَه اللَّفْظِ ك(أحمد) و(يَعْفُر) و(تَنْضُب) عَلَمًا، وفي القولِ الأوَّلِ مَنْعَتِ الصَّرْفِ لِلتَّعْرِيفِ والتَّركيبِ ك(بعلبك) وبابه» (٣٠١).

فبيئتُ أبي صخرٍ مِنْ قَصِيدَةٍ يمدحُ فيها عبد العزيز المَصْرَجِيَّ (أبا خالد)، وقد سَبَقَهُ بقوله (٣٠٢):

إِذَا غَبَّتْ رَجِينًا إِيَابَكَ مِثْلَ مَا يُرَجِّي سِمَاكِي مَرْتَهُ الْجَنَائِبُ  
مُخَاطِبًا أبا خالدٍ بأنَّه إذا غاب عنهم رَجَوْا رُجُوعَهُ كَرَجَاءِ عودَةِ الذي مُطِرَ بِنُوءِ السَّمَاءِ، مَرْتَهُ - أي أَجْهَزَتْ على ما به مِنْ كَلَا - الدَّوَابُّ التي تُقَادُ، وقد حَدَّثَ سَحَابَةُ

بيضاء ذات ماءٍ من حَضْرُمُوتٍ مفازةً، لا نباتٍ فيها، تلك السَّحَابَةُ تُوصَفُ بِأَنَّهَا ضَجُوعٌ: بَطِيئَةٌ مِنْ كَثْرَةِ مَائِهَا، قَدْ أَخَذَتْ مِنَ الْمَمْدُوحِ صِفَةَ الْإِقَامَةِ بِالْمَكَانِ (مُرْبٌ) وَكَثْرَةَ الْعَطَاءِ (حَالِبٌ) (٣٠٣).

هذا، وقد تفاعل ابنُ جَنِّيٍّ مع هذا الخطابِ مُشيرًا إلى أَنَّ كَلِمَةَ (حَضْرُمُوت) بضمِّ الميمِ لُغَةٌ هُذَيْلٌ، وَأَنَّهُ قَدْ مَنَعَ الصَّرْفَ لِلْعَلَمِيَّةِ مَعَ التَّرْكِيبِ أَوْ لِلْعَلَمِيَّةِ مَعَ التَّأْنِيثِ؛ وَمَنْ تَمَّ قَالَ: فِيهِ عِنْدِي قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَمَّا كَانَ عَلَمًا وَمُرْكَبًا دَخَلَ تَغْيِيرُ الْفَتْحَةِ إِلَى الضَّمِّ كَأَشْيَاءِ تَجُوزُ فِي الْأَعْلَامِ مُخْتَصَّةً بِهَا، كـ(مَوْهَب) وَ(تَهْلَل) وَ(حَيَوَّة) وَ(مَعْدِي كَرِب) وَ(مَكْوَزَة)، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَلَمْ يَكْتَفِ ابْنُ جَنِّيٍّ بِذَلِكَ، بَلْ أَشَارَ إِلَى أَنَّ ثَمَّةَ وَجْهًا آخَرَ، تَسَبَّبَ فِي الْمَنْعِ مِنَ الصَّرْفِ، وَهُوَ الْعَلَمِيَّةُ وَالتَّأْنِيثُ؛ وَمَنْ تَمَّ قَالَ: وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ لَمَّا رَأَى أَنَّ الْأَسْمِينَ قَدْ رُكِّبًا مَعًا وَجَزِيًّا مَجْرَى الشَّبَهَةِ تَمَّ الشَّبَهَةُ بَيْنَهُمَا، فَضَمَّ الْمِيمِ؛ لِيَصِيرَ (حَضْرُمُوت) عَلَى وَزْنِ (عَضْرُوط)، فَإِذَا فَعَلَتْ هَذَا كَانَ سَبَبَ مَنْعِهِ مِنَ الصَّرْفِ التَّعْرِيفُ وَالتَّأْنِيثُ لِلبَلَدَةِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ مُرْكَبًا، فَقَدْ صَارَ فِيمَا بَعْدَ إِلَى وَزْنِ الْوَاحِدِ، وَبَابٌ مَا لَا يَنْصَرَفُ أَغْلَبُ أَسْبَابِ مَنْعِهِ الصَّرْفِ إِنَّمَا هُوَ شَبَهُ اللَّفْظِ كـ(أَحْمَد) وَ(يَعْفُر) وَ(تَنْضُب) عَلَمًا.

### ٣- الممنوع للعلمية وزيادة الألف والنون:

جاءت الإشارةُ إلى الممنوعِ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ وَزِيَادَةِ الْأَلْفِ وَالنُّونِ لَدَى ابْنِ جَنِّيٍّ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، فِي سِيَاقِ تَنَاوُلِهِ قَوْلَ مُلَيْحِ بْنِ الْحَكَمِ: (مَنْ الْبَسِيطُ) لَا تُسْتَزَادُ وَلَا تَتَّنَّبِي بِرَاكِبِهَا إِذَا تَفَاضَلَتِ الْعِيدِيَّةُ النَّجْدُ فَقَالَ: «قَالُوا: النَّجُودُ الْمَاضِيَّةُ، وَلَا تَتَّنَّبِي بِرَاكِبِهَا؛ أَي: لَا تُؤَخَّرُهُ حَتَّى يَنْتَبُوا عَلَيْهِ، وَالْعِيدِيَّةُ: الْإِبِلُ مَنْسُوبَةٌ إِلَى عَيْدَانَ بْنِ مَهْرَةَ. يَنْبَغِي عَلَى هَذَا الْقَوْلِ أَنْ يَكُونَ الْعِيدِيَّةُ مِمَّا غَيَّرَتْهُ يَاءُ الْإِضَافَةِ، كَقَوْلِهِمْ فِي أَمْسٍ: أَمْسِي، وَفِي الدَّهْرِ: دُهُرِي، وَفِي

الحمض: إبل حُمُضِيَّة، وفي الرَّمَلِ: رُمْلِيَّة، ونظائره كثيرة. وأمَّا (عِيدَان) فينبغي أن يكونَ مِنْ نَخْلَةِ عِيدَانَةَ أَنْ يَنْصَرَفَ؛ لِأَنَّ النُّونَ أَصْلِيَّةٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ (عَدَنَ بِالْمَكَانِ)؛ أَي: أَقَامَ بِهِ، وَذَلِكَ لِطَوْلِ لَبْثِ النَّخْلِ، وَإِنْ كَانَ (عِيدَان) كَرِيحَانَ إِذَا جَعَلْتَهُ (فَيَعْلَانُ) مُخَفَّفًا، فَإِنَّهُ لَا يَنْصَرَفُ»<sup>(٣٠٤)</sup>.

ففي هذا النَّصِّ نلاحظُ إشارةَ ابنِ جَنِّيِّ إِلَى أَنَّ كَلِمَةَ (العِيدِيَّةِ) مِمَّا غَيَّرْتَهُ ياءَ النَّسَبِ، كَقَوْلِهِمْ فِي أَمْسٍ: أُمْسِي، وَفِي الدَّهْرِ: دُهُرِي، وَفِي الحَمْضِ: إِبِلُ حُمُضِيَّة، وَفِي الرَّمَلِ: رُمْلِيَّة، وَنظائِرُهُ كَثِيرَةٌ.

وَأَمَّا (عِيدَان) فَإِذَا كَانَ مِنْ نَخْلَةِ عِيدَانَةَ فَيَنْصَرَفُ؛ لِأَنَّ النُّونَ أَصْلِيَّةٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ (عَدَنَ بِالْمَكَانِ)؛ أَي: أَقَامَ بِهِ، وَذَلِكَ لِطَوْلِ لَبْثِ النَّخْلِ، وَإِنْ كَانَ (عِيدَان) كَرِيحَانَ إِذَا جَعَلْتَهُ (فَيَعْلَانُ) مُخَفَّفًا، فَإِنَّهُ لَا يَنْصَرَفُ، عَلَى اعْتِبَارِ مَجِيءِ الألفِ والنُّونِ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، فَهَمَا زَائِدَتَانِ، فَقَدْ جَاءَ فِي المَنْصَفِ «قال أبو الفتح: يقول: إِذَا وَجَدْتَ كَلِمَةً فِي صَدْرِهَا ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ مِنَ الأَصْلِ، وَفِي آخِرِهَا أَلِفٌ وَنُونٌ، فَاقْضِ بزيادةِ الألفِ والنُّونِ، وَإِنْ لَمْ تَعْرِفِ الاشتقاقَ؛ لكَثْرَةِ مَا جَاءَتْ زَائِدَتَيْنِ فِيما عُرِفَ اشتقاقه، نَحْوُ: سِرْحَانِ، وَسَعْدَانِ. وَليسَ يَرِيدُ أَنَّكَ كُلِّمَا وَجَدْتَ اسْمًا فِي آخِرِهِ أَلِفٌ وَنُونٌ قَضَيْتَ بزيادةِهما، هَذَا خَطَأً... أَلَا تَرَى أَنَّ النُّونَ فِي فِدَانٍ، وَعِنَانٍ، وَسِنَانٍ: لَمْ، وَليسَتْ زَائِدَةٌ. وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَتِ الكَلِمَةُ مَكْرَّرَةً، حَكَمْتَ بِأَنَّ النُّونَ غَيْرُ زَائِدَةٍ... وَكَذَلِكَ لَوْ جَاءَ شَيْءٌ نَحْوُ (رُؤْمَانٍ، وَمُرَّانٍ) لَمْ تَقْضِ بزيادةِ النُّونِ إِلاَّ بِثَبَّتْ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ النُّونُ أَصْلًا، وَإِنْ قَضَيْتَ بزيادةِ نُونِهِ بِغَيْرِ ثَبَّتٍ، فَهُوَ وَجْهٌ، أَلَا تَرَى أَنَّ فِي الحَدِيثِ: «أَنَّ قَوْمًا مِنَ العَرَبِ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُمْ: مَنْ أَنْتُمْ؟ فَقَالُوا نَحْنُ بَنُو غَيَّانٍ. فَقَالَ لَهُمْ: بَلْ أَنْتُمْ بَنُو رَشْدَانَ» أَفَلَا تَرَاهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَيْفَ تَكَرَّرَ هَذَا الاسْمُ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهُ مِنَ الغَيِّ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: بَلْ أَنْتُمْ بَنُو رَشْدَانَ؛ لِأَنَّ الرُّشْدَ ضِدُّ الغَيِّ. فَقَدْ دَلَّ هَذَا مِنْ مَناهِبِ العَرَبِ عَلَى أَنَّهُ إِذَا جَاءَ مُضَاعَفٌ فِي آخِرِهِ أَلِفٌ وَنُونٌ، نَحْوُ رُؤْمَانٍ، وَعِدَانٍ، وَإِبَّانٍ، فَسَبِيلُكَ أَنْ تَحْكَمَ فِيهِ بزيادةِ النُّونِ»<sup>(٣٠٥)</sup>.

وهو مَا يَتَّضِحُ مِنْ خِلَالِهِ اسْتِشْهَادُ ابْنِ جَنِّي بِالْحَدِيثِ الشَّرِيفِ، لِلتَّدْلِيلِ عَلَى مَا يَقُولُهُ. وَلَمَّا كَانَ هَذَا الْحَدِيثُ دَالًّا عَلَى فَصَاحَتِهِ، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَيَتَّضِحُ مِنْ خِلَالِهِ أَنَّهُ كَانَ يُخَاطَبُ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ بِلُغَتِهِمْ، وَوَارِدًا فِي كُتُبِ الطَّبَقَاتِ، وَلَيْسَ حَدِيثًا مُرْسَلًا، فَإِنَّ فِي ذَلِكَ مَا يُسَوِّغُ الْاسْتِشْهَادَ بِهِ<sup>(٣٠٦)</sup>.

وهنا أُشِيرُ إِلَى أَنَّ ابْنَ جَنِّي يَرَى جَوَازَ الْاسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ، وَهُوَ خِلَافُ مَا أَدَلَّى بِهِ الدُّكْتُورُ فَاضِلُ السَّامِرَائِيِّ فِي قَوْلِهِ: «أَبُو الْفَتْحِ لَا يَرَى الْاسْتِشْهَادَ بِالْحَدِيثِ وَابْنُ هِشَامٍ يُكْتَرُ مِنْهُ... وَأَمَّا أَبُو الْفَتْحِ فَإِنَّهُ - كَمَا عَلِمْنَا - يَقِفُ مِنْهُ مَوْقِفَ سَائِرِ النُّحَاةِ؛ أَي: لَا يَرَى الْاسْتِشْهَادَ بِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ مِنْ أَنْ يَذَكَرَ الْحَدِيثَ تَأْيِيدًا لِرَأْيِ قَرَرِهِ أَوْ أَصْلٍ اسْتَنْبَطَهُ، أَمَّا أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ هُوَ الْأَصْلُ الَّذِي يَرُدُّ الْقَاعِدَةَ أَوْ يُقَرِّرُ الْأَصْلَ أَوْ يَنْقُضُهُ، فَذَلِكَ مَا لَمْ نَرَهُ فِي كُتُبِ أَبِي الْفَتْحِ»<sup>(٣٠٧)</sup>. فَإِنَّ نَظْرَةَ مُتَأَنِّيَةً بِكُتُبِ ابْنِ جَنِّي، لَا سِيَّمَا الْخِصَائِصُ لِتُبَيُّنِ اسْتِشْهَادِهِ بِالْحَدِيثِ وَاحْتِجَاجِهِ بِهِ - وَهُوَ مَا سَرَدْتَهُ الدُّكْتُورَةُ خَدِيجَةُ الْحَدِيثِي، وَفَصَّلَهُ غَيْرُهَا، فَلَا دَاعِيَ لِلإِطَالَةِ بِهِ - وَلَمْ لَا، وَهُوَ الَّذِي صَاحَبَ أَبَا عَلِيٍّ الْفَارِسِيَّ أَرْبَعِينَ سَنَةً، وَقَدْ اعْتَمَدَ الْفَارِسِيُّ الْأَحَادِيثَ فِي احْتِجَاجَاتِهِ اللَّغْوِيَّةِ وَالنُّحْوِيَّةِ وَالصَّرْفِيَّةِ، بِالإِضَافَةِ إِلَى أَنَّا لَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ اللَّغْوِيِّينَ مَنْعَ الْاسْتِشْهَادَ بِالْحَدِيثِ غَيْرَ ابْنِ الضَّائِعِ وَأَبِي حَيَّانَ وَالسِّيُوطِي<sup>(٣٠٨)</sup>.

#### ٤- الممنوع للعلمية ووزن الفعل:

جاءت الإشارة إلى الممنوع من الصّرف للعلمية ووزن الفعل لدى ابن جنّي في سياق تناوله قول مليح بن الحكم: (من الطويل)

وَهُنَّ مُنَاخَاتُ بِأَجْرَعٍ تَغْتَدِي بِأَيْدِي لَهَا فِيهِنَّ لِسَدُومَ طَرُوحٍ  
فَقَالَ: «لَمْ يَصْرِفْ (أَجْرَع) وَإِنْ كَانَ قَدْ اسْتَعْمَلَ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ بِتَكْسِيرِهِ عَلَى  
الْأَجْرَعِ دُونَ الْجُرْعِ، فِي هَذَا شَاهِدٌ لَامْتِنَاعِ سَبِيوِيهِ مِنْ صَرْفِ (أَحْمَر) إِذَا سُمِّيَ بِهِ  
ثُمَّ أَشَاعَهُ، وَنَكَرَهُ»<sup>(٣٠٩)</sup>.

فالشاعرُ يتحدثُ عن العيسِ وهنَّ مُبركاتٌ بالمكانِ المُسمَّى (أَجْرَع)، وعند غُدُوها تعدُّو مادَّةً في سيرها كمنَّ يمدُّ يده نحو الشَّيء. لكنَّ ابنِ جنيٍّ قد أُلْمَحَ إلى أنَّ الشَّاعرَ قد منعَ كلمةَ (أَجْرَع) مِنَ الصَّرْفِ، لِلْعَلَمِيَّةِ وَوَزْنِ الْفِعْلِ، فَجُرَّتْ بِالْفَتْحَةِ نِيَابَةً عَنِ الْكِسْرَةِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ اسْتَعْمَلَ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ بِتَكْسِيرِهِ عَلَى الْأَجْرَاعِ دُونَ الْجُرْعِ، ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّ فِي هَذَا شَاهِدًا لَامْتِنَاعِ سَبِيْبِيهِ مِنْ صَرْفِ (أَحْمَر) إِذَا سُمِّيَ بِهِ ثُمَّ أَشَاعَهُ، وَنَكَرَهُ.

#### ٥- الممنوعُ للعلميَّةِ وألفِ التَّأنيثِ الممدودة:

جاءت الإشارةُ إلى الممنوعِ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ وَأَلْفِ التَّأنيثِ الممدودةِ لَدَى ابْنِ جَنِيٍّ فِي سِيَاقِ تَنَاوُلِهِ قَوْلَ مُلَيْحِ بْنِ الْحَكَمِ: (مِنَ الطَّوِيلِ)

تَذَكَّرْتُ لَيْلَى يَوْمَ أَصْبَحْتُ قَافِلًا      بِرِيزَاءِ وَالذُّكْرَى تَشُوقُ وَتَشَعْفُ

فقال: «قال: (رِيزاءُ) أَرْضٌ خَشِنَةٌ أَوْ بَلَدٌ، يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ (رِيزاءُ) هُنَا عَلَمًا مَعْرِفَةً؛ لَامْتِنَاعِ صَرْفِهَا، وَلَوْ كَانَتْ نَكْرَةً لَانصرفت؛ لِأَنَّ (فِعْلاء) يَنْصَرَفُ، نَحْوُ: عِلْبَاءِ وَقِيْقَاءِ وَرِيزاءِ لِلأَرْضِ الْخَشِنَةِ» (٣١٠).

فالشاعرُ يَشيِّرُ إلى أَنَّهُ قَدْ تَذَكَّرَ (لَيْلَى) يَوْمَ أَصْبَحَ آتِيًا أَهْلَهُ، بِتِلْكَ الْبَلَدَةِ الْمُسَمَّاةِ (رِيزاءُ) - بِفَتْحِ الرَّايِ - مُقَرَّرًا بِأَنَّ الذُّكْرَى تَجْعَلُ الشُّوقَ شَدِيدًا، وَتَجْعَلُ الْحُبَّ يُحْرِقُ الْقَلْبَ مَعَ لَذَّةِ.

وإزاءَ هَذَا الْخِطَابِ وَكُونَ (رِيزاءُ) عَلَمًا مَعْرِفَةً أَشارَ ابْنُ جَنِيٍّ إلى أَنَّها مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ، بِالإِضَافَةِ إلى أَلْفِ التَّأنيثِ الممدودةِ، مُبَيِّنًا أَنَّها لو كَانَتْ نَكْرَةً لَانصرفت؛ لِأَنَّ (فِعْلاء) يَنْصَرَفُ، نَحْوُ: عِلْبَاءِ وَقِيْقَاءِ وَرِيزاءُ - بِكَسْرِ الرَّايِ - لِلأَرْضِ الْخَشِنَةِ؛ وَبِنَاءٍ عَلَيْهِ فَالأَلْفُ الممدودةِ فِي (فِعْلاء)، مِثْلَ (عِلْبَاءِ، وَقِيْقَاءِ، وَرِيزاءُ) لَيْسَتْ لِلتَّأنيثِ، إِنَّمَا هِيَ لِلإِلْحاقِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَهُوَ ما عَلَيْهِ أَلْفُ (فِعْلاء)

المضمومة الفاء، نحو (قوباء)، أمّا في (فَعْلَاء) المفتوحة الفاء، فالهمزة للتأنيث، نحو (زَيْزَاء) بِفَتْحِ الزَّايِ وحمراء وصفراء<sup>(٣١١)</sup>؛ ومن ثَمَّ فزَيْزَاءُ فِي بَيْتِ مُلِيحِ بْنِ الْحَكَمِ يُفْصَدُ بِهَا تِلْكَ الْبَلَدَةُ الْمَسْمَاةُ بِهَذَا الْإِسْمِ أَوْ الْمَكَانَ الْمُسَمَّى بِذَلِكَ، فَمُنِعَتْ مِنَ الصَّرْفِ، وَهَذِهِ لُغَةٌ هُدَيْلٌ، قَالَ ابْنُ يَعِيْشٍ: «وَالزَّيْزَاءُ الْأَرْضُ الْغَلِيظَةُ الْمَسْتَوِيَّةُ الَّتِي لَا شَجَرَ فِيهَا، وَاحْدَتُهَا زِيْزَاءٌ، وَقِيلَ هِيَ الْمَفَازَةُ الَّتِي لَا أَعْلَامَ فِيهَا، وَهَمَزَتُهُ لِلِالْحَاقِ بِنَحْوِ حَمَلَاقٍ وَسِرْدَاحٍ، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ مَنقَلِبَةٌ عَنِ أَلْفٍ مُنقَلِبَةٌ عَنِ يَاءٍ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ظُهُورُهَا فِي دِرْحَابِيَّةٍ، لَمَّا بُنِيَتْ عَلَى التَّأْنِيثِ عَادَتْ إِلَى الْأَصْلِ، وَلُغَةُ هُدَيْلٍ زَيْزَاءٌ بِفَتْحِ الزَّاءِ كَالْقَلْقَالِ، وَهَمَزَتُهُ عَلَى هَذَا مَنقَلِبَةٌ عَنِ يَاءٍ، وَوَزْنُهُ فَعْلَالٌ، وَالْأَوَّلُ فَعْلَاءٌ، وَقَوْلُهُمْ فِي الْجَمْعِ زِيْزَاءٌ عَلَى أَنَّ الْعَيْنَ يَاءٌ، وَرَوَى سِيبَوِيهٌ بِبِيْدَاءٍ، وَهِيَ الْأَكْمَةُ نَاتُ الْحَجَارَةِ، وَالْجَمْعُ بِيْدٌ، وَالْمَجْهَلُ الْقَفْرُ، الَّذِي لَا عِلْمَ فِيهِ، وَهِيَ صِفَةٌ لِبِيْدَاءٍ، وَمَنْ رَوَى زَيْزَاءً إِضَافَةً إِلَى الْمَجْهَلِ، وَقَدْ حُذِفَ الْمَوْصُوفُ؛ أَي: مَكَانَ مَجْهَلٍ»<sup>(٣١٢)</sup>.

وهو ما يَتَضَحُّ مِنْ خِلَالِهِ أَنَّ تَفَاعُلَ ابْنِ جَنِّي كَانَ فِي مَوْضِعِهِ، ففِي النَّصِّ عَلَى أَنَّهَا مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ عِلَاقَةٌ بِالْمَعْنَى النَّصِّيَّةِ، مِنْ مُنْطَلَقِ كَوْنِهَا بُقْعَةً مُسَمَّاءَةً بِهَذَا الْإِسْمِ. أَضِفْ إِلَى ذَلِكَ أَنَّ الْمَنْعَ مِنَ الصَّرْفِ قَدْ أُسْهِمَ فِي تَوْافُقِ النَّظَامِ النَّحْوِيِّ مَعَ النَّسْجِ الشَّعْرِيِّ، فَلَا يَخْفَى عَلَى الْقَارِئِ الْكَرِيمِ أَنَّ (زَيْزَاءً) لَوْ كَانَتْ مَصْرُوفَةً لَنُؤِنَتْ، وَالتَّنْوِينُ هُنَا يُؤَدِّي إِلَى كَسْرِ الْوِزْنِ، بِعَدَمِ اسْتِقَامَةِ التَّفْعِيلَةِ الثَّانِيَةِ (مَفَاعِيلُنْ) فِي عَجْزِ الْبَيْتِ، وَهُوَ مَا تَرْتَّبَ عَلَيْهِ صِحَّةُ الْقَافِيَةِ أَيْضًا.

## ٦ - الممنوع لألف التأنيث المقصورة:

جاءت الإشارة إلى الممنوع من الصرف للعلمية وألف التأنيث المقصورة لدى ابن جني في تناوله قول مليح بن الحكم: (من الطويل):  
وَأَغْلَبَ مِنْ أَعْلَامِ تَيْمَى كَأَنَّهُ إِذَا مَا أَكْتَسَى فِي طَخِيَةِ اللَّيْلِ أَكْلَفُ

فقال: «قصر الممدود، ويجب إذا قصر الممدود أن يُعامل معاملة ما ارتُجِلَ كذاك مقصورًا، فصار (تيمي) كـ(سكرى) لا يُصرف؛ لألف التَّانِيثِ المقصورة، كما لا يُصرف لها إذا كانت ممدودةً، وتُكتبُ أيضًا بالياءِ كما تُكتبُ (سكرى) كذلك؛ لأنَّها أَلْفٌ مُتْجَاوِزَةٌ لِعِدَّةِ الثَّلَاثَةِ» (٣١٣).

ومن تمام القولِ الإشارةُ إلى أنَّ بيت (مُليح) قد سبق بأربعة أبياتٍ، منها مطلع القصيدة الذي سبق تناوُلُهُ في الممنوعِ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ وَأَلْفِ التَّانِيثِ الممدودة، تتبعُهُ ثلاثة أبياتٍ، يتحدثُ فيها عن حالة عينه وقت تذكُّر (ليلي) فتارةً يُردُّ الدَّمْعَ وتارةً تفيضُ عينه وتذرفُ، وذلك بشَرْقِيِّ عَمَّانَ، فالمكانُ المُسمَّى بالمُعَرَّفِ، ثمَّ مواصلة سَيْرِهِ إلى طَوْدِ الحجازِ، فَلَفَلَفَ وجبل (أَغْلَبِ) من أعمال (تيم)، ذلك الجبلُ الذي تراه في ظُلْمَةِ اللَّيْلِ كأنَّه قد اكتسى بالسَّوَادِ (٣١٤).

وفي إطارِ تعليقِ ابنِ جَنِّيِّ على خطابِ (مُليح) أشار إلى أنَّه لجأ إلى قصرِ الممدودِ في (تيمًا)، فأصبحت (تيمي). وقد أضاف ابنِ جَنِّيِّ - وهو ما أوافقُه عليه - أنَّه إذا قصرَ الممدودُ يجبُ أن يُعاملَ معاملةَ ما ارتُجِلَ كذاك مقصورًا؛ أي: أنَّه لا يُصرفُ، فيصيرُ (تيمي) كـ(سكرى)؛ لألفِ التَّانِيثِ المقصورة، كما لا يُصرفُ لها إذا كانت ممدودةً، وتُكتبُ أيضًا بالياءِ كما تُكتبُ (سكرى) كذلك؛ لأنَّها أَلْفٌ مُتْجَاوِزَةٌ لِعِدَّةِ الثَّلَاثَةِ.



## المبحث الثاني: ما يجوز صَرْفُه

جاءت الإشارة إلى ما يجوز صَرْفُه لدى ابن جنِّي في ثلاثة مواضع، أولها خاصٌّ بجوازِ صَرْفِ ما كان من الأعجميِّ، بإدخالِ الألفِ واللامِ عليه، وذلك في سياقِ تناوله قولَ مُليحِ بنِ الحَكَمِ: (مِنَ الطَّوِيلِ)

ضَرْبِنَا بِهِنَّ الْهَامَ مِنْ كُلِّ جَائِرٍ عَنِ الدِّينِ أَوْ مِنْ تَائِهٍ مُتَّبَطِّرٍ  
فقال: «قال: (مُنْبَطِّرٍ) مُنْكَبِّرٍ، هذا يُوَكِّدُ عندك صَرْفَ ما كان مِنَ الأعجميِّ، تدخله الألفُ واللامُ، وأجراه لذلك مجرى أصولِ كلامِ العربِ؛ لدخولِ اللامِ عليه، وذلك نحوُ رجلٍ سمَّيته نيروزًا ولجامًا، ألا تراهما لدخولِ اللامِ عليهما في النِّيروزِ واللِّجامِ جاريتين مجرى القيصومِ والكتابِ، ووجهُ الدلالةِ أَنَّهُ اشْتَقَّ مِنَ البَطْرِيقِ (تَفَعَّلَ)، فقال: تبطرقُ، فهو مُتَّبَطِّرٌ، فجرى مجرى تدحرجٍ فهو مُتدحرجٌ، فالاشتقاقُ منه يلحقه بأصولِ كلامِ العربِ التي هي مصادِرُ. قال أبو عليٍّ: ومنه قول رُوَبَّة:

هَلْ يُنْجِنِي حَلْفٌ سَخْتِيَتْ أَوْ فِضَّةٌ أَوْ نَهَبٌ كَبْرِيَتْ  
قال: فسَخْتِيَتْ مِنْ سَخْتٍ، كزحليلٍ مِنْ زَحْلٍ، وإذا جازَ أَنْ يُشْتَقَّ مِنْ أعلامِ كلامِ العَجَمِ على بُعْدِها عن أصولِ كلامِ العربِ كان الاشتقاقُ مِنْ أجناسِها المشابهةِ لأجناسِ كلامِ العربِ أجوزًا، وذلك قولهم: قد تَفَزَعَنَ الرَّجُلُ، إذا طغى وعلا أمرُه، فهذا مِنْ فرعونَ، وفرعونُ عَلَمٌ، فسختيتُ مِنْ سَخْتٍ، ومُتَّبَطِّرٌ مِنْ بِطْرِيقٍ لجوازِ السَخْتِ، والبِطْرِيقُ أولى بالجوازِ»<sup>(٣١٥)</sup>.

ومن باب إعطاءِ الكلامِ حقَّه الإشارةُ إلى أَنَّ «البِطْرِيقَ بِلُغَةِ الرومِ: هو القائدُ، وجمعه بطارقةٌ. وقد تكلموا به، ولما سمعتِ العربُ بأنَّ البطارقةَ أهلُ رئاسةٍ صاروا يصفونَ الرِّئيسَ بالبِطْرِيقِ، وإنَّما يريدون به المدحَ وعِظَمَ الشَّانِ»<sup>(٣١٦)</sup>. والمعنى أَنَّ الشَّاعرَ في سياقِ حديثه عن مهاجمتِهم (جَمَعَ كَعَبٍ وَلِقَهُمْ) وضرِبَهم رأسَ كُلِّ جائِرٍ مُنْحرِفٍ عن الدِّينِ وكلِّ رِئيسٍ لهم مُنْكَبِّرٍ جَسُورٍ، يَزَكُّبُ رأسَه في الأمورِ، ذلك الرِئيسُ الذي يوصفُ باستمرارِ تكبُّره ومدَّحه وعِظَمِ شأنه لديهم.



وهو ما يَتَّضِحُ مِنْ خِلالِهِ أَنَّ الشاعِرَ قد وَصَفَ ذلكَ الجَسُورَ، الذي يَزَكِبُ رَأْسَهُ في الأُمُورِ بِأَنَّهُ دائِمٌ التَّكْبِيرُ، وذلكَ مِنْ خِلالِ صِیغَةِ اسمِ الفاعِلِ (مُتَبَطِّرِق) على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الكَلِمَةَ أَعْجَمِيَّةٌ على نَحْوِ ما سَبَقَ في كِلامِ الجِوَالِيقِيِّ؛ وَمِنْ نَمِّ فَهِيَ مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ، لَكِنَّ الشاعِرَ صَرَفَهَا، فَمَا كانَ مِنْ ابْنِ جَنِّي إِلَّا أَنْ لَفَّتْ ائْتِباها المُتَلَفِّي إلى هِذا الأَمْرِ، مُشِيرًا إلى أَنَّ هِذا يُوَكِّدُ صَرَفَ ما كانَ مِنَ الأَعْجَمِيِّ، تَدخُلُهُ الأَلْفُ وَاللَّامُ، وَأَجْراها لَذلكَ مَجْرى أَصُولِ كِلامِ العَرَبِ؛ لَدخُولِ اللَّامِ عَلِيه، وَذلكَ نَحْوُ رَجُلٍ سَمِيَتْهُ نِيروُزًا وَلِجَامًا، فَبدخُولِ اللَّامِ عَلِيهَما في النِّيروزِ وَاللِّجَامِ أَصْبَحَا جاريينَ مَجْرى القِيصُومِ وَالكِتابِ وَالْحَجْرَةِ وَغيرِ ذلكَ مِنَ الكَلِماتِ.

هَذا، وَقد بَيَّنَّ ابْنُ جَنِّي وَجَهَ الدَّلالةِ، فَأشارَ إلى أَنَّهُ اشْتَقَّ مِنَ البَطْرِيقِ (تَفَعَّل)، فَقالَ: تَبَطَّرِقُ، فَهو مُتَبَطِّرِقُ، فَجْرى مَجْرى تَدحْرَجُ فَهو مُتَدحْرَجُ، فَالاشْتِقاكُ مِنْهُ يُلْحَقُهُ بِأَصُولِ كِلامِ العَرَبِ التي هِيَ مَصادِرُ. وَقد ذَكَرَ تَعلِيقُ أَبِي عَلِيِّ الفارِسيِّ على قَوْلِ رُؤبِيَّةَ، السَّابِقِ ذِكْرَهُ بِالنَّصِّ؛ لِتَدعيمِ ما قاله، فَأشارَ إلى أَنَّ سَخَّتِيتَ (فَعْلِيلٌ) مِنْ سَخَّتِ، وَالسَّخَّتُ هُوَ الشَّدِيدُ بِالفارِسيَّةِ، كزَحْلِيلِ مِنْ بابِ زَحَلٍ، وَإِذا جازَ أَنْ يُشْتَقَّ مِنْ أَعْلَامِ كِلامِ العَجَمِ على بُغْدِها عَن أَصُولِ كِلامِ العَرَبِ كانَ الاِشْتِقاكُ مِنْ أَجْناسِها المِشابهةِ لِأَجْناسِ كِلامِ العَرَبِ أَجُوزَ، وَذلكَ قَوْلُهُم: قَد تَفَزَعَنَّ الرَّجُلُ، إِذا طَعى وَعَلا أَمْرَهُ، فَهَذا مِنْ فَرَعُونَ، وَفَرَعُونَ عَلمٌ، فَسَخَّتِيتُ مِنْ سَخَّتِ، وَمُتَبَطِّرِقُ مِنْ بَطْرِيقِ لِجِوازِ السَّخَّتِ، وَالبَطْرِيقُ أُولى بِالْجِوازِ<sup>(٣١٧)</sup>.

وَلَعَلَّهُ مِنَ المُفِيدِ هِنا الإِشارةُ إلى أَنَّ اسْتِخدامَ (مُلَيِّحِ بِنِ الحَكَمِ) اسمِ الفاعِلِ (مُتَبَطِّرِق) قَد أَسهَمَ في اسْتِقامَةِ الوَزنِ أو البَنيةِ العَرُوضِيَّةِ، وَصِحَّةِ القافيةِ، وَهو ما يُشيرُ إلى «أَنَّ هِناكَ نِوعًا مِنَ التَّماتِلِ، مِنْ جِهةِ المِكوِّناتِ وَالتَّراكيبِ وَالمِكوِّنِ الصَّرْفِيِّ الذي يَحْمِلُ العَلامَةَ الثَّابِتَةَ»<sup>(٣١٨)</sup>.

أما الموضع الثاني، فخاصٌ بجوازِ صَرْفِ (دنيا)، وقد جاء في سياقِ تناوُلِهِ قولَ  
أبي صخرِ الهذلي: (من الطويل)

فَلَا تَغْتَبِطُ يَوْمًا بِدُنْيَا وَلَوْ صَفَتْ      وَلَا تَأْمَنَنَّ الدَّهْرَ صَرْفَ الْعَوَاقِبِ  
فقال: «نَكَرَ (دُنْيَا) وهي تَأْنِيثُ الأَدْنَى، وَأَنْتَ لا تَقُولُ في الصُّغْرَى صُغْرَى، ولا  
في الكُبْرَى كُبْرَى، لَكِنَّهُ لَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا اسْمًا شُبِّهَتْ بِغَيْرِهَا مِنَ الصِّفَاتِ، نَحْوُ  
الرُّجْعَى والعُذْرَى والعُمْرَى، وقد قال العجاج:

فِي سَعْيِ دُنْيَا طَالَمَا قَدُمْتُ  
وحكى الأعرابيُّ فيها الصَّرْفَ، وقال أيضًا: شَبَّهَوهَا بِ(فُعَلَّ). .الصرف يدلُّ على  
تنقُّلِ حالِها وبُعْدِها عن حُكْمِ أخواتِها»<sup>(٣١٩)</sup>.

وهو ما يَتَّضِحُ مِنْ خِلالِهِ إِشَارَةُ ابنِ جَنِّي إلى أَنَّ الشاعِرَ قد نَكَرَ كَلِمَةَ (دُنْيَا)،  
وهي تَأْنِيثُ الأَدْنَى، مُضَيِّفًا أَنَّنَا لا نَقُولُ في الصُّغْرَى: صُغْرَى، ولا في الكُبْرَى:  
كُبْرَى، لَكِنَّهُ لَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا اسْمًا شُبِّهَتْ بِغَيْرِهَا مِنَ الصِّفَاتِ، نَحْوُ الرُّجْعَى  
والعُذْرَى والعُمْرَى، وقد قال العجاج:

فِي سَعْيِ دُنْيَا طَالَمَا قَدُمْتُ  
فقد اسْتخدِمَ العَجَّاجُ كَلِمَةَ (دُنْيَا) بِغَيْرِ الألفِ واللامِ، والقِياسُ أَنْ تَكُونَ بِالْألفِ  
وَاللَّامِ، لِأَنَّهَا صِفَةٌ في الأَصْلِ على وَزْنِ (فُعَلَى)، وهي مُؤنَّثُ الأَدْنَى، إلاَّ أَنَّهُم  
اسْتَعْمَلُوهَا اسْتِعْمَالَ الأَسْمَاءِ، إِذْ قَلَّ أَنْ يذَكَرُوا مَعَهَا موصُوفًا، فأَجْرُوهَا مَجْرَى  
الأَسْمَاءِ في اسْتِعْمَالِها بِغَيْرِ أَلِفٍ وِلامٍ، فَكانت بِمعْنَى العاجِلَةِ؛ وَمِنْ ثَمَّ انْمَحَى معْنَى  
التَّفْضِيلِ فِيها<sup>(٣٢٠)</sup>.

ولم يكتَفِ ابنُ جَنِّي بِمَا سَبَقَ، بَلْ أَشارَ إلى حِكايةِ ابنِ الأعرابيِّ الصَّرْفَ في  
(دُنْيَا)، وقال بأنَّهُم شَبَّهَوهَا بِ(فُعَلَّ)، مُزِدِّفًا هَذَا القَوْلَ بأنَّ الصَّرْفَ فِيها يدلُّ على  
تنقُّلِ حالِها وبُعْدِها عن حُكْمِ أخواتِها.

وهو ما يلاحظ من خلاله أن ابن جني لم يُقيد جوازَ صَرْفِ (دُنْيَا) بضرورة الشَّعْرِ، بل أشارَ إلى حكايةِ ابنِ الأعرابيِّ الصَّرْفَ فيها، وهو ما يُدعمُ القولَ بضرورة النَّظَرِ فيما حُرِّجَ على الضرورة، فكثيرٌ من الشُّواهدِ التي خالفت قواعدَ النُّحَاةِ عدُّوها من الضرورة، وهنا يحضُرُني قولُ الدكتور فوزي الشَّايب: «نرى أن الدكتور عفيف دمشقية قد أصابَ كِبِدَ الحقيقة، ولم يعدمِ الصَّوابَ حين قال: «وما قضيةُ الضرورةِ الشُّعْرِيَّةِ في رأينا سوى بدعةٍ من البدعِ التي أتى بها النُّحَاةُ دَعْمًا لِمَا قَعَدوه من قواعد، وفرضوه على اللُّغةِ من أصولٍ». غيرَ أنَّه إذا كان بالإمكانِ غَضُّ الطَّرْفِ عن الشُّواهدِ الشُّعْرِيَّةِ السَّابِقَةِ، فإنَّنا لا نجدُ مُسوِّعًا للقولِ بأنَّ صَرْفَ «دنيا» في قوله:

إِنِّي مُفْسِّمٌ مَا مَلَكَتْ فَجَاعِلٌ      جُزْءًا لِأَخْرَتِي وَدُنْيَا تَنْفَعُ  
كان للضرورة، فدُنْيَا «فُعَلَى» وهذه - كما نصُّوا هم على ذلك - لا يجوزُ صَرْفُهَا حَتَّى فِي الصَّرْوَةِ<sup>(٣٢١)</sup>، إذ لا فائدةٌ في صَرْفِهِ «لأنَّه مُستَوٍ فِيهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالجَرُّ؛ ولأنَّه إذا أُريدَ فِيهِ التَّنْوِينُ سَقَطَتِ الألفُ لِالتَّقاءِ السَّاكِنِينَ، فَيَنْقُصُ بِقَدْرِ مَا يَزِيدُ»<sup>(٣٢٢)</sup>. فَصَرْفُ «دنيا» ههنا دليلٌ على أنَّ الضرورةَ الشُّعْرِيَّةَ لا مدخلَ لها هنا، وأنَّها ليست هي المسؤولةُ دائِمًا وأبَدًا عن صَرْفِ ما لا يُصْرَفُ. هذا وقد روى ابنُ الأعرابيِّ «دنيا» بالصَّرْفِ، قال ابنُ جني<sup>(٣٢٣)</sup>: «وهذا نادرٌ غريبٌ، ولا نعلمُ شيئًا ممَّا في آخره أَلِفُ التَّانِيثِ مُفْرَدًا مَصْرُوفًا غيرَ هذا الحرفِ. ولو قال قائلٌ: إنَّ «دنيا» هذه المصروفةُ تكونُ مُلْحَقَةً في قولِ أبي الحسنِ بِجُحْدَبٍ لم أرَ به بأسًا»<sup>(٣٢٤)</sup>.

ومن أجل الإفادة أنقل نصَّ ابن جني في التَّنْبِيهِ على شرح مُشْكِلِ أبياتِ الحماسةِ بعدَ النَّصِّ السَّابِقِ، حيثُ زادَ الأمرَ شَرْحًا، على اعتبارِ أنَّ كتابَ التَّمَامِ مؤلَّفٌ قبلَ كتابِ (التَّنْبِيهِ)، وذلك واضحٌ من إحالاته المُتَكَرِّرةِ فِيهِ على (التَّمَامِ)، فقال: «فإنَّ قُلْتُ: فلو كانتُ أَلِفُ دُنْيَا لِلإلحاقِ، لوجبَ فِيهَا دُنُوًا، وذلك أنَّ اللامَ في نحوِ هذا إذا كانتُ أوًا فإنَّها إنَّما تُبدلُ ياءً في فُعَلَى التي أَلْفُهَا لِلتَّانِيثِ، وهذه الألفُ عندك لِلإلحاقِ، فالجوابُ: أنَّ هذا النَّحوَ لَمَّا غلبَ عليه مثالُ فُعَلَى التي أَلْفُهَا لِلتَّانِيثِ، وجاءتْ هذه

للإلحاق أجروها على المعتاد من القلب فيها، كما أنّ لأم صبيان لماً اعتادوا قلبها ألفاً مكسورة، فقلبوها لها، ثمّ زالت الكسرة إلى الضمّة، أجروها على قلبها، فقالوا: صبيان. وأيضاً فإنّ ألف الإلحاق قد تجري مجرى ألف التّأنيث، ألا تراها زائدةً مثلها وذات معنىً مثلها، نعم. وإذا جعلت ما فيه ألف الإلحاق علماً، لم ينصرف لمشابتها حينئذٍ ألف التّأنيث. فإنّ قلت: فأجز أيضاً أن يكون دُنياً على هذا فعلاً، كعوطٍ وحولٍ وسردٍ وسؤددٍ، قيل: يمنع من هذا أن صرّف الإلحاق من حيث ذكرنا أشبه بحرف التّأنيث من لام الفعل، فإذا كان إنّما تشبيهه الملحق بحرف التّأنيث على ضعفٍ وضربٍ من التّأويل، لم يتجاوز ذلك إلى تشبيهه الأصلي، أعني البدل منه بحرف التّأنيث لإفراط تباعدهما. فلو كانت دُنياً على هذا فعلاً لكانت دُنوا لا غير، كما أنّك لو بنيت مثل ذلك من دعوتٍ وعزوتٍ لقلت دُعوى وعزوى لا محالة. ولو قال قائلٌ أيضاً: إنّ دُنياً فيمن صرّف فُعيل بمنزلة عُليب لكان له وجهٌ من التّصريف، ولكنّه يبقى عليه شيان: أحدهما: قلة عُليب، فلا يُقاس عليه، والثّاني: دُنياً تأنيث الأذنى، وهذا أشدُّ شيءٍ تباعدًا عن حديث فُعيل وفُعَلل جميعاً، وهو أيضاً أحد ما يضعف كونها ألف إلحاق، فاعرف ذلك» (٣٢٥).

ولمّا كان ذلك كذلك، فقد كان الموضوع الثّالث خاصّاً بلفظ (أول)، وقد جاء الحديث عنه في تناوله قول المُدال بن المُعترض: (من السّريع)

يا عين فابكي المالكين أول الفوارس الأضاييف المٌحول  
فقال: «ويروى: فوارس، قال جَمْعُ مَالِك، وقال: الأمور التي تنزلُ بهم كأنّ الأمر حوّل من غيرهم إليهم، وقد يكون الأضاييف جمعَ ضيفٍ، كأنّه تحوّل من عند مَنْ لم يُرضَ ضيافته إليهم. هذا جميعٌ ما قاله السُّكريّ في التّفسير، وأمّا قوله: (أول) فيحتملُ أمرين، أحدهما: أن يكون نكرةً مصروفًا، كقوله: (فعلنا هذا أولاً وآخرًا)، إلا أنّه لم يُطلقه، وجاء به على قوله:

وَآخِذٌ مِنْ كُلِّ حِيٍّ عُضْمٌ

ولم يُقَلْ: عُصْمَا، وعلى قوله: (من الرَّجَزِ)

أعددتُ للوزد إذا الوردُ حَفَزَ غربًا جرورًا وجُلالًا حُرَّخَزَ ونحو ذلك. والآخر: أن يكونَ معرفةً بالمضافِ المُنقطعِ هو دونه، فيكونُ في موضعِ ضمٍّ، كقولك: (ابدأ بهذا أوَّلُ)، وقيَّده كما قيَّده في القولِ الأوَّلِ؛ لأنَّه بناه على أنَّه من السَّرِيعِ لا من الرَّجَزِ»<sup>(٣٢٦)</sup>.

وهو ما يتَّضحُ من خلالِهِ تفاعلُ ابنِ جِنِّي، بإشارتهِ إلى أنَّ السُّكْرِيَّ قال: ويروى: فوارسُ، ثُمَّ أشار إلى أنَّ المالِكينِ جَمَعُ مالِكٍ، في قوله عن السُّكْرِيَّ: (قال جمعُ مالِكٍ)، وقال: الأمورُ التي تنزلُ بهم، كأنَّ الأمرَ حوَّلَ من غيرهم إليهم، وقد يكونُ الأضايِفُ جَمَعُ ضَيْفٍ، كأنَّه تحوَّلَ من عند مَنْ لم يُرضَ ضيافتهِ إليهم، مُردفًا هذا النِّقْلَ بقوله: (هذا جميعُ ما قاله السُّكْرِيُّ في التَّفْسِيرِ)، على الرَّغْمِ مِنْ أُنْني رَجَعْتُ إلى السُّكْرِيَّ في شَرْحِهِ، فلم أجد شعرًا للمُذالِ به.

لكنَّ ما يهْمُنَا هو تفاعلُ ابنِ جِنِّي مع هذا الخطابِ مُخبرًا إيَّانا بأنَّ كلمةَ (أوَّلُ) تحتَمَلُ أمرين، أحدهما: أن يكونَ نكرةً مصروفًا، كقوله: (فعلنا هذا أوَّلًا وآخرًا)، إلا أنَّ (المُذالِ بنَ المُعْتَرِضِ) لم يُطَلِّقْ كلمةَ (أوَّلُ) بحيث تكونُ (أوَّلًا)، وجاء به على شاكلةِ كلمةِ (عُصْم) وكلمةِ (حُرَّخَز)، فيما تقدَّم من شِغْرِ في نِصِّه السَّابِقِ.

أمَّا الأمرُ الآخرُ، فهو أن يكونَ (أوَّلُ) معرفةً بالمضافِ المُنقطعِ هو دونه، فيكونُ في موضعِ ضمٍّ، كقولك: (ابدأ بهذا أوَّلُ)، وقيَّده كما قيَّده على نحوِ ما أُشيرَ إليه في الأمرِ الأوَّلِ المُحتمَلِ؛ لأنَّه بناه على أنَّه من السَّرِيعِ لا من الرَّجَزِ.

وبيانُ ذلك أنَّ وِزْنَ البيتِ وتقطيعه على كونه من السَّرِيعِ هكذا:

يا عَيْنُ فابِ / كَلِمَا لِكِي / نَ أوَّلُ      فَوَارِسَلْ / أَضَايِقَلْ / مُحُوَلَا  
مُسْتَفْعِلُنْ / مُسْتَفْعِلُنْ / فَعُولُنْ      مُتَفَعِلُنْ / مُتَفَعِلُنْ / فَعُولُنْ

وهو ما يتَّضح من خلاله أنَّ كُلاً من العروضِ والضَّرْبِ قد دخله الخَبْنُ، بحَذْفِ التَّانِي السَّاكِنِ، وكذلك الكَشْفُ، بحَذْفِ آخِرِ الوتدِ المفروقِ مِنَ التَّفْعِيلَةِ (مفعولات)؛ وَمِنْ ثَمَّ فَإِنَّ التَّقْيِيدَ فِي (أَوَّل) قد أسهم في استقامةِ وَزْنِ السَّرِيعِ، فتَحَقَّقَتِ العَرُوضُ (فَعُولُن)؛ لِأَنَّهُ لَوْ أُطْلِقَ (أَوَّل) لَكَانَتِ التَّفْعِيلَةُ (نَاوُولُو = مُتَفَعِّلُن) مِمَّا يُوْهَمُ أَنَّ البَيْتَ مَبْنِيٌّ عَلَى الرَّجَزِ، وهو ما يدحضه الشَّطْرُ التَّانِي مِنَ البَيْتِ؛ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ الجَزْمُ بِأَنَّهُ بِنَاءٌ عَلَى السَّرِيعِ لَا مِنَ الرَّجَزِ.

ولمَّا كَانَ الأَمْرُ كَذَلِكَ، فَإِنَّهُ آتَى الأَوَانُ للإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ تَفَاعُلَ ابْنِ جِنِّي نَحْوِيًّا قَدْ أُسْهِمَ فِي فَهْمِ قَوْلِ (المُذَالِ بِنِ الْمُعْتَرِضِ) إِسْهَامًا، مُفَادُهُ أَنَّهُ عَلَى كَوْنِ اِحْتِمَالِ كَلِمَةِ (أَوَّل) نَكْرَةً مَصْرُوفَةً، يَكُونُ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى التَّمْكِينِ فِي الأَسْمِيَّةِ وَالتَّخْفِيفِ، عَلَى حَدِّ قَوْلِ ابْنِ جِنِّي: «وَدَخَلَ التَّنْوِينُ الكَلَامَ عِلَامَةً لِإِلْخَافِ عَلَيْهِمُ. وَالأَمْكُنُ - عِنْدَهُمْ - وَهُوَ الوَاحِدُ النَّكْرَةُ»<sup>(٣٢٧)</sup>، ذَلِكَ التَّمْكِينُ المُفْضِي إِلَى غَلْبَةِ مَعْنَى الأَسْمِيَّةِ عَلَى مَدْلُولِ الكَلِمَةِ، فَالإِعْرَابُ مِنَ كَمَالِ الأَسْمِ، وَالتَّنْوِينُ مِنَ اكْتِمَالِيَّتِهِ<sup>(٣٢٨)</sup>؛ مِنْ مُنْطَلَقِ جَعْلِهِ دَالًّا عَلَى مَعْنَى وَظِيفِيٍّ مَّا فِي سِيَاقِهِ أَوْ فِي تَرْكِيبِهِ، وَبِنَاءٍ عَلَى ذَلِكَ يُمْكِنُ القَوْلُ بِأَنَّ (أَوَّلًا) اسْمٌ أَفَادَ الدَّلَالََةَ عَلَى الأَوَّلِيَّةِ الَّتِي بِمَعْنَى بَدَايَةِ الشَّيْءِ، غَيْرِ المُقَيَّدَةِ بِشَيْءٍ مَّا؛ أَي: أَنَّ (المُذَالِ بِنِ الْمُعْتَرِضِ) يَطْلُبُ مِنْ عَيْنِهِ أَنْ يَكُونَ أَوَّلُ شَيْءٍ تَفَعَّلَهُ هُوَ البِكَاءُ عَلَى (المَالِكِينَ) دُونَ التَّقْيِيدِ بِشَيْءٍ مَّا.

وعلى كَوْنِهَا مُعَرَّفَةً بِالمُضَافِ المُنْقَطِعِ هُوَ دُونَهُ تَكُونُ ظَرْفَ زَمَانٍ، بِمَعْنَى (قَبْلُ)، وَيَكُونُ المَعْنَى أَنَّهُ يَطْلُبُ مِنْ عَيْنِهِ أَنْ يَكُونَ بِكَأُوهَا عَلَى (المَالِكِينَ) قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، مِنْ حَيْثُ الزَّمَنُ، وَيَكُونُ بِذَلِكَ قَدْ حَذَفَ المُضَافَ إِلَيْهِ، وَنَوَى مَعْنَاهُ دُونَ لَفْظِهِ، مُشِيرًا إِلَى أَنَّ الدَّلَالََةَ عَلَى الأَوَّلِيَّةِ مُقَيَّدَةٌ بِشَيْءٍ مَّا، تَرَكَ الشَّاعِرُ لِلْمُخَاطَبِ تَقْدِيرَهُ وَإِكْمَالَ الإِضَافَةِ بِمَا يَتَنَاسَبُ وَالمَعْنَى.





# الفصل الثامن

## قضايا التقدير النحوي





## توطئة

لعله من المفيد قبل عرض ملامح قضايا التقدير النحوي باعتبارها من ملامح التفاعل النحوي لدى ابن جني في (التمام) الإشارة إلى أن عرض هذه القضايا عدا الحمل على المعنى من منطلق أنها وسائل خاصة بتأويل النصوص المخالفة قواعد التصرف الإعرابي كالحذف والزيادة، ومنها ما يكون مخالفاً قواعد الترتيب كالقديم والتأخير والفصل<sup>(٣٢٩)</sup>، أما الحمل على المعنى فهو وسيلة من وسائل تأويل النصوص المخالفة قواعد التطابق<sup>(٣٣٠)</sup>.

ولما كان ذلك كذلك، فأرى أنه من المفيد بمكان الإشارة إلى أن التأويل هو «تبيين النص بصورة تجعله - آخر الأمر- متفقاً مع القواعد المتبعة. ومن هنا اتخذ التأويل النحوي مفهومه في التراث النحوي، وأصبح يُطلق على الأساليب المختلفة التي تهدف إلى إسباغ صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد. وصار - كظاهرة نحوية - يعني صبّ ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قولب هذه القواعد»<sup>(٣٣١)</sup>.

وعرّفه الدكتور تمام حسان بأنه الرد؛ أي: إرجاع النص إلى أصله<sup>(٣٣٢)</sup>، مُستعيناً بنص المرادي الذي يقول فيه: «تنبيه: مذهب سيبويه والمحققين من أهل البصرة، أن (في) لا تكون إلا ظرفية، حقيقة أو مجازاً، وما أوهم خلاف ذلك ردّ بالتأويل إليه»<sup>(٣٣٣)</sup>؛ ومن ثم فإنّ هذا اللفظ - كما يرى الدكتور عبد الفتاح الحموز- يدور في مؤلفات النحو المختلفة في فلك حمل النص على غير ظاهره؛ لتصحيح المعنى أو الأصل النحوي<sup>(٣٣٤)</sup>، وفيما يلي عرض وسائل تأويل النصوص المخالفة قواعد التصرف الإعرابي وقواعد الترتيب، وهو ما يُعرف بقضايا التقدير النحوي.



## المَبْحَثُ الأَوَّلُ: الحذفُ

أولاً - حذفُ الأسماءِ:

١- حَذْفُ خَبْرٍ كَانَ:

أَشِيرَ إِلَى حَذْفِ خَبْرٍ (كَانَ) لَدَى ابْنِ جَنِّي، فِي سِيَاقِ تَنَاوُلِهِ قَوْلَ أَبِي صَخْرٍ:  
(مِنَ الطَّوِيلِ):

وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا لَقَدْ كُنْتُ مَرَّةً عَرَفْتُ وَلَمْ أَنْجِرْ جَوَابَ الْمُجَابِبِ  
فَقَالَ: «قَالَ: أَرَادَ كُنْتُ تُحِبُّنَّ فَكَيْفَ تَنَهَانَا؟ إِذَا اسْتَضَعَفَ مِنْ جِهَةِ السَّمَاعِ  
وَمِنْ طَرِيقِ الْقِيَاسِ جَمِيعًا حَذْفَ خَبْرٍ (كَانَ) وَقَلَّمَا مَرَّ بِي مِنْهُ، وَوَجْهَ ضَعْفِهِ مِنْ  
قَبْلِ الْقِيَاسِ أَنَّ خَبْرَ (كَانَ) إِنَّمَا لَزِمَهَا؛ لِيَفَادَ مِنْهُ الْحَدِيثَ الْمُخْتَرَمَ مِنْهَا، أَلَا تَرَى أَنَّكَ  
إِذَا قُلْتَ: (كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا)، فَإِنَّكَ إِنَّمَا اسْتَفَدْتَ الْحَدِيثَ الَّذِي هُوَ الْقِيَامُ مِنْ قَائِمٍ لَا مِنْ  
(كَانَ)، فـ(كَانَ) وَخَبْرُهَا جَمِيعًا يَفِيدَانِ مَا يَفِيدُهُ الْفِعْلُ مُجَرَّدًا بِنَفْسِهِ. فَكَمَا لَا  
يَجُوزُ انْفِكَالُ الْفِعْلِ مِنْ دَلَالَةِ الْحَدِيثِ إِلَّا فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَزِمَتْهَا أَخْبَارُهَا أَعْوَاضًا  
مِمَّا جُرِدَتْ مِنْهُ مِنْ أَحْدَاثِهَا، أَعْنِي كَانَ وَأَخْوَاتِهَا، مِنْ نَحْوِ: أَصْبَحَ وَأَمْسَى وَبَقِيَّةِ  
الْبَابِ، فَكَذَلِكَ لَا يَحْسُنُ حَذْفُ خَبْرٍ (كَانَ) لِمَا نَكَرْتُ لَكَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ خَبْرُ الْمَبْتَدَأِ؛  
لَأَنَّهُ لَمْ يُؤْتِ بِهِ عَوَضًا مِنْ حَذْفِ مُخْتَرَمٍ، فَيَلْزِمُ تَرْكُ حَذْفِهِ كَمَا يُتْرَكُ خَبْرُ الْحَدِيثِ  
مِنَ الْمِثَالِ الْمَصُوغِ لِتَحْصِيلِ الْحَدِيثِ فِي أَحَدِ الْأَزْمَنَةِ، وَهِيَ الْمِثْلُ الَّتِي يَسْمِيهَا  
النَّحْوِيُّونَ الْأَفْعَالَ. فَهَذَا وَجْهٌ امْتِنَاعِ حَذْفِ خَبْرٍ (كَانَ) وَأَخْوَاتِهَا مِنْ طَرِيقِ الْقِيَاسِ.  
فَإِنْ جَاءَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ لِأَمْرَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ فِي الْأَصْلِ خَبْرُ الْمَبْتَدَأِ، وَقَدْ  
سَاعَ وَاطَّرَدَ حَذْفُ خَبْرِهِ، وَالْآخَرُ: أَنَّهُ قَدْ شَابَهُ الْمَفْعُولُ بِانْتِصَابِهِ بَعْدَ الْمَرْفُوعِ،  
وَالْمَفْعُولُ سَائِعٌ شَائِعٌ حَذْفُهُ» (٣٣٥).

فَبَيْتُ أَبِي صَخْرٍ مَسْبُوقٌ بِبَيْتَيْنِ قَالَ فِيهِمَا (٣٣٦):

تَعَزَّيْتُ عَنْ ذِكْرِ الصَّبِيِّ وَالْحَبَائِبِ وَأَضْبَحْتَ عِزْهَى لِلصَّبِيِّ كَالْمُجَانِبِ  
وَأَضْبَحْتَ تَلْحَى جِئِنَ رِعْتِ مُحَمَّدًا وَأُضْحَابَهُ أَنْ يُعْجَبُوا بِالْكَوَاعِبِ  
وقد أشار ابنُ جِنِّي في نَصِّه هذا إلى ما يُمكنُ تسميته بتجاوزِ اللُّغةِ المعياريةِ،  
ذلك أنَّه عرضَ تفسيرَ (السُّكَّرِيِّ) قولَ أبي صخرٍ: (لقد كُنْتُ مرَّةً)، في قوله: قال  
(أي السُّكَّرِيُّ): أراد كُنْتُ تُحبهنَّ فكيف تنهانا؟ ومن ثمَّ قال ابنُ جِنِّي: إذا  
استضعفَ - أي: السُّكَّرِيُّ - من جهةِ السَّماعِ ومنَّ طريقِ القياسِ جميعًا حذفَ خبر  
(كان)، وقلما مرَّ بي منه، وهو من المسائلِ الخلافيةِ.

لكنَّ ابنَ جِنِّي - في ضوءِ مراعاةِ الإسنادِ الذي تقومُ عليه التراكيبُ النحويةُ -  
أراد الإشارةَ إلى ما يمكنُ تسميته بتجاوزِ مستوى اللُّغةِ المعياريةِ؛ ذلك أنَّ الشَّاعرَ  
في خطابه قد لجأ إلى حذفِ خبرِ (كان) في قوله: (كُنْتُ مرَّةً)، والتقدير: كُنْتُ  
تُحبهنَّ فكيف تنهانا؟ مُعتمدًا على الدليلِ المقاليِّ فيما سبق من أبياتٍ على البيتِ  
موضعِ الحذفِ، في قولِ الشَّاعرِ: «تَعَزَّيْتُ عَنْ ذِكْرِ الصَّبِيِّ وَالْحَبَائِبِ».

وفي إطارِ بيانِ تفاعلِ ابنِ جِنِّي مع هذا الخطابِ نحوياً بالشرحِ والتفسيرِ أقولُ:  
إنَّه على الرَّغمِ من أنَّ خبرَ (كان) في الأصلِ خبرٌ للمبتدأ، وخبرُ المبتدأ جائزُ  
الحذفِ، «قال أبو حيان: نصَّ أصحابنا على أنَّه لا يجوزُ حذفُ اسمِ كان وأخواتها ولا  
حذفُ خبرها لا اختصارًا ولا اقتصارًا. أمَّا الاسمُ فلأنَّه مُشَبَّهٌ بالفاعلِ وأمَّا الخبرُ،  
فكان قياسُه جوازَ الحذفِ؛ لأنَّه إنَّ رُوِيَ أصلُه، وهو خبرُ المبتدأ، فإنَّه يجوزُ  
حذفُه»<sup>(٣٣٧)</sup>، فإنَّ ابنَ جِنِّي قد أشار إلى أنَّ هذا الضَّرْبَ من الحذفِ ضعيفٌ من  
جهةِ السَّماعِ ومن طريقِ القياسِ جميعًا، وقلما مرَّ به، وهو ما يؤيِّد القولَ بأنَّ ابنَ  
جِنِّي مشهورٌ بالقياسِ، وأنَّه وشيخه صاحبُ مدرسةِ قياسيةِّ خاصة، تُعنى بالقياسِ  
إلى أبعدِ حدودٍ، ولا تقفُ عند النَّصِّ<sup>(٣٣٨)</sup>.

وهنا أشيرُ إلى أن ابنِ جنِّي قد اتَّكأ على السَّماعِ أيضًا، ذلك السَّماعُ الذي عرّفه ابنُ الأنباريِّ بأنّه: «الكلامُ العربيُّ الفصيحُ المنقولُ بالنقلِ الصَّحيحِ الخارجِ عن حدِّ القلّةِ إلى حدِّ الكثرة»<sup>(٣٣٩)</sup>، وحدّدهُ السيوطيُّ بأنّه «ما ثبتَ في كلامٍ من يوثقُ بفصاحتهِ فشَمِلَ كلامَ اللهِ تعالى، وهو القرآنُ الكريمُ وكلامُ نبيِّهِ وكلامُ العربِ قبل بعثتهِ وفي زمنه وبعده، إلى أن فسَدَتِ الألسنةُ بكثرةِ المولدين، نظمًا ونثرًا، عن مُسلمٍ أو كافرٍ»<sup>(٣٤٠)</sup>.

ووجّهُ ضَعْفِهِ مِنْ جِهَةِ القياسِ أنَّ خبرَ (كان) إنّما لزمها؛ ليفادَ منه الحدثُ المُختَرَمُ منها، فلو قلنا: (كان زيدٌ قائمًا)، فإنّما استفدنا الحدثَ الذي هو القيامُ من قائمٍ لا مِنْ (كان)، فـ(كان) وخبرها جميعًا يفيدان ما يفيدهُ الفِعْلُ مُجرَّدًا بنفسه. فكما لا يجوزُ انفكاكُ الفِعْلِ مِنْ دلالةِ الحدثِ إلّا في هذه الأفعالِ التي لزمتهَا أخبارُها أَعوَضًا ممَّا جُرِدَتْ مِنْهُ مِنْ أحداثها، أعني كان وأخواتها، مِنْ نَحْوِ: أصبح وأمسى وبقيةِ البابِ، فكذلك لا يَحْسُنُ حَذْفُ خَبَرِ (كان) لِمَا ذَكَرْتُ لكَ.

أمّا خبر المبتدأ فليس كذلك؛ لأنّه لم يُؤتَ به عوضًا مِنْ حَذْفِ مُختَرَمٍ، فيلزمُ تَرْكُ حَذْفِهِ كما يُتْرَكُ خبرُ الحديثِ مِنَ المَثالِ المصوغِ لتحصيلِ الحدثِ في أحدِ الأزمنة، وهي المُثَلُّ التي يسمِّيها النحويون الأفعالَ. فهذا وجّهُ امتناعِ حَذْفِ خَبَرِ (كان) وأخواتها مِنْ طريقِ القياسِ، فإنْ جاءَ فيها شيءٌ مِنْ ذلك فهو لأمرين، أحدهما: أنّه في الأصلِ خبرُ المبتدأ، وقد ساعَ، واطردَ حَذْفُ خَبَرِهِ، والآخرُ: أنّه قد شابه المفعولُ بانتصابه بعد المرفوعِ، والمفعولُ سائِعٌ شائِعٌ حَذْفُهُ.

ومِن تمامِ القولِ الإشارةُ إلى أنّ حَذْفَ خبرِ كان في بيتِ أبي صخرٍ قد أسهم في توافُقِ النِّظامِ النحويِّ مع النَّسْجِ الشُّعْريِّ، ذلك التَّوافُقُ الذي عبَّرَ عنه ابنُ عصفورٍ بالضرورة - وما هو بضرورةٍ، إنّما هو ضربٌ من خصائصِ لغةِ الشُّعْرِ - في قوله: «ومنه حَذْفُ الخبرِ في باب «كان» لدلالة المعنى عليه، نحو قول التَّيميِّ:

لَهْفِي عَلَيكَ لِلهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ      يَبْغِي جِوَارَكَ جِئِنَ لَيْسَ مُجِيرُ

يريد: ليس في الدنيا مجير، وقول الآخر:

فَإِنْ قَصِدُوا لِحَقِّ فَاقْصِدْنَهُ      وَإِنْ جَاؤُوا فَجُزْ حَتَّى يَصَيِّرُوا  
يريد: حتى يصيروا لك تبعًا. وإنما لم يجز حذفه إلا في ضرورة؛ لأنه عوض عما  
اخترم منها من الدلالة على الحدث، فلزم ذلك<sup>(٣٤١)</sup>؛ ولذلك أيضًا يقول السيوطي:  
«قالوا وقد تُحذف في الضرورة، كقوله:

رَمَانِي بِأَمْرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي      بَرِينًا، وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي  
... ومن النحويين من أجاز حذفه لقرينة اختيارًا<sup>(٣٤٢)</sup>.

وَوَجْهٌ ذَلِكَ الْإِسْهَامُ أَنَّ الْبَيْتَ مِنْ بَحْرِ الطَّوِيلِ، وَوَزْنُهُ وَتَقْطِيعُهُ هَكَذَا:

وَلَوَانُ / نَهْمُ قَالُوا / لَقَدْ كُنْ / تَمَزَّرَتْنِ      عَرَفْتُ / وَلَمْ أَنْكِرْ / جَوَابِلُ / مُجَاوِبِي  
فَعُولُنْ / مَفَاعِلُنْ / فَعُولُنْ / مَفَاعِلُنْ      فَعُولُ / مَفَاعِلُنْ / فَعُولُنْ / مَفَاعِلُنْ  
فلو قال: (كنت تُحِبُّهُنَّ مَرَّةً) لَمَا اسْتَقَامَتْ عَرُوضُ هَذَا الْبَيْتِ، وَلَمَا اسْتَقَرَّتْ  
كَلِمَةُ الْقَافِيَةِ بِرُويِّهَا الْمُرَادُ فِي مَكَانِهَا؛ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ النُّظَامُ النَّحْوِيُّ مِنْ خِلَالِ هَذَا  
الضَّرْبِ مِنَ الْحَذْفِ عَلَى ضَعْفِهِ مَتَازَرًا مَعَ الْوِزْنِ وَالْقَافِيَةِ، فِي إِطَارِ الْمَعْنَى النَّصِّيِّ  
الَّذِي أَرَادَهُ الْمُخَاطَبُ.

وقبل تزك هذا الحديث أود الإشارة إلى أن في نص ابن جني إقرارًا بعدم دلالة  
الأفعال النَّاقِصَةِ على الحدث، مُتَابِعًا فِي ذَلِكَ الْمَبْرَدِ، وَابْنُ السَّرَّاجِ، وَأَبَا عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ،  
وَابْنَ بَرَهَانَ، وَالْجَرَجَانِيَّ، وَالشُّلُوبِيْنَ<sup>(٣٤٣)</sup>، وَهُوَ مَا أَمِيلُ إِلَيْهِ؛ اعْتِمَادًا عَلَى أَنَّ (كَانَ)  
دَخَلَتْ «لِتُخْبِرَ أَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ فِيمَا مَضَى، وَلَيْسَ بِفِعْلٍ وَصَلَ مِنْكَ إِلَى غَيْرِكَ»<sup>(٣٤٤)</sup>.

## ٢- حَذْفُ اسْمِ (لَيْت) ضَرُورَةً:

أَشِيرُ إِلَى حَذْفِ اسْمِ (لَيْت) ضَرُورَةً لَدَى ابْنِ جَنِّي فِي سِيَاقِ تَنَاوُلِهِ قَوْلَ أَبِي  
بُثَيْنَةَ الْقَرَمِيِّ (مَنْ الْوَافِرُ):

فَأُغْرِيهِمْ وَلَا أُغْرِي أَلِيًّا      فِدَى لِحَاكِبَةِ الْمُغْرِينَ نَفْسِي

حيث أجابه أهبان بن لُعْط بن عروة، من أبياتٍ قائلًا: (من الوافر):

فَلَيْتَ أبا بُثَيْنَةَ غَيْرَ فَخْرٍ      شَهِدْتُ بَنِي عُتَيْبَةَ إِذْ أُبِيرُوا

فقال: «حذف اسم ليت ضرورة. أراد: فليتني يا أبا بُثينة شهدت بني عُتيبة». ومثله ما أنشده أبو زيد: (من الطَّويل):

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الْهَمَّ عَنِّي سَاعَةً      فَبِئْنَا عَلَى مَا خَيَّلْتَ نَاعِمِي بِالِ  
أراد: فليتك، وله نظائر»<sup>(٣٤٥)</sup>.

فقد سبق تناول قول أبي بُثينة في الحديث عن غير الجائز نحوياً في إعراب الكلمات، ممَّا يُعْنِي عن إعادة الحديث، لكنَّ ابنَ جَنِّي قد عرضَ إجابة أهبان بن لُعْط بن عروة، ولفَّت انتباهه بها حذف خبر (ليت) في قول أهبان: (فليت أبا بُثينة غير فخرٍ شهدت بني عُتيبة)، ذلك الحذف الذي وسَّمه بأنَّه حذفٌ للضرورة، والتقدير: فليتني يا أبا بُثينة شهدت بني عُتيبة، وله نظائرٌ كثيرة، على نحو ما أورد من شِعْرٍ، استشهد به ابنُ جَنِّي وغيره، فقولُ الشَّاعر: (فليت دَفَعْتَ الْهَمَّ) وقع فيه الفعلُ بعد (ليت)، ومنَ المعلومِ أنَّها من الحروفِ النَّاسِخَةِ الدَّاخِلَةِ على الجُمْلَةِ الاسميَّة؛ ومنَ ثَمَّ كانَ تقديرُ حذفِ اسمِها، وتقديرُ الكلام: فَلَيْتَكَ دَفَعْتَ الْهَمَّ، وبذلك يكونُ الخبرُ جُمْلَةً (فَعَلْتَ) في محلِّ رَفْعٍ.

وأمامَ وَصْفِ هذا الضَّرْبِ مِنَ الحذفِ بأنَّه للضرورةِ أقولُ: إنَّ هذا «يدعونا إلى النَّظَرِ للشُّعْرِ على أَنَّه ذو تراكيبٍ خاصَّةٍ، تُتِيحُ في الشُّعْرِ ما لا يباحُ في النثرِ إلا على قلة»<sup>(٣٤٦)</sup>، ومنَ ثَمَّ ينبغي طَرُحُ مُصْطَلَحِ الضَّرورةِ، على أن يكونَ التعاملُ مع هذه الأشياءِ على أنَّها من خصائصِ لُغَةِ الشُّعْرِ<sup>(٣٤٧)</sup>، فمَّا عالجه النُّحاةُ على أَنَّه ضرورةٌ، هو من خصائصِ لُغَةِ الشُّعْرِ، والقولُ بالضرورةِ ناتجٌ عن خلطِ النُّحاةِ بين لُغَةِ الشُّعْرِ ولُغَةِ النثرِ، وفي هذا الموضوع يرى أستاذي الدكتور محمد حماسة أن «بعض ما



قال عنه النُّحَاةُ إِنَّهُ «ضرورة» إِنَّمَا هُوَ مِنْ خِصَائِصِ لُغَةِ الشُّعْرِ، وَالَّذِي دَعَاهُمْ لِلْحُكْمِ عَلَيْهِ بِذَلِكَ هُوَ الْخَلْطُ بَيْنَ مَسْتَوَى الشُّعْرِ وَالنَّثْرِ فِي التَّقْعِيدِ، وَأَنَّ مِصْطَلَحَ «الضرورة» لَا يَدُلُّ عَلَى مَدْلُولِهِ الْحَقِيقِيِّ عَنْ طَرِيقِ التَّنْظِيرِ بِمَا فِي الْقِرَاءَاتِ الْقِرَائِيَّةِ وَالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ وَالِاسْتِعْمَالَاتِ النَّثْرِيَّةِ الْمُخْتَلَفَةِ، وَأَنَّ هَذَا الْمِصْطَلَحَ أَوْجَدْتَهُ ظُرُوفُ الْمَنْهَجِ الْمَعْيَارِيِّ الَّذِي اتَّبَعَهُ النُّحَاةُ، بِالإِضَافَةِ إِلَى الْأَسْبَابِ الْأُخْرَى... وَأَنَّ بَعْضَ مَا قِيلَ عَنْهُ إِنَّهُ ضَرُورَةٌ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ آثَارًا لِهَجِيَّةٍ لِمَرَحَلَةٍ سَابِقَةٍ مِنْ مَرَاكِلِ تَطَوُّرِ اللُّغَةِ. كَمَا أَنَّ بَعْضَهَا يُعَدُّ جَذورًا تَارِيخِيَّةً لِاسْتِعْمَالَاتِ لِهَجِيَّةٍ مُعَاَصِرَةٍ، وَأَنَّ عَدَمَ تَنْبُهِ النُّحَاةِ لِتَطَوُّرِ اللُّغَةِ هُوَ الَّذِي دَفَعَهُمْ لِلْحُكْمِ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ ضَرُورَةٌ» (٣٤٨).

ويتضح رأى أستاذنا- وهو ما أوافق عليه- أكثر من ذلك في نهاية حديثه عن السَّلْيِقَةِ والضرورة، موضحًا أننا إذا فهمنا اللُّغَةَ فهَمَّا اجْتِمَاعِيًّا فَلْنُ نَقُولُ بِالضَّرُورَةِ، وَأَنَّ مَا جَاءَ بِهِ الشَّاعِرُ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ، وَلَوْ كَانَ مُخَالَفًا- عَلَى افْتِرَاضِ ذَلِكَ- لِمَا تَعَارَفَتْ عَلَيْهِ الْجَمَاعَةُ اللُّغَوِيَّةُ، فَإِنَّ هَذَا يُعَدُّ مِنَ الِاسْتِعْمَالَاتِ الصَّحِيحَةِ مَا دَامَتِ الْجَمَاعَةُ قَدْ وَافَقَتْ عَلَيْهِ، وَهُوَ حِينِنْدِ ابْتِكَارٍ جَدِيدٍ فِي اللُّغَةِ، وَلا سِيَّمَا الْإِبْتِكَارُ وَالتَّجْدِيدُ فِي اللُّغَةِ مُبَاحٌ كَالَّذِي كَانَ مِنْ رُوبَةِ وَأَبِيهِ، وَذَلِكَ بِشَرْطِ سَمُو الْفَصَاحَةِ وَقُوَّةِ اللُّغَةِ، ثُمَّ يَضِيفُ أَنَّ لَا نَشْتَرُطُ لِذَلِكَ إِلا قَبُولَ الْبِيئَةِ اللُّغَوِيَّةِ لِالِاسْتِعْمَالِ الْجَدِيدِ، وَمَا دَامَتِ الْجَمَاعَةُ اللُّغَوِيَّةُ كَانَتْ تَرَفُضُ مَا لَا تَرْتَضِيهِ وَتَسِيغُهُ، فَإِنَّ الشُّعْرَاءَ كَانُوا آنَذَاكَ لَا يَجْرُونَ إِلاَّ عَلَى الْعُرْفِ اللُّغَوِيِّ الشَّائِعِ الْمَقْبُولِ وَلَوْ عَلَى الْمَسْتَوَى الْخَاصِّ بِالشُّعْرِ» (٣٤٩).

وبناءً على ما سبق من القولِ بِخَلْطِ النُّحَاةِ بَيْنَ مُسْتَوَيِ الشُّعْرِ وَالنَّثْرِ فِي التَّقْعِيدِ وَالْفَهْمِ الْاجْتِمَاعِيِّ لِلُّغَةِ، فَإِنَّهُ «أَنَّ لَنَا-إِذْنًا- أَنْ نَطْرَحَ تِلْكَ التَّسْمِيَةَ الَّتِي اضْطَرَّ النَّحَاةُ إِلَيْهَا، وَهِيَ «الضرورة»، وَنَسْتَبْدِلَ بِهَا تَسْمِيَةً أُخْرَى أَدَلَّ عَلَى الْمَرَادِ وَأَنْفَى لِلْخَلْطِ، وَهِيَ «لُغَةُ الشُّعْرِ»... وَأَنَّ نَنْظُرَ إِلَى مُصْطَلَحِ «الضرورة» بِغَيْرِ قَلِيلٍ مِنَ الْحَيْطَةِ» (٣٥٠).

## ٣- حَذْفُ الْفَاعِلِ:

جاءت الإشارة إلى حَذْفِ الْفَاعِلِ لدى ابنِ جَنِّي في مَوْضِعَيْنِ، أَوْلَهُمَا في تَنَاوُلِهِ قولَ عُرْوَةَ بنِ مُرَّةَ (مِنْ الْوَافِرِ):

أَشَتَّ عَلَیْكَ أَيَّ الْأَمْرِ تَأْتِي      أَتَسْتَخْذِي صَدِيقَكَ أَمْ تُغَيِّرُ  
فَقَالَ: «أَيُّ أَتَرَفَّقُ بِهِ أَمْ تُغَيِّرُ عَلَيْهِ، وَ(أَشَتَّ) تَفَرَّقُ، يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فَاعِلُ  
(أَشَتَّ) مُضْمَرًا، تَدُلُّ عَلَيْهِ الْحَالُ، أَي: أَشَتَّ الْأَمْرُ عَلَيْكَ أَيَّ الطَّرِيقَيْنِ تَرْكَبُهُ...  
وَذَلِكَ أَنَّ الْجُمْلَةَ لَا تَكُونُ عِنْدَنَا فَاعِلَةً... فَإِنْ قُلْتَ فَلِمَ لَمْ تُجِزْ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ  
فَاعِلَةً؟ قِيلَ: مِنْ قَبْلِ أَنْ الْفَاعِلَ كَمَا يَكُونُ مُظْهِرًا فَكَذَلِكَ قَدْ يَكُونُ مُضْمَرًا وَالْمُضْمَرُ  
مَعْرَفَةٌ، وَالْجُمْلَةُ الْخَبَرِيَّةُ لَا تَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً» (٣٥١).

فَبَيْتُ عُرْوَةَ مَسْبُوقٌ بِقَوْلِهِ (٣٥٢):

أَغْيِرْ إِذَا الْعَقِيْقُ أُغْيِرَ فِيهِ      وَبَغْضِ الْقَوْمِ لَيْسَ لَهُ نَكِيرُ  
وَقَالَ أَبُو أَمَامَةَ يَا لَبَكْرٍ      فَقُلْتُ وَمَرْحَةَ دَعْوَى كَبِيرُ  
فَلَمَّا أَنْ هَبَّطْنَا بَطْنَ لَيْثٍ      وَقَدْ تَبَدُّو لِيذِي الرَّأْيِ الْأُمُورُ  
ثُمَّ يَأْتِي الْبَيْتُ الَّذِي مَعْنَاهُ حَيْثُ تَفَاعَلُ ابْنُ جَنِّي مَعَهُ مُشِيرًا إِلَى أَنْ فَاعِلُ  
(أَشَتَّ) مُضْمَرٌ، تَدُلُّ عَلَيْهِ الْحَالُ، أَي: أَشَتَّ الْأَمْرُ عَلَيْكَ أَيَّ الطَّرِيقَيْنِ تَرْكَبُهُ، ذَلِكَ  
الصَّرْبُ مِنَ الْحَذْفِ الَّذِي جَوَّزَهُ الْمَبْرَدُ وَابْنُ جَنِّي فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ، وَابْنُ يَعِيشَ  
وَابْنُ هِشَامٍ وَغَيْرِهِمْ (٣٥٣).

وَلَعَلَّهُ مِنَ الْحَقِّ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنْ إِعْطَاءَ الْكَلَامِ حَقَّهُ يَتَطَلَّبُ بَيَانَ الْغَرَضِ مِنْ هَذَا  
الْحَذْفِ بَعْدَ أَنْ عَرَفْنَا أَنَّ سَبَبَ الْحَذْفِ دَلَالَةُ الْحَالِ عَلَيْهِ، فَقَدْ ذَكَرْتُ الْأَبْيَاتَ السَّابِقَةَ  
عَلَى الْبَيْتِ مَوْضِعَ الْحَذْفِ؛ لِمَا لَهَا مِنْ أَثَرٍ فِي بَيَانِ الْمَحْذُوفِ، ذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ فِي  
الْبَيْتِ الثَّانِي (فَقُلْتُ وَمَرْحَةَ دَعْوَى كَبِيرُ)، وَقَالَ السُّكَّرِيُّ: «لَيْسَ لَهُ نَكِيرُ، أَي لَا  
يُضَرُّ أَعْدَاءَهُ، وَلَا يُنْكَرُ مَا يَجِبُ أَنْ يُنْكَرَهُ. يَا لَبَكْرُ: بَكَرُ بْنُ عَبْدِ مَنَاةَ بْنِ كِنَانَةَ.

ومَرْخَةٌ: شجرةٌ أَسْمَ بها. وكبير: أمرٌ كبيرٌ يُفْزَعُ له. أَشَتَّ: تَفَرَّقَ. قوله: أُتَسَخَّذِي: أَنَسَكُنُ عنه وتَزَفَّقُ به، أم تُغَيِّرُ عليه؟» (٣٥٤).

وهو ما يَتَبَيَّنُ مِنْ خِلَالِهِ أَنَّ ثَمَّةَ مَوْصُوفًا مَحذُوفًا، تَقْدِيرُهُ: أَمْرٌ كَبِيرٌ؛ وَمِنْ ثَمَّ حُذِفَ فاعِلُ (أَشَتَّ) لِدَلَالَةِ الحَالِ عَلَيْهِ، وَالتَّقْدِيرُ (أَشَتَّ الأَمْرُ)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: «أَيُّ الأَمْرِ تَأْتِي» فِي مَوْضِعِ رَفَعٍ عَلَى أَنَّهَا فاعِلٌ؛ وَعِلَّةُ ذَلِكَ عِنْدَ ابْنِ جَنِّي وَالبَصْرِيِّينَ - وَهُوَ مَا عَبَّرَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ (عِنْدَنَا) - أَنَّ الجُمْلَةَ لَا تَكُونُ عِنْدَهُمْ فاعِلَةً؛ بِسَبَبِ أَنْ الفاعِلَ كَمَا يَكُونُ مُظْهِرًا فَكَذَلِكَ قَدْ يَكُونُ مُضْمَرًا وَالمُضْمَرُ مَعْرُفَةٌ، وَالجُمْلَةُ الخَبْرِيَّةُ لَا تَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً. وَإِنْ كَانَ الدُّكْتُورُ فَاضِلُ السَّامِرَائِيِّ قَدْ أَشَارَ إِلَى وَقُوعِ الجُمْلَةِ فاعِلًا مُطْلَقًا - فِيمَا نَقَلَهُ عَنِ الصَّبَّانِ - فِي قَوْلِهِ: «وَرَأَيْهِ هَذَا هُوَ رَأْيُ البَصْرِيِّينَ المُخْتَارِ، وَقِيلَ تَقَعُ فاعِلًا مُطْلَقًا، نَحْوُ يُعْجِبُنِي يَقُومُ زَيْدٌ، وَظَهَرَ لِي أَقَامَ زَيْدٌ، بِدَلَالَةِ ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيْسَ جُنَّتَهُ﴾<sup>(٣٥٥)</sup>، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا﴾<sup>(٣٥٦)</sup> فَإِنَّ الصَّبَّانَ قَدْ أَرَدَفَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «وَلَا حِجَّةَ فِيهِمَا، أَمَّا الأَوَّلُ فَلاحْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ فاعِلٌ بَدَأَ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا فِيهِ راجِعًا إِلَى المَصْدَرِ المَفهُومِ مِنْهُ، وَالتَّقْدِيرُ: ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ بَدَاءً.. وَجُمْلَةُ لَيْسَ جُنَّتَهُ جَوَابُ قَسَمٍ مَحذُوفٍ، وَمَجْمُوعُ القَسَمِ وَجَوَابُهُ مُفَسَّرٌ لِذَلِكَ البَدَاءِ...»<sup>(٣٥٧)</sup>.

أَمَّا عَنْ غَرَضِ الحَذْفِ، فَيَكْمُنُ فِي الإِيجازِ - وَهُوَ مَا تَجَنَّحَ إِلَيْهِ اللُّغَةُ العَرَبِيَّةُ - وَالتَّرْكِيزِ عَلَى الحَدِثِ المُسْتَفادِ مِنَ الفِعْلِ (أَشَتَّ)، بِالإِضَافَةِ إِلَى إِرَادَةِ اسْتِقَامَةِ النِّسْجِ الشُّعْرِيِّ، مِنْ خِلالِ مَا يُتِيحُهُ النُّظَامُ النِّحْوِيُّ مِنْ مَرُونَةٍ؛ فَكَانَ تَعَانُفُهُ مَعَ ذَلِكَ النِّسْجِ، فَاسْتِقَامَ وَزُنَّ الوَافِرُ.

أَمَّا المَوْضِعُ الآخَرُ، فَهُوَ خَاصٌّ بِحَذْفِ الفاعِلِ المَوْصُوفِ وَمتَعَلِقِ الفِعْلِ (الجارِ وَالمَجْرُورِ)، وَقَدْ كَانَ فِي سِيَاقِ تَنَاوُلِهِ قَوْلَ عَقِيلِ بْنِ زِيَادِ الهُدَلِيِّ: (مَنْ الوَافِرُ):  
 وَلَوْ جَارَيْتَنِي لِمَدَى بَعِيدٍ تَجَرَّدَ لَا أَلْفَ وَلَا عَثُورَ

فقال: «أي: تجرَّد مَنِّي رجلٌ لا أَلْفٌ ولا عَثُورٌ، وهو الرَّجُلُ المذكورُ، وهذا هو الذي كان أبو عليٍّ-رحمه الله-يسمِّيهِ التَّجْرِيدَ»<sup>(٣٥٨)</sup>.

فالواضح أنَّ عقيلَ بنَ زيادِ الهُدَلِيَّ يخاطبُ شخصًا ما بأنَّه لو جازى عقيلًا لمسافةً بعيدةً لَوَجَدَهُ رجلًا جادًا، يتَّصفُ بأنَّه لا يلزم مكانه، ولا يهجمُ على أمرٍ لم يَهْجُمُ عليه غيره. وهو ما يتَّضح من خلاله أنَّ الفاعلَ محذوفٌ لدلالةِ الحالِ عليه، أي تجرَّد مَنِّي رجلٌ لا أَلْفٌ ولا عَثُور.

ومِمَّا لا شكَّ فيه أنَّ حَذْفَ الفاعلِ هنا له دورٌ في المعنى النَّصِّيِّ؛ ومن ثَمَّ كان تفاعلِ ابنِ جَنِّيِّ مع هذا الخطابِ كاشفًا ذلكَ الفاعلِ، فاكتملت الصورة لدى المُتلقي، وتَّضح المعنى النَّصِّيِّ؛ ومن ثَمَّ حقٌّ لصاحبِ الطرازِ ما يراه من أنَّه من الممكنِ حَذْفُ الفاعلِ في وجودِ قرينةٍ دالَّةٍ عليه، وأنَّ المختارَ هو المنعُ من حَذْفِهِ من غيرِ دلالةٍ تدلُّ عليه حالِيَّةٌ أو مقالِيَّةٌ، فأما مع القرينةِ فلا يُمتنعُ جوازُه<sup>(٣٥٩)</sup>، وهو الأمرُ الذي دعا أستاذي الدكتور طاهر حمودة إلى القولِ: «بيد أنَّ عدمَ الحذفِ من قِبَلِ المانعين غيرُ دقيقٍ بالنسبةِ للفاعلِ؛ لأنَّ هناك مواضعَ قياسيةَّةً ورد فيها الحذفُ»<sup>(٣٦٠)</sup>. وعدَّ منها فاعلَ المصدرِ والفاعلِ الذي يُحذفُ لِلتَّخْلِصِ مِنَ التَّقَاءِ الساكنين، وحَذْفَ الفاعلِ عندِ إسنادِ الفِعْلِ إلى نائبِ الفاعلِ، وفاعلِ (قَلَّ وكَثُرَ وطَالَ) إذا اتصلَ بها «ما» الزائدة، حيث تكفُّها عن العملِ في الفاعلِ»<sup>(٣٦١)</sup>.

فالواقع اللُّغويُّ يُوَيِّدُ أنَّ الفاعلَ قد يُحذفُ جوازًا في حالةِ وجودِ قرينةٍ تدلُّ عليه، فلو قلنا مثلًا: ما حضرَ إلا هُندٌ، فإنَّ إعرابَ كلمةِ هُندِ فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رَفْعِهِ الضمَّةُ الظاهرةُ، لكنَّ هذه الجملةُ لها بِنْيَةٌ عميقةٌ، يمكنُ تقديرُها بقولنا: ما حضرَ أحدٌ إلا هُندٌ، والدليلُ على صِحَّةِ هذا التقديرِ وحَذْفِ الفاعلِ (أحد) أنَّ كلمةَ (هُند) مؤنَّثٌ حقيقيٌّ، يستلزمُ تأنيثَ الفِعْلِ معه، فنقول: حضرتُ، لكنَّ الفِعْلَ لم يُؤنَّثْ في البنيةِ الظاهرةِ اعتمادًا على نيَّةِ فاعلٍ محذوفٍ مُذَكَّرٍ، وبناءً على ذلك يمكنُ القولُ: إنَّ

القول بِمَنْعِ حَذْفِ الْفَاعِلِ يَنْبَغِي أَلَّا يَكُونَ عَلَى إِطْلَاقِهِ؛ لِأَنَّ اسْتِقْرَاءَ النُّصُوصِ يُؤَيِّدُ حَذْفَهُ، عَلَى نَحْوِ مَا سَبَقَ فِي تَعْلِيقِ ابْنِ جَنِّي عَلَى خُطَابِ الْهُذَلِيِّينَ.

وفيما تقدّم من عَرَضِ ما يدلُّ على إدراكِ ابنِ جَنِّي لعلاقاتِ الإسنادِ ودورها في الرِّبَطِ، فهي «الرِّبَاطُ الْحَقِيقِيُّ الَّذِي يَصْنَعُ التَّرَابُطَ الْحَادِثَ بَيْنَ الْأَلْفَاظِ أَوْ الْكَلِمَاتِ فِي التَّرْكِيبِ اللَّغَوِيِّ، وَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي يَعْمَلُ عَلَى أَنْ تُشَدَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ بِهَا بَعْضُهَا بَعْضًا، وَتَتَّصِلُ بِبَعْضِهَا الْبَعْضُ، وَتَبْدُو مُتْرَابِطَةً، كَمَا تَبْدُو بِهَا الْأَلْفَاظُ مُتطَابِقَةً مَعَ بَعْضِهَا الْبَعْضُ، وَمُنَاسِبَةً لِأَجْزَائِهَا الْأُخْرَى، وَتُظْهِرُ فِي التَّرْكِيبِ غَيْرَ مُتَنَافِرَةٍ، بَلْ تَبْدُو مَعَهَا الْجُمْلُ فِي الْفِقْرَةِ وَكَأَنَّهَا قِطْعَةٌ وَاحِدَةٌ أَوْ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ، وَكَذَلِكَ تَبْدُو الْجُمْلَةُ الْوَاحِدَةُ مِنْ خِلَالِ هَذِهِ الْعِلَاقَاتِ الْإِسْنَادِيَّةِ مُتَوَافِقَةً مُتْرَابِطَةً» (٣٦٢).

#### ٤- حَذْفُ الْمَفْعُولِ بِهِ:

جاءت الإشارةُ إلى حَذْفِ الْمَفْعُولِ بِهِ لَدَى ابْنِ جَنِّي فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعَ، وَلَمَّا كَانَ الْمَفْعُولُ بِهِ يُحَذَفُ اقْتِصَارًا وَاخْتِصَارًا، فَإِنَّهُ يُمْكِنُ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ كُلَّ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ كَانَتْ مِنْ نَوْعِ الْحَذْفِ اخْتِصَارًا، وَمِثَالُ ذَلِكَ مَا وَرَدَ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى قَوْلِ سَلْمَى بِنِ الْمُقْعَدِ: (مَنْ الْوَافِرِ):

سَتَعْلَمُ يَا فَضِيلُ إِنَّ النَّقِيْنَا      ذِرَاعِي هِرَّةٌ رُبِطْتُ بِحَبْلِ  
فَلَسْتُ بِقَاتِلِي إِنْ رُمْتُ قَتْلِي      وَلَا أَدْنَكَ أُمُّكَ أُمَّ قَمَلِ  
فقال: «قال: (ذِرَاعِي هِرَّةٌ) نداء، أي: يا ذِرَاعِي هِرَّةَ، فإذا كان كذلك كان مفعول (تعلم) محذوفًا إن كانت بمعنى عرفت، وإن كانت بمعنى (علمت) فمفعولها محذوفان. وصار قوله (فَلَسْتُ بِقَاتِلِي إِنْ رُمْتُ قَتْلِي) دليلًا عليهما وبدلًا في اللفظ، والمعنى منهما، فكأنه قال: ستعلم أنك إن رُمْتُ قَتْلِي قصرت عنه، كما صار قوله تعالى: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ بدلًا من المفعول المحذوف، ودليلاً عليه في قوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾، وكما أن قوله (من الطويل):

عَشِيَّةَ مَا وَدَّ ابْنُ غَرَاءَ أُمَّهُ لَهَا مِنْ سِوَانَا إِذْ دَعَا أَبَوَانَ  
فَقَوْلُهُ: (لَهَا مِنْ سِوَانَا أَبَوَانَ) بَدَلٌ مِنْ مَفْعُولٍ وَدِدْتُ، وَهِيَ نَظَائِرُ<sup>(٣٦٣)</sup>.

وَقَبْلَ بَيَانِ كُنْهِ تَفَاعُلِ ابْنِ جَنِّي أُشِيرُ إِلَى أَنَّ قَوْلَ سَلْمَى بْنِ الْمَقْعَدِ بِمُنَاسَبَةِ أَنْ  
أَوْعَدَهُ رَجُلٌ مِنْ هُذَيْلٍ، يُقَالُ لَهُ فُضَيْلَةٌ، وَكَانَتْ قِرْدٌ قَدِ قَتَلُوا أَخَاهُ، يُقَالُ لَهُ فَضَالَةٌ  
بُنُ سُفْيَانَ، فَقَالَ أَرْبَعَةُ أَبِيَاتٍ، مِنْهَا هَذَانِ الْبَيْتَانِ الْمَسْبُوقَانِ بِقَوْلِهِ<sup>(٣٦٤)</sup>:

عَلَيْكَ ذَوِي فَضَالَةَ فَاتَّبِعْهُمْ وَدَرَزْنِي إِنَّ قُرْبِي غَيْرُ مُخْلِي  
وَفِيمَا يَتَّصِلُ بِالتَّفَاعُلِ مَعَ الْبَيْتَيْنِ مَوْضِعَ الْحَدِيثِ، فَقَدْ أَشَارَ ابْنُ جَنِّي فِي  
نَصِّهِ السَّابِقِ إِلَى أَنَّ ثَمَّةَ حَدْفًا لِلْمَفْعُولِ أَوْ الْمَفْعُولَيْنِ فِي (تَعَلَّمَ)، عَلَى اعْتِبَارِ أَنَّ  
قَوْلَ الشَّاعِرِ: (دِرَاعِي هِرَّةً) نِدَاءٌ، وَالتَّقْدِيرُ: يَا دِرَاعِي هِرَّةً، شَاتِمًا فَضِيلاً وَاصِفًا إِيَّاهُ  
بِالضَّعْفِ.

وَبِنَاءً عَلَيْهِ، فَإِنَّ كَانَتْ (تَعَلَّمَ) بِمَعْنَى (عَرَفْتُ) كَانَ مَفْعُولُهَا مَحذُوفًا، وَإِنْ كَانَتْ  
بِمَعْنَى (عَلِمْتُ) فَمَفْعُولُهَا مَحذُوفَانِ. وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِمَا قَوْلُهُ (فَلَسْتُ بِقَاتِلِي إِنْ رُمْتُ  
قَتْلِي) وَصَارَ بَدَلًا فِي اللَّفْظِ، وَالْمَعْنَى مِنْهُمَا، فَكَأَنَّهُ قَالَ: سَتَعَلَّمُ أَنَّكَ إِنْ رُمْتُ قَتْلِي  
قَصْرَتْ عَنْهُ، قَالَ ابْنُ يَعِيشَ: «اعْلَمْ أَنَّ الْمَفْعُولَ لَمَّا كَانَ فَضْلَةٌ تَسْتَقِلُّ الْجُمْلَةُ دُونَهُ،  
وَيَنْعَقِدُ الْكَلَامُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ بِلَا مَفْعُولٍ جَازَ حَدْفُهُ وَسُقُوطُهُ، وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ  
يَقْتَضِيهِ»<sup>(٣٦٥)</sup>.

وَمَا جَاءَ فِي قَوْلِ الْهُذَلِيِّ نَظِيرُهُ مَا صَارَ إِلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ  
عَظِيمٌ﴾، فَقَدْ أَصْبَحَ بَدَلًا مِنَ الْمَفْعُولِ الْمَحذُوفِ، وَدَلِيلًا عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَعَدَّ  
اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾، وَهُوَ الْأَمْرُ نَفْسُهُ فِيمَا سَبَقَ مِنْ قَوْلِ  
الْفَرَزْدَقِ، فَقَوْلُهُ: (لَهَا مِنْ سِوَانَا أَبَوَانَ) بَدَلٌ مِنْ مَفْعُولٍ وَدِدْتُ (أُمَّهُ)، وَهِيَ نَظَائِرُ  
كَثِيرَةٌ.

وَمِنَ الْجَدِيرِ ذِكْرُهُ أَنَّ هَذَا الضَّرْبَ مِنْ حَذْفِ الْمَفْعُولِ يُسَمَّى بِالْحَذْفِ اخْتِصَارًا،  
فَالْمَفْعُولُ قَدْ حُذِفَ « مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ وَأُرِيدَ مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى وَالتَّقْدِيرِ »<sup>(٣٦٦)</sup>، لِدَلِيلِ  
حَالِيٍّ أَوْ لَفْظِيٍّ<sup>(٣٦٧)</sup> عَلَى نَحْوِ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ الْأَعَشَى:

طَعَامَ الْعِرَاقِ الْمُسْتَفِينِضِ الَّذِي نَرَى      وَفِي كُلِّ عَامٍ حُلَّةً وَدَرَاهِمُ  
فَقَدْ حُذِفَ الْمَفْعُولُ بِهِ (العائد) الْوَاقِعُ فِي جُمْلَةِ الصَّلَةِ اخْتِصَارًا، وَالتَّقْدِيرُ: تَرَاهُ،  
وَقَدْ فَهِمَ الْمَحذُوفُ اعْتِمَادًا عَلَى (أَبِي ثَابِتٍ) الْمَذْكُورِ فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ عَلَى هَذَا  
الْبَيْتِ<sup>(٣٦٨)</sup>، وَهُوَ الْأَمْرُ نَفْسُهُ فِي قَوْلِ سَلْمَى بْنِ الْمَقْعِدِ، فَأَسْهَمَ هَذَا الْحَذْفُ فِي  
اسْتِقَامَةِ وَزَنِ الْوَافِرِ وَتَصْحِيحِ الْقَافِيَةِ؛ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ تَحْقِيقُ التَّمَاسُكِ النَّصْبِيِّ بِأَحَالَتِهِ  
الِدَاخِلِيَّةِ الْبَعْدِيَّةِ عَلَى مَا ذُكِرَ فِي النَّصِّ بَغَرَضِ الْإِيْجَازِ فِي الْكَلَامِ، فَقَدْ عُدَّ الْحَذْفُ  
لدى كلِّ مَنْ هَالِدِيَّاي وَرُقِيَّةِ حَسَنٍ (Halliday & R.Hassan) ضَمْنِ وَسَائِلِ  
التَّمَاسُكِ النَّصْبِيِّ الْخَمْسَةِ، وَهُوَ الْأَمْرُ نَفْسُهُ عِنْدَ دِي بُوْجِرَانْدِ<sup>(٣٦٩)</sup>.

وَلَمْ يَخُلُ تَفَاعُلُ ابْنِ جِنِّيٍّ مَعَ خَطَابِ الْهَذَلِيِّينَ مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَى حَذْفِ الْمَفْعُولِ  
بِهِ الْعَائِدِ، فَمَثَلُ حَذْفِ الْعَائِدِ مِنْ جُمْلَةِ الصَّلَةِ مَا جَاءَ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى قَوْلِ مُلَيْحِ بْنِ  
الْحَكَمِ: (مِنَ الطَّوِيلِ):

لَتَلْتَمِسُنَّ عَيْنًا سِوَى عَيْنِكَ الَّتِي      وَهَبْتَ بِجَارِي دَمْعِكَ الْمُتَرَفَّرِقِ  
فَقَالَ: « قَالَ: وَيُرَوَّى (ذَهَبْتَ)، أَمَّا مَنْ رَوَى (وَهَبْتَ) فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ،  
أَحَدُهُمَا: أَنْ يَرِيدَ الَّتِي وَهَبْتَهَا، فَحَذَفَ الْعَائِدَ تَخْفِيفًا، وَالْآخَرُ: أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ زَائِدَةً،  
كَأَنَّهُ قَالَ: الَّتِي وَهَبْتَ جَارِي دَمْعَهَا، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: (ذَهَبْتَ) فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ أَيْضًا،  
أَحَدُهُمَا: ذَهَبْتَ بِهَا بِجَارِي دَمْعَهَا، كَمَا تَقُولُ: ذَهَبْتَ بِمَالِكَ بِالْإِنْفَاقِ، وَحُذِفَتْ (بِهَا)  
كَقَوْلِ سَبِيْبِيَّةِ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَّا تَجْرِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾،  
أَي: فِيهِ، فَحَذَفَهُ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَذْفُ الْبَاءِ، فَبَقِيَ (ذَهَبْتَهَا) ثُمَّ حَذَفَ الضَّمِيرَ فِي  
الصَّفَةِ، وَيَكُونُ الْجَارِي عَلَى هَذَا مَصْدَرًا، كَالْبَاطِلِ وَالْفَالِحِ، أَيْ بِجَرَيَانِ دَمْعَهَا،  
وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ عَلَى ظَاهِرِهِ »<sup>(٣٧٠)</sup>.

فقد أشار ابن جنِّي في هذا النَّصِّ إلى أَنَّ الجملةَ الفِعْلِيَّةَ المُثَبَّتَةَ (وَهَبْتَ) تحتلُّ أمرين، أحدهما على تقديرِ حَذْفِ المفعولِ بهِ العائدِ مِنْ جُمْلَةِ الصَّلَةِ على الاسمِ الموصولِ المُخْتَصِّ (التي) تخفيفاً، والتَّقْدِيرُ: التي وهبْتُها، والآخر: أَنْ تكونِ الباءُ زائدةً، كأنَّهُ قال: التي وهبتُ جاري دمعِها. لكنْ لماذا التَّقْدِيرُ؟ الجوابُ أَنَّ تقديرَ الرَّابِطِ يحافظُ على تحقُّقِ الرَّبِطِ بينِ جملةِ الصَّلَةِ والاسمِ الموصولِ، مُطابِقاً للموصولِ مُطابِقَةً تامَّةً، مُوضِحاً إيَّاه، فشكَّلَ ما يمكنُ تسميتهُ بخطِّ بَخطِّ بينِ الموصولِ وصلتهِ؛ ومِنْ ثَمَّ أسهمَ في تحقُّقِ الاستمراريةِ في ظاهرِ النَّصِّ، وكذلك الاستمراريةِ الدَّلاليةِ في عالمِ النَّصِّ أيضاً.

ولعلَّهُ مِنَ المفيدِ الإشارةُ إلى أَنَّ هذا الحذفَ أَمِنَ معه اللَّبْسُ، واتَّضَحَ المعنى، وتحقَّقتِ الصَّحَّةُ النَّحْوِيَّةُ، فهو إنْ كانَ قد حُذِفَ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ، فهو مُرَادٌ مِنْ جِهَةِ المعنى والتَّقْدِيرِ، وهو ما يدلُّ عليه المعنى والقرينةُ اللَّفْظِيَّةُ (الاسمِ الموصولِ)، والغايةُ مِنْ هذا الحذفِ إشراكُ المُتلقِّي معِ المبدعِ، وإعمالُ ذِهْنِهِ في الكَشْفِ عنِ المحذوفِ؛ ومِنْ ثَمَّ تكونُ مشاركةُ المبدعِ في تشكيلِ المعنى، وهو ما يترتَّبُ عليه إدراكُ مدى إسهامِ هذا الحذفِ في تماسكِ التراكيبِ؛ ومِنْ ثَمَّ كانَ سَبْكُ النَّصِّ وحَبْكُهُ، وهو ما يُوَدِّي إلى القولِ بتحقُّقِ الكفاءةِ النَّصِّيَّةِ، وأنَّ ثَمَّةَ علاقةً بينِ النَّحوِ والنَّسجِ والدَّلالةِ في النَّصِّ؛ ومِنْ ثَمَّ استقامَ وزنُ الطَّويلِ، وصحَّتِ القافيةُ<sup>(٣٧١)</sup>.

ومثالُ ذلكِ أيضاً حَذْفُ العائدِ مِنْ جملةِ الصَّفَةِ- وهو ما سبقَ تناوُلُهُ في بيانِ مواضعِ الجَمَلِ- في تعليقه على قولِ عمرو بنِ هُمَيْلٍ: (من الوافر):

حُرَيْمَةُ عُمْنَا وَابِي هُدَيْلٍ      وَكُلُّهُمُ إِلَى عَزٍّ وَوَلِيَتْ  
فقال: «قال: أَي وُلِيَتْ ذلكَ منهم. هذا اللفظُ منه ربَّما أوهمَ أَنَّ قوله: (وَلِيَتْ) منقطعةُ الموضعِ عنِ إعرابِ ما قبلها، وليس كذلك، بل (وَلِيَتْ) مجرورةُ الموضعِ؛ لأنَّها صفةٌ لعزٍّ، أَي إلى عَزٍّ وَوَلِيَتْهُ، أَي كانت لي ولايتهُ وقديمُهُ، فحذفَ عائدُ الصَّفَةِ تشبيهاً للصَّفَةِ بالصَّلَةِ، ومنه بيتُ الكتابِ (من الوافر):

أَبَحْتُ جِمَى نُهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ      وَمَا شَيْءٌ حَمِيْتُ بِمُسْتَبَاحِ



وله نظائر<sup>(٣٧٢)</sup>.

وهو ما يتضح من خلاله تفاعل ابن جني نحويًا مع خطاب (عمرو بن هَمَيْلٍ)، من خلال الجملة الفعلية الخبرية المثبتة (وَلَيْتُ)، المُتَّخِذَةَ نمطًا: الفِعْلُ + الفاعل + المفعول به، وفيها أشار إلى أَنَّ ثَمَّةَ حَذْفًا للمفعول به العائد من جملة الصفة مجرورة الموضع على الموصوف (عِزٌّ)، تشبيهًا للصفة بالصلة، على نحو ما ورد في قول جرير، فقد حذف الهاء من جملة (حَمَيْتُ) الواقعة نعتًا لكلمة (شيء) اعتمادًا على أَنَّ النَّعْتَ مع منعوتها كالصلة مع موصولها، فلَمَّا حَسُنَ حذفُ الرابطِ في جملة الصلة كان حذفه في النعت مضارعة جملة الصلة<sup>(٣٧٣)</sup>.

لكنَّ ثَمَّةَ شرطًا أساسيًا لهذا الحذف، وهو أَمْنُ اللَّبْسِ ووضوح المعنى، وهو ما تحقق في قول عمرو بن هَمَيْلٍ، فكان الخطاب متلاحمًا للأجزاء؛ ومن ثَمَّ عَلِمَ أَنَّهُ قد أُفْرِغَ إفراغًا جَدِيدًا وَسَبِكَ سَبْكًَا واحدًا، فهو يجري على اللسان كما يجري على الدهان، على حد قول الجاحظ<sup>(٣٧٤)</sup>، وهو الأمر الذي يؤكد قول القائلِ إِنَّ «مواطن الحذف والروابط التداولية وأزمنة الأفعال المُسمَّاة علامات الاتساق هي التّعابير التي تضمن سلامة بناء الخطاب، فوجودها يدلُّ على وجود بنيةٍ إجماليةٍ، تضمن بدورها انسجامَ الخطاب»<sup>(٣٧٥)</sup>.

وفي إطار انسجام الخطاب لنا أن نتساءل: هل ثَمَّةُ علاقةٌ بين هذا الحذف والمعنى؛ ومن ثَمَّ النَّسْجِ الشُّعْرِيِّ؟ نَعَمْ، لهذا الحذف علاقةٌ بالمعنى، مفادها تأكيد المفعول المحذوف، من خلال جذب انتباه المُتلقِي إلى هذا المفعول؛ ومن ثَمَّ يكون إمعان النظر فيه، ذلك أَنَّهُ على الرَّعْمِ من أَنَّهُ محذوفٌ من جهة اللَّفْظِ، فَإِنَّهُ مُرادٌ من جهة المعنى؛ لتأكيد أن جذور الشاعر متعمقة في العزِّ الممتدِّ إليه. أمَّا عن علاقته بالنسج الشعري، فمن المعلوم للقارئ الكريم أن البيت من بحر الوافر، وتقطيعه ووزنه هكذا:

حُرَيْمَةُ عَمَ / مُنَا وَأَبِي / هُدَيْلِن  
مُفَاعَلَتُنْ / مُفَاعَلَتُنْ / فَعُولُنْ  
وَكُلُّهُمُو / إِلَى عِزْرِنْ / وَلَيْتُو  
مُفَاعَلَتُنْ / مُفَاعَلَتُنْ / فَعُولُنْ

وهو ما يَتَضَحُّ مِنْ خِلَالِهِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ (وَلَيْتُهُ) سَيَسْتَقِيمُ الْوِزْنُ، وَلَنْ تَصَحَّ الْقَافِيَةُ، بِمَا أَرَادَهُ مِنْ رَوِيٍّ، تَمَثَّلَ فِي حَرْفِ التَّاءِ الْمَضْمُومَةِ.

#### ٥- حَذْفُ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ:

قال ابن جنِّي: «ولم أعلم المصدرَ حُذِفَ في موضعٍ، وذلك أنَّ الغرضَ فيه إذا تجرَّدَ من الصِّفَةِ أو التَّعْرِيفِ أو عددِ المرَّاتِ، فَإِنَّمَا هو لتوكيدِ الفِعْلِ، وحَذْفُ المؤكِّدِ لا يجوزُ»<sup>(٣٧٦)</sup>، وعلى الرَّعْمِ من ذلك فقد جاءتِ الإِشَارَةُ إلى حَذْفِ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ لدى ابن جنِّي في موضعٍ واحدٍ بكتاب التَّمَامِ، في تعليقه على قولِ عبدِ منافِ بنِ رَبِيعِ الجُرَبِيِّ: (مِنَ الطَّوِيلِ):

وَمَالِي فِيهِمْ مَعْتَبٌ إِنْ عَتَبْتُهُ عَلَيْهِمْ، وَمَا فِيهِمْ لَدَى الظُّلْمِ مَنْصَرٌ  
فقال: «يقول لا يعتبونني ولا ينصرونني. ينبغي أن تكون الهاء في (عَتَبْتُهُ) ضميرَ مصدرٍ، فكأنه قال: إِنْ عَتَبْتُ عَنبًا عَلَيْهِمْ. فأضمره لدلالة فعله عليه، كما قال: (من مجزوء الكامل):

مِنْ كُلِّ مَا نَالَ الْفَتَى قَدْ نِلْتَهُ إِلَّا التَّحِيَّةَ  
أَي قَدْ نِلْتُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَدْ نِلْتُ نَيْلًا. وقوله (مِنْ كُلِّ مَا نَالَ) هو مفعولُ نِلْتُ، كقولك: مِنَ الْمَاءِ شَرِبْتُ، وَمِنَ الطَّعَامِ أَكَلْتُ، فَإِذَا اسْتَوْفَى مَفْعُولُهُ عَلِمْتَ أَنَّ الْهَاءَ فِي (نِلْتَهُ) إِنَّمَا هِيَ ضَمِيرُ مَصْدَرٍ، لَا ضَمِيرُ مَفْعُولٍ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخَرِ، وَهُوَ مِنْ أُبْيَاتِ الْكِتَابِ (مِنَ الْبَسِيطِ):

هَذَا سُرَاقَةٌ لِقِرَّانٍ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرَّشَاءِ إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ  
أَي يَدْرُسُ دَرْسًا»<sup>(٣٧٧)</sup>.

وقد سَبَقَ تناولُ تفاعلِ ابنِ جنِّي مع خطابِ عبدِ منافٍ، في الحديثِ عن كَوْنِ مرجعِ الضَّميرِ مصدرًا محذوفًا، وهنا أتناوله بقصدِ تسليطِ الضوءِ على إشارةِ ابنِ جنِّي إلى حَذْفِ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ، فَقَدْ تناولَ قولَ عبدِ منافٍ: (إِنْ عَتَبْتُهُ) مُخْبِرًا إِيَّانَا

بأنَّ التقديرَ: إنَّ عتبتُ عتباً عليهم، وهو ما يتَّضحُ مِنْ خلالِهِ حَذْفُ المفعولِ المطلقِ؛ لوجودِ الدليلِ عليه في فعله، على نَحْوِ ما جاء فيما ذكره مِنْ شِعْرٍ، فقولُ الشَّاعرِ: (قد نلتُهُ) تقديرُهُ: قد نلتُ نيلاً، وقوله: (هذا سُرْاقَةٌ للقرآنِ يدرُسُهُ) تقديرُهُ: يدرُسُ درُسا؛ ومن ثَمَّ كان هذا المصدرُ المحذوفُ مزجِعاً للهاءِ في (عتبتُهُ) مِنْ قولِ عبدِ منافٍ، وكذلك الأمرُ في (نلتُهُ) و(يدرُسُهُ)، فيما ذُكرَ مِنْ شِعْرٍ. وقد حَذَفَ في القرآنِ، قال تعالى: ﴿يَكَايُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾<sup>(٣٧٨)</sup>، وهو ما علَّقَ عليه الفخر الرازي بقوله: «ذَكَرَ المصدرُ للتَّأكيدِ؛ ليكْمَلَ السَّلَامُ عليه، ولم يُوَكِّدِ الصلاةَ بهذا التَّأكيدِ؛ لأنَّها كانتُ مؤكَّدةً بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾<sup>(٣٧٩)</sup>، وهو ما يمكنُ أَنْ ينسحبَ على بيتِ الهذليِّ، فيقال: لم يذكرِ المصدرُ المؤكَّدَ (عتباً)؛ لأنَّهُ مؤكَّدٌ بقوله فيما سبقُ مِنَ البيتِ (وَمَالِي فِيهِمْ مَعْتَبٌ)، فقد دلَّتْ كلمةُ (مَعْتَبٌ) عليه.

وبذلك يكونُ حَذْفُ المفعولِ المطلقِ مقصوداً مِنْ قِبَلِ (عبدِ منافٍ)؛ مِنْ أَجْلِ الاقتصارِ في الكلامِ، وتحقيقِ الاتساقِ، وما كانَ هذا الحذفُ إلاَّ اعتماداً على إدراكِ المُخاطَبِ وفهمِهِ لِمَا يُقالُ، وها هو ابنُ جنيِّ قد أدركه، وهنا يحضرنِي قولُ القائلِ: «أمَّا جيليانِ براونِ وجورجِ يولِ (J.Broun&G.Yule) فقدَّما طرْحاً جديداً لوسائلِ الاتِّساقِ؛ وهو طَرْحٌ يُفِضِي إلى اهتمامِ أكبرِ بذكرةِ المُخاطَبِ وفهمِهِ لِمَا يُلقَى إليه، وخلفيةِ المُتكلِّمِ وقصديتهِ في الاختيارِ والاقتصادِ في كلامِهِ»<sup>(٣٨٠)</sup>.

وبجانبِ كَوْنِ حَذْفِ المفعولِ المطلقِ - فيما نحنُ بصدده - مُسهِّماً في الاقتصارِ في الكلامِ واتِّساقِهِ، فإنَّه لا يعِدِمُ العلاقةَ بالمعنى والنَّسجِ الشُّعْرِيَّ أيضاً. فعلاقتهُ بالمعنى تكْمُنُ في أنَّ المصدرَ (عَتَبًا) لا يهْمُ الشَّاعرَ بِقَدْرِ ما يهْمُهُ التَّرْكِيزُ على الحدِثِ المُستفادِ مِنَ الفِعْلِ (عَتَبَ) المُقَيَّدِ بِإِنْ الشَّرْطِيَّةِ، أمَّا عن علاقتهِ بالنَّسجِ الشُّعْرِيَّ فتكْمُنُ في أنَّ البيتَ مِنَ الطَّويلِ، ووزنُهُ وتقطيعه هكذا:

وَمَالٍ / يَفْنِهِمْ مَعٌ / تَبْنُ إِنَّ / عَتَبْتُهُو      عَلِيهِمْ / وَمَا فِيهِمْ / لَدَظْلُ / مِمَّنْصَرُو

فَعُولٌ / مَفَاعِيلُنْ / فَعُولُنْ / مَفَاعِلُنْ / فَعُولُنْ / مَفَاعِلُنْ / مَفَاعِلُنْ / مَفَاعِلُنْ  
وهو ما يَتَضَخُّ مِنْ خِلَالِهِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: (عَتَبْتُ عَتَبًا) فَلَنْ تَسْتَقِيمَ عَرُوضُ الطَّوِيلِ،  
وَلَنْ تَصِحَّ الْقَافِيَةُ أَيْضًا، وَهُوَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ «الْحَذْفَ فِي الشَّعْرِ، دُونَ التَّمَامِ، فَهُوَ  
أَحْوَطُ فِي السَّعَةِ مِنْهُ فِي سَائِرِ الْكَلَامِ، وَأَمَّا فِي التَّنْزِيلِ فَمَعَانِيهِ لَانْتِحَاءُ بِالتَّوِيلِ لِأَهْلِ  
التَّفْكِيرِ وَالتَّرْتِيلِ؛ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ» (٣٨١).

## ٦- حَذْفُ الْمُضَافِ:

جاءت الإشارةُ إلى حَذْفِ الْمُضَافِ لدى ابنِ جَنِّي في تفاعله مع خطابِ الهذليين،  
في ثمانية مواضع (٣٨٢)، وهو حَذْفُ قَالَ عَنْهُ ابْنُ جَنِّي: إِنَّهُ لَا يُحْصَى (٣٨٣)، وهو  
سَمَاعِيٌّ وَقِيَاسِيٌّ (٣٨٤) على نحو ما جاء في تعليقه على قولِ المُذَالِ بنِ المُعْتَرِضِ:  
(من السَّريح)

يَا عَيْنُ فَايَكِي الْمَالِكِينَ أَوْلُ الْفَوَارِسِ الْأَضْيَافِ الْمُحُولِ  
فقال: «وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَقَدْ تَكُونُ الْأَضْيَافُ جَمْعَ ضَيْفٍ، فَإِنَّ (فَعْلًا) لَا يُكْسَرُ عَلَى  
(أفعل)، وَلَكِنْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كَسْرُ ضَيْفًا عَلَى أَضْيَافٍ ثُمَّ كَسْرُ أَضْيَافًا عَلَى  
أَضْيَافٍ ثُمَّ حَذْفُ الْيَاءِ الزَّائِدَةِ، عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ مِنَ الرَّجْزِ:

قَدْ قَرَّبَتْ سَادَاتُهَا الرِّوَائِسَا وَالْبِكْرَاتِ الْفَسَّحِ الْعَطَامِسَا  
إِلَّا أَنْكَ مَعَ هَذَا إِذَا جَعَلْتَهُ جَمْعَ ضَيْفٍ فَسَدَ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّكَ تَجْعَلُ الْفَوَارِسَ هُمْ  
الْأَضْيَافِ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى هَذَا، إِنَّمَا الْمَعْنَى: أَنَّهُمْ يَقْرُونَ الْأَضْيَافِ. فَهَذَا ظَاهِرُهُ  
- كَمَا تَرَاهُ - مُنْتَقِضٌ، وَلَكِنْ فِيهِ عِنْدِي وَجْهَانِ سِوَى هَذَا الظَّاهِرِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ  
عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ، كَأَنَّهُ قَالَ: الْفَوَارِسُ ذَوِي الْأَضْيَافِ أَوْ مُحَلِّي الْأَضْيَافِ، ثُمَّ  
حَذْفِ الْمُضَافِ، كَقَوْلِهَا (من البسيط):

يَا صَخْرُ وَرَادَ مَاءٍ قَدْ تَنَازَرَهُ أَهْلُ الْمَوَارِدِ مَا فِي وَرِيدِهِ عَارُ

أي: ما في تزكٍ وزده، فهذا إن حملته على ظاهره فسد معناه، وإن حملته على حذف المضاف استقام أمره، فهو وعروض البيت الذي نحن في تفسيره سواء...» (٣٨٥).

ووصلاً بما تقدم، فقد سبق تناوُل تعليق ابن جنِّي على قول المذال فيما يجوزُ صرْفُه، في الفصلِ السَّابع، وهنا نصلُ القولَ بأنَّ ابنَ جنِّي قد أشارَ إلى أنَّ قولَ الشَّاعرِ: (الفوارس الأضايِف) يمكنُ أن يُوجَّه على حذفِ المضافِ، وهو حذفُ قياسيٍّ، كأنَّه قال: الفوارسِ ذَوِي الأضياِفِ أو مُحَلِّي الأضياِفِ، ثمَّ حُذِفَ هذا المضافُ الشَّاعِلُ وظيفَةَ النَّعْتِ، على نحوِ حذفِ المضافِ الشَّاعِلِ وظيفَةَ الاسمِ المجرورِ في قولِ الخنساءِ: (ما في وزده)، أي: (ما في تزكٍ وزده) مُشيرًا إلى أنَّ قولَ الخنساءِ أيضًا إنَّ حَمَلَتَهُ على ظاهره فسدَ معناه، وإنَّ حَمَلَتَهُ على حذفِ المضافِ استقامَ أمره، فهو وعروضُ الهذليِّ سواء.

ومِمَّا لا شكَّ فيه أنَّ لهذا الحذفِ علاقةً بالدَّلالةِ، فقد حُذِفَ المضافُ للاتِّساعِ في المعنى بالإيجازِ والاختصارِ وعدمِ استطالةِ التركيبِ، لدلالةِ السياقِ على المحذوفِ، قال سيبويه: «ومِمَّا جاء على اتِّساعِ الكلامِ والاختصارِ قوله تعالى جده: ﴿وَسَّأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَدُقُونَ﴾، وإنَّما يريدُ أهلَ القريةِ، فاختصرَ، وعَمِلَ الفِعْلُ في القريةِ كما كان عاملاً في الأهلِ لو كان هاهنا» (٣٨٦).

وهو ما يتَّفَقُ أيضًا مع كَوْنِ البنيةِ الأساسيةِ أو الصورةِ التجريديةِ للجملةِ تقتضي تقدِيرَ مُضافٍ محذوفٍ، بالإضافةِ إلى أنَّ قوانينَ اختيارِ المفرداتِ التي تقتضي اختيارَ كلمةٍ (ذوي أو مُحَلِّي) تسهِّمُ في التفسيرِ النحويِّ الدلاليِّ للتركيبِ.

ومِمَّا لا شكَّ فيه أنَّ هذا الجانبَ «الصورةِ التجريديةِ» تعاونَ معه جانبٌ آخر، هو كَيْفِيَّةُ اختيارِ الكلمةِ المنطوقَةِ التي شغلتْ وظيفَةَ المضافِ (ذوي أو مُحَلِّي) كي تكونَ صالحةً للدخولِ في علاقةٍ نحويةٍ مع المضافِ إليه (الأضايِفِ)، ومنَّ هنا كان

التفسيرُ الدلاليُّ النحويُّ مكونًا من البنيةِ الأساسيةِ أو المعنى الأساسي «معنى العلاقات بين الوظائفِ النَّحْوِيَّةِ بشروطِها»- فهذه البنيةُ تقتضي القولَ بِحَذْفِ المضافِ - بالإضافةِ إلى جانبِ اختيارِ المفرداتِ الذي أدَّى إلى اختيارِ كلمةٍ (ذوي أو مُجَلِّي) كي تشغَلَ وظيفةَ المضافِ؛ ومِنْ ثَمَّ كان التماسكُ بين أجزاءِ الجملةِ، وهو الأمرُ الذي أسهمَ في تماسكِ النَّصِّ، وهذه مهمة المتلقي أو القارئ- أي إدراك التماسك- الذي يشاركُ المبدعَ في تشكيل المعنى من خلال الوصفِ النَّصِّيِّ والتحليل النَّصِّيِّ، وهذا ما أكَّده عِلْمُ اللُّغَةِ النَّصِّيِّ كثيرًا<sup>(٣٨٧)</sup>؛ ومِنْ ثَمَّ كان ابنُ جَنِّي مُتَلَقِّيًا واعيًّا مُدركًا الرِّبَطَ بين التَّقْدِيرِ والمعنى.

ومثال ذلك أيضًا ما جاء في تعليقه على قولِ أبي صخرِ الهذلي: (من الطَّويل)  
بِضْرَبٍ يُطَاطِي النَّيْضَ مِنْ فَوْقِ رُؤُسِهِمْ إِذَا أُكْرِهَتْ فِيهِمْ سَمِعَتْ لَهَا قَضَلًا  
فقال: «قال: (قَضَلًا) أي قَطَعًا، هو عندي على حَذْفِ المضافِ، أي صوتُ قَضَلٍ؛ لأنَّ القَضْلَ نفسَه لا يُدركه السَّمْعُ... ونظيرُ قولِه: (سَمِعَتْ لَهَا قَضَلًا) قولُ جرير: (من الوافر):

سَمِعْتُ حَمَامَةً طَرَبَتْ بِنَجْدٍ فَمَا هَجَّتِ الْعَشِيَّةَ يَا حَمَامَا  
أي: سَمِعْتُ صَوْتَ حَمَامَةٍ»<sup>(٣٨٨)</sup>.

فابنُ جَنِّي في هذا النَّصِّ أيضًا يُقَرُّ بِحَذْفِ المضافِ حذْفًا قياسيًّا لدى أبي صخرِ، في تلكِ الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ الخَبَرِيَّةِ المُثَبِتَةِ: (سَمِعَتْ لَهَا قَضَلًا)، المُتَّخِذَةَ نمطًا: الفِعْلُ + الفاعلُ + المفعولُ بهُ، والتَّقْدِيرُ: سَمِعَتْ لَهَا صَوْتَ قَضَلٍ، وهو ما يَتَضَحُّ مِنْ خِلالِهما أَنَّ ثَمَّةَ مُضَافًا محذوفًا، هو في الأصلِ مفعولٌ بهُ، وفي تعليلِ ابنِ جَنِّي هذا التَّقْدِيرَ نجدُه قد ربطَ بين النَّحْوِ والدلالةِ، فقد رأى - وهو ما تُقَرُّهُ المعاجم اللغوية - أَنَّ القَضْلَ (القَطْع) نفسَه لا يُدركه السَّمْعُ، إنَّما الذي يُسْمَعُ هو صوتُ القَطْعِ، على نحو ما ورد أيضًا فيما سبق مِنْ قولِ جرير، فقوله (سَمِعْتُ حَمَامَةً) تقديره: (سَمِعْتُ صوتَ حَمَامَةٍ).

وممّا لا شكّ فيه أنّ هذا الحذف من جانب أبي صخر قد أسهم في توافق النّظام النّحويّ مع النّسج الشّعريّ، فاستقام وُزْن الطويل، وصحّت القافية برويّها المراد، في إطار ما أراه الشاعر من معنّى نصّيّ، مُفادُهُ أنّ الشّاعِر لا يهْمُهُ التّركيزُ على سماع صوتِ الحمّامةِ بقدر ما يهْمُهُ التّركيزُ عليها مُتّصِفَةً بطَرَبِها بِنَجْد.

#### ٧- حَذْفُ الموصوف:

أُشيرَ إلى حَذْفِ الموصوفِ لدى ابنِ جنّي في تفاعله مع خطابِ الهدليّين، في أربعة مواضع، على نحو ما جاء في تعليقه على قول الجَموح: (من البسيط)

حَتَّى إِذَا انْقَطَعَتْ مِنِّي قَرِينَتُهُ      أَخْرَجْتُ مِنْ نَاجِزٍ عِنْدِي وَمَوْجُودِ  
فقال: «القرينة: النفس، سُميت بذلك لمقارنتها الجسم، وفيها لغات: القرينة والقرونة والقرون والقرنة، وقوله: (أَخْرَجْتُ مِنْ نَاجِزٍ عِنْدِي) ينبغي أن يكون على حَذْفِ المفعول وإقامة صفته مقامه، كأنه قال: (أَخْرَجْتُ دمعاً مِنْ نَاجِزٍ)، ويجيء على قول أبي الحسن أن تكون (مِنْ) زائدة، كأنه قال: أَخْرَجْتُ نَاجِزاً عِنْدِي وموجوداً، كقوله في قول الله سبحانه: ﴿وَيَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾، أي: جبلاً فيها بردٌ، وحكى عنهم: (قد كان مِنْ مَطَرٍ) أي: قد كان مطراً، وقد كان مِنْ حديثٍ، فخلّ عني) أي: قد كان حديثٌ، وأما سيبويه فلا يرى زيادة (مِنْ) في الواجب»<sup>(٣٨٩)</sup>.

ففي هذا النصّ يظهر لنا تفاعلُ ابنِ جنّي نحويّاً مع خطابِ (الجَموح)، بنصّه على حذفِ الموصوفِ وإقامة صفته مقامه، مِنْ خلالِ الجُملةِ الفِعْلِيَّةِ الخَبَرِيَّةِ المُثَبَّتَةِ: (أَخْرَجْتُ مِنْ نَاجِزٍ عِنْدِي)، المَتَّخِذَةَ نَمَطاً: الفِعْلُ + الفاعلُ + الجارُ والمجرورُ + ظَرْفُ المكانِ + المضافُ إليه، وفيها رأى ابنُ جنّي أنّ ثَمَّةَ حذفاً للموصوفِ الشاغِلِ وظيفَةَ المفعولِ، والتّقديرُ: (أَخْرَجْتُ دمعاً من نَاجِزٍ)، وبذلك يرى الشّاعرُ أنّه إذا انقطعتُ نفسُهُ منه أخرجَ دمعاً حاضرًا عنده موجوداً؛ لأنّ

القرينة (النفس) سُمِّيتَ بذلك لمقارنتها الجسمَ، فإذا فارقت النفسُ الجسمَ انهالَ الشاعرُ بُكاءً عليها.

ولا شكَّ في أنَّ الحالَ شهدتْ بحذفِ الموصوفِ في قول الجموحِ من خلالِ المعنى السابق، فقد قال ابنُ جنِّي: «ألا ترى أنَّك إذا قلتَ (مررت بطويل) لم يَسْتَبِينُ مِنْ ظَاهِرِ هَذَا اللَّفْظِ أَنَّ الْمَمْرُورَ بِهِ إِنْسَانٌ، دُونَ رُمْحٍ أَوْ ثَوْبٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ حَذْفُ الْمَوْصُوفِ إِنَّمَا هُوَ مَتَى قَامَ الدَّلِيلُ عَلَيْهِ، أَوْ شَهِدَتْ الْحَالُ بِهِ. وَكَلَّمَا اسْتَبْتَبَهُمُ الْمَوْصُوفُ كَانَ حَذْفُهُ غَيْرَ لَائِقٍ بِالْحَدِيثِ»<sup>(٣٩٠)</sup>.

ونشيرُ إلى أنَّ لهذا النوعِ من الحذفِ علاقةً بالمعنى، فالحذفُ أبلغُ من الذكرِ، استغناءً من أجلِ الإيجازِ والاختصارِ وعلمِ المخاطبِ بما يعنيه الشاعرُ، مضافاً إليه ابتغاءُ الشاعرِ إعمالِ المخاطبِ فكرَه فيما حُذِفَ مِنْ خِلالِ السِّيَاقِ النَّصِّيِّ لِلأَبْيَاتِ، فَإِذَا بِهِ يَتَوَصَّلُ إِلَى أَنَّ الْمَحذُوفَ هُوَ الْمَفْعُولُ بِهِ الْمَذْكُورَةُ صِفَتُهُ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ بجانِبِ الإيجازِ مِنْ وِراءِ هَذَا الحَذْفِ، فَإِنَّ فِيهِ كَشْفًا عَنِ تَرْكِيزِ الشَّاعِرِ عَلَى حَضُورِ الدَّمْعِ أَكْثَرَ مِنَ الدَّمْعِ ذَاتِهِ، وَهنا يَظْهَرُ المعنى النَحْوِيُّ الدَّلَالِيُّ الْمُقْتَرِنَ بِإِسْهَامِ هَذَا الحَذْفِ فِي تَوَافُقِ النِّظَامِ النَّحْوِيِّ مَعَ النَّسْجِ الشُّعْرِيِّ، فَاسْتِقَامَ وَزْنَ البَسيطِ، وَصَحَّتِ القَافِيَةُ، بِرَوِيَّهَا المُرادِ.

ولمَّا كان ذلك كذلك، فإنَّه من بابِ الوحدة الموضوعية بين أجزاء البحثِ الإشارةُ إلى أنَّ النَّعْتِ هنا جاء مفرداً على تقديرِ زيادةٍ (مِنْ) في الواجبِ، كما هو الحالُ عند الأَخْفَشِ، وهو ما يرتضيه ابنُ مالك، وما لا يراه سيبويه<sup>(٣٩١)</sup>، على نحو ما أشار إليه ابنُ جنِّي في نصِّه على خطابِ (الجموح). فابنُ جنِّي يَصِفُ حَذْفَ الصِّفَةِ وإِحْلالَ المَوْصُوفِ محلَّها حالة كَوْنِها جَمَلَةً أو شَبهَ جَمَلَةٍ بِالضَّعْفِ قَائِلاً: «وَمِمَّا يُوَكِّدُ عِنْدَكَ ضَعْفَ حَذْفِ الْمَوْصُوفِ وإِقَامَةَ الصِّفَةِ مَقَامَهُ أَنَّكَ تَجِدُ مِنَ الصِّفَاتِ مَا لَا يُمْكِنُ حَذْفُ مَوْصُوفِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ تَكُونَ الصِّفَةَ جَمَلَةً، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَامَ أَخُوهُ، وَلَقِيتُ غَلامًا وَجْهَهُ حَسَنٌ، أَلَّا تَرَكَ لَوْ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِقَامِ أَخُوهُ، أَوْ لَقِيتُ وَجْهَهُ حَسَنٌ، لَمْ



يَحْسُنُ»<sup>(٣٩٢)</sup>، وفي موضعٍ آخر أشار إلى أَنَّ حَذْفَ الموصوفِ وإقامة الصِّفَةِ مقامَه لا يجبُ أَنْ يُرَكَّبَ إِلَّا عن ضرورةٍ أو ضيقٍ مِنَ الكلامِ<sup>(٣٩٣)</sup>.

وهو ما جعلني في غير هذا الموضع<sup>(٣٩٤)</sup> أيضًا لا أُنْفِقُ معه في هذا الأمر؛ لأنَّ إحلالَ الصِّفَةِ محلَّ الموصوفِ يضيفُ إلى التركيبِ بُعدًا دلاليًّا يرتبطُ بالسياقِ لا تستطيعُ إدراكه لو لم يحدث الحذفُ والإحلالُ معًا. وقد بين ذلك أحد الباحثين في قوله: «وَوَضَعَ الصِّفَةَ مَوْضِعَ الموصوفِ قَدْ يُكْسِبُ الكلامَ ثراءً أو اتساعًا في المعنى، لا يمكنُ إدراكه إِلَّا بهذه الإنابة، فالعُدُولُ عن ذِكْرِ الموصوفِ في بعضِ الأحيان قد يكونُ لأنَّ له تصوُّرًا محددًا في الذَّهنِ. فَحَذْفُهُ وَذِكْرُ صِفَتِهِ بدلًا منه يُوَدِّي إلى تعدُّدِ الاحتمالاتِ الذَّهنيَّةِ لهذا الاسمِ المحذوفِ، الذي هو في الغالبِ اسمٌ جامدٌ، يدلُّ على الذاتِ أو المعنى. وَمِنَ هذا قوله تعالى: ﴿وَالنَّزْعَتِ عَرْقًا﴾<sup>(٣٩٥)</sup> وَالنَّشِطَةِ نَشْطًا﴾<sup>(٣٩٦)</sup> وَالسَّيِّحَةِ سَبْحًا﴾<sup>(٣٩٧)</sup> فَالسَّيِّحَةِ سَبْقًا﴾<sup>(٣٩٨)</sup> فَالْمُدْرَبَةِ أَمْرًا﴾<sup>(٣٩٩)</sup>، فكما نرى قد عدل القرآن الكريمُ عن ذِكْرِ الموصوفاتِ الجوامدِ، وأقام الصفاتِ المشتقاتِ مقامها، فكثرت الاحتمالاتُ، وتعددت التفسيراتُ عند كبار المفسرين مِمَّنْ لهم بصَرٌ باللُّغةِ وإدراكٌ لأسرارها<sup>(٣٩٦)</sup>. قال أبو حَيَّان معلقًا على هذه الآيات: لَمَّا كانت الموصوفاتُ المُقسَّمُ بها محذوفات، وأقيمت صفاتها مقامها، وكان لهذه الصفات متعلقاتٌ مختلفةٌ اختلفوا في المراد بها<sup>(٣٩٧)</sup>... وهكذا نرى تعدُّدَ التفسيراتِ لهذه الآية بحسبِ فَهْمِ كُلِّ عَقَلٍ لها. ويُرجع الدكتور محمود نحلة هذا التَّعدُّدَ إلى وَضْعِ المُشْتَقِّ مَوْضِعَ الجامدِ<sup>(٣٩٨)</sup>، ولكنه- في رأبي- يرجع أساسًا إلى وَضْعِ الصِّفَةِ مَوْضِعَ الموصوفِ، وهو قَصْدٌ مَقْصُودٌ، عَمَدَ إليه القرآن الكريم تحقيقًا لهذا الغموضِ الفني الذي يوقظُ الذَّهنَ، ويقتضي وعيًا وانتباهًا ومشاركةً من القارئِ أو السَّامِعِ؛ لتتمَّ له المتعةُ الفنيَّةُ من اكتشافِ المعنى المرادِ أو ما يقرب منه، كما أنَّه يُطْلَقُ العنانَ للأفكارِ والعقولِ كي تتصور المقصود، كلُّ حسب قدرته على الإدراك والتصورِ والتخيُّلِ، ممَّا يُوَدِّي إلى ثراءِ الدلالاتِ»<sup>(٣٩٩)</sup>.

وهو ما يبرهنُ على أنّ فيما سبقَ من تعليقِ ابنِ جنِّي على قولِ الجموحِ ما يدلُّ على النَّظَرِ الثَّاقِبِ لديه في تفاعله مع خطابِ الهذليين. ذلك الخطابُ الذي يمكنُ وصفُه بأنَّه «ييسطُ ظلاله الدَّلاليَّةَ على النَّسَقِ اللُّغويِّ الذي يتشكَّلُ وُفُقَ وعبرِ الذَّاتِ المُتلقية، فالتركيبُ الخطابيُّ - المشدود إلى حيثياتِ التَّخاطبِ أو سياقِ المقام - يبلورُ وحداته اللَّفظيَّةَ المُشكَّلةَ للنَّسَقِ التَّركيبيِّ بناءً على مقامِ المُتلقِي أو المُتلقينِ الذَّهنيِّ والفلسفيِّ والاجتماعيِّ، ويفتحُ أفقه الدَّلاليِّ على التَّأويلِ بتوفيرِ آلياتِ انسجامِ التَّركيبيِّ وأنساقه... فالمتكلمُ يغدو تجميعاً لوحداثِ الخطابِ ومفاهيمها الدَّلاليَّة، ليس باعتبارِ نَسَقِها المعجميِّ الإفراديِّ وإنَّما باعتبارِ سياقها الملفوظيِّ التَّركيبيِّ الذي تعملُ فيه ظاهرةُ الوقوعِ والرصفِ كميَّارٍ لتحويلِ دلالةِ المفرداتِ المعجميةِ المُشكَّلةِ لنسَقِ الخطابِ، من الدلالةِ المُعجميةِ إلى الدلالةِ التَّركيبيَّة، ولا يحصلُ هذا التَّحويلُ إلاَّ بمراعاةِ (انسجامِ التَّركيبيِّ وأنساقه). ويتراوحُ هذا الاهتمامُ بشكلِ الخطابِ ودلالته بتحويلِ موضوعِ التَّركيبيِّ ومحموله؛ ليتسابقَ مع (حيثياتِ التَّخاطبِ) التي يُسهمُ في رَسْمِ أجوائها (المتلقي) ليس كذاتٍ مُستقبليَّةٍ فقط، وإنَّما كقطبٍ من الدلالاتِ المحاورَّة، سواءً في محمولها الشكليِّ التَّركيبيِّ، أو في موضوعها المفهوميِّ التَّأويليِّ، وهذا ما يحملُ المُتكلِّمَ على البحثِ عن مسوِّغاتٍ لتمريرِ الخطابِ وتحقيقِ وجوده على منظومةِ التَّخاطبِ اللُّغويِّ، ومنظومةِ المراجعِ في عالمِ الأشياءِ والأفكارِ»<sup>(٤٠٠)</sup>.

### ثانياً - حَذْفُ الأفعالِ:

أوما ابنُ جنِّي إلى حَذْفِ الأفعالِ في موضعين، في تعليقه على قولِ أبي صخر: (مَنْ الطَّوِيلُ):

وَلَكِنْ يُقَرُّ العَيْنَ وَالنَّفْسَ أَنْ تَرَى      بِعُفْدَتِهِ فَضَلَاتِ زُرْقٍ دَوَاعِبِ  
فقال: «نصبَ (النَّفْسِ) بفعلٍ آخرٍ مُضمَرٍ، كأنَّه قال: يُقَرُّ العَيْنَ وَيُطِيبُ النَّفْسَ، كقوله (من الكامل):

فَعَلَا فروعَ الأيهقانِ وأطَفَلَتْ      بالجلهتينِ ظباؤها ونعامها

أي: وأفرخت نعامها... وقرأت على أبي بكرٍ أيضًا عن أحمد بن يحيى:

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا      حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا  
أي: وسقيتها ماءً باردًا<sup>(٤٠١)</sup>.

فأبو صخرٍ يتحدّث عن سحابٍ، سمع صوته، وكان ممّا قاله قبلَ هذا البيتِ  
ببيتين<sup>(٤٠٢)</sup>:

وَقُلْتُ عَسَى أَنْ يُلْبِدَ الْيَوْمَ وَدُقُهُ      سَفَاةً بِمُسْتَنَّ الرِّيَاحِ الْخَوَاصِبِ  
لِيَزْوَى صَدَى دَاوُودَ وَاللَّخْدُ دُونَهُ      وَلَيْسَ صَدَى تَحْتَ الْعِدَاءِ بِشَارِبِ  
أما ابنُ جنِّي في هذا النَّصِّ فيرى أنَّ ثَمَّةَ حَذَفَ فِعْلٍ فِي بَيْتِ أَبِي صَخْرٍ أَوْ  
إِضْمَارًا لَهُ، عَلَى حَدِّ تَعْبِيرِهِ<sup>(٤٠٣)</sup>، مِنْ خِلَالِ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ الْخَبَرِيَّةِ الْمُثَبِتَةِ (يُقَرُّ  
الْعَيْنَ وَالنَّفْسَ أَنْ تَرَى بِعُقْدَتِهِ فَضْلَاتِ زُرْقٍ)، الْمُتَّخِذَةِ نَمَطَ: الْفِعْلُ + الْمَفْعُولُ +  
الْمَعْطُوفُ الْمَفْعُولُ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ + الْفَاعِلُ «مصدر مؤوّل»، ذلك الفعلُ الْمُضْمَرُ  
هُوَ مَا نَصَبَ كَلِمَةَ (النَّفْسِ)، وَالتَّقْدِيرُ: يُقَرُّ الْعَيْنَ وَيَطِيبُ النَّفْسَ، فَدَلَّ الْمَعْطُوفُ  
عَلَيْهِ عَلَى الْمَعْطُوفِ، عَلَى نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ: (وأطفلت بالجاهلتيين ظباؤها ونعامها)،  
فالتَّقْدِيرُ: (وأفرخت نعامها)، وَهُوَ مَا عَلَيْهِ أَيْضًا قَوْلُهُ: (عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا)،  
فالتَّقْدِيرُ: (عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَسَقَيْتُهَا مَاءً بَارِدًا)؛ لِأَنَّ الْمَاءَ لَا يُعْلَفُ.

وَمِنْ خِلَالِ مَا سَبَقَ يُلاحِظُ أَنَّ الْفِعْلَ قَدْ حُذِفَ جَوَازًا لِذَلِيلِ، قَالَ سَبِيوِيهِ: «هذا  
بَابٌ مَا يُضْمَرُ فِيهِ الْفِعْلُ الْمُسْتَعْمَلُ إِظْهَارُهُ»<sup>(٤٠٤)</sup>، وَهُوَ مَا يَكْتَرُ فِي سِيَاقِ فِعْلِ  
الْقَوْلِ، وَفِي بَابِ الْإِغْرَاءِ عِنْدَ عَدَمِ تَكَرُّرِ الْأِسْمِ الْمَنْصُوبِ أَوْ الْعَطْفِ عَلَيْهِ، وَفِي جَوَابِ  
الاسْتِفْهَامِ، وَفِي سِيَاقِ عَطْفِ النَّسِقِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ<sup>(٤٠٥)</sup>. وَمِنَ الْمُسَلِّمِ بِهِ أَنَّ هَذَا  
الْحَذْفَ جِزْءٌ مِنْ وَسَائِلِ النِّظَامِ النَّحْوِيِّ وَمُرُونَتِهِ فِي اتِّجَاهِ تَعَانُقِهِ مَعَ الْوِزْنِ وَالْقَافِيَةِ؛  
وَمِنْ ثَمَّ اسْتِقَامَ وَزْنَ الطَّوِيلِ، أَضْفَ إِلَى ذَلِكَ شَيْئًا مُهِمًّا مِنْ وَرَاءِ هَذَا الْحَذْفِ، وَهُوَ  
لَفْتُ انْتِبَاهِ الْمُتَلَقِّي إِلَى التَّرْكِيزِ عَلَى مَا تَبْقَى مِنْ عِنَاصِرَ بَعْدِ الْحَذْفِ (النَّفْسِ).

وإذا كان المعطوف عليه قد دلَّ على المعطوف في المثال السابق، فإنَّ ابنَ جَنِّي قد أشار إلى أنَّ المعطوفَ قد دلَّ على المعطوف عليه في قول مُلِيح: (من الطَّويل):

فَقُلْتُ لَهَا يَا لَيْلَ كَيْفَ أَزُورُكُمْ      وَقَدْ جَعَلْتَ فِي جَنْبِكَ الْحَرْبُ تَحْدَبُ  
بَلَى نُمَّ نَزْمِي بِالنَّجَائِبِ نَحْوَهَا      دُجَى اللَّيْلِ عَن هَامَاتِهَا تَنْجَوُبُ  
فقال: «حُذِفَ الْفِعْلُ لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ، أَرَادَ بَلَى نَزُورُهَا ثُمَّ نَزْمِي، فَحُذِفَ الْفِعْلُ، كَمَا قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿بَلَى قَادِرِينَ عَلَيَّ أَنْ سُؤِيَ بَنَانُهُ﴾، أَي: بَلَى نَجْمُهَا قَادِرِينَ، فَدَلَّتْ الْحَالُ عَلَى الْفِعْلِ النَّاصِبِهَا، كَمَا دَلَّ الْمَعْطُوفُ، وَهُوَ نَزْمِي عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ الْمَحْذُوفِ، وَهُوَ (نَزُورُهَا)» (٤٠٦).

فَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الرَّمِيَّ بِالْإِبْلِ الْقَوِيَّةِ الْعِتَاقِ الَّتِي يُسَابِقُ عَلَيْهَا نَحْوُ (لَيْلَى) الَّتِي يَخَاطِبُهَا الشَّاعِرُ، لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الزِّيَارَةِ، تِلْكَ الزِّيَارَةُ الَّتِي دَلَّ عَلَيْهَا أَيْضًا الْفِعْلُ (أَزُورُكُمْ) فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ عَلَى مَوْضِعِ الْحَذْفِ.

وهو ما يتبيَّن من خلاله أَنَّ الْفِعْلَ فِي قَوْلِ مُلِيحٍ قَدْ حُذِفَ جَوَازًا فِي قَوْلِهِ: (بَلَى ثُمَّ نَزْمِي بِالنَّجَائِبِ نَحْوَهَا)، وَالتَّقْدِيرُ: (بَلَى نَزُورُهَا ثُمَّ نَزْمِي بِالنَّجَائِبِ نَحْوَهَا)، عَلَى نَحْوِ مَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلَى قَادِرِينَ عَلَيَّ أَنْ سُؤِيَ بَنَانُهُ﴾، أَي: بَلَى نَجْمُهَا قَادِرِينَ، فَدَلَّتْ الْحَالُ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي نَصَبَهَا، كَمَا دَلَّ الْمَعْطُوفُ، وَهُوَ نَزْمِي عَلَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ الْمَحْذُوفِ، وَهُوَ (نَزُورُهَا).

وَمِنَ خِلَالِ مَا سَبَقَ عَرَضَهُ فِي الْمِثَالِينَ السَّابِقِينَ يُلَاحِظُ أَنَّ الْفِعْلَ قَدْ حُذِفَ، وَبَقِيَ أَثَرُهُ فِي مَعْمُولٍ مَوْجُودٍ فِي الْجُمْلَةِ، يُمْكِنُ عَلَى أَسَاسِهِ أَنْ يُقَدَّرَ، كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي قَوْلِ أَبِي صَخْرٍ: (وَلَكِنْ يُؤَزُّ الْعَيْنَ وَالنَّفْسَ أَنْ تَرَى...)، وَهَذَا فِي حِدِّ ذَاتِهِ فَارِقٌ جَوْهَرِيٌّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعُنَاصِرِ الْأُخْرَى الْمُلْحَقَةِ بِهِ (٤٠٧)، أَضْفُ إِلَى ذَلِكَ إِسْهَامَ الْحَذْفِ فِي قَوْلِ مُلِيحٍ فِي تَوَافُقِ الْبِنَاءِ النَّحْوِيِّ مَعَ النَّسْجِ الشُّعْرِيِّ؛ فَاسْتِقَامَ وَزُنُ الطَّوِيلِ.

## ثالثاً - حذف الحروف<sup>(٤٠٨)</sup>

(أ) - الحذف القياسي:

### ١- حذف حرف الجر:

أشار ابن جنِّي إلى حذف حرفِ الجرِّ في موضعين من تمامه، على نحو ما جاء في تعليقه على قولِ الجموح: (من البسيط):

لاه ابنُ عمِّك إنِّي قد رَمَيْتُهُمْ حَتَّى رَأَيْتُ سَوَامًا غَيْرَ مَزْدُودٍ  
فقال: «أراد: لله ابنُ عمِّك، فحذفَ حَرْفَ الجرِّ ولامَ التَّعْرِيفِ، فأما ما يدلُّ على  
حذفِ حَرْفِ الجرِّ، فهو أنَّ هذه اللامَ الباقيةَ مفتوحةٌ، ولامُ الجرِّ مع المظهرِ  
مكسورة. وأما ما حُكي فيها من الفتحِ مع المظهرِ فشاذُّ، وكما أنَّ فَتْحَةَ لامِ (لاه)  
تدلُّ على أنَّها ليستْ لامَ الجرِّ، فكذلك أيضًا فَتْحَتُها تدلُّ على أنَّها ليستْ لامَ  
التَّعْرِيفِ مِنْ حيثُ كانتْ لامُ التَّعْرِيفِ ساكنةً كما أنَّ لامَ الجرِّ مكسورةٌ، فالباقيةُ إنَّ  
إنما هي لامُ (إلاه) أو لامِ (لاه) على افتراقِ قَوْلِي سيبويه فيه... وقد حكى أبو  
العبَّاسِ نَفْسَهُ أنَّ رُوبَةَ كان يُقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: خير عافاك الله، يريدُ:  
بخير، ويحذف حرفَ الجرِّ، وحكى سيبويه: الله لأقومنَّ مقصورةً الألف، يريدُ: والله  
لأقومنَّ، وبحذفِ حَرْفِ الجرِّ، وأنشدوا:

رَسَمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلِّهِ كِدْتُ أَقْضِي الْعِدَاةَ مِنْ جَلِّهِ  
يريدُ: رَبِّ رَسَمِ دَارٍ. فإذا جاز هذا إلى غيره ممَّا حُذِفَ حرفُ الجرِّ منه جازَ أيضًا  
حذفُ حرفِ الجرِّ في قوله: (لاه ابنُ عمِّك)»<sup>(٤٠٩)</sup>.

فقد أشار ابنُ جنِّي إلى أنَّ قولَ الجموحِ (لاه) قد حُذِفَتْ منه لامُ الجرِّ، وأتبعها  
في الحذفِ لامَ التَّعْرِيفِ، والتَّقديرُ: لله ابنُ عمِّك، والدليلُ على حذفِ حرفِ الجرِّ أنَّ  
هذه اللامَ الباقيةَ مفتوحةٌ، ولامُ الجرِّ مع المظهرِ مكسورةٌ، كأنَّ نقولَ: القلمُ لمحمد.  
وأما ما حُكي فيها من الفتحِ مع المظهرِ فشاذُّ، وكما أنَّ فَتْحَةَ لامِ (لاه) تدلُّ على

أَنَّهَا لَيْسَتْ لَامَ الْجَرِّ، فَكَذَلِكَ أَيْضًا فَتَحْتَهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ لَامَ التَّعْرِيفِ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ لَامُ التَّعْرِيفِ سَاكِنَةً كَمَا أَنَّ لَامَ الْجَرِّ مَكْسُورَةٌ، فَالْبَاقِيَةُ إِذْنِ إِنَّمَا هِيَ لَامُ (إِلَاه) أَوْ لَامُ (لَاه) عَلَى افْتِرَاقِ قَوْلِي سَيَبُوه فِيهِ<sup>(٤١٠)</sup>، عَلَى نَحْوِ مَا جَاءَ أَيْضًا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٤١١)</sup>:

لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِي عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَحْزُونِي  
وَقَدْ أَشَارَ ابْنُ جَنِّي إِلَى أَنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ (المبرد) نَفْسَهُ قَدْ حَكَى أَنَّ رُؤْبَةَ كَانَ يُقَالُ لَهُ: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ فَيَقُولُ: خَيْرٌ عَافَاكَ اللَّهُ، يَرِيدُ: بِخَيْرٍ، بِحَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ<sup>(٤١٢)</sup>، وَأَنَّ سَيَبُوه حَكَى: اللَّهُ لِأَقْوَمَنَّ مَقْصُورَةَ الْأَلْفِ، يَرِيدُ: وَاللَّهِ لِأَقْوَمَنَّ، وَبِحَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ، وَأَنْشُدُوا قَوْلَ جَمِيلِ بْنِ مَعْمَرٍ:

رَسَمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلِيهِ كِدْتُ أَقْضِي الْغَدَاةَ مِنْ جَلِيهِ  
يَرِيدُ: رَبِّ رَسْمِ دَارٍ. فَإِذَا جَازَ هَذَا إِلَى غَيْرِهِ مِمَّا حُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ مِنْهُ جَازَ أَيْضًا حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ فِي قَوْلِهِ: (لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ).

هنا أشيرُ إلى أن ابنَ جَنِّي كان موفِّقًا في تفاعله النحوي إزاء خطابِ الجموح، ذلك التفاعلُ الذي سبقه إليه الخليلُ بنُ أحمد وسَيَبُوه<sup>(٤١٣)</sup>، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ المبرِّدَ قد أشارَ إلى أَنَّ اللَّامَ في قَوْلِهِ: «لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ» لَامُ الْجَرِّ، وَفُتِحَتْ لِمَجَاوِرَتِهَا لِلْأَلْفِ<sup>(٤١٤)</sup>، وَهُوَ مَا أَشْرُتُ إِلَيْهِ فِي بَحْثِ سَابِقِ لِي<sup>(٤١٥)</sup>، مُضَافًا إِلَيْهِ هُنَا أَنَّ هَذَا الْحَذْفَ قَدْ أَسْهَمَ فِي تَحْقُوقِ تَفْعِيلَةِ البسيطِ (مُسْتَفْعِلُنْ)؛ وَمِنْ ثَمَّ اسْتِقَامَ الوِزْنُ، وَصَحَّتِ القَافِيَةُ، وَهُوَ مَا أَعْرَبَ عَنْ بَرَاةِ الشَّاعِرِ فِي تَوْظِيْفِ مَا أَتَاكَ النُّظَامُ النُّحُوِيَّ، وَعَبْقَرِيَّةِ الْمُتَلَقِي (ابنِ جَنِّي) مُتَفَاعِلًا مَعَ الْخِطَابِ.

## ٢- حَذْفُ حَرْفِ النِّدَاءِ:

أشار ابن جَنِّي إلى حذفِ حرفِ النِّداءِ في ثلاثةِ مواضعٍ مِنْ تَمَامِهِ، عَلَى نَحْوِ مَا جَاءَ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى قَوْلِ أَبِي قَلَابَةَ (مِنْ البسيط):

يَا وَيْكَ عَمَّارُ لِمَ تَدْعُو لِتَقْتُلَنِي وَقَدْ أُجِيبُ إِذَا يَدْعُونَ أَقْرَانِي  
 فقال: «قال: وروى أبو عمرو: (ويك عمَّارُ) جعله مخرومًا. اعلم أن هذا الذي قاله  
 خطأ؛ وذلك أن الخرم لا يصح في هذا البحر أصلًا؛ لأنَّه من البسيط، وأوله سبب...  
 ولكن الوجه فيه عندي أن يكون أرادَ (يا) فحذفها لفظًا وهو ينويها تقديرًا... ونحو هذا  
 ممَّا حُذِفَ لفظًا وهو مُثَبَّتٌ تقديرًا مذهبُ سيبويه في قوله: (من المتقارب)

أَكُلُّ امْرِيٍّ تَحْسَبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا  
 ألا تراه ذهب إلى أنه كأنه قد لفظ بـ (كل) مرةً أُخرى، فكأنه قال: (وكلَّ نارًا)،  
 ولولا ذلك لكان فيه عطفٌ على عاملين، وليس هذا مذهبُ صاحبِ الكتاب. إلا أنَّ  
 حَذَفَ (كل) مِنْ بَيْتِ عَدِيٍّ أَمْثَلُ مِنْ حَذَفَ (يا) مِنْ بَيْتِ الْهَذَلِيِّ، ألا ترى أنه قد  
 تَقَدَّمَ زَكْرُ (كُلِّ) فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ، فَصَارَ لِذَلِكَ كَأَنَّهُ قَدْ جِيءَ بِهِ فِي آخِرِهِ، وَحَذَفَ (يا)  
 مِنْ أَوَّلِ بَيْتِ الْهَذَلِيِّ لَمْ يَتَقَدَّمْهَا مِثْلَهَا، فَيَكُونُ كَالْعَوْضِ مِنْ حَذْفِهَا. وَعَلَى هَذَا  
 يَتَوَجَّهَ عِنْدَنَا قِرَاءَةُ حَمْزَةِ: «وَالْأَرْحَامِ» كَأَنَّهُ قَالَ: وَبِالْأَرْحَامِ، فَحَذَفَ الْبَاءَ بَعْدَ أَنْ  
 أَعْمَلَهَا، وَصَارَ تَقَدَّمَ الْبَاءُ فِي (بِه) دَالًّا عَلَيْهَا، وَكَالْعَوْضِ مِنْهَا. وَإِذَا جَارَ مَا يُحْكَى عَنْ  
 رُوبَةِ إِذَا قِيلَ لَهُ: (كَيْفَ أَصْبَحْتَ) فَيَقُولُ: (خَيْرٌ عَافَاكَ اللَّهُ)، وَهُوَ يَرِيدُ (بِخَيْرٍ)،  
 فَيُحَذَفُ الْبَاءُ لَفْظًا، وَيَعْمَلُهَا تَقْدِيرًا وَمَعْنَى، وَقَوْلُ الْآخِرِ:

رَسَمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَالِهِ كَدْتُ أَقْضِي الْعَدَاةَ مِنْ جَلَالِهِ  
 وهو يريدُ (رَبِّ) فيحذفها ويعملها، ولمَّا يتقدم لها ولا للباءِ في حكاية رُوبَةِ دليلٌ  
 عليها، كان حَذَفُ الْبَاءِ فِي قَوْلِهِ (وَالْأَرْحَامِ) وَإِرَادَتُهَا لِتَقَدَّمَ زَكْرُهَا أَمْثَلُ»<sup>(٤١٦)</sup>.

فبَيْتُ أَبِي قَلَابَةَ مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ فِي يَوْمِ (الْأَحْتِّ) مَوْجَهًا حَدِيثَهُ إِلَى (عَمَّارِ) أَحَدِ  
 بَنِي وَابِشٍ، وَقَدْ أَدْرَكَهُ (عَمَّارُ) بَعْدَ أَنْ نَادَى عَلَيْهِ بِأَنْ يَسْتَسْلِمَ، فَلَمْ يَسْتَسْلِمِ أَبُو  
 قَلَابَةَ، وَعِنْدَمَا اقْتَرَبَ مِنْهُ قَنَعَهُ أَبُو قَلَابَةَ بِالسَّيْفِ فَقَتَلَهُ؛ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ تَوَعُّدُهُ  
 (عَمَّارًا)؛ لِأَنَّهُ قَدْ دَعَاهُ لِيَقْتُلَهُ<sup>(٤١٧)</sup>.

وإزاء هذا الخطاب كانت نتيجة تفاعل ابن جني معه أن خطأ ما رواه السكري، إذ قال: (روى أبو عمرو: (ويك عمّار) جعله مخروماً) (٤١٨)، معللاً ذلك بأن الخرم لا يصح في هذا البحر أصلاً؛ فأول البسيط سبب. ولم يكتف بذلك، بل أشار - وهو ما يهمننا في هذا الجزء من البحث - إلى أن الوجه عنده أن يكون أراد (يا) فحذفها لفظاً، وهو ينويها تقديرًا في رواية (ويك عمّار)، وتفصيل الخطأ - وهو ما ذكره ابن جني فيما لم ننقله من بقية نصه - أن الخرم فيما أوله وتد مجموع، فإذا حذف الأول من المتحركين خلفه للابتداء به الثاني منهما، فأما ما أوله (مستفعلن) فإنك إذا حذف الميم لزمك الابتداء بالسكان، وهو السين. فأما رواية (ويك عمّار) فلا تصح؛ لأنه بناء على ذلك يصير التقطيع إلى (وي كعم = فاعلن)، و(فاعلن) لا يجوز في أول البسيط على وجه من الوجوه، وإنما الجائز في زحاف (مستفعلن) هو مفاعلن ومفتعلن وفعلتن؛ ومن ثم كان قول السكري بالخرم خطأً، فهو على أنه أراد (يا) فحذفها لفظاً وهو ينويها تقديرًا (٤١٩).

وقد لجأ ابن جني إلى ذكر بعض شواهد ما حذف لفظاً ونوي تقديرًا، وهو مذهب سيبويه حيث قول أبي دؤاد الإيادي أو عدي بن زيد العبادي (٤٢٠): (أكل امرئ تحسبين امرأ ونا...)، فكأنه قال: (وكل نار)، ولولا ذلك لكان فيه عطف على عاملين، وليس هذا مذهب صاحب الكتاب. وقد قارن ابن جني بين الحذفين مشيرًا إلى أن حذف كلمة (كل) من بيت عدي أمثل من حذف (يا) من بيت أبي قلابة الهذلي، ألا ترى أنه قد تقدم ذكر (كل) في أول البيت، فصار لذلك كأنه قد جيء به في آخره، وحذف (يا) من أول بيت الهذلي لم يتقدمها مثلها، فيكون كالعوض من حذفها، وعلى هذا وجه قراءة حمزة: «والأرحام» كأنه قال: وبالأرحام، فحذف الباء بعد أن عملها، وصار تقدم الباء في (به) دالاً عليها، وكالعوض منها، ثم تابع ابن جني ما حكى عن روبة وغيره، على نحو ما ورد بالنص السابق، مشيرًا إلى أن حذف الباء في قوله (والأرحام) وإرادتها لتقدم ذكرها أمثل مما ذكره من قول



رُوبَةَ وَقَوْلِ جَمِيلِ بْنِ مَعْمَرٍ (رَسْمِ دَارٍ)، مِنْ مَنْطِقِ أَنْ (رُبِّ) فِي قَوْلِ جَمِيلِ بْنِ مَعْمَرٍ، وَالْبَاءُ فِي حِكَايَةِ رُوبَةَ لَمْ يَتَقَدَّمَا دَلِيلٌ عَلَيْهِمَا.

وَفِي عَوْدٍ إِلَى حَذْفِ حَرْفِ النَّدَاءِ فِي قَوْلِ أَبِي قَلَابَةَ (وَيْكَ عَمَارًا)، أُشِيرُ إِلَى أَنَّ هَذَا الْحَذْفَ قَدْ أَسْهَمَ فِي اسْتِقَامَةِ وَزْنِ الْبَسِيطِ، بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا فِيهِ مِنْ دَلَالَةٍ، مُفَادًا أَنَّهُ مُنْفَعِلٌ بِمَا هُوَ فِيهِ مِنْ تَوْجِيهِ حَدِيثِهِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَقْتُلَهُ؛ وَمِنْ ثَمَّ فَلَا مَكَانَ لِلتَّرْوِيِّ وَإِطَالَةِ الْكَلَامِ بِاسْتِخْدَامِ حَرْفِ النَّدَاءِ، فَكَانَ حَذْفُهُ أَوْلَى مِنْ ذِكْرِهِ، وَهُوَ مَا لَفَتْ ائْتِبَاهُ ابْنِ جَنِّي، مُتَفَاعَلًا مَعَ الْخِطَابِ، فَنَصَّ عَلَى الْمَحْذُوفِ.

وَمِثَالُ ذَلِكَ أَيْضًا - وَهُوَ مَا تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ أَيْضًا مِنْ وَجْهِ آخِرٍ - مَا جَاءَ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى قَوْلِ سَلْمَى بْنِ الْمُقْعَدِ: (مَنْ الْوَافِرُ):

سَتَعْلَمُ يَا فُضَيْلُ إِنَّ التَّقَيْنَا      ذِرَاعِي هِرَّةٌ رُبَطَتْ بِحَبْلِ  
فَلَسْتُ بِقَاتِلِي إِنْ رُمْتُ قَتْلِي      وَلَا آذَتِكَ أُمُّكَ أَمْ قَمَلٍ  
فَقَالَ: «قَالَ: (ذِرَاعِي هِرَّةٌ) نَدَاءٌ، أَي: يَا ذِرَاعِي هِرَّةٌ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ مَفْعُولٌ (تَعْلَمُ) مَحْذُوفًا إِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى عَرَفْتُ، وَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى (عَلِمْتُ) فَمَفْعُولَاهَا مَحْذُوفَانِ. وَصَارَ قَوْلُهُ (فَلَسْتُ بِقَاتِلِي إِنْ رُمْتُ قَتْلِي) دَلِيلًا عَلَيْهِمَا وَبَدَلًا فِي اللَّفْظِ، وَالْمَعْنَى مِنْهُمَا، فَكَانَتْ قَالُ: سَتَعْلَمُ أَنَّكَ إِنْ رُمْتَ قَتْلِي قَصَرْتَ عَنْهُ، كَمَا صَارَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ بَدَلًا مِنَ الْمَفْعُولِ الْمَحْذُوفِ، وَدَلِيلًا عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾، وَكَمَا أَنَّ قَوْلَهُ (مَنْ الطَّوِيلُ):

عَشِيَّةَ مَا وَدَّ ابْنُ غَرَاءَ أُمَّه      لَهَا مِنْ سِوَانَا إِذْ دَعَا أَبْوَانَ  
فَقَوْلُهُ: (لَهَا مِنْ سِوَانَا أَبْوَانَ) بَدَلٌ مِنَ الْمَفْعُولِ وَدَدْتُ، وَلَهُ نَظَائِرُ»<sup>(٤٢١)</sup>.

فَقَدْ سَبَقَ أَنَّ قَوْلَ سَلْمَى بْنِ الْمُقْعَدِ بِمُنَاسَبَةٍ أَنْ أَوْعَدَهُ رَجُلٌ مِنْ هُدَيْلٍ، يُقَالُ لَهُ فُضَيْلَةٌ، وَكَانَتْ قِرْدٌ قَدْ قَتَلُوا أَحَاً لَهُ، يُقَالُ لَهُ فَضَالَةٌ بِنُ سُفْيَانَ، فَقَالَ أَرْبَعَةَ آيَاتٍ، مِنْهَا هَذَانِ الْبَيْتَانِ الْمَسْبُوقَانِ بِقَوْلِهِ<sup>(٤٢٢)</sup>:

عَلَيْكَ ذَوِي فَضَالَةٍ فَاتَّبِعْهُمْ وَذَرْنِي إِنَّ قُرْبِي غَيْرُ مُخْلِي  
 وفيما يتصل بالتفاعل مع البيتين - فيما نحن بصده - نجد إشارة ابن جنِّي  
 في نصِّه السابق إلى أنَّ ثَمَّةَ حَرْفٍ نداءٍ محذوفًا، في قوله: (ذِرَاعِي هِرَّةً) مُقَرَّرًا  
 السكري على ذلك، والتقدير: يَا ذِرَاعِي هِرَّةً، وهو شَتْمٌ مِنْ (سَلْمَى بْنِ الْمُقْعَدِ)  
 لِفُضَيْلٍ، يَصِفُهُ بِالضَّعْفِ (٤٢٣).

وتجدُرُ الإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ هَذَا الْحَذْفَ مَا كَانَ إِلَّا لِدَلَالَةِ السِّيَاقِ عَلَى الْمَحذُوفِ، نَحْوِ  
 قَوْلِهِ ﴿رَبِّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ (٤٢٤)، وَقَوْلِهِ: ﴿يُوسُفُ أَعْرَضَ عَن  
 هَذَا﴾ (٤٢٥)، بَغَرَضِ وَصُولِ مَضْمُونِ جَوَابِ النِّدَاءِ إِلَى (فُضَيْلٍ) عَلَى وَجْهِ السَّرْعَةِ،  
 لِاسِيَّمَا أَنَّ هَذَا الْاسْتِغْنَاءَ قَدْ أُمِنَ مَعَهُ اللَّبْسُ؛ وَمِنْ ثَمَّ جَازَ الْحَذْفَ (٤٢٦)، بِالإِضَافَةِ  
 إِلَى أَنَّ هَذَا الْحَذْفَ قَدْ أَسْهَمَ فِي تَوَافُقِ الْبِنَاءِ النَّحْوِيِّ مَعَ النَّسْجِ الشُّعْرِيِّ فَاسْتِقَامَ  
 وَزْنَ الْوَافِرِ؛ وَمِنْ ثَمَّ صَحَّتِ الْقَافِيَةُ بِرَوِيَّهَا الْمُرَادِ.

### ٣- حَذْفُ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ:

جاءت إشارة ابن جنِّي إلى حذف حرف الاستفهام في موضع واحد من تمامه،  
 في تعليقه على قول أبي ذرَّة: (من الرِّجَز):

الْجِدُّ هُوَ أَي بَنِي حَزْرِيْمَةَ أَنْ يُنْزِلُونِي عَنْ سَوَاءِ الْخَيْمَةِ  
 فقال: «يجوز أن يكون معناه (الجدُّ) ثمَّ حَذَفَ هَمْزَةَ الْاسْتِفْهَامِ تَخْفِيفًا، وَ(هُوَ)  
 خَبْرُ (الجدِّ)، وَهُوَ ضَمِيرٌ مَا كَانُوا عَلَيْهِ، نَظِيرُ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ: (إِذَا كَانَ غَدًا  
 فَآتِنِي)، وَقَوْلِهِ (أَنْ تَنْزِلُونِي) بَدَلٌ مِنْ (هُوَ)، وَهَذِهِ لُغَةٌ فِي (هُوَ) أَعْنِي التَّنْقِيلَ.  
 وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الرَّوَايَةُ (هُوَ) أَي تَكْسِيرِ (هَؤُلَاءِ) أَي مُحَبَّبٍ، أَي يَا مُحَبَّبِي» (٤٢٧).

وقبلَ عَرَضِ تَفَاعُلِ ابْنِ جَنِّي أَشِيرُ إِلَى أَنَّ السُّكْرِيَّ قَدْ قَالَ قَبْلَ هَذَا الْبَيْتِ:  
 «فَطْرَدَهُ أَهْلُ الْيَمَنِ، فَوَثَبَ عَلَى خَيْمَةِ لَبْنِي أَسَدِ بْنِ حَزْرِيْمَةَ، فَأَخَذُوهُ؛ لِيُنْزَلُوهُ عَنْهَا،  
 فَقَالَ...» (٤٢٨). أَمَّا عَنْ تَفَاعُلِ ابْنِ جَنِّي، فَالْوَاضِحُ مِنْ خِلَالِ تَعْلِيْقِهِ عَلَى هَذَا الْبَيْتِ

إشارته إلى جوازِ كَوْنِ الكلامِ (الجدُّ) ثُمَّ حَذَفَ الشاعِرُ همزةَ الاستفهامِ تخفيفاً، وكلمة (هُوَ) خبرُ (الجدِّ) وهو ضميرٌ ما كانوا عليه، نظير الضميرِ في قوله: (إذا كان غداً فأتني)، والتثقيل في الضميرِ لُغَةً فيه، وقوله (أَنْ تنزلوني) بدلٌ من (هُوَ).

وأمام هذا التَّفَاعُلِ واستناداً إلى الظروفِ التي قيل فيها هذا البيتُ يمكنُ القولُ: إنَّ الشاعِرَ قد حَذَفَ همزةَ الاستفهامِ اعتماداً على التَّنْغِيمِ المصاحبِ إلقاءً المُوحي بالاستفهامِ، ذلك العاملُ الهامُّ في تصنيفِ الجُمَلِ إلى أنماطها المختلفة، من استفهاميةٍ وتعجبيةٍ وغير ذلك<sup>(٤٢٩)</sup>، وهو ما جعلَ المُستمعَ آنذاك في غيرِ حاجةٍ إلى حرفِ الاستفهامِ، لاسيَّما أنَّ الروايةَ في شرحِ السكِّريِّ (الجدُّ)؛ ومن ثمَّ وجب تنبيه ابنِ جنِّي المُتلقِي على هذا الأمرِ.

وهنا يحضرنِي ما قاله أستاذِي الدكتور محمد حماسة: «قد يطرحُ الشاعِرُ بعضَ القرائنِ اعتماداً على قرائنٍ أخرى تومئُ إلى ما يريغُ إليه، وتجعل ما يريده غيرَ سافرٍ سُفُورٍ العُزِّي. فقد يطرحُ الشاعِرُ-مثلاً-بعضَ الروابطِ اعتماداً على الرِّابِطِ النَّفْسِيِّ، ومحاولةً لِنَقْلِ صورةِ القلقِ الذي يعيشُ فيه الشاعِرُ إلى متلقِّي شِعْرِهِ كقوله:

كَيْفَ أَضْبَحْتَ، كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا      يُنْبِتُ الْوَدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ  
وقول الآخر:

وَكَيْفَ لَا أَبْكِي عَلَى عَلَاتِي      صَبَائِحِي غَبَائِقِي، فَنِيَلَاتِي  
فالرِّباطُ النَّفْسِيُّ هنا أقوى مِنَ الرِّباطِ الماديِّ المتمثِّلِ في حرفِ العطفِ الذي كان ذِكْرُهُ سيؤدِّي إلى فتورٍ وتراخٍ، لا يرمي إليه الشاعِرُ، فضلاً عن أنَّ «التنغيم» الذي يلقي به الشاعِرُ أبياته يجعلُ المُستمعَ في غيرِ حاجةٍ تاماً إلى كلِّ وسائلِ الرِّبِطِ المعروفة، ويمكنُ أن يُقالَ مثلُ هذا عن حَذْفِ همزةَ الاستفهامِ مثلاً، وحذفِ أداةِ النداءِ، وغير ذلك؛ ممَّا يدلُّ على أنَّ الشُّعْرَ ينبغي أن تكونَ الدَّرَاسَةُ الصَّرْفِيَّةُ والنَّحْوِيَّةُ له مرتبطةً بظروفه»<sup>(٤٣٠)</sup>، وما نحنُ قد ربطنا بين حَذْفِ همزةَ الاستفهامِ في قولِ أبي ذرَّةٍ وبين ظروفِ الخطابِ.

ومن الجدير بالذكر أنَّ ما ألجا ابن جنِّي إلى النَّصِّ على حَذْفِ همزة الاستفهامِ حَوْفُهُ أَنْ يَقَعَ الْمُتَلْقَى فِي لَبْسٍ، فمن البدهيِّ أَنْ غِيَابَ التَّنْغِيمِ فِي اللَّعَةِ الْمَكْتُوبَةِ «قد ينتج عنه نوعٌ مِنَ اللَّبْسِ، يحتاجُ إلى قرائنٍ أُخْرَى لِلدَّلَالَةِ عَلَى كَوْنِ الْأَسْلُوبِ خَبْرًا أَوْ إِنْشَاءً؛ وَمِنْ ثَمَّ فَإِنَّ جَانِبًا غَيْرَ قَلِيلٍ مِنَ النُّصُوصِ تَحْتَمِلُ أَنْ يُقَدَّرَ فِيهَا هَمْزَةٌ مَحذُوفَةٌ، وَتَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْأَسْلُوبُ خَبْرًا... وَيُزِيلُ اللَّبْسَ قَرَائِنُ السِّيَاقِ اللَّفْظِيَّةُ وَالْحَالِيَّةُ»<sup>(٤٣١)</sup>، وَهَا هُوَ سِيَاقُ الْحَالِ، عَلَى نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ نَقْلًا عَنِ السُّكْرِيِّ، يَخْبِرُنَا بِأَنَّ ثَمَّةَ حَدِيثًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَنِي خُزَيْمَةَ؛ بِسَبَبِ إِنْزَالِهِمْ إِيَّاهُ عَنِ خَيْمَتِهِمُ الَّتِي وَثَبَ عَلَيْهَا، مُسْتَفْهِمًا: أَهَذَا الَّذِي هُوَ فِيهِ هُوَ الْجَدُّ أَمْ أَنَّهُ شَيْءٌ آخَرُ؟ وَبِنَاءٍ عَلَى ذَلِكَ حَقٌّ لِلْقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: «أَمَّا الْخَطَابُ الْمُعْطَى وَالْمَمَكُنُّ: فَهُوَ خَطَابُ الْقَرَائِنِ الَّتِي تُحَوَّلُ النَّصُّ إِلَى نَصِّ آخَرَ، بِمَعْنَى أَنْ وَجُودَ الْقَرَائِنِ أَوْ انْعِدَامَهَا يُطْلَقُ مِنْ قَيْدِ الْحَقْلِ الْمَرْجِعِيِّ لِلخَطَابِ، وَذَلِكَ بِفَتْحِ حَقُولٍ أُخْرَى لِإِحَالَاتٍ إِضَافِيَّةٍ مُمَكَّنَةٍ. وَقَرِيبٌ مِنَ الْخَطَابِ الْمَوَازِي الَّذِي يَطْلُبُ وَعِيًّا لُغَوِيًّا بِنِيَّةِ النَّصِّ التَّعْبِيرِيَّةِ، وَمَعْرِفَةِ لَطَائِفِ أُسْلُوبِ الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي تُوظَّفُ جَمِيعَ إِمْكَانِيَّاتِ الْكَلَامِ لِلتَّعْبِيرِ عَنِ الْمَعْنَى»<sup>(٤٣٢)</sup>.

## (ب) - الحذف السماعي (الوارد بقلة):

### ١ - حَذْفُ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ:

جاءت إشارة ابن جنِّي إلى حَذْفِ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ فِي مَوْضِعَيْنِ اثْنَيْنِ، عَلَى نَحْوِ مَا جَاءَ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى قَوْلِ عَبْدِ مَنْافِ الْجُرَبِيِّ: (من الكامل)

لَوْلَا تُفَلَّقُ بِالْجِجَارَةِ رَأْسُهُ      بَعْدَ السُّيُوفِ أَتَاكُمُ لَمْ يُكَلِّمِ  
فَقَالَ: «أَرَادَ: لَوْلَا أَنْ تُفَلَّقَ، فَحَذَفَ (أَنْ)، وَأَوْقَعَ الْفِعْلَ. وَقَدْ سَبَقَ الْقَوْلُ فِي مِثْلِهِ، فِيهِ قَوْلُ رُوْبَةَ (من الرَّجَزِ):

لَوْلَا يُدَالِي خَفْضَهُ الْقِدْحَ أَنْزَرَكَ»<sup>(٤٣٣)</sup>.

وقبلَ جلاءِ كُنْه هذا الحذفِ أُشيرُ إلى أنَّ عبدِ منافٍ قال هذا البيتَ ضمنَ قصيدةٍ قالها في يومِ (المَطَاحِلِ) <sup>(٤٣٤)</sup>، وقد سبقهُ بقوله:

وَلَقَدْ أَتَاكُمْ مَا نَصُوبُ سَيْوْفُنَا      بَعْدَ الْهَوَادَةِ كُلِّ أَحْمَرَ صِمِّمِ  
حَصَّ الْجَدَائِرُ رَأْسَهُ فَتَرَكْنَهُ      قَرَعَ الْقَدَالِ كَبَيْضَةِ الْمُسْتَلِيمِ  
ثم يأتي البيتُ الذي معنا، ذلك البيتُ الذي أمعنَ ابنُ جنِّي نظره فيه، فرأى أنَّ  
البنيةَ الأساسيةَ لقوله: (لَوْلَا تُفَلَّقُ) تشيرُ إلى أنَّ ثَمَّةَ حَذْفًا لَأَنَّ بعدَ (لولا)،  
والتقديرُ: (لَوْلَا أَنْ تُفَلَّقُ).

والمعنى على ذلك، قال السَّكْرِيُّ: «أَي مِّنْ غِلْظِهِ وَشِدَّتِهِ، لَوْلَا أَنَّ رَأْسَهُ شُدِخَ  
بِالْحَجَارَةِ، وَلَوْلَا أَنَّهُ ضُرِبَ بِالْحَجَارَةِ مَا عَمَلَتِ السَّيْوْفُ فِيهِ مِنْ شِدَّتِهِ. وَيُكَلِّمُ: يُجْرَحُ.  
أَبُو عَمْرٍو: يَقُولُ: رَمَيْتُمُوهُ حَتَّى قَتَلْتُمُوهُ، وَلَوْلَا ذَاكَ لَأَتَاكُمْ» <sup>(٤٣٥)</sup>.

وفيما يتصلُ بهذا الحذفِ أُشيرُ إلى أنَّه قد ترتَّبَ عليه إلغاءُ (أَنَّ)؛ بسببِ ضَعْفِهَا  
بِالْحَذْفِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، قال ابنُ مالكٍ: «وَقَدْ تُحَذَفُ (أَنَّ) قَبْلَ الْمُضَارِعِ فِي غَيْرِ  
الْمَوَاضِعِ الْمَذْكُورَةِ، فَتُلْغَى غَالِبًا، كَقَوْلِهِمْ: تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ. وَقَوْلِ  
الشَّاعِرِ:

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعْيَى      وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي  
وقول الآخر:

وَمَا رَاعِنِي إِلَّا يَسِيرُ بُشْرَطَةٍ      وَعَهْدِي بِهِ قَيْنًا يَفُشُّ بِكِيرِ  
تقديره: أَنْ تَسْمَعَ، وَعَنْ أَنْ أَحْضَرَ، وَإِلَّا أَنْ يَسِيرَ، وَلَكِنَّهُمْ رَفَعُوا؛ لِأَنَّهُمْ أَلْغَوْا  
(أَنَّ) لَمَّا ضَعُفَتْ بِالْحَذْفِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ» <sup>(٤٣٦)</sup>، وبذلك يكونُ تفاعلُ ابنِ جنِّي مع  
خطابِ (عبدِ منافِ الجَرَبِيِّ) مِنْ بَابِ الْإِضَافَاتِ الَّتِي تُحَسَّبُ لَهُ، حَيْثُ حَذَفُ (أَنَّ)  
بعدَ (لولا) ووقوعِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ بَعْدَهَا مَرْفُوعًا.

## ٢ - حَذْفُ (ما) الْمُشَبَّهَةِ بِ (لا) لُغَةِ هُذَيْلٍ:

أُشِيرَ إِلَى حَذْفِ (ما) الْمُشَبَّهَةِ بِ (لا) فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، فِي تَعْلِيقِ ابْنِ جَنِّي عَلَى قَوْلِ شَاعِرِ بَنِي قُرَيْمٍ (مَنْ الْوَافِرِ):

فَزِلْتُمْ تَهْرُبُونَ وَلَوْ كَرِهْتُمْ      تَسُوقُونَ الْخَزَائِمَ بِالنَّقَابِ  
فَقَالَ: «يُرِيدُ: مَا زِلْتُمْ، وَهِيَ لُغَةٌ لَهُمْ. الشَّائِعُ فِي هَذَا إِنَّمَا هُوَ حَذْفُ (لا)،  
كقوله: (مَنْ الطَّوِيلِ):

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا      وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي  
أَي: لَا أَبْرَحُ، إِلَّا أَنَّهُ شَبَّهَ (ما) بِ (لا) كَمَا شَبَّهَ (لم) بِ (ما)، قَالَ الْأَعَشَى (مَنْ  
الْمُتْقَارِبِ):

أَجِدَّكَ لَمْ تَغْتَمِضْ لَيْلَةً      فَتَزُقُهَا مَعَ رُقَادِهَا  
أَي: مَا تَغْتَمِضُ، وَأَنْشَدْنَا أَبُو عَلِيٍّ: (مَنْ الْوَافِرِ):

أَجِدَّكَ لَنْ تَرَى بِتُعْيِلَاتٍ      وَلَا بِيَدَانِ نَاجِيَةً ذَمُولًا  
أَرَادَ (مَا تَرَى)، وَذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَ (أَجِدَّكَ) إِنَّمَا هُوَ لِلْحَاضِرِ وَالْحَالِ، وَنَفِي فِعْلِ  
الْحَالِ إِنَّمَا هُوَ بِ (ما) دُونَ غَيْرِهَا»<sup>(٤٣٧)</sup>.

فَفِي هَذَا النَّصِّ نَلَاخِظُ إِعْمَالَ ابْنِ جَنِّي عَقْلَهُ فِي قَوْلِ شَاعِرِ بَنِي قُرَيْمٍ: (فَزِلْتُمْ)  
فَقَدْ أَشَارَ إِلَى أَنَّ الشَّاعَرَ يُرِيدُ: مَا زِلْتُمْ، بِحَذْفِ (ما) الْمُشَبَّهَةِ بِ (لا)، وَهِيَ لُغَةُ  
هُذَيْلٍ، حَيْثُ إِنَّهُمْ يَسْتَعْمِلُونَ الْفِعْلَ (زَال) النَّاقِصَ مُجَرَّدًا مِنْ (ما)، وَهُوَ مَا وَرَدَ  
أَيْضًا بِقَوْلِ مُلَيْحٍ، وَلَمْ يُشِيرْ إِلَيْهِ ابْنُ جَنِّي:

يَزَالُ لَكُمْ فِي النَّفْسِ عِنْدِي وَلَوْ نَأَتْ      بِكَ الدَّارُ مَكُونُ مِنْ الْوُدِّ مُزْلِفٌ<sup>(٤٣٨)</sup>.  
وَزِيَادَةٌ فِي الْإِيضَاحِ أَشَارَ ابْنُ جَنِّي إِلَى أَنَّ الشَّاعَرَ فِي هَذَا إِنَّمَا هُوَ حَذْفُ (لا)،  
عَلَى نَحْوِ مَا وَرَدَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ: (فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا) أَي: لَا أَبْرَحُ، إِلَّا أَنَّهُ  
شَبَّهَ (ما) بِ (لا) كَمَا شَبَّهَ (لم) بِ (ما)، فِي قَوْلِ الْأَعَشَى: (أَجِدَّكَ لَمْ تَغْتَمِضْ

ليلةً) أي: ما تغتمض، وهو ما عليه ما أنشده أبو علي الفارسي: (أَجِدْكَ لَنْ تَرَى بِتُعِيلِبَاتٍ)، فالأصل: (ما ترى)؛ وَعِلَّةُ ذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَ (أَجِدْكَ) إِنَّمَا هُوَ لِلْحَاضِرِ وَالْحَالِ، وَنَفْيِ فِعْلِ الْحَالِ إِنَّمَا هُوَ بِ (ما) دُونَ غَيْرِهَا.

ولمَّا كَانَ شَاعِرُ بَنِي قُرَيْمٍ يَحْكِي الْحَالَ وَالْحَاضِرَ، فَإِنَّهُ لَكِي يَنْفِي الْحَالَ أَرَادَ (ما)، ثُمَّ حَذَفَهَا؛ لِأَنَّهُ فِي حَالِ الْحَدِيثِ عَنِ هُرُوبِ مَنْ يُخَاطَبُهُمْ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ كِرَاهِيَتِهِمْ ذَلِكَ الْهَرُوبِ، وَهُوَ مَا يُنَاسِبُهُ الْحَذْفُ لَا الذِّكْرُ، بِالإِضَافَةِ إِلَى أَنَّ هَذَا الْحَذْفَ قَدْ أُسْهِمَ فِي اسْتِقَامَةِ وَزْنِ الْوَافِرِ؛ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ مَا كَانَ مُسْتَثْمِرًا لُغَةً قَوْمِهِ فِي النَّصِّ عَلَى مَا يُرِيدُ.

#### رابعًا - حَذْفُ الْجُمْلَةِ:

انحصرت الإشارة إلى حَذْفِ الْجُمْلَةِ لَدَى ابْنِ جَنِّي فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ مِنْ تَمَامِهِ، حَيْثُ الإِشَارَةُ إِلَى حَذْفِ جَوَابِ (لَمَّا)، فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى قَوْلِ مُلْحِحِ بْنِ الْحَكَمِ: (مِنْ الطَّوِيلِ):

فَلَمَّا دَنْتَ مِلْأَرْضٍ حَتَّى تَقْرَبْتِ إِيَّهَا وَحَتَّى طَبَّقْتِ بِالْكَالِجِ  
وَقَامُوا إِيَّهَا بِالْوَلَايَا فَشَمَّرَتْ بِهَا قَرِدَاتُ النَّيِّ شُمُّ الْكَوَاهِلِ  
فقال: «قال: أراد فما دَنْتِ، قال: ومعناه تَقَرَّبْتِ الأَرْضَ إِليها لِسِعَةِ أَجْوَافِها وَعِظْمِ بَطُونِها، هذا الذي ادَّعى السُّكْرِيُّ فِيهِ أَنَّ (لَمَّا) بِمعنى (مَا) شَيْءٌ لَمْ يَعْلَمْهُ أَبِي فِي نَثْرِ وَلَا نَظْمٍ، وَلَا المَعْنَى أَيْضًا عَلَيْهِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ أَنَّها لَمْ تَدُنْ مِنْ الأَرْضِ حَتَّى كَذَا، وَالمَعْنَى أَنَّها لَمَّا دَنْتِ مِنَ الأَرْضِ وَتَقَرَّبْتِ وَأَلْزَقْتِ أَجْوَافَها بِها كَانَ كَذَا. وَلَكِنَّ النُّظَرَ فِي جَوَابِ (لَمَّا) أَيْنَ هُوَ؟ فَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِنَا، فَإِنَّهُ عَلَى حَذْفِ الجَوَابِ لِلْعِلْمِ بِهِ، كَمَا قَدَّمْنَا القَوْلَ فِيهِ مِنْ قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمًا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾ (١٣) وَتَدْيِيئَهُ، وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ البَغْدَادِيِّينَ، فَإِنَّهُ يَجِيءُ عَلَى زِيَادَةِ الْوَاوِ، كَأَنَّهُ قَالَ: قَامُوا إِليها بِالْوَلَايَا، وَقَالَ: يَجِيءُ عَلَى قَوْلَيْنَا جَمِيعًا أَنَّ تَكُونَ الْفَاءُ زَائِدَةً، كَأَنَّهُ قَالَ: شَمَّرَتْ؛ لِأَنَّنا نَحْنُ نَرَى زِيَادَةَ الْفَاءِ كَمَا يَرَوْنَهُ هُمْ» (٤٣٩).

فهذا النَّصُّ يُلاحِظُ مِنْ خِلالِهِ أَنَّ ثَمَّةَ تَمَعُّنًا لَدَى ابْنِ جَنِّي فِي خِطَابِ (مُلَيِّحٍ) وَتَفَاعُلًا مَعَهُ، فَقَدْ عَلَّقَ السُّكَّرِيُّ عَلَى هَذَا الْخِطَابِ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ: أَرَادَ: فَمَا دَنَتْ<sup>(٤٤٠)</sup>، وَهُوَ مَا يَتَّضِعُ مِنْ خِلالِهِ إِشَارَةٌ السُّكَّرِيِّ إِلَى أَنَّ (لَمَّا) بِمَعْنَى (مَا)؛ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ قَوْلُ ابْنِ جَنِّي: هَذَا الَّذِي ادَّعَى السُّكَّرِيُّ فِيهِ أَنَّ (لَمَّا) بِمَعْنَى (مَا) شَيْءٌ لَمْ يَعْلَمْهُ أَبِي فِي نَثْرٍ وَلَا نَظْمٍ، وَلَا الْمَعْنَى أَيْضًا عَلَيْهِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ أَنَّهَا لَمْ تَدُنْ مِنَ الْأَرْضِ حَتَّى كَذَا؟!!

هَذَا، وَمِنْ الْمَفِيدِ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ قَوْلَ (مُلَيِّحٍ) مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ، يَتَحَدَّثُ فِيهَا عَنِ فِرَاقِ (لَيْلَى) وَتَجْهِيْزِهِمِ الْإِبِلَ النَّاجِيَةَ فِي نَشَاطِهَا وَسُرْعَتِهَا، الْمُحْمَلَجَةَ (الشَّدِيدَةَ الطَّيِّ وَالْجَدَلَ) تَشْبِيْهًا لَهَا بِالْعَيْرِ الْوَحْشِيَّةِ الْمُحْمَلَجَةِ (الَّتِي دُوخِلَ خَلْقُهَا كِتْمَانًا، فَكَانَتْ شَدِيدَةَ الْفَتْلِ وَالْإِدْرَاجِ)، هَذِهِ الْإِبِلُ تَوْصَفُ بِأَنَّهَا دُفْقٌ، أَيْ أَسْنَانُهَا مُنْتَصِبَةٌ إِلَى الْخَارِجِ، كَأَنَّهَا تُغْرَدُ... إلخ<sup>(٤٤١)</sup>، إِلَى أَنَّ يَأْتِي الْبَيْتَانِ اللَّذَانِ مَعَنَا، فَيَرَى ابْنُ جَنِّي أَنَّ الْمَعْنَى: أَنَّهَا (الْإِبِلُ) لَمَّا دَنَتْ مِنَ الْأَرْضِ وَتَقَرَّبَتْ وَأَلْزَقَتْ أَجْوَافَهَا بِهَا بَعْدَ شَدِّهَا مِنْ خِطَامِهَا أَوْ خِزَامِهَا كَانَ كَذَا، وَهُوَ مَا أُؤَيِّدُهُ، أَيْ كَانَ مَا كَانَ مِنْ وَضْعِ الْهُودَجِ؛ كَيْ تَقَرَّ بِهِ (لَيْلَى) لِلرَّحِيلِ؛ وَمِنْ ثَمَّ فَلَا مَجَالَ لِمَا قَالَ بِهِ السُّكَّرِيُّ.

وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ كَانَ حَدِيثُ ابْنِ جَنِّيِّ عَنِ جَوَابِ لَمَّا - وَهُوَ مَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ - فَأَشَارَ إِلَى أَنَّ جَوَابَ (لَمَّا) قَدْ حُذِفَ لِلْعِلْمِ بِهِ، عَلَى نَحْوِ حَذْفِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴿١٣﴾ وَنَدْبَيْنَهُ﴾، وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ الْبَغْدَادِيِّينَ - فِي إِشَارَةٍ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى مَذْهَبِهِمْ، بَلْ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ نَحْوِيًّا - فَالْجَوَابُ قَوْلُهُ: قَامُوا إِلَيْهَا بِالْوَالِيَاءِ، وَذَلِكَ عَلَى زِيَادَةِ الْوَاوِ، فِي إِشَارَةٍ إِلَى تَعَانُقِ الْحَذْفِ مَعَ الزِّيَادَةِ فِي التَّوْجِيهِ وَالتَّأْوِيلِ. وَمِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ هَذَا الْحَذْفَ مَا كَانَ إِلَّا بِسَبَبِ إِرَادَةِ الشَّاعِرِ أَنْ يُعْمَلَ الْمُتَلَقِّي عَقْلَهُ فِي الْمَحْذُوفِ الَّذِي يُمْكِنُ اسْتِنْبَاطُهُ مِنْ خِلالِ سِيَاقِ الْكَلَامِ، مُشَارِكًا الْمُبْدِعَ فِي تَشْكِيلِ الْمَعْنَى؛ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ التَّفَاعُلُ الْمُفْضِي إِلَى التَّوَاصُلِ.



أُضِفَ إِلَى ذَلِكَ أَنَّ حَذْفَ الْجُمْلَةِ قَدْ أَسْهَمَ فِي تَوَافُقِ النَّظَامِ النَّحْوِيِّ مَعَ النَّسْجِ الشُّعْرِيِّ، فَاسْتِقَامَ وَزْنَ الطَّوِيلِ، وَصَحَّتِ الْقَافِيَةُ بِرَوِيَّتِهَا الْمُرَادِ، وَكَانَ مَا تَبَقَّى بَعْدَ الْحَذْفِ - لَيْسَ هُنَا فَحَسْبُ، بَلْ عَلَى مَدَارِ هَذَا الْفَصْلِ - مِنْ أَلْفَاظٍ وَافِيًا بِالْغَرَضِ، فَأَمَكَنَ أَنْ تُوصَفَ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ بِأَنَّهَا «وَإِنْ قَلْتُ، فَقَدْ أَنَاغَتْ مَعَانِيهَا عَلَى الْغَايَةِ، وَلَمْ تَقِفْ عَلَى حَدٍّ وَنَهَايَةٍ، وَهَذَا النَّوْعُ هُوَ أَعْلَى طَبَقَاتِ الْفَصَاحَةِ»<sup>(٤٤٢)</sup>.

وَمِمَّا لَا يُنْكَرُ أَنَّ إِشَارَاتِ ابْنِ جَنِّي إِلَى الْحَذْفِ - مِنْ خِلَالِ تَفَاعُلِهِ النَّحْوِيِّ - فِي شِعْرِ الْهَذَايَيْنِ، يُمَكِّنُ أَنْ يُفْهَمَ مِنْ خِلَالِهَا - بَعْدَ إِعْمَانِ النَّظْرِ بِهَا - أَنَّ الْحَذْفَ قَدْ أَسْهَمَ فِي تَحْقُوقِ التَّمَاسِكِ النَّصِيِّ - وَهُوَ مَا أَدْرَكَهُ ابْنُ جَنِّي - أَوْ مَا يُسَمَّى بِالِاتِّسَاقِ أَوْ الْاِحْتِيَاكِ «مِنْ الْحَبِّكَ الَّذِي مَعْنَاهُ الشَّدُّ وَالْإِحْكَامُ، وَتَحْسِينُ أَثَرِ الصَّنْعَةِ فِي النَّوْبِ، فَحَبُّكَ النَّوْبِ سَدُّ مَا بَيْنَ خِيوطِهِ مِنَ الْفُرْجِ وَشَدُّهُ وَإِحْكَامُهُ، بَحِيثٌ يُمْنَعُ عَنْهُ الْخَلْلُ مَعَ الْحُسْنِ وَالرَّوْتَقِ. وَبَيَانُ أَخْذِهِ مِنْهُ أَنَّ مَوَاضِعَ الْحَذْفِ مِنَ الْكَلَامِ شُبِّهَتْ بِالْفُرْجِ بَيْنَ الْخِيوطِ، فَلَمَّا أَدْرَكَهَا النَّاقِدُ الْبَصِيرُ بِصَوْغِهِ الْمَاهِرِ فِي نَظْمِهِ، وَحَوِكِهِ، فَوَضَعَ الْمَحْذُوفَ مَوَاضِعَهُ، كَانَ حَابِكًا لَهُ مَانِعًا مِنْ خَلْلِ يَطْرُقُهُ، فَسَدَّ بِتَقْدِيرِهِ مَا يَحْصُلُ بِهِ الْخَلْلُ، مَعَ مَا أَكْسَبَهُ مِنَ الْحُسْنِ وَالرَّوْتَقِ»<sup>(٤٤٣)</sup>.



## المَبْحَثُ الثاني: الإحلالُ

أَوَّلًا-الإحلالُ في الأفعال<sup>(٤٤٤)</sup>:

(أ) - أفعالٌ تتعدى بنفسها وتردُ في السِّيَاقِ مُتَعَدِّيةً بِحَرْفِ جَرٍّ:

جاءت إشارةُ ابنِ جَنِّي إلى الأفعالِ التي تتعدى بنفسها، وتردُ في السِّيَاقِ مُتَعَدِّيةً بِحَرْفِ جَرٍّ في ثلاثة مواضعٍ مِنَ (التَّمام)، نحو ما جاء في تعليقه على قولِ أبي صخر: (من الطويل)

إذا عِشْتَ لِي حَتَّى أَمُوتَ فلا أَسَلُ      خِلافَكَ في عَيْشٍ وَمَا حُمِّمَ واجِبُ  
فقال: «لك في (أَسَل) وجهان، أحدهما: أَنَّهُ أرادَ الرِّفْعَ، فلا أَسَلُ خِلافَكَ، فأسكَنَ  
لكثرة الحركاتِ، كقوله: (من السَّريع)

فاليومَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ      إِثْمًا مِنَ اللّهِ ولا واغِلْ  
والآخر: أَنْ يكونَ أرادَ الدُّعاءَ، أي: فلا سَأَلْتُ، فجزمَ لذلك، ودخولُ (في) هنا حَمْلٌ  
على المعنى؛ لأنَّ معنى: (سألتك في كذا) رغبتُ إليك فيه، فلمَّا دخله هذا المعنى جازَ  
فيه (في)، كقولِ الله سبحانه: ﴿الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾، وقد تقدّم ذِكرُه<sup>(٤٤٥)</sup>.

وقد سبق الحديثُ عن هذا البيتِ فيما يحتملُ الجَزْمَ والرِّفْعَ، وأشرتُ هناك إلى  
أَنَّ قولَ أبي صخرِ الهُدَلِيِّ مِنَ أبياتِ صدد حديثه عن شخصٍ يُسَمَّى (أبا  
خَالِدٍ)<sup>(٤٤٦)</sup>، مُشِيرًا في البيتِ الذي معنا إلى أَنَّهُ لن يسألَ أحدًا ما عاش أبو خالد،  
فيما يتَّصل بعيشه، وإزاء ذلك رأى ابنِ جَنِّي النَّصَّ على وَجْهِ جَزْمِ الفِعْلِ (أَسَل) ورفَّعه، وهو ما فرغتُ منه هناك.

أمَّا هنا، فإنَّ الحديثَ عن إمعانِ ابنِ جَنِّي نَظَرَهُ في قولِ الشَّاعِرِ: (فلا أَسَلُ  
خِلافَكَ في عَيْشٍ) من بابِ أَنَّ الفِعْلَ (سأل) جاء هنا مُتَعَدِّيًا بحرفِ الجرِّ (في)،  
والأصلُ أَنْ يتعدى بنفسه، على نَحْوِ ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَطَلَمُوا بِهَا﴾<sup>(٤٤٧)</sup>،  
فالْفِعْلُ (ظلم) يتعدى بنفسه إلا أَنَّهُ لَمَّا كان هو والكفر من واحدٍ عُدِّي تعديته أو هو

بمعنى الكُفْرِ مجازاً أو تضميناً أو هو مُضْمَنٌ معنى التَكْذِيبِ، أي ظلموا كافرين أو مكذبين بها<sup>(٤٤٨)</sup>، وفي هذا قال ابن هشام: «قد يُشْرَبُونَ لفظاً معنى لفظٍ، فيعطونه حُكْمَهُ، وَيُسَمَّى ذلك تضميناً، وفائدته أن تُوَدِّي كلمة مؤدَّى كلمتين، قال الزمخشري: ألا ترى كيف رجع معنى ﴿وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾<sup>(٤٤٩)</sup> إلى قولك: ولا تقتحم عينك مجاوزتين إلى غيرهم، ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾<sup>(٤٥٠)</sup> أي ولا تضموها إليها آكلين أهـ. ومن مثل ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾<sup>(٤٥١)</sup> ضمَّن الرفث معنى الإفضاء، فعدى بإلى مثل ﴿وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾<sup>(٤٥٢)</sup>، وإنما أضل الرفث أن يتعدى بالباء، يقال: أرفث فلانٌ بامرأته...»<sup>(٤٥٣)</sup>.

وبناءً على ما تقدّم من فهمٍ كان تعليلُ ابنِ جنِّي لهذا الإحلالِ أو التّضمينِ بالحمْلِ على المعنى<sup>(٤٥٤)</sup>، ومن ثمّ دخلت (في)؛ لأنّ معنى: (سألتك في كذا) رغبتُ إليك فيه، فلما دخله هذا المعنى جازَ فيه (في)، كقول الله سبحانه: ﴿الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾، وهو ما جعله ابنُ جنِّي من قبيلِ الاتّساعِ، فقال: «اعلم أنّ الفِعْلَ إذا كان بمعنى فِعْلِ آخَرَ، وكان أحدهما يتعدى بحَرْفِ وَالْآخَرُ بآخِرٍ، فإنّ العربَ قد تَنَسَّعُ، فتَوَقَّعُ أَحَدَ الحرفين مَوْقَعِ صاحِبِهِ، إيداناً بأنّ هذا الفِعْلُ في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرفِ المعتادِ مع ما هو في معناه... ألا ترى أنّه لما كان: رَفَثَ بالمرأة في معنى: أَفْضَى إليها جاز أن يَتَّبَعَ الرَفَثُ الحرفَ الذي بابُه الإفضاءُ، وهو إلى»<sup>(٤٥٥)</sup>.

ومن إعطاءِ الكلامِ حَقَّهُ الإِشَارَةُ إلى أنّه لما كان الفِعْلُ (سأل) قد حلَّ محلَّ (رغبت) مُتضمِّناً معناه؛ ومن ثمّ تعدّى بحرفِ الجَرِّ (في)، فإنّ ذلك انعكسَ على المعنى، كأنّ الشّاعِرَ قد جمعَ بين معنى الفِعْلينِ في خُطابِهِ مُشيراً إلى أنّه لن يسألَ أحداً فيما يُقيّمُ به عَيْشَهُ مُدَّةَ حياةٍ (أبي خالد)، من مُنْطَلَقِ أنّ سؤاله غيره غيرُ مرغوبٍ فيه، ولن يرغبَ فيه الشّاعِرُ، فهذا واجبٌ قُضِيَ وَقُدِّرَ.

وهو ما يُؤكِّد قولَ القائل: «فلتتضمين صلة بقواعد الإعراب من جهة تعدّي الفعل بنفسه أو تعدّيه بالحرف، وصلة بعلم البيان من جهة التصرف في معنى الفعل، وعدم الوقوف به عند حدّ ما وُضع له. ومن هذه الناحية لم يكن كبقية قواعد علم النحو، قد يستوي في العمل بها خاصّة النَّاسِ وعامّتهم»<sup>(٤٥٦)</sup>.

### (ب) - أفعال تأتي بمعنى أفعالٍ أُخرَ دون تغييرٍ في الوظيفة التركيبية:

تَحُلُّ في اللُّغة أفعالٌ بمعنى أفعالٍ أُخرَ، لكنها لا تتحوّل من لزومٍ إلى نَعْدٍ أو من نَعْدٍ إلى لزومٍ، بل إنّ الفعلَ النّائبَ والفعلَ المنوبَ عنه كلاهما يشترِكُ في التّعدّي أو اللزومِ؛ ولذلك يحلُّ محلّ نظيره دون تغييرٍ في الوظيفة التركيبية «التّعدّي واللزوم»، وتكمنُ فائدة هذا الإحلالِ في ثراءِ الجانبِ الدّلالِيّ، بالجمْعِ بين المعنيين.

وقد وردَ هذا الضّرْبُ من الإحلالِ أو التّضمينِ في موضعين، على نحو ما جاء في تعليقه على قول أبي صخر: (من الطّويل)

فَأُقْسِمُ بِاللّهِ الَّذِي اهْتَرَزَ عَرْشُهُ      عَلَى فَوْقِ سَبْعِ لَا أَعْلَمُهُ بُطْلَا  
بِأَنَّ لَيْلِي فِيهِ الْفَوَادِ عَاقِلَةٌ      عَلَى الْيَأْسِ يَوْمًا مَا سَقَى الشَّرْبُ النَّخْلَا

فقال: وقوله: (لا أعلمه بطلا) منقولٌ من (علم) المتعدية إلى مفعولٍ واحدٍ بمعنى (عرّف) كقول الله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ عَلَّمْتُمُ الَّذِينَ آعْتَدُوا مِنْكُمْ فِي آلَسَبْتِ﴾ أي: عرفتم، ألا تراه عداه إلى مفعولين، أحدهما الهاءُ والآخِرُ (بطلا) ولو كانت منقولةً من المتعدية إلى مفعولين لوجبَ أن تخطى إلى التّالث؛ لأنّ تلك متى تعدتْ إلى اثنين لم يكن بُدٌّ من التّالثِ إجماعًا، وإنّما الخلافُ هل يجوزُ الاقتصارُ على المفعول الأوّل دون التّاني والتّالثِ أو لا؟<sup>(٤٥٧)</sup>.

وهو ما تتّضح من خلاله إشارة ابنِ جنّي إلى أنّ الفعلَ (أعلم) المنقولَ من (علم) المتعدية إلى مفعولٍ واحدٍ، في قوله: (لا أعلمه بطلا) قد حلَّ محلّ الفعلِ (عرّف) مُتضمّنًا معناه، على نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلَّمْتُمُ الَّذِينَ

أَعْتَدُوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ ❀ أي: عرفتم، فلَمَّا وُجِدَتْ عَلاَقَةُ التَّرَادِفِ فِي الِاسْتِعْمَالِ  
بينهما كان القولُ بَأَنَّ (عَلِمَ) تَضَمَّنَ مَعْنَى (عَرَفَ).

لكن ما صِلَةٌ ذلكَ بِالْجَانِبِ الدَّلَالِيِّ؟ إِنَّ هَذِهِ الصِّلَةَ تَكْمُنُ فِي ثَرَاءِ الدَّلَالَةِ عَنِ  
طَرِيقِ تَضَمُّنِ الْفِعْلِ (عَلِمَ) مَعْنَى الْفِعْلِ (عَرَفَ)، وَبِذَلِكَ يَكُونُ الْمَعْنَى عَلَى قَسَمِ  
أَبِي صَخْرٍ بِالْمَوْلَى - عَزَّ وَجَلَّ - الَّذِي عَرَّضَهُ فَوْقَ سَبْعِ سَمَوَاتٍ، عَلِمَهَا حَقًّا لَا بَاطِلًا،  
وَعَرَفَهَا كَذَلِكَ - بَأَنَّ لِلْيَلَى فِي قَلْبِهِ مَكَانَةً، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ يَأْسِهِ مِنْهَا، مَادَامَ النَّخْلُ  
يُسْقَى بِمَاءِ الشَّرْبِ، وَالشَّرْبُ الْحَوِيضُ يُحْفَرُ حَوْلَ النَّخْلَةِ مُدَّةَ بَقَائِهِ.

وقد دَلَّلَ ابْنُ جَنِّيٍّ عَلَى ذَلِكَ بَأَنَّ الشَّاعِرَ قَدْ عَدَّاهُ إِلَى مَفْعُولِينَ، هُمَا الْهَاءُ فِي  
(أَعْلَمُهُ) وَ(بُطَلَا)، وَلَوْ كَانَ هَذَا الْفِعْلُ مَنْقُولًا مِنَ الْمُتَعَدِّيِّ إِلَى مَفْعُولِينَ لَوَجَبَ أَنْ  
يَتَعَدَّى إِلَى الثَّالِثِ؛ لِأَنَّ تِلْكَ مَتَى تَعَدَّتْ إِلَى اثْنَيْنِ لَمْ يَكُنْ بَدُّ مِنَ الثَّالِثِ إِجْمَاعًا،  
لدى النَّحْوِيِّينَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكَوْفِيِّينَ، فَهُوَ الْقَائِلُ: «أَعْلَمُ أَنَّ إِجْمَاعَ أَهْلِ الْبَلَدَيْنِ إِنَّمَا  
يَكُونُ حُجَّةً إِذَا أَعْطَاكَ خَضْمُكَ يَدَهُ أَلَّا يُخَالِفَ الْمَنْصُوصَ، وَالْمَقْيَسَ عَلَى  
الْمَنْصُوصِ» (٤٥٨).

## ثَانِيًا - الإِحْلَالُ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالْحُرُوفِ:

### (أ) إِحْلَالُ الْحُرُوفِ مَحَلَّ الْأَسْمَاءِ (عَنْ بَعْضِ بَعْدِ):

جاءت الإشارةُ إِلَى كَوْنِ (عَنْ) بِمَعْنَى (بَعْدِ) فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، فِي تَعْلِيقِ ابْنِ  
جَنِّيٍّ عَلَى قَوْلِ مُلَيْحِ بْنِ الْحَكَمِ: (مَنْ الطَّوِيلُ):

فَمَا كَانَ عَنْ يَوْمَيْنِ حَتَّى تَصَدَّعُوا لِبَيْنِ كَمَا انشَقَّ الرِّدَاءُ الْمُصَيِّحُ  
فقال: «يجوز أن يكونَ (عَنْ) زائدةً حَتَّى كَأَنَّهُ قال: فما كان يومان، أي فلم  
يمضِ يومان حَتَّى تَصَدَّعُوا، وقد جاءت زيادةُ (عَنْ) قال: (مَنْ الطَّوِيلُ)

أَتَدْفَعُ عَنْ نَفْسِ أَتَاهَا جِمَامُهَا فَهَلَّا الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

إِلَّا أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ زَادَ (عَنْ) فَقَدْ حَذَفَ أُخْرَى قَبْلَهَا، وَنَحْوُهُ بَيْتُ الْكِتَابِ:

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَغْتَمِلُ      إِنَّ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ  
 زَادَ (عَلَى) وَحَذَفَ (عَلَى) أَي: لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ عَلَيْهِ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ  
 فَقَدْ زِيدَتْ فِي الْمَوْضِعَيْنِ (عَنْ) وَ(عَلَى) جَمِيعًا، فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (عَنْ) غَيْرَ  
 زَائِدَةٍ فِي الْبَيْتِ، وَلَكِنْ عَلَى أَنْ يَكُونَ اسْمُ (كَانَ) مُضْمَرًا فِيهَا، فَكَأَنَّهُ قَالَ: فَمَا كَانَ  
 مَا نَحْنُ فِيهِ عَنْ مُضِيِّ يَوْمَيْنِ، أَي بَعْدَ مُضِيِّ يَوْمَيْنِ حَتَّى كَانَ كَذَا وَكَذَا، فَيَكُونُ  
 (عَنْ) بِمَعْنَى (بَعْدَ)، كَقَوْلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ (١٦٩) (٤٥٩).

فَبَيْتُ (مُلَيِّحٍ) مِنْ أَبْيَاتٍ، يَتَحَدَّثُ فِيهَا عَنْ اسْتِعْدَادِ قَوْمٍ (سُعْدَى) - الْمُعَبَّرِ  
 عَنْهَا بِاسْمِ (لَيْلَى) فِيمَا تَلَا هَذَا الْبَيْتَ مِنْ أَبْيَاتٍ - لِلرَّحِيلِ، مُشِيرًا إِلَى أَنَّهُ لَمْ  
 يَمِضْ يَوْمَانِ حَتَّى رَحَلَ الْقَوْمُ قَاطِعِينَ الْأَرْضَ فَرَاقًا، كَأَنَّهُمْ شَقُّوا الْأَرْضَ نِصْفَيْنِ  
 كَالرِّدَاءِ الْمَشْقُوقِ.

وَأِذَا هَذَا الْمَعْنَى كَانَ إِعْمَالُ ابْنِ جِنِّي نَظَرَهُ، فَاسْفَرَ تَفَاعُلُهُ عَنِ الْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ  
 (عَنْ) يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً. لَكِنْ مَا يَهْمُنَا الْإِشَارَةُ إِلَى جَوَازِ كَوْنِهَا غَيْرَ زَائِدَةٍ فِي  
 الْبَيْتِ، فَتَكُونُ بِمَعْنَى (بَعْدَ)، عَلَى أَنْ يَكُونَ اسْمُ (كَانَ) مُضْمَرًا فِيهَا، فَكَأَنَّهُ قَالَ:  
 فَمَا كَانَ مَا نَحْنُ فِيهِ عَنْ مُضِيِّ يَوْمَيْنِ، أَي بَعْدَ مُضِيِّ يَوْمَيْنِ حَتَّى كَانَ كَذَا وَكَذَا،  
 فَيَكُونُ (عَنْ) بِمَعْنَى (بَعْدَ) كَقَوْلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ (١٦٩) ، أَي  
 حَالَةَ بَعْدَ حَالَةٍ (٤٦٠).

وَلَمَّا كَانَ الشَّاعِرُ لَا يَمَكُنُهُ الْقَوْلُ: فَمَا كَانَ بَعْدَ يَوْمَيْنِ، عَلَى تَقْدِيرٍ: فَمَا كَانَ مَا  
 نَحْنُ فِيهِ عَنْ مُضِيِّ يَوْمَيْنِ؛ مِنْ أَجْلِ الْحِفَاطِ عَلَى وَرْنِ الطَّوِيلِ وَتَصْحِيحِ الْقَافِيَةِ  
 بِرَوِيَّتِهَا الْمُرَادِ، وَهُوَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَهْمِيَةِ الْوَرْنِ الْعَرُوضِيِّ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ (٤٦١)، فَقَدْ  
 لَجَأَ إِلَى إِحْلَالِ الْحَرْفِ (عَنْ) مَكَانَ الْاسْمِ (بَعْدَ)، مِضَافًا إِلَى مَا سَبَقَ الْجَمْعُ بَيْنَ  
 مَعْنَى الْحَرْفَيْنِ، أَي أَنَّ هَذَا الْإِحْلَالَ غَرَضُهُ الرَّئِيسُ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّهُ تَابِعَ الرَّكْبِ  
 فَكَانَتْ ثَمَّةَ حَالَةٍ جَاءَتْ بَعْدَ ذَلِكَ التَّجْهِيْزِ لِلرَّحِيلِ بِيَوْمَيْنِ مُجَاوِزَةً لَهَا، وَهُوَ مَا أُسْهِمَ

في ثراء الجانبِ الدَّلاليِّ بخطابِ مُلِحٍ. وهو ما عليه قولُ الأعشى<sup>(٤٦٢)</sup>:

ثُمَّ وَصَلَتْ صِرَّةً بِرَبِيْعٍ      حِينَ صَرَفَتْ حَالَةً عَنِ حَالٍ  
فقوله: (صَرَفَتْ حَالَةً عَنِ حَالٍ) جملةٌ فعليةٌ خبريةٌ مثبتةٌ، نمطها:

فعل + فاعل + مفعول + حرف جر + اسم مجرور

والبنيةُ الأساسيةُ هي: صَرَفَتْ حَالَةً بَعْدَ حَالٍ، أي أَنَّ (عَنْ) حَلَّتْ مَحَلَّ (بعد) فجاءت مرادفةً لها. فالشاعرُ في سياقِ مَدْحِهِ الأسودَ بنِ المنذرِ اللَّخميِّ قائلاً له: «لقد ملكت نواصي «دودان» و«ذبيان» حين كرهوا البأس، ولم يصبروا للقتال، واتَّصَلَ في حربهم الشتاءُ بالرَّبِيعِ حتى بدلتهم حالاً بعدَ حالٍ»<sup>(٤٦٣)</sup>.

ولمَّا كان بإمكانه القولُ (صَرَفَتْ حَالَةً بَعْدَ حَالٍ) فَإِنَّ عُدُولَهُ عن هذا دلالةٌ على أَنَّ هذه الحالةُ جاءتْ بعد تلكِ مجاوزةً لها. وهو الأمرُ الذي يُمْكِنُنا مِنَ القولِ بأنَّ إحلالَ (عن) محلَّ (بعد)، قد اتَّسَمَ بالجمعِ بين المعنيين، أعني معنى (عن) وهو المجاوزة، ومعنى (بعد)، أي أَنَّ هذه الحالةُ جاءتْ بعد الأخرى ومجاوزةً لها، وهو الأمرُ الذي أدَّى إلى ثراءِ المعنى؛ ومن ثَمَّ اتَّضَحَ - بما لا يدعُ مجالاً للشكِّ - أَنَّ المُتَلَقِي يُشكِّلُ بما أُوتِيَ مِنْ أدواتٍ عنصرًا رئيسًا في إدراكِ مواضعِ الإحلالِ، وهو الأمرُ الذي يُوَدِّدُ إلى فَهْمِ التركيبِ وَمِنْ ثَمَّ يَكُونُ فَهْمُ النَّصِّ، أي فَكُّهُ تركيبياً مِنْ أُجْلِ إعادةِ بنائه دلاليًّا<sup>(٤٦٤)</sup>.

(ب) - إحلال الأسماء محل الحروف (حين بمعنى أن):

ورد التَّنْبِيه على إحلالِ الأسماءِ محلَّ الحروفِ في موضعٍ واحدٍ، في تعليقِ ابنِ جَنِّي على قولِ أبي صخرٍ لسعيدِ بنِ عبدِ الملك: (مِنَ الوافر):

أَصَابَ أَبُو سَعِيدٍ حِينَ سَمَى      سَعِيدًا حِينَ سَمَاهُ سَعِيدًا

فقال: «لم يفسره أبو سعيد السُّكْرِيُّ، والقولُ عليه أَنَّهُ كَأَنَّهُ قد أَصَابَ والدُ سعيدٍ حينَ أَجمَعَ تسميتهُ في أَن سَمَاهُ سعيدًا، فاستعملَ (حينَ) الثانيةَ في موضعِ (أَنْ) وقد كَثُرَ استعمالُ ظروفِ الزَّمانِ عن (أَنْ)؛ وذلكَ لمقاربةِ المصدرِ لظرفِ الزَّمانِ، من ذلكَ قولك: (أحسنْتُ إليكِ إِذْ أطعَنتي) معناه: أَنْ أطعَنتي، أَي: من أَجْلِ أَنْ أطعَنتي، وأسأتُ إليكِ إِذْ عصيتَني، أَي: من أَجْلِ أَنْ عصيتَني، ألا ترى أَنَّ الثاني مُسَبَّبٌ عن الأوَّل، ومن حُكْمِ السَّبَبِ أَنْ يتقدَّم ما كان مُسَبَّبًا عنه، ومنه قول الله سبحانه: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ أَلْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُمُ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ (٣٩)، أَي: لن ينفَعُكمُ من أَجْلِ أَنْ ظلمتمُ اشتراكُكم في العذابِ، وله نظائرُ، وفي هذه الآيةِ ما هو أَكثَرُ من هذا، ولأبي عليٍّ فيها قولٌ، وراجعتُه فيها، فخرجَ ما قد أثبت» (٤٦٥).

فبيئتُ أبي صخرٍ من أربعةِ أبياتٍ، قالها لسعيدِ بنِ عبدِ الملكِ بنِ مروان، وهو سَعِيدُ الخَيْرِ<sup>(٤٦٦)</sup>، مُشيرًا إلى أَنَّ والدَ سعيدٍ قد أَصابَ حينَ أَجمَعَ تسميتهُ في أَن سَمَاهُ سعيدًا، وإزاءَ هذا القولِ كان تفاعلُ ابنِ جِنِّي في إشارتهِ إلى أَنَّ أبا صخرٍ قد استعملَ (حينَ) الثانيةَ، وهي اسمٌ محلٌّ (أَنْ) وهي حرفٌ، فقد كَثُرَ استعمالُ ظروفِ الزَّمانِ عن (أَنْ).

ولمَّا كان هذا كذلكَ، فلا بُدَّ من الإشارةِ إلى علتهِ الكامنةِ في مُقاربةِ المصدرِ لظرفِ الزَّمانِ، ومن ذلكَ قولك: (أحسنْتُ إليكِ إِذْ أطعَنتي) معناه: أَنْ أطعَنتي، أَي: من أَجْلِ أَنْ أطعَنتي، وأسأتُ إليكِ إِذْ عصيتَني، أَي: من أَجْلِ أَنْ عصيتَني، فالثاني مُسَبَّبٌ عن الأوَّل، ومن حُكْمِ السَّبَبِ أَنْ يتقدَّم ما كان مُسَبَّبًا عنه، ومنه قول الله سبحانه: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ أَلْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُمُ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ (٣٩)، أَي: لن ينفَعُكمُ من أَجْلِ أَنْ ظلمتمُ اشتراكُكم في العذابِ.

وبذلكَ يكونُ أبو صخرٍ قد هدَفَ من وراءِ هذا الإحلالِ إلى بيانِ أَنَّ السَّبَبَ كامنٌ في ظرفِ التَّسميةِ، أَي أَنَّ الشَّاعِرَ يريدُ الإدلاءَ بأنَّ ممدوحه قد أَصابَ أبوه، من أَجْلِ أَن سَمَاهُ سعيدًا آنذاك حينَ مولده.



ولا يخفى على المتلقي الكريم ما لهذا الضرب من الإحلال من أثر في تحقق  
تفعيله عروض الوافر، فمن المعلوم أن تقطيع البيت ووزنه هكذا:

أَصَابَ أَبُو / سَعِيدُنْ جِي / نَسَمَمَى      سَعِيدُنْ جِي / نَسَمَمَاهُو / سَعِيدَا  
مُفَاعَلْتُنْ / مُفَاعَلْتُنْ / فَعُولُنْ      مُفَاعَلْتُنْ / مُفَاعَلْتُنْ / فَعُولُنْ  
وهو ما يتضح من خلاله أنه لو قال (أَنْ سَمَى) لاستقامت التفعيلة الثانية دون  
عروض البيت، وهو ما يُعرب عن إسهام هذا الإحلال في توافق البناء النحوي مع  
النسج الشعري.

(ج) - غيرُ الجائز في إحلال الأسماء محل الحروف (لَمَّا لا تكون بمعنى ما):

أُشِيرَ إِلَى غيرِ الجائزِ فيما يتَّصل بإحلالِ الأسماءِ محلَّ الحروفِ، في تعليقِ ابنِ  
جنيِّ على قول (مُلَيْحِ بْنِ الْحَكَمِ) السَّابِقِ ذِكْرُهُ: (من الطَّويل)

فَلَمَّا دَنْتَ مِلْأَرْضِ حَتَّى تَقَرَّبْتَ      إِلَيْهَا وَحَتَّى طَبَّقْتَ بِالكَلاكِ  
وَقَامُوا إِلَيْهَا بِالْوَالِيَا فَشَمَّرَتْ      بِهَا قَرِدَاتُ النَّيِّ شُمُّ الْكَوَاهِلِ

فقال: «قال: أراد فما دنت، قال: ومعناه تقربت الأرض إليها لسعة أجوافها  
وعظم بطونها، هذا الذي ادعى السُّكْرِيُّ فيه أَنَّ (لَمَّا) بمعنى (ما) شيء لم يعلمه  
أبي في نثر ولا نظم، ولا المعنى أيضاً عليه، ألا ترى أنه لم يرد أنها لم تدن من  
الأرض حتى كذا، والمعنى أنها لما دنت من الأرض، وتقربت وألقت أجوافها بها  
كان كذا. ولكنَّ النَّظَرَ في جوابِ (لَمَّا) أين هو؟ فَأَمَّا على مذهبنا، فإنه على حذف  
الجوابِ لِلْعِلْمِ به، كما قدَّمنا القولَ فيه من قوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمًا وَتَلَّهُ  
لِلْجَبِينِ﴾ (١٠٣) وَتَدَيَّنَهُ ﴿، وأمَّا على قول البغداديين، فإنه يجيء على زيادة الواو، كأنه  
قال: قاموا إليها بالولايا، وقال: يجيء على قولينا جميعاً أن تكون الفاء زائدة، كأنه  
قال: شمرت؛ لأننا نحن نرى زيادة الفاء كما يرونه هم» (٤٦٧).

فقد تقدّم عرضُ هذا الموضعِ في الحديثِ عن حَذْفِ الجُمْلَةِ حيثُ البحثُ عن جوابِ (لَمَّا)، أمّا الحديثُ هنا، فعن غيرِ الجائزِ في إحلالِ الأسماءِ محلَّ الحروفِ، انطلاقاً من تفاعلِ ابنِ جِنِّي مع خطابِ (مُليح)، فقد أشار السُّكَّرِيُّ إلى أنَّ مُليحاً قد استعملَ (لَمَّا) بمعنى (ما) مُشيراً إلى أنَّ معناها: تقربت الأرضُ إليها لِسعَةِ أجوافها وعِظَمِ بطونها<sup>(٤٦٨)</sup>.

وإزاء ذلك كانت إشارةُ ابنِ جِنِّي إلى أنَّه من غيرِ الجائزِ نحوياً إحلالُ الاسمِ (لَمَّا) محلَّ الحرفِ (ما) في هذا الموضعِ قائلاً: هذا الذي ادَّعى السُّكَّرِيُّ فيه أنَّ (لَمَّا) بمعنى (ما) شيءٌ لم يعلمه أبي في نثرٍ ولا نَظْمٍ، ولا المعنى أيضاً عليه؛ فالشاعرُ لم يرد أنَّها لم تدنُ من الأرضِ حتَّى كذا، والمعنى أنَّها لَمَّا دَنَّتْ من الأرضِ وتقرَّبت وألزقت أجوافها بها كان كذا، على نحوِ ما سبقَ من تحليلٍ في غيرِ هذا الموضعِ، فهي ظرفيةٌ زمانيةٌ بمعنى (حين) مبنيةٌ على السكونِ في محلِّ نَصْبٍ، ومن المعلومِ أنَّها عندما تكون حرفٌ نفيٌّ تكونُ بمنزلةِ (لم)، وتختصُّ حينئذٍ بالدخولِ على المضارعِ، فتنفيهِ، وتجزمه، وتقلبه إلى الماضي، ويكون النفيُّ مُتصلاً إلى حالِ الكلامِ، مُتوقِّعاً حدوثه؛ وبناءً عليه كان صوابُ رأيِ ابنِ جِنِّي في أنَّه من غيرِ الجائزِ كَوْنُ (لَمَّا) بمعنى (ما)، والثَّابِتُ أنَّها هنا ظرفيةٌ زمانيةٌ.

ولمَّا كان ذلك كذلك، فقد اقتضت جُمْلَتانِ، فِعْلٌ كُلُّ منهما ماضٍ، أوْلُهُما الفِعْلُ (دنت)، والآخِرُ جوابُها المحذوفُ؛ للعلمِ به، على نحوِ ما تقدّم في الحديثِ عن حَذْفِ الجُمْلَةِ.



### المَبْحَثُ الثالثُ: الزيادة

انحصرت إشارة ابن جنّي إلى الزيادة - في تفاعله النحويّ مع خطابِ الهدليّين - في زيادة الحروف، وذلك في سبعة مواضع<sup>(٤٦٩)</sup>، فكانت الإشارة إلى زيادة (الباء) و(عن) و (من) و(لا) و(اللام) و(الفاء)، ولمّا كانت بعضُ هذه المواضع قد أُشيرَ إليها فيما سبق من تحليل لا يُقصد من تناوُلِه تناوُلُ الزيادة، فإنّه يمكن الاجتزاءُ بمثالين اختصارًا، على النحو التّالي:

#### أولاً- زيادة (من):

جاءت الإشارة إلى زيادة (من) في التّمَام، في تعليق ابن جنّي على قول الجموح: (من البسيط):

حَتَّى إِذَا انْقَطَعَتْ مِنِّي قَرِينَتُهُ أَخْرَجْتُ مِنْ نَاجِزٍ عِنْدِي وَمَوْجُودٍ  
فقال: «القرينة: النَّفْسُ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِمَقَارَنَتِهَا الْجِسْمَ، وَفِيهَا لُغَاتُ الْقَرِينَةُ  
وَالْقَرُونَةُ وَالْقَرُونُ وَالْقَرْنَةُ، وَقَوْلُهُ: (أَخْرَجْتُ مِنْ نَاجِزٍ عِنْدِي) يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَى  
حَذْفِ الْمَفْعُولِ وَإِقَامَةِ صِفَتِهِ مَقَامَهُ، كَأَنَّهُ قَالَ: (أَخْرَجْتُ دَمْعًا مِنْ نَاجِزٍ)، وَيَجِيءُ  
عَلَى قَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ أَنْ تَكُونَ (مِنْ) زَائِدَةً، كَأَنَّهُ قَالَ: أَخْرَجْتُ نَاجِزًا عِنْدِي وَمَوْجُودًا،  
كَقَوْلِهِ فِي قَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ: ﴿ وَيُنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ ﴾ ، أَي: جِبَالًا فِيهَا  
بَرْدٌ، وَحَكَى عَنْهُمْ: (قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ) أَي: قَدْ كَانَ مَطَرٌ، وَ(قَدْ كَانَ مِنْ حَدِيثٍ، فَحُلَّ  
عَنِّي) أَي: قَدْ كَانَ حَدِيثٌ، وَأَمَّا سَيَبُويهِ فَلَا يَرَى زِيَادَةَ (مِنْ) فِي الْوَاجِبِ»<sup>(٤٧٠)</sup>.

فقولُ الجموحِ تناوُلَتُهُ فيما تقدّم، في الحديثِ عن حَذْفِ الموصوفِ، وأشرتُ آنذاك إلى نصّ ابن جنّي على حَذْفِ المنعوتِ وإقامة نَعْتِهِ مَقَامَهُ، في قول الشّاعر: (أَخْرَجْتُ مِنْ نَاجِزٍ عِنْدِي)، والتّقديرُ: (أَخْرَجْتُ دَمْعًا مِنْ نَاجِزٍ)، وبذلك يرى الشّاعرُ أنّه إذا انقطعت نفسُه منه أخرج دَمْعًا حاضرًا عنده موجودًا؛ لأنّ القرينةَ (النَّفْسُ) سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِمَقَارَنَتِهَا الْجِسْمَ، فإذا فارقت النَّفْسُ الجِسْمَ انهالَ الشّاعرُ بُكَاءً عَلَيْهَا.

أَمَّا هُنَا فَالْتَّنَاوُلُ بِخُصُوصِ إِشَارَةِ ابْنِ جَنِّي إِلَى زِيَادَةِ (مِنْ) مِنْ خِلَالِ تَوْجِيهِهِ قَوْلَ الْجُمُوحِ (أَخْرَجْتُ مِنْ نَاجِزٍ عِنْدِي وَمَوْجُودٍ) تَوْجِيهًا آخَرَ، مُفَادُهُ زِيَادَةُ (مِنْ) فِي الْوَاجِبِ، عَلَى قَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَخْرَجْتُ نَاجِزًا عِنْدِي وَمَوْجُودًا، كَقَوْلِهِ فِي قَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَيُنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَرٍ﴾، أَي: جِبَالًا فِيهَا بَرْدٌ، وَحَكَى عَنْهُمْ: (قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ) أَي: قَدْ كَانَ مَطَرٌ، (وَقَدْ كَانَ مِنْ حَدِيثٍ، فَخَلَّ عَنِّي) أَي: قَدْ كَانَ حَدِيثٌ، وَعَلَى زِيَادَتِهَا تَكُونُ زَائِدَةً لِتَأْكِيدِ الْمَعْنَى الْمُسْتَفَادِ مِنَ الْجُمْلَةِ.

وَأَمَّا رَأْيَ الْأَخْفَشِ هَذَا أَتَى ابْنَ جَنِّي بِرَأْيِ سَيَّبُوِيهِ، وَكَأَنَّهُ يُؤَيِّدُهُ، فَقَالَ: وَأَمَّا سَيَّبُوِيهِ فَلَا يَرَى زِيَادَةَ (مِنْ) فِي الْوَاجِبِ، يَقُولُ سَيَّبُوِيهِ: «وَقَدْ تَدَخَّلَ فِي مَوْضِعٍ لَوْ لَمْ تَدَخَّلْ فِيهِ كَانَ الْكَلَامُ مُسْتَقِيمًا، وَلَكِنَّهَا تَوْكِيدٌ بِمَنْزِلَةِ «مَا» إِلَّا أَنَّهَا تَجَرُّ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ إِضَافَةٌ، وَذَلِكَ قَوْلِي: مَا أَتَانِي مِنْ رَجُلٍ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْ أَحَدٍ، لَوْ أَخْرَجْتُ (مِنْ) كَانَ الْكَلَامُ حَسَنًا، وَلَكِنَّهُ أَكَّدَ بِمِنْ؛ لِأَنَّ هَذَا مَوْضِعٌ تَبْعِيضٌ، فَأَرَادَ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِهِ بَعْضُ الرِّجَالِ، وَكَذَلِكَ: وَيَحَهُ مِنْ رَجُلٍ، إِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَجْعَلَ التَّعْجُّبَ مِنْ بَعْضِ الرِّجَالِ»<sup>(٤٧١)</sup>، وَهُوَ مَا يَنْضَجُ مِنْ خِلَالِهِ كَوْنُهَا زَائِدَةٌ بِشَرَطِ أَنْ تُسَبِّقَ بِالنَّفْيِ أَوْ شَبْهِهِ، وَيَكُونُ مَجْرُورًا نَكْرَةً، وَفِي ذَلِكَ قَالَ الْمُبَرِّدُ أَيْضًا: «وَإِنَّمَا تَزَادُ فِي النَّفْيِ وَلَا تَقَعُ فِي الْإِيجَابِ زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّ الْمَنْفِيَّ الْمَنْكُورَ يَقَعُ وَاحِدُهُ فِي مَعْنَى الْجَمِيعِ، فَتَدَخَّلُ مِنْ لِإِبَانَةِ هَذَا الْمَعْنَى»<sup>(٤٧٢)</sup>.

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّ ابْنَ مَالِكٍ لَا يَرْضِي رَأْيَ سَيَّبُوِيهِ؛ وَمِنْ ثَمَّ يَرَى زِيَادَتَهَا فِي الْوَاجِبِ، فَعِنْدَ تَنَاوُلِهِ قَوْلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كَانَ يُصَلِّي جَالِسًا، فَيَقْرَأُ وَهُوَ جَالِسٌ، فَإِذَا بَقِيَ مِنْ قِرَاءَتِهِ نَحْوُ مِنْ كَذَا»<sup>(٤٧٣)</sup>، قَالَ: «وَزِيَادَةُ (مِنْ) عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَا يَرَاهَا سَيَّبُوِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَشْتَرِطُ فِي زِيَادَتِهَا شَرْطَيْنِ... وَالْأَخْفَشُ لَا يَشْتَرِطُ ذَلِكَ. وَبِقَوْلِهِ أَقُولُ؛ لِثَبُوتِ زِيَادَتِهَا، دُونَ الشَّرْطَيْنِ نَثْرًا وَنِظْمًا»<sup>(٤٧٤)</sup>، وَهُوَ مَا كَرَّرَهُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ مُشِيرًا إِلَى أَنَّ الْكِسَائِيَّ يَقُولُ بِهَذَا أَيْضًا، بَلْ نَسَبَ إِلَى

ابنِ جَنِّيَ القَوْلَ بزيادتها في الواجبِ، ولمَّا رجعتُ إلى (المُحتَسَب) وجدتُ ابنِ جَنِّيَ يرى أن تأويلَ قراءةِ عبدِ الرحمنِ بنِ هرمز الأعرجِ قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَّا آتَيْنَاكُمْ﴾ (آل عمران ٨١) (لَمَّا آتَيْنَاكُمْ) يُمكنُ أن يُخرَجَ على زيادةٍ (مِنْ) على مذهبِ أبي الحسنِ في الواجبِ<sup>(٤٧٥)</sup>، وهو ما يُفضي إلى عَدَمِ تأييدِ ابنِ جَنِّيَ رأيِ البصريينِ في هذه المسألة، مُوافقًا للأخفش- وهو ما أَخَذُ به - على جوازِ زيادتها في الواجبِ أيضًا؛ اعتمادًا على ما ورد من شواهدٍ مسموعةٍ؛ وَمِنْ نَمَّ فلا عُدُولَ عن الاتِّباعِ عند صِحَّةِ السَّماعِ<sup>(٤٧٦)</sup>، وَمِنْ المعلومِ أَنَّهُ «ليس ينبغي أن يُطلقَ على شيءٍ له وجهٌ مِنَ العربيةِ قائمٌ - وإن كان غيرُه أقوى منه - أَنَّهُ غَلَطٌ»<sup>(٤٧٧)</sup>.

### ثانيًا - زيادة (لا):

جاءت الإشارة إلى زيادة (لا) في التَّمَامِ في تعليقِ ابنِ جَنِّيَ على قولِ غاسلِ بنِ عَزِيَّةِ الجُرَبِيِّ: (من البسيط):

أَمِنْ أُمَيْمَةَ لَا طَيْفُ أَلَمَّ بِنَا بِيَجَانِبِ الْفَرْعِ وَالْأَعْرَاءِ قَدْ رَقَدُوا  
فقال: «قال: الأعراءُ القومُ الذين لا يهتمُّهم الأمرُ، واحدُهم عِرْوُ. اللامُ على ما ترى واو، وقد يجوزُ أن تكونَ ياءً، كأنَّه عارٍ ممَّا يلحقُ المَهْمَّ بالأمرِ، فيعودُ إلى أَنَّهُ مِنَ العُرْيِ، وخيلُ أعراء. وأراد: مِنْ أُمَيْمَةَ طَيْفٌ، فزادَ (لا) كما قال الهذلي (مِنَ الكامل):

أَفَعَنْكَ لَا بَرْقُ كَأَنَّ وَمِيضَهُ

فزادَ (لا) وهو كثيرٌ، وأكثرُ ذلك مع النَّفْيِ، كقوله (من الرَّجَز):

وَمَا أَلَوْمُ الْبَيْضِ أَلَّا تَسْخَرَا لَمَّا زَأَيْنَ الشَّمْطَ الْقَفَنْدَرَا  
يريد: أن تَسْخَرَ، وكقولِ الله سبحانه: ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِنَبِ﴾ أي: لِيَعْلَمَ، وذلك لتوكيدِ النَّفْيِ<sup>(٤٧٨)</sup>.

فقول غاسل هذا مُفْتَتِحُ قصيدةٍ قالها في يوم (نيات أو يوم الأطراف) <sup>(٤٧٩)</sup>،  
 وإزاءه أشار ابنُ جنيّ إلى أنّ قولَ غاسلٍ (أَمِنْ أُمَيْمَةَ لَا طَيْفٌ) أَصْلُهُ الْمُقَدَّرُ: أَمِنْ  
 أُمَيْمَةَ طَيْفٌ، على زيادة (لا)، بعد الاستفهام، على الرّغم من أنّ المشهورَ فيها  
 زيادتها في سياقِ النفي والنهي <sup>(٤٨٠)</sup>.

والأصلُ في بيتِ (غاسل) بعد إعادة الترتيب: أَطَيْفٌ مِنْ أُمَيْمَةَ أَلَمْ بِنَا (همزة  
 استفهام + مُبتدأ + جار ومجرور + خبر «جُملة فعلية»)، على نحو ما أُشيرَ إليه  
 في قول الهذليّ، وتقديره: أَفَعَنَّكَ بَرْقٌ، وعلى نحو ما جاء في رَجَزِ أَبِي النَّجْمِ العجليّ،  
 وقوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ﴾، فهي زائدةٌ بعد (أَنْ) المصدرية، والتقديرُ  
 في قول أبي النَّجْمِ: أَنْ تَسْخَرَا، وفي قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ﴾: ليعلم، وعِلَّةُ ذلك -  
 كما أوضح ابنُ جنيّ، وهو ما أوافقه عليه - توكيدُ النَّفْيِ، فلولا ذلك لَانْعَكَسَ  
 المعنى <sup>(٤٨١)</sup>.

والواضح أنّ زيادةَ (لا) في قولِ (غاسلٍ) مسبوقَةٌ بشبهِه النَّفْيِ (الاستفهام)،  
 وكان الغرضُ من ورائها التّوكيدَ والتّحقيقَ، أي تأكيدُ أنّ ثَمَّةَ طيفاً من أُمَيْمَةَ، قد أَلَمْ  
 بالشّاعرِ، بذلك المكانَ المُسمّى (جانب الفرع) حالةً رُقَادَ مَنْ معه من القومِ الذين لا  
 يَهُمُّهم الأمرُ، ولا يهتمُّون بأصحابِهِم. أضفْ إلى ذلك أنّ زيادةَ (لا) في بيتِ  
 (غاسلٍ) قد أسهمتْ في توافقِ النّظامِ النّحويّ مع النّسجِ الشّعريّ، فالمعروفُ أنّ  
 البيتَ مِنَ البسيطِ، وتقطيعُه ووزنُه هكذا:

أَمِنْ أُمَيْ / مَتَلَا / طَيْفِنَ أَلَمْ / مَبِينَا      بَجَانِبِلْ / فَرَعِ وَلَـ / أَعْرَاءُ قَدْ / رَقَدُوا  
 مُتَفَعِّلُنْ / فَعِلُنْ / مُسْتَفَعِّلُنْ / فَعِلُنْ      مُتَفَعِّلُنْ / فَاعِلُنْ / مُسْتَفَعِّلُنْ / فَعِلُنْ  
 وهو ما يَبْتَضِحُ مِنْ خِلالِهِ أنّ زيادةَ (لا) قد أسهمتْ في تحقُّقِ التّفعيةِ الثّانيةِ  
 (فَعِلُنْ)، فاستقامَ الوَزنُ، وصحّتْ القافية، برويِّها المُراد.

ويَتَّضِحُ مِمَّا سَبَقَ عَرَضُهُ فِي هَذَا الْمَبْحَثِ أَنَّ الزِّيَادَةَ - بِجَانِبِ مَا سَبَقَ عَرَضُهُ فِي هَذَا الْبَحْثِ مِنَ الْحَدِيثِ عَنِ الْحَذْفِ - تُعَدُّ وَسِيلَةً مِنْ وَسَائِلِ مُعَالَجَةِ قُصُورِ الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ الْمُنظَّمَةِ لظَاهِرَةِ التَّصْرُفِ الْإِعْرَابِيِّ، وَهَذَا أُسْتَأْنَسَ بِقَوْلِ الْأَسْتَاذِ الدُّكْتُورِ عَلِيِّ أَبِي الْمَكَارِمِ: «لَمْ تَكُنْ دَعْوَى الْحَذْفِ وَالتَّقْدِيرِ الْأَسْلُوبِ الْوَحِيدَ الَّذِي لَجَأَ إِلَيْهِ النَّحَاةُ لِعِلَاجِ مَا أَحْسَبُوا بِهِ مِنْ قُصُورِ الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ الْمُنظَّمَةِ لظَاهِرَةِ التَّصْرُفِ الْإِعْرَابِيِّ عَنِ الْوَاقِعِ اللُّغَوِيِّ، فَقَدْ لَجُّوا إِلَى عَدَدٍ مِنَ الْأَسَالِبِ لِتَحْقِيقِ الْهَدَفِ نَفْسِهِ، وَمِنْ أَهْمِّهَا دَعْوَى وَجُودِ زِيَادَاتٍ فِي الصِّيغِ وَالتَّرَاكِيْبِ، وَدَعْوَى الزِّيَادَةِ هَذِهِ هِيَ الْجَانِبُ الْمُكْمَلُ لِدَعْوَى الْحَذْفِ»<sup>(٤٨٢)</sup>.



## المَبْحَثُ الرَّابِعُ: إِعَادَةُ التَّرْتِيبِ

أولاً - التَّقْدِيمُ وَالتَّأخِيرُ:

(أ) - جواز تقديم خبر (ليس) عليها:

جاءت إشارة ابنِ جِنِّي إلى جوازِ تقديمِ خبرِ (ليس) عليها في موضعٍ واحدٍ، في تعليقه على قول أبي صخر: (من الطويل)

فَلَمَّا عَالَ سُوْدَ الْبِصَاقِ كِفَاتَهُ      تُهَيْبُ الذُّرَى مِنْهُ بِدُهُمِ مُقَارِبِ  
فَجَلَّلَ ذَا عَيْرٍ فَالْأَسْنَادُ دُونَهِ      وَعَنْ مَخْمَصِ الْحَجَّاجِ لَيْسَ بِنَاكِبِ  
فقال: «وأما قوله: (وعن مَخْمَصِ الْحَجَّاجِ لَيْسَ بِنَاكِبِ) ففيه دليل على جواز

تقديم خبر (ليس) عليها، ألا ترى أنَّ (عن) هنا مُتَعَلِّقَةٌ بِنَاكِبِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ (ليس) وقد قَدَّمَهُ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا يَجُوزُ وَقُوعُ الْمَعْمُولِ فِيهِ بِحَيْثُ يَجُوزُ وَقُوعُ الْعَامِلِ<sup>(٤٨٣)</sup>، وَمِثْلُهُ قَوْلُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾، ف (يوم) متعلقٌ بمصرفٍ، ويحتملُ وجهين، أحدهما: أن يكونَ (يوم) متعلقًا بما دلَّ عليه قوله: ﴿لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾. ألا ترى أنَّ معناه: يوم يأتيهم يحيق ويقع بهم، كما أنَّ قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ في معنى: يوم يرون الملائكة يساؤون ويحزنون، والآخَرُ: أن يكونَ (يوم يأتيهم) متعلقًا بنفسِ (ليس)؛ لأنَّه إذا جاز أن ترفع وتنصب لِلْفَظِّهَا كَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ الظَّرْفُ بِهَا أَيْضًا لِلْفَظِّهَا. قال لي مرةً أبو علي رحمه الله: الظرفُ يعملُ فيه الوهمُ مثلًا، وكذلك أيضًا يكونُ قوله: (وعن مَخْمَصِ الْحَجَّاجِ لَيْسَ بِنَاكِبِ)، في معنى عن مَخْمَصِهِمْ لَا يَتَنَكَّبُ، فَيَتَنَاوَلُهُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ (ليس بناكبٍ)، وإن شئتَ أيضًا علقتَه بنفسِ (ليس)؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ يجري مجرى الظرفِ في تناوُلِهِ أضعفَ العواملِ، ألا ترى إلى قولهم (هذا مارٌّ بزيدِ أمس) فتعلَّقَ الباءُ باسمِ الفاعلِ وإنَّ كانَ ماضيًا، ولكنَّ كما جازَ أن تعلقَ به أمس كذلك جازَ أن تعلقَ به الباءُ، وقد مرَّ بي للجحافِ بنِ حَكِيمِ السَّلْمِيِّ: (من الطويل)

أَبَا مَالِكٍ هَلْ لُمْتَنِي مُذْ حَضَضْتَنِي      عَلَى الْقَتْلِ أَمْ هَلْ لَامَنِي لَكَ لَأْتُمْ<sup>(٤٨٤)</sup>.



فقد أشار ابن جني في هذا النص إلى وسيلة من وسائل تأويل النصوص المخالفة قواعد الترتيب، وهي التقديم والتأخير، ومن المعلوم أن «دعوى التقديم والتأخير في صيغ التركيب اللغوي أكثر الأساليب شيوعاً وانتشاراً في البحث النحوي، وتهدف هذه الدعوى إلى تمكين القواعد النحوية المقتبنة للترتيب، بتخريج ما يختلف معها تخريجاً ينفي عنها التناقض، ويبعد عن نصوصها الاضطراب»<sup>(٤٨٥)</sup>؛ ومن ثم يكون توظيفها فيما ترد فيه من نصوص، في إطار المعنى النصي.

وإشارة ابن جني في هذا الصدد تكمن في أنه يبيح تقديم خبر (ليس) عليها، قال: «ومما يصح ويجوز تقديمه... خبر كان وأخواتها على أسمائها وعليها أنفسها، وكذلك خبر ليس، نحو: زيداً ليس أخوك، ومنطلقين ليس أخوك»<sup>(٤٨٦)</sup>، وهو بهذا يسير مع جمهور البصريين، أمّا الكوفيون وبعض البصريين، فقالوا: لا يجوز<sup>(٤٨٧)</sup>. وفي النص موضع التحليل نلاحظ تقديمه الدليل على جواز تقديم خبر (ليس) عليها، من خلال قول أبي صخر: (وعن مخمص الحجاج ليس بناكب)، فالواضح أن (عن) هنا متعلقة بناكب الذي هو خبر (ليس)، وقد قدمه عليها. ففي الدرس النحوي يجوز وقوع المعمول فيه بحيث يجوز وقوع العامل، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾، فقد تعلق (يوم) بمصرف، ويحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون (يوم) متعلقاً بما دل عليه قوله: ﴿لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾. ألا ترى أن معناه: يوم يأتيهم يحيق ويقع بهم، كما أن قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ في معنى: يوم يرون الملائكة يساؤون ويحزنون، والآخر: أن يكون (يوم يأتيهم) متعلقاً بنفس (ليس)؛ لأنه إذا جاز أن ترفع، وتنصب لفظها كذلك يجوز أن يتعلق الظرف بها أيضاً لفظها.

وقد أشار ابنُ جِنِّي إلى أَنَّ أبا علي الفارسيَّ قد قال له ذات مرة: الظَّرْفُ يعملُ فيه الوَهْمُ مثلاً<sup>(٤٨٨)</sup>، وعلى ذلك أيضًا يكونُ قوله: (وعن مَخْمَصِ الحُجَّاجِ ليس بناكبٍ)، في معنى عن مَخْمَصِهِمْ لا يَتَنَكَّبُ، فيتناوله ما دلَّ عليه قولهم (ليس بناكبٍ)، أي أَنَّ الجارَّ والمجرورَ (عن مَخْمَصِهِمْ) مُتَعَلِّقٌ بِمَا فِي (ناكبٍ) مِن معنى الفِعْلِ، وإنَّ شئتَ أيضًا علَّقته بِنَفْسِ (ليس)؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ يجري مجرى الظَّرْفِ في تناوله أضعفَ العوامِلِ، ففي قولهم (هذا ما زُ بزيِّدِ أُمسِ) نلاحظُ أَنَّ الباءَ قد تعلَّقتْ باسمِ الفاعلِ وإنَّ كانَ ماضيًا، ولكنَّ كما جازَ أَنْ تعلقَ به أُمسِ كذلكَ جازَ أَنْ تُعَلِّقَ به الباءُ، على نَحْوِ مَا وردَ أيضًا في قولِ الجحافِ بنِ حكيمِ السلميِّ، في تعليقِ ابنِ جِنِّي على قولِ أبي صخرٍ.

والمُتَمَعِّنُ في نصِّ ابنِ جِنِّي في تعليقه على قولِ أبي صخرٍ يُلاحظُ أَنَّهُ يؤمنُ بنظريةِ العاملِ، ويوليها اهتمامًا في تفاعله مع خطابِ الهذليين، حيث قال: «وَأَمَّا قوله: (وعن مَخْمَصِ الحُجَّاجِ ليس بناكبٍ) ففيه دليلٌ على جوازِ تقديمِ خبرِ (ليس) عليها، ألا ترى أَنَّ (عن) هنا مُتَعَلِّقَةٌ بناكبٍ الذي هو خبرُ (ليس) وقد قَدِّمه عليها، وإنَّما يجوزُ وقوعُ المعمولِ فيه بحيثُ يجوزُ وقوعُ العاملِ»؛ وهو ما يحملُ الرَّدَّ على الأستاذِ أحمدِ أمينِ الذي يرى أَنَّ ابنَ جِنِّي قد هدمَ هذه النظريةَ قائلًا: «والنَّاظِرُ في نحو الخليلِ وسيبويه يرى أَنَّهُ موضوعٌ على أساسِ العاملِ، وظلَّ كذلكَ إلى عصرنا الذي نورِّخه، وجاء ابنُ جِنِّي يريدُ تأسيسَ نَحْوِ آخرٍ، ولكنَّ - مع الأسفِ - لم يجدْ سميًّا، فظلَّ النَحْوُ معتمدًا على العاملِ، فإذا لم يجدوه تأوَّلوه... وكان ابنُ مضاءٍ هذا ظاهريَّ المذهبِ، لا يؤمنُ بالتأويلِ والقياسِ، فجرى في النَحْوِ مجراه في الفقه، فلا تأويلَ لعاملٍ، ولا عملَ له. ولكنَّ ذهبَ دعوته أدرجَ الرِّياحَ، كما ذهبَ دعوةُ ابنِ جِنِّي مِن قَبْلُ... وظلَّ النُّحاةُ في القرونِ المُختلفةِ إلى اليومِ يؤمنونَ بالعاملِ»<sup>(٤٨٩)</sup>، وهو ما يتنافى مع ما في كتابه (التَّمام) على سبيلِ المثالِ. وهو ما دفع الدكتورَ فاضلَ السامرائيَ إلى القولِ: «فهو إذنُ في رأيِ الأستاذِ أحمدِ أمينِ

حاول أن يهدم هذه النظرية، ويُنشئ النَّحْوَ على أساسٍ جديدٍ، وهو رأيٌ لم أجد له ما ينصرُه في كُتُبِ أبي الفَتْحِ، بل الذي وجدته فيها أنه مؤمنٌ بهذه النظرية، ويطبِّقها في بحوثه، ويرجِّحُ، ويُفَنِّدُ، ويؤيِّدُ، ويُخالفُ بها، وعلى أساسها في أكثر ما يبحثُ. فهو يعتقد أنَّ العملَ إنما هو للعاملِ... ويرجِّحُ على أساسها لغةً من لغاتِ العربِ على أختها... يُشرِّعُ أحكامًا لما لم يُسمعَ من العربِ على أساسها، فيرى جوازَ تقديم خبرٍ ليس عليها؛ لأنَّ الله سبحانه قال: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ ؛ ولأنَّ الشَّاعِرَ قال:

\* وَعَنْ مَخْمَصِ الْحَجَّاجِ لَيْسَ بِنَاكِبِ \*

...من هذه العجالة نرى أنَّ أبا الفتح مؤمنٌ بنظريةِ العاملِ، ويطبِّقها فيما يرجِّحُ أو يرفضُ، وليس كما ذهب إليه الأستاذ أحمد أمين<sup>(٤٩٠)</sup>.

أعودُ إلى قولِ أبي صخرٍ (وَعَنْ مَخْمَصِ الْحَجَّاجِ لَيْسَ بِنَاكِبِ) لأشيرَ إلى أنَّ تقديمه الجارِّ والمجرورِ (وَعَنْ مَخْمَصِ) المُتعلِّقَ بالخبرِ (نَاكِبِ) المجرورِ بحرفِ الجرِّ الزائد ما كان إلا لغرضٍ قصده الشَّاعرُ، يكمنُ في رغبته تأكيدَ ذلك الطريقِ (مَخْمَصِ الْحَجَّاجِ) وتحديدَه، من مُنطلقِ أنَّ «تقديمَ طرفٍ من الكلامِ وتأخيرَ الطرفِ الآخرِ لا يَرِدُ اعتباطًا في تأليفِ الكلامِ، وإنما يكونُ عملاً مقصودًا، يعتمده البليغُ لغرضٍ بلاغيٍّ يريدُه، على أنَّ ما يدعو بلاغيًّا إلى تقديمِ طرفٍ من الكلامِ هو ذاته ما يدعو إلى تأخيرِ الطرفِ الآخرِ»<sup>(٤٩١)</sup>؛ أي أنَّ ذلك السَّحابَ الذي يتحدثُ عنه الشَّاعرُ - وَوَصَفَهُ فِي بَيْتٍ سَابِقٍ بِأَنَّهُ مَحْبُوكٌ (مُمْتَلِيٌّ)<sup>(٤٩٢)</sup> - قَدْ أَخَذَ جُلَّ الْجَبَلِ الْمُسَمَّى بِذِي عَيْرٍ، وَتَحْتَهُ شَجَرٌ (الْأَسْنَادُ) - أَوْ وَهُوَ يُوَالِي سَقُوطَ مَطَرِهِ الضَّعِيفِ - غيرِ عادلٍ عن ذلك الطريقِ المُسمَّى بِمَخْمَصِ الْحَجَّاجِ.

وبجانبِ ذلك أُشيرُ إلى أنَّ هذا التَّقديمَ قد أسهمَ في توافقِ البناءِ النَّحْوِيِّ مع النَّسْجِ الشَّعْرِيِّ، فَوَزَّنُ الشَّطْرَ الثَّانِيَّ وَتَقَطَّيْعُهُ هَكَذَا:

وَعَنْ مَخٍ / مَصْلِحُجَا / جَلِيسٍ / بِنَاكِبِي  
فَعُولُنْ / مَفَاعِيلُنْ / فَعُولُ / مَفَاعِلُنْ

وهو ما يَتَضَحُّ مِنْ خِلالِهِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: (وَلَيْسَ بِنَاكِبٍ عَنِ مَخْمَصِ الْحَجَّاجِ) فَلَنْ يَسْتَقِيمَ الْوِزْنُ، وَلَنْ تَصَحَّ الْقَافِيَةُ، بِرَوِيَّهَا الْمُرَادُ، وَمَا أَرَادَهُ الشَّاعِرُ مِنْ اخْتِيَارِ مُعْجَمِيٍّ لِكَلِمَةِ (نَاكِبٍ) فِي مَكَانِ الْقَافِيَةِ مَحَلَّ الْاهْتِمَامِ، كَانَ لَهُ بِالْبَلْغِ الْأَثَرُ فِي الْمَعْنَى النَّصِّيِّ أَيْضًا.

### (ب) -تقديمُ حالِ المُظهِرِ:

فِيمَا يَتَّصِلُ بِتَقْدِيمِ حَالِ الْمُظْهِرِ نَجْدُ إِشَارَةَ ابْنِ جَنِّي إِلَيْهِ فِي مَوْضِعَيْنِ اثْنَيْنِ، أَوَّلُهُمَا فِي تَنَاوُلِهِ قَوْلَ الْبُرَيْقِ بْنِ عِيَاضٍ: (مَنْ الْوَافِرُ):

وَلَمْ تَفْقَدْ طَوَالَ الدَّهْرِ حَيًّا      أَخَاكَ السَّوْءَ حَتَّى لَا تَرَاهُ  
أَيُّ مَا دُمْتَ تَرَاهُ فَلَمْ تَفْقِدْهُ إِذَا لَمْ تَرَهُ. قَوْلُهُ (حَيًّا): حَالٌ مِنْ (أَخَاكَ) فَفَقَدَمَ حَالُ  
الْمُظْهِرِ عَلَيْهِ... وَقَالَ تَوْسِعَةُ أَبُو نَهَارٍ: (مَنْ الْكَامِلُ)

وَكَأَنَّ مَهْرِي إِذْ أَجَدَّ إِيَابُهُ      يَبْرِي بِجَوْ حَمَامَةٍ لِحَمَامِ  
أَيُّ: حَمَامَةٌ تَبْرِي بِجَوْ لِحَمَامٍ، فَلَمَّا قَدَّمَ وَصَفَ النِّكَرَةَ عَلَيْهَا نُصِبَ عَلَى الْحَالِ  
مِنْهَا» (٤٩٣).

فَفِي هَذَا الْبَيْتِ يَشِيرُ الْبُرَيْقُ إِلَى أَنَّ الْأَخَ السَّوْءَ مَا دُمْتَ تَرَاهُ، فَإِنَّكَ لَا تَفْقِدُهُ، وَإِنَّمَا تَفْقِدُهُ إِذَا لَمْ تَرَهُ<sup>(٤٩٤)</sup>، وَإِذَا هَذَا الْخَطَابُ أَشَارَ ابْنَ جَنِّي إِلَى تَقْدِيمِ حَالِ الْمُظْهِرِ عَلَيْهِ، فَفِي قَوْلِ (الْبُرَيْقِ): (وَلَمْ تَفْقَدْ طَوَالَ الدَّهْرِ حَيًّا أَخَاكَ السَّوْءَ) نَجْدُ أَنَّ كَلِمَةَ (حَيًّا) حَالٌ مِنَ الْأَسْمِ الظَّاهِرِ (أَخَاكَ)، عَلَى نَحْوِ مَا سَبَقَ مِنْ قَوْلِ تَوْسِعَةَ أَبِي نَهَارٍ، فَالْأَصْلُ: حَمَامَةٌ تَبْرِي بِجَوْ لِحَمَامٍ، وَهُوَ مَا يَتَضَحُّ مِنْ خِلالِهِ أَنَّ جُمْلَةَ (تَبْرِي) صِفَةٌ لِكَلِمَةِ (حَمَامَةٍ)، لَكِنَّ هَذَا الْوَصْفَ لَمَّا قَدَّمَ أُغْرِبَ حَالًا.

وبذلك يكونُ هذا التَّقْدِيمُ في بيتِ (البُرَيْقِ) قد أفادَ تأكيدَ كَوْنِهِ حَيًّا، وأسهَمَ في استقامةِ وَزْنِ الوافرِ، فَصَحَّتْ تفعيلةُ العروضِ (رَحِييُنُ = فَعُولُن)، أمَّا لو قال: (وَلَمْ تَفْقُدْ طَوَالَ الدَّهْرِ أَخَاكَ السَّوْءَ حَيًّا) فَإِنَّ تفعيلةَ العروضِ قد تستقيم (أَخَاكْسُ = فَعُولُن)، أمَّا بقيةُ تفعيلاتِ الشَّطْرِ الثَّانِي، فَلَنْ تستقيمَ.

أمَّا الموضعُ الثَّانِي، فقد كان في تعليقه على قولِ مُلَيْحِ بْنِ الحَكَمِ: (مِنَ الطَّوِيلِ) وَنَحْنُ قَتَلْنَا مُقْبَلًا غَيْرَ مُدْبِرٍ تَأَبَّطَ مَا تَزْهَقُ بِنَا الحَرْبُ تَزْهَقُ فقال: «هذا يدلُّ على جوازِ تقديمِ حالِ المُظْهِرِ، أراد: قتلنا تَأَبَّطَ مُقْبَلًا، فَقَدَّمْ، ومثله ضربتُ جالسةً هندا، وقد قَدَّمنا نظيره، وأراد (تَأَبَّطَ شَرًّا) فَحَذَفَ المفعولَ لِلْعَلْمِ به؛ ولذا جازَ مع ياءِ الإضافةِ إليه تَأَبَّطِي، وفي بَرَقَ نَحْرُهُ: بَرَقِي، يُنسَبُ إلى الصِّدْرِ وَيُتْرَكُ العَجْزُ فَضْلَةً كان، أو أَحَدَ رُكْنِي الجُمْلَةِ»<sup>(٤٩٥)</sup>.

ولعلُّهُ مِنْ بابِ الإفادةِ الإِشَارَةِ إلى أَنَّ بيتَ (مُلَيْحِ) مِنْ قصيدةٍ له، يذكرُ فيها امرأةً، تُدْعَى (شَمَاءَ)، متدرِّجًا إلى الحديثِ عَن مآثرِ قومِهِ ونَصْبِ أبيهِ الرِّيَاضِ بين (هُوَازِنَ) وبين (تَمِيمِ)، وحديثِهِ عن انتشارِ الدِّينِ بين قومِهِ وغيرِهِمْ؛ وَمِنْ ثَمَّ أَمْنُوا، وذلك إلى أَنَّ يصلَ إلى البيتِ الذي معنا حيثِ إشارتهِ إلى قَتْلِهِمْ (تَأَبَّطَ شَرًّا) حالةَ كونه مُقْبَلًا غيرَ مُدْبِرٍ، مُشِيرًا إلى أَنَّ مَنْ تَلَفَهُ الحَرْبُ بهلاكِها يَهْلِكُ<sup>(٤٩٦)</sup>.

وإزاء ذلك الخطابِ أُسْفَرَ تفاعلُ ابنِ جَنِّي عن إشارتهِ إلى أَنَّ بالبيتِ دليلًا على جوازِ تقديمِ حالِ المُظْهِرِ، فمُقْبَلًا حالٌ مِنَ المُظْهِرِ (تَأَبَّطَ)؛ وَمِنْ ثَمَّ كان قولُهُ: أراد: قتلنا تَأَبَّطَ مُقْبَلًا، فَقَدَّمْ، ومثْلُ ذلك: ضربتُ جالسةً هندا. هذا، وَمِنْ الجديرِ ذِكرُهُ أَنَّ تقديمَ حالِ المُظْهِرِ في بيتِ (مُلَيْحِ) قد أسهَمَ في توافقِ البناءِ النَّحْوِيِّ مع النَّسْجِ الشَّعْرِيِّ؛ وَمِنْ ثَمَّ استقامَ وَزْنُ الطَّوِيلِ، وهو ما ترتَّبَ عليه أَنَّ ركزتُ كلمةَ القافيةِ برويِّها المُرَاد في مكانِها، في إطارِ ما أرادَهُ الشَّاعِرُ مِنْ معنَى نصِّي.

## ثانياً - الفصل :

## (أ) - الفصلُ بين المصدرِ ومتعلِّقه بأجنبي :

جاء ذلك في موضعٍ واحدٍ، في تعليقِ ابنِ جنِّي على قولِ خالدِ بنِ زُهَيْرِ بنِ المُجَرَّبِ: (مِنَ الطويلِ)

وَلَمْ يُجِدِ فِعْلِي نَقْرَةً بِمُسَافِعٍ فَيُثْنِي إِمَّا كَانَ غَيْرَ مُثْبِتٍ  
فقال: «معناه: فِعْلِي بمسافعٍ، فَإِنْ حَمَلْتَهُ على هذا كان فيه الفِضْلُ بالأجنبي،  
ألا ترى أَنَّ الباءَ كانت تكونُ مِنْ صِلَةٍ (فِعْلِي) وقد فَصَلْتَ بينهما بقولِكَ (نقْرَةً)  
أجنبية منهما؛ لأنَّها منصوبةٌ بـ (يُجِدِ)، فإذا كان كذلك حَمَلْتَهُ على مُضْمِرٍ  
محذوفٍ، يدلُّ عليه (فِعْلِي) كأنَّه قال فيما بعد: فعلت بمسافعٍ، ونظيره قولُ الله  
سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُسَادُونَ لِمَقْتِ اللَّهِ أَكْبَرَ مِنْ مَفْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ  
إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾» (٤٩٧).

وقبلَ تناوُلِ تعليقِ ابنِ جنِّي أُشِيرُ إلى أَنَّ خالدَ بنَ زُهَيْرٍ في بيته هذا يرى أَنَّ  
فِعْلَهُ بذلك الرجلِ المُسمَّى بمسافعٍ لم يُغْنِ شيئاً<sup>(٤٩٨)</sup>، ولمَّا كان المعنى كذلك -  
أي: فِعْلِي بمسافعٍ - فقد أوماً ابنُ جنِّي في إطارِ تنبُّههِ إلى النُّصوصِ المخالفةِ  
قواعدَ التَّرتيبِ ووسائلِ تأويلها<sup>(٤٩٩)</sup> إلى أَنَّ نَمَّةً فصلاً بالأجنبي، مُفَادُهُ أَنَّ الجارَّ  
والمجرورَ مُتعلِّقٌ بالمصدرِ (فِعْلِي)؛ وَمِنْ ثَمَّ فبينهما أجنبيٌّ منهما، وهو كلمةُ  
(نقْرَةً)، فهي مفعولٌ بهٍ لِلْفِعْلِ (يُجِدِي)؛ وَمِنْ ثَمَّ فَإِنَّ «الفصلَ يمكنُ دراسته في  
ضَوْءِ وَضْعِ كُلِّ كلمةٍ في موضعها الصَّحيحِ، الذي يترتَّبُ عليه الحصولُ على  
المعنى»<sup>(٥٠٠)</sup>؛ ولذلك فَإِنَّ عَدَمَ وَضْعِهَا في مكانها الصَّحيحِ يترتَّبُ عليه وجودُ  
تراكيبٍ غيرِ صحيحةٍ نحوياً<sup>(٥٠١)</sup>.

وللخروجِ مِنْ عَدَمِ الصَّحَّةِ النَّحْوِيَّةِ رأى ابنُ جنِّي أَنَّهُ يمكنُ حَمْلُ الجارِّ  
والمجرورِ على تقديرِ فِعْلٍ محذوفٍ، دلَّ عليه (فِعْلِي)، تقديرُهُ: وَلَمْ يُجِدِ فِعْلِي

نَقْرَةً فَعَلْتُ بِمُسَافِعٍ، مُشِيرًا إِلَى أَنَّ ذَلِكَ نَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾ (١٠)، فَإِذَا ظَرَفُ زَمَانٍ مُتَعَلِّقٌ بِ«مَقْتِكُمْ» مُقَدَّرًا، تَقْدِيرُهُ: مَقْتِكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَقْتِ الْأَوَّلِ - عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ يَرَى أَنَّهُ مُنْصَوَّبٌ بِالْمَقْتِ الْأَوَّلِ - لِأَنَّهُ مُصَدَّرٌ قَدْ أُخْبِرَ عَنْهُ، وَلَا يُفْضَلُ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَمَعْمُولِهِ بِالْخَبَرِ، وَكَذَلِكَ لَا يَتَعَلَّقُ بِمَقْتِكُمْ؛ لِأَنَّ الْمَقْتَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي النَّارِ، وَلَيْسَ وَقْتُ دُعَائِهِمْ إِلَى الْإِيمَانِ (٥٠٢).

لَكِنَّ تَمَّةَ أَمْرًا يَنْبَغِي الْإِشَارَةَ إِلَيْهِ، وَهُوَ أَنَّ هَذَا الْفَصْلَ قَدْ أُسْهِمَ فِي تَوْافُقِ الْبِنَاءِ النَّحْوِيِّ مَعَ النَّسْجِ الشَّعْرِيِّ، فَاسْتِقَامَ وَزُنُ الطَّوِيلِ، وَهُوَ مَا لَمْ يَسْتَقِمْ مَعَهُ إِذَا قَالَ: وَلَمْ يُجِدِ فِعْلِي بِمُسَافِعٍ نَقْرَةً، بِالْإِضَافَةِ إِلَى تَأْكِيدِ الشَّاعِرِ كَلِمَةَ (نَقْرَةً)، بِتَقْدِيمِهَا، وَلَفَتْ الْإِتْبَاهَ إِلَيْهَا، فِي إِشَارَةٍ إِلَى أَنَّ مَا فَعَلَهُ بِذَلِكَ الرَّجُلِ الْمُسَمَّى بِمُسَافِعٍ لَمْ يُسْفِرْ عَنْ شَيْءٍ، وَلَوْ كَانَ مِقْدَارُهُ مِقْدَارَ نَقْرَةِ الدَّيْكِ أَوْ النُّكْتَةِ فِي النَّوَاةِ، وَأَنَّ الْمَفْصُولَ بِهِ لَيْسَ حَشْوًا، بَلْ لَهُ تَعَلُّقٌ بِمَا وَرَدَ فِي سِيَاقِهِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى.

### (ب) - الْفَصْلُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَفَاعِلِهِ:

جَاءَتْ إِشَارَةٌ ابْنِ جَنِّي إِلَى هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْفَصْلِ فِي سِيَاقِ تَدْلِيلِهِ عَلَى أَنَّ (مَا) مُصَدْرِيَّةٌ بَعْدَ الْفِعْلِ (قَلَّ)، فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى قَوْلِ أَبِي صَخْرٍ: (مِنَ الطَّوِيلِ) فَقَلَّ بِهِ مَا عَرَّسُوا ثُمَّ أَنْهَجَتْ لِمَنْزِلَةٍ أُخْرَى بِهِمْ طُرُقُ غُبْرُ فَقَالَ: «لَيْسَتْ (مَا) هَذِهِ كَ (مَا) فِي قَوْلِهِ (قَلَّمَا زُرْتَنِي) وَ (قَلَّمَا لَقَيْتَ زَيْدًا)؛ لِأَنَّ (مَا) مِنْ (قَلَّمَا زُرْتَنِي) حَذَفَ» (٥٠٣) لَوْ قَوِّعَ الْفِعْلُ بَعْدَهُ كَمَا أَصْلَحَتْ (مَا) حَرْفَ الْجَرِّ وَهِيَ آتِيَةٌ لَوْ قَوِّعَ الْفِعْلُ بَعْدَهُ فِي قَوْلِهِ سَبْحَانَهُ: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا...﴾ وَكَمَا أَصْلَحَتْ الظَّرْفُ لِلْجُمْلَةِ مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ فِي قَوْلِهِ (مِنَ الْكَامِلِ):

أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَغْدَمًا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالنُّغَامِ الْمُخْلِيسِ

وليس كذلك (ما) مِنْ قَوْلِهِ (فَقَلَّ بِهِ مَا عَرَّسُوا)، إِنَّمَا هَذِهِ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ فِي قَوْلِكَ: (عَجِبْتُ مِمَّا صَنَعْتَ) أَي: مِنْ صَنِيْعِكَ، وَ(مِمَّا قُمْتُ) أَي: قِيَامِكَ، وَهِيَ مَرْفُوعَةٌ بِ (قَلَّ)، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ فَضْلُهُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (قَلَّ) بِالظَّرْفِ، وَهَذَا الْفَضْلُ إِنْ وُجِدَ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ وَبَيْنَ حَرْفِ الْجَرِّ وَمَا جَرَّهُ فِي قَوْلِهِ: (مِنْ الطَّوِيلِ) لَوْ كُنْتُ فِي خَلْقَاءَ مِنْ رَأْسِ شَاهِقٍ      وَلَيْسَ إِلَى مِنْهَا النُّزُولُ سَبِيلُ  
وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا لَمْ نَجِدْهُ مَعْتَرِضًا بَيْنَ الْجَزَائِنِ الْمُرَكَّبِينَ فِي نَحْوِ مَعْدِي كَرَبٍ وَقَالِيْقْلَا وَمَارَسْرَجِسَ، وَلَا فِيمَا أَصْلَحَ فِيهِ الْجِزْءُ الثَّانِي الْجِزْءَ الْأَوَّلَ لِمَبَاشِرَةِ (مَا)، لَوْلَا الثَّانِي لَمْ يِبَاشِرْهُ، نَحْوُ: رُبَّمَا قَامَ، وَقَلَّمَا زَارَنَا، وَبَعْدَمَا رَأْسُكَ كَالثَّغَامِ. وَإِذَا كَانَ هَذَا مَفْقُودًا غَيْرَ مَوْجُودٍ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُحْمَلَ بَيْتُ أَبِي صَخْرٍ عَلَيْهِ، فَأَمَّا الْفِعْلُ الْمُصْلِحُ لِلْفِعْلِ بَعْدَهُمَا فِي قَوْلِكَ: (قَلَّمَا زَرْنَاكَ)، فَإِنَّهُ عِنْدَنَا لَا فَاعِلَ لَهُ، وَذَلِكَ أَنَّ (مَا) الْمَضْمُومَةَ إِلَيْهِ كَفَّتْهُ عَنِ اقْتِضَائِهِ الْفَاعِلَ، وَأَصَارَتُهُ إِلَى حُكْمٍ آخَرَ، وَقَدْ تُقْصِي هَذَا فِي عِدَّةِ أَمَاكِنَ مِنْ كَلَامِ أَبِي عَلِيٍّ وَكَلَامِي، فَتَرَكْتُ الْإِطَالَةَ بِذِكْرِهِ» (٥٠٤).

فَبَيْتُ أَبِي صَخْرٍ مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ، يَرِثِي فِيهَا عَبْدَ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدِ بْنِ أَسِيدٍ، وَهُوَ حَيٌّ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ لَهُ: ازْنِيبِي حَتَّى أَسْمَعَ! فَقَالَ هَذِهِ الْقَصِيدَةُ الَّتِي بَدَأَهَا بِذِكْرِ أَطْلَالِ مَحْبُوبَتِهِ (جَمِيلَةَ)، ثُمَّ انْسَلَكَ فِي ذِكْرِ أَوْصَافِهَا، إِلَى أَنْ وَصَلَ إِلَى قَوْلِهِ قَبْلَ الْبَيْتِ الَّذِي مَعْنَا بَيْتَيْنِ، فَيَقُولُ (٥٠٥):

فَتِلْكَ الْهَوَى مَا عَشْتُ وَالشُّوقُ وَالْمُنَى      وَفِيهِنَّ مَا عِشْنَ الْمَلَادَةَ وَالْحَنْزُرُ  
وَمَا عَهْدُ إِخْدَاهُنَّ إِلَّا كَمَنْزِلٍ      أَنَاخَ بِهِ يَوْمًا عَلَى عَجَلٍ سَفَرُ

وَمِنْ خِلَالِهِمَا يَبْضُحُ أَنَّهُ يَرَى فِي (جَمِيلَةَ) هَوَاهُ وَشَوْقَهُ وَمُنَاهُ طِيلَةَ حَيَاتِهِ، وَإِلَى النِّسَاءِ فِي صُورَةٍ (جَمِيلَةَ) مُدَّةَ عَيْشِهَا الْمَلَادُ وَالْإِسْتِرْحَاءُ، ثُمَّ يَبِينُ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي أَنَّهُ مَهْمَا كَانَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ امْرَأَةٍ مِنْ وَصَلٍ فَهُوَ كَمَنْزِلٍ نَزَلَتْ بِهِ يَوْمًا ثُمَّ عَاجَلَكَ السَّفَرُ؛ وَمِنْ ثَمَّ يَقْلُ بِهِ التَّعْرِيسُ (نَزُولُ الْقَوْمِ فِي السَّفَرِ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ، يَقْعُونَ فِيهِ وَقَعَةً لِلِاسْتِرْحَاةِ، ثُمَّ يُنِيخُونَ وَيَنَامُونَ نَوْمَةً خَفِيفَةً، ثُمَّ يَتَوَرَّوْنَ مَعَ انْفِجَارِ الصُّبْحِ



سائرين)، ولمَّا كان ذلك كذلك، فقد سلكوا طُرُقًا مُتْرَبَةً إلى مكانٍ آخَرَ، فأنهكتهم هذه الطريقُ المُتْرَبَةُ؛ وَمِنْ ثَمَّ صاروا يَنْهَجُونَ (يلهثون).

وإزاء هذا المعنى كان تفاعلُ ابنِ جِنِّي مع خطابِ أبي صخرٍ، مِنْ خِلالِ قوله: (فَقَلَّ بِهِ مَا عَرَّسُوا)، فرأى أَنَّ (ما) في هذه الجملة ليستْ مِثْلَ (ما) في (قَلَّمَا زُرْتَنِي) و(قَلَّمَا لَقِيتَ زَيْدًا)؛ وَعِلَّةُ ذَلِكَ أَنَّ (ما) مِنْ (قَلَّمَا زُرْتَنِي) (حَرْفٌ)؛ لوقوعِ الفِعْلِ بعده، على نَحْوِ مَا جَاءَ مِنْ إِصْلَاحِ (مَا) حَرْفِ الجِرِّ وَتَهْيِئَتِهِ لوقوعِ الفِعْلِ بعده في قوله سبحانه: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا﴾، وكما أصلحت الظَّرْفَ للجملة مِنْ غيرِ إِضَافَةٍ في قول المَرَّارِ الفَقَّعَسِيِّ<sup>(٥٠٦)</sup>.

وبناءً على ذلك، فَإِنَّ (مَا) مِنْ قوله (فَقَلَّ بِهِ مَا عَرَّسُوا)، ليستْ حَرْفِيَّةً زَائِدَةً، بل هي (ما) المصدرية، أي: فَقَلَّ تَغْرِيسُهُمْ، كما في قولك: (عَجِبْتُ مِمَّا صَنَعْتَ) أي: من صنيعك، و(مِمَّا قَمْتِ) أي: مِنْ قِيَامِكَ، فالْمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ مِنْ (ما) وَالْفِعْلُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، على أَنَّهُ فاعِلٌ؛ وَمِنْ ثَمَّ فَهِيَ فِي قولِ أَبِي صخرٍ مرفوعةٌ بـ (قَلَّ)، والدليلُ على ذلك فَضْلُهُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (قَلَّ) بِالظَّرْفِ.

وهنا يأتي موضعُ الاستشهادِ، حيث يرى ابنِ جِنِّي - وهو ما أوافقُه عليه - أَنَّ الشَّاعَرَ قد فصلَ بين الفعلِ (قَلَّ) وفاعلهِ (ما المصدرية والفعل) بِالظَّرْفِ (الجارِّ والمجرور)، مُشِيرًا إلى أَنَّ هذا الفصلَ يأتي بين المضافِ والمضافِ إليه وبين حَرْفِ الجِرِّ وما جرَّه فيما سبق من قولِ الشَّاعر: (وليس إلى منها النزولِ سبيلُ)، فَأَصْلُهُ: وليس إلى النزولِ منها سبيلُ<sup>(٥٠٧)</sup>، ونحو ذلك، وإنَّ وُجِدَ على نَحْوِ ما سبقَ، فَإِنَّنا لم نجدْه معترضًا بين الجزأينِ المركبينِ في نَحْوِ معدي كربٍ وقالِقلا ومرسرجس، ولا فيما أصلحَ فيه الجزء الثاني الجزء الأولَ لمباشرةِ (ما)، لولا الثاني لم يباشره، نحو: ربما قام، وقلَّمَا زارنا، وبعدهما أفنان رأسك كالشعام.

وبناءً على ذلك، فإذا كان هذا مفقوداً غير موجودٍ لم يُجْزَ أَنْ يُحْمَلَ بَيْتُ أَبِي صَخْرٍ عَلَيْهِ، فَأَمَّا الْفِعْلُ الْمُصْلِحُ لِلْفِعْلِ بَعْدَهُمَا فِي قَوْلِكَ: (قَلَّمَا زَرْنَاكَ)، فَإِنَّهُ لَا فَاعِلَ لَهُ عِنْدَ ابْنِ جَنِّي، وَذَلِكَ أَنَّ (مَا) الْمَضْمُومَةَ إِلَيْهِ كَفَّتَهُ عَنِ اقْتِضَائِهِ الْفَاعِلَ، وَأَصَارَتَهُ إِلَى حُكْمٍ آخَرَ، وَهَذَا مَا تَقْصَاهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي عِدَّةِ أَمَاكِنَ، وَتَحَدَّثَ عَنْهُ ابْنُ جَنِّي نَفْسُهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ؛ وَمِنْ ثَمَّ تَرَكَ ابْنُ جَنِّي الْإِطَالََةَ بِذِكْرِهِ<sup>(٥٠٨)</sup>.

وَمِنَ الْمَفِيدِ ذِكْرُهُ أَنَّ الْفَصْلَ فِي بَيْتِ أَبِي صَخْرٍ لِلتَّحْدِيدِ الْمَكَانِيِّ، أَيْ تَأْكِيدِ قِلَّةِ التَّعْرِيسِ بِالْمَنْزِلِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ دُونَ غَيْرِهِ، وَالِاحْتِيَاظَ لِهَذَا الْمَعْنَى النَّصِّيِّ؛ وَمِنْ ثَمَّ كَانَتْ أَهْمِيَّةُ إِشَارَةِ ابْنِ جَنِّي إِلَى هَذَا الْفَصْلِ النَّحْوِيِّ، تِلْكَ الْأَهْمِيَّةُ الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهَا أَهْمِيَّتُهُ لِلْوِزْنِ، فَقَدْ أُسْهِمَ هَذَا الْفَصْلُ فِي تَوْافُقِ الْبِنَاءِ النَّحْوِيِّ مَعَ النَّسْجِ الشَّعْرِيِّ، فَاسْتَقَامَ وَزْنُ الطَّوِيلِ.

وَفِي كُلِّ مَا سَبَقَ مَا يُوَكِّدُ أَنَّ النَّحْوَ بِنَاءً، لَا يُسْتَهَانُ بِهِ فِي تَفْسِيرِ الشَّعْرِ، مِنْ مُنْطَلَقِ أَنَّهُ يُسْهِمُ فِي تَحْقِيقِ النَّفْعِيَّةِ اللَّغْوِيَّةِ لِكُلِّ مِنَ الْمُرْسَلِ وَالْمُتَلْقِي، وَهَذَا يَحْضُرُنِي قَوْلُ أَسْتَاذِي الدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ حَمَاسَةَ: «وَإِذَا تَنَاوَلْنَا الشَّعْرَ بِوَصْفِهِ فَنَأْ لُغَوِيًّا، فَإِنَّ النَّحْوَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ يَعْذُ أَحَدَ الْأَبْنِيَّةِ الْأَسَاسِيَّةِ الَّتِي يَنْبَغِي الْاعْتِمَادَ عَلَيْهَا فِي تَفْسِيرِهِ؛ لِأَنَّ الْعِلَاقَاتِ النَّحْوِيَّةَ فِي النَّصِّ عَلَى مَسْتَوَاهِ الْأَفْقِيِّ هِيَ الَّتِي تَخْلُقُ أُبْنِيَّتَهُ التَّصَوُّرِيَّةَ وَالرَّمْزِيَّةَ، وَعَلَى مَسْتَوَاهِ الرَّأْسِيِّ هِيَ الَّتِي تُوجَدُ تَوَازِيَهُ وَأَنْمَاطُ التَّكْرَارِ فِيهِ، وَتُحْكَمُ تَمَاسُكُهُ وَاتِّسَاقُهُ، وَهَذَا كُلُّهُ يُوَسِّسُ بِنِيَّةِ النَّصِّ الدَّلَالِيَّةِ»<sup>(٥٠٩)</sup>.

فَفِي إِطَارِ تَأْسِيسِ بِنِيَّةِ النَّصِّ الدَّلَالِيَّةِ كَانَ تَفَاعُلُ ابْنِ جَنِّي نَحْوِيًّا مَعَ خَطَابِ الْهَذَلِيِّينَ، مِنْ خِلَالِ إِشَارَاتِهِ إِلَى الْفَصْلِ، ذَلِكَ الْفَصْلُ الَّذِي لَمْ يَكُنْ فَضْلًا مِنْ حَشْوٍ، بَلْ كَانَ مِنْ جِنْسِ مَا هُوَ فِيهِ، فَلَمْ يَنْسِ الْمُتَلْقِي الْمَعْنَى الَّذِي سَبَقَ الْقَوْلَ إِلَيْهِ، عَلَى حَدِّ تَعْبِيرِ ابْنِ طَبَاطَبَا فِي قَوْلِهِ: «وَيَنْبَغِي لِلشَّاعِرِ أَنْ يَتَأَمَّلَ تَأْلِيفَ شِعْرِهِ، وَتَنْسِيقَ أَبْيَاتِهِ، وَيَقِفَ عَلَى حُسْنِ تَجَاوُرِهَا أَوْ قُبْحِهِ، فَيَلَائِمُ بَيْنَهَا لَتَنْتَظِمَ لَهُ مَعَانِيهَا، وَيَتَّصِلَ

كَلَامُهُ فِيهَا، وَلَا يَجْعَلُ بَيْنَ مَا قَدِ ابْتَدَأَ وَصَفَهُ وَبَيْنَ تَمَامِهِ فَضْلًا مِنْ حَشْوٍ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ مَا هُوَ فِيهِ، فَيُنْسِي السَّمْعَ الْمَعْنَى الَّذِي يَسُوقُ الْقَوْلَ إِلَيْهِ. كَمَا أَنَّهُ يَحْتَرِزُ مِنْ ذَلِكَ فِي كُلِّ بَيْتٍ، فَلَا يُبَاعِدُ كَلِمَةً عَنْ أُخْتِهَا، يَحْجِزُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ تَمَامِهَا بِحَشْوٍ يَشِينُهَا» (٥١٠).

وَمِنْ هَذَا الْخِيَطِ يُمْكِنُ أَنْ نَلْتَمَسَ كَوْنَ أَهْمِيَّةِ التَّأْوِيلِ وَالتَّوْجِيهِ، مِنْ خِلَالِ الْقَضَايَا الْمَعْرُوضَةِ فِي هَذَا الْفَصْلِ، بِمَبَاجِئِهِ الْمُخْتَلِفَةِ - وَهُوَ مَا سَنَرَاهُ فِي الْفَصْلِ التَّالِي - تِلْكَ الْأَهْمِيَّةَ الْمُرْتَبِطَةَ بِالْخَطَابِ وَمَا وَرَاءَهُ، وَهَذَا يُؤَنِّسُنِي قَوْلُ الْقَائِلِ: «يَكُونُ فِي التَّأْوِيلِ وَالتَّوْجِيهِ اللَّذَيْنِ يُعْتَبَرَانِ مِنْ إِحْدَى مَهَامِّ التَّحْلِيلِ الْإِعْرَابِيِّ، فَائِدَةٌ فِي التَّحْلِيلِ الْأَدَبِيِّ، أَوْ لِنَقْلِ: ... يَلْتَحِمُ الْجَانِبُ التَّصْوِيئِيُّ مَعَ الْجَانِبِ الْبَلَاغِيِّ فِي النَّحْوِ الْإِعْرَابِيِّ، وَذَلِكَ عَنْ طَرِيقِ مَحَاوَلَةِ اسْتِخْرَاجِ الدَّلَالَاتِ الْجَمَالِيَّةِ الْمُخْتَبِئَةِ وَرَاءَ أَوْجِهِ التَّأْوِيلِ وَالتَّوْجِيهِ إِنْ أُمِكنَ ذَلِكَ. أَيَّ أَنَّ التَّأْوِيلَ الَّذِي يَقُومُ بِالتَّصْوِيئِ فِي مَوْضِعٍ، إِنْ كَانَ يَدُلُّ مِنْ وَجْهِ عَلَى أَنَّ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ خُرُوجًا أَوْ اصْطِدَامًا مَعَ الْقَاعِدَةِ؛ فَإِنَّهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ يُمْكِنُ أَنْ يَدُلَّ عَلَى أَنَّ وَرَاءَ هَذَا الْخُرُوجِ وَذَلِكَ الْاصْطِدَامِ دَلَالَةً، يَنْبَغِي أَلَّا تُهْمَلَ» (٥١١).



الفصلُ التاسعُ  
الحملُ على المعنى



## تَوَطُّةٌ

إنَّ الناظرَ في كتابات القدماء عن الحَمَلِ على المعنى يجدُ أنهم قد تناولوه باعتبارِه علاجًا يقومُ بمعالجة المخالفة التي تبدو في السَّطْحِ أو بين ظاهر اللَّفْظِ والتَّقْدِيرِ أو بين العبارة المنطوقَة والقواعدِ، أو بين بناءِ الجملةِ وبنيتها الأساسية<sup>(٥١٢)</sup>؛ ومن ثمَّ يقول أستاذي: «فالمعولُ كُلُّه على المعنى في إقامةِ الكلامِ. وإنَّ كان هذا المعنى عندهم مُتَنَوِّعًا، فهو أحيانًا معنًى دلاليٌّ، وهو في أحيانٍ أُخرى معنًى نحويٌّ. فالغاية في الكلامِ معناه، ولا بدَّ أن يستقيمَ مع غايته في اللَّفْظِ والآ في التَّقْدِيرِ. وقد كان الحَمَلُ على المعنى وسيلةً دلاليةً بارعةً، ربطتُ بين بناءِ الجملةِ وبنيتها أو بين سَطْحِها وعُمُقِها في منهجِ النُّحاةِ العربِ، وكشفتُ عن دورِ المعنى أو الدلالةِ في التَّقْعِيدِ النَّحْوِيِّ أَيًّا مَا كان اتِّساعُ هذا المعنى الذي يُحْمَلُ عليه الكلامُ أو ضيقُه، وبذلك يُعدُّ الحَمَلُ على المعنى وسيلةً أكثرَ شمولًا مِنْ كُلِّ ما لجأ إليه النُّحاةُ في منهجِهم، مثلُ التقديرِ والتأويلِ والإضمارِ أو الحذفِ؛ لأنَّه وراءَ كلِّ هذه الوسائلِ المختلفةِ. وهي جميعًا وسائلُ منهجيةٌ لتصحيحِ اللَّفْظِ المنطوقِ؛ ليُطابقَ المعنى المراد»<sup>(٥١٣)</sup>.

وقد عقَدَ ابنُ جنِّي فصلًا بخصائصه تحت عنوان (فَصْلٌ فِي الحَمَلِ عَلَى المعنى) قال فيه: «اعلمُ أنَّ هذا الشَّرْحَ عَوُزٌ مِنَ العربيةِ بعيدٌ، ومذهبٌ نازحٌ فسيحٌ. قد ورد به القرآنُ وفصيحُ الكلامِ منثورًا ومنظومًا، كتأنيثِ المُذَكَّرِ، وتذكيرِ المُؤنَّثِ، وتصوُّرِ معنى الواحدِ في الجماعةِ، والجماعةِ في الواحدِ، وفي حَمَلِ الثَّانِي على لَفْظِ قد يكونُ عليه الأوَّلُ، أصلًا كان اللَّفْظُ أو فَرَعًا»<sup>(٥١٤)</sup>. وقال أيضًا: «اعلمُ أنَّ العربَ إذا حملتُ على المعنى لم تكذُ تراجعُ اللَّفْظَ»<sup>(٥١٥)</sup> ومثالُ الحملِ على المعنى قولُ الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ؟﴾، ثم قال: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْبَةٍ﴾، قيل فيه إنَّه محمولٌ على المعنى حتى كأنه قال: (أَرَأَيْتَ كَالَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ، أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْبَةٍ) فجاء بالثاني على أنَّ الأوَّلَ قد سبق كذلك»<sup>(٥١٦)</sup>، وفيما يلي بيانٌ بعلامِ الحَمَلِ على المعنى لدى ابنِ جنِّي في (التَّمَامِ).



## المبحثُ الأوَّلُ التأنيثُ حملاً على المعنى

أُشِيرَ إِلَى التَّأْنِيثِ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعٍ <sup>(٥١٧)</sup> مِنْ التَّمَامِ، عَلَى نَحْوِ مَا جَاءَ فِي تَفَاعُلِ ابْنِ جَنِّيٍّ مَعَ قَوْلِ قَيْسِ بْنِ عِيزَارَةَ: (مِنْ الطَّوِيلِ)

وَسَلَّمَ الصَّدِيقِ وَابِلٌ وَمَسِيْلُهُ وَمَرْعَاهُ وَادٍ لَا يُفَجِّي عَمِيْمُهَا  
فَقَالَ: «قَالَ: (لَا يُفَجِّي)، لَا يُفَرِّجُ مِنْ كَثْرَتِهِ... وَأَنْتَ الضَّمِيرَ فِي (عَمِيْمَا)، وَهُوَ  
عَائِدٌ عَلَى الْوَادِي مِنْ حَيْثُ كَانَ الْوَادِي فِي الْمَعْنَى هُوَ السَّلْمُ، فَصَارَ مِنْ بَابِ قَوْلِهِ:  
(مِنْ الطَّوِيلِ)

تَعَالَ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبٌ يَضْطَجِبَانِ  
وقولِ الله سبحانه: ﴿وَمِنَ الشَّيْطَانِ مَنْ يَغْوُصُونَ لَهُ﴾ . وَهُوَ وَاسِعٌ كَثِيرٌ،  
وَإِنْ شِئْتَ قَلْتَ زَهَبَ بِالْوَادِي إِلَى الْبُقْعَةِ، كَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ اسْمُهُ: ﴿إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ  
طَوًى﴾، فَيَمْنُ لَمْ يَصْرَفْهُ؛ لِأَنَّهُ زَهَبَ بِالْوَادِي إِلَى الْبُقْعَةِ» <sup>(٥١٨)</sup>.

فَبَيَّتُ قَيْسٍ مِنْ عِدَّةِ أَيْبَاتٍ، ذَكَرَهَا بِمُنَاسَبَةٍ أَنْ كَانَ لِسَلْمَى بْنِ الْمُقْعَدِ، أَخِي  
بَنِي قُرَيْمٍ، جَارَةٌ مِنَ الْأَسَدِ، فَقَتَلَهَا بَعْضُ بَنِي عَائِرَةَ، فَغَضِبَ فِيهَا، وَأَرَادَ قِتَالَهُمْ،  
فَمَشَى رَجَالٌ كَثِيرٌ مِنْ بَنِي صَاهِلَةَ، فَكَلَّمُوهُ أَنْ يَأْخُذَ الْعَقْلَ لِأَهْلِهَا، وَكَانَ مِمَّنْ  
كَلَّمَهُ قَيْسُ بْنُ خُوَيْلِدِ بْنِ عِيزَارَةَ، فَقَالَ قَيْسٌ فِي ذَلِكَ هَذِهِ الْأَيْبَاتِ حَيْثُ يَقُولُ  
قَبْلَ هَذَا الْبَيْتِ <sup>(٥١٩)</sup>:

فَحَزَبُ الصَّدِيقِ تَنْزُكُ الْمَرْءِ قَائِمًا يَظَلُّ يَسْأَلُ نَبْلَهُ وَيَشِيْمُهَا  
وفي البيت الذي معنا يرى أَنَّ سَلْمَ الصَّدِيقِ كَأَنَّهُ وَابِلٌ شَدِيدٌ ضَخْمُ الْقَطْرِ،  
وَمَجْرَى مَائِهِ وَمَرْعَاهُ وَادٍ لَا يُدْفَعُ، وَلَا يُفَرِّجُ؛ مِنْ كَثْرَةِ الْعُشْبِ الطَّوِيلِ الْمُتَلْتَفِّ  
بِهِ <sup>(٥٢٠)</sup>. وَإِزَاءَ هَذَا الْخَطَابِ وَمَعْنَاهُ بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَعْيَارِيَةِ اللَّغْوِيَّةِ، كَانَ تَفَاعُلُ ابْنِ



جَنِّي معه، فأسفر ذلك التَّفَاعُلُ - فيما يَنصُلُ بالجانب النَّحْوِيِّ - عن إشارته إلى أَنَّ ثَمَّةَ عَدَمَ مِطَابَقَةٍ، من حيث النَّوعِ، في الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ الخَبْرِيَّةِ المُثَبِتَةِ، المُتَّخِذَةِ نَمَطًا: (المُبْتَدَأُ + المُضَافُ إليه + المعطوف + الخبر + النَّعْتُ بالجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ المنفِيَّةِ «حرف نفي + فِعْلٌ + نائب فاعل + مُضَافٌ إليه»)، حيثُ قولُ الشَّاعِرِ: (وَمَسِيلُهُ وَمَرْعَاهُ وَاِدٍ لَا يُفَجِّي عَمِيمُهَا)؛ ومن ثَمَّ فَإِنَّ تَحَقُّقَ الإِبْلَاحِ في قولِ (قَيْسِ) يَقتَضِي إشارَةَ ابنِ جَنِّي إلى أَنَّ الشَّاعِرَ أَنتَ الضَّمِيرَ في (عَمِيمُهَا)، وهو عائدٌ على الوادي من حيث كان الوادي في المعنى هو السَّلْمُ، على نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الشَّيْطَانِ مَن يَغْوُصُونَ لَهُ﴾ ، وكذلك قول الفرزدق: (نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبُ يَصْطَحِبَانِ)، حيثُ تَنَى (يَصْطَحِبَانِ) حملاً على معنى (مَنْ)؛ لأنَّها كنايةٌ عن اثنين<sup>(٥٢١)</sup>.

وقد أشار ابن جَنِّي أيضًا إلى أَنَّهُ يَمكُنُ توجيهُهُ بأنَّه ذهبَ بالوادي إلى البُقْعَةِ، كقولِ اللهِ عَزَّ اسمُه: ﴿إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾، فيمَنُّ لم يصرفه. وبذلك أمكننا تأويلَ خطابِ قيسِ بنِ عيزارةِ المخالفِ قواعدَ التَّطَابُقِ، ذلك الخطابُ الذي يُلاحِظُ أَنَّ القَوْلَ بِالْحَمَلِ على المعنى فيه لم يكن إلاَّ بعد استغناء اللَّفْظِ بِمَا سَبَقَ وتَمَامِ الكلامِ، فقد تَمَّ الكلامُ بقوله: (وَسَلْمُ الصَّديقِ وَاِبِلٌ وَمَسِيلُهُ، وَمَرْعَاهُ وَاِدٍ)؛ وَمِنْ ثَمَّ كَانَتْ إمكانيَّةُ الحَمَلِ على المعنى، قال المُبَرِّدُ: اعْلَمَ أَنَّ الشَّيْءَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ على المعنى إلاَّ بعد استغناء اللَّفْظِ، وذلك قولك: ما جاءني غيرُ زيدٍ وعمرو. حُمِلَ (عمرو) على الموضوع؛ لأنَّ معنى قوله (غيرُ زيدٍ) إنّما هو: إلاَّ زيدٌ، فحملَ (عمرو) على هذا الموضوع<sup>(٥٢٢)</sup>، ولا يخفى علينا أَنَّ قيسَ بنِ عيزارةِ قد استثمرَ الحَمَلَ على المعنى مِنْ أَجْلِ صِحَّةِ القافيةِ التي أرادها مُطْلَقَةً، في إطارِ ما أرادَه مِنْ معنَى، فكانَ ما كانَ.

## المبحثُ الثاني التذكيرُ حملاً على المعنى

أُشِيرَ إلى التذكيرِ حملاً على المعنى في ثلاثة مواضع<sup>(٥٢٣)</sup> من التمام، لكن قبل التمثيل لهذا الضرب من الحمل على المعنى أُشِيرُ إلى قول ابن جنِّي في الخصائص: «وتذكيرُ المؤنثِ رُدُّ فَرْعٍ إلى أَصْلٍ، لكنَّ تَأْنِيثَ المذكَرِ أَهْبُ في التَّنَاكُرِ والإغرابِ»<sup>(٥٢٤)</sup>؛ ومِنْ ثَمَّ قال الدكتور علي أبو المكارم: «يرى النُّحَاةُ أَنَّ تذكيرَ المؤنثِ على الرَّغْمِ مِنْ كونه خروِجًا عن القواعدِ المُتَّبَعَةِ في التَّطابِقِ اللُّغَوِيِّ، فَإِنَّه يستندُ إلى بعضِ الأصولِ النَّحْوِيَّةِ، وأهمُّ هذه الأصولِ أَنَّ في تذكيرِ المؤنثِ نوعًا من الرَّجوعِ إلى الأصلِ؛ إذ الأصلُ عندهم هو التذكيرُ، وأما التَّأْنِيثُ ففَرْعٌ منه، فإذا ذَكَرْتَ المؤنثَ فقد رَدَدْتَ الفَرْعَ إلى الأصلِ؛ ولذلك فَإِنَّ تذكيرَ المؤنثِ هو أهمُّ نتائج ذلك الاصطلاحِ المعروفِ برُدِّ الفَرْعِ إلى الأصلِ»<sup>(٥٢٥)</sup>.

ومثال ذلك ما جاء في تعليقه على قول البريق بن عياض: (مِنَ الوافر)

فَلَمَّا رَدَّ سَامِعُهُ إِلَيْهِ وَجَلَّى عَن عَمَايَتِهِ عَمَاهُ  
فقال: «قال: (سامعه): أذنه. لا يخلو السامع هنا مِنْ أَنْ يَكُونَ صِفَةً كضاربٍ وشاتمٍ، أو اسمًا هنا، فَإِنَّ جعلته صِفَةً فهو على أَنَّكَ نَسَبْتَ الفِعْلَ إليها لظهوره ووقوعه عنها، فتكون الأذن كأنها هي السَّامِعَةُ، كما قِيلَ للعَيْنِ ناظرةٌ... وكان قياسه أَنْ يُوْنَّثَ فيقول: فلما رَدَّتْ سامعته إليه، كقوله (بناظرةٍ مِنْ وَحْشٍ وَجْرَةٌ) فيمَنْ أَرَادَ بِالنَّاظِرَةِ العَيْنَ؛ لِأَنَّ الأذْنَ أُنْثَى كما أَنَّ العَيْنَ كذلك، إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَ، نَهَبَ بِالْأذْنِ إلى العضو، كما أَنتَ (البعض) في قولِ اللهِ سبحانه: ﴿يَلْبَسُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾؛ لِأَنَّ بَعْضَ السَّيَّارَةِ سَيَّارَةٌ، وَإِذَا جازَ تَأْنِيثَ المذكَرِ على ضربٍ مِنْ ضروبِ التَّأْوِيلِ كان تذكيرُ المؤنثِ لِمَا في ذلك مِنْ رُدِّ الفَرْعِ إلى الأصلِ أَجْدَرًا، وَإِنْ

شئت جعلت السامع هنا اسماً بمنزلة الناظر في العين، ويقوي هذا تذكيره، ولو أراد الصفة لكان الأظهر التانيث» (٥٢٦).

فقول البريق من قصيدة له بمناسبة أن تأبط شراً وصاحبين له لقوا البريق، فبادرهم إلى صخرة، فأشرف عليها، ثم نثر نبله، فقال: أما واحد منكم فميت، وأخر بأخر ثان، وأما الثالث فإني مُعتسفُه مُعتسف السفاة، أتخذُه عسيفاً (٥٢٧). وجواب لما في البيت التالي حيث قوله:

تَدَلَّى حَزْمُهُ عُلُوًّا عَلَيْهِ فَأَصَغَى نَحْوَهُ حَتَّى نَهَاةِ  
 وِإِذَا قَوْلِ الْبَرِيقِ: (فَلَمَّا رَدَّ سَامِعُهُ إِلَيْهِ) أشار ابن جني - من مُنطلق النَّظَرِ إِلَى  
 المعيارية اللغوية وتحقق ما يهدف إليه الخطاب من إبلاغ - إلى أن المقصود  
 بسامعه أذنه، وكلمة (السامع) هنا يمكن أن تكون صفة كضارب وشاتم، أو اسماً،  
 فإن جعل صفة، فهو على نسب الفعل إليها؛ لظهوره ووقوعه عنها، فتكون الأذن  
 كأنها هي السامعة، كما قيل للعين ناظرة.

ولما كان المقصود بسامعه الأذن، فإنه يترتب عليه أن يقول قياساً: رَدَّتْ  
 سامعُه إليه، بتانيث الفعل، كقوله (بناظرة من وحش وجرة) فيمن أراد بالنظرة  
 العين؛ لأن الأذن أنثى كما أن العين كذلك، لكنه ذكر، ذاهباً بالأذن إلى العضو،  
 مثل تانيث (البعض) في قوله تعالى: ﴿يَلْقَظُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾؛ لأن بعض  
 السيارة سيارة.

وقد أشار ابن جني إلى أنه إذا جاز تانيث المذكر على ضرب من ضروب التأول  
 كان تذكير المؤنث أجدراً؛ لما في ذلك من رد الفرع إلى الأصل، وإن شئت جعلت  
 السامع هنا اسماً بمنزلة الناظر في العين، ويقوي هذا تذكيره، ولو أراد الصفة لكان  
 الأظهر التانيث.

ولعلّه من الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى أنّ تذكير المؤنث حملاً على المعنى، بالإضافة إلى كونه ردّ فزعٍ إلى أصلٍ، قد أسهم في توافق البناء النحويّ مع النسخ الشعريّ، فمنّ المعلوم أنّ بيت البريق من الوافر، وتقطيعه ووزنه هكذا:

فَلَمَّمَا رَدَّ / دَسَامِعُهُو / إِلَيْهِي      وَجَلَلَعَنَ / عَمَايَتَيْهِي / عَمَاهُ  
مُفَاعَلْتُنْ / مُفَاعَلْتُنْ / فَعُولُنْ      مُفَاعَلْتُنْ / مُفَاعَلْتُنْ / فَعُولُنْ

وهو ما يتضح من خلاله أنه لو قال: (فَلَمَّا رَدَّتْ سَامِعُهُ إِلَيْهِ) فلن يستقيم معه الوزن، بانكسار التفعيلة الثانية في صدر البيت، وهو ما يدلُّ على توافق البناء النحويّ بما أوتي من مرونة مع النسخ الشعريّ.

ومثال ذلك أيضاً ما جاء في تعليق ابن جنّي على قول الحشر النّابري: (من الطويل)

فَيَا عَجَبًا مِنْكُمْ تَمِيمٌ وَدَارُكُمْ      بَعِيدٌ بِجَنبِي نَخْلَةٌ فَالْمَنَاقِبِ  
فقال: «نَكَرَ (بَعِيدٌ) ولم يَقُلْ بَعِيدَةً، وذلك لِمَا قَدَّمَنَاهُ مِنْ تَشْبِيهِ الْعَرَبِ (فَعِيلًا) بِفَعُولٍ، وَتَشْبِيهِ فَعُولٍ بِفَعُولٍ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ ... وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: (جَلَّةٌ خَصِيفٌ) و(نَاقَةٌ سَدِيسٌ) و(رِيحٌ خَرِيقٌ) وهو كثير»<sup>(٥٢٨)</sup>.

وقبل تناول تفاعل ابن جنّي أُشير إلى أنّ الحشر النّابري يتعجب من (تميم)، فديارهم بعيدةً بالمكان المسمى (جنبي نخلة) ومكان آخر اسمه (المناقب)، وإزاء معنى هذا الخطاب أراد ابن جنّي باعتباره مُتلقياً وقارئاً أن يلفت الانتباه إلى أنّ قياس قول الشاعر: (وَدَارُكُمْ بَعِيدٌ) أن يقول: (وَدَارُكُمْ بَعِيدَةٌ)، لكنّه نَكَرَ (بَعِيدًا) ولم يقل بَعِيدَةً، حملاً على المعنى، فالعربُ تُشَبِّهُ (فَعِيلًا) بِفَعُولٍ، وَتُشَبِّهُ فَعُولًا بِفَعُولٍ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: (جَلَّةٌ خَصِيفٌ) و(نَاقَةٌ سَدِيسٌ) و(رِيحٌ خَرِيقٌ) وهو كثيرٌ.

وهذا البيتُ كسابقه أيضاً يتّضحُ من خلاله إسهامُ البناءِ النحويِّ - من خلالِ تذكيرِ المؤنثِ حملاً على المعنى - في توافقه مع النَّسجِ الشُّعريِّ، فالبيتُ من الطويل، وتقطيعُ عجزه ووُزْنُه هكذا:

بَعِيدُنْ / بَجْنَبِينُحْ / لَتِنْ فَلَ / مَنَاقِبُو  
فَعُولُنْ / مَفَاعِيلُنْ / فَعُولُنْ / مَفَاعِلُنْ

فلو قال: (بعيدةٌ بجنبي نخلةٌ فآلمناقب) فلن يستقيم معه الوزنُ، بأنكسارِ التَّفعيةِ الأولى في عَجَزِ البيتِ، وهو ما يدلُّ على توافقِ البناءِ النحويِّ بما أُوتِي من مرونةٍ مع النَّسجِ الشُّعريِّ؛ ومن ثمَّ صَحَّتِ القافية برويِّها المُراد، وركزت في مكانها، في إطارِ كَوْنِ كلِّ من الوزنِ والقافيةِ جزءاً من المعنى النَّصيِّ؛ ومن ثمَّ يُمكننا القولُ بأنَّ الشَّاعرَ الهذليَّ «استطاع أن يُقدِّمَ تجربةً شعريَّةً، ميَّزته عن غيره رغم التزامه بالتقاليدِ الشعريَّةِ المعروفة، فاستطاع المُبدعُ الهذليُّ بأسلوبه الخاصَّ أن يُعيدَ صناعةَ هذه التَّقاليدِ، ويُقدِّمها بخصوصيتها»<sup>(٥٢٩)</sup>، كما استطاع ابنُ جنيِّ أيضاً أن يُقدِّمها إلينا، بتفاعله المُمتميز مع خطابِ الهذليين.



## المبحث الثالث

### عَدَمُ المِطَابِقَةِ حَمَلًا عَلَى المَعْنَى

جاء ذلك في موضعين اثنين، نَحْوُ ما جاء في تعليقه على قولِ مُلِيحِ بْنِ الحَكَمِ: (من البسيط):

سُدْسًا وَبُزْلًا إِذَا مَا قَامَ رَاجِلُهَا      تَحَصَّنَتْ بِشَبَابٍ أَطْرَافُهُ غَرْدُ  
فقال: «صريف الفحل لقطمه، وحد (غرد) وإن كان خبرًا عن الأطراف حملًا  
على المعنى؛ لأنه كأنه قال: كلُّ طرفٍ منها غردٌ، ومثله ما أنشده أبو الحسن (من  
البسيط):

وَجَفْنَةٌ كَنَضِيحِ البَيْرِ مُنَاقَةٌ      تَرَى جَوَانِبَهَا بِالشَّخْمِ مَفْتُوقًا  
أي: كلُّ جانبٍ منها، ومثله ما حكاه أبو زيدٍ من قولهم: أتينا الأميرَ فكسانا كلنا  
حَلَّةً، وأعطانا كلنا مائة، أي: كسا كلَّ واحدٍ منَّا حَلَّةً، وأعطى كلَّ واحدٍ منَّا مائة، عليه  
قولُ الله سبحانه: ﴿فَاجِدُوهُمْ ثَمَنِينَ جِلْدَةً﴾ أي: اجدوا كلَّ واحدٍ منهم ثمانين جلدَةً  
اعتبارًا بقوله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جِلْدَةٍ﴾ (٥٣٠).

هنا أشيرُ إلى أنه لما كان ما سبق من حديثٍ عن الحملِ على المعنى يقعُ في  
إطارِ تأويلِ النُّصوصِ المُخالفةِ قواعدِ التَّطابُقِ النوعيِّ، فإنَّ ما نحنُ بصديهِ يقعُ في  
إطارِ تأويلِ النُّصوصِ المُخالفةِ قواعدِ التَّطابُقِ الكميِّ أو العدديِّ.

ولكن قبل ذلك أشيرُ إلى أنَّ قولَ (مُليح) من قصيدة له، بدأها بوصفِ الإبلِ  
التي جُهِّزَتْ لرحيلِ امرأةٍ يهواها، اسمُها (شَمَاءُ)، ثُمَّ يشرعُ في وصفِ جمالِها (٥٣١)،  
وفي هذا البيت الذي معنا يشيرُ (مُليح) إلى أنَّ هذه الإبلَ على تنوعِها إذا ما قام  
رَاجِلُها تحصَّنت بصريفها، أي تحصَّنت بجدَّة أنيابها، تلك الأنيابُ (الصَّريف)  
أطرافها مُصوتة، إيدانًا بشهوتها إلى الضرابِ أو النَّكاحِ، فإذا سُمع صريفُها عَلِمَ أنَّها  
قُطِمَتْ ذاتُ شهوةٍ إلى هذا الأمرِ (٥٣٢).

وإزاء معنى هذا الخطاب أشار ابن جنّي - من مُنطلقِ النَّظَرِ إلى المعيارية اللُّغوية وتحقُّقِ مَا يهدفُ إليه الخطابُ من إبلاغٍ - إلى أَنَّ ثَمَّةَ مُخَالَفَةٍ لَدَى (مُلَيِّحٍ)، تَكْمُنُ فِي مُخَالَفَةِ التَّطَابُقِ الكَمِّيِّ فِي قَوْلِهِ: (أَطْرَافُهُ غَرْدٌ)، مُفَادُهَا أَنَّ المَبْتَدَأَ (أَطْرَافُهُ) جَمْعٌ، وَخَبْرُهُ (غَرْدٌ) مُفْرَدٌ، وَتَأْوِيلُ ذَلِكَ أَنَّ الشَّاعِرَ حَمَلَهُ عَلَى المَعْنَى؛ لِأَنَّهُ كَانَتْهُ قَالُ: كُلُّ طَرَفٍ مِنْهَا غَرْدٌ، وَمِثْلُهُ مَا وَرَدَ فِي قَوْلِ الأَسْوَدِ بْنِ يَعْفُرٍ: (تَرَى جَوَانِبَهَا بِالشَّخْمِ مَفْتُوقًا)، أَي: كُلُّ جَانِبٍ مِنْهَا، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُمْ: أَتَيْنَا الأَمِيرَ فَكَسَانَا كُلَّنَا حُلَّةً وَأَعْطَانَا كُلَّنَا مَائَةً، أَي: كَسَا كُلُّ وَاحِدٍ مِّنَّا حُلَّةً وَأَعْطَى كُلُّ وَاحِدٍ مِّنَّا مَائَةً، وَعَلَى ذَلِكَ جَاءَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ أَي: اجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً عِتْبَارًا بِقَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾.

وفيما تقدّم ما يدلُّ على أَنَّ الحَمَلَ على المَعْنَى من وسائلِ العَرَبِيَّةِ فِي عِلاجِ مَا قَدْ يَكُونُ مِنْ مُخَالَفَةٍ بَيْنَ البَنِيَّةِ السَّطْحِيَّةِ أو ظاهِرِ اللَّفْظِ وَالتَّقْدِيرِ أو بَيْنَ ظاهِرِ بِنَاءِ الجُمْلَةِ وَبِنِيَّتِهَا الأَسَاسِيَّةِ. وَفِي كُلِّ مَا سَبَقَ على مدارِ البَحْثِ مَا يَمكُنُ عِتْبَارُهُ تَكْمَلَةً مِنْ جَانِبِ ابْنِ جَنِّيِّ لِلنَّصِّ، وَإِنْشَاءً لَهُ مَرَّةً أُخْرَى، فَكَانَتْ قِرَاءَتُهُ قِرَاءَةً وَاعِيَةً، ظَهَرَ مِنْ خِلالِهَا الإِلْمَامُ بِالتَّرَاكِيِبِ وَجَمَالِيَّاتِهَا، وَهُنَا يُؤنْسِنِي قَوْلُ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ عَبْدِ المَطْلَبِ: «إِنَّ القَارِئَ - وَهُوَ يَعْبُدُ عَمَلِيَّةَ التَّرَكِيْبِ فِي ذِهْنِهِ لِلعَمَلِ الأَدْبِيِّ - يَفْتَرِضُ حَتْمًا تَوَاجُدَ المَوْئَلِّفِ وَإِنْتاجِهِ مَعًا، هَذَا الإِنْتاجُ الَّذِي يَتَمَيَّزُ بِخِوَصِّ، تَمَيُّزِهِ فِي ذَاتِهِ، كَمَا يَتَمَيَّزُ بِمَعْطِيَّاتٍ لا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ المُتَلَقِّيُّ فِي انْتِظَارِهَا، حَتَّى لَيْمَكِنُنَا القَوْلُ بِأَنَّ لِلعَمَلِ الأَدْبِيِّ مَبْدِعَيْنِ: أَحَدُهُمَا الَّذِي يَنْشِئُهُ ابْتِدَاءً، وَالأُخْرُ هُوَ الَّذِي يَعَاوِدُ هَذَا الإِنْشَاءَ كُلَّمَا عَاوَدَ القِرَاءَةَ المُتَأَنِّيَّةَ، أو كُلَّمَا عَاوَدَ القِرَاءَةَ النَّاقِدَةَ الواعِيَةَ الَّتِي تَهْدَفُ إلى اسْتِيعَابِ النَّصِّ وَتَقْيِيمِهِ فِي جُمْلَتِهِ، مِنْ خِلالِ صِيَاغَتِهِ اللُّغَوِيَّةِ الَّتِي لا يَكْفِي عِنْدَهَا مَجْرَدُ الشُّعُورِ بِالإِعْجَابِ، بَلْ يَتَجَاوَزُ ذَلِكَ إلى عَمَلِيَّةِ الرِّصْدِ والإِلْمَامِ بِالتَّرَكِيْبَاتِ اللَّفْظِيَّةِ، كَالإِلْمَامِ بِالجَوَانِبِ الفِكْرِيَّةِ

والعاطفيّة تماماً. ورُبّما أتاحت هذه القراءةُ استكشافَ جوانبٍ لولاها لم تكن،  
ولَظَلَّتْ محبوبَةً حتّى يأتِيَ المُتلقّي القارئُ، فيزيل عنها حجابها، ويجليها» (٥٣٣)،  
وها هو ابنُ جنّي قد أزال الحجابَ عن خطابِ الهدليّينَ وجَلّاه.







## الخاتمة

مَنْ الطَّبَعِيَّ فِي خَتَامِ هَذِهِ الدَّرَاسَةِ أَنْ أُشِيرَ إِلَى أَنَّهَا وَمَضَاتُ، صَاحِبَهَا طُولُ أُنَاةٍ فِي اسْتِكْنَاهِ مَعَالِمِ التَّفَاعُلِ النَّحْوِيِّ لَدَى ابْنِ جَنِّي فِي كِتَابِهِ (التَّمَامُ فِي تَفْسِيرِ أَشْعَارِ هُذَيْلٍ، مِمَّا أَغْفَلَهُ أَبُو سَعِيدٍ السَّكْرِيُّ)، تِلْكَ الدَّرَاسَةُ الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ تُعَدَّ نَتِيجَةً فِي حَدِّ ذَاتِهَا، فَقَدْ أَبَانَتْ عَمَّا أُسْفِرَ عَنْهُ تَفَاعُلُ ابْنِ جَنِّي نَحْوِيًّا مَعَ خَطَابِ الْهَذَلِيِّينَ، مِنْ مَنَهْجِيَةِ التَّفَاعُلِ، وَمَا بِهِ مِنْ مَلَاحِ وَأَرَاءٍ وَقَضَايَا نَحْوِيَّةٍ، وَهُوَ مَا يَنْعَكِسُ عَلَى فَهْمِ الْمَعْنَى النَّصِّيِّ لِذَلِكَ الْخَطَابِ؛ وَمِنْ ثَمَّ تَكُونُ اسْتِفَادَةُ كُلِّ مَنْ تَصَدَّى لِهَذَا النَّصِّ بِالدَّرَاسَةِ. أَضْفُ إِلَى ذَلِكَ مُحَاوَلَةَ الْبَاحِثِ تَفْسِيرَ مَلَاحِ ذَلِكَ التَّفَاعُلِ وَتَنَاوُلَهُ بِالدَّرْسِ وَالتَّحْلِيلِ فِي إِطَارِ سِيَاقِهِ النَّصِّيِّ كَلَّمَا أُمْكِنَ، وَدَوْرِهِ فِي النَّصِّ، فِي إِطَارِ الْبَحْثِ عَنِ عِبْقَرِيَّةِ ابْنِ جَنِّي وَفِلْسَفَتِهِ فِي التَّنَاوُلِ وَالتَّفَاعُلِ النَّحْوِيِّ، وَكَوْنِ النَّحْوِ وَسِيلَةً لِإِظْهَارِ الطَّاقَاتِ الْإِبْدَاعِيَّةِ، وَذَلِكَ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْإِفْصَاحِ عَنِ أَهَمِّ النُّتَاجِ، تَارِكًا الْإِطَالََةَ بِالتَّفَاصِيلِ لِثَنَايَا الْبَحْثِ، وَذَلِكَ فِيمَا يَلِي:

أَتَّضَحُ أَنَّ لَدَى ابْنِ جَنِّي وَعِيًّا بِأَصُولِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ وَأَثَرِهَا فِي تَثْبِيَتِ الْقَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ؛ فَقَدْ كَانَ يَلْجَأُ فِي تَفَاعُلِهِ إِلَى السَّمَاعِ مُمَثِّلًا مِنَ الْقُرْآنِ وَقِرَاءَاتِهِ، وَكَلَامِ الْعَرَبِ، شِعْرِهِ وَنَثْرِهِ، عَلَى نَحْوِ اسْتِشْهَادِهِ بِشِعْرِ الْجَاهِلِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ تَلَاهَمَ، نَحْوُ الْأَعْشَى الْكَبِيرِ، وَالنَّابِغَةِ الذُّبْيَانِي، وَالْحُطَيْئَةِ، وَجَرِيرِ، وَالْفَرَزْدَقِ، وَالْمُرَّارِ الْأَسَدِيِّ، وَذِي الرُّمَّةِ، وَالْعِجَاجِ، وَرُوْبَةَ... إلخ. وَفِي إِطَارِ اسْتِشْهَادِهِ بِكَلَامِ الْعَرَبِ أَدْكُرُ اسْتِشْهَادَهُ بِأَمْثَالِهِمْ وَكَلَامِ التَّابِعِينَ أَمْثَالَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْكَلَامِ الَّذِي وَصَفَهُ فِي خِصَائِصِهِ بِأَنَّهُ أَلْطَفُ مِنَ السَّحْرِ، وَأَنْقَى سَاحَةً مِنْ مَشُوفِ الْفِكْرِ، وَأَشَدُّ تَسَاقُطًا بَعْضًا عَلَى بَعْضٍ، وَأَمْسُّ تَسَانُدًا نَفْلًا إِلَى فَرَضٍ. أَمَّا الْحَدِيثُ الشَّرِيفُ، فَلَمْ يَرِدْ الْاسْتِشْهَادُ بِهِ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ مِنَ التَّمَامِ.

وَلَمْ يُهْمَلِ الْقِيَاسَ وَعِلَلَهُ، نَحْوَ الْخِفَّةِ وَالثَّقَلِ وَأَمْنِ اللَّبْسِ وَمُرَاعَاةِ النَّظِيرِ أَوْ الْحَمْلِ عَلَيْهِ، وَالِاسْتِغْنَاءَ وَالْعَوَاضَ، وَقَدْ حَاوَلَ أَنْ يَبْتَعِدَ عَنِ الرِّوَايَاتِ الشَّاذَّةِ وَالشَّاهِدِ

المجهولِ قائله أو الموضوع. وفي هذا الصَّدَدِ أُشيرُ إلى أَنَّ اعتمادَه على القياسِ يُؤيِّدُ اشتهازه به، وأَنَّهُ وشيخُه أبا عليِّ الفارسيِّ صاحباً مدرسةٍ قياسيةَّةٍ خاصة، تُعنى بالقياسِ إلى أبعِدِ حدودٍ، ولا تقفُ عند النَّصِّ. هذا، ولم يقتصرِ الأمرُ على السَّماعِ والقياسِ، بل راعى الإجماعَ، إجماعَ نُحاةِ البَصْرَةِ والكُوفَةِ، مُقتبساً من طرائقِ الفقهاء، مُستخدِماً إيَّاهما في استنتاجِ الأحكامِ النَّحويَّةِ. ولجأ إلى مُراعاةِ الاستصحابِ أيضاً، لاسيَّما استصحابِ حالِ الأصلِ في الأسماءِ، وهو الإعرابُ، وحالِ الأصلِ في الأفعالِ، وهو البناءُ، حتَّى يوجدَ في الأسماءِ ما يُوجبُ البناءَ، ويوجدَ في الأفعالِ ما يوجبُ الإعرابَ، كما يقولُ أبو البركاتِ الأنباريُّ، في لُمعِ الأدلَّةِ.

واتَّضحَ من خلالِ البحثِ إيمانُ ابنِ جنِّيِّ بنظريةِ العاملِ، نَحْوُ إشارتهِ إلى العاملِ في (إذا)، وأَنَّهُ محذوفٌ للدَّلالةِ عليه، وهو ما اتَّضحَ أيضاً في تفاعلِهِ مع خطابِ (أسيد بن أبي إياس) الواردِ على غيرِ وَجْهِهِ، فرأى أَنَّهُ لا بُدَّ من اللجوءِ إلى العطفِ على المعنى أو على التَّوهُمِ؛ لتفسيرِ نَصْبِ كلمةِ (إيَّاهم)، فأشار إلى أَنَّها معطوفةٌ على المعنى، وغيرِ ذلك. وهو ما يَحْمِلُ الرَّدَّ على الأستاذِ أحمد أمين الذي يرى أَنَّ ابنَ جنِّيِّ قد هدمَ هذه النظريةَ، وهو ما دفعَ الدكتورَ فاضلَ السامرائيِّ إلى القولِ بأنَّه رأيٌ لم يجدْ له ما ينصرُه في كُتُبِ أبي الفَتْحِ، بل الذي وجده فيها أَنَّهُ مؤمَّنٌ بهذه النظريةِ، ويُطبِّقها في بحوثه، ويُرجِّحُ، ويُفنِّدُ، ويؤيِّدُ، ويُخالفُ بها، وعلى أساسِها في أكثرَ ما يبحثُ.

وتبيَّنَ من خلالِ التَّمَامِ أَنَّ ابنَ جنِّيِّ بصريُّ المَذْهَبِ، فكان يقولُ: الأمرُ عندنا، عند أصحابنا، مُعتمداً أصولهم، مُرجِّحاً مذهبهم، فهو يرى - على سبيلِ المثالِ أَنَّ الأمرَ عندهم، باعتباره بصرياً - أَنَّ (ليت) لا تنصبُ خبرها، فهي على بابها من نَصْبِ الاسمِ ورفَعِ الخبرِ، بخلافِ الكوفيين، لكنَّه قد يميلُ إلى الكوفيين إذا اقتنعَ برأيهم مُخالفاً البصريين، على نَحْوِ ما رآه من أَنَّ الظَّرْفَ يعملُ فيه الوهُمُ مثلاً، فهو إن اقتنعَ بمسألةٍ مَّا، وقد وافقت رأي الكوفيين، لا يضيرُه مُخالفةُ البصريين أو اتِّفاقه

مع الرُّمانيِّ مثلاً ومخالفته سائر البصريين. وقد يوافق الكوفيين، أو يؤازرُ مذهبهم مع عدم ردِّ مذهب البصريين، على نحوِ ذِكْرِهِ رأي الكوفيين في التَّنَازُعِ، مع تجويزه رأي البصريين. ولمَّا كان الشيءُ بالشيءِ يُذَكَّرُ، فقد انتهي هناك إلى أنَّ التَّنَازُعَ اقتضاءٌ شِعْرِيٌّ - على الرَّغْمِ مِنْ وجوده بالنثر - يدلُّ على أنَّ الشَّاعَرَ مُنْفَعِلٌ، تتزاحمُ المعاني في ذهنه، فيكون التَّنَازُعُ نتيجةً لهذا الانفعال.

وعلى الرَّغْمِ مِنْ ذلك لا يضيره أن يُخالفَ الكوفيين في مسألةٍ مَّا، واصفًا كلامهم بالفاسدِ أحيانًا، لاسيَّما في قولهم بأنَّ (يا لزيد) معناه يا آل زيد. وقد يرُدُّ على الفراءِ واصفًا كلامه بالتَّمُّلِ والتَّطُّبِّ، رافضًا إيَّاه. وهنا أنتهزُ الفرصةَ للإشارة إلى أنَّه لم يكن من البغداديين أو المدرسة البغدادية في النحو، ودليل ذلك قوله: فأما على مذهبنا، فإنَّه كذا، وأما على قول البغداديين، فإنَّه يجيء على كذا.

وبناءً على ما سبق، فقد أخذ ابنُ جنِّي عن السَّابِقين من المذهبيين، أمثال سيويوه والمبرد والأخفش - لاسيَّما إجازته زيادةً (من) في الواجب - والفراء، وقطرب، واستأنس بما حكاه عن أبي زيد الأنصاري وابن الأعرابي، وظهرت شخصيةُ أستاذه أبي عليِّ الفارسيِّ في التمام، متأثرًا به مُحْتَجًّا بآرائه مُقْتِنًا بها؛ فقد صحبهُ أربعين سنةً، في جلِّه وترحالِهِ، وهو ما كان له أثره في زهابه مذهب البصريين، ومن العبارات الدالة على هذا التأثير والحضور قوله: «ومثله عندي ما أنشده أبو علي، وذاكرتُ أبا علي»، وهو ما يدفعنا إلى القول بأنَّ آثار شيوخ ابن جنِّي جليَّة في التمام، مُفْصِحَةً عن أمانته في الأخذ عنهم.

كما أنَّضح ميثل ابن جنِّي إلى التعليل كثيرًا، في تفاعله مع خطاب الهذليين؛ من منطلق أنَّه أسلوبٌ لغويٌّ، يفيد التَّقْرِيرَ وتأكيد الحُكْمِ المُتحدِّثِ عنه؛ ومن ثمَّ يقوى تأثيره في نفس المُتلقِّي، ويثق به، فكان يُحاولُ بكلِّ ما أُوتِيَ من أدوات أن يجد العلةَ لِمَا هو بصدده من بيانٍ وجهةِ نظرِهِ الكامنة في تفاعله مع خطاب الهذليين المُستدرِكِ على ما قاله السُّكْرِيُّ في شَرْحِهِ أشعارهم، على نحو ما جاء في إشارته

إلى المُعلَّقِ مِنَ الأفعالِ عن العملِ قياسًا على (ظننتُ)؛ لكونه مُشتملاً على معنى الخلاج والإبهام المضارع للظن؛ ومن ثمَّ جاز تعليقها كما جاز في (عرَفْتُ) لقرِّبها من (علمتُ) في قولك: (قد عَرَفْتُ أبوَ مَنْ أنت) وأبا مَنْ أنت مَكْنِيٌّ به، وهو الأمرُ الذي جَعَلَهُ يوصِفُ بأنَّه ذو عقلِيَّةٍ تعليليَّةٍ.

ولمَّا كَانَ تفاعلُ ابنِ جنِّي مع خطابِ الهذليين يحتاجُ إلى التَّحليلِ غالبًا، فقد لُوْحِظَ شيوَعُ التَّحليلِ لديه. لكنَّه ليس تحليلًا يُخْرِجُ المُتلقِّيَ مِنْ سِياقِ الحديثِ، بل يُضِيفُ إليه، مُعربًا عن سَعَةِ ثقافةِ ابنِ جنِّي واطِّلاعِهِ، وإدراكِهِ، وِدَقَةِ ملاحظَتِهِ، وَغَوَصِهِ فِي فَهْمِ التَّراكيبِ، مُحْتَكِمًا إلى المعنى الذي يتضمَّنُهُ التَّركيبُ؛ لدرجة أنَّكَ تجدُهُ في تحليله النَّحويِّ يلجأُ إلى الصَّرْفِ والعروضِ والمعنى المعجميِّ والدَّلاليِّ، مُقلِّبًا الكلامَ على أوجهِهِ المُحتمَلَةِ، في إطارِ إيمانه بالعلاقةِ بين هذه الفروعِ اللغويَّةِ، وأنَّ كَلًّا منها يَصُبُّ في خِدمةِ المعنى النَّصِّيِّ.

وفي إطارِ هذا التحليلِ كان لا بُدَّ مِنَ التَّوجيهِ - الذي هو أعمُّ مِنَ التَّأويلِ - سواءً أكانَ توجيهاً استدلالياً مِنَ القرآنِ وقراءاته، وكلامِ العربِ ولغاتِهِم، أمَّ كانَ توجيهاً تأويلياً، بالحدفِ أو الإحلالِ أو الزيادةِ أو إعادةِ التَّرتيبِ أو الحَمَلِ على المعنى أو الاستئنافِ؛ مِنْ أَجْلِ الرِّبْطِ بين التَّركيبِ أو البِنْيَةِ الظَّاهِرَةِ والقاعدةِ، تِلْكَ الوسائِلُ التي أدرَجَ بعضها ضَمَّنَ بابِ شِجَاعَةِ العربيَّةِ عند ابنِ جنِّي، في خصائِصِهِ.

وفي إطارِ توجيهاَتِ ابنِ جنِّي كانت له بعضُ الاختياراتِ، كأنَّ يقولَ: وهو الوَجْهُ، أو (أُمثِلُ) أو (أَجْدِرُ)، وغير ذلك مِنْ أَلْفاظِ التَّعبيرِ عن الاختيارِ. ولمَّا كانت لابنِ جنِّي اختياراتُ نحويَّةٌ، فإنَّه مِنَ الطَّبِيعِيِّ أَنْ يَحْتَجَّ لها، مُتَّخِذاً - في إطارِ وَغْيِهِ بأصولِ النَّحوِ، على نَحْوِ ما سبق - مِنْهَجَ الاعتمادِ على السَّماعِ، مُقَدِّمًا على أقيسةِ النَّحاةِ، بالإضافةِ إلى اعتمادهِ على القياسِ، وعدمِ الأخذِ بالأعاريبِ المؤدِّيَةِ إلى غيرِ الصَّحيحِ نحويًّا أو إلى فسادِ المعنى. وهو ما يُمكننا مِنَ القولِ بأنَّ اختياراتِهِ قامتْ على

أُسِّس، تكْمُنُ في الاعتدالِ بالقراءاتِ القرآنية، جاعلاً للسمعِ حظاً كبيراً في الاعتدالِ بالقراءاتِ، مُؤيِّداً بها رأيَ البصريين، وحَمَلَ القرآنَ على أفصحِ الوجه، مُبتعداً عن التَّكْلُفِ. ومنْ هذه الأُسُسِ اعتدادهُ بالأحاديثِ النبويةِ في التَّمامِ نادراً، ومُراعاةِ القواعدِ النَّحْوِيَّةِ، وما أجمع عليه جمهورُ النَّحْوِيِّين، حيثُ لُوْحِظَ عليه عدمُ الخروجِ عن الأصولِ المُقَرَّرَةِ، ومُراعاةُ الأصلِ والفرعِ - على نحو ما سبقتِ الإشارةُ - وأنَّ ما لا يحتاجُ إلى تأويلٍ أولى ممَّا يحتاجُ إلى تأويلٍ وإضمار.

وفي هذا الصِّدَدِ أُشِيرُ إلى أنَّه لَمَّا كان التَّوجِيه - بما فيه من اختياراتٍ - مُمَيَّزاً تفاعلَ ابنِ جَنِّيٍّ مع خطابِ الهذليين، فإنَّه من الطَّبَعِيِّ أَنْ تكونَ نَمَّةٌ خلافاً وآراءً له، في خِصْمِ هذه التَّوجِيهاتِ، على نحو ما رأيناه من تَخْطِئَةِ السُّكَّرِيِّ في بعضِ المواضع، كما هو الحالُ في كَوْنِ (لَمَّا) بمعنى (ما) مُدَعِّمًا رأيه بالأدِلَّةِ والمعنى، وهذه الخلافاتُ وتلك الآراءُ يُمكنُ وَسْمُها بأنَّها خلافاتُ اعتمدت على التعليل والتدليل، فقبلَ مُعْظَمُها، وقليلٌ منها لم يحالفه القبولُ العِلْمِيُّ.

وهنا أنتهزُ الفُرْصَةَ لأَسْجَلَ مُجْمَلَ موقفه من السُّكَّرِيِّ، فأشيرُ إلى أنَّه أَقَرَّ شَرْحَهُ في مُعْظَمِهِ، لكنَّ نَمَّةَ مواضعٍ احتاجت إلى إعمالِ النَّظَرِ، فأطالَ الوقوفَ أمامها مُسْتَدْرِكًا عليه مُضِيْفًا لِمَا ذَكَرَ عند السُّكَّرِيِّ. وهنا أُشِيرُ إلى أنَّ نَمَّةَ موقفاً من ابنِ جَنِّيٍّ تجاه بعضِ آراءِ السُّكَّرِيِّ؛ فكان تارةً يشيرُ إلى فسادِ قوله، وتارةً يقول: اعلمُ أنَّ هذا الذي قاله خطأً، وتارةً يشيرُ إلى أنَّ قولَ السُّكَّرِيِّ لم يعرفه أحدٌ، مُسْتَدْنِدًا في ذلك إلى المعنى، نحو قوله-وهو ما تقدَّمت الإحالةُ عليه -: «هذا الذي ادَّعى السُّكَّرِيُّ فيه أنَّ (لَمَّا) بمعنى (ما) شيءٌ لم يعلمه أبي في نثرٍ ولا نَظْمٍ، ولا المعنى أيضًا عليه».

ولمَّا كانت العلاقاتُ الإسناديةُ تمثُلُ الرابطةَ الحقيقيَّةَ في التَّرَاكيبِ، فقد استطاعَ ابنُ جَنِّيٍّ - من خلالِ تفاعلهِ النَّحْوِيِّ مع خطابِ الهذليين - أَنْ يستشعرَ هذه العلاقاتَ بين الألفاظِ مِنْ خلالِ المُسْنَدِ والمُسْنَدِ إليه؛ ومن نَمِّ الدَّلالاتِ التي تتضمنها، فأفاد القارئُ أو المُتلقِي الآخرَ لشعرِ الهذليين. ولمَّا كانت العناصرُ غيرُ

الإسنادية مُسَهَمَةٌ مع العُمَدِ في بناء التَّرَاكيب، فَإِنَّا لم نَعِدِمَ إشارات ابنِ جِنِّي الذِكْيَةَ إلى مثلِ هذه العناصرِ، التي تُعَدُّ الإِشَارَةَ إليها أمرًا ضروريًّا، وهو ما أغفله السُّكَّرِيُّ، وكلُّ ذلك يَتَّفِقُ وما قاله في خصائصه مِنْ أَنَّ الكَلَامَ إِنَّمَا وُضِعَ للفائدةِ، والفائدةُ لا تُجَنَى مِنَ الكَلِمَةِ الواحدةِ، وَإِنَّمَا تُجَنَى مِنَ الجُمْلِ ومدارجِ القَوْلِ، وهو ما يُفْضِي إلى القَوْلِ بتنبُّههِ إلى النَّصِّ ومعاييرِهِ.

وإِنَّ نظرةً مُتَنَبِّهَةً لَتُبَيِّنُ لَنَا مِنْ خِلالِ كُلِّ مَا سَبَقَ أَنَّ التَّفَاعُلَ النَّحْوِيَّ لدى ابنِ جِنِّي في تحليلِ خطابِ الهذليين، يُرْسِخُ القَوْلَ بِأَنَّ النَّحْوَ بناءً، لا يُسْتَهَانُ به في تفسيرِ الشُّعْرِ، مِنْ مُنْطَلَقِ أَنَّهُ يُسَهِّمُ في تحقُّقِ النَّفْعِيَةِ اللُّغَوِيَّةِ لكلِّ مِنَ المُرْسَلِ والمُتَلَقِي؛ وَمِنْ تَمَّ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي الاعتمادُ عَلَيْهِ في تفسيرِ الشُّعْرِ أو حالِ النَّصْدِيِّ له - مع غيره مِنْ جَدَائِلِ النَّظَامِ اللُّغَوِيِّ - بما يَتَضَمَّنُهُ النَّحْوُ مِنْ عِلاَقَاتِ رَأْسِيَّةٍ وَأُفْقِيَّةٍ، مُسَهِّمَةً في تحقُّقِ النَّسْجِ الشُّعْرِيِّ، بما له مِنْ وَزْنٍ وَقَافِيَةٍ، وهو ما لم يغفله ابنُ جِنِّي، غيرَ مُنْفَكَّةٍ مِنْ تَماسُكِ النَّصِّ وترابطِهِ، في إطارِ إظهارِ المعنى النَّصِّيِّ بما أُريدَ له مِنْ ظهورِ.

وقد حاولَ ابنُ جِنِّي أَنْ يفهمَ خِطَابَ الهذليين، فأثارتَهُ بعضُ الأمورِ النَّحْوِيَّةِ، على نَحْوِ مَا سَبَقَ بالبحثِ - بجانبِ غيرها الصَّرْفِيَّةِ والعروضِيَّةِ... إلخ، ممَّا أغفله السُّكَّرِيُّ - وهي التي وَسَمَهَا بالتَّامِّ، مُعْرِبَةً عن معنَى مَّا، يرتبطُ بالنَّصِّ أو الخطابِ؛ فكانَ مُشارِكًا الهذليين في بلورةِ المعنى، بِمِلْئِهِ فراغاتِ النَّصِّ أو فجواتِهِ، كاشفًا عنْ غامِضِهِ أو ما وراءِ الظَّاهِرِ، وهو ما لا يَكُونُ إِلَّا مِنْ خِلالِ التَّفَاعُلِ أو التَّوَاصُلِ الذي أَقامَهُ ابنُ جِنِّي مع الخطابِ، أو كانَ مِنْ جِزَاءِ جَذْبِ الخطابِ إِيَّاهُ، باعتبارِهِ مُتَلَقِّيًّا، وهو ما أعربَ عنْ جِدَّةِ ذِكاكِهِ وفِطْنَتِهِ في تفاعِلِهِ هذا، مُستخدِمًا ما لديه مِنْ رصيدِ مَعْرِفِيٍّ وَمَلَكَةٍ خاصَّةٍ في إعمالِ الفِكرِ والكَشْفِ عن خبايا المعنى النَّصِّيِّ، في إطارِ الأمورِ التي تُدرِكُ بالفِكرِ اللَّطيفَةِ، والدقائقِ التي يُوَصِّلُ إليها بثاقبِ الفَهِمِ.

وفي إطار اعتماد ابن جني على النحو في تفسير الشعر كاشفاً عن أسرار خطاب الهدليين وما وراء ظاهره، يُمكن القول بأنه قد قَدَّم خلال هذا التفسير تحليلاً إعرابياً، دَفَع التَّوَهُّمَ في الإعراب، وصاحبَه التعليل والتوجيه والتأويل والاختيار والتفرد في بعضه وعدم التوفيق في نذر منه؛ من أجل الإفصاح عن إبلاغيّة النصّ، ذلك الإفصاح الذي يُعربُ عن إدراك ابن جني مقصديّة الخطاب، وما عناه الشّاعر من مَخْضِ المعنى، وإعداد ما يلبسه من الألفاظ والتراكيب.

ذلك التّحليل يُمكن تسميته بالنحو الإعرابيّ الإبلاغيّ؛ من مُنْطَلَقِ أَنَّهُ تحليلٌ نحويّ لبعضِ مُفردات التّركيب وأجزائه في النصّ ابتغاءً دَفَع مُشْكَلِ مَا أو توضيح أمرٍ ما، مُعْتَنِيًا في المقام الأوّل بتحديد الوظائف النحويّة للكلمات في الجملة، في ضوء علاقاتها مع الكلمات وأجزاء التّركيب الأخرى. وهو ما انعكس على فهم قَصْدِ عمليّة الخطاب؛ ومن ثَمَّ دَلَّ ذلك على أنّ التّحليل الإعرابيّ لا يقتصرُ هدفه لدى ابن جني على التّدريب والتّمرين، بل غايته الكبرى فكُّ شفرة النصّ، أي أنّ غايته توضيح المعنى وفهمه، وهو المراد من النصّ أو الخطاب؛ ومن ثَمَّ فإنّه كان يسعى إلى إعطاء الكلام حقه من المعنى والإعراب، مُشيرًا إلى لغة هذيل، كُلَّمَا اقتضى الأمر ذلك، على نحو ما تقدّم بالبحث.

ثُمَّ أَمَّا بعدُ، فهذه محاولة، أخلصت فيها قدر الطّاقة، ما أبرأ فيها إليكم من العثرة والزّلة، وما أستغني فيها من وقفة قارئ كريم مُقدّر، غير مُستنكفٍ من الرجوع إلى الصّواب عن الغلط، وفوق كلّ ذي علمٍ عَلِيمٍ، والحمد لله الذي هدانا لهذا، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.







## الهوامش

- (١) د. عبد السلام أبو بكر شفشوف: **مصطلح التعالق النَّصِّي بين التاريخ والواقع**، حولية مجمع اللغة العربية، طرابلس، ليبيا، العدد السَّابع، ٢٠٠٩م، ص ٢٥٣.
- (٢) د. حميد سمير: **النص وتفاعل المتلقي في الخطاب الأدبي عند المعري**، منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق، سوريا، ٢٠٠٥م، ص ١٥.
- (٣) د. صلاح فضل: **إنجاج الدلالة الأدبية، الطَّبَعَة الأولى**، مؤسسة مختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٧م، ص ٣٥.
- (٤) فهيمة حلوجي: **جماليات التلقي في شعر عبد السلام بن رغبان الحمصي**، مجلة المخبر، بسكرة، الجزائر، العدد الأول ٢٠٠٩م، ص ٢٠٥ - ٢٠٦.
- (٥) السَّابِق، ص ٢٠٦.
- (٦) يُنظَر: د. صلاح فضل: **إنجاج الدلالة الأدبية**، ص ٣٤ - ٣٦.
- (٧) يُنظَر: فولفغانغ إيزر: **فعل القراءة (نظرية جمالية التجاوب)**، ترجمة: حميد لحداني، والجلالي الكدية، مكتبة المناهل، فاس، د.ت، ص ١٦، والدكتور حميد سمير: **النص وتفاعل المتلقي في الخطاب الأدبي عند المعري** ص ٣٨.
- (٨) **النص وتفاعل المتلقي في الخطاب الأدبي عند المعري** ص ٣٨، ويُنظَر: د. حسين خليفة الرميح: **الخطاب والنص «بحث في مستويات التداخل والافتراق»**، العدد الحادي عشر، جامعة السَّابع من أبريل، ليبيا، ٢٠٠٩م، ص ٣٧.
- (٩) الدكتور عبد السلام حامد: **تفسير الشعر عند ابن جني**، الطَّبَعَة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١٢م، ص ٣٧ بتصرُّف يسير.
- (١٠) ابن منظور، **لسان العرب**، طبعة جديدة محققة ومنقحة، دار المعارف، القاهرة، د.ت، مادة (خطب).
- (١١) ماري نوال غاري بريو: **المصطلحات المفاتيح في اللسانيات**، ترجمة عبد القادر فهيم الشيباني، الطَّبَعَة الأولى، سيدي بلعباس، الجزائر، ٢٠٠٧م، ص ٤٩.
- (١٢) حسين خليفة الرميح: **الخطاب والنص «بحث في مستويات التداخل والافتراق»**، ص ٣٩.

- (١٣) د. عبد السلام المسدي، **الأسلوبية والأسلوب**، الطَّبْعَةُ الثَّلَاثَةُ، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٢م، ص ١٥٩، ويُظَنَّر: الدكتور منقور عبد الجليل، **الخطاب والدلالة «قراءة في تأويل النص القرآني»**، مجلة التراث العربي، العدد ١٠٥، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، ص ١٨٦.
- (١٤) د. سمير شريف إستيتية، **اللغة وسيكولوجية الخطاب**، الطَّبْعَةُ الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٢م، ص ١٥، ويُظَنَّر: آن رويول، جاك موشلار: **النداءلية اليوم علم جديد في التّواصل**، ترجمة د. سيف الدين دغفوس وآخرين، الطَّبْعَةُ الأولى، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣م، ص ٢١٠، ٢١٥.
- (١٥) يُظَنَّر: د. محمد العبد، **النّص والخطاب والاتصال**، الطَّبْعَةُ الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ١٢.
- (١٦) يُظَنَّر: سعيد يقطين، **من النص إلى النص المترابط (مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي)**، الطَّبْعَةُ الأولى، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، المغرب، ٢٠٠٥م، ص ١١٦-١٢١، وجوليا كريستيفا، **علم النص**، ترجمة فريد الزاهي، ومراجعة: عبد الجليل ناظم، الطَّبْعَةُ الثانية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٧م، ص ١٤.
- (١٧) يُظَنَّر: سعيد يقطين، **انفتاح النص الروائي**، الطَّبْعَةُ الثانية، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان/الدار البيضاء، المغرب، ٢٠٠١م، ص ١٦، ومحمد عناني، **المصطلحات الأدبية الحديثة (دراسة ومعجم إنجليزي-عربي)**، الطَّبْعَةُ الثانية، الشركة المصرية العالمية للنشر-لونجمان، القاهرة، مصر، ١٩٩٧م، ص ١١٥-١١٦، والدكتور أحمد المتوكّل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب، من الجملة إلى النّص**، دار الأمان للنشر والتّوزيع، الرّباط، المغرب، ٢٠٠١م، ص ١٩ - ٣٤، ٧٩ - ٨٤، والدكتور محمد خطابي، **لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب**، الطَّبْعَةُ الأولى، المركز الثقافي العربي، المغرب، ١٩٩١م، ص ٢٧-٥٠، ١٨٠-١٨٣، وكلاوس برينكر: **التحليل اللغوي للنّص «مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج»**، ترجمة د. سعيد بحيري، الطَّبْعَةُ الأولى، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م ص ٢٢-٢٤، ٢٧-٢٧، ٣٠-٣٠، لا سيّما قوله بصفحة رقم ٢٧: «يَسِمُ المصطلح «نصّ» تتابُعًا محدودًا من علامات لغوية مُتماسكة في ذاتها، وتُشيرُ بوصفها كُلاً إلى وظيفة تواصلية مُدرّكة».
- (١٨) يُظَنَّر: د. محمد مفتاح: **تحليل الخطاب الشعري «استراتيجية النّص»**، الطَّبْعَةُ الثَّلَاثَةُ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٢م، ص ١٢٠، ٢٢٧، والدكتور عبد الملك مرتاض،

**التحليل السيميائي للخطاب الشعري، تحليل مستوياتي لقصيدة شناسيل ابنة الجلبي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والترجمة، الجزائر، ٢٠٠١م، ص ١ - ٣٩، والدكتور منذر عياشي: الأسلوبية وتحليل الخطاب، الطبعة الأولى، مركز الإنماء الحضاري، حلب، سوريا، ٢٠٠٢م، ص ١٢١ - ١٣٠، والدكتور صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص ص ٦٨، ٢٢٣، وأحمد مداس، النص والخطاب: ثنائية إبدال أم ثنائية تضاد؟، مجلة علوم إنسانية (مجلة إلكترونية) WWW.ULUM.NL السنة الرابعة: العدد ٣٢: ك٢ (يناير) ٢٠٠٧م، والدكتور محمد العبد: النص والخطاب والاتصال ص ٨ - ١١ حيث الخلط بين الخطاب والنص، وأحمد الهادي رشراش: اللسانيات الحديثة من الجملة إلى النص، حولية مجمع اللغة العربية، طرابلس، ليبيا، العدد السابع، ٢٠٠٩م، ص ٢٠٦ - ٢١٠.**

- (١٩) أحمد مداس، النص والخطاب: ثنائية إبدال أم ثنائية تضاد؟
- (٢٠) يُنظَر في ذلك: حسين خليفة الرميح: الخطاب والنص «بحث في مستويات التداخل والافتراق»، ص ٣٩ - ٤٠.
- (٢١) جوليا كريستيفا: علم النص، ص ١٤.
- (٢٢) أحمد مداس: النص والخطاب: ثنائية إبدال أم ثنائية تضاد؟
- (٢٣) د. عبد السلام المسدي: الأسلوب والأسلوبية، ص ١١٧.
- (٢٤) أحمد مداس: النص والخطاب: ثنائية إبدال أم ثنائية تضاد؟
- (٢٥) د. محمد مفتاح: تحليل الخطاب الشعري «استراتيجية التناص»، ص ١٣ - ١٨.
- (٢٦) يُنظَر: حسين خليفة الرميح: الخطاب والنص «بحث في مستويات التداخل والافتراق»، ص ٣٣ - ٤٤، والدكتور محمد يونس علي: وصف اللغة العربية دلاليًا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية حول المعنى وظلال المعنى، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس، ليبيا، ١٩٩٣م، ص ١١٩، ١٣٥، فقد رأى أنّ الخطاب هو النصُّ اللُّغويُّ بعد استخدامه.
- (٢٧) أبو نصر الفارابي، كتاب الحروف، حققه وقدم له محسن مهدي، الطبعة الثانية، دار المشرق، بيروت، ١٩٩٠م، ص ٣٤.
- (٢٨) ياقوت الحموي الرُّومي: معجم الأدباء، تحقيق د. إحسان عباس، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م، ٦/٢٣٩٥، ويُنظَر: د. محمد خليل الخاليلة: بنائية اللغة الشعرية عند الهذليين، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ص ١٢ - ١٤، ويُنظَر:

محمد يوسف عبد العزيز غريب: **اتجاهات الشعر عند الهذليين في الجاهلية والإسلام دراسة موضوعية وفنية**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن ١٤٢٣هـ - ٢٠١٢م، ص ٢٥٧ حيث يرى أن اللغة الشعرية في اتجاهات الهذليين المختلفة لغة شعرية، انتقلت على ألسنتهم دون تصنع أو تكلف، وهي لغة الفطرة البدوية التي يحتكم إليها في الفصاحة والبيان عند غالبية علماء اللغة. (٢٩) هذه الدراسات تكمن في الرسائل الجامعية والكتب المنشورة والأبحاث العلمية، سواء أكانت في دوريات، تصدر بانتظام أم في كتب أبحاث المؤتمرات، نحو كتاب أبحاث المؤتمر الدولي الثامن، لقسم النحو والصرف والعروض، بعنوان «ابن جني فيلسوف العربية»، والمنعقد في ١٩-٢٠ مارس ٢٠١٣م، وغير ذلك مما يعد سزده ضرباً من رص المعلومات المعلومة لدى الباحثين وتضخيماً للبحث، لا طائل من ورائه، لا سيما أن كثيراً من هذه الدراسات مستخدم في البحث، ورجعت إليه بالفعل، فذمة جملة بمحرك البحث على شبكة المعلومات تُعني عن هذا السرد، وهو ما يُبرز عدم تخصيص مبحث للدراسات السابقة عن ابن جني، وهو ما تكفلت به كثير من الدراسات السابقة على نحو ما قام به الدكتور غنيم بن غانم الينعاوي، في كتابه «أضواء على آثار ابن جني في اللغة، الآثار المخطوطة والمفقودة، جامعة أم القرى، مكة، السعودية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ص ٩-١٤.

(٣٠) يُنظر: ابن الأنباري: **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، الطبعة الثالثة، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص ٢٤٤ - ٢٤٦، والدكتور شوقي ضيف: **المدارس النحوية**، الطبعة السابعة، دار المعارف، القاهرة، مصر، د. ت، ص ٢٦٥ - ٢٧٦.

(٣١) في هذا الأمر أذكر دراسةً وحيدةً عن فهارس التمام، للدكتور عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، بالمؤتمر الدولي الثامن (ابن جني فيلسوف العربية)، وهنا أشير إلى ما علمته من أحد محكمي هذا البحث، بأن لدى معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة، مشروعاً علمياً؛ لإعادة تحقيق كتاب (التمام)، بالإضافة إلى دراسة أخرى عن آراء ابن جني النحوية في الكتاب نفسه، بالجامعة نفسها. وحول عصر ابن جني ونشأته وثقافته وآثاره ومنهجه وغير ذلك، يُنظر: **المدارس النحوية** ص ٢٦٥ - ٢٧٦، وكذلك د. فاضل السامرائي: **ابن جني النحوي**، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م، ص ٧ - ٩٣.

(٣٢) ابن جني: **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٨٨م، ٣٥/١.

(٣٣) الرَّجَاجِي: **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق د. مازن المبارك، الطَّبْعَةُ الثالثة، دار النفائس، بيروت، لبنان، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ص ٦٩، ٧٠.

(٣٤) ابن جَنِّي: **النَّمَام في تفسير أشعار هذيل ممَّا أغفله أبو سعيد السُّكْرِي**، حققه وقَدَّم له أحمد ناجي القيسي، وخديجة عبد الرزاق الحديثي، وأحمد مطلوب، وراجعه الدكتور مصطفى جواد، الطَّبْعَةُ الأولى، وزارة المعارف العراقية ومطبعة العاني ببغداد، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م، ص ٥٧ - ٥٨، ويُنظَر به أيضًا ص ٢١، وأبو زيد المذكور في نَصِّ ابن جَنِّي هو أبو زيد الأنصاري البَصْرِي النَّحْوِي المتوفَّى «ت ٢١٥هـ»، صاحب كتاب النَّوادر في اللُّغة. يُنظَر: **الذَّهَبِي: سير أعلام النبلاء**، تحقيق كامل الخراط، الطَّبْعَةُ الحادية عشرة، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، ٩/٤٩٤ - ٤٩٦، وحول القضية المُتحدَّث عنها في نَصِّ ابن جَنِّي يُنظَر: سيبويه: **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي، القاهرة، مصر، ١٩٦٨م، ٣/١٣٥، وأبو علي الفارسي: **المسائل العَضديات**، تحقيق د. علي جابر المنصوري، الطَّبْعَةُ الأولى، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٦م، ص ١٩٥، والرَّضِي: **شَرْحُ الكافية**، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، الطَّبْعَةُ الثانية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ١٩٩٦م، ١/٢٤٧، ٤/٢٤٦، ٣٢٧، والبغدادي: **خزانة الأدب**، تحقيق وشَرْحُ عبد السلام محمد هارون، الطَّبْعَةُ الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٤م، ١/٤٠١، ١٠/٢٧٦، وابن الشَّجَرِي: **أمالِي ابن الشَّجَرِي**، تحقيق د. محمود الطناحي، الطَّبْعَةُ الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، ٣/١٩٣، ١٩٤، ١٩٦ - ١٩٧، والعكبري: **التَّبْيِين عن مذاهب النَّحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الرحمن العُثيمين، الطَّبْعَةُ الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ص ١٣٧ - ١٤٠، والدكتور فايز صبحي تركي: **الخليل بن أحمد من خلال آرائه الصَّرْفِيَّة والنَّحْوِيَّة**، كتاب بحوث المؤتمر الدولي السَّابع، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠١٢، ص ٣٣٧ - ٣٤٠، والبيت المذكور في نَصِّ ابن جَنِّي للأسود بن يعفر **بالكتاب ٣/١٣٥، والمسائل العَضديات ص ١٩٥، والرَّضِي: شَرْحُ الكافية ١/٢٤٧، ٤/٢٤٦، ٣٢٧، وخزانة الأدب ١/٤٠١، ١٠/٢٧٦.**

(٣٥) يُنظَر: السُّكْرِي: **شَرْحُ أشعار الهذليين للسُّكْرِي**، تحقيق عبد الستار أحمد فَرْج، مكتبة دار العروبة، القاهرة، د. ت، ٦٧٨/٢ - ٦٨٠، وسيلاحظُ القارئُ أَنِّي أعرَضُ سياقَ البيتِ موضعِ التحليل، على مدار البحثِ، غيرَ مُسْتَلِّ إِيَّاهُ مِنْ سياقه؛ وذلك بسببِ أَنَّ البيتَ موضعِ التَّفَاعُلِ النَّحْوِيِّ قد يحتاجُ إلى توضيحٍ، وهذا التَّوضيحُ لِنِ يَنائِي إِلَّا بِذِكْرِ مناسبةِ الأبياتِ. أو أَنَّ وجْهًا

- إِعْرَابِيًّا مَا يَتَوَقَّفُ فَهُمُ عَلَى فَهْمِ هَذِهِ الْمُنَاسِبَةِ، أَوْ أَنَّ الرَّبْطَ بَيْنَ تَفَاعُلِ ابْنِ جَنِّيِّ وَالْمَعْنَى يَتَوَقَّفُ عَلَى ذَلِكَ؛ وَمَنْ نَمَّ سَيَكُونُ مَا سَيَكُونُ دُونَ اسْتِطْرَادٍ، يُخْرِجُنَا عَنِ الْمُرَادِ.
- (٣٦) يُنْظَرُ: سيبويه: الكتاب ٣/١٣٤-١٣٧، وأبو علي الفارسي: كتاب الشَّعْرِ أَوْ شَرْحِ الْأَبْيَاتِ الْمَشْكَلَةِ الْإِعْرَابِ، تحقيق وشَرْحُ د. محمود محمد الطَّنَاحِي، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ص ٢٦٥، ٢٦٨، ٢٩٨، ٤١١، ٥٠٧، والسِّيْرَافِي: شَرْحُ أَبْيَاتِ سَيَبِيهِ، تحقيق الدكتور محمد الرِّيْحِ هَاشِمِ، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دار الجليل، بيروت، لبنان، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ١٤٦/٢. وتجدر الإشارة إلى أَنَّ ثَمَّةَ مَذْهَبًا آخَرَ فِي رَافِعِ الْأَسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ الظَّرْفِ يَمَثُلُهُ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ - وَهُوَ مَا وَرَدَ فِي الْكِتَابِ - وَذَكَرَهُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ أَيْضًا، فَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ أَنَّ اسْمَ الْحَدِثِ عِنْدَ الْخَلِيلِ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَخَبْرُهُ الظَّرْفُ الْمُتَقَدِّمُ. هَذَا، وَإِنْ كَانَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ يَمِيلُ إِلَى رَأْيِ سَيَبِيهِ - كَمَا يَتَّضِحُ فِي أَمَالِيهِ (٣/١٩٣ - ١٩٦) - فَإِنِّي أَمِيلُ إِلَى رَأْيِ الْخَلِيلِ بِنَاءً عَلَى مَا وَرَدَ فِي الْإِنْصَافِ، مِمَّا يَضِيقُ بِهِ الْمَقَامَ: يُنْظَرُ: ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: الْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ بَيْنَ النُّحَوِيِّينَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطَّبَعَةُ الرَّابِعَةُ، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، ١٩٦١م، ٥١ - ٥٥، وأبو علي الفارسي: الْمَسَائِلُ الْعُضْدِيَّاتُ ص ١٩٤ - ١٩٦.
- (٣٧) ابْنُ جَنِّيِّ: النَّمَامُ ص ٢٠ - ٢١، وبيت الوافر لعدي بن زيد بالكتاب، لسيبويه ١/١٥٦، وهو لعدي بن زيد العبادي، فِي دِيْوَانِهِ، تحقيق محمد جبار المعبيد، وزارة الثقافة، شركة دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، العراق، ١٩٦٥م، ص ٣٥، وسيأتي مرةً أُخْرَى، فِي الْحَدِيثِ عَنِ الْبَدَلِ، وَفِيمَا يَتَّصِلُ بِقَوْلِ ابْنِ جَنِّيِّ: (كَمَا تَقَدَّمَ أَنْفًا) أَشِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهُ حَدِيثٌ فِي كِتَابِ (النَّمَامِ) عَنِ جَوَازِ الْبَدَلِ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ، فَلَعَلَّهُ سَهُوٌ مِنْهُ.
- (٣٨) السُّكَّرِيُّ: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُدَلِيِّينَ ٢/٦٠٣، وقد ذكر أَنَّ الْفَضَّاضَ: مَوْضِعٌ، وَشَيْفَاتَنَا: طَلَانَعْنَا، وَالشَّيْفَةُ: الطَّلِيْعَةُ، وَأَرَعْنُ: جَيْشٌ كَثِيرٌ لَهُ مِثْلُ رَعْنِ الْجَبَلِ.
- (٣٩) ابْنُ جَنِّيِّ: الْخِصَائِصُ ٢/٣٣١.
- (٤٠) عبد القاهر الجرجاني: دَلَالَةُ الْإِعْجَازِ، تحقيق محمود محمد شاكر، الطَّبَعَةُ الثَّلَاثَةُ، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني، جدة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، ص ٩٨.
- (٤١) ابْنُ جَنِّيِّ: النَّمَامُ ص ٢٣٤، والشَّرِيرُ: شَجْرٌ فِي الْبَحْرِ، وَجَوَافِلُ: نَوَاهِبُ، وَتَضْجَعُ: تَمِيلُ عَنِ الطَّرِيقِ، وَالضَّاجِعُ: الْمَائِلُ مِنَ الْخَيْلِ لَا يَسْتَقِيمُ فِي مَشْيِهِ: يُنْظَرُ: السُّكَّرِيُّ: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُدَلِيِّينَ ٣/١٠١، وَطَالِبَةُ حَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ فِي (تَضْجَعُ).

(٤٢) يُنْظَرُ: **شَرْحُ اشْعَارِ الْهَدَلِيِّينَ** ٣ / ١٠٠٨ - ١٠١٠، وورد فيه أَنَّ نشصت: رُفِعَتْ، وناثلة: امرأة، وخوْدٌ: شَابَةٌ، والمحاجر: ما حَوَلَ الْعَيْنَ، والشَّرِير: شَجَرٌ فِي الْبَحْرِ، وجوافل: ذواهب، وفي لسان العرب، مادة (جفل) جَفَلَتِ الْإِبِلُ جُفُولًا: إِذَا شَرَدَتْ نَادَّةً خَفِيفَةً.

(٤٣) البيت للمرَّار الأسدي، يُنْظَرُ: سيبويه، **الكتاب** ١ / ١٩٣، وابن جَنِّي: **التنبيه على شَرْحِ مشكل أبيات الحماسة**، تحقيق د. سيدة حامد عبد العال، د. تغريد حسن، دار الكتب، القاهرة، ٢٠١٠م، ص ١٣٠، والبَطَلَيْوسِي: **شَرْحُ أبيات الجمل**، دراسة وتحقيق عبد الله الناصير، الطَّبَعَةُ الأولى، منشورات دار علاء الدين، دمشق، ٢٠٠٠م، ص ١١٥، والرَّضِيُّ: **شَرْحُ الكافية** ٣ / ٤١٠، والبغدادي: خزانة الأدب ٨ / ١٢٨، ١٢٩.

(٤٤) يُنْظَرُ فِي كُلِّ ذَلِكَ: **الكتاب** ١ / ١٨٩ - ١٩٣، والمبرد: **المُقْتَضَب**، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤ م، ١٤ / ١ - ١٥، وأبو علي الفارسي: **الإيضاح العضدي**، تحقيق د. حسن فرهود، الطَّبَعَةُ الأولى، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩م، ص ١٨٦، وابن جَنِّي: **التنبيه على شَرْحِ مشكل أبيات الحماسة** ص ٣٢٠، وابن السَّرَّاج: **الأصول في النحو**، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، الطَّبَعَةُ الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦م، ١ / ١٣٧، والبَطَلَيْوسِي: **شَرْحُ أبيات الجمل** ص ١١٥، وابن يعيش: **شَرْحُ الْمُفْصَل**، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، د. ت، ٩٢ / ٣ - ٩٨، وابن مالك: **شَرْحُ التسهيل**، تحقيق د. عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، الطَّبَعَةُ الأولى، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ٢ / ٤٣٤ - ٤٥٢، والرَّضِيُّ: **شَرْحُ الكافية** ٣ / ٤٠٢ - ٤١٢، وأبو حيان الأندلسي: **ارتشاف الضرب**، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، الطَّبَعَةُ الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م، ٥ / ٢٢٥٣ - ٢٢٦٣، وخالد الأزهري: **شَرْحُ النَّصْرِحِ عَلَى التَّوَضِيحِ**، تحقيق محمد باسل عيون السود، الطَّبَعَةُ الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ٣ / ٢٥٢ - ٢٥٩.

(٤٥) يُنْظَرُ: ابن السَّرَّاج: **الأصول في النحو**، ١ / ١٣٧، وأبو حَيَّان: **ارتشاف الضرب** ٥ / ٢٢٥٩.

(٤٦) يُنْظَرُ: ابن مالك: **شَرْحُ التسهيل** ٢ / ٤٤٢ - ٤٤٣، والسيوطي: **همع الهومع** ٣ / ٥٨.

(٤٧) ابن يعيش: **شَرْحُ الْمُفْصَل** ٣ / ٩٤، ويُنْظَرُ: ابن جَنِّي: **التنبيه على شَرْحِ مشكل أبيات الحماسة** ص ٣٢٠.

(٤٨) يُنْظَرُ: **الأصول في النحو** ١ / ١٢٥، والسيرافي: **شَرْحُ كتاب سيبويه**، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م، ٤ / ٩٤ - ٩٥، وأبو حَيَّان: **ارتشاف الضرب** ٥ / ٢٢٦١.



(٤٩) يُنْظَر: ارتشاف الضرب ٢٢٦١/٥.

(٥٠) يُنْظَر: ابن مالك: شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٢/٢٤٤، وخالد الأزهري: شَرْحُ النَّصْرِيحِ ٣/٢٥٨ - ٢٥٩، وابن يعيش: شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٣/٩٨ فقد قال: «والصواب أنه منصوبٌ بالمصدر المذكور على ضَعْفِهِ؛ وذلك لأنَّ الألف واللام بمنزلة التنوين، فعمل وفيه التنوين، فاعرفه». والجدير بالذكر هنا أنَّ من النحويين مَنْ يدلُّ على ضَعْفِ عمل المَعْرِفِ بِ(أل) بقوله: ولا أعلمه جاء في التنزيل، نحو الفارسي في الإيضاح العسدي، ص ١٨٦، وابن يعيش في شَرْحِ الْمَفْصَلِ ٣/٩٧. لكنَّ ابن مالك في شَرْحِ التَّسْهِيلِ ٢/٤٤٣ رأى أنَّ ذلك - وهو ما وافقه عليه - محتملٌ في موضعٍ واحدٍ من القرآن الكريم، هو قوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ [النساء: ١٤٨]، فيحتمل أن يكون «مَنْ» في موضع رفعٍ بالجره على تقدير: لا يحب الله أن يجاهر بالسوء من القول إلا من ظلم، ويحتمل أن يكون قد تمَّ قبل «إلا» وتكون في موضع نصبٍ على الاستثناء، وهذا ما أشار إليه الرضوي أيضًا في شَرْحِهِ عَلَى الْكَافِيَةِ ٣/٤٠٩.

(٥١) يُنْظَر: سيبويه: الكتاب ١/١٩٢ - ١٩٣، وأبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٢٦١/٥.

(٥٢) المبرد: الْمُفْتَضَّبُ ١/١٥، ويُنْظَر: هامش الصفحة نفسها للمحقق.

(٥٣) يُنْظَر: الرضوي: شَرْحُ الْكَافِيَةِ ٣/٤١٠، والبغدادي: خزانة الأدب ٨/١٢٨.

(٥٤) يُنْظَر: شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٣/٩٨، وشَرْحُ التَّسْهِيلِ ٢/٤٤٢ - ٤٤٣، وارتشاف الضرب ٢٢٦١/٥ -

٢٢٦٢، والسيوطي: همع الهومع ٣/٥٨، والأشموني: شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ: تحقيق محمد محبي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٨٨م، ٢/٥٤١ - ٥٤٢.

(٥٥) يُنْظَر: ارتشاف الضرب ٢٢٦١/٥، وشَرْحُ النَّصْرِيحِ ٣/٢٥٨، فقد ورد رأي ابن طلحة في هذين الموضوعين.

(٥٦) يُنْظَر: ابن يعيش: شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٣/٩٨، وفي كلِّ ما سبق يُنْظَر: الدكتور فايز تركي: تنبيهات

البطلاني على غير الجائز صرفياً ونحوياً من خلال كتابه شَرْحُ أبيات الجمل، مجلة علوم اللغة، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص ١٩٣ - ١٩٩.

(٥٧) يُنْظَر: الحسين آيت مبارك: صورة المتلقي في التراث النقدي، مجلة جذور، النادي الثقافي

الأدبي، جدة، السعودية، ج ١٥، مج ٨، شوال ١٤٢٤ هـ - ديسمبر ٢٠٠٣م، ص ٣٦٥.

(٥٨) ابن جني: التمام ص ٩١ - ٩٢، ويُنْظَر بقية المواضع ص ٥٣ - ٥٤، ٧١، ٧٢، ٧٧، ٩٦، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨،

١٦٢، ١٩٠، ٢١٦، ٢٣٩، ٢٤١.

(٥٩) السَّابِقُ ص ٩١-٩٢، والرواية لدى السُّكَّرِيِّ: **شَرَحَ اشْعَارِ الْهَدَلِيِّينَ** (شابك) بدلاً من (شائك) في قول البريق، والمقصود بالشابك أو الشائك: أسدٌ قد اشتبكت أنيابه، وتَزَجُّ: بلدٌ، والخِدَارُ: موضعه الذي يَتَخَدَّرُ فيه، وكاربُ الموت: الذي يَكْرُبُ، يكون من الكَرْبِ، ويكون من القُرْبِ، واستدار: أحاط: السُّكَّرِيُّ: **شَرَحَ اشْعَارِ الْهَدَلِيِّينَ** ٢/٧٤٤، والبيت الأول في نصِّ ابنِ جَنِّي لم أعثر على قائله، أمَّا الثاني فقد ورد الشطر الأول منه (لميةٌ موحشاً طلل) والثاني (يلوح كأنه خلل) منسوباً لكثير عزة، مع اختلافٍ، فقد أتت بعض المصادر بكلمة (لِعَزَّة) مكان (لِمِيَّة) وذلك **بالكتاب** ١/٢٧٦، **والخصائص** ٢/٤٩٢، والزجاجي: **مجالس العلماء**، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، وزارة الإعلام، الكويت، ١٩٨٤، ص ١٧٤، وابن يعيش: **شَرَحَ المِفْصَلِ** ٢/٥٠، وخالد الأزهرى: **شَرَحَ النَّصْرِيحِ** ٢/١٣١، وأسمم: أسود، وأراد به السَّحَابُ.

(٦٠) يُنظَرُ: السُّكَّرِيُّ: **شَرَحَ اشْعَارِ الْهَدَلِيِّينَ** ٢/٧٤١.

(٦١) الرَّضِيُّ: **شَرَحَ الكَافِيَةَ** ٢/٥٣، ويُظَنَّرُ: د. عبد السلام السيد حامد: **الشَّكْلُ والدَّلَالَةُ «دراسة نحوية لللفظ والمعنى»**، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ٧٤ وما بعدها.

(٦٢) ابنِ جَنِّي: **المُحْتَسَبُ فِي تَبْيِينِ وَجْهِهِ شِوَاهِ القِرَاءَاتِ والإِيضَاحِ عِنْدَهَا**، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م، ١/٥٣.

(٦٣) يُنظَرُ: ابنِ جَنِّي: **الخصائص** ١/٤٨، والدكتور رشيد حليم: **مرجعيات التعليل بين ابنِ جَنِّي والخليل «دراسة تحليلية وموازنة بين منهجهما في التعليل**، مجلة الخطاب، منشورات مخبر الخطاب، جامعة مولود معمري، الجزائر، ع ٥، ٢٠٠٩م، ص ٣٢٠، ٣٢٦، ٣٢٩، وأحمد أمين: **ظهر الإسلام**، الطبعة الأولى، شركة نوابغ الفكر، القاهرة، ٢٠٠٩م، ١/٧٣، والدكتور فاضل السامرائي: **ابنِ جَنِّي النَّحْوِي**، ص ٢٠٧، ٢١٢، ٢١٦.

(٦٤) ابنِ جَنِّي: **النَّمَامُ** ص ٨٢، ويُنظَرُ أيضاً ٤٦٦، ٦٨، ٦٩، ٨٢، ١٦٤، ٢١٦، ٢٣٩، والبيت المذكور في نصِّ ابنِ جَنِّي سبق تخريجه، للمزار الأسدي، في وقعة أُصِيبَ فيها مسمع بن شيبان بن قيس بن ثعلبة.

(٦٥) يُنظَرُ فِي هَذَا اليَوْمِ وتفصيله: السُّكَّرِيُّ: **شَرَحَ اشْعَارِ الْهَدَلِيِّينَ** ٢/٧٠٩ - ٧١٠، ٧١٨.

(٦٦) يُنظَرُ: سيبويه: **الكتاب** ١/١٩٢ - ١٩٣، والمبرد: **المُفْتَضَلُ** ١/١٥، والبَطْلِيُّوسِي: **شَرَحَ أَيْبَاتِ الجَمَلِ** ص ١١٥، وأبو حيان: **ارتشاف الضرب** ٥/٢٢٦١، والزجاجي: **الجَمَلُ فِي النَّحْوِ**، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، الطبعة الخامسة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، ص ١٢٤، فقد أشار إلى أنَّ «مسمعا» يجوز أن يكون منصوباً بوقوع الضرب عليه، وأن يكون منصوباً

بـ «لَحِقْتُ» كأنه قال: لَحِقْتُ مسمماً فلم أُنْكُلْ عِنِ الضَّرْبِ، وَيُنْظَرُ أَيضاً: الرمانى: معانى الحروف، تحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة، د. ت، ص ٨٧، والسيرافي: شَرْحُ كِتَابِ سَيَّبُوِيهِ ٢/٣٠٥، وابن يعيش: شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٣/٩٨، وابن مالك: شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٢/٤٤٢ - ٤٤٣، وأبو حيان: اِرْتِشَافُ الضَّرْبِ ٥/٢٢٦١ - ٢٢٦٢، والسيوطي: هَمْعُ الْهَوَامِعِ ٣/٥٨، والسيوطي: الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ فِي النُّحُو، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١١هـ، ٢/١٧١، والأشْمُونِي: شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ٢/٥٤١ - ٥٤٢، والدكتور عبد السلام حامد: تَفْسِيرُ الشَّعْرِ عِنْدَ ابْنِ جَنِي ص ٧٦ - ٧٧.

(٦٧) ابن جَنِي: التَّمَامُ ص ٢٣٩، والرَّوَايَةُ فِي السُّكَّرِيِّ: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهَدَائِلِيِّينَ ٣/١٠١٨: مُهْتَشَّةٌ، وَدَلِيحُ اللَّيْلِ: السَّيْرُ بِآخِرِهِ، وَالصُّرْدُ: الْبَرْدُ، وَقِيلَ شِدَّتُهُ

(٦٨) يُنْظَرُ: ابن الحاجب: أَمَالِي ابْنِ الْحَاجِبِ، دَرَسَةٌ وَتَحْقِيقُ د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م، ٢ / ١٥٧، والنَّحَّاسُ: التَّعْلِيقَةُ عَلَى الْمَقْرَبِ، تَحْقِيقُ الدُّكْتُورِ جَمِيلِ عَبْدِ اللَّهِ عَوِيضَةَ، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، وَزَارَةُ الثَّقَافَةِ، عَمَانَ، الْأُرْدُنِ، ٢٠٠٤ م، ص ٢٤٧.

(٦٩) النَّابِغَةُ الذُّبْيَانِيَّةُ، دِيَوَانُهُ، تَحْقِيقُ مُحَمَّدِ أَبِي الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمَ، الطَّبَعَةُ الثَّانِيَّةُ، دَارُ الْمَعَارِفِ، الْقَاهِرَةَ، د. ت، ص ١٠٦، وَذَلِكَ مِنْ قَصِيدَةٍ قَالَهَا عِنْدَمَا بَلَغَهُ أَنَّ النُّعْمَانَ ثَقِيلٌ مِنْ مَرَضٍ أَصَابَهُ، حَتَّى أُشْفِقَ عَلَيْهِ مِنْهُ، وَيُنْظَرُ: أَبُو حَيَانَ: تَفْسِيرُ الْبَحْرِ الْمَحِيطِ، دَرَسَةٌ وَتَحْقِيقُ عَادِلِ أَحْمَدِ عَبْدِ الْمَوْجُودِ وَآخَرِينَ، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوتَ، لُبْنَانَ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م، ١ / ٥٦٥.

(٧٠) لِلْحَارِثِ بْنِ ظَالِمٍ فِي الْكِتَابِ ١/٢٠١، وَقَدْ وَصَّحَتْ الْمَعَانِي فِي هَامِشِهِ، وَالْمَبْرِدُ: الْمُقْتَضَبُ ٣/٦٠٩، وَالسِّيْرَانِي: شَرْحُ أُبْيَاتِ سَيَّبُوِيهِ، ١ / ٢٥٨، وَالْعَيْنِي: الْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ شُرُوحِ الْأَلْفِيَّةِ، تَحْقِيقُ مُحَمَّدِ بَاسِلِ عِيُونَ السُّودِ، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوتَ، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م، ٣ / ٦٠٩، وَالْخَطِيبُ التَّبْرِيْزِيُّ: شَرْحُ اخْتِيَارَاتِ الْمَفْضَلِ، تَحْقِيقُ الدُّكْتُورِ فخر الدين قباوة، الطَّبَعَةُ الثَّانِيَّةُ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوتَ، لُبْنَانَ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، ٣ / ١٣٣٥، وابن يعيش: شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٦/٧٩، والأشْمُونِي: شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ٢/٢٥٨، وأحمد شاكر وعبد السلام هارون: الْمَفْضَلِيَّاتُ، الطَّبَعَةُ السَّادِسَةُ، دَارُ الْمَعَارِفِ، الْقَاهِرَةَ، ص ٣١٤.

(٧١) يُنْظَرُ: الْفَرَاءُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ، تَحْقِيقُ أَحْمَدَ يُوْسُفَ نَجَاتِي وَآخَرَ، الْهَيْئَةُ الْمِصْرِيَّةُ الْعَامَّةُ لِلْكِتَابِ، الْقَاهِرَةَ، ١٩٨٠ م، ١/٧٩، ٢/٣٣، ٣٠٨، وابن الأنباري: الْإِنْصَافُ ١/٣١٢، وَالرَّضِيُّ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ ١/٢٢٣، ٢/٢١٠، وأبو حيان: اِرْتِشَافُ الضَّرْبِ ٢/٣٨٤، وَخَالِدُ الْأَزْهَرِيُّ: شَرْحُ النَّصْرِیحِ ١/٣٩٤،

والطبري «أبو جعفر محمد بن جرير ٣١٠ هـ»: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، حققه محمود شاكر، وأحمد شاكر، الطبعة الثانية، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، د. ت، ١/٤٣٧، ٢٠/٦١، وابن عصفور: شَرْحُ جُمَلِ الزَّجَاجِيِّ «الشَّرْحُ الْكَبِيرُ»، تحقيق د. صاحب أبو جناح، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٩م، ٢/٢٨١، والدكتور عياد الثبتي: ابن الطراوة النحوي، الطبعة الأولى، النادي الأدبي، الطائف، السعودية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ص ١٣٩، ١٤٠، والدكتور بدر بن ناصر البدر: اختيارات أبي حيان النحويّة في البحر المحيط جمعًا ودراسة، مكتبة الرُّشد، الرياض، السعودية، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ص ١٤٠ - ١٤٢.

(٧٢) يُنظَر: البحر المحيط ١/٣٩٤، ومحمد حماد ساعد القرشي: تعقبات أبي حيان النحويّة لجار الله الزَّمخسري في البحر المحيط، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤١٤هـ-١٤١٥هـ، ص ٢٠٣ - ٢٠٦ فقد بيّن خطل رأي أبي حيان ومن تبعه، كما هو الحال عند السمين الحلبي في الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق د. أحمد الخراط، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٩٨٦م، ٢/١٢٠ - ١٢١.

(٧٣) يُنظَر: سيبويه: الكتاب ١/٢٠٢ - ٢٠٣، ٢/١١٣ - ١١٤، والنَّحاس: إعراب القرآن، تحقيق د. زهير غازي زاهد، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ٣/٢٤٠، والمبرد: الْمُفْتَضَبُ ٣/٣٢، ٥٦، ٢/١٧٥، والزَّجَاج: معاني القرآن وإعرابه، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ١/٢١٠، ٤/١٥٠، وابن السَّرَاج: الأصول في النحو ١/٢٢٣، والأنباري: أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م، ص ١٩٩ - ٢٠٠، وله أيضًا: البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق د. طه عبد الحميد، ومراجعة مصطفى السقاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، ١/١٢٣، ٢/٢٣٥، واختيارات أبي حيان النحويّة ص ١٤٢ - ١٤٣.

(٧٤) ابن جنّي: النَّمَامُ ص ١٦٩، ويُنظَر أيضًا ٦٠ - ٦١، ٢٣٤ - ٢٣٥، وفي السُّكَّرِيِّ: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهَدَلِيِّينَ ٢/٩١٢ التّوَالِيَا بدلًا من الدّوَانِيَا، ودانٍ: قَرْبٍ، والرّوَاقُ: سَقْفٌ في مقدّم البيت، وهو سِتْرٌ يُمَدُّ دون السَّقْفِ، ورواقا اللَّيْلِ: مقدّمه وجوانبه، ومدّ رِوَاقٌ ظَلَمْتَه (ابن منظور: لسان العرب، مادة روق)، والبيت الأوّل في نَصِّ ابن جنّي للحطيئة، في ديوانه، اعتنى به وشرحه حمدو طماس، الطبعة الثانية، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ص ١٥١، والأثفنية: الجَزَّة التي تُوضَع عليها

- الْقَدْرُ لِلطَّنِيخِ، وَالطَّوِيُّ: بئزُّ بمكَّةَ، وصارة: جبل يقع بين وادي القرى وتيماء، وقيل جبل في ديار بني أسد (يُنظَرُ هامش ١ ص ١٥١ من ديوان الحطيئة)، والبيت الثاني في نص ابن جني من بحر الرجز في وصف المفازة، لرؤبة في ديوانه، **مجموع أشعار العرب**، اعتنى بتصحيحه وترتيبه ولیم بن الورد، منشورات دار الأفاق الجديدة الطبعة الثانية، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ص ١٠٦، وورد **بالكتاب** ٣/٣٠٦، و**المُقْتَضَب** ٤/٢٢، وأبو علي الفارسي: **الحجة للقراء السبعة**،، ت ٣٧٧هـ، تحقيق بدر الدين قهوجي وآخر، الطبعة الأولى، دار المأمون، دمشق، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، ٣/٣١٦، وابن جني: **المحتسب**، ١/٤٠٧، وابن جني: المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث القديم، القاهرة، ١٩٥٤م، ص ٣٧٤، وأبو عبيد البكري: **سمط اللآلي في شرح أمالي القالي**، تحقيق عبد العزيز الميمني، الطبعة الثانية، دار الحديث، بيروت، ١٩٨٤م، ص ٣٢٢، وابن يعيش: **شُرحُ المفصل** ١٠/١٠٣، ويُنظَرُ: د. فايز تركي: **علاقة التشكيل الصرفي بالمعنى من خلال تأويل الصيغ الصرفية في أمالي ابن السجري**، مجلة علوم اللغة، دار غريب، القاهرة، العدد الأول ٢٠٠٩م، ص ٧٧ - ٧٩، وحول إجراء المنسوب مجرى المرفوع والمجرور، ينظر أيضاً: ابن جني: **التنبيه على شُرح مشكل أبيات الحماسة** ص ٤٠١ - ٤٠٢.
- (٧٥) يُنظَرُ: الرماني: **شُرحُ كتاب سيبويه**، تحقيق ودراسة محمد إبراهيم يوسف شيبه، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة، السعودية، ١٤١٥ هـ، ص ٢٠٧.
- (٧٦) ابن جني: **الغمام** ص ٢٠٤ - ٢٠٥، والبيت المذكور لامرئ القيس، في ديوانه، بشُرح السكري، دراسة وتحقيق د. أنور عليان، د. محمد علي الشوابكة، الطبعة الأولى، مركز زايد للتراث والتاريخ، الإمارات العربية المتحدة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م، ص ٥٢٣، وبه قال الأصمعي: الواغل: الدآخل في الشُرب، لم يُدْع، أو الدآخل في القوم، وليس منهم، والوغل: الدنل الضعيف، ويُنظَرُ: **الكتاب** ٤/٢٠٤، وابن جني: **الخصائص** ١/٧٣، ٧٤، ٢/٤٣٢.
- (٧٧) يُنظَرُ: السكري: **شُرحُ أشعار الهدليين** ٢/٩٤٨.
- (٧٨) يُنظَرُ: د. فايز صبحي تركي: **التَّرخُّص في العلامة الإعرابية وعلاقته بالدلالة في شعر الأعشى**، مجلة الدَّراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدَّراسات الإسلامية، الرياض، السعودية، ج ٨، ع ٢، يوليه ٢٠٠٦م، ص ٩١، ١٠٦ - ١١٢.
- (٧٩) ابن جني: **الغمام** ص ٧٢، وتَجِلُّ: تَغْظُمُ، والكبائرُ: الأمورُ العِظامُ: يُنظَرُ السُّكْرِيُّ: **شُرحُ أشعار الهدليين** ٢/٦٩٥.

- (٨٠) يُنْظَرُ: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُدَلِيِّينَ ٢/ ٦٩٣ - ٦٩٥.
- (٨١) د. عبد الرحمن تاج: القول في «ما» الزائدة، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الخامس والثلاثون، القاهرة، ١٩٧٥م، ص ٢٣، ويُنْظَرُ: المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، الطبعة الثانية، دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م، ص ٣٢٢-٣٣١، وحول التفصيل في زيادة «ما» يُنْظَرُ أيضًا: فتحي ثابت علم الدين: ظاهرة الزيادة في الدِّرَاسَاتِ النَّحْوِيَّةِ، رسالة ماجستير بدار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٨٨م، ص ١٢٩-١٥٣.
- (٨٢) يُنْظَرُ: ابن هشام: مغني اللبيب، تحقيق د. مازن المبارك، الطبعة السادسة، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م، ص ٤١٠ - ٤١٤.
- (٨٣) يُنْظَرُ: ابن جني: النِّمَامُ ص ٧٢.
- (٨٤) ابن جني: النِّمَامُ ص ٨٤، ويُنْظَرُ به أيضًا ص ٤٦-٤٧، ٤٩، ١٠٦، ١٦٢، ٢١٦، ٢٣٤ - ٢٣٥.
- (٨٥) السُّكْرِيُّ: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُدَلِيِّينَ ٢/ ٧٢٥ - ٧٢٦ وقد أشار السُّكْرِيُّ إلى أنَّ المقصود بقوله: يمانينا، أي أبلغ من في شقِّ اليمَن من قومنا، ولم يُردِّ أهل اليمَن، ورجلٌ سهيلي: يسكن السهْلَ، وشكس عليه: حَشْنٌ، ومعدى: من العدو؛ أي: حيث عدونا، ولا تُرْثِي عليهم: لا نَحْزَنُ، بوؤسٍ: مُصْفَرَّةٌ، قال: وَيَصْفَرُّ جِلْدُ المَيْتِ إذا كان قَتِيلًا، وَالْيَأْيُ: أي لا يَأْلُو؛ أي: لا ألو في الإغراء.
- (٨٦) يُنْظَرُ: السَّابِقُ ٢/ ٧٢٦.
- (٨٧) ابن جني: النِّمَامُ ص ٩١-٩٢، ويُنْظَرُ بقية المواضع ص ٥٣-٥٤، ٧١، ٧٢، ٧٧، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٦٢، ١٩٠، ٢١٦، ٢٣٩، والرَّوَايَةُ بِشَرْحِ أَشْعَارِ الْهُدَلِيِّينَ: وإنَّ لَمْ يَكُنْ كَهَلًا.
- (٨٨) النِّمَامُ ص ٢١٦ والآية المذكورة من سورة غافر، من الآية ٦٧.
- (٨٩) يُنْظَرُ: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُدَلِيِّينَ ٢/ ٩٩٠.
- (٩٠) البيهت من بحر الرَّجْزِ، للملبد بن حَزْمَلَةَ من بني أبي ربيعة بن ذهل بن شيبان، بِشَرْحِ أَيْبَاتِ سَيْبُوِيَه، للسِّيرَافِيِّ، ١/ ٣١٠-٣١١.
- (٩١) سورة يوسف، من الآية ١٨.
- (٩٢) سيبويه: الكتاب، ١/ ٣٢١، ويُنْظَرُ: السِّيرَافِيُّ: شَرْحُ أَيْبَاتِ سَيْبُوِيَه ١/ ٣١٠-٣١١.
- (٩٣) ابن طباطبا: عيار الشعر، تحقيق د. عبد العزيز المانع، دار العلوم، الرياض، السعودية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص ٧ - ٨، ويُنْظَرُ أيضًا ص ٢٠٩.
- (٩٤) د. تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠م، ص ١٩٢.

- (٩٥) ابن جني: التمام ص ١٢١-١٢٢، ويُنظر به أيضًا ص ٤٩ حيث النَّصْب على المفعولية، وكذلك ص ٤٦-٤٧، ٨٢ حيث النَّصْب على الحال، ص ٢١٦ حيث النَّصْب على الصَّفة.
- (٩٦) يُنظر: السُّكْرِيُّ: شَرْحُ اشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ ٢/٨٠٦-٨٠٧، وهامش ١ ص ٨٠٧، وبه بيِّن أنَّ معنى أَرْجِعَ: لا أَرْجِعْ، وَحَتَّى تشيخوا؛ أي: تَجِدُوا أو يُجَدِّ بكم، وَاللَّيْثُ: موضعٌ، وقوله: إِنَّ لَمْ يَعْدُنَا لَدَدْ؛ أي: شيءٌ يحبسهم، يُقَالُ: هو يَلْدُهُمْ؛ أي: يمنعهم.
- (٩٧) حول الرَّبْط في جملة الحال يُنظر: المبرد: الْمُفْتَضَّبُ ٢/٦٥ - ٦٦، وابن يعيش: شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٣/٦٧ - ٦٨، وابن مالك: شَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظِ وَعُدَّةِ الْلَافِظِ، تحقيق د. عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، العراق، ١٩٩٧م، ١/٤٤٤ - ٤٤٥، وَالرَّضِيُّ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ ٢/٤٠ - ٤٦، وابن هشام: أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ إِلَى الْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٩٩٥م، ٢/٣٠٦ - ٣١٣، وَالسِّيَوطِيُّ: مَعَمُّ الْهُوَامِعِ، تحقيق أحمد شمس الدين، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ٢/٢٤٩ - ٢٥٠، وَالْأَشْمُونِيُّ: شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ٢/٣٢٠ - ٣٣٥، والدكتور فايز تركي: رَبْطُ الْجُمْلَةِ الْفَرَعِيَّةِ بِالضَّمِيرِ أَوْ بِالْوَاوِ وَدَوْرِهِ فِي تَمَاسِكِ النَّصْرِ دَرَاْسَةٌ فِي كَافُورِيَّاتِ الْمُتَنَبِّيِّ، مجلة علوم اللغة، دار غريب، القاهرة، ج ١١، ع ١، ٢٠٠٨م، ص ١٨ - ٢٨، ٥١ - ٥٤.
- (٩٨) ينظر: الرَّضِيُّ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ ٢/٤٠.
- (٩٩) ابن جني: التمام ص ١٣١ وبيت الكتاب من الوافر، لجرير في ديوانه، شَرْحُ مُحَمَّدِ بْنِ حَبِيبٍ، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، الطَّبَعَةُ الثَّلَاثَةُ، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦م، ص ٨٩/١، وفي الكتاب ١/ ٨٧، ١٣٠، وابن الشَّجَرِيُّ: أَمْالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١/٦١، ١١٧، ٢/ ٧١.
- (١٠٠) يُنظر: السُّكْرِيُّ: شَرْحُ اشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ ٢/٨١٩ - ٨٢٠، ٨٢٢.
- (١٠١) يُنظر: السَّابِقُ ٢/٨٢٢، وفيه أشار السُّكْرِيُّ إِلَى أَنَّ (الْمَخْلَفَةَ): مَنَى، حيث ينزل الناس، وَمَخْلَفَةٌ بني فلان: منزلهم، والمخلفة بِمَنَى أيضًا: طُرُقُهُمْ حيث يمررون.
- (١٠٢) مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ الْإِعْرَابَ يُعَدُّ مِنْ وَسَائِلِ الْإِحْتِيَاطِ النَّحْوِيَّةِ لِلْمَعْنَى النَّصْبِيَّةِ: يُنظر: ابن جني: الْخَصَائِصُ ٣/١٠١ - ١١١، والدكتور فاضل السامرائي: الْجُمْلَةُ الْعَرَبِيَّةُ وَالْمَعْنَى، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطَّبَعَةُ الْأُولَى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ص ١٤٢ - ١٥٧، والجدير بالذكر هنا أَنَّ الشَّاعِرَ قَدْ يَسْتَعْمِدُ الْوَمَضَّ فِي الْإِشَارَةِ إِلَيْهِ فِي شِعْرِهِ، وَقَدْ يَشِيرُ إِلَيْهِ الشَّارِحُ أَوْ مُتَلَقِي النَّصِّ، عَلَى نَحْوِ إِشَارَاتِ ابْنِ جَنِّيِّ، وَهُوَ مَا كُنْتُ قَدْ وَقَفْتُ أَمَامَهُ مِنْذُ سَنَوَاتٍ فِي بَحْثٍ لِي، لَمْ يَكْتَمَلْ حَتَّى إِنْجَازِ هَذَا

البحث، نأمل إنجازَه في وقتٍ لاحقٍ بعنوان «وسائل النحو والصِّرف في الاحتياط للمعنى النَّصِّي لدى طرفة بن العبد»، وهنا أُشيرُ إلى أنَّني قدَّمتُ مُحاضرةً عن هذه الفكرة، بناي الأحياء الأدبي، بالسعودية، في الاحتفال باليوم العالميِّ لِلُغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، في ١٨/١٢/٢٠١٣، بعنوان «مِنْ ملامح العربية في الاحتياط للمعنى النَّصِّي».

(١٠٣) يُنظَر: أبو علي الفارسي: **المسائل الشَّيرازِيَّات**، تحقيق د. حسن محمود هنداي، الطَّبَعَةُ الأولى، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، ص ٤٨٥، والسُّكْرِيُّ: **شَرْحُ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ** ٨٢٢/٢.

(١٠٤) يُنظَر: سيبويه: **الكتاب** ٨٧/١، وابن الشجري: **أمالي ابن الشَّجَرِي** ٥/١ - ٦.

(١٠٥) يُنظَر: د. عبد السلام حامد: **تفسير الشعر عند ابن جَنِّي** ص ٢٢٨ - ٢٣١، فقد جعل حركة الرَّوِّي أو الكلمة التي توجد فيها حركة الرَّوِّي، وهي كلمة القافية، مِنْ أَهَمِّ مَوَاضِعِ التَّأْوِيلِ فِي الشَّعْرِ، وهو ما أوافقُه عليه.

(١٠٦) الرَّضِيُّ: **شَرْحُ الْكَافِيَةِ** ٢/٢٩٩، ويُنظَر: عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز** ص ٤٦٠ - ٤٦١، والدكتور مسعود صحراوي: **التداولية عند العلماء العرب «دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي»**، الطَّبَعَةُ الأولى، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥م، ص ١٨١، وابن جَنِّي: **التنبيه على شَرْحِ مَشْكَلِ أْبِيَّاتِ الْحَمَاسَةِ** ص ٨٠.

(١٠٧) د. فاضل السامرائي: **ابن جَنِّي النَّحْوِي**، ص ٢٢٧.

(١٠٨) ابن جَنِّي: **التمام** ص ٢٢٩.

(١٠٩) يُنظَر: السُّكْرِيُّ: **شَرْحُ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ** ٣ / ١٠٠٢.

(١١٠) يُنظَر: د. تمام حسان: **البيان في روائع القرآن**، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٣م، ص ١٧٦ - ١٧٨، وابن جَنِّي: **الخصائص** ١/٣٣٨، والدكتور محمد حماسة: **بناء الجملة العربية**، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ٨٢ - ٨٤.

(١١١) يُنظَر: **بناء الجملة العربية** ص ٦٨ - ٦٩.

(١١٢) ابن جَنِّي: **التنبيه على شَرْحِ مَشْكَلِ أْبِيَّاتِ الْحَمَاسَةِ** ص ٢٥٤، ويُنظَرُ أَيْضًا: سيبويه، **الكتاب** ٨٣/٢ - ٨٤، و**الخصائص** ١٥٨/٢ - ١٥٩.

(١١٣) ابن جَنِّي: **التمام** ص ٢٢ - ٢٣، والبيت المذكور من الخفيف لعبد الله ابن قيس الرُّقِيَّاتِ في **ديوانه**، تحقيق وشَرْحُ د. محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، د.ت، ص ١٧٦، وسيبويه: **الكتاب** ٢٨٥/١، وابن يعيش: **شَرْحُ الْمَفْصَلِ** ١/١٢٥، وابن جَنِّي: **الخصائص** ٤٢٩/٢.



(١١٤) يُنْظَرُ: السُّكَّرِيُّ: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُذَلِيِّينَ ٦٠٥/٢.

(١١٥) يُنْظَرُ: السَّابِقِ ٦٠٦/٢، والنَّمَامِ ص ٢٣.

(١١٦) قال الدكتور محمد إبراهيم عبادة، في كتابه **مصطلحات النحو والصرف والعروض**، الطَّبَعَةُ الثانية، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠١ م: «الاستئناف: البدء بكلامٍ جديدٍ، ولا يلزم أن تكونَ الكلمة مرفوعةً، بل يكفي ألا تكونَ معمولةً لشيءٍ في الجملة السَّابِقَةِ، فقد تكونُ منصوبةً بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ في جملةٍ جديدةٍ».

(١١٧) ينظر: عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز** ص ٢١٢ - ٢١٥.

(١١٨) ينظر: سيبويه: **الكتاب** ٦٠/١ فقد أشار إلى الاستئناف بالابتداء والقَطْع، والفرء: **معاني القرآن** ١٨٧/٢، وابن هشام: **مغني اللبيب** ٦٨، ١١٥، ٣٣٣، ٤٧٠، ٤٧١، ٥٠٣، ٥٠٥، ٥٦٤، ٧٣٤، و**دلائل الإعجاز** ص ٢١٤، والدكتور فايز تركي: **ربط الجملة الفرعية** ص ٥١ - ٥٤، والدكتور فاضل السامرائي: **واو الحال**، مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء ٣ المجلد ٣٥، بغداد، العراق، شوال ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ص ٢٣٦.

(١١٩) ابن جني: **النَّمَام** ص ٧٦.

(١٢٠) يُنْظَرُ: السُّكَّرِيُّ: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُذَلِيِّينَ ٧٠٩/٢ - ٧١٠.

(١٢١) يُنْظَرُ: ابن جني: **المحتسب** ١٠٠/٢ فقد أشار أيضًا إلى أن المعرفة لا توصف بالنكرة، وأنَّ كلَّ جملةٍ نكرة، وهذا ما قرره سيبويه في قوله: «واعلم أنَّ المعرفة لا توصف إلا بمعرفةٍ، كما أنَّ النكرة لا تُوصف إلا بنكرة» **الكتاب** ٦/٢.

(١٢٢) يُنْظَرُ: د. عبد السلام حامد: **تفسير النحو عند ابن جني** ص ٢٣٢ - ٢٣٤.

(١٢٣) يُنْظَرُ: ابن هشام: **مغني اللبيب** ٣٨٣/٢، والدكتور مصطفى النحاس: **الاستئناف النحوي ودوره في التركيب**، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء الخامس والستون، نوفمبر ١٩٨٩م، ص ١١٤، ١١٨، ١٢٥.

(١٢٤) الباخريزي: **دُمِيَّة الْقَصْرِ وَعُضْرَةَ أَهْلِ الْعَصْرِ**، تحقيق ودراسة د. محمد ألتونجي، الطَّبَعَةُ الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، ١٤٨١/٣، ويُنْظَرُ: أحمد أمين: **ظهر الإسلام** ٧٣/١.

(١٢٥) د. مسعود صحراوي: **التداولية عند العلماء العرب** ص ١٨٥ - ١٨٦، ويُنْظَرُ به أيضًا ص ١٨٦ - ٢٠٣، فَقَدْ فَصَّلَ القول عن القصدية والإفادة.

(١٢٦) ابن جني: **النَّمَام** ص ٩٠-٩١، والرّواية في السُّكَّرِيّ: **شَرَحَ اشْعَارِ الْهُدَلِيِّينَ** ٧٤١/٢ (تَهْلِكُ) مكان (يُهْلِكُ)، وبيت **الأعشى في ديوانه**، تحقيق د. محمد محمد حسين، الطّبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٦٨م، ص ٦٥، من القصيدة رقم ٧، في مَدْحِ هُوْدَةَ بِنِ عَلِيٍّ الْحَنْفِيِّ وَدَمِّ الْحَارِثِ بِنِ وَعَلَةَ بِنِ مُجَالِدِ الرَّقَاشِيِّ، وأصْفَدْنِي: أعطاني، والزُّمَانَةُ: العاهة، يُنْظَرُ: ابن منظور: **لسان العرب** (صفد، زمن).

(١٢٧) يُنْظَرُ: **شَرَحَ اشْعَارِ الْهُدَلِيِّينَ** ٧٤١/٢، وبه فَسَّرَ السُّكَّرِيّ العادية بقومٍ يَحْمِلُونَ فِي الْحَرْبِ أَوَّلَ النَّاسِ أَوْ بِالْكَتِيبَةِ.

(١٢٨) ابن جني: **النَّمَام** ص ٥٢ - ٥٣، وَيُنْظَرُ: ١٤، ٥٨ - ٥٩، ٦٨ - ٦٩، ١٦٦، فَقَدْ نَصَّ فِي ص ١٦٦ عَلَى أَنَّ (مَا) اسْتَفْهَمَ. وابتنا ربع: أختا الشّاعر، لا ترقدان: لا تمانان، والبؤس: الشدّة والضيق خلاف النُّعْمَى، لا يؤس لمن رقد؛ أي: أنّ مَنْ يَرَقِدُ لَا يَصِيْبُهُ ضَيْقٌ أَوْ شِدَّةٌ، فالحزن والضيق والشدّة لمن سهر يفكر في شدّته. وهنا أُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ بِكَلِمَةِ (المُعَدَّر) الذي ليس بِمُحَقِّقٍ، يعتذر بدون عُذْرٍ، فالمفهوم من قول ابن جني: «أَنْفَعًا مَا مُعَدَّرًا» أنّ نَفْعَ الْبِكَاءِ لَيْسَ بِمُحَقِّقٍ، فلا يُغْنِي بِكَأُوهْمَا عَلَى أَبِيهِمَا مِنْ طَلَبِ ثَارِهِ شَيْئًا، و«ما» نَكْرَةٌ تَامَّةٌ صِفَةٌ لِمَا لِلنَّفْعِ، يُنْظَرُ: لسان العرب (بأس، عذر). وشَطْرُ الْبَيْتِ الْمَذْكُورِ لِلْمُنْقَبِ الْعَبْدِيِّ، في ديوانه، تحقيق حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م، ص ٢١٣، وتمامه: وَلَكِنْ بِالْمُعْجَبِ نَبَّيْنِي.

(١٢٩) يُنْظَرُ: أبو علي الفارسي: **كتاب الشعر**، ص ٣٨٤، وحول قراءة (ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً) بالنصب، يُنْظَرُ: ابن زنجلة: **حُجَّةُ الْقِرَاءَاتِ**، تحقيق سعيد الأفغاني، الطّبعة الخامسة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ١/١٣٤، والطبرسي: **مجمع البيان في تفسير القرآن**، حقّقه وعلّق عليه لجنة من العلماء والمحقّقين الأخصائيين، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ١/١٦٤ - ١٦٥، فقد أُشِيرَ إِلَى أَنَّ (ما وذا) اسمٌ واحدٌ، تقديره: أَيُّ شَيْءٍ أَنْزَلَ، فيكون في موضع نصبٍ بأنّه مفعول، فخرج الجوابُ على لَفْظِ السُّؤَالِ مَنْصُوبًا.

(١٣٠) يُنْظَرُ: سيبويه: **الكتاب** ٢/٤١٧ - ٤١٨ فَقَدْ رَأَى أَنَّ (ذا) لَيْسَتْ زَائِدَةً، فَلَوْ كَانَتْ (ذا) لِعَوَالِمًا قَالَتْ الْعَرَبُ: عَمَّاذَا تَسْأَلُ؟ وَلِقَالُوا: عَمَّ ذَا تَسْأَلُ؟ كَأَنَّهُمْ قَالُوا: عَمَّ تَسْأَلُ؟ وَلَكِنَّهُمْ جَعَلُوا مَا وَذَا اسْمًا وَاحِدًا، كَمَا جَعَلُوا مَا وَإِنَّ حَرْفًا وَاحِدًا حِينَ قَالُوا: إِنَّمَا... وَلَوْ كَانَ ذَا بِمَنْزِلَةِ الَّذِي فِي ذَا الْمَوْضِعِ الْبَيْتَةِ

لكان الوجه في ماذا رأيت إذا أجاب أن يقول: خيرٌ، وقال الشاعر، وسمعنا بعض العرب يقوله: دعي ماذا... فالذي لا يجوز في هذا الموضع، و(ما) لا يحسن أن تُلغِيها». ويُظنر: الشنتمري: **تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب**، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م، ص ٣٨٧، فقد علق على قول المثقّب، ويُظنر: البغدادي: **خزانة الأدب ١٤٢/٦**.

(١٣١) يُظنر: أبو علي الفارسي: **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب**، ص ٣٨٤ - ٣٨٥، وفيه قال: «القول في «عويلهما» أنه لا يخلو من أن يكون مُرتفعًا بيغيرٍ، أو يكون بدلًا، فإن ارتفع بأنّه فاعل «يغير»، وجب أن ينتصب «ماذا» إذا جعلتهما اسمًا واحدًا، بيغير، وقد انتصب به «ابنتاربع»، فتكون قد عدّيت «يغير» إلى مفعولين.

(١٣٢) د. فاضل السامرائي: **ابن جني النحوي** ص ١٢٩.

(١٣٣) ابن جني: **النمام** ص ٥٨ - ٥٩، وقد ورد بتعليق المحققين أن معنى (بضبعها)؛ أي: قواها، وبيت **الشنفرى**، في ديوانه، جمعه وحقّقه وشرحه د. إميل يعقوب، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م، ص ٦٨، والرّواية به (تثوب) مكان (تنوب)، ووردت: حضرت، والضمير يعود للهموم، والمعنى أن الشاعر كلّما صرف الهموم، عادت إليه من كلّ جانب، فهي أبدًا ملأزمة له، ويُظنر: ابن الحاجب: **الشافيه في علم التصريف**، دراسة وتحقيق حسن أحمد العثمان، الطبعة الأولى، المكتبة المكية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، ص ٣٦.

(١٣٤) د. عبد السلام حامد: **تفسير الشعر عند ابن جني** ص ٦٣.

(١٣٥) ابن جني: **النمام** ص ٣٢ - ٣٤، ٦٠، ١٦٩، ٢٣٤ - ٢٣٥، ويُظنر: **ابن جني النحوي** ص ٢٢٧ - ٢٢٩.

(١٣٦) **السابق** ص ٦٠ - ٦١.

(١٣٧) يُظنر: **السُّكْرِيُّ: شرح أشعار الهدليين ٢/٦٨٤ - ٦٨٥**، وفيها أشار السُّكْرِيُّ إلى أن العَيْر: الحمار، وصرعها: ناحيتها، وذات الحفائل: بلدٌ، والصرع: الحذاء، يريد: حذاء ذات الحفائل.

(١٣٨) د. أحمد كشك: **التدوير في الشعر العربي دراسة في النحو والمعنى والإيقاع**، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٩ م، ص ٥.

(١٣٩) أبو علي الفارسي: **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ١/١١٨** حيث مقدّمة المحقّق

د. الطناحي، ويُظنر: د. عبد السلام حامد: **تفسير الشعر عند ابن جني** ص ٢٠.

(١٤٠) تفسير الشعر عند ابن جني ص ٢٣ - ٢٤، ويُظنر: الدكتور تمام حسان: **مناهج البحث في اللغة** ص ١٩٢ - ١٩٣، وله أيضًا **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٤م، ص ١٨٠، ١٨١، ١٨٨.

(١٤١) تفسير الشعر عند ابن جني ص ٢٤، ويُظنر: عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز** ص ٢٨.  
 (١٤٢) السَّابِق ص ٢٦، ويُظنر به أيضًا ص ٢٦ - ٢٧ حيث بيان وظائف النَّحو الإعرابي، وهي ما تنطبق على ما قدّمه ابن جني في التمام، كما يتّضح على مدار الفصل موضع الحديث.  
 (١٤٣) ابن جني: **التنبيه على شرح مشكلات الحماسة** ص ١٠٦.  
 (١٤٤) السَّابِق ص ٣٠٠.

(١٤٥) يُظنر: تفسير الشعر عند ابن جني ص ١٦٩ - ١٧١.  
 (١٤٦) ابن جني: **التمام** ص ٦٨ - ٦٩، ويُظنر أيضًا ص ٢٤٣ - ٢٤٤، والبيت الأوّل في نصّ ابن جني لزهير بن جناب الكلبي، في ديوانه، تحقيق د. محمد شفيق البيطار، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، ١٩٩٩م، ص ١١٤، وروايته به بدون (من)، والتّحية: المُلْك، وفي هذا يُظنر: ابن قتيبة: **غريب الحديث**، تحقيق د. عبد الله الجبوري، الطبعة الأولى، وزارة الأوقاف، مطبعة العاني، بغداد، العراق، ١٩٧٧م، ١/١٦٨ فقد أشار إلى أنّ التّحيات: المُلْك، وأصله أنّ المَلِك كان يُحيًا، فيقال: أنعم صباحًا، وأبّيت اللّغْن، ولا يُقال ذلك لغيره، قال الشّاعر: ولكلّ ما نال الفتى...، ويُظنر أيضًا: الخطيب التبريزي: **تهذيب إصلاح المنطق**، تحقيق د. فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، دار الافاق الجديدة، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ص ٦٧٠.

(١٤٧) يُظنر: السُّكْرِيُّ: **شَرْحُ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ** ٢/٦٨٩ - ٦٩٠.  
 (١٤٨) ابن جني: **التمام** ص ٢٤٣ - ٢٤٤، وكلمة (تجري) الواردة في نصّ التمام غير صحيحة، فلا وجود لها في هذا البيت أو الأبيات السّابقة عليه أو التّالية له، والصّواب (جوى)، وقد سبق بقوله:  
 تُثِيْبِي حَزِينًا لَا يَزَالُ تَهِيْجُهُ      لِنَأْيِكَ أَشْطَانٌ مِّنَ السَّبِينِ خُلْجُ  
 ورواية السكري ٣/١٠٣٤: يَنْزِي وَيَلْعَجُ مَكَانَ (يُبْهِي وَيُبْهَجُ) وقد فسّر الموم بالبرسام، والجدرّي الكثير المتراكب، والحُمَى، وهو فارسي مُعَرَّب: يُظنر هامش ٤٩ من التمام ٢٤٣.

(١٤٩) يُظنر: سيبويه: **الكتاب** ٢/١٢٣ - ١٢٤، وابن السّراج: **الأصول في النحو** ٢/٣٠ - ٣١، وابن جني: **الخصائص** ٢/٤٩٢، وله أيضًا: **التنبيه على شرح مُشكل أبيات الحماسة** ص ٣١، والباقولي: **الاستدراك على أبي علي في الحجّة**، تحقيق د. محمد أحمد الدّالي، الطبعة الأولى، مكتبة

الباطنين، الكويت، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، ص٧، ٣١٢ - ٣١٣، وبيت الطويل لم يُعرَف قائله، ومجزوء الوافر  
لكثير عزة في ديوانه، جمعه وشرحه الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٣٩١هـ -  
١٩٧١م، ص٥٠٦.

(١٥٠) يُنظر: الدكتور فايز صبحي تركي: **الترايب النصي في شعر خليفة التليسي دراسة تطبيقية**  
في ضوء نحو النص، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل، السعودية، العدد الثالث،  
١٤٣٥هـ-٢٠١٤م، ص١٣٥ - ١٤٤، والدكتور أنس بن محمود فجّال: **الإحالة وأثرها في تماسك النص**  
في القصص القرآني، الطبعة الأولى، نادي الأحساء الأدبي، الأحساء، السعودية، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م،  
ص٢٠٥ - ٢٣٨.

(١٥١) كلاوس برينكر: **التحليل اللغوي للنص**، ص٤٩.

(١٥٢) يُنظر: د. عبد السلام المسدي: **الأسلوبية والأسلوب** ص٩٥ - ٩٦، والدكتور فايز تركي: **الترايب**  
**النصي في شعر خليفة التليسي**، ص١٢٩ - ١٣٦.

(١٥٣) عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، ص١٧٤.

(١٥٤) ابن جني: **النمام** ص١٢٨، **والتمثل: السعي في طلب الشيء والتصرف فيه** (لسان العرب: محل)  
والبيت المذكور في نص ابن جني ذكره في **الخصائص ٤١٦/٢** في باب شجاعة العربية بدون نسب،  
وكلام ابن جني المنقول عن الفراء هو نفسه الموجود في **الخصائص ٤١٦/٢ - ٤١٧**، ويُنظر:  
**السكري: شرح أشعار الهدليين ١٠٧٩/٣** حيث قول أبي كبير الهدلي:

وَجَلِيلَةَ الْأَنْسَابِ لَيْسَ كَمِثْلِهَا      مِمَّنْ تَمَنَعُ قَدْ أَتَتْهَا أَرْسُلِي  
وهناك ذكر السكري أن التمتع: حُسْنُ الغداء والتنعيم، يريد امرأة سريّة الأنساب ليس مثلها، ثمَّ  
قال: «مِمَّنْ تَمَنَعُ» هذه المرأة التي دَكَرَ.

(١٥٥) يُنظر: **شرح أشعار الهدليين ٨١٨/٢ - ٨٢٠**.

(١٥٦) ينظر في ذلك أيضاً ابن جني: **التنبيه على شرح مُشكل أبيات الحماسة** ص٤٣٥ - ٤٣٦.

(١٥٧) **السابق** ص١٤٦، ومجّ بمعنى صبّ، فيقال: مجّ الماء بمعنى صبّه: يُنظر: لسان العرب (مجّ).

(١٥٨) ابن جني: **النمام** ص٩٤، والغور: التهمة، والأعراض: النواحي، مفردها عرض.

(١٥٩) يُنظر: **السكري: شرح أشعار الهدليين ٧٥٠/٢**.

(١٦٠) ابن جني: **النمام** ص٣٢، والبيت المذكور من الطويل.

(١٦١) يُنظر: **السكري: شرح أشعار الهدليين ٦٢٧/٢ - ٦٢٨**.

(١٦٢) ابن جنيّ: التّمَام ص ٣٣-٣٤، ويُنظَر: د. عبد السلام السيد حامد: تفسير الشعر عند ابن جنيّ ص ٤٩.

(١٦٣) يُنظَر: ابن عبد ربه: العُقد الفريد، تحقيق د. عبد المجيد الترحيني، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ-١٩٨٣م، ٤/٢٦٨.

(١٦٤) يُنظَر: ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المُفصّل، تحقيق الدكتور موسى بناي العليبي، وزارة الأوقاف، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م، ١/٤٧٦، وتفسير الشعر عند ابن جنيّ ص ٤٩.

(١٦٥) سيبويه: الكتاب ٢/٣٦٢-٣٦٣، ويُنظَر: أبو الفرج الجريري: الجليس الصالح الكافي والأنيس النَّاصح الشّافي، دراسة وتحقيق د. محمد مرسي الخولي، الطّبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، ١/٤٢٢-٤٢٣.

(١٦٦) ابن جنيّ: التّمَام ص ٤٢-٤٣.

(١٦٧) يُنظَر: سيبويه: الكتاب ١/١٨٦، والرّضيّ: شرح الكافية ٣/١٢، وابن جنيّ: الفسر شرح ابن جنيّ الكبير على ديوان المتنبي، تحقيق د. رضا رجب، الطّبعة الأولى، دار الينابيع، دمشق، سوريا، ٢٠٠٤م، ١/١٢٤-١٢٥، وابن جنيّ: التنبيه على شرح مشكل الحماسة ص ٢٥٣، والدكتور عبد السلام حامد: تفسير الشعر عند ابن جنيّ ص ٥٠.

(١٦٨) يُنظَر: سيبويه: الكتاب ١/١٨٦، والرّضيّ: شرح الكافية ٣/١٢، وابن جنيّ: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة ص ١٩٣، وابن الأنباري: الإنصاف ٢/٦٦٩-٦٧٧، والهرويّ: الأزهية في علم الحروف، تحقيق د. عبد المعين الملوحي، الطّبعة الثانية، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، ص ٢٩١-٢٩٧، وأبو حيان: ارتشاف الضرب ١٠٠٢، والبيгдаي: خزنة الأدب ٦/٤٢-٤٣.

(١٦٩) ابن جنيّ: التّمَام ص ١٣٧، وبيت الرّجز في اللّسان (عهل) مع اختلاف في الرّواية، فجاء به (يا جُمْل) مكان (يا مِي)، لمنظور بن مرثد الأسديّ، وهي الرّواية نفّسها في أراجيز العرب، لمحمد توفيق البكريّ، الطّبعة الأولى، القاهرة، ١٣١٣هـ، ص ١٥٨.

(١٧٠) يُنظَر: دي بوجراند: النّص والخطاب والإجراء، ترجمة د. تمام حسان، الطّبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م ص ٣١ وما بعدها، ويُنظَر به أيضًا ص ٣١٠، وكذلك:

Halliday (M.A.K.) and Ruqaya Hassan, (1976) *Cohesion in English*, Longman, New York, p. 57-60.

وجبار سويس حنيحن الذهبي: الاتّساق في العربيّة دراسة في ضوء علم اللّغة الحديث، رسالة

ماجستير، بكلية الآداب، جامعة المستنصرية، العراق، ٢٠٠٥ م ص ٤٧، والدكتور فايز تركي: **التَّرَابُطُ النَّصِّيُّ فِي شِعْرِ خَلِيفَةِ التَّلَيْسِيِّ**، ص ١٧٧ - ١٨٧، حيث الإحالة باستخدام (أل). (١٧١) سورة العاديات، الآيتان ٣، ٤، ويُنظَر خَلِيفَةُ التَّلَيْسِيِّ: ديوان خَلِيفَةِ التَّلَيْسِيِّ، الدَّارُ الْعَرَبِيَّةُ لِلْكِتَابِ، تونس - ليبيا، ١٩٨٩م، ٢/١٣٨.

(١٧٢) سورة الحديد، الآية ١٨.

(١٧٣) ابن مالك: شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٢٠٠/١، ٢٠١، ويُنظَر: ابن هشام: أوضح المسالك ٣/٣٥٠، وأُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢/٤٣٨، والدكتور محمد يونس، مجلة الدَّرسَاتِ اللُّغَوِيَّةِ، مركز الملك فيصل للبحوث والدَّرسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ، السُّعُودِيَّةِ، المجلد السادس، العدد الأول، المحرم - ربيع أول ١٤٢٥هـ - أبريل - يونيه ٢٠٠٤م، ص ١٩١، وكذلك:

Halliday and Ruqaya Hassan: Cohesion in English p.74.

(١٧٤) ينظر: كلاوس برينكر: **التحليل اللغوي للنص** ص ١٧.

(١٧٥) ابن جني: **النَّمام** ص ١٩٤ - ١٩٥.

(١٧٦) يُنظَر: ابن يعيش: **شَرْحُ الْمَفْصَلِ** ١/٤٣، ويُنظَر أَيْضًا ص ٤١ - ٤٢.

(١٧٧) يُنظَر: السَّابِقِ ١/٢٧، ٤٤، ويُنظَر: ابن جني: **اللُّمَعُ فِي الْعَرَبِيَّةِ**، تحقيق د. سميح أبو مُغَلِي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٨٨م، ص ٧٥، حيث قوله: وأما المعرفة فما خصَّ الواحد من جنسه.

(١٧٨) د. خالد عبد الرؤوف الجبر: **إبداع النص وقراءته بين التفكيك والتكوين**، ضمن كتاب آفاق اللسانيات دراسات - مراجعات - شهادات؛ تكريماً للأستاذ الدكتور نهاد الموسى، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠١١م، ص ٢٥٣.

(١٧٩) ابن جني: **النَّمام** ص ١٦٨ - ١٦٩، وفي السُّكَّرِيِّ: **شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُذَلِيِّينَ** ٢/٩١٠، والرَّجَزُ الْمَذْكُورُ **لِلْعَجَاجِ فِي دِيَوَانِهِ**، رواية الأصمعيّ وشَرْحُهُ، تحقيق د. عبد الحفيظ السَّطَلِي، مكتبة أطلس، دمشق، سوريا، ١٩٧١م، ٢/٣٠٦.

(١٨٠) يُنظَر: **شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُذَلِيِّينَ** ٢/٩١٠.

(١٨١) سيبويه: **الكتاب** ٢/١٤٢، ويُنظَر: **الفراء: معاني القرآن** ٢/٣٥٢، وابن يعيش: **شَرْحُ الْمَفْصَلِ** ١/١٠٣ - ١٠٤، ٨/٨٤، فقد ذكر رأي الفراء وغيره مُشِيرًا إِلَى أَنَّ «الْفَرَاءَ يَجِيزُ أَنْ نَنْصِبَ بِهَا الْأَسْمِينَ جَمِيعًا عَلَى مَعْنَى زَيْدًا قَائِمًا، أَوْ تَمَنَيْتُ زَيْدًا قَائِمًا، كَأَنَّهُ يَلْمَحُ الْفِعْلَ الَّذِي نَابَ الْحَرْفُ عَنْهُ،

فيعمله، وأجاز الكسائي نَصَبَ الاسميين معاً، لكن على غير هذا التَّقْدِيرِ، وإنما يُضْمَرُ كان، والتَّقْدِيرُ عنده: ليت زيِّداً كان قائماً، قال: لأنَّ كان تُسْتَعْمَلُ هنا كثيراً، نحو قوله تعالى: ﴿يَلَيْتَهَا كَانَتْ الْقَاضِيَةَ﴾، وقوله تعالى: ﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾. واعتمادهم على قوله: يا لَيْتَ أَيَّامِ الصَّبَا رواجعاً، فليس على ما توهموه، وإنما هو على حذف الخبر، والتَّقْدِيرُ: يا لَيْتَ أَيَّامِ الصَّبَا رواجعاً لنا أو أقبلت رواجعاً؛ وذلك لأنَّه لم يُرِدْ معنى الخبر، وإنما هو في حال تمنُّ لنفسه أو لِمَنْ حَلَّ عنده هذا المحل؛ فلذلك ساغ الحذف لدلالة هذا المعنى على (لنا) في هذا الكلام، كما دلَّتْ حال الافتخار في قوله: ﴿إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُزْتَحَلًّا﴾ على معنى (لنا)، فاعرفه. ويُنظَرُ: البغدادي: **خزانة الأدب** ١٠/٢٣٤ - ٢٣٥.

(١٨٢) يُنظَرُ: د. فاضل السامرائي: **ابن جني النحوي** ص ٢٤٥ - ٢٧٣ وما بعدها حتى ٢٩٠، **فَقَدَّ انْتَهَى إِلَى أَنَّهُ بَصْرِيٌّ**، وهو ما أوافقُه عليه، والدكتور فؤاد علي مخيمر: **النحو منهجاً وتطبيقاً، الطَّبَعَةُ الأولى**، مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، ٣/١٥٣، والدكتور حسام سعيد النعيمي: **ابن جني عالم العربية، الطَّبَعَةُ الأولى**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ١٩٩٠م، ص ٣٨ - ٤٠ حيثُ انتهأوه إلى أَنَّهُ بَصْرِيٌّ.

(١٨٣) يُنظَرُ: ابن الأنباري، الإعراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو، قدم لهما وعني بتحقيقهما سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م، ص ٨٢، والأشْمُونِي: **شَرْحُ الْأَشْمُونِي** ١/٤٦٩ - ٤٧٢ وهوامشه، وغالب فاضل المطلبي: **لهجة تميم وأثرها في العربية**، الدار الوطنية للتوزيع، منشورات وزارة الثقافة والفنون، العراق، ١٩٧٨م، ص ٢٥٢ - ٢٥٤، وابن مالك: **شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ**، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، الطَّبَعَةُ الأولى، مركز البحث العلمي، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، مكة، السعودية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ١/٥١٦ فهو يردُّ جميع ما ورد فيه نَصَبُ جُزْأَي لَيْتَ إِلَى الْأَصُولِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهَا مُعْتَمِدًا فِي ذَلِكَ عَلَى التَّوِيلِ، وَيُنظَرُ: زمزم أحمد تقي: **استدلالات ابن مالك في شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ**، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ص ٩٤ - ٩٥.

(١٨٤) يُنظَرُ: د. عبد الجواد الطَّيِّبِ، **من لُغَاتِ الْعَرَبِ لُغَةٌ هُدَيْلٌ**، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م، ص ٣٤٩ - ٣٥٨، فقد تحدَّثت عن ظاهرة النَّصَبِ لَدَى هُدَيْلٍ، ولم يذكر ذلك في لُغَتِهِمْ.

(١٨٥) غالب فاضل المطلبي: **لهجة تميم وأثرها في العربية**، ص ٢٥٤.

(١٨٦) ابن جني: **التَّمَامُ** ص ١٩٤، ورواية السكري في بيت أبي صخر ٢/٩٣٨ أنشهبُ مكانَ أَشْيَبُ، وبيت البسيط للأعشى، في ديوانه ص ٥٩ لكن الرِّوَايَةُ به: أَنَّ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الْجِيلَةِ الْجَيْلُ.



(١٨٧) يُنْظَرُ: السُّكْرِيُّ: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُذَلِيِّينَ ٢/٩٣٦.

(١٨٨) ابن جني: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة ص ٣٦٧، وجزء الآية من سورة المزمل، الآية ٢٠، وأدهم: هو أدهم بن أبي الزعراء سويد بن مسعود ابن جعفر الطائي: من شعراء ديوان الحماسة. كان في العصر الأموي، وأدرك دولة بني العباس: ينظر: الزركلي، الأعلام، الطبعة الخامسة عشرة دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م، ١/٢٨٢، ويُنْظَرُ: ابن جني: المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، تحقيق د. حسن هندراوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، سوريا، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص ١١٤. ورواية بيت أدهم: (بِلْحِيَّة) مكان (بِلْثَمَة) في كتاب الحماسة، ترتيب الشنتمري، تحقيق د. مصطفى عليان، الطبعة الأولى، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٣هـ، ٣/٢١٨، واللثمة: أي: الالتئام، وهو ردُّ الرجل عمامته على أنفه (اللسان: لثم).

(١٨٩) ابن جني: التمام ص ٨٧ - ٨٨.

(١٩٠) يُنْظَرُ: السُّكْرِيُّ: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُذَلِيِّينَ ٢/٧٢٩، ويُنْظَرُ به أيضاً ٢/٧٣١ - ٧٣٢ حيثُ الأبيات المذكورة.

(١٩١) ابن جني: التمام ص ١٦٣ - ١٦٤، وبيت جرير في ديوانه، ص ٢٦٦، بمناسبة مدحه عبد العزيز بن مروان وهجائه الأخطل، وبهذه الصفحة اللوح: العَطَشُ، شَبَّهَ ثَغْرَهَا لِبَيَاضِهِ بِالتَّلْجِ، وناصح: خالص البياض ناصع، وكلُّ شيءٍ خُلصَ مِنْ الأشياءِ كُلِّهَا فَقَدْ نَصَحَ يَنْصَحُ نُصُوحًا، ويُقال: لاح يلوخُ لَوْحًا: إذا عطش، ولاح الشيءُ يلوخُ لَوْحًا: إذا ظهر ولمع. هذا، والشطرُ المذكور في نصِّ ابن جني ورد بلسان العرب (ضال) غير منسوب، وتمامه: لَيْسَ حَسْبِي بَضُؤُ لَانٍ، والبيتُ الأخير في نصِّه لمُضَرَّسِ بْنِ رَبِيعِيٍّ، وهو شاعرٌ جاهليٌّ: يُنْظَرُ: الأمدِّي: المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء وكُنَاهِمُ، صحَّحه وعلَّق عليه د. ف. كرنكو، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، ص ٢٥١، والبغدادى: خزنة الأدب ١٨/٥ - ٢٢.

(١٩٢) يُنْظَرُ: السُّكْرِيُّ: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُذَلِيِّينَ ٢/٨٩٣.

(١٩٣) يُنْظَرُ: ابن هشام: مغني اللبيب، ١/٥٦٨، والدكتور عبد السلام حامد: تفسير الشعر عند ابن جني ص ١٦٦ - ١٦٩.

(١٩٤) ينظر: ابن جني: الخصائص ٢/١٩ - ٢٠.

(١٩٥) ينظر: السابق، هامش ٤ من ١٩/٢.

(١٩٦) ينظر على سبيل المثال: ابن جني: المحتسب ١/٣٤٩ فقد أشار إلى حذف خبر (إن) في توجيه قراءة (أَنْكَ أَوْ أَنْتَ يُوسُفُ) فقال: والكوفيون لا يجيزون حذف خبر إن إلا إذا كان اسمها نكرة، ولهذا وجه حسنٌ عندنا، وإن كان أصحابنا يجيزونه مع المعرفة «والمقصود بأصحابنا البصريون، ويُنظر ١/٨٤ من المحتسب، والدكتور فاضل السامرائي: ابن جني النحوي ص ٢٢٠، ٢٢٢.

(١٩٧) ابن جني: التمام ص ٢٥٦، وقوله: (كما جازَ عرفت) قد يكونُ صوابه (كما جازَ في عرفت)، وفي السُّكْرِي: شَرَحَ اشْعَارِ الْهُدَلِيِّينَ ٣/١٠٥٧ (نَزَجُ) مكان (تَزَجُ) (١٩٨) يُنْظَرُ: شَرَحَ اشْعَارِ الْهُدَلِيِّينَ ٣/١٠٥٧، ولسان العرب (خلج): خَلَجَهُ يَخْلُجُهُ خَلْجًا، وَأَخْلَجَهُ إِذَا جَبَذَهُ وَانْتَزَعَهُ.

(١٩٩) ينظر: ابن جني: التنبية على شرح مُشكل أبيات الحماسة ص ١٠٠ حيث إشارته إلى تعليق الفعل (نَكَزْتُ) لِمَا دخله من معنى الفِكر والتَّأْمُل، كما جاز تعليق (عرفت) في قولهم: (قد عرفتُ أبو مَنْ أَنْتَ مَكْنِيٌّ بِهِ، لِمَا دخلها من معنى العِلْم، وقارن بما جاء في ص ٣٢٢ من التنبيه أيضًا. (٢٠٠) المبرد: الْمُفْتَضَبُ ٣/٢٩٧، ويُنْظَرُ بِهِ أَيْضًا ٢/١٠-١١، وسيبويه: الكتاب ٣/١٤٧، وابن السَّراج: الأُصول فِي النُّحو ١/١٨٢، وعبد القاهر الجرجاني: كتاب الجمل، حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ لَهُ عَلِي حَيْدِر، دار الحكمة، دمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م، ص ١٥.

(٢٠١) ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ٢/٦٩، ويريدُ بِالْإِلْغَاءِ التَّعْلِيْق، بناءً على أَنَّ كُلَّ تَعْلِيْقٍ إِلْغَاءٌ، وليس كُلُّ إِلْغَاءٍ تَعْلِيْقًا.

(٢٠٢) ابن هشام: شَرَحَ قَطْرَ النُّدى وَبَلَّ الصُّدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطَّبَعَةُ الحادِية عشرة، المكتبة التَّجَارِيَّة، القاهرة، ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م، ص ١٧٨، ويُنْظَرُ: ابن يعيش: شَرَحَ الْمُفْصَلُ ١/٧٥.

(٢٠٣) ابن جني: التمام ص ١٨٢ - ١٨٣، ويُنْظَرُ الْمَوْضِعُ الْآخِرُ ص ٢١٣ - ٢١٤.

(٢٠٤) يُنْظَرُ: د. فايز صبحي تركي: الحذف التركيبي وعلاقته بالنظم والدلالة، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١١م، ص ٤٧ - ٤٨.

(٢٠٥) ابن جني: التمام ص ٢٤٥ - ٢٤٦، واسترَى كَأَسْرَى: سار بالليل، والجامل: الجمال، والجامل قَطِيع من الإبل معها رُغِيَانَهَا، والجامل: جماعة من الإبل تقع على الذكور والإناث، والجَوْنُ: الْأَسْوَدُ الْيَحْمُومِيُّ، والأُنثَى جَوْنَةٌ. ابن سيده: الْجَوْنُ الْأَسْوَدُ الْمُشْرَبُ حُمْرَةً: يُنْظَرُ لِسَانِ الْعَرَبِ (جمل، جون) والبيت بلسان العرب (سرى).

- (٢٠٦) يُنْظَرُ: السُّكَّرِيُّ: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُدَلِيِّينَ ١٠٣٧/٣.
- (٢٠٧) يُنْظَرُ: د. ممدوح عبد الرحمن الرمالي: التَّرَاكيبُ النَّحْوِيَّةُ نِظَامُهَا وَخِصَائِصُهَا فِي شِعْرِ سَقَطِ الزَّنَدِ دِرَاسَةٌ فِي تَحْلِيلِ الْخَطَابِ وَعِلْمِ النَّصِّ، مُؤَسَّسَةُ حُورَسِ الدُّوَلِيَّةِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيْعِ، الإسْكَندَرِيَّة، مِصر، ٢٠١١م، ص ٦١، ١٥٤.
- (٢٠٨) ابن طباطبا: عيار الشعر ص ٧.
- (٢٠٩) ينظر: السَّابِقُ، نَفْسُهُ.
- (٢١٠) ابن جَنِّي: التَّمَامُ ص ٢٣٤ وَيُنْظَرُ الْمَوْضِعُ الْآخِرُ ص ٢٢٥.
- (٢١١) يُنْظَرُ: السُّكَّرِيُّ: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُدَلِيِّينَ ١٠٧/٣، ١٠١٠، وَقَدْ فَسَّرَ الْآتِي: خُودٌ: شَابَةٌ، وَالْمَاجِرُ: مَا حَوْلَ الْعَيْنَيْنِ، وَجَوَافِلُ: ذَوَاهِبُ.
- (٢١٢) هؤلاء نفر هم الكوفيون والبغداديون وبعض البصريين، كابن السَّرَّاجِ، يُنْظَرُ: ابن السَّرَّاجِ: الْأَصُولُ فِي النَّحْوِ ١/١٢٥، وَالسِّيْرَافِي: شَرْحُ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ، الْجِزْءُ الرَّابِعُ تَحْقِيقُ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ هَاشِمِ عَبْدِ الدَّائِمِ، دَارُ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ، ١٩٩٨م، ٤/٩٤-٩٥، وَأَبُو حِيَّانِ الْأَنْدَلُسِي: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ، ٢٢٦١/٥.
- (٢١٣) د. فاضل السامرائي: ابن جَنِّي النَّحْوِيُّ ص ٢٠٥، وَتَصْرِيحُ ابْنِ جَنِّيِّ بِأَنَّ الْمَتَكَلِّمَ هُوَ الْعَامِلُ الْحَقِيقِيُّ وَرَدَ فِي الْخِصَائِصِ ١/١٠٩ - ١١٠.
- (٢١٤) سيبويه: الكتاب ١/٧٣، وَيُنْظَرُ: الْمِبْرَدُ: الْمُفْتَضَّبُ ٤/٧٢، وَكَذَلِكَ ٣/١١٢ مِنَ الْمَصْدَرِ نَفْسِهِ، وَالزَّجَاجِي: الْجَمَلُ فِي النَّحْوِ ص ١١١، وَابْنُ عَصْفُورٍ: شَرْحُ الْجَمَلِ: ١/٦١٣، وَالرَّضِيُّ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ ١/٢٠١-٢١٠، وَالْعُكْبَرِيُّ: التَّبْيِينُ عَنِ مَذَاهِبِ النَّحْوِيِّينَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكَوْفِيِّينَ ص ٢٥٢ - ٢٥٨.
- (٢١٥) ابن عقيل: شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ ٢/٣٠٧-٣٠٨.
- (٢١٦) ابن هشام: أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ إِلَى الْفِيءِ ابْنِ مَالِكٍ ٢/١٨٦.
- (٢١٧) ابن جَنِّي: التَّمَامُ ص ٧٧، وَيُنْظَرُ: ابْنُ جَنِّيِّ: الْخِصَائِصُ ٢/١٧٠، وَهُوَ أَيْضًا: التَّنْبِيْهُ عَلَى شَرْحِ مُشْكَلِ أَبْيَاتِ الْحَمَاسَةِ ص ١٢٠ - ١٢١، وَبَيْتُ ذِي الرُّمَّةِ فِي دِيْوَانِهِ، رَوَايَةٌ ثَلْعَبُ، بِشَرْحِ الْإِمَامِ أَبِي نَصْرِ الْبَاهَلِيِّ، تَحْقِيقُ الدُّكْتُورِ عَبْدِ الْقُدُوسِ أَبُو صَالِحٍ، مُؤَسَّسَةُ الْإِيْمَانِ، بِيْرُوت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ٣/١٥٣٤، مِنْ قَصِيْدَةٍ لَهُ فِي مَدْحِ بِلَالِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، وَيُنْظَرُ: الدُّكْتُورُ شَوْقِي الْمَعْرِي: التَّنَازُعُ أَوْ الْإِعْمَالُ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ قِرَاءَةً مَعَاصِرَةً، مِنْ مَنَشُورَاتِ اتِّحَادِ الْكُتَابِ الْعَرَبِ، دِمَشْقَ، ٢٠٠٦م، ص ٦٤ - ٩٣.

(٢١٨) يُنْظَرُ: السُّكْرِيُّ: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُدَلِيِّينَ ٧١٠/٢.

(٢١٩) يُنْظَرُ: د. محمد حماسة عبد اللطيف: لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ٣٧٦.

(٢٢٠) سورة البقرة: الآية ٢٥٩، وللمزيد يُنْظَرُ: د. إبراهيم سليمان البيمي: دراسةُ بابِ التَّنَازُعِ النَّحْوِيِّ مِنْ خِلَالِ كُتُبِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ، مجلّة الجامعة الإسلاميّة - العدد ١٣١، المدينة المنورة، السعودية، ١٤٢٦هـ، ص ٤٢٥ وما بعدها، وكذلك: سعيد محمد عبد المجيد: قضية التنازع في الاستعمال اللغوي مجلد ١٣ العدد ٢٢، مجلة جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ص ٨٤٥ - ٩٠٠.

(٢٢١) من المعلوم أنّ المُبرِدَ قد أشار إلى أنّ البصريين يختارون إعمال الفِعلِ الآخر - أي الثَّانِي - في اللَّفْظِ؛ لأنَّه أقربُ من الأوَّلِ، مُحْتَجِّينَ بِالنَّقْلِ وَالْقِيَاسِ، وهو ما يُفهم منه أنّ مذهب الكوفيين إعمال الأوَّلِ. وأمَّا في المعنى، فقد يعلمُ السامعُ أنّ الأوَّلَ قد عملَ، كما عملَ الثَّانِي، فَحُذِفَ لِإِعْلَامِ الْمُخَاطَبِ، قال تعالى: ﴿وَأَلْحَفْتُمُ عَنْ وُجُوهِكُمْ وَأَلْجَفِظْتُمُ أَكْثَرًا وَقَلَّ كَثِيرًا﴾ (الأحزاب ٣٥)، فقد يعلمُ المخاطبون أنّ الذَّاكِرَاتِ مُتَعَدِّيَاتٍ فِي الْمَعْنَى، وكذلك الحافظات؛ لأنَّ المعنى: والحافظاتُها، والذَّاكِرَاتُها: يُنْظَرُ: المبرِد: الْمُقْتَضِبُ ٧٢/٤ - ٧٧، والأنباري: الإِنْصَافُ ٨٣/١ - ٩٦، والصيمري: التَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى، الطبعة الأولى، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ١/١٤٨.

(٢٢٢) فندريس: اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي، والدكتور محمد القصاص، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٠، ص ٢٠٢، ويُنْظَرُ: د. محمد حماسة: لغة الشعر ص ٣٧٦

(٢٢٣) يُنْظَرُ: المبرِد: الْمُقْتَضِبُ ٧٢/٤ - ٧٧، والأنباري: الإِنْصَافُ ٨٣/١ - ٩٦، وأحمد أمين: ظهر الإسلام ٧٣/١، والدكتور: رشاد الحمزاوي: نظريات ابن جني النحوية تأليف عبد القادر المهيري، حوليات الجامعة التونسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد ١٣، تونس، ١٩٧٦، ص ٢٢٩، وهذا المقال يعتبر إضاءة على كتاب د. المهيري:

Les théories grammaticales d'Ibn Jinnî. Publications de l'université de Tunis, 1973.

وممَّا لا شكَّ فيه أنّ ابن جني بصريُّ المذهب، مِن منطلق مَئِله في تفاعله مع البصريين: يُنْظَرُ: د. فاضل السامرائي: ابن جني النحوي ص ٢٢٢، وإبراهيم سطعان، الاستدلال بالقراءات القرآنية

في كتاب الخصائص، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠١٢م، ص ٩٢، والدكتور حسام سعيد النعيمي: ابن جني عالم العربية ص ٣٨ - ٤٠ حيثُ مذهب ابن جني، وكذلك ص ٥٤ - ٥٦ حيثُ الحديث عن القياس لدى ابن جني. ويُنظر: ابن جني: التنبية على شرح مشكل أبيات الحماسة ص ١٢٠ - ١٢١.

(٢٢٤) ابن جني: التمام ص ٨٩، والشعر الوارد في نصّ ابن جني للعجاج في ديوانه، برواية الأصمعي وشَرْحِهِ، تحقيق د. عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، د.ت، ٣٥٤/١ - ٣٥٥، والعاقر: الرَّمْل الذي لا يُنبِت، والجُمهور: العظيمة، والرَّعْل: النَّشاط، والمحبور: المسرور، والهَبُور: ما اطمأن من الأرض وارتفع ما حوله عنه، وهذا الشعر هكذا بديوان العجاج:

مِنَ الدَّبَنِيلِ نَاشِطًا لِدُورِ يَرَكِبُ كُلَّ عَاقِرٍ جُمُهورِ  
مَخَافَةً وَزَعَلَ المَخْبُورِ وَالهُولَ مِنَ تَهَوُّلِ الهُبورِ  
يَصِفُ ثورًا وَحَشِيًّا، يَقولُ: يَرَكِبُ كُلَّ عَاقِرٍ لِنشاطه: يُنظر: ابن يعيش: شَرْحُ المَفْصَلِ ١/٥٤.

(٢٢٥) يُنظر: سيبويه: الكتاب ١/٣٦٩، ٣٧٠، ٣٨٥-٣٨٦، وابن يعيش: شَرْحُ المَفْصَلِ ١/٥٤.

(٢٢٦) يُنظر: سيبويه: الكتاب ١/٣٦٧.

(٢٢٧) الكتاب ١/٣٦٧ - ٣٦٨، ويُنظر: ابن جني: التنبية على شرح مشكل أبيات الحماسة ص ٢٠، وابن يعيش: شَرْحُ المَفْصَلِ ٢/٥٤، وأدخاره: إبقاءً عليه، والبيت بديوان حاتم الطائي، صنعة يحيى بن مُدرك الطائي، ورواية هشام الكلبي، دراسة وتحقيق د. عادل سليمان جمال، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١هـ-١٩٩٠م، ص ٢٢٤، وبه (اصطناعه) مكان (أدخاره).

(٢٢٨) يُنظر: ابن يعيش: شَرْحُ المَفْصَلِ ١/٥٢ - ٥٣.

(٢٢٩) د. لطفي عبد البديع: التَّرْكِيبُ اللُّغَوِيُّ لِلأَدبِ بَحْثٌ فِي فِلسَفةِ اللُّغَةِ وَالاسْتِطْبَاقِ، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، ص ١٧٦.

(٢٣٠) ابن جني: التمام ص ٦٢، والشطر الأوّل في نصّ ابن جني للنابغة الجعدي، في ديوانه، جمعه وشَرْحَهُ د. واضح الصمد، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م، ص ٣٥، وبه جاء (حوافره) مكان (حواميه)، وهو من المتقارب، وتمامه: حُضِبْنِ وَإِنْ لَمْ يُحْضَبِ، وعليه علق ابن الشَّجَرِيّ بقوله: «نصب مُدْبِرًا على الحال من الهاء، والحامية: ما فوق الحافر، وقيل الحامية: ما عن يمين الحافر وشماله، وهذا أثبت»: أمالي ابن الشَّجَرِيّ ١/٢٤، والشطر الآخر في نصّ ابن جني من الطويل، وتمامه: مَدَاكُ عَرُوسٍ أَوْ صَلايَةَ حَنْظَلِ، لامرئ القيس، في ديوانه، ص ٢٦٣، وبه ص ٣٦٤

والسَّراةُ: أعلى ظهْره، وسَّراةُ الجبلِ: أعلاه، وسَّراةُ النَّهارِ: أعلاه، ومَدَاكُ عروسٍ؛ أي: صَلايَةُ عَروسٍ؛ لأنَّها قَريبَةٌ عهدٍ بالسَّحْقِ، فهي تَبْرُقُ، يقول: فهو أَمْلَسُ يَبْرُقُ؛ لأنَّه أُجْرَدُ ليسَ بكثيرِ الشَّعرِ، والصَّلايَةُ: الحنْظلة، ويُنظَرُ: البغدادي: خزانة الأدب ١٦١/٣ - ١٦٢، وقارن بهامش ٣ من ٢٤٠/١ بأُمالي ابن الشَّجَرِيّ.

(٢٣١) يُنظَرُ: السُّكْرِيُّ: شَرْحُ أشعارِ الهُدَلِيِّينَ ٢/٦٨٤، والهدبُ: أَعْصَانُ الأَرطَى ونَحْوُه مِمَّا لا وَرَقَ له، أي مَا ليس له ورقَةٌ في وَسَطِها خَطٌّ، نَحْوُ الطرفاءِ والأثلِ والسَّرْوِ وشِبْهِه (لسان العرب: هذب).

(٢٣٢) يُنظَرُ: ابن الشَّجَرِيّ: أمالي ابن الشَّجَرِيّ ١/٢٣٨، ٢٤٠ - ٢٤١.

(٢٣٣) يُنظَرُ: أبو علي الفارسي: المسائل الشَّيرَازِيَّاتِ ١/٢٨٣ - ٢٨٤، وأمالي ابن الشَّجَرِيّ ١/٢٥٦، ٩٦/٣ - ٩٨.

(٢٣٤) سورة يونس، الآية ٤.

(٢٣٥) سورة الحجر، الآية ٦٦.

(٢٣٦) سورة البقرة، الآية ١٣٥.

(٢٣٧) سورة الحجر، الآية ٤٧.

(٢٣٨) يُنظَرُ: ابن جَنِّي: التَّجْنِيه على شَرْحِ مُشْكَلِ أبياتِ الحماسة، ص ٢١ - ٢٢ فقد أجازها هناك أيضًا، والرَّضِيُّ: شَرْحُ الكافية ٢/٨ - ١٠، وابن الشَّجَرِيّ: أمالي ابن الشَّجَرِيّ ١/٢٥٠، ٢٣٣، ١٩٠/٣، وابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق د. محمد كامل بركات، الطَّبَّعة الأولى، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ٢/٢٥، وخالد الأزهرى: شَرْحُ النَّصْرِيحِ ١/٥٩١ - ٥٩٣.

(٢٣٩) ابن جَنِّي: التَّمَامُ ص ٧٦ - ٧٧، وشَطْرُ البيتِ المذكورِ في نَصِّ ابن جَنِّي، عَجْزُ بيتٍ للنابغةِ الدُّبَيَانِيّ، من البسيط، صَدْرُهُ: قالتْ بَنُو عامرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ، في ديوانه، ص ٨٢، وبه (للجهل) مكان (للدهر)، وبهامش ١ ص ٨٢ وقوله: «يا بؤس للجهل»، وهو تعنيفٌ منه لبني عامر؛ أي: قد كان ينبغي ألا تأمرونا بمفارقة بني أسد، وهو كقولك: بؤسًا لك وضراً، وكأنه دعا بالبؤس والجهل، وإنما يعني به في الحقيقة بني عامر، كأنه قال: يا بؤسًا لهم بجهلهم، وضارًا حالً من الجهل، ويُنظَرُ: ابن جَنِّي: الخصائص ٣/١٠٣ فقد أشار إلى أنَّ الغاية من إقحام لام الإضافة في قوله: «يا بؤس للجهل» هي التَّمَكِينُ والاحتياطُ لمعنى الإضافة، ويُنظَرُ: ابن جَنِّي: التَّجْنِيه على شَرْحِ مُشْكَلِ أبياتِ الحماسة ص ٢٩٦. هذا، والبيتُ الآخرُ في نَصِّ ابن جَنِّي للنابغةِ أيضًا، في ديوانه

ص ١٤ وبه (أقوث) وليس (أقوى) - وشَرُّهُ بالصَّفحة نفسها - في مَدْح النُّعْمان بن المُنذر مُعْتَذِرًا إليه مِمَّا بلغه عنه فيما وَشَى به بَنُو قُرَيْع في أمرِ المُتجرِّدة، والمعنى في بيتِ النَّابغةِ على الحالِ أَنَّهُ «ينادي مُتَحِيرًا ديارَ الأَحبةِ التي كانت تقطنها في المَكَائِنِ المَعْلُومِينَ حالة كَوْنها قد خلت من سَكَّانها بارتحالهم عنها، وطال فراقهم لها حيثُ لم يعودوا إليها، ولا تنسَ أَنَّ النَّداءَ لِمَا لا يعقلُ، وهو الدَّارُ». يُنظَر: محمد علي طه الدُّرة: فتح الكبير المُتعال إعراب المَعْلقات العشر الطُّوال، الطَّبعة الثَّانية، مكتبة السَّوادي للتوزيع والنشر، جدة، السَّعودية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، ٤٥٢/٢.

(٢٤٠) تجدرُ الإشارةُ إلى أَنَّ قوله (بالعلاء) يجوزُ أَنْ يكون مُتعلِّقًا بمحذوفٍ صفة (دار مئة).

(٢٤١) ذكر ابن جِنِّي في الخاطريات، ضمن كتاب أربع رسائل في النَّحو، تحقيق د. عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣م، ص ٧٩ - ٨٠ أَنَّ أبا عليٍّ كان يقول في النَّداء: إِنَّ فِيهِ معنى الفِعلِ قال: ألا ترى أَنَّهُ إِذا قال لها: يا زانية، وجب عليه الحدُّ، كما أَنَّهُ إِذا قال لها: زَنَيْتِ، كان كذلك. هكذا كان - رحمه الله - يقول مُرْسِلًا - كما ترى - والذي أراه في هذا أَنَّهُ ينبغي أَنْ يكون معنى الفِعلِ مُفادًا من معنيين: لفظ المنادى ومعناه، إِذا كان فِيهِ معنى الفِعلِ؛ ألا ترى أَنَّهُ يُفادُ معنى الفِعلِ على قَدْرِ لَفْظِ المُنادى ومعناه، إِذا قال له: يا قائم، أُفيدَ منه معنى القيام... فإذا كان هذا أمرًا من نَفْسِ (يا) لَمَّا تناولَ الشَّيءَ وَضدَّهُ، واستمرَّ هكذا. فقد علمت من ذلك أَنَّهُ ينبغي أَنْ يكون معنى الفِعلِ مُفادًا من نَفْسِ المَدْعُوِّ، لا مِنْ لَفْظِ (يا)، يُوَكِّدُه عندك أَنَّهُ لو قال: يا زيد، لَمَّا أُفيدَ هناك معنى فِعلٍ غير ما يفيدُه (يا) من معنى النَّداء.

(٢٤٢) ابن جِنِّي: التَّمَام ص ١٢١-١٢٢، وحول التَّفصيل في الربط بالضمير في جملة الحال يُنظَر: المبرد: المُقْتَضَب ٢/٦٥ - ٦٦، وابن يعيش: شَرْحُ المِفْصَل ٣/٦٧ - ٦٨، وابن مالك: شَرْحُ عَمْدَةِ الحافظ وعدة اللافظ ١/٤٤٤ - ٤٤٥، والرَّضِيُّ: شَرْحُ الكافية ٢/٤٠ - ٤٦، وابن هشام: أوضح المسالك ٢/٣٠٦ - ٣١٣، والسيوطي: همع الهوامع ٢/٢٤٩ - ٢٥٠، والأشْمُونِي: شَرْحُ الأشْمُونِي ٢/٣٢٠ - ٣٣٥، وعباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ١٩٧٦م، ٢/٣٩٥ - ٣٩٩، والدكتور فايز تركي: رِبْطُ الجُملة الفرعية ص ١٦ - ٣٦.

(٢٤٣) يُنظَر: السُّكْرِيُّ: شَرْحُ أشعارِ الهُدَلِيِّينَ ٢/٨٠٦ - ٨٠٧، وهامش ١ من ص ٨٠٧.

(٢٤٤) د. فؤاد مرعي: في العلاقة بين المبدع والنص والمتلقي، مجلة عالم الفكر، العددان الأول والثاني يوليو - سبتمبر، أكتوبر - ديسمبر، الكويت، ١٩٩٤، ص ٣٣٩، ويُنظَر: د. فايز تركي: رِبْطُ الجُملة الفرعية ص ٢٦ - ٢٧.

(٢٤٥) ابن جني: **النَّمَام** ص ٩٣ - ٩٤، وبيتُ البريق في لسان العرب (ندم)، والبيت الواردُ في نصِّ ابن جني ورد **بالخصائص** ٣٩٦/٢، و**المحتسب** ٢٥٠/٢ لابن جني، غير منسوب، وقال ابن جني في المحتسب ٢٥١/٢: «فصل بين قوله: رسولاً، وبين صفته التي هي (جزيًا) بقوله: إلى أخرى، وهو معمول أرسلت. على هذا حملة أبو علي، وإن كان يجوز أن يكون صفة (رسول) متعلقة بمحذوف، وأن يكون أيضًا متعلقًا بنفس رسول. ويُنظر: أبو عبيد البكري: **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**، تحقيق د. إحسان عباس، د. عبد المجيد عابدين، الطبعة الثالثة، دار الأمانة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ص ٣٣، وبه قبل هذا البيت قوله:

وَلَمَّا آتَى شَهْرٌ وَعَشْرٌ لِعِيرِهَا وَقَالُوا تَجِيءُ الْآنَ قَدْ حَانَ جِينُهَا

(٢٤٦) يُنظر: **السُّكْرِيُّ: شرح أشعار الهدليين** ٧٤٥/٢.

(٢٤٧) يُنظر: أبو علي الفارسي: **المسائل البصريات**، تحقيق د. محمد الشاطر، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ٨٤١/٢، وابن مالك: **شرح التسهيل** ٣٠١/٢، والسمين الحلبي: **الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، سوريا، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، ١٤٢/٧ فقد أشار إلى عدم الجواز وقول أبي علي الفارسي وابن جني بالمنع والأخفش قبل ذلك أيضًا.

(٢٤٨) يُنظر: المرادي: **توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك**، شرح وتحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ٧٠٢/٢، وابن هشام: **مغني اللبيب** ٥١٨، والسيوطي: **همع الهوامع** ٢٠٤/٢.

(٢٤٩) أبو علي الفارسي: **المسائل الشيرازيات**، ص ٦٢١ - ٦٢٢، ويُنظر: ابن جني: **التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة** ص ١٣٢ - ١٣٣.

(٢٥٠) ابن جني: **النَّمَام** ص ٢١٥.

(٢٥١) ابن مالك: **شرح الكافية الشافية** ص ٦٨٠، ويُنظر: السيوطي: **همع الهوامع** ١٢٣/٢.

(٢٥٢) **سورة النحل**، الآية ٢٦.

(٢٥٣) **سورة النعاجين**، الآية ٩.

(٢٥٤) **همع الهوامع** ١٤٦/٢.

(٢٥٥) ابن جني: **التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة** ص ٦٢ وتوثيق بيت الكامل بهامش ١ من الصفحة نفسها، ويُنظر: د. عبد السلام حامد: **تفسير الشعر عند ابن جني** ص ٦٣ - ٦٤.



(٢٥٦) ابن جني: التمام ص ٨٠ - ٨١، وجزء الآية الأول من سورة الرعد ١٢، وجزء الآية الثاني من سورة يس ٨٠، والزواية بالسُّكْرِيِّ: شَرَحُ اشْعَارِ الْهُدَلِيِّينَ ٧١٤/٢: (الصَّوَان) مكان (المُصَان)، والرَّدْعُ: اللَّطْخُ بِالزَّعْفَرَانِ وَالرَّدْعُ: أَنْ تَزْدَعُ ثَوْبًا بِطَيْبٍ أَوْ زَعْفَرَانٍ كَمَا تَرْدَعُ الْجَارِيَةُ صَدْرَهَا وَمَقَادِيمَ جَنِيهَا بِالزَّعْفَرَانِ مِلءَ كَفِّهَا، تَلْمَعُهُ، وَالخَلُوقُ وَالخَلَاقُ: ضَرَبَ مِنَ الطَّيِّبِ، وَقِيلَ: الزَّعْفَرَانُ، تَغْلِبُ عَلَيْهِ الْحَمْرَةُ وَالصَّفْرَةُ، وَخَلَقَتِ الْمَرْأَةُ جِسْمَهَا: طَلَّتَهُ بِالخَلُوقِ (لسان العرب: ردغ، خلق).

(٢٥٧) يُنْظَرُ: السُّكْرِيُّ؛ شَرَحُ اشْعَارِ الْهُدَلِيِّينَ ٧١٤/٢.

(٢٥٨) ابن جني: الْمُحْتَسَبُ ٩٣/١.

(٢٥٩) ابن جني: التمام ص ٢٢٠ - ٢٢١، ويُنْظَرُ: د. عبد السلام حامد: تفسير الشعر عند ابن جني ص ٢٢٨ - ٢٣١، والضرب: الصَّقِيعُ أَوْ الْجَلِيدُ، وَأَمَّا مَا أَنْشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ فِي نَصِّ ابْنِ جَنِّيٍّ، فَهُوَ لِرُؤْبَةِ أَوْ لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي ضَبَّةَ بَكْتَابِ الشَّعْرِ أَوْ شَرَحِ الْأَبْيَاتِ الْمَشْكَلَةِ الْإِعْرَابِ ص ١٤٩، وابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، ١٣٩/١، ورجز العجاج في ديوانه ٥١٨/١ والرواية به غُضْفًا، وبه الغُضْفُ: الكلاب المُسْتَرخِيَةُ الْأَذَانُ، وَطَوَاهَا: ضَمَّرَهَا، وَالكَلابِيُّ: صَاحِبُ الْكِلَابِ، وَفِيمَا يَنْصَلُ بِقَوْلِ ابْنِ جَنِّيٍّ: «وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ عَلَيْهِ» يُنْظَرُ: التمام ص ١٢١.

(٢٦٠) يُنْظَرُ: السُّكْرِيُّ؛ شَرَحُ اشْعَارِ الْهُدَلِيِّينَ ٩٦٦/٢، وَقَدْ فَسَّرَ عَثَانِيْنَهُ بِأَوَانِلِهِ، وَقَالَ: وَمَنْ اللَّيْلِ أَجُودُ.

(٢٦١) يُنْظَرُ: لِسَانَ الْعَرَبِ (يَمَنُ)، وَهَامِشُ ٢ ص ١٤٩ مِنْ كِتَابِ الشَّعْرِ، لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ.

(٢٦٢) يُنْظَرُ: كِتَابُ الشَّعْرِ ص ١٤٨، وَابْنُ جَنِّيٍّ: التَّنْبِيْهُ عَلَى شَرَحِ مَشْكَلِ أَبْيَاتِ الْحَمَاسَةِ ص ١٦٨، وَالرَّضِيُّ: شَرَحُ الْكَافِيَةِ ١١١/١، وَالْإِيضَاحُ فِي شَرَحِ الْمَفْصَلِ ١٣٩/١، وَقَدْ أَشَارُوا إِلَى أَنَّ الْعَرَبَ جَمَعَتْ هَذَا الْجَمْعَ ثَانِيًا تَنَاهِيًا وَمُبَالَغَةً.

(٢٦٣) يُنْظَرُ: ذُو الرُّمَّةِ، دِيْوَانُهُ ١٢٦/١، وَيُرْقَدُ الظَّلِيمُ: أَي يُسْرِعُ، فِي ظِلِّ عَرَاصٍ: أَي فِي ظِلِّ غَيْمٍ، عَرَاصٍ: كَثِيرِ الْبَرَقِ. وَيَطْرُدُهُ حَفِيفٌ نَافِجَةٌ: أَي يَطْرُدُ الظَّلِيمَ حَفِيفٌ نَافِجَةٌ، وَهِيَ الرِّيحُ الشَّدِيدَةُ. وَالْحَفِيفُ: أَنْ تَسْمَعَ لَهَا حَفِيفًا، وَعَثْنُونَهَا حَصَبٌ: يَقُولُ أَوَائِلُ هَذِهِ الرِّيحِ حِينَ جَاءَتْ فِيهَا حَصَبَاءُ وَتَرَابٌ، وَالْعَثْنُونَ مِنَ الْبَعِيرِ: شَعْرَاتُ أَسْفَلِ اللَّحْيَيْنِ: يُنْظَرُ: دِيْوَانُ ذِي الرُّمَّةِ ١٢٧/١، وَلِسَانَ الْعَرَبِ (عَرَصُ).

(٢٦٤) سورة الأعراف، الآية ١٦٦.

(٢٦٥) سورة الكهف، الآيتان ١، ٢.

(٢٦٦) يُنْظَرُ فِي هَذَا الْاِحْتِيَاظِ: ابْنُ جَنِّي: **الخصائص** ٣/ ١٠١ - ١١١، والدكتور فاضل السامرائي: **الجملة العربية والمعنى**، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ص ١٤٢، وحول المطابقة بين النَّعْتِ ومنعوته يُنْظَرُ على سبيل المثال: محمد بن صالح: **قريظة المطابقة في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم دراسة نظرية تطبيقية**، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ٢٠٠٩ - ٢٠١٠م، ص ٧٤ - ٩١.

(٢٦٧) ابن جَنِّي: **النَّمَام** ص ٣٢.

(٢٦٨) يُنْظَرُ: سيبويه: **الكتاب** ٣ / ١٠٠ - ١٠١ فهناك روايته عن الخليل، وكذلك ٢ / ١٥٥، ٤ / ١٦٠ فهناك وصف العطف على التَّوْهَمِ بأنه غلطٌ، وَيُنْظَرُ: المبرد: **المُفْتَضَب** ٣ / ٢٨١، والفراء: **معاني القرآن** ١ / ١٣٦ - ١٣٧، ٢ / ٩٧، والرَّضِيُّ: **شَرْحُ الْكَافِيَةِ** ٢ / ١٩١ فَقَدْ رَأَى أَنَّهُ لَيْسَ يَطْرُدُ، وَلَا يَجُوزُ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ، وَأَبُو حَيَانَ: **البحر المحيط** ٨ / ٢٧١، والبغدادى: **خزانة الأدب** ٤ / ١٥٨، وابن مالك: **شَرْحُ التَّسْهِيل** ١ / ٣٧٠ - ٣٧٢، والدكتور عبد الله جاد الكريم: **التَّوْهَمُ عِنْدَ النَّحَاةِ**، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠١م، ص ٣٠، ٣٧، ٣٨، وسيف الدين الفقراء: **العطف على التَّوْهَمِ بَيْنَ أَصَالَةِ الْقَاعِدَةِ وَنَطْوِيعِ الشَّاهِدِ**، مجلة المنارة، ج ١٣، ١٤، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠٠٦م، ص ٣٣٦ - ٣٤٤ فهناك حديثه عن موقف النحاة القدامى والمحدثين من عطف التَّوْهَمِ، مُنْتَهِيًا إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَوْضِعَ قَبُولٍ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ النَّحَاةِ؛ لِأَنَّ فِيهِ خُرُوجًا عَنِ قَوَاعِدِ اللُّغَةِ وَأَصُولِهَا، الْمَتَمِّتَةُ فِي السَّمَاعِ وَالْقِيَاسِ وَالْإِجْمَاعِ، وَاسْتِصْحَابِ الْحَالِ، وَيُنْظَرُ: الدكتور سامي مانيطة: **العطف على المعنى أو على التَّوْهَمِ**، المجلة الجامعة، العدد الثامن، جامعة مصراتة، ليبيا، ٢٠٠٦م، ص ١٥ - ٣٤.

(٢٦٩) ابن جَنِّي: **النَّمَام** ص ٢٣٨، ورواية بيت مُلِحٍ بِالسُّكَّرِيِّ: **شَرْحُ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ** (٣ / ١٠١٩) جَاءَ فِيهَا يورعها مكان تورعها، والبيت المُسْتَشْهَدُ بِهِ فِي النَّصِّ مِنَ الرَّجْزِ، وَرَدَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ (ذَرَعَ) فِي وَضْفِ قَوْسٍ، بِلَا نِسْبَةٍ فِي **الخصائص** ٢ / ٣٠٧، وابن عصفور: **شَرْحُ جُمَلِ الزَّجَاجِيِّ**، ١ / ٢٦٨ - ٢٦٩، وَهُوَ شَاهِدٌ عَلَى تَوْكِيدِ النَّكْرَةِ (فَرَعٌ) بِأَجْمَعٍ، وَمَعْنَى فَرَعٌ: غَيْرٌ مَشْقُوقَةٌ، وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: عَلَيْهَا: عَنْهَا.

(٢٧٠) قَالَ الْأَعْمَشِيُّ فِي ذَلِكَ (دِيَوَانَهُ ٨٧):

تَفَرَّجٌ لِمَمْرٍ مِنْ هَمِّهِ      وَيُشْفَى عَلَيْهَا الْفُؤَادُ السَّقْمُ

ويُنْظَرُ: د. محمد حماسة: **اللغة وبناء الشعر** ص ١٠٩.

(٢٧١) يُنْظَرُ: السُّكَّرِيُّ: **شَرْحُ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ** ٣ / ١٠١٦ - ١٠١٨، ١٠١٩، وَقَدْ فُسِّرَ دَفْقًا، بِأَنَّهُ وَسَّاعٌ، وَمَجْرَى: يَرِيدُ أَنَّهَا وَاسِعَةٌ مَا بَيْنَ الْفُرُوجِ، وَمَطْرَدٌ: تَطْرَدُ فِيهِ، تَذَهَبُ، تُرِيحُ، تَنْقَسُ، وَالْجَفْرُ: الْبَيْرُ: يُخْبِرُ أَنَّهَا

واسعةُ الجوف، كأنَّها تَنفَّسُ في بئرٍ، ولهجم: واسعٌ، يعني جَنَّبَها، كأنَّه سَنَدُ: أي جبلٌ، ويورعُها: يكفُّها، والخشاشة: البُرَّةُ، والمسد: الحبل.

(٢٧٢) سيبويه: **الكتاب ٢/٥٥-٥٦**، ويُنظَرُ هامش (٢) للمُحَقِّقِ بِالصَّفْحَةِ نَفْسِهَا، فَقَدْ أَشَارَ إِلَى أَنَّ الشَّاهِدَ فِيهِ عَطْفٌ «جارها» على «فتى»، والتقدير: وأيُّ جارها، وجارها نكرةٌ؛ لأنَّ أَيًّا إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى وَاحِدٍ لَمْ يَكُنْ إِلَّا نَكْرَةً؛ لِأَنَّهُ فَرَدَ الْجِنْسَ، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ مُضَافًا إِلَى ضَمِيرٍ «هيجاء» فَإِنَّهُ نَكْرَةٌ فِي الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ ضَمِيرَ هِجَاءٍ فِي الْفَائِدَةِ مِثْلُهَا، وَكَأَنَّهُ قَالَ: أَيُّ فَتَى هِجَاءٍ وَأَيُّ جَارِ هِجَاءٍ أَنْتَ. وَيُنظَرُ بِالْكِتَابِ أَيْضًا ٢/١٨٧-١٨٨، وَكَذَلِكَ: ابْنُ السَّرَّاجِ: **الأصول في النحو**، ٢/٣٩٦، وَالهيجاء: الحرب، وَفَتَاهَا: صَاحِبُ الْبِلَاءِ فِيهَا، وَجَارَهَا: الْمُجِيرُ مِنْهَا الْكَافِي لَهَا، وَاسْتَقَلَّتْ: نَهَضَتْ.

(٢٧٣) ابن جني: **التمام** ص ٢٠ - ٢١، وَالْبَيْتُ الْمَذْكُورُ فِي نَصِّ ابْنِ جَنِّي لَعَدِيِّ بْنِ زَيْدِ الْعَبَادِيِّ، فِي دِيْوَانِهِ، ص ٥٣ عَلَى نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ بِهَذَا الْبَحْثِ.

(٢٧٤) يُنظَرُ: سيبويه: **الكتاب ١/١٥٠-١٥١**، وَالميرد: **المقتضب** ٤/٢٩٣ - ٢٩٧، وَابْنُ جَنِّي: **اللُّمَعُ** ص ٦٨، وَالكوفي: **البيان في شَرْحِ اللُّمَعِ**، تَحْقِيقُ د. علاء الدين حَمَوِيَّةِ الطَّبَعَةِ الْأُولَى، دَارُ عَمَّانِ، الْأُرْدُنِ، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، ص ٢٨٨، وَالأَنْبَارِيُّ: **أسرار العربية**، ص ٢٩٨، وَابْنُ يَعِيشَ: **شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٣/٦٦**، وَالدكتورة خديجة عبد الله سرور الصَّبَّانُ: **تخليص البدل من عطف البيان في ضوء الوظائف والخصائص دراسة دلالية من خلال القرآن الكريم**، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دَارُ حَافِظِ، جُدَّةَ، السُّعُودِيَّةِ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م، ص ١٥ - ١٧، ٨٦، ١٨٤.

(٢٧٥) يُنظَرُ: السكاكي: **مفتاح العلوم**، تَحْقِيقُ د. عبد الحميد هندواوي، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوتَ، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، ص ٣٦١.

(٢٧٦) الشاعِرُ يَخَاطِبُ امْرَأَتَهُ، وَالمعنى ذَرِينِي مِنْ عَذْلِكَ، فَإِنِّي لَا أُطِيعُ أَمْرَكَ، وَلَا وَجَدْتُنِي سَفِيهًا مُضَيِّعَ الْجِلْمِ، وَعَقْلِي يَأْمُرُنِي بِإِتْلَافِ مَالِي فِي اِكْتِسَابِ الْحَمْدِ. وَجَمَلَةٌ (إِنَّ أَمْرَكَ لَنْ يُطَاعَا) جَمَلَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ لِلتَّعْلِيلِ: يُنظَرُ: سيبويه: **الكتاب ١/١٥٦** وَهَامِش ٢ مِنْهُ، وَابْنُ السَّرَّاجِ: **الأصول في النِّحْوِ**، ٢/٥١، وَالبغدادي: **خزانة الأدب ٥/١٩١-١٩٤**، وَالدكتور محمود محمد العامودي: **شعر عدي بن زيد العبادي بين القبول والرفض دراسة نحوية**، مجلة الجامعة الإسلامية ج ١١، ع ٢، فلسطين، ٢٠٠٣، ص ١٥٥.

(٢٧٧) ابن جني: **الغني على شَرْحِ مشكل أبيات الحماسة** ص ٢٧٢.

(٢٧٨) آن روبرول، جاك موشلار: **التداولية اليوم علم جديد في التَّوَّاصِلِ**، ص ٢١٧.

(٢٧٩) ابن جني: التمام ص ٢٠٣، ويُظنر: لابن جني أيضاً: الخصائص ٣/٢٨٠، والتنبيه على شرح مُشكل أبيات الحماسة ص ٢٨٠، فقد أشار هناك إلى عدم حُسنِ بَدَلِ البعضِ مِنَ الكُلِّ في الموضوع المُتحدِّثِ عنه هناك لفساده في المعنى. والخيف: اسمٌ موضع، والمُعصرات: السحاب فيها المطر، وقيل: السحاب تُعْتَصِرُ بالمطر، والحواصب: الرِّيحُ الشَّديدة التي تحمل التُّرابَ وصغار الحجارة: يُنظَر: لسان العرب (كلُّ في مادته).

(٢٨٠) يُنظَر: السُّكْرِيُّ: شَرَحُ اشْعَارِ الْهَدَلِيِّينَ ٢/٩٤٥ - ٩٤٧.

(٢٨١) ابن جني: الخصائص ١/٢٨٤ ويُظنر: د. بتول قاسم ناصر: دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ١٩٩٩م، ص ٤٩.

(٢٨٢) ابن جني: التمام ص ٢٢٥، ورواية البيت في شرح السكري ٢/٩٧٣ أظنُّ مكانَ ظنٍّ، ومن الجدير ذكره أنَّ الشطر الأوَّل من بيت أبي صخر بفتح نون (أنَّ) وتسهيل ألف (أرى) كأنَّها غيرُ موجودة، فيكون تقطيعه ووزنه هكذا:

أَنْزَلَ لَيْزِي / فَذَظُنُّ نَأْنَ / سَتَرَى      وَصَحْنُ نَهَا / رَوَعَالِيْنَ / نَجْمِي  
مُتَفَاعِلُنْ / مُتَفَاعِلُنْ / فَعِلُنْ      مُتَفَاعِلُنْ / مُتَفَاعِلُنْ / فَعِلُنْ

(٢٨٣) د. مصطفى ناصف: النحو والشعر قراءة في دلائل الإعجاز، مجلة فصول، العدد الثالث، أبريل ١٩٨١م، ص ٣٦، ويُظنر: د. محمد حماسة: الجملة في الشعر العربي، ص ٥.

(٢٨٤) ابن جني: التمام ص ٨١، والبيت المذكور في نصِّ ابن جني لتميم بن أبي مقبل، في ديوانه، تحقيق د. عزة حسن، الطبعة الأولى، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، حلب، سورية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، ص ٧٥.

(٢٨٥) يُنظَر: السُّكْرِيُّ: شَرَحُ اشْعَارِ الْهَدَلِيِّينَ ٢/٧١٥.

(٢٨٦) ابن جني: التمام ص ٩٠، و(ما) في بيت البريق زائدة، والبيت بالكتاب ١/١٨٤ شاهداً على إثبات النون مع (أل) في الكاسرين، بخلاف التَّنوين الذي لا يثبت مع (أل)؛ وعِلَّةُ ذلك قوة النَّون بحركتها، أمَّا التَّنوينُ فضعيفٌ بسكونه؛ ومن ثَمَّ فَإِنَّ ثَبَاتَ النَّونِ أَدَّى إلى وجوبِ نَصْبِ اسمِ الفاعلِ ما بعده (القنا) وما عَطِفَ عليها مِنَ البيتينِ التَّالِيَيْنِ لهذا البيتِ (الحاملين، الضَّارِبِينَ): يُنظَر: الكتاب ١/١٨٤، وهامش ١ بالصَّفحةِ نفسها.

(٢٨٧) من سورة الجمعة، الآية ٨.

(٢٨٨) ابن جني: الخاطريات ص ٧٤.

(٢٨٩) د. فاضل السامرائي: **ابن جني النحوي** ص ٣٠٧.

(٢٩٠) **الخطريات** ص ٨٠.

(٢٩١) ابن جني: **التمام** ص ١٣٤، ويُنظر له: **الخصائص** ٢٢٩/٣ - ٢٣٠.

(٢٩٢) **المُرادي: الجني الداني**، ص ١٠٤، وبها ذكر المُرادي رأي ابن جني أيضًا، وعلى قول ابن جني تكون لام المُستغاث غير زائدة، بل مُتعلّقة بحرف النداء؛ أي: **أَنَّهَا مُتعلّقة** بما في (يا) من معنى **الفعل**، على خلاف ابن عصفور، فهو يختار أَنَّهَا مُتعلّقة **بالفعل المحذوف**، فقال: «**أَمَّا مذهب ابن جني**، ففاسد؛ لأنّ معاني الحروف لا تعمل في المجرورات ولا في الظروف. وأَمَّا مَنْ ذهب إلى أَنَّهَا زائدة فباطل؛ لأنّه مهما قُدِّر أن لا يُزاد الحرف كان أولى؛ لأنّ الزيادة ليست بقياس، فلم يبق إلا أن تكون مُتعلّقة **بالفعل** الذي ينصب المُنَادى... وأَمَّا لَامُ المُستغاثِ مِنْ أَجله، فمُتعلّقة **بفعل مُضمّر** قولًا واحدًا، تقديره: أدعوك لِزَيْدٍ». ابن عصفور: **شَرْحُ جُمَلِ الرَّجَاجِي**، ١٠٩/٢، ويُنظر: **الرَّضِي: شَرْحُ الكافية** ١/٣٥٣ فقد زُكر هناك حكاية الفراء في هذه المسألة. هذا، وقد عثرتُ على قول لابن الضّائع، يُؤيّد فيه ابن جني قائلًا: «ولا بن جني أن يقول: قد عمِلتُ «كَانَ» بما فيها من معنى التّشبيه، ألا ترى عملها في الحال، كقوله:

كَانَهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ      سَفُودٌ شَرِبَ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَدَاٍ

فـ«خارجًا» منصوبٌ على الحال، والعاملُ فيه ما في «كَانَ» من معنى التّشبيه، لكنّ الأولى أن يُقال: **إنّ الفعل النَّاصِبَ للمُنَادى هو العاملُ في هذه اللام**». جمعان بن بنيوس بن رجا السبالي: **اعتراضات ابن الضّائع النّحوية في شَرْحِ الجمل على ابن عصفور**، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أمّ القُرى، السعودية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ص ١٨٢، والبيت المذكور من بحر الكامل، **للنابغة**، في ديوانه ص ١٩، وبه: وقوله: «كَانَ خَارِجًا»؛ أي: كانَ القرنَ في حالِ خروجه مِنْ جَنْبِ صَفْحَةِ الكلبِ إلى الصّفحة الأخرى سَفُودٌ شَرِبَ نَسُوهُ؛ أي: تركوه حتّى نضج ما فيه، والمُفْتَدَاُ موضع اشتوائهم اللحم، يعني أنّ الثَّورَ طَعَنَ الكلبَ، فخرج قرنه من الجنبِ الآخر، ثمّ ذهب به، فبقي الثَّور وحده، وليس معه أحدٌ؛ فشَبَّهَ القرنَ مُنْتَظِمًا للكلبِ بسَفُودٍ فيه شِوَاءٌ، قد تُرِكَ لَيْسَ عنده أحدٌ.

(٢٩٣) يُنظر في ذلك أيضًا: ابن سفيان النّحوي، **التّفْسُحُ فِي اللّغَةِ**، تحقيق د. عادل هادي العبيدي، دار دجلة، عمان، الأردن، الطّبعة الأولى، ٢٠١١م، ص ١٤٠، ويُنظر: **همع الهوامع** ٢/٥٣، والدكتور عبد السلام حامد: **تفسير الشعر عند ابن جني** ص ٨٤ - ٨٥.

(٢٩٤) **السّابِق** ص ١٥٠.

(٢٩٥) ابن جني: التمام ص ١١٤ - ١١٥، والرواية في السُّكْرِيِّ: شَرَحُ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ ٧٩٧/٢ أثارنا مكان (أثارنا)، وشمس بالجرّ بالكسرة بدلاً من الفتحة، وشَطْرُ الكامل تمامه: عَمِرُوا سَتْنَجِحُ حَاجَتِي، أَوْ تَرْجُفُ. لِيَشْرَ مِنْ أَبِي خَازِمِ الْأَسَدِيِّ، فِي دِيْوَانِهِ، قَدَّمَ لَهُ وَشَرَحَهُ مَجِيد طَزَاد، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دَارُ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ، بَيْرُوت، لُبْنَان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، ص ١١٠ في مَنَحِ عَمْرِو بْنِ أَمِّ إِيَّاسٍ، وَتَرْحُفُ: مِنْ الْأَنْبَارِيِّ: الْإِنْصَافُ ٤٩٦/٢، وَبِهِ: فَتَرَكَ صَرْفَ «أُنَاسٍ» وَهُوَ مُنْصَرَفٌ، وَ«أُمَّ أُنَاسٍ» بِنْتُ ذَهَلٍ مِنْ بَنِي شَيْبَانَ، وَ«عَمْرُو» يَرِيدُ عَمْرُو بْنَ جُحْرِ الْكَنْدِيِّ.

(٢٩٦) يُنْظَرُ: السُّكْرِيُّ: شَرَحُ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ ٧٩٦/٢.

(٢٩٧) ابن جني: التمام ص ٥٠ - ٥١، وبيت الكامل لعدي بن الرقاع العاملي، في ديوانه، شَرَحُ ثَعْلَبِ، تَحْقِيقُ د. نُورِي الْقَيْسِي، وَالدُّكْتُورُ حَاتِمُ الضَّامِنِ، مَطْبَعَةُ الْمَجْمَعِ الْعِلْمِيِّ الْعِرَاقِيِّ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص ٩٣ وَالرَّوَايَةُ بِهِ (فَرِيضًا) بِالصَّرْفِ، وَالرَّجَزُ فِي تَاجِ الْعُرُوسِ لِلرَّبِيدِيِّ، تَحْقِيقُ مَصْطَفَى حِجَازِي، وَزَارَةُ الْإِعْلَامِ، مَطْبَعَةُ حُكُومَةِ الْكُوَيْتِ، الْكُوَيْتِ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، مَادَةٌ (غَطْفُ)، غَيْرُ مَنْسُوبٍ، وَبِهِ: وَغُطِّيفُ السَّلْمِيِّ الَّذِي قِيلَ فِيهِ \* لَتَجِدَنِي بِالْأَمِيرِ بَرًّا \* وَبِالْقَنَاطَةِ مَدْعَسًا مَكْرًا \* إِذَا غُطِّيفُ السَّلْمِيِّ فَرًّا، وَيُنْظَرُ: ابْنُ جَنِّي: التَّنْبِيهُ عَلَى شَرْحِ مَشْكَلِ أَبِياتِ الْحَمَاسَةِ ص ١٢٠.

(٢٩٨) يُنْظَرُ: السُّكْرِيُّ: شَرَحُ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ ٦٦٨/٢.

(٢٩٩) يُنْظَرُ: سَيْبُويهِ: الْكِتَابُ ٢٥٠/٣، وَهَامِشُ ٥ مِنْ الصَّفْحَةِ نَفْسِهَا، وَالْوَلِيدُ هُوَ الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، وَالْمَعْضَلَاتُ: الشَّدَائِدُ، وَكَذَلِكَ الْأَعْلَمُ الشَّنْتَمَرِيُّ: النِّكَتُ فِي تَفْسِيرِ كِتَابِ سَيْبُويهِ وَتَبْيِينِ الْخَفِيِّ مِنْ لَفْظِهِ وَشَرَحِ أَبِياتِهِ وَغَرِيبِهِ، دَرَسَةٌ وَتَحْقِيقُ رَشِيدِ بَلْحَبِيبٍ، وَزَارَةُ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ، الْمَغْرِبِ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ٤٦٤/٢ - ٤٦٩.

(٣٠٠) الْمَبْرَدُ: الْمُقْتَضَبُ، ٣٦٢/٣ - ٣٦٣، وَبَيْتُ الْأَعْمَشِيِّ لَمْ أَجِدْهُ فِي دِيْوَانِهِ، وَبِيدُو - كَمَا قَالَ مُحَقِّقُ الْمُقْتَضَبِ، هَامِشُ ١ مِنْ ٣٦٣/٣ أَنَّهُ سَاقَطٌ مِنَ الْقَصِيدَةِ رَقْمَ (٢٣) فِي دِيْوَانِهِ، فَهِيَ عَلَى بَحْرِ الطَّوِيلِ أَيْضًا، وَمِنْ الرُّوْيِ نَفْسِهِ، وَالْمُؤَدِي: الْهَالِكُ الذَّاهِبُ (لِسَانَ الْعَرَبِ: وَدِي)، وَقَدْ وَرَدَ أَيْضًا لَدَى الْأَعْلَمِ الشَّنْتَمَرِيِّ: النِّكَتُ فِي تَفْسِيرِ كِتَابِ سَيْبُويهِ ٤٦٧/٢، حَيْثُ شَرَحَهُ بِقَوْلِهِ: يَقُولُ: عَدَدُنَا كَثِيرٌ، فَإِذَا عَدَّ الْحَصَى وَوَجِدَ كَثِيرًا، لَمْ يَقُلْ عَدَدُنَا عِنْدَ كَثْرَةِ الْحَصَى كَمَا يَقُولُ الشَّيْءُ، وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا عِنْدَ مَا هُوَ أَكْثَرَ مِنْهُ.

(٣٠١) ابن جني: التمام ص ٢٠٥-٢٠٦، ويُظنر: ابن سفيان النَّحْوِيُّ: التَّفْسُحُ فِي اللُّغَةِ ص ٨٦، والرواية بالسُّكَّرِيِّ: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُذَلِيِّينَ ٢/٩٤٨: (له منها مُدِرٌّ) مكان (لَهَا مِنْهُ مُرِبٌّ)، ومعنى (مُرِبٌّ): لازِمٌ مُقِيمٌ بِالْمَكَانِ.

(٣٠٢) يُنْظَرُ: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُذَلِيِّينَ ٢/٩٤٨، وَالْجَنِيْبِيَّةُ: الدَّابَّةُ تُقَادُ، وَاحِدَةُ الْجَنَائِبِ، وَكُلُّ طَائِعٍ مُنْقَادٍ جَنِيْبٌ (لسان العرب: جنب)، والرواية بِشَرْحِ أَشْعَارِ الْهُذَلِيِّينَ (مُرِبَّةٌ) مكان (مُرِبَّةٌ)، ومعنى (مُرِبَّةٌ): أَجْهَزَتْ عَلَى مَا بِهِ مِنْ كَلَاءٍ، فَاقْفَرْتَهُ.

(٣٠٣) يُنْظَرُ: ابن منظور: لسان العرب (مرت - فضح - ضجع - جنب).

(٣٠٤) ابن جني: التمام ص ٢٣٩.

(٣٠٥) ابن جني: المنصف، ١/١٣٣ - ١٣٤، ويُظنر: د. فايز تركي: الخليل بن أحمد من خلال آرائه الصرفية والنحوية ص ٢٩٥ - ٢٩٨.

(٣٠٦) يُنْظَرُ: ابن سعد: كتاب الطبقات الكبرى، تحقيق د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، ١/٢٨٧ فقد تَحَدَّثَ عَنْ وَفْدِ جُهَيْنَةَ، وَبَدَرَ الدِّينَ الدِّمَامِيْنَ: الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية مكانة بين بدر الدين الدماميني وسراج الدين البلقيني، تحقيق د. رياض الخوام، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ص ٢٦ - ٢٩، وكذلك ص ٣ - ٢٣ حيثُ مُقَدِّمَةُ الْمُحَقِّقِ، وَمُحَمَّدُ الْخَضِرُ حَسِينِ: الاستشهاد بالحديث في اللغة، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ج ٣، القاهرة، ١٩٣٦م، ص ٢٠٨ - ٢٠٩، وسعيد الأفغاني: في أصول النَّحْوِ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ص ٥٣ - ٥٥، والدكتور فاضل السامرائي: ابن جني النحوي ص ١٣٣، ٢٣٨، والدكتورة خديجة الحديثي: موقف النُّحَاةِ مِنَ الْإِحْتِجَاجِ بِالْحَدِيثِ الشَّرِيفِ، دار الرُّشْدِ لِلنَّشْرِ، بَغْدَادِ، الْعِرَاقِ، ١٩٨١، ص ١٣٦ - ١٤٩ حيثُ سَرَدَتْ مَوَاضِعَ اسْتِشْهَادِ ابْنِ جَنِّيِّ بِالْحَدِيثِ، وَانْتَهَتْ إِلَى مَا انْتَهَيْنَا إِلَيْهِ، وَالدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ فَجَالٍ: السِّيَرُ الْحَدِيثِيُّ إِلَى الْإِسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، أَضْوَاءُ السَّلْفِ، الرِّيَاضِ، السُّعُودِيَّةُ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، ص ١٧ - ٢٦.

(٣٠٧) ابن جني النحوي ص ٢٣٨، ويُظنر: الخصائص ٣/١٦٦ حيثُ قَوْلُهُ: «وَعَلَى ذَلِكَ عَامَّةٌ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ، وَفِي حَدِيثِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَمَنْ بَعْدَهُ، رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَمَا وَرَدَتْ بِهِ الْأَشْعَارُ، وَفَصِحَ الْكَلَامُ».

(٣٠٨) يُنظر: د. عبد الفتاح شلبي: **أبو علي الفارسي حياته ومكانته**، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٤٢٨هـ، ص ٢٦٠، والدكتور محمد صالح شريف عسكري: **الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند اللغويين**، آفاق الحضارة الإسلامية، أكاديمية العلوم الإنسانية والدراستات الثقافية، السنة الثالثة عشرة، العدد الثاني، طهران، إيران، ١٤٣١هـ، ص ١٠٤، والدكتور محمود حسني محمود: **احتجاج النحويين بالحديث**، مجلة مجمع اللغة العربية، الأردن، العددان الثالث والرابع، السنة الثانية، صفر - جمادى الأولى ١٣٩٩هـ - كانون الثاني - نيسان ١٩٧٩م، ص ٤٢ - ٦٥، **وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف** ص ١٣٦ - ١٤٩، والدكتور حسام سعيد النعيمي: **ابن جني عالم العربية** ص ٥٢ - ٥٣.

(٣٠٩) ابن جني: **النمام** ص ٢٤٧، والرواية في السكري: **شرح أشعار الهدليين** ١٠٣٨/٣ (تعتدي) من العدو مكان (تعتدي)، والسدو: **مد اليد نحو الشيء** كما تسدو الإبل في سيرها: يُنظر: ابن منظور: **لسان العرب** (سدا).

(٣١٠) **النمام** ص ٢٥٠.

(٣١١) يُنظر: سيبويه: **الكتاب** ٣/٢١٤ - ٢١٥، والمبرد: **الكامل في اللغة والأدب**، عارض أصوله وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، ٣/٧٥، **والفراء معاني القرآن** ٢/٢٣٣، وابن جني: **المنصف** ٤٢٩ - ٣٠، **والبطلانيوسي**: **شرح أبيات الجمل**، ص ٥٣، ٥٤، وابن يعيش: **شرح المفصل** ٣/٢٥٦ - ٢٥٧، وخالد الأزهرى: **شرح التصريح** ٣/٧٤ - ٧٥، والبغدادي: **خزانة الأدب** ١٠/١٥٥ - ١٥٦، والدكتور فايز تركي: **تنبيهات البطلانيوسي على غير الجائز صرفياً ونحوياً** ص ١٩٩ - ٢٠٢، ويُلاحظ أنَّ الهمزة في علباء منقلبة عن ياء، وفي حمراء منقلبة عن ألف؛ ولذا لم يشتركا في اللَّفْظ، فكانت حمراء ممنوعة من الصرف. يُنظر: **الكتاب** ٣/٢١٤ - ٢١٥ وهامش ٨ من **الكتاب** ٣/٢١٤ أيضاً، والعلباء: **عزق في العنق**. يُنظر: ابن منظور: **لسان العرب** (علب).

(٣١٢) ابن يعيش: **شرح المفصل** ٣/٢٥٦ - ٢٥٧، والدرحاية: **الرجل كثير اللحم، القصير، السمين، ضخم البطن، لثيم الخُلقة**، ويُنظر: **تنبيهات البطلانيوسي على غير الجائز صرفياً ونحوياً** ص ٢٠٠.

(٣١٣) ابن جني: **النمام** ص ٢٥٠، والطحية: **الظلمة، وأكلف: أسود**.

(٣١٤) يُنظر: **السكري**: **شرح أشعار الهدليين** ٣/١٠٤٢.



(٣١٥) التَّمَام ص ٢٣٠ - ٢٣١، ويُظنر: ابن سفيان النَّحْوِيُّ: **التَّفْسُوحُ فِي اللُّغَةِ** ص ٨٦، ورواية بيت مُلِحٍ **فِي شَرْحِ أَشْعَارِ الْهُدَلِيِّينَ** ٣/١٠٥ (عَنْ) مكان (مِنْ) ، وبيت رُؤْيَةٍ فِي دِيوانِهِ، نشره وليم بن الورد، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر، الكويت، د. ت، ص ٢٦، وابن جَنِّي: **الخصائص**، ١/٣٥٨، وابن منظور: **اللسان** (سخت - كبرت) والكبريت: الأحمر أو الذهب الأحمر، أو الياقوت الأحمر، والسختيت: دُقَاقُ التُّرابِ، وهو الغُبارُ الشديد الارتفاع، والقيصومُ: ما طال من العُشبِ، وهو نباتُ السَّهْلِ طَيِّبُ الزَّائِحَةِ (لسان العرب: سخت، قسم).

(٣١٦) الجوالقي: **المُعَرَّبُ مِنَ الكَلَامِ الأَعْجَمِيِّ عَلَى حُرُوفِ المُعْجَمِ**، تحقيق أحمد محمد شاكر، الطَّبَعَةُ الثَّانِيَّةُ، مطبعة دار الكتب، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م، ص ١٢٤.

(٣١٧) يُنظَر: أبو علي الفارسي: **المسائل الحليبات**، تقديم وتحقيق د. حسن هندوي، الطَّبَعَةُ الأُولَى، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص ٣٥١ - ٣٥٣.

(٣١٨) د. ممدوح عبد الرحمن الرمالي: **التَّرَاكيب النَّحْوِيَّةُ نِظامُها وَخصائِصُها فِي شعرِ سَقَطِ الزُّنْدِ**، ص ١٧٩.

(٣١٩) ابن جَنِّي: **التَّمَام** ص ١٧٣، ورجز العجاج في ديوانه ١/٤١٠، والرُّوَايَةُ فِيهِ (مِنْ) مكان (فِي)، وبه فَسَّرَ الأَصْمَعِيُّ قولَهُ: **مِنْ سَعْيٍ بَأَنَّهُ سَعْيٍ فِي الدُّنْيَا، وَمُدَّتْ: طالت.**

(٣٢٠) يُنظَر: **ديوان العجاج**، هامش ٢، ١ / ٤١٠ حيثُ تعليق المُحَقِّقِ، وابن يعيش: **شَرْحُ المِفْصَلِ** ٦/١٠٠، والرَّضِيُّ: **شَرْحُ الكَافِيَةِ** ٣/٤٦٢، وأبو حيان: **ارتشاف الضرب** ٢٣٣٤، والبغدادي: **خزانة الأَدب** ٨/٢٩٦، ٢٩٩، ٣١٦.

(٣٢١) ينظر: ابن يعيش: **شَرْحُ المِفْصَلِ** ١/٦٧.

(٣٢٢) السيوطي: **همع الهوامع** ١/١٢١.

(٣٢٣) اللِّخْمِيُّ: **الفوائد المحصورة في شَرْحِ المِقْصُورَةِ**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الطَّبَعَةُ الأُولَى، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، ص ١٥٨، ونصُّ ابن جَنِّي فِي التَّنْبِيهِ عَلَى شَرْحِ مَشْكَلِ أَبْيَاتِ الحِماسَةِ ص ٣٩٧.

(٣٢٤) د. فوزي الشَّايِب: **مَنْعُ الصَّرْفِ بَيْنَ الاستِعْمالِ وَالتَّقْعِيدِ النَّحْوِيِّ**، مجلة مجمع اللغة العربية، ج ٤، المجلد ٧١، دمشق، أكتوبر ١٩٩٦م، ص ٧٢٩ - ٧٣٠، ويُظنر: د. عفيف دمشقية: **أثر القراءات فِي تطوَرِ الدرسِ النَّحْوِيِّ**، الطَّبَعَةُ الأُولَى، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، ١٩٧٨م، ص ١٦٦، والدكتور محمد حماسة: **لُغَةُ الشعرِ دراسة فِي الضَّرورةِ الشعرِيَةِ** ص ٣٠٢ - ٣٠٣، ٣٧٠ - ٤٠٣،

- والدكتور محمد عيد: **المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ١٩٨١م، ص ١٢٦.
- (٣٢٥) **الغنيبه على شَرْح مشكل أبيات الحماسة** ص ٣٩٧-٣٩٨.
- (٣٢٦) ابن جَنِّي: **التمام** ص ١٤١، والخزخر: القوي الغليظ من الرجال، كثير العضل، ويُقال أيضًا: بعيرٌ خزخر، أي قوي شديد (لسان العرب: خزر).
- (٣٢٧) ابن جَنِّي: **اللمع** ص ١٩، ويُظَنَّر: ابن الحاجب: **أمالي ابن الحاجب**، ٨٧٨/٢.
- (٣٢٨) يُظَنَّر: **أمالي ابن الحاجب**، ٨٣٠/٢.
- (٣٢٩) يُظَنَّر: د. علي أبو المكارم: **أصول التفكير النحوي**، الطبعة الأولى، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ٢٥٣ - ٣٠١.
- (٣٣٠) يُظَنَّر: **السابق** ص ٢٥١، ٢٩٨.
- (٣٣١) **السابق** ص ٢٣٢، ويُظَنَّر: السيوطي: **الاقتراح** ص ١٥٨ فقد قال: «التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة، فيتأول. إما إذا كان لغة طائفة من العرب، لم تتكلم إلا بها، فلا تأويل».
- (٣٣٢) يُظَنَّر: د. تمام حسان: **الأصول «دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب»**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ص ١٣٨ - ١٤٨.
- (٣٣٣) المرادي: **الجنى الداني** ص ٢٥٢ - ٢٥٣، ويُظَنَّر: **الأصول «دراسة إبستمولوجية»** ص ١٣٨.
- (٣٣٤) د. عبد الفتاح أحمد الحموز: **التأويل النحوي في القرآن الكريم**، الطبعة الأولى، مكتبة الرُّشد، الرياض، السعودية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ١/١٧، ويُظَنَّر: د. عبد السلام حامد: **تفسير الشعر عند ابن جَنِّي** ص ١٨٥ - ١٨٧، ١٨٨ - ٢٤٨.
- (٣٣٥) ابن جَنِّي: **التمام** ص ١٧١، وقوله: «الحدث المُخترم» أي الحدث الذي لا تدلُّ عليه كان.
- (٣٣٦) يُظَنَّر: **السُّكْرِيُّ: شَرْح أشعارِ الهُدَلِيِّين** ٢/٩١٥ وبه فسَّر العزهي بأنه الذي لا يحب اللُّهُو، يُقال: رجلٌ عزهاة، إذا كان لا يحبُّ اللُّهُو ولا النساء، والجمع عزَاه، ورغت: رَجَعْتَ، وتلحى: تَلُوم، ومحمدٌ: ابنه.
- (٣٣٧) السيوطي: **همع الهوامع**، ٣٦٩/١.
- (٣٣٨) يُظَنَّر: أحمد أمين: **ظهر الإسلام** ٢/١٠٧، ويُظَنَّر الدكتور فاضل السامرائي: **ابن جَنِّي النحوي** ص ٢٢٦.

- (٣٣٩) ابن السَّرَّاج: **لمع الأدلة، ضمن كتاب الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة**، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م، ص ٨١.
- (٣٤٠) السيوطي: **الاقتراح** ص ٧٤.
- (٣٤١) ابن عصفور: **ضرائر الشعر**، تحقيق السيد إبراهيم محمد، الطبعة الأولى، دار الأندلس، ١٩٨٠م، ص ١٨٢، والبيت الأول من الكامل والثاني من الوافر.
- (٣٤٢) **همع الهوامع** ١/٣٧٩-٣٨٠، والبيت من الطويل، ويُنظر: د. فايز تركي: **الحذف التركيبي** ص ٥٥ - ٥٧.
- (٣٤٣) ينظر: المبرد: **المُفْتَضَب** ٣/٩٧ - ٩٨، وأبو عليّ الفارسي: **المسائل الحلبيات** ص ٢١٩ - ٢٢٠، وابن جنّي: **الخصائص** ٢/٤٠٠، وابن هشام: **مغني اللبيب** ١/٥٧٠ حيثُ أشارته إلى رَفَضِ ابن جنّي لدلالاتها على الحدث، وإقراره بدلالاتها عليه في قوله: **والصَّحِيحُ أَنَّهَا كَلَّمَا دَالَّةٌ عَلَيْهِ إِلَّا لَيْسَ**، وأبو عليّ الشلوبيني: **التَّوْطئة**، تحقيق د. يوسف أحمد المطوع، جامعة الكويت، ١٩٨١م، ص ٢٢٤، والسيوطي: **همع الهوامع** ١/٣٦٨، والدكتور فاضل السامرائي: **ابن جنّي النحوي** ص ٣٢١.
- (٣٤٤) المبرد: **المُفْتَضَب** ٣/٩٧.
- (٣٤٥) ابن جنّي: **التَّمَام** ص ٨٤، وبيتُ الطَّوِيلِ فِي نَصِّ ابن جنّي **لعددي بن زيد، في ديوانه**، ص ١٦٢، وهو غير منسوبٍ بالإِنصافِ ١/١٨٣، ويُنظر هامش ١١٠ من الصفحة نفسها بالإِنصافِ.
- (٣٤٦) د. محمد حماسة عبد اللطيف: **لغة الشعر «دراسة في الضرورة الشعرية»** ص ٢٥٠.
- (٣٤٧) يُنظر: **السَّابِق** ص ٣٧٠ - ٤٠٣، ويُنظر أيضًا للدكتور محمد حماسة: **الجملة في الشعر العربي**، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، ١٩٩٠، ص ١٩-٨٩، وما بعدها، وله أيضًا: **اللغة وبناء الشعر**، الطبعة الأولى، مكتبة الزهراء، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢٠٩ وما بعدها، والدكتور فايز تركي: **الحذف التركيبي** ص ٣٠ - ٣١.
- (٣٤٨) **لغة الشعر «دراسة في الضرورة الشعرية»** ص ٣٠٢ - ٣٠٣ بتصرف يسير.
- (٣٤٩) يُنظر: **السَّابِق** ص ٣٦٢.
- (٣٥٠) **السَّابِق** ص ٣٦٨، ويُنظر: د. محمد حماسة: **الجملة في الشعر العربي** ص ٢١، والدكتور عبد الحكيم راضي: **نظرية اللغة في النقد العربي**، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٠م، ص ٤٥، والدكتور محمد عيد: **المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر**، ص ١٢٦ وما بعدها، حيث يرى أنه لا ضرورةً في لُغَةِ الشُّعْرِ.

(٣٥١) ابن جني: **النَّمَام** ص ٤٨ - ٤٩، وأتستخذى: أتسكن عنه، وترفق به أم تغير عليه، وهو في موضع نَصْبٍ؛ لأنه مفعول (أشئت)، يُقال: شتَّ الشَّعبُ وأشَّتَه اللهُ: يُنظر: **النَّمَام** ص ٤٩، والملاحظ أنه قد عبّر عن حذف الفاعل بالإضمار لا بالحذف، وذلك مرجعه إلى أن البصريين يرون وجوب ذكرِ الفاعل، فلا يجوز حذفه، باستثناء المواضع التي يجوز حذفه فيها: ينظر: السيوطي: **همع الهوامع** ٥١١/١، وخالد الأزهرى: **شَرْحُ النَّصْرِيحِ** ٣٩٨/١، ويُنظر إشارة السيوطي أيضًا في ٥١٢/١ إلى أن الكسائي قد أجاز حذفه، ورجّحه السهيلي وابن مضاء، ويُنظر: د. على أبو المكارم: **الحذف والتقدير في النحو العربي**، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ٢٠٢ - ٢٠٣.

(٣٥٢) يُنظر: السكري: **شَرْحُ أشعارِ الهذليين** ٦٦٣/٢.

(٣٥٣) يُنظر: المبرد: **المُقْتَضَب** ٥١/٤، وابن جني: **المحتسب** ٢٧٣/٢، ٢٧٥، وابن يعيش: **شَرْحُ المفصل** ٧٠/٧، وابن هشام: **أوضح المسالك** ١٢٠/٢ وما بعدها، والدكتور فايز تركي: **الحذف التركيبي** ص ٥٧ - ٧٣.

(٣٥٤) **السُّكْرِيُّ**: **شَرْحُ أشعارِ الهذليين** ٦٣٣/٢.

(٣٥٥) د. فاضل السامرائي: **ابن جني النحوي** ص ٣٠٧، وجزء الآية من سورة يوسف ٣٥، ويُنظر: **الصبان: حاشية الصبان**، ٦٠/٢.

(٣٥٦) سورة إبراهيم، من الآية ٤٥.

(٣٥٧) **حاشية الصبان** ٦٠/٢-٦١.

(٣٥٨) ابن جني: **النَّمَام** ص ١٥٦، وحول التجريد يُنظر: ابن جني: **الخصائص** ٤٧٣/٢ - ٤٧٤، ومن الجدير بالذكر أن الشاعر لجأ إلى تكرار (لا) احتياطاً للمعنى النَّصْبِي، بالإضافة إلى إرادته استقامة الوزن وتصحيح القافية برويها المراد.

(٣٥٩) يُنظر: العلوي: **الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، مراجعة وضبط محمد عبد السلام شاهين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٥، ص ٢٥١.

(٣٦٠) د. طاهر سليمان حمودة: **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٢م، ص ١٣٧.

(٣٦١) **المسابق** ص ١٣٧ - ١٣٨، ويُنظر: د. أبو السعود الشاذلي: **العناصر الأساسية للمركب الفعلي وأنماطها من خلال القرآن الكريم**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١م، ص ١٩٠.

(٣٦٢) د. حسن محمد نور: **علاقات الإسناد ودلالاته في التَّرْكيب اللُّغويِّ نحوياً وبلاغياً**، السجل العلمي لندوة الدَّرَاسات البلاغية: الواقع والمأمول، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، ١٤٣٢هـ، ص ١٣٠٣ - ١٣٠٤.

(٣٦٣) ابن جِنِّي: **النَّمَام** ص ١١٢، وقول (سلمى بن المُقَعَد) سأعودُ إليه مرَّةً أُخرى، في حَذْفِ حَرْفِ النداء، ويُنظَرُ **بِالنَّمَام** أيضاً ص ١٣١، ١٤٩، ٢٠٠، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، وجزء الآية من سورة المائدة، الآية ٩، والرواية في السُّكَّرِيِّ: **شَرَّحُ اشْعَارِ الْهُدَلِيِّينَ** ٢/٧٩٣ - ٧٩٤، وفُضِّلَ بضم الفاء، و(أَدَّتْكَ) بمعنى أعانتك مكان (أدتك)، وأُمُّ قَمَلٍ: شَتَّمْ لها، وبيتُ الطَّوِيلِ للفرزدق، **بِشَرِّحِ دِيوانه**، تحقيق إيليا الحاوي، الطَّبَعَةُ الأولى، منشورات دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م، ٥٩٤/٢، وبهامش ٣٧ من الصفحة نفسها أنَّ (ابن غراء) هو ضرار بن مُسلم أخو قتيبة الذي خلعه سليمان عبد الملك عن ولاية خراسان، وأُمُّ الغراء بنت ضرار بن العبد، والرَّوَاية به (أنَّه) مكان (أُمَّه) و(له) مكان (لها)، وقد رواه ابن جِنِّي في **الْخاطريات**، ص ٧٧، وبفَتْحها في **المسائل الحلبيات**، لأبي علي الفارسي، ص ٢٤٨.

(٣٦٤) يُنظَرُ: السُّكَّرِيُّ: **شَرَّحُ اشْعَارِ الْهُدَلِيِّينَ** ٢/٧٩٣، وفيه قال السكري: يقول: عليك الذين قتلوا فضالة أخاك وذُرني. وقوله (غير مُخْلِ)، أي ليس بخالٍ لك، أي معي مَنْ يمعني، يُقَالُ: (قد أخلى لك)، أَمْكَنَكَ.

(٣٦٥) ابن يعيش: **شَرَّحُ المِفْصَلِ** ٢/٣٩، ويُنظَرُ: سيبويه: الكتاب ١/٤٠-٤٣، والقزويني: **الإيضاح في علوم البلاغة** ص ١٠٩-١١٥.

(٣٦٦) يُنظَرُ: العلوي: **الطراز** ص ٢٥٢، ويُنظَرُ: المبرد: **المُقْتَضَب** ٣/١١٥ حيث يرى أنَّ المفعول به قد يُحذَفُ استخفافاً وهو في النية.

(٣٦٧) يُنظَرُ: د. طاهر حمودة: **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي** ص ١٢٢. وما بعدها حيث مناقشة اشتراط الدليل على حذف المفعول به.

(٣٦٨) يُنظَرُ: د. فايز تركي: **الحذف التركيبي** ص ٧٦ - ٧٨، وتجدر الإشارة إلى أنَّ تَمَّةَ حذفاً آخر للمفعول يُسمَّى بالحذف اقتصاراً يُقصدُ به ذِكْرُ الفِعْلِ دون متعلقه على جهة الإطلاق، كأنه فعل لازم؛ لذا يرى العلويُّ أنه حَذْفٌ «على جهة الإطراد ويُتسَى فعله، ويُجْعَلُ كأنه من جملة الأفعال اللازمة؛ لأنَّ الغرض هو ذِكْرُ الفعل دون متعلقه، ومن هذا قولهم: فلان يعطى ويمنع ويصل ويقطع ويحل ويعقد، وينقض ويبرم، وينفع ويضر، فلمَّا كان المقصود ذِكْرُ الفعل على جهة الإطلاق لم

يحتج إلى ذكر مفعوله ومتعلقه «يُنظَر: العلوي: الطراز ص٢٥٢، وابن يعيش: شَرْحُ المِفْصَل ٣٩/٢، والرَّضِيُّ: شَرْحُ الكَافِيَةِ ١/٣٤٤، والدكتور محمد الهادي الطرابلسي: خصائص الأسلوب في الشوقيات، منشورات الجامعة التونسية ١٩٨١م، ص ٣٠٧.

(٣٦٩) See, Halliday (M.A.K.) and Ruqaya Hassan, (1976) Cohesion in English, Longman, New York, p.314.

ويُنظَرُ أَيضًا: د. محمد خطابي: لسانيات النَّص «مدخل إلى انسجام الخطاب»، ص ١٦، ودي بوجراند: النص والخطاب والإجراء ص ٣٠١.

(٣٧٠) ابن جَنِّي: التَّمَام ص٢٢٨ - ٢٢٩، وفي السُّكَّرِيِّ: شَرْحُ أشْعَارِ الهُدَلِيِّينَ ٣/ ١٠٠٢ يروى (رَهَنْت) مكان وهبت، و(المُتَدَفِّق) مكان (المُتَرَفِّق).

(٣٧١) يُنظَر: د. فايز صبحي عبد السلام تركي: القضايا التركيبية في شعر الأعشى الكبير وعلاقتها بالدلالة في ضوء الدرس اللغوي الحديث، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ١٤-١٧، وفي العلاقة بين المبدع والنص والمتلقي يُنظَر: د. فؤاد مرعي: العلاقة بين المبدع والنص والمتلقي ص ٣٣٥ - ٣٦٠ لاسيما حديثه عن المبدع والنص، وعصر المتلقي، ومجالات دراسة التلقي، ومعايير التلقي، ويُنظَر: الدكتور رشيد بنجدو: العلاقة بين القارئ والنص في التفكير الأدبي المعاصر، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث والعشرون، العددان الأول والثاني، يوليو / سبتمبر، أكتوبر / ديسمبر، ١٩٩٤م، ص ٤٧١ - ٤٩٤، والدكتور فايز تركي: ربط الجملة الفرعية ص ٤٢.

(٣٧٢) ابن جَنِّي: التَّمَام ص١٣١، أمَّا البيئُ الوارِدُ في نَصِّ ابنِ جَنِّي، فهو لجريز، في ديوانه، وقد تقدّم تخريجه.

(٣٧٣) حول حذف الرابط يُنظَر: أبو علي الفارسي: المسائل الشَّيْرَازِيَّاتِ ص ٤٨٥، ٥٠١، ٥٠٦، وابن يعيش: شَرْحُ المِفْصَل ٣/ ١٥١-١٥٢، وابن هشام: أَوْضَاحُ المَسَالِكِ ١/ ١٥٠-١٦١، والسيوطي: همع الهوامع ١/ ٢٨١- ٢٨٥، وخالد الأزهرى: شَرْحُ التَّصْرِيحِ ١/ ١٤٢- ١٤٣، وعباس حسن: النحو الوافي ١/ ٣٩٤- ٣٩٩، والدكتور طاهر حمودة: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص ٢٢٨ والدكتور: فايز تركي: ربط الجملة الفرعية ص ٤١ - ٤٤.

(٣٧٤) يُنظَر: الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٥، ٦٧/١.

- (٣٧٥) آن روبول، جاك موشلار: **التداولية اليوم علم جديد في التّواصل**، ص ٢١١.
- (٣٧٦) ابن جنّي: **الخصائص** ١٥٦/٢.
- (٣٧٧) ابن جنّي: **النّمَام** ص ٦٨، والبيتان الواردان في نصّ ابن جنّي سبق تخريجهما في الحديث عن كَوْن مرجع الضّمير مصدرًا محذوفًا.
- (٣٧٨) من سورة الأحزاب، الآية ٥٦.
- (٣٧٩) الرازي: **مفاتيح الغيب**، الطّبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ١٩٧/٢٥.
- (٣٨٠) إبراهيم بشار: **الاتساق في الخطاب الشعري من شمولية النّصيّة إلى خصوصية التجربة الشعرية**، مجلة المخبر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ٦ع، ٢٠١٠م، ص ٤، ويُظنر: جيليان براون وجورج يول: **تحليل الخطاب**، ترجمة محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، ١٩٩٧م، ص ٢٣٨.
- (٣٨١) ابن سفيان النّحوي: **النّفْسُح في اللّغة**، ص ٨٥ - ٨٦.
- (٣٨٢) ابن جنّي: **النّمَام** ص ٩٢، ١٠٠، ١٤٠، ١٤٢، ١٧٢-١٧٣، ٢١٧، ٢٤٠ - ٢٤١.
- (٣٨٣) يُنظَر: ابن جنّي: **الخصائص** ٤٥٣/٢، وسيبويه: **الكتاب** ٣/٢٦٩، والمبرد: **المُقْتَضِب** ٤/٢٢٧-٢٢٨، ٣٥١، وأبو هلال العسكري: **كتاب الصناعتين «الكتابة والشّعر»**، تحقيق علي محمد الجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الطّبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م، ص ٢٠٠، وابن يعيش: **شَرْح المِفْصَل** ٣/٢٣، وابن هشام: **مغني اللبيب** ٨١١.
- (٣٨٤) يُنظَر: خالد الأزهري: **شَرْح التّصْرِيح** ٢/٥٥، والسيوطي: **همع الهوامع** ٢/٤٢٩، والعلوي: **الطراز** ص ٢٥٣، والدكتور طاهر حمودة: **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي** ص ٢٢٣، والدكتور علي أبو المكارم: **الحذف والتقدير في النحو العربي** ص ٢٥٩-٢٦٠.
- (٣٨٥) ابن جنّي: **النّمَام** ص ١٤٢ - ١٤٣، وبيت الرّجَز لم أُستدل على قائله، وفي **الكتاب** لسيبويه ٣/٤٤٤ لغيلان، وهو ما فسّره المحقق بأنّه لغيلان بن حريث، أو هو ذو الرّمة، ولم أجد بديوان ذي الرّمة، وبهذا البيت حذف الياء من العظاميس، وهو جمع عَيْطُمُوسٍ، وعلى العكس منه، بإثبات الياء قول الفرزدق:
- تَنَفِي يَدَاهَا حَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ... نَفْيِي الدَّرَاهِيمِ تَنَقَادُ الصَّيَارِيفِ  
فَلَمَّا احتاج إلى تمام الوزن أشبع الحركة حتّى صارت حرفًا، والرّوائس جمع رانس، وهي العظيمة الرأس من الإبل، والبكرات: النّاقة التي ولدت بطنًا واحدًا، والفُسْج: الفاسجة من الإبل: التي ضربها

الفُحْلُ قِيلَ أَوْانِهَا؛ فَسَجَتْ تَفْسُجُ فُسُوجًا، وَالْعُطْمُوسُ وَالْعَيْطُمُوسُ: الْجَمِيلَةُ، وَقِيلَ: هِيَ الطَّوِيلَةُ النَّازَةُ ذَاتُ قَوَامٍ وَأَلْوَحٍ، وَيُقَالُ ذَلِكَ لَهَا فِي تِلْكَ الْحَالِ إِذَا كَانَتْ عَاقِرًا، وَمِنَ النِّسَاءِ التَّامَّةُ الْخَلْقُ وَكَذَلِكَ مِنَ الْإِبِلِ. وَالْعَيْطُمُوسُ مِنَ النُّوقِ أَيْضًا: الْفَتِيَّةُ الْعَظِيمَةُ الْحَسَنَاءُ، يُنْظَرُ: ابْنُ جَنِّي: **المحتسب** ٩٤/١، **والخصائص** ٦٢/٢، وابن منظور: لسان العرب: بكر، صرف، عطمس، فسج، دَهْدَهْ)، وبيتُ البسيطِ **للخنساء في ديوانها**، اعتنى به وشَرَّحَهُ حمدو طمَّاس، الطَّبَّعة الثانية، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٤م، ص ٤٥.

(٣٨٦) **الكتاب** ٢١٢/١، ويُنْظَرُ: ابْنُ جَنِّي: **الخصائص** ٣٦٤/٢، ٤٤٩، وله أيضًا التنبيه على شرح مُشكل أبيات الحماسة ص ٢٩٦، وابن هشام: أوضح المسالك ١٤٩/٣، والفارقي: **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، تحقيق سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية، جامعة بنغازي، ليبيا، ١٩٧٤م، ص ١٣٤-١٣٥، والدكتور محمد حماسة: **النحو والدلالة «مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي»**، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٣م، ص ٤٥، والدكتور فايز تركي: **الحذف التركيبي** ص ٨١. (٣٨٧) يُنْظَرُ: **النحو والدلالة** ص ٤١ - ٤٤ وما بعدها، والدكتور صبحي الفقي: **علم اللغة النَّصِّي بين النظرية والتطبيق**، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠م، ١١٠، ٥٥/١، ٢١٧-٢١٣/٢، **والحذف التركيبي** ص ٨٣ - ٨٤.

(٣٨٨) ابْنُ جَنِّي: **التَّمَام** ص ٢١٧، والقَصْلُ: القَطْعُ، وقيل: القَصْلُ قطع الشيء من وسطه أو أسفل من ذلك قَطْعًا، وَقَصَلَ الشيءَ يَفْصِلُه قَصْلًا وَقَصْلًا وَأَقْتَصَلَه: قَطَعَه، وسيف قاصِلٌ ومِقْصَلٌ وقَصَّالٌ: قَطَّاعٌ (لسان العرب: قطع)، **وبيت جرير في ديوانه**، ص ٢٢١.

(٣٨٩) **السَّابِق** ص ١٤٩، وجزء الآية من سورة النور، الآية ٤٣، والنَّاجِزُ: الحاضرُ، ويُنْظَرُ بقية المواضع ص ١٥٦، ٢٠٨، ٢١٣.

(٣٩٠) ابْنُ جَنِّي: **الخصائص** ٣٦٦/٢، ويُنْظَرُ أيضًا سيبويه: **الكتاب** ٣٤٥/٢ - ٣٤٦، **والخصائص** ٣٧٠/٢ - ٣٧١، وابن جَنِّي: **الخطريات** ص ٨٨، والسُّهَيْلِيُّ: نتائج الفكر في النحو، حققه عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، ص ١٦٥ - ١٦٦، وابن جَنِّي: **المحتسب** ١٠١-١٠٢، وابن القيم: **بدائع الفوائد**، طبع إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، د.ت، ٢٦-٢٧، وابن هشام: مغني اللبيب ٨١٦ - ٨١٧، والدكتور طاهر حمودة: **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي** ص ٢٤٣-٢٤٤.



- (٣٩١) ينظر: ابن مالك: **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة دار العروبة، د. ت، ص ١٢٥ - ١٢٧.
- (٣٩٢) ابن جنِّي: **الخصائص ٣٦٦/٢** وانظر **شَرْحَ جَمَلِ الرَّجَاجِيِّ ٥٨٨/٢** وما بعدها حيث ذكر ابن عصفور مواضع أخرى لا يجوز فيها حذف الموصوف وإنابة الصفة عنه، وابن هشام: مغني اللبيب ص ١٠٠-١٠١، ومصطفى شعبان عبد الحميد: **الإنبابة في الدرس النحوي عند ابن هشام**، رسالة ماجستير بآداب الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ٢٢٠-٢٢٣.
- (٣٩٣) ينظر: ابن جنِّي: **التغنيبه على شرح مشكل أبيات الحماسة ص ٣٤٩**.
- (٣٩٤) يُنظَرُ د. فايز تركي: **الحذف التركيبي ص ٩٢ - ٩٣**.
- (٣٩٥) سورة النزعات، الآيات ١-٥.
- (٣٩٦) د. محمود نحلة: **لغة القرآن في جزء عم**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨١م، ص ٤٢٦.
- (٣٩٧) أبو حيان: **البحر المحيط ٤١٨/٨**.
- (٣٩٨) **لغة القرآن في جزء عم**، ص ٤٢٨.
- (٣٩٩) مصطفى شعبان: **الإنبابة في الدرس النحوي عند ابن هشام ص ٢٢٣-٢٢٥**، بتصرف يسير، وهو ما أوافق الباحث مصطفى شعبان عليه.
- (٤٠٠) د. منقور عبد الجليل: **الخطاب والدلالة «قراءة في تأويل النُصص القرآني» ص ١٨٦**.
- (٤٠١) ابن جنِّي: **الغمام ص ١٧٨ - ١٨٠**، ويُنظَرُ أيضًا ص ٢٥٢، وبالسُّكَّرِيِّ: **شَرْحُ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ ٩٢٢/٢** يروى (زُزُق) مكان (رِزْق)، وبيتُ الكامل **للبيد بن أبي ربيعة**، في ديوانه، شَرْحُ الطُّوسِيِّ، تحقيق د. حنا ناصر الحنِّي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، ص ٢٠٢، وبه يروى (فَعَلَا فِرْعَوْنَ الْأَيْهُقَانَ) في نَصَبِ (فِرْعَوْنَ)، على معنى: فَعَلَا السَّيْلُ فِرْعَوْنَ الْأَيْهُقَانَ، والرَّفْعُ أجودٌ؛ لأنَّ المعنى: فعاشت الأرض وعاش ما فيها، ألا ترى أنَّ بعده: «وأطلقت بالجلهتين ظباؤها ونعامها»... والفروع: الأعالي، والأيهقان: الجرجير البرِّي، الواحدة أيهقانة، وقوله: وأطلقت، وإنَّما يُقال: أفرخ النعام وأزال، فإنَّما فعل هذا؛ لأنَّ الفرخ بمنزلة الطفل... قال الأصمعيُّ: الجلهتان: هما جانب الوادي، وهما ما استقبلك منه... ومعنى البيت أنَّ هذه الدَّيَار قد خلَّتْ، فقد كثر أولادُ الوَحْشِ بها لأمنها فيها. هذا، والبيتُ التَّانِي في نَصِّ ابن جنِّي من الرَّجَز، ورد غير منسوبٍ بمعاني القرآن للفراء، ١٢٣/٣.
- (٤٠٢) يُنظَرُ: **شَرْحُ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ ٩٢٢/٢**.

(٤٠٣) يُلاحظ أنّ ابنَ جَنِّي قد عبّرَ عنَ حَذْفِ الفِعلِ هنا بالإضمارِ، وقد عبّرَ عنه بالحذفِ في التنبيهِ على شرحِ مشكلِ أبياتِ الحماسةِ ص ٤٠، فقال: «فَحَذَفَ الضَّمِيرُ مع اسمِ الفاعلِ كما يُحَذَفُ مع الفِعلِ نَفْسِهِ، وفي ص ٨٠ عبّرَ عنه بالحذفِ أو الإضمارِ، فقال: «وهذا يدلُّك على إيثارهم حذفَه وإضمارَه»، وفي ص ١٣٩ من التنبيهِ عبّرَ عن حَذْفِ الفِعلِ بالإضمارِ، حيثُ قوله: «القونسُ عندنا منصوبٌ بفِعلٍ مُضمرٍ، يدلُّ عليه قوله: وأضْرَبَ مِنَّا»، ممّا يدلُّ على استواءِ الحذفِ والإضمارِ لِدِيهِ.

(٤٠٤) سيبويه: الكتاب ١/٢٥٨-٢٧٣. ويُنظر: المبرد: المُقتَضَب ٢/١٥١-١٥٢، ٣/٢٢٨، ٤/٢٣٠، ٤/١٢٩، وابن يعيش: شَرْحُ المِفْصَل ١/١٢٥.

(٤٠٥) يُنظر: المُقتَضَب ٣/٢١٥، وابن السَّرَاج: الأُصولُ في النُحو ٢/٦٥، وابن جَنِّي: الخُصائصُ ٢/٣٧٣، وأبو حيان: البحرُ المَحيط ١/٣٦٠-٣٦١، وابن هشام: مغني اللبيب ص ٨٢٧، والدكتور طاهر حمودة: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص ٢٥٥، ٢٥٩-٢٦٤، والدكتور محمد حماسة: بناء الجملة العربية ص ٢٠٨-٢٠٩، والدكتور فايز تركي: الحذف التركيبي ص ١٠٧ - ١١٩.

(٤٠٦) ابن جَنِّي: التَّمَام ص ٢٥٢، والآية من سورة القيامة، الآية ٤، وتحذب: تُحْرَكُ وتُجَدُّ، ويتجوب: يتكشّف، وفي السُّكْرِيّ: شَرْحُ اشْعَارِ الهُدَلِيِّينَ ٣/١٠٥٢ يروى (يَتَجَوَّب) مكان (تَتَجَوَّب)، والنَّجَائِبُ: الإِبِلُ القويّة، وهي عِتَاقُهَا التي يُسَابِقُ عليها (اللسان: نجب).

(٤٠٧) يُنظر: د. سعيد حسن بحيري: عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٩م، ص ٢٢٦ وحديثه عن ملحقات الفعل في القوة ص ١٦٩-١٧٩، ود. فايز تركي: الحذف التركيبي ص ١١٧ - ١١٩.

(٤٠٨) المقصود بحذف الحروف هنا حذف حروف المعاني (الحذف التركيبي)، وقد أشار ابن جَنِّي إلى الحذف الصوتي في التَّمَام ص ١٧٥، على نحو ما جاء في تعليقه على قول أبي صخر: (من الطويل) يَمِيلُ قِفَارًا لَمْ يَكُ السَّيْلُ قَبْلَهُ أَضْرَبَ بِهَا فِيهَا جِبَابُ النُّعَالِيبِ فقال: «أراد لم يكن السَّيْلُ، فحذف النُّون لالتقاء السَّاكنين، وكان قياسه إذ كان موضعًا تتحرك فيه النُّونُ أن يُقَرَّها؛ لقوتها بالحركة، ولا يحذفها، ويُنظر: د. عبد السلام حامد: تفسير الشعر عند ابن جَنِّي ص ٥٦ - ٥٧، والدكتور طاهر حمودة: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص ٧١، ٨٠.

(٤٠٩) ابن جَنِّي: التَّمَام ص ١٤٨-١٤٩، ويُنظر أيضًا ٧٧-٧٩، والبيت الوارد في نَصِّ ابن جَنِّي من بحر الخفيف، لجميل بن معمر، في ديوانه، دار بيروت، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، ص ٥٢، ويُنظر: ابن عصفور: المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجوّاري، وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد، العراق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م، ١/١٩٧، وخالد الأزهرى: شَرْحُ النَّصْرِيحِ ١/٦٧٠.

(٤١٠) يُنظر: سيبويه: الكتاب ٤٩٨/٣، والزجاج: معاني القرآن وإعرابه ١٥٢/٥، وأبو علي الفارسي: كتاب الإغفال «المسائل المُصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج»، تحقيق د. عبد الله بن عمر الحاج، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية، المجلد (١٢) العدد (٢٠) مايو ٢٠٠٠م، ص ١١٣١ - ١١٣٢، وابن جنّي: الخصائص ٢/٢٨٨، وابن الشَّجَرِيّ: أمالي ابن الشَّجَرِيّ ١٩٥/٢ - ١٩٨، والبغدادي: خزانة الأدب ٣٥٧/١٠.

(٤١١) البيت لذي الإصبع العَدَواني، من بحر البسيط، في المفضليات ص ١٦٠، والخصائص ٢/٢٨٨، وأمالي ابن الشَّجَرِيّ ٢/١٣، ٢٦٩، ٦١١ ناسبًا إيَّاه لذي الإصْبَع، في المجلس الموفي السَّبْعين، حيث الحديث عن حذف لام الجر ولام النَّعْرِيف، مُستشهدًا بالخليل بن أحمد أيضًا، حيث قوله: «قال الخليل: وكانت العربُ في الجَهلاء تقول: لاه أنت، في معنى: لِه أنت، وكَرِه ذلك في الإسلام»، ويُنظر: أبو علي الفارسي: كتاب الشعر ٤١، وابن الأنباري: الإنصاف ٣٩٤، وابن يعيش: شَرْح المفصل ٨/٥٣، ٩/١٠٤، وخزانة الأدب ٧/١٧٣ - ١٨٣، وتخزوني: تسوسني وتقهمني، وعني بمعني عليّ، والدَّيَّان: ذو السياسة: يُنظر: أمالي ابن الشَّجَرِيّ ٢/١٩٥.

(٤١٢) يُنظر شَرْح المفصل ٩/١٠٤ حيث الإشارة للمبرد.

(٤١٣) يُنظر: الكتاب ٣/٤٩٨، وأمالي ابن الشَّجَرِيّ ٢/١٩٥ - ١٩٨.

(٤١٤) ذكر ابن يعيش في شَرْح المفصل ٩/١٠٤ هذا الرأي للمبرد، ويُنظر أيضًا ٨/٥٣، وقد أشار الدكتور الطناحي إلى أنَّ أبا علي الفارسي في (كتاب الشعر ٤٦) قد ناقش هذا الرأي وردّه، لكنه لم يصرح بنسبته إلى المبرد، وهو ما تأكدت منه، ويُنظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ٤/١٧٦١، والبغدادي: خزانة الأدب ٧/١٧٤، ويُنظر: سعيد بن علي الغامدي: اعتراضات ابن الشَّجَرِيّ النَّحْوِيَّة على النَّحْوِيِّين في الأمالي عرضٌ ودراسة، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٢٥هـ - ١٤٢٦هـ، ص ٦٢ - ٦٣.

(٤١٥) يُنظر: د. فايز تركي: الخليل بن أحمد من خلال آرائه الصرفية والنحوية ص ٣٠٤ - ٣٠٧.

(٤١٦) ابن جنّي: التمام ص ٧٧ - ٧٩، وبيت المتقارب لأبي دؤاد الإيادي بالكتاب ١/٦٦ ونسبه ابن جنّي في التمام لعدي بن زيد العبادي، وهو ما وجدته بديوان عدي بن زيد العبادي، في الشعر المنسوب له ولغيره ص ١٩٩، والبيت الآخر لجميل بن مَعْمَر، وسبق تخريجه.

(٤١٧) يُنظر: السُّكْرِيُّ: شَرْح أشعار الهذليين ٢/٧٠٩ - ٧١٠.

(٤١٨) يُنظر: السابق ٢/٧١٢.

(٤١٩) يُنْظَرُ: النَّمَامُ ص ٧٨.

(٤٢٠) يُنْظَرُ: الكتاب ١/٦٦.

(٤٢١) ابن جَنِّي: النَّمَامُ ص ١١٢، ويُنْظَرُ ص ٧٧، وقد سبق تخريج ما ورد في نَصِّ ابن جَنِّي من شِعْر، في الحديثِ عن حَذْفِ المفعول به.

(٤٢٢) يُنْظَرُ: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُدَلِيِّينَ ٢/٧٩٣، وبه قال السكري: يقول: عليك الذين قتلوا فَضالَةَ أَخاك وَذَرْنِي. وقوله (غير مُخَلِّ)، أي ليس بخالٍ لك، أي معي مَنْ يَمْنَعُنِي، يُقَالُ: (قد أَخَلَى لك)، أَمَكَّكَ.

(٤٢٣) يُنْظَرُ: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُدَلِيِّينَ ٢/٧٩٤.

(٤٢٤) سورة البقرة، الآية ٢٨٦، ويُنْظَرُ: المبرد الْمُفْتَضَبُ ٤/٢٥٨-٢٥٩، والرَضِيُّ: شَرْحُ الكافية

١/٤٢٥.

(٤٢٥) سورة يوسف، الآية ٢٩، ويُنْظَرُ: ابن هشام: مغني اللبيب ص ٨٤٠، والدكتور محمد حماسة:

لغة الشعر «دراسة في الضرورة الشعرية» ص ٤٠٣، والدكتور فايز تركي: الحذف التركيبي

ص ١٢٥ - ١٢٦.

(٤٢٦) يُنْظَرُ: سيبويه: الكتاب ٢/٢٣٠، ولغة الشعر «دراسة في الضرورة الشعرية» ص ٢٤٤.

(٤٢٧) ابن جَنِّي: النَّمَامُ ص ٣١، والرواية بالسُّكْرِيِّ: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُدَلِيِّينَ ٢/٦٢٥ أَلَجِدُّ مكان (الجِدُّ)

(هُوَ أَيُّ) مكان (هُوَ أَيُّ)، وقد وضعتُ الهمزة فوق الألف من (الجِدُّ) في نَصِّ ابن جَنِّي تصرُّفاً مَنِّي، وهمزة الوصل من (أل) محذوفة؛ لدخول الاستفهام عليها.

(٤٢٨) شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُدَلِيِّينَ ٢/٦٢٥.

(٤٢٩) يُنْظَرُ: ابن جَنِّي: الخصائص ٢/٣٧٠، وابن مالك: شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات

الجامع الصَّحيح ص ٨٧، د. طاهر حمودة: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص ٢٧٣،

والدكتور حازم كمال علي: دراسة في علم الأصوات، الطَّبَعَةُ الأولى، مكتبة الآداب، القاهرة،

١٩٩٩م، ص ١٠٣ - ١٠٤.

(٤٣٠) د. محمد حماسة: لغة الشعر «دراسة في الضرورة الشعرية» ص ٤٠٣. والبيتُ الأوَّلُ من

الخفيف والثاني من الرجز، ويُنْظَرُ: د. فايز تركي: الحذف التركيبي ص ١٢١ - ١٢٢.

(٤٣١) د. طاهر حمودة: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص ٢٧٣ - ٢٧٤.

(٤٣٢) د. منقور عبد الجليل: الخطاب والدلالة «قراءة في تأويل النَصِّ الْقُرْآنِيِّ» ص ١٩٤.

(٤٣٣) ابن جَنِّي: النَّمَامُ ص ٦٦-٦٧، ويُنْظَرُ به أيضاً ص ١٤٨ والرواية في السُّكْرِيِّ: شَرْحُ أَشْعَارِ

الْهُدَلِيِّينَ ٢ / ٦٨٧ يُفَلِّقُ مكان (تُفَلِّقُ) وبعد مكان (قبيل)، ورجز رؤبة في ديوانه ص ١٠٧.

(٤٣٤) يُنْظَرُ: شَرَحَ أَشْعَارِ الْهُذَلِيِّينَ ٦٨٢/٢ - ٦٨٣، والبيتان التَّالِيَانِ به ٦٨٧/٢، وَمِمَّا فَسَّرَهُ بِهِمَا أَنَّ تَصُوبُ: تَقَعُ بِهِ وَتَقْصِدُ لَهُ، وَصِمْمُ: غَلِيظٌ، أَبُو عَمْرٍو: صِمْمٌ: لَيْثٌ مِنَ الرَّجَالِ، إِذَا كَانَ لَهُ كَلَامٌ وَعَارِضَةٌ، وَهِيَ الْمَلِيئَةُ، وَالْمَلَاوِثُ، وَالْجَدِيرَةُ: زَرْبُ الْعَنَمِ، حَصَّ: حَلَقَ، وَالْقَدَالُ: بَيْنَ الْأَذْنَيْنِ، يَرِيدُ أَنَّهُ يَدْخُلُ مِنْ بَابِهَا وَهُوَ صَغِيرٌ، فَتَخْلُقُ رَأْسَهُ. أَبُو عَمْرٍو: وَهِيَ الْحِظَانُ مِنْ حِجَارَةٍ، يَرِيدُ أَنَّهُ نَقَلَ الْحِجَارَةَ عَلَى رَأْسِهِ حَتَّى قَرَعَ.

(٤٣٥) شَرَحَ أَشْعَارِ الْهُذَلِيِّينَ ٦٨٧/٢.

(٤٣٦) ابن مالك: شَرَحَ التَّسْهِيلَ ٥٠/٤، وَيُنْظَرُ: الْمَبْرَدُ: الْمُقْتَضَبُ ٦/٢، ٨٢ - ٨٣، ١٣٤، ابن جني: التَّنْبِيهِ عَلَى شَرْحِ مَشْكَلِ أَبْيَاتِ الْحَمَاسَةِ ص ١٩٦، وَالرَّضِيُّ: شَرَحَ الْكَافِيَةَ ٨٠/٤، وَالسِّيَوطِيُّ: هَمْعُ الْهُوَاعِ ٣٢١/٢ - ٣٢٣.

(٤٣٧) ابن جني: التَّمَامُ ص ١٣٧ - ١٣٨، وَالْخَزَامَةُ مَا يَوْضَعُ فِي أَحَدِ مَنْخَرِي الْبَعِيرِ، وَيُقَالُ: جَعَلَ فِي أَنْفِ فُلَانٍ الْخَزَامَةَ: أَدْلَهُ وَسَخَّرَهُ (لسان العرب: خزم)، وَفِي الصَّاحِحِ لِلْجَوْهَرِيِّ (خزم): وَالْخَزُومَةُ: الْبَقْرَةُ بَلِغَةُ هُدَيْلٍ.

(٤٣٨) شَرَحَ أَشْعَارِ الْهُذَلِيِّينَ ١٤٠٦/٣، وَبِهِ: وَمُرْزَفٌ: مُقَرَّبٌ، لَهُ زُلْفَةٌ، أَي لَهُ فَضْلٌ.

(٤٣٩) ابن جني: التَّمَامُ ص ٢٤٠، وَالْآيَاتَانِ مِنْ سُورَةِ الصَّافَاتِ ١٠٣، ١٠٤.

(٤٤٠) يُنْظَرُ: شَرَحَ أَشْعَارِ الْهُذَلِيِّينَ ١٠٢١/٣، وَأَشَارَ فِي ١٠٢٢/٣ إِلَى أَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْوَلَايَا: الْبِرَانِعَ، وَقَرَدَاتٌ: مُجْتَمَعَاتٌ، وَالنَّيُّ: الشَّحْمُ.

(٤٤١) يُنْظَرُ: شَرَحَ أَشْعَارِ الْهُذَلِيِّينَ ٣ / ١٠٢٠ - ١٠٢١ حَيْثُ الْأَبْيَاتُ السَّابِقَةُ عَلَى مَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ، وَيُنْظَرُ أَيْضًا: لِسَانِ الْعَرَبِ (حَمَلَجٌ، عَيْرٌ، دَفَقٌ)، وَدِيْوَانُ ذِي الرُّمَّةِ ٥٢/١، حَيْثُ قَوْلُهُ:

٣٦ - يَخْدُو نَحَائِصَ أَشْبَاهَا مَحْمَلَجَةً      وَزُقَ السَّرَابِيلِ فِي أَلْوَانِهَا خَطْبُ

وتعليق أبي نصر الباهلي عليه بقوله: مُحْمَلَجَةٌ: شَدِيدَةُ الْفَتْلِ وَالْإِدْرَاجِ.

(٤٤٢) العلوي: الطَّرَازُ الْمَتَضَمِّنُ لِأَسْرَارِ، ٦٨/٢، وَحَوْلَ (لَمَّا) وَكُونِهَا حَرْفًا عِنْدَ سَبِيئِيهِ، وَظَرْفًا بِمَعْنَى (حِينَ) عِنْدَ ابْنِ السَّرَّاجِ وَالْفَارِسِيِّ وَابْنِ جَنِّيٍّ، وَظَرْفًا بِمَعْنَى (إِذْ) عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ: يَنْظُرُ: سَبِيئِيهِ: الْكِتَابُ ٩٨/١، وَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ: الْإِبْيَاحُ الْعَضْدِيُّ ٢٥٠، وَالْمَسَائِلُ الْمَشْكَلَةُ الْمَعْرُوفَةُ بِالْبَغْدَادِيَّاتِ، دَرَاةٌ وَتَحْقِيقُ صِلَاحِ الدِّينِ السَّنْكَوِيِّ، مَطْبَعَةُ الْعَائِي، بَغْدَادُ، الْعِرَاقُ، د.ت، ص ٣١٥ - ٣١٦، وَابْنُ السَّرَّاجِ: الْأَصُولُ فِي النِّحْوِ ١٥٧/٢، ١٧٩/٣، وَأَبُو حَيَّانٍ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٤ / ١٨٩٦ - ١٨٩٧، وَابْنُ هِشَامٍ: مَغْنِي اللَّيْبِ ٣٦٧ - ٣٦٩، وَمَنْبِرَةُ الْخَرِيصِيِّ: اعْتِرَاضَاتُ الْبَغْدَادِيِّ عَلَى ابْنِ هِشَامٍ فِي شَرْحِ أَبْيَاتِ مَغْنِي اللَّيْبِ، رِسَالَةٌ مَاجِسْتِيرٍ،

- كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٣٠ - ١٤٣١هـ، ص ٢٢٩ - ٢٣٠، والدكتور عبد السلام حامد: **تفسير الشعر لدى ابن جني** ص ٢٠٤ - ٢٠٥.
- (٤٤٣) السيوطي: **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية، ١٤٢٦هـ، ١٦٢٤/٥.
- (٤٤٤) توجد علاقة بين الإحلال والتضمين والإنابة، وثمة صلة وفروق بين هذه المصطلحات أشرت إليها في رسالتي للدكتوراه: **القضايا التركيبية في شعر الأعشى الكبير وعلاقتها بالدلالة** ص ٢٠ - ٢٢ مُنتهياً إلى أن العلاقة بين الإحلال والإنابة والتضمين علاقة العام بالخاص، حيث إن الإحلال أعمُّ منهما، وحول التضمين في النحو، والنيابة والتضمين ينظر: الدكتور أحمد حسن حامد: **التضمين في العربية «بحث في البلاغة والنحو»**، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان، الأردن، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، ص ٥٧ - ٦٣، والدكتور محمد نديم فاضل: **التضمين النحوي في القرآن الكريم**، الطبعة الأولى، دار الزمان، المدينة المنورة، السعودية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ٨٩/١ - ١١٠.
- (٤٤٥) ابن جني: **التمام** ص ٣٠، ٢٠٤ - ٢٠٥، ويُنظر به أيضاً ص ١٩٧ حيث المصادِرُ قد تُحمَلُ على أفعالها، فيتضمنُ مصدرٌ فعلٌ مُتعدِّ بحزفٍ معنى مصدرٍ فعلٍ آخر، ويُنظر: د. عبد السلام حامد: **تفسير الشعر عند ابن جني** ص ٢١٨ - ٢١٩، وفيما يتصلُّ بقوله: (تقدّم ذكره) فلم أجد له ذكراً مُتقدِّماً بالتمام، ومعنى (حَمَّ) قُضِيَ وقُدِّرَ (لسان العرب: حمم)، وبيتُ السَّريعِ لامرئٍ القيس، في ديوانه، وسبق تخريجه، ويُنظر: سيبويه: **الكتاب** ٤/٢١٧، ٢٢٦ فقد جعل النياية من الاتساع، وابن جني: **التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة** ص ١٧٢ - ١٧٣، وأبو حيان: **البحر المحيط**: ١/٣٦٥، والدكتور عادل هادي العبيدي: **التوسُّع في كتاب سيبويه**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ٩٢ وما بعدها. والجدير بالملاحظة أنَّه في التمام ص ٣٠ قد تحدتَّ عرضاً صدد تعليله عن عدم وجود (إيطاء) عن كون حرف الجرِّ بعد الفعلِ المُتعدِّي كالجزء منه، وأنهما معاً كلمةً واحدةً، وهذا يعني أنَّ المجرور بعدهما بمنزلة المفعول به، وهو ما تفردَّ به ابن جني: يُنظر: د. عبد السلام حامد: **تفسير الشعر عند ابن جني** ص ٦٠ - ٦١.
- (٤٤٦) يُنظر: **السُّكْرِيُّ: شَرْحُ أشعارِ الهُدَليِّين** ٢/٩٤٨.
- (٤٤٧) سورة الأعراف: الآية ١٠٣.
- (٤٤٨) يُنظر: الألويسي: **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، قراءة وتصحيح محمد حسين العرب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٩٩٤م، ٢٧/٩.

والدكتور مصطفى الضبع: استراتيجية المكان، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ١٩٩٨م،

ص ٣٦٤، والدكتور فايز تركي: القضايا التركيبية وعلاقتها بالدلالة ص ١٨٧ - ١٨٨.

(٤٤٩) سورة الكهف، الآية ٢٨.

(٤٥٠) سورة النساء، الآية ٢.

(٤٥١) سورة البقرة، الآية ١٨٧.

(٤٥٢) سورة النساء، الآية ٢١.

(٤٥٣) ابن هشام: مغني اللبيب ص ٨٩٧-٨٩٨، ويُنظر: ابن جنّي: الخصائص ٢/٣٠٨ وما بعدها.

(٤٥٤) يُنظر: الخصائص ٢/٤٣٥.

(٤٥٥) السّابق ٢/٣٠٨، ٣١٠-٤٣٧، ويُنظر له أيضًا: التّنبيه على شَرْح مُشكل أبيات الحماسة ص

١٥٩، ويُنظر: د. هادي أحمد فرحان الشجيري: التّضمين النحوي وأثره في المعنى، مجلة كلية

الدّراسات الإسلامية والعربية، العدد الثلاثون، دبي، الإمارات، ديسمبر ٢٠٠٥م، ص ٣٠٨.

(٤٥٦) د. محمد الخضر حسين: دراسات في العربية وتاريخها، الطّبعة الثانية، مكتبة دار الفتح،

دمشق، ١٩٦٠م، ص ٢٠٧، وحول فوائد التّضمين ينظر: د. هادي أحمد فرحان الشجيري: التّضمين

النحوي وأثره في المعنى، ص ٣٢٣ - ٣٢٥.

(٤٥٧) ابن جنّي: التّمام ص ٢١٥-٢١٦، ويُنظر أيضًا ص ٢٢٩، وجزء الآية من البقرة ١٦٥، والرواية

بالسُّكْرِيّ: شَرْح أشعار الهدليّين ٢ / ٩٥٩، و(أقسم) مكان (فأقسم) و(منها) مكان (يومًا)،

والشّرب: الحويض يُحْفَرُ حَوْلَ النَّخْلَةِ (لسان العرب: شرب).

(٤٥٨) ابن جنّي: الخصائص ١/١٨٩.

(٤٥٩) ابن جنّي: التّمام ص ٢٤٦ والآية من سورة الانشقاق ١٩، والمُصَيِّح: المُشَقَّق (اللسان: شقق)،

والبيت الأوّل في نصّ ابن جنّي لم أستدل على قائله، وكذلك بيت الكتاب، وهو من الرّجز بالكتاب

٣/٨١، والرّضِيّ: شَرْح الكافية ٤/٣٢٢، والدكتور عبد السلام حامد: تفسير الشعر عند ابن

جنّي ص ٢٠٦.

(٤٦٠) يُنظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص ١٩٧.

(٤٦١) يُنظر: د. عبد العزيز الحربي: أهمية الوزن العروضي في الدرس النحوي والصرفي واللغوي،

مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، العدد الرابع، ذو الحجة، السعودية، ١٤٣٠هـ،

ص ١٨٩ - ٢٠٩.

- (٤٦٢) الأعشى: الديوان ٧٠/٦٣.
- (٤٦٣) السَّابِقُ ص ٦٢ حيث الشَّرْحُ.
- (٤٦٤) يُنْظَرُ: د. فايز تركي: القضايا التركيبية في شعر الأعشى، ص ٢٣٦.
- (٤٦٥) ابن جني: التَّمَامُ ص ٢٢٥-٢٢٦ والآية من سورة الزخرف ٣٩، وقد راجعتُ كُتُبَ أبي عليِّ الفارسيِّ فلم أجد حديثاً عن هذه الآية إلا في كتاب المسائل الشَّيرازيَّاتِ ص ٤٦ لا يتَّصل بما تحدَّث عنه ابن جنيِّ هنا.
- (٤٦٦) يُنْظَرُ: السُّكْرِيُّ: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُذَلِيِّينَ ٩٧٦/٢.
- (٤٦٧) التَّمَامُ ص ٢٤٠، والآيتان من سورة الصافات ١٠٣، ١٠٤.
- (٤٦٨) يُنْظَرُ: السُّكْرِيُّ: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهُذَلِيِّينَ ١٠٢١/٣ وهامش ٤ من الصفحة نفسها.
- (٤٦٩) ابن جني: التَّمَامُ ص ١٢٠، ١٤٩، ١٧٤، ١٩٠، ٢٢٨، ٢٤٦.
- (٤٧٠) السَّابِقُ: ص ١٤٩، وجزء الآية من سورة النور، الآية ٤٣، ويُنْظَرُ: ابن جني: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة ص ١٢٦، ٤٠٢.
- (٤٧١) سيبويه: الكتاب ٣١٦/٢، ويُنْظَرُ: ابن جني: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة ص ٤٩ فقد كَرَّرَ ابن جنيِّ كلامه في التَّمَامِ، وابن يعيش: شَرْحُ الْمَفْصَلِ ١٣٧/٨.
- (٤٧٢) المبرد: الْمُفْتَضَّبُ ١٣٦/٤، ويُنْظَرُ به أيضاً ٤/٤٢، ٥٢، ١٣٧، فقد أقرَّ في الموضوعين الأخيرين بزيادتها، ويُنْظَرُ: ابن يعيش: شَرْحُ الْمَفْصَلِ ١٣٧/٨ - ١٣٨، وابن هشام: مغني اللبيب ٤٢٥-٤٢٦، وابن مالك: شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٣ / ١٣٨، وابن عقيل: شَرْحُ ابْنِ عَقِيلِ ١٦/٣ - ١٧، والدكتور محمد حماسة: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، نشر جامعة الكويت، ١٩٨٣م، ص ٣٤٧-٣٤٨، والدكتور فايز تركي: القضايا التركيبية في شعر الأعشى الكبير ص ٢٤٨ - ٢٥١.
- (٤٧٣) أخرجه البخاري، في الجامع الصحيح، عناية محمد زهير بن ناصر الناصر، الطبعة الأولى، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ، ج ١ ص ٤٨.
- (٤٧٤) ابن مالك: شواهد التَّوْضِيحِ وَالتَّصْحِيحِ لِمَشْكَلاتِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ ص ١٢٦.
- (٤٧٥) ينظر: ابن جني: المحتسب ١/١٦٤، وشَرْحُ التَّسْهِيلِ ٣/١٣٩.
- (٤٧٦) يُنْظَرُ فِي هَذَا الْمَبْدَأِ: شَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ لِمَشْكَلاتِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ ص ٥٢، ١٢٦، ١٣٠.
- (٤٧٧) ابن جني: المحتسب: ١/٢٣٦.



(٤٧٨) ابن جني: **التمام** ص ١٢٠ وجزء الآية من سورة الحديد ٢٩، ورواية السكري: **أُمِّيَّة** مكان (**أُمِّيَّة**)، و**شَطْر** الكامل لساعدة بن حوَّبة **الهُدَلِيّ**، في **شَرْحِ أَشْعَارِ الْهُدَلِيِّينَ لِلسُّكَّرِيِّ** ١١٠٣/٣، وتمامه: **غَابُ تَشَيَّمَهُ ضِرَامٌ مُتَّقَبٌ**، والرَّجَزُ **لأبي النَّجْمِ الْعَجَلِيّ**، في **ديوانه**، **جُمعَ وَشَرُحَ وَتَحْقِيقُ د. محمد أديب عبد الواحد**، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، ص ١٧٩، وهامش ١٥ حيث قول المحقق يريد أنه لا يلوم الفتيات الجميلات إذا سخرن، أو فرغن منه، وهو يتغرل بهن على شبيهه وشيخوخته، والشَّمَطُ في الشعر: اختلافه بلونين من سوادٍ وبياض، والقَفَنْدَرَا: القبيح المنظر (**يُنْظَرُ: لسان العرب: شمط، قفندر**).

(٤٧٩) يُنْظَرُ: **السُّكَّرِيُّ**: **شَرْحِ أَشْعَارِ الْهُدَلِيِّينَ** ٨٠٦/٢.

(٤٨٠) يُنْظَرُ: **الزجاجي: حروف المعاني**، تحقيق د. علي توفيق الحمد، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦ - ١٩٨٦، ص ٨، ٣١، والمرادي: **الجنى الداني** ص ٣٠٦، وابن هشام: **مغني اللبيب** ص ٣٢٧، والكرماني: **الكواكب الدراري شَرْحِ صَاحِبِ الْبَخَارِي**، الطبعة الثانية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ٢٠٨/١١ (كتاب الشهادات).

(٤٨١) يُنْظَرُ في ذلك: **المبرِّد: الْمُفْتَضَّبُ** ٤٧/١، وابن يعيش: **شَرْحِ الْمَفْصَلِ** ١٣٦/٨، والدكتور سمير أحمد عبد الجواد: **الإهمال: دراسة تفصيلية نحوية**، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، القاهرة ١٤١١هـ - ١٩٩١م، ص ١٥٣، ١٦٣.

(٤٨٢) د. علي أبو المكارم: **أصول التفكير النحوي** ص ٢٦٦.

(٤٨٣) يُنْظَرُ في ذلك ابن جني: **الخصائص** ٣٩١/٢، وابن جني: **التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة** ص ٢٧٥، والدكتور فاضل السامرائي: **ابن جني النحوي** ص ١٩٤.

(٤٨٤) ابن جني: **التمام** ص ١٧٣ - ١٧٥ وجزء الآية الأولى من سورة هود ٨، والجزء الثاني من سورة الفرقان ٢٢، وفي **السُّكَّرِيُّ**: **شَرْحِ أَشْعَارِ الْهُدَلِيِّينَ** ٩٢٠/٢ يروى (**كِفَافُهُ**) مكان (**كِفَافَتُهُ**)، و(**وَوَالِي رِهَامَهُ**) مكان (**فَالْأَسْنَادُ دُونَهُ**)، والرَّهَامُ كما في لسان العرب: **المطر الضعيف، والأسنادُ: شجرٌ، وبه (بشَرْحِ السُّكَّرِيِّ) فسَّرَ البِصَاقَ بالجرار، والبِضْقَةُ: الحَرَّةُ. و(كِفَافُهُ): سَحَابُهُ، و(تُهَيِّبُ): تدعو، كما يُهَيِّبُ الرَّجُلُ بَابِلَهُ، والدُّرَى: الأعلى، و(مُقَارِبُ): قد أقربت: إذا دنا نتائجها، شبه السَّحَابَ بالإبل، وذو عَيْرٍ: جبلٌ، وتَجَلَّلَ الشَّيْءُ: أَخَذَ جُلَّهُ وَجُلَالَهُ، ومَخْمَصُ: اسم طريق، ويُنْظَرُ: ابن منظور: لسان العرب، كلُّ في مادته، وقول الجحاف بن حكيم **السلمي بالكتاب** ١٧٦/٣ ليزفر بن الحارث، وقد علق عليه مُحَقِّقُ الْكِتَابِ بَأَنَّهُ لِلجحافِ بن حكيم **السلمي**. هذا، وأشيرُ هنا إلى أَنَّنِي أُؤَيِّدُ**

رواية (وَوَالِي رِهَامَهُ) = فَعُولُن مَفَاعِلُنْ؛ لَأَنَّ رَوَايَةَ (فَالَأَسْنَادُ دُونَهُ) = مُسْتَفْعِلُ مَفَاعِلُنْ، وهو ما لا يستقيم الوزن معه، كما أَنَّ قَوْلَهُ: (وَوَالِي رِهَامَهُ) مُنَاسِبٌ لِمَعْنَى، وهو ما لم يُشِيرِ إِلَيْهِ ابْنُ جِنِّي أَوْ أَنَّ هَذَا خَطَأً فِي النَّقْلِ عَنْهُ، لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ مُحَقِّقُوا التَّمَامِ.

(٤٨٥) د. علي أبو المكارم: **أصول التفكير النحوي** ص ٢٨٨ حيث يرى أَنَّ وسائل تأويل النصوص المخالفة قواعد الإعراب تكمن في التقديم والتأخير، والفصل والاعتراض، وغلبة الفروع على الأصول. (٤٨٦) **الخصائص** ٢/٣٨٤-٣٨٥، ويُنظر ابن الأنباري: **الإنصاف في مسائل الخلاف**، المسألة الثامنة عشرة ١/١٦٠.

(٤٨٧) ينظر: العكبري: **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، ص ٣١٥.  
(٤٨٨) ينظر: ابن جِنِّي: **التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة** ص ١٠٩ حيث تعليقه على قول أبي حنبل الطائي: (من البسيط):

قَدْ كَانَ سَنِيرٌ فَحُلُوا عَنْ حُمُولِكُمْ      إِنِّي لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْ جَارِهِ جَارٌ  
فقال: «علّق من بما في جارٍ من معنى الفعل، ألا ترى أَنَّ الجارَ في معنى المُجِيرِ. وقال لي أبو علي مرة: الظرف يتعلّق بالوهم مثلاً، وأنشدنا: \* فَرُبَّ امْرِئٍ طَاطِطٍ عَنِ الْحَقِّ \* لَمَّا كَانَ الطَّاطُ الطَوِيلَ اعْتَقَدَ فِيهِ بَعْدَ بَعْضِ أَعْضَائِهِ عَنْ بَعْضٍ، فَكَانَتْهُ قَالَ: «فَرُبَّ امْرِئٍ بَعِيدٍ عَنِ الْحَقِّ».

(٤٨٩) أحمد أمين: **ظهر الإسلام**، الطبعة الأولى، شركة نوابغ الفكر، القاهرة، ٢٠٠٩م، ١٠٧/٢-١٠٨، وهو ما يتناقض مع قوله قبل ذلك بعدة سطور، حيثُ قوله في ١٠٧/٢: «ومن لفتات ابن جِنِّي الجليلة فهمة أَنَّ النحو القديم مُؤَسَّسٌ على العامل... فهدم ابن جِنِّي هذه القضية»، ويُنظر الدكتور فاضل السامرائي: **ابن جِنِّي النحوي** ص ١٩٣.

(٤٩٠) **ابن جِنِّي النحوي** ص ١٩٣ - ١٩٤.

(٤٩١) الدكتور عادل العبيدي: **التوسع في كتاب سيبويه** ص ١٠٤.

(٤٩٢) كان ذلك قبل البيت الذي معنا بخمسة أبياتٍ، حيثُ قوله:

فَالْحَفْنُ مَحْبُوكًا كَأَنَّ نَشَاصَهُ      مَنَاكِبُ مِنْ عَزْوَانَ بِبِضِّ الْأَهَاضِبِ  
يُنْظَرُ: السُّكْرِيُّ: شَرَحَ أَشْعَارَ الْهُدَلِيِّينَ ٢/٩١٩، وبه أشار إلى أَنَّ نَشَاصَهُ: سَحَابُهُ، أَلْحَقَتْهُ الرِّيحُ، وَمَنَاكِبُ: جَوَانِبُ، وَالْأَهَاضِبُ: السَّحَابُ فِيهِ الْمَاءُ وَالْمَطَرُ، وَعَزْوَانُ: جَبَلٌ.

(٤٩٣) ابن جِنِّي: **التمام** ص ١٠١، والرّواية في السُّكْرِيِّ: شَرَحَ أَشْعَارَ الْهُدَلِيِّينَ ٣/١٠٤ به مكان (بنا) يزهق مكان (تزهق) التي في محل القافية، ونَهَارُ: هو نَهَارُ بِنِ تَوْسِيعَةَ بِنِ أَبِي عَتْبَانَ، وَيُقَالُ نَهَارُ بِنِ

- توسعة بن تميم ابن عرفجة بن بكر بن وائل التيمي، شاعرُ فارسٍ من أهل خراسان، كان هجاءً، هجا قتيبة بن مسلم، فطلبه، فهرب، واستجار بأيام قتيبة، فترصت له ابنها، فرضى عنه، وأكرمه، له أبيات في رثاء المهلب بن أبي صفرة (المتوفى سنة ٨٣)، قال الأمدى: له ديوانٌ مفرد، وهو كثيرُ الجيد، وكان أبو توسعة من شعراء بكر بن وائل أيضًا. يُنظر: ابن عساکر: تاريخ مدينة دمشق، دراسة وتحقيق مُحَبِّ الدين العمروي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ، ٦٢/٣١٤ - ٣٢٢، ويُنظر: د. يحيى مراد، معجم تراجم الشعراء الكبير، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، ١/٧٠٥.
- (٤٩٤) يُنظر: شرح أشعار الهدليين ٧٥٧/٢.
- (٤٩٥) ابن جنِّي: النمام ص ٢٣٠.
- (٤٩٦) يُنظر: شرح أشعار الهدليين ١٠٠٢/٣ - ١٠٠٣.
- (٤٩٧) النمام ص ١٣٥، والآية من سورة غافر ١٠، والزواية بالسُّكْرِيّ: شرح أشعار الهدليين ٨٣٨/٢ (إمًا) مكان (أمًا)، ويُنظر: البطلِّيوسي: شرح أبيات الجمل، ص ١١٣ - ١١٤، ويُنظر: الزجاجي: الجمل في النحو ص ١٢٢، والدكتور فايز تركي: تنبيهات البطلِّيوسي على غير الجائز صرفيًّا ونحويًّا، ص ١٧٩ - ١٨٢، والمقصود بالنقرة: نقرة الديك، لأنه إذا نقر أصاب، والنقير: النُّكَّة في النواة. يُنظر: لسان العرب (نقر)، ويُنظر: ابن جنِّي: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة ص ١٢٨.
- (٤٩٨) يُنظر: شرح أشعار الهدليين ٨٣٨/٢.
- (٤٩٩) يُنظر: د. علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص ٢٩٢.
- (٥٠٠) الدكتور محمود ياقوت: قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين، دار المعارف، مصر، ١٩٨٥م، ص ٣١٢، ويُنظر: ابن جنِّي: الخاطريات ص ١٠٣.
- (٥٠١) يُنظر: د. محمود ياقوت: التراكيب غير الصحيحة نحويًّا في الكتاب لسببويه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥م، ص ١٢٦.
- (٥٠٢) يُنظر: الرَّمْخسري: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٣٥٤هـ، ٣/٣٣٣ - ٣٣٤، وأبو حيَّان: ارتشاف الضرب ١٧٦١/٤.
- (٥٠٣) هكذا وردت بالنمام، وهو تصحيفٌ، والصوابُ حَرْفٌ.
- (٥٠٤) ابن جنِّي: النمام ص ٢١٠ - ٢١١، ويُنظر له أيضًا: الخصائص ٣٩٥/٢ وما بعدها، والآية من سورة الحجر ٢ وبيت الكامل للمرَّار الفَّقْسي، واستشهد به على أنَّ (أمَّ الوليد) منصوب بعلاقة التي هي اسم مصدر عملَ الفعل، والتقدير: أتعلق أمَّ الوليد، وزيادة (ما) وجعلها كافة لـ (بعد) عن

- الإضافة إلى المفرد، وهيأتها للإضافة إلى الجملة، يُنظر: سيبويه: **الكتاب** ١٣٨/٢، ١٣٩، والمبرد: **المُقْتَضَب** ٥٣/٢، وأبو علي الفارسي: **المسائل الشَّيرَازِيَّات**، ص ٤٩٥ - ٤٩٦، والمبرد: **الكامل** ٤٤٢، وابن السكيت: **إصلاح المنطق**، شَرَحُ أحمد شاكر وعبد السلام هارون، الطَّبَعَةُ الرَّابِعَةُ، دار المعارف، القاهرة، د. ت، ص ٤٥، وابن السَّرَّاج: **الأصول** ٢٣٤/١، ٢٥٨/٢، وأبو علي الفارسي: **المسائل المشكَّلة المعروفة بالبغداديات** ص ٢٩٢، وابن الشَّجَرِي: **أمالي ابن الشَّجَرِي** ٥٥٩/٢ - ٥٦٢، والرَّضِي: **شَرَحُ الشَّافِيَّة**، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ومحمد الزفراف، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ٢٧٣/١، و**شَرَحُ المِفْصَل** ١٣١/٨، ١٣٤، وابن عصفور: **المقرب**، ١٢٩/١، والبغدادى: **خزانة الأدب** ٢٣٠/١٠، ٢٥١، ٢٣٢، والدكتور فايز تركي: **الخليل بن أحمد من خلال آرائه الصرفية والنحوية** ص ٣٤٠ - ٣٤٣، وابن منظور: **لسان العرب** (علق - ثغم - فنن)، وهامش ٥ من ٥٦٢/٢ حيث تنبيه الدكتور الطناحي على أن تمام الوزن يقتضي التصغير (الوُلَيْد) وتصحيح التكبير بالوقص (حَدَفَ المُتَحَرِّكُ التَّائِي)، وأفنان الرأس: حُصِّلَ الشَّعر، والثغام: نَبَتْ له نورٌ أبيض، والمُخْلَس: ما اختلط فيه السَّوَادُ بالبياض، وبيت الطَّويل (لو كنت في خلقه...) لم أهدت إلى قائله، ويُنظر: ابن جَنِّي: **الخصائص** ٣٩٥/٢، ١٠٧/٣، وابن عصفور: **ضرائر الشعر**، ص ٢٠١، ورواية الشطر الأوَّل في كتب ابن عصفور مُخْتَلَفَةٌ عنها في غيره، والدكتور علي محمد فاخر: **شَرَحُ المُقَرَّب لابن عصفور** الطَّبَعَةُ الأُولَى، القاهرة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ١٩٧/١ م.
- (٥٠٥) يُنظر: **السُّكَّرِيُّ: شَرَحُ أشعارِ الهَذَلِيِّينَ** ٩٥٠/٢ - ٩٥٣.
- (٥٠٦) يُنظر: ابن يعيش: **شَرَحُ المِفْصَل** ١٣١/٨ - ١٣٢، والدكتور علي أبو المكارم: **أصول التفكير النحوي** ص ٢٧٨.
- (٥٠٧) يُنظر: ابن جَنِّي: **الخصائص** ٣٩٥ / ٢، ١٠٧/٣، والدكتور علي محمد فاخر: **شَرَحُ المُقَرَّب** ١/ ١٩٧، والدكتور علي أبو المكارم: **أصول التفكير النحوي** ص ٢٩٣.
- (٥٠٨) يُنظر: أبو علي الفارسي: **المسائل الشَّيرَازِيَّات** ٤٩٥ وما بعدها، وله أيضاً: **المسائل الحلبيات**، ص ٢٠٢، وابن جَنِّي: **التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة** ص ١١٦.
- (٥٠٩) د. محمد حماسة: **الإبداع الموازي (التحليل النصي للشعر)**، دار غريب - القاهرة - ٢٠٠١م، ص ١٠.
- (٥١٠) ابن طباطبا: **عيار الشعر**، ص ٢٠٩.
- (٥١١) د. عبد السلام حامد: **تفسير الشعر عند ابن جَنِّي** ص ٢٤٤.

- (٥١٢) يُنْظَر: الدكتور محمد حماسة: **النحو والدلالة**، ص ١٥٧.
- (٥١٣) **السَّابِق** ص ١٥٧ - ١٥٨، وَيُنْظَر: ابن جَنِّي: **الخصائص** ٤١١/٢ وما بعدها، والدكتور محمد حماسة: **لغة الشعر «دراسة في الضرورة»** ص ٧٩، والدكتور مصطفى السعدني: **تأويل الشعر «قراءة أدبية في فكرنا النحوي»**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٢م، ص ٦٩ - ٧٩، والدكتور فاضل السامرائي: **الجملة العربية والمعنى** ص ١٥٦، والدكتور عبد السلام حامد: **تفسير الشعر عند ابن جني** ص ٢٠٧ - ٢١٥.
- (٥١٤) **الخصائص**: ٤١١/٢، والشَّجْح: النَّوْع، وَيُنْظَر له أيضًا: **المحتسب** ١/١٤٥، وسيبويه: **الكتاب** ٢/٣٤٤، ٣/٥٦٦، والمبْرَد: **المُقْتَضَب** ٣/٢٨١، وابن سفيان **النحوي: التَّفْسِيح في اللغة**، ص ١٢٩ - ١٣٠.
- (٥١٥) **الخصائص**: ٢/٤٢٠.
- (٥١٦) **السَّابِق**: ٢/٤٢٣، وجزء الآية الأولى من سورة البقرة، الآية ٢٥٨، والجزء الآخر من السورة نفسها، الآية ٢٥٩.
- (٥١٧) يُنْظَر ابن جَنِّي: **النَّمَام** ص ٢٣ - ٦٧ - ٨٥، ١٢٨.
- (٥١٨) **النَّمَام** ص ٢٣، وجزء الآية الأولى من الأنبياء ٨٢، والجزء الثاني من طه ١٢، والبيت المذكور في النص للفرزدق في **الكتاب** ٢/٤١٦، وهو في ديوانه ٢/٥٧٦، وَيُنْظَر: ابن جَنِّي: **الغنيبه على شرح مشكل أبيات الحماسة** ص ٧١.
- (٥١٩) يُنْظَر: **السُّكْرِيُّ: شَرْح اشعار الهدليين** ٢/٦٠٥، وبه فسَّر يشيُمها بأن يُدْخِلها الكِنانة.
- (٥٢٠) يُنْظَر: **السَّابِق** ٢/٦٠٦.
- (٥٢١) يُنْظَر: سيبويه: **الكتاب** ٢/٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧، وهامش ٢ ص ٤١٦، والشنتمري: **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**، حَقَّقَه وعلَّق عليه الدكتور زهير عبد المُحسن سلطان، الطَّبَعَة الثَّانِيَة، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، ص ٣٨٦، فقد قال: الشَّاهِدُ فِيهِ تَثْنِيَة (يَصْطَحْبَانِ) حَمَلًا عَلَى مَعْنَى (مَنْ)؛ لِأَنَّهَا كِنَايَةٌ عَنِ اثْنَيْنِ، وَأَخْبَرَ عَنْهُ وَعَنِ الذَّنْبِ، فَجَعَلَهُ وَنَفْسَهُ بِمَنْزِلَتِهِمَا فِي الْأَصْطِحَابِ. وَصَفَ أَنَّهُ أَوْقَدَ نَارًا، وَطَرَقَهُ الذَّنْبُ، فَدَعَاهُ إِلَى الْعِشَاءِ وَالصَّحْبَةِ... وَفَرَّقَ بَيْنَ (مَنْ) وَصَلَتْهَا بِقَوْلِهِ: (يَا ذَنْبُ) وَسَاغَ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّدَاءَ مَوْجُودًا فِي الْخِطَابِ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ، فَإِنَّ قَدَّرْتَ (مَنْ) نَكْرَةً وَ(يَصْطَحْبَانِ) فِي مَوْضِعِ الْوَصْفِ كَانَ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا أَسْهَلَ وَأَقْيَسَ، وَيُنْظَر: ابن جَنِّي: **الخطريات** ص ١٠٤.
- (٥٢٢) **المبرد: الْمُقْتَضَب**: ٣/٢٨١.

- (٥٢٣) يُنْظَرُ التَّمَامُ ص ٩٨، ١١٦، ١٨٩.
- (٥٢٤) ابن جَنِّي: الخصائص ٢/٤١٥، ويُنْظَرُ: التَّمَامُ ص ٩٨ - ٩٩، والقيسي: إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق د. محمد بن حمود الدعجاني، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، ٢/٦٧٣ - ٦٧٥.
- (٥٢٥) د. علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص ٣١١.
- (٥٢٦) التَّمَامُ ص ٩٨ - ٩٩، وجزء الآية من سورة يوسف ١٠.
- (٥٢٧) يُنْظَرُ: السُّكْرِيُّ: شَرْحُ اشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ ٢/٧٥٦.
- (٥٢٨) يُنْظَرُ ابن جَنِّي: التَّمَامُ ص ١١٦ وجزء الآية من الأعراف ٥٦، والجَلَّةُ: وعاء يُتَّخَذُ مِنَ الْخَوْصِ، يَوْضَعُ فِيهِ التَّمَرُ يَكْنَزُ فِيهَا، عَرَبِيَّةٌ مَعْرُوفَةٌ، وَخَصِيفٌ: كُلُّ مَا طُورِقَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ، وَنَاقَةٌ سَدِيسٌ: أَتَتْ عَلَيْهَا السَّنَةُ الثَّامِنَةُ، وَرِيحٌ خَرِيقٌ: شَدِيدَةٌ: يُنْظَرُ لِسَانُ الْعَرَبِ (جلل - خصف - سدس).
- (٥٢٩) د. محمد خليل الخاليلة: بنائية اللغة الشعرية عند الهذليين، ص ٢٣.
- (٥٣٠) ابن جَنِّي: التَّمَامُ ص ٢٣٥ - ٢٣٦، ويُنْظَرُ الْمَوْضِعُ الْآخَرُ ص ١٦٥، والدكتور عبد السلام حامد: تفسير الشعر عند ابن جَنِّي ص ٢٠٩، وجزء الآية الأول من سورة النور ٤، والجزء الثاني من السورة نفسها ٢، وبيت البسيط للأسود بن يعفر، في ديوانه ص ٥٢، ويُنْظَرُ: الْخَصَائِصُ ٢/٤٢٢ هامش ٥، وقد جاء في اللسان (صرف) ابن خالويه: صريفُ نابِ النَّاقَةِ يَدُلُّ عَلَى كَلَالِهَا وَنَابِ الْبَعِيرِ عَلَى قَطْمِهِ وَغَلْمَتِهِ، «الْقَطْمُ بِالْتَّحْرِيكِ: شَهْوَةُ اللَّحْمِ وَالضَّرَابُ وَالنَّكَاحُ. وَالْجَفْنَةُ: قِصْعَةُ الثَّرِيدِ، وَالنَّضِيحُ: الْحَوْضُ الْعَظِيمُ الْقَرِيبُ مِنَ الْبَيْتِ، وَمُنَّاقَةٌ: مَمْلُوءَةٌ.
- (٥٣١) يُنْظَرُ: السُّكْرِيُّ: شَرْحُ اشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ ٣/١٠١٣ - ١٠١٨.
- (٥٣٢) يُنْظَرُ: الْمَسَابِقُ ٣/١٠١٣، وابن منظور: لسان العرب (صرف، قطم).
- (٥٣٣) د. محمد عبد المطلب: البلاغة والأسلوبية، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة، مصر، ١٩٩٤م، ص ٢٥٦.



## المَصَادِرُ وَالْمَرَاجِعُ

### أَوَّلًا - المصادر والمراجع العربية:

- القرآن الكريم، برواية حَفْص عن عاصم.
- د. إبراهيم بشار: الاتِّساق في الخطاب الشَّعري من شمولية النَّصِّية إلى خصوصية التجربة الشعرية، مجلة المخبر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ع ٦، ٢٠١٠م.
- إبراهيم سطعان، الاستدلال بالقراءات القرآنية في كتاب الخصائص، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة آل البيت، الأردن، ٢٠١٢م.
- د. إبراهيم سليمان البعيمي: دِرَاسَةُ بَابِ التَّنَازُعِ النَّحْوِيِّ مِنْ جِلالِ كُتُبِ إِغْرَابِ الْقُرْآنِ، مجلَّة الجامعة الإسلاميَّة - العدد ١٣١، المدينة المنورة، السعودية، ١٤٢٦هـ.
- د. أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب، من الجملة إلى النَّصِّ، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، ٢٠٠١م.
- د. أحمد الهادي رشراش: اللسانيات الحديثة من الجملة إلى النَّصِّ، حولية مجمع اللغة العربية، العدد السَّابع، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٩م.
- أحمد أمين: ظهر الإسلام، الطَّبَّعة الأولى، شركة نوابغ الفكر، القاهرة، مصر، ٢٠٠٩م.
- د. أحمد حسن حامد: التضمين في العربية «بحث في البلاغة والنحو»، الطَّبَّعة الأولى، دار الشروق، عمَّان، الأردن، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون: المفضليات، الطَّبَّعة السَّادسة، دار المعارف، القاهرة، د.ت.



- د. أحمد محمد كشك: **التدوير في الشعر العربي «دراسة في النحو والمعنى والإيقاع»**، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، ١٩٨٩م.
- أحمد مداس، **النص والخطاب: ثنائية إبدال أم ثنائية تضاد؟**، مجلة علوم إنسانية (مجلة إلكترونية) السنة الرابعة: العدد ٣٢: ك ٢ (يناير) ٢٠٠٧م.
- **الأشْمُونِيّ «علي بن محمد بن عيسى ت ٩١٠هـ»**: **شَرْحُ الْأَشْمُونِيّ**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٨٨م.
- **الألوسي «أبو الفضل شهاب الدين ت ١٢٧٠هـ»**: **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، قراءة وتصحيح محمد حسين العرب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٩٩٤م.
- **الأمديّ «أبو القاسم الحسن بن بشر»**: **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكُنَاهِم**، صحّحه وعلّق عليه د. ف. كرنكو، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- **آن روبول، جاك موشلار: التداولية اليوم علم جديد في التّواصل**، ترجمة د. سيف الدين دغفوس وآخرين، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣م.
- **ابن الأنباري «كمال الدين أبو البركات الأنباري ت ٥٧٧هـ»**: **أسرار العربية**، تحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، سوريا، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- **الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو**، قدم لهما وعُني بتحقيقهما سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

- ----- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطَّبْعَةُ الرَّابِعَةُ، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، ١٩٦١م.
- ----- **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق د. طه عبد الحميد، ومراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- -----: **نُزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، الطَّبْعَةُ الثَّالِثَةُ، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- د. أنس بن محمود فَجَّال: **الإحالة وأثرها في تماسك النَّصِّ في القصص القرآني**، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، نادي الأحساء الأدبي، الأحساء، السعودية، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- **الباخرزي «علي بن الحسن بن علي بن أبي الطَّيِّب ت ٤٦٧هـ»**، دُمِيَّة الْقَصْرِ **وَعُضْرَةُ أَهْلِ الْعَصْرِ**، تحقيق ودراسة د. محمد ألتونجي، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- **الباقولي «أبو الحسن الأصبهاني ت ٥٤٣هـ»**، **الاستدراك على أبي علي في الحُجَّة**، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مكتبة البابطين، الكويت، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- د. بتول قاسم ناصر: **دلالة الإعراب لدى النُّحاة القدماء**، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ١٩٩٩م.
- **البخاري «أبو عبد الله محمد بن إسماعيل ت ٢٥٦هـ»**، **الجامع الصحيح**، عناية محمد زهير بن ناصر الناصر، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ.

- بدر الدين الدماميني: الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية «مكتبة بين بدر الدين الدماميني وسراج الدين البلقيني»، تحقيق د. رياض الخوام، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- بدر بن ناصر البدر: اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط جمعاً ودراسة، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- البطلْيُوسِي «أبو محمد عبد الله بن السيد البطلْيُوسِي ت ٥٢١هـ»: شَرْحُ أبيات الجمل، دراسة وتحقيق عبد الله الناصير، الطبعة الأولى، منشورات دار علاء الدين، دمشق، سوريا، ٢٠٠٠م.
- البغدادي «عبد القادر بن عمر البغدادي ت ١٠٩٣هـ»: خزنة الأدب، تحقيق وشَرْحُ عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٩٨٤م.
- د. تمام حسان: الأصول «دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب»، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ----- البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ١٩٩٣م.
- ----- اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٤م.
- ----- مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠م.
- الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٩٧٥م.
- جبار سويس حنيحن الذهبي: الأتساق في العربية «دراسة في ضوء علم اللغة الحديث»، رسالة ماجستير، بكلية الآداب، جامعة المستنصرية، العراق، بغداد، ٢٠٠٥م.

- جمعان بن بنيوس بن رجا السبالي: **اعتراضات ابن الضائع النحويّة في شرح الجمل على ابن عصفور**، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ابن جنّي «أبو الفتح عثمان ابن جنّي»: **التّمَام في تفسير أشعار هُذَيْل ممّا أغفله أبو سعيد السُّكْرِي**، حققه وقَدّم له أحمد ناجي القيسي، وخديجة عبد الرزّاق الحديثي، وأحمد مطلوب، وراجعاه الدكتور مصطفى جواد، الطّبعة الأولى، وزارة المعارف العراقية ومطبعة العاني، بغداد، العراق، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.
- ----- **التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة**، تحقيق د. سيدة حامد عبد العال، د. تغريد حسن، دار الكتب، القاهرة، مصر، ٢٠١٠م.
- ----- **الخطاريات**، ضمن كتاب أربع رسائل في النّحو، تحقيق د. عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣م.
- ----- **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٨٨م.
- ----- **اللّمع في العربية**، تحقيق د. سميح أبو مُغلي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٨٨م.
- ----- **المُبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة**، تحقيق د. حسن هنداوي، الطّبعة الأولى، دار القلم، دمشق، سوريا، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ----- **المُحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر، ١٩٩٤م.

- ----- المنصف «شَرْحُ ابْنِ جِنِّي لِكِتَابِ التَّصْرِيفِ لِلْمَازِنِيِّ»، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار إحياء التراث القديم، القاهرة، مصر، ١٩٥٤م.
- الجواليقي (أبو منصور موهوب بن أحمد ت ٥٤٠هـ): **المُعَرَّبُ مِنَ الْكَلَامِ الْأَعْجَمِيِّ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ**، تحقيق أحمد محمد شاكر، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، مطبعة دار الكتب، القاهرة، مصر، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- جوليا كريستيفا، **علم النَّصِّ**، ترجمة فريد الزاهي، ومراجعة: عبد الجليل ناظم، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٧م.
- الجوهرِيّ «إسماعيل بن حمّاد، ت ٣٩٣هـ» **الصَّحاح «تاج اللغة وصحاح العربية»**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطَّبْعَةُ الرَّابِعَةُ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- جيليان براون وجورج يول: **تحليل الخطاب**، ترجمة محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، ١٩٩٧م.
- ابن الحاجب «أبو عمرو عثمان بن عمر ت ٦٤٦»: **أُمَالِي ابْنِ الْحَاجِبِ**، دراسة وتحقيق د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ----- **الإيضاح في شَرْحِ الْمَفْصَلِ**، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف، مطبعة العاني، بغداد، العراق، ١٩٨٢م.
- ----- **الشافية في علم التصريف**، دراسة وتحقيق حسن أحمد العثمان، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، المكتبة المكية، مكة المُكْرَمَة، السعودية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- د. حازم كمال علي: **دراسة في علم الأصوات**، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ١٩٩٩م.

- د. حسام سعيد النعيمي: **ابن جني عالم العربية، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ١٩٩٠م.**
- د. حسن محمد نور: **علاقات الإسناد ودلالاته في التركيب اللغوي نحوياً وبلاغياً، السجل العلمي لندوة الدراسات البلاغية: الواقع والمأمول، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، السعودية، ١٤٣٢هـ.**
- د. الحسين آيت مبارك: **صورة المتلقي في التراث النقدي، مجلة جذور، النادي الثقافي الأدبي، ج١٥، مج٨، جدة، السعودية، شوال ١٤٢٤هـ - ديسمبر ٢٠٠٣م.**
- د. حسين خليفة الرميح: **الخطاب والنص «بحث في مستويات التداخل والافتراق»، العدد الحادي عشر، جامعة السّابع من أبريل، مصراتة، ليبيا، ٢٠٠٩م.**
- د. حميد سمير: **النص وتفاعل المتلقي في الخطاب الأدبي عند المعري، منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق، سوريا، ٢٠٠٥م.**
- أبو حيان التوحيدي الأندلسي «ت ٧٤٥هـ»: **ارتشاف الضرب، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٩٨٨م.**
- ----- **تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.**
- خالد الأزهري: **شَرْحُ التَّصْرِيحِ عَلَى التَّوْضِيحِ، تحقيق محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.**
- د. خالد عبد الرؤوف الجير: **إبداع النصّ وقراءته بين التفكيك والتركيب، ضمن كتاب آفاق اللسانيات «دراسات - مراجعات - شهادات؛ تكريماً للأستاذ الدكتور نهاد الموسى»، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠١١م.**

- د. خديجة الحديثي: **موقف النُحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**، دار الرشيد للنشر، بغداد، العراق، ١٩٨١م.
- د. خديجة عبد الله سرور الصَّبَّان: **تخليص البدلِ مِنْ عَطْفِ البيانِ فِي ضَوْءِ الوظائفِ والخصائصِ «دراسةً دلاليَّةً من خلال القرآن الكريم»**، الطَّبَّعة الأولى، دار حافظ، جُدَّة، السعودية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- الخطيب التَّبْرِيْزي: **شَرْحُ اختيارات المفضل**، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، الطَّبَّعة الثَّانِيَّة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- دي بوجراند: **النَّصُّ والخطاب والإجراء**، ترجمة د. تمام حسان، الطَّبَّعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- **ديوان امرئ القيس**، بِشْرُحِ السَّكْرِي، دراسة وتحقيق د. أنور عليان، د. محمد علي الشوابكة، الطَّبَّعة الأولى، مركز زايد للتراث والتاريخ، الإمارات العربية المتحدة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- **ديوان الأعشى «ميمون بن قيس»**، تحقيق د. محمد محمد حسين، الطَّبَّعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٦٨م.
- **ديوان بَشْرِ بْنِ أَبِي خازمِ الأَسَدِيِّ**، قَدَّمَ لَهُ وَشَرَّحَهُ مجيد طراد، الطَّبَّعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- **ديوان تميم بن أبي مُقْبِل**، تحقيق د. عزة حسن، الطَّبَّعة الأولى، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، حلب، سورية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- **ديوان جرير**، شَرْحُ محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، الطَّبَّعة الثَّالِثَة، دار المعارف، القاهرة، مصر، ١٩٨٦م.
- **ديوان جميل بن معمر**، دار بيروت، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- **ديوان حاتم الطائي**، صنعة يحيى بن مُدرك الطائي، ورواية هشام الكلبي، دراسة وتحقيق د. عادل سليمان جمال، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- **ديوان الحطيئة**، اعتنى به وشرحه حمدو طماس، الطبعة الثانية، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- **ديوان خليفة النليسي**، الدار العربية للكتاب، تونس - ليبيا، ١٩٨٩م.
- **ديوان رؤبة**، مجموع أشعار العرب، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر، الكويت، د. ت.
- **ديوان ذي الرمة**، رواية ثعلب، بشرح الإمام أبي نصر الباهلي، تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- **ديوان زهير بن جناب الكلابي**، تحقيق د. محمد شفيق البيطار، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٩٩م.
- **ديوان الشنفرى «عمرو بن مالك»**، جمعه وحققه وشرحه د. إميل يعقوب، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- **ديوان العجاج**، رواية الأصمعي وشرحه، تحقيق د. عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، سوريا، ١٩٧١م.
- **ديوان عدي بن الرقاع العاملي**، شرح ثعلب، تحقيق د. نوري القيسي، والدكتور حاتم الضامن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- **ديوان عدي بن زيد العبادي**، تحقيق محمد جبار المعبيد، وزارة الثقافة، شركة دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، العراق، ١٩٦٥م.



- ديوان كُنَيْر عَزَّة، جمعه وشَرَحَهُ الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ديوان لبيد بن أبي ربيعة، شَرَحُ الطُّوسِي، تحقيق د. حنا ناصر الحَتِّي، الطَّبَعَة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ديوان المثقب العبدِيّ، تحقيق حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ديوان النابغة الجعدي، جمعه وشَرَحَهُ د. واضح الصَّمَد، الطَّبَعَة الأولى، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م.
- ديوان النابغة الذُّبَيَانِي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطَّبَعَة الثَّانِيَة، دار المعارف، القاهرة، مصر، د. ت.
- ديوان أبي النجم العجليّ، جَمْعُ وشَرَحُ وتحقيق د. محمد أديب عبد الواحد، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- الذَّهَبِي «شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد»: سير أعلام النبلاء، أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط، تحقيق كامل الخَرَّاط، الطَّبَعَة الحادية عشرة، مؤسسة الرِّسَالَة، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- الرازي «فخر الدين محمد بن عمر الرازي الشافعي ت ٦٠٦هـ»: مفاتيح الغيب، الطَّبَعَة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- د. رشاد الحمزاوي: نظريات ابن جَنِّي النَّحْوِيَّة «تأليف عبد القادر المهيري»، حوليات الجامعة التونسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد ١٣، تونس، ١٩٧٦م.

- د. رشيد بنجدو: **العلاقة بين القارئ والنص في التفكير الأدبي المعاصر**، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث والعشرون، العددان الأول والثاني، يوليو/سبتمبر، أكتوبر/ديسمبر، الكويت، ١٩٩٤م.
- د. رشيد حلیم: **مرجعيات التعليل بين ابن جنّي والخليل «دراسة تحليلية وموازنة بين منهجهما في التعليل»**، مجلة الخطاب، منشورات مخبر الخطاب، ع ٥، جامعة مولود معمري، الجزائر، ٢٠٠٩م.
- الرّضِيّ: **شَرْحُ الشَّافِيَةِ**، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ومحمد الزفراف، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ----- **شَرْحُ الكَافِيَةِ**، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، الطّبعة الثانية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ١٩٩٦م.
- الرماني «علي بن عيسى ت ٣٨٤»: **شَرْحُ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ**، تحقيق ودراسة محمد إبراهيم يوسف شيبه، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة، السعودية، ١٤١٥هـ.
- ----- **معاني الحروف**، تحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة، د. ت.
- الرّزَيْدِيّ، **تاج العروس**، تحقيق مصطفى حجازي، وزارة الإعلام، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- الرّزّاج «أبو إسحاق إبراهيم بن السّري ت ٣١١هـ»: **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، الطّبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- الزَّجَّاجِي «أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزَّجَّاجِي، المتوفى ٣٤٠هـ»: **الإيضاح في علل النَّحو**، تحقيق د. مازن المبارك، الطَّبْعَةُ الثالثة، دار النفائس، بيروت، لبنان ١٩٧٩م.
- ----- **الجُمَل في النَّحو**، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، الطَّبْعَةُ الخامسة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ----- **حروف المعاني**، تحقيق د. علي توفيق الحمد، الطَّبْعَةُ الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٠٦ - ١٩٨٦م.
- ----- **مجالس العلماء**، تحقيق عبد السلام هارون، الطَّبْعَةُ الثانية، وزارة الإعلام، الكويت، ١٩٨٤م.
- الزركلي «خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي ت ١٣٩٦هـ»، **الأعلام**، الطَّبْعَةُ الخامسة عشرية دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م.
- الزمخشري «أبو القاسم جار الله محمود بن عمر ت ٥٣٨هـ»: **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٣٥٤هـ.
- زمزم أحمد تقي: **استدلالات ابن مالك في شَرْحِ الكافية الشافية**، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ابن زنجلة «أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة»، **حُجَّة القراءات**، تحقيق سعيد الأفغاني، الطَّبْعَةُ الخامسة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- د. سامي مانيطة: **العطف على المعنى أو على التوهم**، المجلة الجامعة، العدد الثامن، جامعة مصراتة، ليبيا، ٢٠٠٦م.
- ابن السَّراج «ت ٣١٦هـ»: **الأصول في النَّحو**، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، الطَّبْعَةُ الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٩٦م.

- ----- **لمع الأدلة**، ضمن كتاب الإعراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، سوريا، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- ابن سعد «محمد بن سعد بن منيع الزهريّ ت ٢٣٠هـ»: **كتاب الطبقات الكبرى**، تحقيق د. علي محمد عمر، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- د. أبو السعود الشاذلي: **العناصر الأساسية للمركب الفعلي وأنماطها من خلال القرآن الكريم**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩١م.
- سعيد الأفغاني: **في أصول النحو**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- سعيد بن علي الغامدي: **اعتراضات ابن السَّجَرِيّ النَّحْوِيَّة على النُّحويين في الأمالي عرضٌ ودراسة**، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٢٥هـ - ١٤٢٦هـ.
- د. سعيد حسن بحيري: **عناصر النظرية النحويَّة في كتاب سيبويه**، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ١٩٨٩م.
- د. سعيد محمد عبد المجيد: **قضية التنازع في الاستعمال اللغوي**، مجلة جامعة أم القرى، مجلد ١٣ العدد ٢٢، مكة، السعودية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- د. سعيد يقطين، **انفتاح النَّصِّ الروائي**، الطبعة الثانية، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان/الدار البيضاء، المغرب، ٢٠٠١م.
- ----- **من النَّصِّ إلى النَّصِّ المترابط (مدخل إلى جماليات الإبداع النفاعلي)**، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، بيروت/الدار البيضاء، لبنان/المغرب، ٢٠٠٥م.

- ابن سفيان النَّحوي «أبو الحسين عبد الله بن محمد بن سفيان النحوي ت ٣٢٥هـ»، **النَّفْسُح فِي اللُّغَةِ**، تحقيق د. عادل هادي العبيدي، دار دجلة، عمان، الأردن، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، ٢٠١١م.
- السكاكي «أبو يعقوب يوسف بن محمد ت ٦٢٦هـ»: **مفتاح العلوم**، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- السُّكَّرِيُّ: **شَرْحُ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ لِلسُّكَّرِيِّ**، تحقيق عبد الستار أحمد فَرْج، مكتبة دار العروبة، القاهرة، مصر، د. ت.
- ابن السكيت: **إصلاح المنطق**، شَرْحُ أحمد شاكر وعبد السلام هارون، الطَّبْعَةُ الرَّابِعَةُ، دار المعارف، القاهرة، مصر، د. ت.
- د. سمير أحمد عبد الجواد: **الإهمال: دراسة تفصيلية نحوية**، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- د. سمير شريف إستيتية، **اللغة وسيكولوجية الخطاب**، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م.
- السمين الحلبي «أحمد بن يوسف ت ٧٥٦هـ»: **الدُّرُ الْمَصُون فِي عِلْمِ الْكُتَابِ الْمَكُونِ**، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار القلم، دمشق، سوريا، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- السهيلي «أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السُّهَيْلِي ت ٥٨١هـ»: **نَتَائِجُ الْفِكْرِ فِي النَّحْوِ**، حققه عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- سيبويه «أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت ١٨٠هـ»: **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي، القاهرة، مصر، ١٩٦٨م.

- السِّيرافيّ «أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السِّيرافيّ ت ٣٨٥هـ» **شَرْحُ أُبَيَاتِ سَيَبُويَه**، تحقيق الدكتور محمد الرِّيح هاشم، الطَّبَّعة الأولى، دار الجبل، بيروت، لبنان، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- - **شَرْحُ كِتَابِ سَيَبُويَه**، الجزء الرابع تحقيق الدكتور محمد هاشم عبد الدايم، دار الكتب المصرية، ١٩٩٨م، وتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.
- السيوطي «أبو الفضل جلال الدين ت ٩١١هـ»: **الإِتقان في علوم القرآن**، تحقيق مركز الدِّراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية، ١٤٢٦هـ.
- - **الأشباه والنظائر في النحو**، الطَّبَّعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١١هـ.
- - **الاقتراح في أصول النحو**، قرأه وعلّق عليه الدكتور محمود ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.
- - **همع الهوامع**، تحقيق أحمد شمس الدين، الطَّبَّعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ابن الشَّجَرِيّ: **أمالِي ابن الشَّجَرِيّ**، تحقيق د. محمود الطناحي، الطَّبَّعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- الشنتمري «أبو الحجاج يوسف بن سليمان ت ٤٧٦هـ»: **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**، حقّقه وعلّق عليه الدكتور زهير عبد المُحسن سُلطان، الطَّبَّعة الثَّانية، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

- كتاب الحماسة، تحقيق د. مصطفى عليان، الطَّبْعَةُ الأولى، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القُرى، مكة المكرمة، السعودية، ١٤٢٣هـ.
- د. شوقي ضيف: **المدارس النَّحْوِيَّة**، الطَّبْعَةُ السَّابِعَة، دار المعارف، القاهرة، مصر، د. ت.
- د. شوقي المعري: **التنازع أو الإعمال في النحو العربي قراءةً معاصرة**، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، ٢٠٠٦م.
- د. صبحي الفقي: **علم اللُّغة النَّصِّيِّ بين النَّظَرِيَّة والتَّطْبِيق**، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٠م.
- د. صلاح فضل: **إنتاج الدلالة الأدبية، الطَّبْعَةُ الأولى**، مؤسسة مختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ١٩٨٧م.
- الصيمري «أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق»: **التبصرة والتذكرة**، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى، الطَّبْعَةُ الأولى، مركز البحث العلمي، جامعة أم القُرى، السعودية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- د. طاهر سليمان حمودة: **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٢م.
- ابن طباطبا «أبو الحسن محمد بن أحمد العلوي ت ٣٢٢هـ - ٩٣٤م»: **عيار الشُّعر**، تحقيق د. عبد العزيز المانع، دار العلوم، الرياض، السعودية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الطبرسي «أبو علي الفضل بن الحسن»، **مجمع البيان في تفسير القرآن**، حققه وعلق عليه لجنة من العلماء والمحققين الإخصائيين، قدم له الإمام الأكبر السيد محسن الأمين العاملي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

- الطبري «أبو جعفر محمد بن جرير ٣١٠هـ»: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، حققه محمود شاكر، وأحمد شاكر، الطبعة الثانية، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، د. ت.
- د. عادل هادي العبيدي: التوسُّع في كتاب سيبويه، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٤م.
- عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ١٩٧٦م.
- د. عبد الجواد الطَّيِّب، من لغات العرب لغة هُدَيْل، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- د. عبد الحكيم راضي: نظرية اللغة في النقد العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٩٨٠م.
- ابن عبد ربه «الفقيه أحمد بن محمد بن عبد ربِّه الأندلسي ت ٣٢٨هـ»: العقد الفريد، تحقيق د. عبد المجيد الترحيني، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.
- د. عبد الرحمن تاج: القول في «ما» الزائدة، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الخامس والثلاثون، القاهرة، مصر، ١٩٧٥م.
- د. عبد السلام أبو بكر شفشوف: مصطلح التعالق النَّصِّي بين التاريخ والواقع، حولية مجمع اللغة العربية، العدد السَّابع، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٩م.
- د. عبد السلام السيد حامد: تفسير الشَّعر عند ابن جنِّي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ٢٠١٢م.
- ----- الشَّكل والدَّلالة «دراسة نحوية للفظ والمعنى»، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢م.



- د. عبد السلام المسدي: **الأسلوبية والأسلوب، الطبعة الثالثة،** الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا - تونس، ١٩٨٢م.
- د. عبد العزيز الحربي: **أهمية الوزن العروضي في الدرس النحوي والصرفي واللغوي،** مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، العدد الرابع، ذو الحجة، السعودية، ١٤٣٠هـ.
- د. عبد الفتاح أحمد الحموز: **التأويل النحوي في القرآن الكريم،** الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- د. عبد الفتاح شلبي: **أبو علي الفارسي حياته ومكانته،** جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، ١٤٢٨هـ.
- عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز،** تحقيق محمود محمد شاكر، الطبعة الثالثة، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني، جدة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- -----: **كتاب الجمل،** حققه وقدم له علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، سوريا، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- د. عبد الله جاد الكريم: **التوهم عند النحاة،** الطبعة الأولى، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠١م.
- د. عبد الملك مرتاض، **التحليل السيميائي للخطاب الشعري،** تحليل مستوياتي لقصيدة شناشيل ابنة الجلي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والترجمة، الجزائر، ٢٠٠١م.
- عبيد البكري (عبد الله بن عبد العزيز): **سمط اللآلي في شرح أمالي القالي،** تحقيق عبد العزيز الميمني، الطبعة الثانية، دار الحدي، بيروت، لبنان، ١٩٨٤م.

- ----- **فصل المقال في شَرْحِ كِتَابِ الْأَمْثَالِ**، تحقيق د. إحسان عباس، د. عبد المجيد عابدين، الطَّبَعَةُ الثَّلَاثَةُ، دار الأمانة، مؤسسة الرِّسَالَةِ، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ابن عساكر (أبو القاسم علي بن الحسن الشافعي ت ٥٧١هـ)، **تاريخ مدينة دمشق**، دراسة وتحقيق مُحَبِّ الدين العَمْرُوي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ.
- ابن عصفور الإشبيلي (أبو الحسن علي بن مؤمن، ت ٦٦٩هـ): **شَرْحُ جُمَلِ الزَّجَاجِي «الشَّرْحُ الكَبِيرِ»**، تحقيق د. صاحب أبو جناح، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٩٩٩م.
- ----- **ضرائر الشعر**، تحقيق السيد إبراهيم محمد، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دار الأندلس، بيروت، لبنان، ١٩٨٠م.
- ----- **المقرب**، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، مطبعة العاني، بغداد، العراق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- د. عفيف دمشقية: **أثر القراءات في تطور الدرس النحوي**، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، ١٩٧٨م.
- ابن عقيل: **المساعد على تسهيل الفوائد شَرْحُ كِتَابِ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ**، تحقيق د. محمد كامل بركات، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، مكة، السعودية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ----- **النَّبِيِّينَ عَنِ مَذَاهِبِ النَّحْوِيِّينَ البَصْرِيِّينَ وَالكُوفِيِّينَ**، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الرحمن العُثْمِينِ، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- العلوي «يحيى بن حمزة العلوي اليميني ت ٧٤٩هـ»: **الطرز المتضمن لأسرار**

- البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، مراجعة وضبط محمد عبد السلام شاهين، الطَّبَّعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٥م.
- د. علي أبو المكارم: **أصول التفكير النحوي**، الطَّبَّعة الأولى، دار غريب، القاهرة، مصر، ٢٠٠٦م.
- ----- **الحذف والتقدير في النحو العربي**، دار غريب، القاهرة، مصر، ٢٠٠٧م.
- علي الشلوبيني: **التَّوْطئة**، تحقيق د. يوسف أحمد المطوع، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨١م.
- أبو علي الفارسي: **الإيضاح العضدي**، تحقيق د. حسن فرهود، الطَّبَّعة الأولى، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الرياض، السعودية، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- ----- **الحجة للقراء السبعة**، تحقيق بدر الدين قهوجي وآخر، الطَّبَّعة الأولى، دار المأمون، دمشق، سوريا، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ----- **كتاب الإغفال «المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه» للزجاج**، تحقيق د. عبد الله بن عمر الحاج، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية، المجلد (١٢) العدد (٢٠) مايو، مكة، السعودية، ٢٠٠٠م.
- ----- **كتاب الشعر أو شَرْحُ الأبيات المشكلة الإعراب**، تحقيق وشَرْحُ د. محمود محمد الطناحي، الطَّبَّعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ----- **المسائل البصريات**، تحقيق د. محمد الشاطر، الطَّبَّعة الأولى، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ----- **المسائل الحلبيات**، تقديم وتحقيق د. حسن هندواوي، الطَّبَّعة الأولى، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- ----- **المسائل الشَّيرَازِيَّات**، تحقيق د. حسن محمود هندواي، الطَّبْعَة الأولى، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- ----- **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**، دراسة وتحقيق صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، العراق، د. ت.
- ----- **المسائل العضديات**، تحقيق د. علي جابر المنصوري، الطَّبْعَة الأولى، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٦م.
- د. علي محمد فاخر: **شَرْحُ الْمُقَرَّب لابن عصفور**، الطَّبْعَة الأولى، القاهرة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ١/١٩٧م.
- د. عياد الثبتي: **ابن الطراوة النحوي**، الطَّبْعَة الأولى، النادي الأدبي، الطائف، السعودية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- العيني «بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى ت ٨٥٥هـ»: **المقاصد النَّحْوِيَّة في شَرْحِ شواهد شروح الألفية**، تحقيق محمد باسل عيون السود، الطَّبْعَة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- د. غالب فاضل المطلبي: **لهجة تميم وأثرها في العربية**، الدار الوطنية للتوزيع، منشورات وزارة الثقافة والفنون، بغداد، العراق، ١٩٧٨م.
- د. غنيم بن غانم الينبعاوي: **أضواء على آثار ابن جني في اللغة، الآثار المخطوطة والمفقودة**، جامعة أم القرى، مكة، السعودية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- الفارابي «أبو نصر، ت ٣٩٩هـ»، **كتاب الحروف**، حقَّقه وقَدَّم له محسن مهدي، الطَّبْعَة الثانية، دار المشرق، بيروت، ١٩٩٠م.
- الفارقي «أبو نصر الحسن بن أسد ت ٤٨٧هـ»: **الإفصاح في شَرْحِ أبيات مشكلة الإعراب**، تحقيق سعيد الأفغاني، الطَّبْعَة الثانية، جامعة بنغازي، ليبيا، ١٩٧٤م.

- د. فاضل السامرائي: **الجملة العربية والمعنى**، الطبعة الأولى، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ----- **ابن جني النحوي**، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، العراق، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- ----- **واو الحال**، مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء ٣ المجلد ٣٥، بغداد، العراق، شوال ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- أبو الفرج الجريدي «المعافي بن زكريا النهرواني ت ٣٩٠هـ»: **الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي**، دراسة وتحقيق د. محمد مرسي الخولي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- د. فايز صبحي عبد السلام تركي: **الترايط النصي في شعر خليفة النليسي دراسة تطبيقية في ضوء نحو النص**، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل، الرياض، السعودية، ١٤٣٥هـ - مايو-يولية ٢٠١٤م.
- ----- **الترخص في العلامة الإعرابية وعلاقته بالدلالة في شعر الأعشى**، مجلة الدراسات اللغوية، ج ٨، ع ٢، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، السعودية، يولية ٢٠٠٦م.
- ----- **تنبيهات البطليوسي على غير الجائز صرفياً ونحوياً من خلال كتابه شرح أبيات الجمل**، مجلة علوم اللغة، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- ----- **الحذف التركيبي وعلاقته بالنظم والدلالة**، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١١م.
- ----- **الخليل بن أحمد من خلال آرائه الصرفية والنحوية**، كتاب بحوث المؤتمر الدولي السابع، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠١٢م.

- ----- رَنْبُ الْجُمْلَةِ الْفَرْعِيَّةِ بِالضَّمِيرِ أَوْ بِالْوَاوِ وَدَوْرِهِ فِي تَمَاسِكِ النَّصِّ «دراسة في كافوريات المتنبي»، مجلة علوم اللغة، ج ١١، ع ١، دار غريب، القاهرة، مصر، ٢٠٠٨م.
- ----- عِلَاقَةُ التَّشْكِيلِ الصَّرْفِيِّ بِالْمَعْنَى مِنْ خِلَالِ تَأْوِيلِ الصَّيْغِ الصَّرْفِيَّةِ فِي أَمْالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ، مجلة علوم اللغة، العدد الأول، دار غريب، القاهرة، مصر، ٢٠٠٩م.
- ----- الْقَضَايَا التَّرْكِيبِيَّةُ فِي شِعْرِ الْأَعْشَى الْكَبِيرِ وَعِلَاقَتُهَا بِالِدَّلَالَةِ فِي ضَوْءِ الدَّرْسِ اللُّغَوِيِّ الْحَدِيثِ، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣م.
- فتحي ثابت علم الدين: ظاهرة الزيادة في الدَّرَاسَاتِ النَّحْوِيَّةِ، رسالة ماجستير، بدار العلوم، جامعة القاهرة، مصر، ١٩٨٨م.
- الفراء «أبو زكريا يحيى بن زياد، ت ٢٠٧هـ»: معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٨٠م.
- الفرزدق، شَرْحُ دِيْوَانِهِ، تحقيق إيليا الحاوي، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، منشورات دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م.
- فندريس: اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي، والدكتور محمد القصاص، الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ١٩٥٠م.
- د. فهيمة لحوجي: جماليات التلقي في شعر عبد السلام بن رغبان الحمصي، مجلة المخبر، العدد الأول، بسكرة، الجزائر، ٢٠٠٩م.
- د. فؤاد علي مخيمر: النحو منهجًا وتطبيقًا، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

- د. فؤاد مرعي: **في العلاقة بين المبدع والنص والمنتلي**، مجلة عالم الفكر، العددان الأول والثاني يوليو - سبتمبر، أكتوبر - ديسمبر، الكويت، ١٩٩٤م.
- د. فوزي الشَّايب: **مَنعُ الصَّرْفِ بين الاستعمال والتفعيد النَّحْوِيّ**، مجلة مجمع اللغة العربية، ج ٤، المجلد ٧١، دمشق، سوريا، أكتوبر ١٩٩٦م.
- فولفغانغ إيزر: **فعل القراءة (نظرية جمالية التجاوب)**، ترجمة: حميد لحمداني، الجلاي الكدية، مكتبة المناهل، فاس، المغرب، د. ت.
- ابن قتيبة: **غريب الحديث**، تحقيق د. عبد الله الجبوري، الطَّبْعَةُ الأولى، وزارة الأوقاف، مطبعة العاني، بغداد، العراق، ١٩٧٧م.
- القيسي «أبو الحسن بن عبد الله»: **إيضاح شواهد الإيضاح**، تحقيق د. محمد بن حمود الدعجاني، الطَّبْعَةُ الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- الكرمانى «ت ٧٨٧هـ»: **الكواكب الدراري شَرْحُ صحيح البخاري**، الطَّبْعَةُ الثانية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- كلاوس برينكر: **التَّحْلِيلُ اللُّغَوِيُّ لِلنَّصِّ «مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج»**، ترجمة د. سعيد بحيري، الطَّبْعَةُ الأولى، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
- الكوفي «الشريف عمر بن إبراهيم ت ٥٣٩هـ»: **البيان في شَرْحِ اللمع**، تحقيق د. علاء الدين حَمَوِيَّة الطَّبْعَةُ الأولى، دار عمار، عمَّان، الأردن، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- اللَّحْمِيّ «محمد بن أحمد بن هشام ت ٥٧٧هـ»: **الفوائد المحصورة في شَرْحِ المقصورة**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الطَّبْعَةُ الأولى، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

- د. لطفي عبد البديع: **التَّرْكيب اللُّغَوِيُّ للأدب «بحثٌ في فلسفة اللغة والاستطيقا»**، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ماري نوال غاري بريو: **المصطلحات المفاتيح في اللسانيات**، ترجمة عبد القادر فهيم الشيباني، الطَّبْعَةُ الأولى، سيدي بلعباس، الجزائر، ٢٠٠٧م.
- ابن مالك «أبو عبد الله جمال الدين بن مالك، ت ٦٧٢هـ»: **شَرْحُ التَّسْهِيلِ**، تحقيق د. عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، الطَّبْعَةُ الأولى، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ----- **شَرْحُ عَمَدَةِ الحَافِظِ وَعُدَّةِ اللَافِظِ**، تحقيق د. عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، العراق، ١٩٩٧م.
- ----- **شَرْحُ الكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ**، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، الطَّبْعَةُ الأولى، مركز البحث العلمي، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، مكة، السعودية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ----- **شَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ وَالتَّصْحِيحِ لِمَشْكَلاتِ الجَامِعِ الصَّحِيحِ**، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة دار العروبة، القاهرة، مصر، د. ت.
- المبرد «أبو العباس المبرد ت ٢٨٥»: **الكامل في اللغة والأدب**، عارض أصوله وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم، الطَّبْعَةُ الثالثة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ----- **المُقْتَضَبُ**، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر، ١٩٩٤م.
- د. محمد إبراهيم عبادة، **مصطلحات النحو والصرف والعروض**، الطَّبْعَةُ الثانية، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠١م.



- د. محمد الخضر حسين: **الاستشهاد بالحديث في اللغة**، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ج ٣، القاهرة، مصر، ١٩٣٦م.
- ----- **دراسات في العربية وتاريخها**، الطَّبْعَة الثانية، مكتبة دار الفتح، دمشق، سوريا، ١٩٦٠م.
- د. محمد العبد، **النَّص والخطاب والاتصال**، الطَّبْعَة الأولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥م.
- د. محمد الهادي الطرابلسي: **خصائص الأسلوب في الشوقيات**، منشورات الجامعة التونسية، تونس، ١٩٨١م.
- محمد بن صالح: **قريظة المطابقة في النَّحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم دراسة نظرية تطبيقية**، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ٢٠٠٩ - ٢٠١٠م.
- محمد حماد ساعد القرشي: **تعقبات أبي حيان النَّحوية لجار الله الزَّمخشري في البحر المحيط**، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة، السعودية، ١٤١٤هـ - ١٤١٥هـ.
- د. محمد حماسة عبد اللطيف: **الإبداع الموازي (التحليل النَّصي للشعر)**، دار غريب، القاهرة، مصر، ٢٠٠١م.
- ----- **بناء الجملة العربية**، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣م.
- ----- **الجملة في الشعر العربي**، الطَّبْعَة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٩٩٠م.

- ----- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، نشر  
جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٣م.
- ----- لغة الشعر «دراسة في الضرورة الشعرية»، الطَّبَّعة الأولى،  
دار الشروق، القاهرة، مصر، ١٩٩٦م.
- ----- اللغة وبناء الشعر، الطَّبَّعة الأولى، مكتبة الزهراء، القاهرة،  
مصر، ١٩٩٢م.
- ----- النحو والدلالة «مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي»،  
الطَّبَّعة الأولى، القاهرة، مصر، ١٩٨٣م.
- د. محمد خطابي: لسانيات النَّصِّ «مدخل إلى انسجام الخطاب»، الطَّبَّعة  
الأولى، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدَّار البيضاء، المغرب، ١٩٩١م.
- د. محمد خليل الخلايلة: بنائية اللُّغة الشُّعرية عند الهذليين، عالم الكتب  
الحديث، إربد، الأردن، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- د. محمد صالح شريف عسكري: الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند  
اللغويين، آفاق الحضارة الإسلامية، السنة الثالثة عشرة، العدد الثاني، أكاديمية  
العلوم الإنسانية والدراسات الثقافية، طهران، إيران، ١٤٣١هـ.
- د. محمد عبد المطلب: البلاغة والأسلوبية، الطَّبَّعة الأولى، مكتبة لبنان،  
الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة، مصر، ١٩٩٤م.
- د. محمد عيد: المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر، عالم  
الكتب، القاهرة ١٩٨١م.
- د. محمد مفتاح: تحليل الخطاب الشعري «استراتيجية التَّنَاص»، الطَّبَّعة  
الثالثة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٢م.

- د. محمد نديم فاضل: **التّضمين النحوي في القرآن الكريم**، الطّبعة الأولى، دار الزمان، المدينة المنورة، السعودية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- محمد يوسف عبد العزيز غريب: **اتّجاهات الشّعْر عند الهذليين في الجاهلية والإسلام دراسة موضوعية وفنية**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- د. محمد محمد يونس علي: **الإحالة، مجلة الدّراسات اللّغويّة**، المجلد السادس، العدد الأول، مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلامية، الرياض، السعودية، المحرم - ربيع أول ١٤٢٥هـ - أبريل-يونيه ٢٠٠٤م.
- ----- **وصف اللغة العربية دلاليًا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية حول المعنى وظلال المعنى**، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس، ليبيا، ١٩٩٣م.
- د. محمد عناني، **المصطلحات الأدبية الحديثة (دراسة ومعجم إنجليزي-عربي)**، الطّبعة الثانية، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان، القاهرة، مصر، ١٩٩٧م.
- د. محمود حسني محمود: **احتجاج النحويين بالحديث**، مجلة مجمع اللغة العربية، الأردن، العددان الثّالث والرّابع، السنة الثّانية، القاهرة، مصر، صفر - جمادى الأولى ١٣٩٩هـ - كانون الثّاني - نيسان ١٩٧٩م.
- د. محمود فجال: **السّير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي**، الطّبعة الثّانية، أضواء السّلف، الرّياض، السعودية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- د. محمود محمد العامودي: **شعر عدي بن زيد العبادي بين القبول والرفض دراسة نحوية**، مجلة الجامعة الإسلامية ج١١، ع ٢، فلسطين، ٢٠٠٣م.
- د. محمود نحلة: **لغة القرآن في جزء عم**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨١م.

- د. محمود ياقوت: **التراكيب غير الصحيحة نحوياً في الكتاب لسيبويه**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥م.
- ----- **قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين**، دار المعارف، مصر، ١٩٨٥م.
- المرادى «الحسن بن قاسم، ت ٧٤٩هـ»: **توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك**، شَرْحٌ وتحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، الطَّبْعَةُ الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ----- **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، الطَّبْعَةُ الثانية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م.
- د. مسعود صحراوي: **التداولية عند العلماء العرب «دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي»**، الطَّبْعَةُ الأولى، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥م.
- د. مصطفى السعدني: **تأويل الشعر «قراءة أدبية في فكرنا النحوي»**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٢م.
- مصطفى شعبان عبد الحميد: **الإنبابة في الدرس النحوي عند ابن هشام**، رسالة ماجستير بآداب الإسكندرية، مصر ١٩٩٨.
- د. مصطفى الضيع: **استراتيجية المكان**، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، مصر، ١٩٩٨م.
- د. مصطفى النحاس: **الاستئناف النحوي ودوره في التَّركيب**، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الخامس والستون، القاهرة، مصر، نوفمبر ١٩٨٩م.
- د. مصطفى ناصف: **النحو والشعر «قراءة في دلائل الإعجاز»**، مجلة فصول، العدد الثَّالث، القاهرة، مصر، أبريل ١٩٨١م.

- د. ممدوح عبد الرحمن الرمالي: **التراكيب النحويّة نظامها وخصائصها في شعر سقط الزند «دراسة في تحليل الخطاب وعلم النّصّ»**، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ٢٠١١.
- د. منذر عياشي: **الأسلوبية وتحليل الخطاب، الطّبعة الأولى**، مركز الإنماء الحضاري، حلب، سوريا، ٢٠٠٢م.
- ابن منظور «أبو الفضل جمال الدين محمد بن المكرم بن منظور، ت (٧١١هـ)»، **لسان العرب**، طبعة جديدة محققة ومنقحة، دار المعارف، القاهرة، مصر، د. ت.
- د. منقور عبد الجليل، **الخطاب والدلالة «قراءة في تأويل النّصّ القرآني»**، مجلة التراث العربي، العدد ١٠٥، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- منيرة الخريصي: **اعتراضات البغدادي على ابن هشام في شرح أبيات مغني اللبيب**، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة، السعودية، ١٤٣٠ - ١٤٣١هـ.
- النّحاس «أبو جعفر أحمد بن محمد ت ٣٣٨هـ»: **إعراب القرآن**، تحقيق د. زهير غازي زاهد، الطّبعة الثّانية، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- النّحاس: **التعليقة على المقرب**، تحقيق الدكتور جميل عبد الله عويضة، الطّبعة الأولى، وزارة الثقافة، عمان، الأردن، ٢٠٠٤م.
- د. هادي أحمد فرحان الشجيري: **النّضمين النحوي وأثره في المعنى**، مجلة كلية الدّراسات الإسلامية والعربية، العدد الثلاثون، دبي، الإمارات، ديسمبر ٢٠٠٥م.
- الهروي (علي بن مُحَمَّد ت ٤١٥هـ): **الأزھية في علم الحروف**، تحقيق د. عبد المعين الملوحي، الطّبعة الثّانية، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

- ابن هشام «جمال الدين بن هشام الأنصاري، ت ٧٦١هـ»: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٩٩٥م.
- ----- **شَرْحُ قَطْرِ النَّدَى وَبَلِّ الصَّدَى**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطَّبَعَةُ الحَادِيَةِ عَشْرَةَ، المكتبة التَّجَارِيَةِ، القاهرة، مصر، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.
- ----- **مَغْنِي اللَّبِيبِ**، تحقيق د. مازن المبارك، الطَّبَعَةُ السَّادِسَةُ، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م.
- أبو هلال العسكري: **كِتَابُ الصَّنَاعَتَيْنِ «الكتابة والشعر»**، تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الطَّبَعَةُ الأُولَى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
- د. وليد منير: **النَّصُّ القُرْآنِي مِنَ الجَمَلَةِ إِلَى العَالِمِ**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، ١٩٩٧م.
- ياقوت الحموي الرُّومِي: **معجم الأديباء**، تحقيق د. إحسان عباس، الطَّبَعَةُ الأُولَى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م.
- د. يحيى مراد، **معجم تراجم الشعراء الكبير**، دار الحديث، القاهرة، مصر، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ابن يعيش: **شَرْحُ المُفَصَّلِ**، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، د. ت.

### ثانيًا - المراجع الأجنبية:

- Halliday (M.A.K.) and Ruqaya Hassan,(1976) **Cohesion in English**, Longman, New York.

## **Grammatical Interaction in Ibn Jini's Discourse Analysis:**

### **A Study of Al-Tamam In the Interpreting of Hutheil's Poetry.**

#### **Abstract**

The purpose of this research is to shed some light on various manifestations of the interaction between grammar and discourse in Ibn Jini's works, to show its types in texture and meaning in practicing discourse, an interaction which is necessary for studying communication in any type of discourse.

The above notion assumes that there is a close relation between the writer and the addressee, a relation which assists in creating a literary work and defining its meaning. In addition, Ibn Jini believed that there was a need to provide a new reading of Hutheil's poetry other than that of al-Sukari who did not reveal its semantic code. The present study describes the interaction between writer and addressee using linguistic features, which show Ibn Jini's utilization of rhetorical grammar.

The method used here is both descriptive and analytical, which helps reveal the above mentioned interaction. It also studied Ibn Jini's position against the works of old and modern scholars.

## The Author:

Prof. Fayez Subhi Abdul Salam Turki.

- Professor of grammar and Morphology, at the Faculty of Arts, King Faisal University - Saudi Arabia, Council of Universities in Egypt's decision to 18/4/2015.

- PhD in Grammar and Morphology, Faculty of Dar Al Uloom, Cairo University, 2003.

## Publications:

### A. Books:

- 1- **Compositional Deletion in relation to Semantics with Reference to Theory and Practice.** Beirut: Dar al-kutub al ilmiyah, 2011.
- 2- **Levels of Linguistic Analysis: A Methodological View on *sharh the 'lab ala Diwan Zuhair*.** Beirut: Dar al-kutub al ilmiyah, 2010.
- 3- **Linguistic Studies on Syntax, Texturing and Semantics.** King Faisal University. (under Publishing).
- 4- **Linguistic Awareness of the Long Journey to Mokkaah.** (Under Publishing) .

### B. Articles:

- 1- "The Prosodical Implication in al-taweel and the Structure of al-a'sha's Poetry", **Journal of Culture and Development**, Egypt, 2003.
- 2- "The Effect of the Grammatical Meaning in the Styles of Praise and Aspersion in the Holy Quran", **Journal of the Arabic Academy Journal**, Cairo, 2003.
- 3- "The Accessibility of Parson and its Relation to the Mcaning of al-a'sha's Poetry", **Linguistic Studies Journal**, King Faisal Center, KSA, 2006.
- 4- "Bedouin Homes - based Expressioss in the Wadi al Hayat Bedouin Dialect: A Comparative Etymological Study", **Proceedings of the Eloquence in Bedouin Dialects in Libya**, Tripoli, 2007.
- 5- "Linking The Non-Core Sentence With "waw" and its Role in the Cohesion of the Text", **Journal of Language Sciences**, Dar Ghareeb, Cair, 2008.
- 6- "Grammtnically Incorrect Parsing in la-balloosi's sharh Abyat al-Jumal: A Descriptive and and an Analytical Study", **Journal of the Faculty of Islamic Call**, Tripoli, Libya, 29, 2009.
- 7- "The Link between Morphology and Meaning Through the Interpretation of the Morphological Forms: A Study on Amali al-shajari", **Journal of Language Sciences**, Dar Ghareeb, Cairo, 2009.
- 8- "al-Khaleel bin Ahmad and his Syntactic and Morphological Views on Amali Ibn al-shajari", **Proceedings of al-khaleel bin Ahmad, the Genius of Arabic**, Dar al-ulum, Cairo, 2012.
- 9- "The Role of Non-core Elements in the Structuring of the text of the Post Yousef Abu Saad" **Egypt**, 2013.
- 10 - "Coherence in Khalifah al-tolaisi's Poetry: An Empirical Study of the Syntax of the Text", **Linguistic Studies Journal**, King Faisal Center, KSA, 2014.
- 11- "Co-existence of the Syntactic Structure and Rhyme in Babiati thi Rimah and its Textual Meaning", **Annals of Arts and Social Sciences**, Decembes 2014.



Monograph 459

# Grammatical Interaction in Ibn Jini's Discourse Analysis:

*A Study of Al-Tamam in the  
Interpreting of Hutheil's Poetry*

Prof. Fayez Subhi Abdul Salam Turki  
Department of Arabic Language - Faculty of Arts  
King Faisal University  
Kingdom of Saudi Arabia